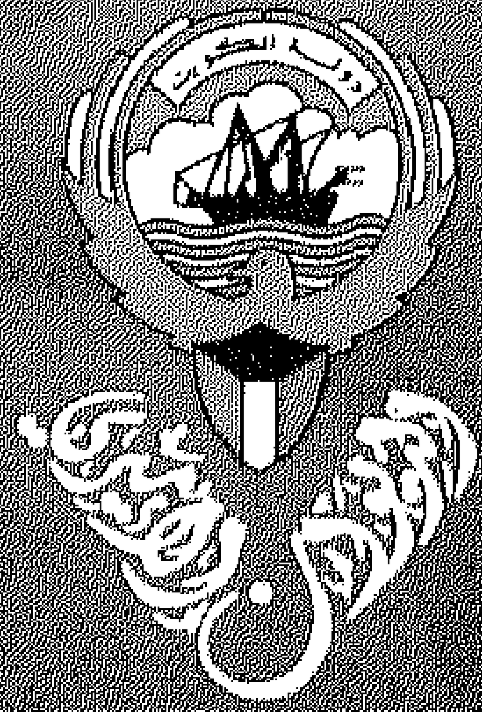


مكتب الإنماء الاجتماعي

الحرب وسيكلوجية المجتمع

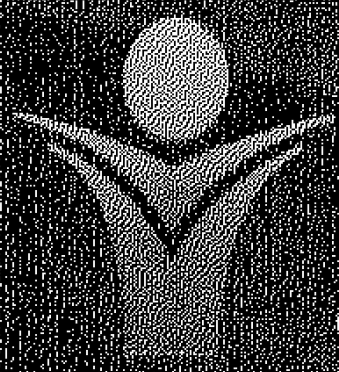
دراسات في آثار العدوان العراقي

دكتور بشير صالح الرشيدي

أستاذ علم النفس التربوي بكلية التربية - جامعة الكويت

رئيس مجلس أمناء مكتب الإنماء الإجتماعي

الطبعة الأولى
١٩٩٩



معاً .. حياتنا تشرق

اهداءات ٢٠٠٢

المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب

الكويت

مكتب الإنماء الاجتماعي

الحرب وسيكلوجية المجتمع

(دراسات في آثار العدوان العراقي على المجتمع الكويتي)

دكتور بشير صالح الرشيدي

أستاذ علم النفس التربوي بكلية التربية - جامعة الكويت

رئيس مجلس أمناء مكتب الإنماء الاجتماعي

الطبعة الأولى

١٩٩٩



فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

الرشيدي، بشير صالح
الحرب وسيكلوجية المجتمع: دراسات في آثار العدوان العراقي على المجتمع الكويتي/ بشير صالح الرشيدي، تقديم سلمان داود الصباح. - ط الأولى - الكويت، الديوان الأميري، مكتب الإنماء الاجتماعي، ١٩٩٩م
٦١٧ ص ؛ ١٧×٢٤سم
الببليوجرافيا: ص ص ٢٤٧ - ٢٤٩
ردمك : ٣-٥-٠-٣٣-٦-٩٩٩٠

١- المجتمع الكويتي. ٢- العدوان العراقي على الكويت. ٣- التربية والتنشئة الاجتماعية. ٤-الأمن النفسي- الكويت. أ- الصباح، داود سلمان (مقدم). ب- العنوان.
ديوي ١٥٥,٨٩٥٣٨

ردمك : ٣-٥-٠-٣٣-٦-٩٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿والذين جٰهدوا فينا لنهدينّهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين﴾

صدق الله العظيم

إهـــــداء

إلى الذين عايشتهم في السجون العراقية ابتداء من سجن الأحداث وسجن البصرة، وبغداد والموصل إلى سجون أخـرى.. أقدم إليهم هذه الصـفحات من آثار العدوان العراقي على المجتمع الكويتي.

(المؤلف)

موضوعات الكتاب

الموضـــوع	رقم الصفحة

تقـــديــم: ١١

الفصل الأول: الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي ضد الشعب الكويتي ٣٥

الفصل الثاني: مؤثرات الإحباط وأساليب التكيف في المجتمع الكويتي أثناء العدوان العراقي ... ١٠٥

الفصل الثالث: دوافع السلوك الاجتماعي للمواطنين الكويتيين أثناء العدوان العراقي ١٧٩

الفصل الرابع: سيكلوجية جماعات العمل الكويتية أثناء العدوان العراقي ٢٣٧

الفصل الخامس: خصـائص التكـامل النفسي والاجتمـاعي
للمواطنين الكويتيين أثناء العدوان العراقي ٣١٣

الفصل السادس: الخريطة النفسية والاجتماعية للشعب الكويتي بعد العدوان العراقي ٣٧٩

الفصل السابع: الأعـراض الإضطرابية المصـاحبة لمشكلة الطلاق
في الأسرة الكويتية بعد صدمة العدوان العراقي ٤١٣

الفصل الثامن: أثر العـــدوان العـراقي على بعـض جوانب الإنتماء ٥٠١

الفصل التاسع: الأمـــن الوطنـي الكـويتي مـن منظور التربية ٥٥٣-٦١٧

تقـديم
بقلم الشيخ/ سلمان داود الصباح
وكيل وزارة الإعلام المساعد

مع فجر الثاني من أغسطس ١٩٩٠ اجتاح ليل الشر أرض الكويت وشعبها، واغتال ضحكة أطفالها في الساعات الأولى من الصباح، وتطايرت الساعات واللحظات، وأصبحت الكويت في ذهول وهول، وسرعان ما انتشر جنود الاحتلال في طرقات الكويت، حاملين معهم مأساة كبرى من السلوك الوحشي، والمشاعر اللا إنسانية المتبلدة فأخذوا يعيثون في أرض الكويت فساداً، ويبذرون شوك الأسى في رباها، متجاهلين حقيقة أن من يبذر الشوك يجني الجراح.

لقد امتدت يد الفساد والطغيان في أرض الكويت وشعبها، فحرقت وحطّمت وسرقت وقتلت وعذّبت من تواجدوا بداخلها، وقد وضح ذلك في المداهمات المستمرة والمفاجئة لتفتيش البيوت بحثاً عن السلاح، واعتقال الشباب، وتعذيبهم بطرق لا إنسانية، ولا أخلاقية، واستخدم جنود البغي كافة أدوات التعذيب انتقاماً من المواطنين الكويتيين، لا لشيء سوى لأن هؤلاء المواطنين يرفضون الاحتلال. أما المواطنون الذين كانوا خارج الكويت فلم تقل معاناتهم قسوة وشدة عن الذين كانوا في داخلها، لقد عانوا من آلام الغربة والتشرد والإحساس بالضياع، واستبد بهم القلق على الوطن والأهل والأقارب.

وجاءت إرادة الله العلي القدير ليحق الحق، ويزهق الباطل بإجماع دولي على تحرير الكويت فزال الظلام، وأشرقت شمس الصباح، وتحررت الكويت بكفاح شعبها، ومساندة أشقائها وأصدقائها، ولكن العدوان العراقي الغاشم ترك آثاره على الشخصية الكويتية، سواء كانت آثاراً عاجلة أو مؤجلة، وتنوعت هذه الآثار في مظاهرها على المستوى النفسي والاجتماعي والتربوي.

إن حجم الدمار الذي خلفه العدوان لا يقاس بالمباني المهدمة، والجسور المحطمة، والآبار المحروقة فحسب، بل يقاس أيضاً بالآثار النفسية والاجتماعية والتربوية التي نتجت عن صدمة العدوان العراقي، وقد ارتبطت تلك الصدمة بحدوث ذلك العدوان الغاشم وما قامت به قواته الظالمة من ممارسات البطش والتعذيب للمواطنين؛ فمنهم من قبلهم الله شهداء عنده، ومنهم من كتب عليهم الابتلاء بسجون الطاغية، ومنهم أحياء بيننا، ولكن بنفوس مكتئبة وأفئدة قلقة، وصدور ضيقة.

ولقد أدركت القيادة الحكيمة للكويت هذه الحقيقة فعملت على مواجهة الآثار التي خلفها العدوان العراقي، كما قام العلماء والباحثون الكويتيون بدراسة تلك الآثار وتوثيقها من خلال بحوث علمية، وما هذا الكتاب (الحرب وسيكلوجية المجتمع) للأستاذ الدكتور بشير صالح الرشيدي - أستاذ علم النفسي التربوي بجامعة الكويت - إلا أحد الأعمال العلمية المتميزة والذي يضم مجموعة أبحاث عميقة، نشرتها مجلات علمية تحظى بالاحترام، وها هو المؤلف يقدم هذا الكتاب إلى جمهور القراء ليكون لهم زاداً فكرياً يغني ويفيد.

إن القارئ لهذا الكتاب سيلمس ما فيه من جهد واضح، وتحليل عميق، ومنهجية صارمة، حتى جاء متكاملاً، مرتكزاً على أسس علمية، ومعبراً عن مقدرة أكاديمية هائلة للمؤلف، مما مكنّه من التفاعل الإيجابي مع واقع وطنه، مستنداً إلى المنهج العلمي، والثقافة الواسعة، والخبرة العملية في التعامل مع آثار الصدمات والحروب.

وسيبقى هذا الكتاب وثيقة - عظيمة الأهمية، متجددة في نفوسنا وفي ضمير العالم - سطّرها أحد العلماء الذين أنجبتهم الكويت فامتزجت شخصيتهم بشخصية وطنهم حباً وانتماء وهوية، فهؤلاء العلماء، هم مصابيح تضيئ الطريق للأجيال جيلاً بعد جيل.

الشيخ/ سلمان داود الصباح

وكيل وزارة الإعلام المساعد

مقـــــدمـــة

كان العدوان العراقي على الكويت فجر الثاني من أغسطس بمثابة التحدي الأكبر لهذا المجتمع الآمن عبر تاريخه، وكان تحدِّياً مركَّباً يتضمن أشد معاني "الصدمة" و"الأزمة" و "الضغط"، إنه كان بمثابة الصدمة بما تعنيه من وقوع الأذى والأضرار والظلم والخسائر والإصابات والجروح الجسدية والآلام النفسية، والهزة العنيفة للنفس والعقل مثلما كان بمثابة هزة عنيفة في الجوانب الفيزيقية والمادية بالبيئة، لقد أحدث ذلك خللاً واضطرابا في التراكيب الوظيفية functional للفرد والجماعة، والعدوان العراقي كان بمثابة صدمة انتهكت سعي المواطن والمجتمع الكويتي لإشباع الحاجة إلى الأمن والسلامة والتحرر من الخوف والتهديد ونقيض النظام والحماية.

إن ظروف ذلك العدوان الغاشم كانت بمثابة متاهة الحياة (Puzzle of life)، كما أنه كان بمثابة "أزمة" بما تتضمنه من الاضطراب وعدم التوازن ومواجهة مواقف تعجز فيها الأساليب المعتادة لحل المشكلات وبالتالي إمكانية ظهور الآثار السلبية على الأفراد والجماعات، كما كان ذلك العدوان الغاشم بمثابة "أزمة" بما تعنيه من إدراك لحدث أو موقف على أنه مشكلة تفوق طاقة التحمل وقصور مصادر وآليات المواجهة بما ينتج عنه آثار شديدة من سوء التوظيف الإنفعالي والمعرفي والسلوكي. والعدوان العراقي كان بمثابة عمليات ضاغطة تتعدد فيها مصادر الضغوط بما يعنيه مفهوم "الضغط" من تقييم لعلاقة الإنسان بالبيئة على أنها مجهدة أو تفوق مصادره وتعرض حياته للخطر وذلك حسب منطق المنحى التفاعلي الذي يتناول الضغوط في إطار تفاعل الإنسان مع البيئة. كما أن العدوان العراقي على الكويت كان حربا شاملة، والحرب هي أكثر الأزمات التي تتسارع فيها أحداث ومواقف ومحن تمتد انعكاساتها إلى أجيال عديدة لأنها في حقيقتها عدوان على الوطن ومؤسساته

ورموزه، وعلى الفرد والمجتمع، ويشيع فيها فقدان الحياة والثروة أو التهديد بذلك الفقدان، ومحاولة النيل من الهوية الوطنية أو تهديدها، وكذلك التهديد لأسلوب الحياة الذي اختارته الجماعة لنفسها، وهذه كلها عوامل تنطوي على آثار نفسية واجتماعية وتربوية تعانيها قطاعات عريضة من المجتمع ولفترات زمنية قد تستمر لأمد طويل، وينتج عنها آثار ومشكلات تكتمل في كل جوانب حياة الإنسان وفعالياته السلوكية والمعرفية والإنفعالية والجسمية والاجتماعية، وهناك من يربط هذه المشكلات بالإضطراب الإنفعالي الذي ينعكس على حياة الناس بألوان ثلاثة هي الأصفر (القلق)، والأحمر (الغضب)، والأسود (الإكتئاب)، وتتلازم مع التغيرات الإنفعالية اضطرابات جسمية وسلوكية واجتماعية ودراسية ومهنية إضافة إلى بعض مظاهر الباثولوجيا الاجتماعية كالجريمة والنجاح.

وإذا كانت القوات العراقية لم تواجه بقوات عسكرية أو جيش حربي، إلا أنها قد ووجهت بشخصية شعب له سمات معينة تأصلت في بنائه النفسي والاجتماعي عبر السنين، لقد تعاملت الشخصية الكويتية مع ظروف العدوان العراقي بمنطق التحدي والإستجابة الذي صاغه المؤرخون وهم بصدد تحليل وتقصي عوامل بقاء الأمم وازدهارها أو ضعفها واندثارها، فالأمة التي تصطدم بتحدٍّ معين ولا تستجيب له الإستجابة التي تتناسب مع بقائها وتقدمها فإن التحدي ينتصر عليها وقد تزول أو تندثر أو تبقى رهن الضعف والتخلف وقبول التحدي والإستجابة الصحيحة له وذلك يتوقف على شخصية الأمة، لأن التحدي في هذه الحالة ليس تحديا لفرد أو لمجموعة وإنما لأمة بأسرها.

إن العدوان العراقي واجهته "**إرادة أمة**"، امتزجت فيها إرادة المجتمع والدولة، وتفاعلت فيها جذور الماضي مع ظروف الحاضر وآمال المستقبل لتجسد مواجهة شاملة نفذت إلى عمق التحدي وحاصرته من جميع الاتجاهات لتلقي به في مستنقع الهزيمة.

وفي سياق ظروف العدوان العراقي العصيبة، ظهرت أصالة الشخصية الكويتية وقد تجسدت الإيجابية السلوكية لهذه الشخصية منذ اليوم الأول من الاحتلال إلى أن تمت هزيمة العدوان العراقي وطرده من الوطن.

والكتاب الذي بين أيدينا يتضمن مجموعة من الدراسات والبحوث المتعمقة، القائمة على المنهج العلمي، لتلقي الضوء على أبعاد تلك المحنة التي تسبب فيها العدوان العراقي بما في ذلك الممارسات غير الإنسانية لذلك العدوان، وكيف تعامل الشعب الكويتي مع تلك المحنة بأصالته وقوة شخصيته، وإن كان قد عانى من جرائها الكثير.

يتضمن الكتاب تسعة فصول، كل منها عبارة عن دراسة قائمة بذاتها، وتتكامل جميعها لتشكل وثيقة بالغة الأهمية في الوجود الكويتي عبر أهم مرحلة في سياق تطوره.

يبدأ **(الفصل الأول)** من الكتاب معبراً عن فكرة أن الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي ضد الوطن والمواطن الكويتي لم تكن أقل بشاعة من الحرب العسكرية والجريمة الحربية التي قام بها ذلك العدوان الغاشم، وقد اهتمت الدراسة ببحث جوانب التأثير ورد الفعل السيكلوجي تجاه الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي، ذلك لأن هذا التأثير ورد الفعل من شأنه أن يلقى المزيد من الأضواء على جوانب التكوين النفسي وخصائص الشخصية الكويتية.

في هذا الإطار ارتكزت الدراسة على ثلاثة محاور أساسية، يدور كل منها حول بنود محددة للكشف عن استجابات المبحوثين تجاهها، وهي جميعها مستمدة من أصول نظرية عن الحرب النفسية بوجه عام وتطبيقاتها أثناء فترة العدوان العراقي

بوجه خاص، تتمثل هذه المحاور في : محتوى الرعب في الحرب النفسية، أساليب الحــرب النفسيـة، مشــاعر المبحوثين تجاه القوى الفاعلة في الحرب النفسية.

ولقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية قوامها (١٠٠٠) مفردة من المواطنين الكويتيين ذوي الأعمار (١٥) سنة فأكثر يتوزعون بين من كانوا بالداخل ومن كانوا بالخارج بواقع خمسمائة مفردة لكل مجموعة، تم إختيار العينة بناء على الخصائص الديموجرافية للكويت حسبما توضح ذلك الإحصائيات الرسمية بحيث تقترب العينة في خصائصها من خصائص المجتمع الأصلي قدر الإمكان، واعتمدت الدراسة على الإستبانة كأداة لجمع البيانات، ومرت الاستبانة بعدة مراحل خضعت خلالها للمراجعة والاختبار والتقنين... وتمت معالجة البيانات بالحاسب الآلي حسب خطة إحصائية مرتبطة بهدف البحث.

توصلت الدراسة إلى نتائج بعضها يتعلق بشدة المناعة النفسية لدى المواطن الكويتي بما حال دون تمكن الحرب النفسية من إغتيال إرادة القتال لديه أثناء فترة العدوان، وإن كانت الضغوط التي صاحبت تلك الحرب وظروف العدوان - بوجه عام - قد نتج عنها اضطرابات ومشكلات نفسية متنوعة حسبما كشفت عن ذلك العديد من الدراسات، وعلى ضوء استجابات المبحوثين على البنود الخاصة بمحتوى الرعب تبين أن المجموعة التي ظلت بالكويت أثناء العدوان ترتفع بينها نسبة الشعور بالخوف مقارنة بمجموعة الخارج (٩, ٨٩٪)، (٩, ٧٩٪) على التوالي، ولكن هذا الخوف لم يصل إلى الدرجة التي تشل إرادة القتال والصمود، البعض الآخر من النتائج التي توصلت إليها الدراسة يقدم تفسيراً عن جوانب فشل الحرب النفسية التي مارسها العدوان، حيث تبين أن الغالبية العظمى من عينة البحث تدرك أساليب العدوان في الكذب والمبالغة والربط المزيف واستغلال الدين والعروبة والإقتصاد... الخ، ومن المعروف علمياً أن اكتشاف الجمهور المستهدف لهذه الأساليب، تفقد معه الرسالة

قدرتها على الإهتمام والتأثير. من جهة أخرى توضح الدراسة أن مشاعر عدم الأمن على النفس والأهل وكذلك مشاعر الكراهية لرموز العدوان - وكل من تآمر معه أو تخاذل عن إدانته ورفضه - كانت بنسب مرتفعة لدى المبحوثين على النحو الموضح في الدراسة، وعلى الرغم من كل الظروف الضاغطة جاءت استجابات المبحوثين لتؤكد بعض جوانب قوة البناء النفسي والمعنوي وشدة الانتماء إلى الوطن لدى عينة البحث.

أما **(الفصل الثاني)** من الكتاب فيتضمن دراسة عن مؤثرات الإحباط وأساليب التكيف المرتبطة بمعوقات إشباع حاجات المواطنين الكويتيين أثناء العدوان العراقي. في هذا الإطار إستهدفت الدراسة التعرف على الخبرات المحبطة التي تضمنت عوائق أمام إشباع الحاجات النفسية للمواطن الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي الغاشم، وكذلك التعرف على أساليب وأنشطة التكيف التي اتبعها هذا المواطن في سبيل التغلب على العوائق بما في ذلك الحيل الدفاعية أو دفاعات (الأنا) باعتبارها إحدى مظاهر الإضطراب النفسي في حالات معينة. وفي إطار هذا الهدف العام حاولت الدراسة اختبار فرضية "الإحباط - العدوانية"، وكذلك اختبار تأثير متغير الجنس ومتغير مكان الإقامة أثناء فترة العدوان على الخبرات المحبطة وما يرتبط بها من أساليب تكيف وحيل دفاعية. وقد اعتمدت الدراسة على استبانة مقننة أعدت خصيصاً بما يتناسب مع هدف الدراسة وموضوعها، وتم تطبيق الاستبانة على عينة عشوائية قوامها (١٠٠٠) مفردة، تلك العينة التي تتضمن أربع عينات فرعية كل منها (٢٥٠) مفردة موزعة حسب الجنس (ذكور، إناث) وكذلك حسب مكان الإقامة أثناء فترة العدوان (داخل الكويت، خارج الكويت). توصلت الدراسة إلى نتائج توضح في مجملها شدة وتنوع الأحداث الضاغطة التي خبرها المواطن الكويتي نتيجة صدمة العدوان العراقي، حيث ترتفع نسبة المعاناة بوجه عام حتى وإن وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات عينة الدراسة في هذا الشأن،

وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في أن المواطنين الكويتيين قد خبروا مواقف محبطة تتعلق بمعنيين رئيسيين هما: إنتهاك السيادة الوطنية لبلادهم من جانب العدوان العراقي، ثم معوقات إشباع الحاجات الأساسية، ويبدو المعنى الأول أشد إحباطاً لمجموعة الداخل، أما المعنى الثاني فإن بعض عناصره كانت خبرات محبطة لعينة الداخل والخارج على السواء مثل ضم الكويت إلى العراق، إلغاء جوازات السفر الكويتية، أما البعض الآخر، فقد كان أشد إحباطاً لعينة الداخل (إلغاء الجنسية الكويتية - إلغاء العملة والبطاقة المدنية الكويتية، تفريغ الكويت من مواطنيها الأصليين) بينما كانت فكرة التبعية التاريخية أشد إحباطاً لعينة الخارج مقارنة بعينة الداخل، وعلى مستوى متغير الجنس، تبين وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث (حيث ترتفع بين مجموعة الذكور) فيما يتعلق بإلغاء الجنسية والبطاقة المدنية وتفريغ البلاد من مواطنيها - كخبرات محبطة. أما إلغاء العملة وفكرة التبعية فإن نسبة الإستجابات الدالة عليها كخبرات محبطة ترتفع بدلالة إحصائية بين الإناث عن الذكور.

أما من حيث أساليب وأنشطة التكيف التي اتبعها المواطن الكويتي أثناء فترة العدوان، تبين من الدراسة أنها تدور حول معاني الرفض ومحاولة التغلب على العوائق التي تعترض إشباع الحاجات النفسية والعضوية، كما أنها تؤكد صدق فرضية "الإحباط - العدوانية"، وقد تبين أن بعض أساليب وأنشطة التكيف لا تختلف بدلالة إحصائية بين الذكور والإناث، أو بين مجموعة الداخل ومجموعة الخارج، وهذه الأساليب هي: التفكير في الإنتقام من رموز العدوان بأي وسيلة - المعرفة بتطورات الأزمة - تدعيم العلاقات بمن يمكن الإتصال بهم من الكويتيين. أما البعض الآخر فلا تختلف الإستجابات الدالة عليه حسب متغير الجنس وإنما تختلف

حسب متغير مكان الإقامة، ويتمثل ذلك في أسلوبين فقط هما: بيع بعض المتلكات والموجودات، تغيير بعض العادات ذات الأهمية الحيوية عضوياً.

وتكشف النتائج التي توصلت إليها الدراسة عن فاعلية دور المرأة الكويتية، كما تكشف عن مدى الإجهاد والضغط الإنفعالي الذي خبره المواطن الكويتي بوجه عام وهو بصدد محاولة التغلب على العوائق التي تعترض إشباع حاجاته النفسية والعضوية، الأمر الذي يفسر بعض الأسباب الهامة وراء الأعراض الإضطرابية التي ظهرت بصورة واضحة بعد إنتهاء فترة العدوان. لقد جاءت هذه الأعراض كنتيجة حتمية للإجهاد والإنهاك النفسي الذي خبره المواطن الكويتي.

وإذا كان الإسراف في الحيل الدفاعية من جانب شخصية الفرد يعد أحد مظاهر الإضطراب النفسي الناتج عن الإحباط، فإن هذه الدراسة - في حدود المنهج المتبع - قد توصلت إلى نتائج ذات دلالة. حيث دلت إستجابات المبحوثين على إرتفاع نسبة ظهور الحيل الدفاعية (العقلية) لدى هؤلاء المبحوثين، هذه الإستجابات هي القمع والكبت والنقل والتحول والإستدماج وأحلام اليقظة. ويرى الباحث أن الإحباطات الشديدة التي خبرها المواطن الكويتي بصورة متكررة أثناء فترة العدوان العراقي، نتج عنها مجموعة من العوارض الإضطرابية التي ظهرت بصورة واضحة بعد التحرير، الأمر الذي يؤكد ضرورة وجود البحوث الجادة والجهود العملية المكثفة بهدف رصد ومحاصرة الأعراض الإضطرابية الناتجة عن صدمة العدوان العراقي.

أما **(الفصل الثالث)** من هذا الكتاب فيتضمن دراسة حول دوافع السلوك الاجتماعي للمواطنين الكويتيين أثناء فترة العدوان العراقي، فالإهتمام هنا انصب على الدوافع (Motives) كمحرك للسلوك، سواء من حيث موقع هذه الدوافع في ترتيب شدة تأثيرها للقيام بالسلوك، أو من حيث السلوك ذاته، وقد ارتكزت الدراسة

على إطار نظري في تفسير السلوك ذاته، وقد ارتكزت الدراسة على إطار نظري في تفسير السلوك ممثلاً في نظرية الدافعية Motivation Theory، واستخدمت منهج التحليل البعدي (Expost facto)، وأجريت على عينة عشوائية قوامها (١٠٠٠) مفردة من المواطنين الكويتيين مع مراعاة أن تقترب العينة في خصائصها من خصائص المجتمع، كما اعتمدت على استبانة مقننة كأداة لجمع البيانات. وقد خلصت الدراسة إلى أن ظروف العدوان أعادت ترتيب الدوافع بحيث جاءت الحاجة إلى حرية التعبير في الترتيب الأول، يليها الحاجة إلى القوة، ثم الحاجة إلى الأمن البدني، فالحاجة إلى الطعام والماء، ثم الحاجة إلى المال، والحاجة إلى الرعاية الصحية، ثم الحاجة إلى أمن المسكن والممتلكات، وأخيراً الحاجة إلى الاتصال ثم الترفيه، كما تبين من الدراسة أن المبحوثين حينما أدركوا حدوث العدوان تبادر إلى أذهانهم القيام بسلوكيات معينة تحت تأثير الحاجات الفيزيولوجية وحاجات الأمن والقوة والحب والإنتماء، وفي سبيل إشباع هذه الحاجات وغيرها - بعد استيعاب الموقف - كان نمط سلوك تعامل الكويتيين مع رموز العدوان يتسم بخصائص معينة تدل على أنها تحت تأثير الحاجة إلى تأكيد الذات، وترى الدراسة أن هناك ضرورة ملحة للمزيد من البحوث حول دوافع السلوك الاجتماعي للمدنيين أثناء الأزمات والحروب.

ويأتي **(الفصل الرابع)** متضمناً دراسة بعنوان: سيكلوجية جماعات العمل الكويتية أثناء العدوان العراقي، وهي دراسة مقارنة بين جماعات العمل المدني وجماعات العمل العسكري لقد جاءت هذه الدراسة باعتبارها تتناول جانباً أساسياً من جوانب النضال الكويتي ضد المحتل، واهتمت برصد وتحليل الخصائص الدينامية لجماعات العمل الكويتية. وقد اعتمدت الدراسة على استبانة مقننة، ومقابلات متعمقة في جمع البيانات، وأجريت على عينة قوامها (٢٨٠) شخصاً جميعهم من

المواطنين الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ إلى ٥٣ سنة، وكانوا أعضاء في جماعات عمل مدنية أو عسكرية تعمل لصالح المجتمع وتقاوم المحتل.

ولم تكن الفاعليات النفسية الاجتماعية لجماعات العمل الكويتية أثناء العدوان العراقي لتسمح بأن تنعكس سلبيا الإختلافات العرقية أو مظاهر التباين الاخرى على أدائها أو على إتاحة الفرصة أمام جميع الأعضاء للإنخراط في عملياتها، لقد اختفت المسافة الاجتماعية، وانصهرت الأجزاء في كل واحد: تعاون مثمر، تنافس من نوع خاص، صراع ضد خطر مشترك . أما بخصوص التعاون - كأحد أشكال التفاعل الإجتماعي وديناميات الجماعة، فقد تبين من الدراسة الحالية ارتفاع نسبة الاستجابات الدالة على التعاون داخل الجماعات وفيما بينها بصفة دائمة (٩٣,٦٪) ، (٦٣,٦٪) على التوالي، لقد كان التعاون بين جماعات العمل الكويتية متجسداً في أعضائها كقيم وسلوك، وعبّر عن نفسه بصورة واضحة أثناء الأزمة وتحت تأثير ظروفها الضاغطة، إنه تولد تلقائيا، كتعبير عن التلاحم النفسي والاجتماعي، وكذلك كتعبير عن إلتزام أخلاقي يجسد ضرورة يتطلبها التفاعل بين أعضاء الجماعات لحل مشكلة عامة أو تحقيق هدف مشترك.

في الوقت نفسه تبين الدراسة أن (٢٩,٦٪) من أعضاء جماعات العمل دلت إستجاباتهم على أنه كان هناك اختلاف وتباين في الآراء حول بعض الأساليب والوسائل (صراع) وإن كان هناك اتفاق على الغايات وثبات على المبادئ ، والواقع أنه ليس من الممكن وجود جماعة متجانسة تماماً وإلا كانت هناك جماعة خالية من العمليات، جماعة بغير بنية، إن الجماعات في تكوينها تتطلب التناقض والتناحر، كما تتطلب التجانس والانسجام وليس الصراع داخل الجماعة عنصر هدم بالضرورة، بل إن من قبيل سوء الفهم اعتبار الصراع يؤدي حتما إلى تفكيك عملية البناء

بحيث تكون المحصلة النهائية حاصل طرح عملية من العمليات الأخرى وإنما العكس هو الصحيح: فكلا العاملين الايجابي والسلبى يسهم في بناء العلاقات الاجتماعية، والصراع مثله مثل التعاون له وظيفة إجتماعية، وهو إلى درجة معينة عنصر ضروري في تكوين الجماعة من ناحية واستمراريتها من ناحية ثانية . وإذا نظرنا إلى بعض الصفات الايجابية للتفاعل على داخل جماعات العمل الكويتية نجد أنها كفيلة باستيعاب الصراع بل ودفعه إلى أن يكون إيجابياً ، على سبيل المثال جاءت استجابات (٩٢,١٪) مفصحة عن مشاعر الرضا عن العلاقات داخل هذه الجماعات، ويرجع ذلك إلى الترابط النفسي والتآزر الاجتماعي والتعاطف ووحدة الاحساس المشترك بالخطر، زد على ذلك بعض الخصائص الأخرى لهذه الجماعات، فهي مثلاً كانت جماعات صغيرة (حتى وإن كانت تابعة لتنظيمات أكبر) وفي الجماعات الصغيرة كما هو معروف تكون الفرصة أكبر للمشاركة والتفاعل الاجتماعي، وتكون الأعضاء أكثر رضا عن الاجتماع ويستغرقون وقتاً أقل للوصول إلى اتفاق حول الموضوعات المختلف عليها، كما بينت بعض الدراسات أن تعوّد الأعضاء على بعضهم البعض يجعلهم يقضون وقتا أطول في التعبير عن المشاعر ووقتا أقل في مناقشة الموضوع، ومع زيادة خبرتهم يبدون التسامح مع الخلافات ويتطلبون درجة أقل من الاتفاق العلني مع وجهات نظر بعضهم البعض (لامبرت، ص٧٥) وفيما يتعلق بالتوافقات الاجتماعية المتبادلة ومشاعر الرضا عن التفاعل داخل الجماعة تبين من دراستنا الحالية أن حوالي (٧٢٪) من المبحوثين أفادوا بأنهم كانوا يتوقعون قبول الجماعة لما يطرحونه من أفكار وآراء، كما بلغت نسبة من أفادوا بقوة مشاعر الرضا عن التعاملات داخل الجماعة (٨٤,٦٪) وفي هذه النتيجة ما يوضح بعض جوانب إيجابية التفاعل الداخلي لجماعات العمل المدني والعسكري في المجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي، وترتبط هذه النتيجة بتوقعات

وإدراكات أعضاء الجماعة لوجودهم بها وتفاعلهم ودورهم، وفيما يتعلق بالأدوار والأبنية داخل جماعات العمل الكويتية أثناء العدوان العراقي، تكشف نتائج الدراسة عن فاعلية ملحوظة، ومن المعروف أن بناء الجماعة يبدأ بتكرار تفاعل الأعضاء الذين يشتركون في الدوافع والأهداف خلال فترة من الزمن، ويتضح في هذا البناء نوع العلاقات الاجتماعية بين الأعضاء، وكذلك مراكزهم وأدوارهم، ويكون تحديد الأدوار أمراً فائق الأهمية في تماسك الجماعة وفعاليتها خاصة إذا لم يشر إتجاهات سلبية حيال المهام المتضمنة في الدور (Marcus & Newhall etal, 1993). وتفيد إستجابات (٨٣,٩٪) من المبحوثين أن الأدوار كانت محددة بوضوح داخل جماعات عمل كانوا أعضاء بها وبالتالى فهذا يفسر بعض جوانب قوة هذه الجماعات، خاصة وأن الدور - أيا كانت طبيعته - كان يكتسب شرفاً ما بعده شرف لأنه ببساطة ضد عدو مبين استباح الأرض والوطن. أما كفاءة أداء الأدوار، فإن استجابات (٦٥,١٪) من المبحوثين تؤكد هذه الكفاءة، وإذا كانت كفاءة أداء الدور تتحدد بمجموعة من العوامل، فإن الظروف الضاغطة التي كانت تعمل فيها جماعات العمل الكويتية أثناء فترة العدوان العراقي ترتبط إنعكاساتها على هذه الجماعات بما هو أبعد من ذلك، ويتصل بالأدوار ما أظهرته الدراسة من أن (٨٣,٣٪) من المبحوثين أفادوا بتكامل الأدوار داخل جماعات العمل التي كانوا أعضاء فيها، الأمر الذي يعني ديناميكية عمليات هذه الجماعات ويفسر أيضاً بعض جوانب القوة فيها، ذلك أن تكامل الأدوار داخل جماعات العمل يعني خاصيتي التنسيق والتساند بين مكونات متفاعلة صوب غاية منشودة، وهو يتطلب وعياً بقدراتها الذاتية والتخطيط لاستخدام هذه القدرات إستخداماً متكاملاً في الاتجاه المطلوب.

وفي ختام هذه الدراسة لا يمكن إغفال فكرة هامة ربما تدور في ذهن القارئ وهي أنه على الرغم من إرتفاع نسبة الاستجابات الدالة على إيجابية سيكلوجية

جماعات العمل الكويتية بوجه عام، إلا أنها كثيراً ما تكون لصالح جماعات العمل العسكري مقارنة بجماعات العمل المدني، ويفسر ذلك فيما نعتقد بأن أعضاء جماعات العمل العسكري، كانوا غالباً من الضباط والجنود في الجيش الكويتي أي أنهم تشربوا بروح الجندية بما تعنيه من الضبط والربط والنظام والتعاون والتضحية ونكران الذات والصراحة وكتمان السر والخشونة والإيمان وغير ذلك من القيم والمعايير التي تحرص المؤسسة العسكرية على تثبيتها في نفوس أفرادها بصفة عامة . ومن جهة ثانية ، فإن أعضاء جماعات العمل العسكري كانوا يدركون تماماً بأنهم أكثر استهدافاً وملاحقة من قبل رموز العدوان سواء بحكم كونهم عسكريين، أو بحكم خطورة المهام والنشاطات التي يقومون بها وما تتطلبه من سرية مطلقة مع الدقة في التخطيط والشجاعة والجرأة والمهارة في التنفيذ في ظروف ضاغطة عصيبة.

أما **(الفصل الخامس)** من هذا الكتاب، فهو عبارة عن دراسة تتناول خصائص التكامل النفسي الاجتماعي في المجتمع الكويتي أثناء العدوان العراقي، فلقد كان ذلك العدوان الغاشم كارثة مجتمعية يتطلب التعامل معها – ضمن آليات أخرى – تكاملا" نفسيا" واجتماعيا" بين الأفراد والجماعات بما يصب في الإتجاه العام الهادف إلى حفظ الوجود الإجتماعي ومواجهة التهديد الخارجي . هذه الدراسة تبحث جوانب التكامل النفسي والإجتماعي في المجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي – واستناداً إلى إطار نظري وأسس منهجية توصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد عمق التجسيد العملي لمفهوم التكامل ولقد واكب ذلك التجسيد مظاهر وتعبيرات متعدده بشأن الإنتماء للوطن والتى عكستها استجابات ما يقرب من ٩٠ ٪ من عينة البحث، من ذلك مثلاً حرق العلم العراقى، وحرق صور رموز العدوان خاصة صورة "صدام" وإعادة المعانى الكويتية إلى الأماكن والجهات التى كانت قوات العدوان قد حولتها إلى عراقية، وإذا كان جميع المبحوثين قد أفادوا بأنهم التزموا بالعصيان

المدنى كمبدأ عام، إلا أن بعضهم قد أضاف إلى ذلك سلوكيات أخرى فى سياق رفض العدوان ومقاومته من منطلق الامتثال لمعايير اجتماعية تعبر عن سلوك جماعي متفق عليه فى هذا الشأن.

ولعل من أهم مظاهر التكامل النفسي والاجتماعي فى حدود هذه الدراسة عدم وجود خلافات على أساس ديني أو عرقي أو مذهبي، حيث كان المواطنون يتكاتفون من أجل أداء الأعمال والمهام التي من شأنها التخفيف من صعوبات الحياة، وكان هذا التكاتف يضم أفراداً ينتمون إلى أصول عرقية أو مذهبية أو انتماءات دينية مختلفة، كما تؤكد تقارير المبحوثين التجسيد العلمي لمعاني المودة والألفة، والثقة المتبادلة، والدعم النفسي والاجتماعى بين المواطنين أثناء المحنة، هذا بالاضافة إلى غلبه الإحساس الجمعى من خلال الاهتمام بالقضايا والمشكلات العامة والاهتمام المشترك بالتعامل الايجابي مع تلك القضايا والمشكلات - كل ذلك فى إطار شبكة قوية من التواصل والاتصال داخل المجتمع، إذ إن حوالى ٩٠ ٪ من المبحوثين قد شاركوا فى اجتماعات ولقاءات (خارج دائرة الأهل والأقارب). كما تواصلوا مع آخرين من المواطنين الذين لم تكن لهم معهم صلات قبل العدوان، أى أن الاتصال المواجهي والشخصي كان كثيفاً جداً بين المواطنين على الرغم من القيود والممارسات الوحشية التى قامت بها قوات العدوان العراقى لقطع أواصر التواصل داخل المجتمع وفرض النمط الاتصالي الذى كانت تريده، وقد كان لجهود التكامل الاجتماعى أثر فعّال فى إحساس المواطن بقيمته الذاتية والإنسانية جراء تلك الجهود التى بذلت من قبل المجتمع والدولة حيث كان للدولة وجود أساسى فى كل ما يخص الشؤون اليومية للمواطن، فمن خلال متابعة الدولة وتواصلها مع المواطنين فى الداخل أمكن الحصول على المساعدات المالية، والأغذية والسلاح بصوره المختلفة حتى يتمكن الشعب من الصمود أمام جبروت قوات المحتل. إن هذا التجسيد المكثف والتطبيق العملى لمعانى

التكامل النفسي والاجتماعي الذي عاشه المجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي يمكن تفسيره بمجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة فى آن واحد، أول هذه العوامل يتمثل فى حب الوطن : شعباً وقيادة وأرضا وانتماء وهوية ولا يمكن الفصل بين هذه المكونات، فكان من الطبيعي أن يشكل ذلك منطلقاً للعطاء والتضحية والتآزر بين المواطنين ويساهم في تخفيف المحنة وتجاوزها. العامل الثاني يتمثل فى الاحساس المشترك بالخطر والتهديد، فمن الحقائق النفسية والاجتماعية المعروفة أن وجود خطر خارجى يتهدد الأفراد أو الجماعات يدفعهم عادة إلى الوحدة لمواجهته ومقاومته، فيصبح التكامل النفسي والاجتماعي أحد الأساليب الأساسية للمواجهة. العامل الثالث يتمثل فى الخصائص النفسية والاجتماعية التي تكونت وترسخت فى الشخصية الكويتية على مرّ السنين بفعل عوامل ثقافية وحضارية، وتتمثل أهم هذه الخصائص فى التمسك بالقيم العربية الأصيلة مثل النجدة والشهامة وإغاثة الملهوف ومساعدة المحتاج، والأخذ بيد الضعيف وحب الحرية وعدم الخضوع للمعتدي، هذه كلها عكستها جهود التكامل النفسي والاجتماعى أثناء فترة العدوان العراقى، ومن الواضح أن محنة العدوان قد أظهرت أصالة معدن الشخصية الكويتية، تلك الأصالة التى لم تضعف أو تذوب مع الرفاهية الناتجة عن ثروة النفط. وتؤكد الدراسة على أن التكامل النفسي والاجتماعى فى المجتمع الكويتي له جذوره وثوابته فى مجتمع ما قبل النفط، حتى وإن كانت هناك تمايزات وفق الانتماءات العرقية أو المذهبية أو الدينية، ثم جاء عصر النفط والاستقلال السياسي وإحلال النظم والمعطيات الحديثة فى كافة نواحى المجتمع، فتدعمت عوامل الإنصهار النفسي والاجتماعي فى بوتقة واحدة هى "الوطن الكويتي" وعندما وقع العدوان العراقي الآثم اصطدم بأرض راسخة من الإنتماء والتكامل الاجتماعي والسياسي بين الشعب والشرعية، وبين الأفراد ومختلف الجماعات.

أما **(الفصل السادس)** من هذا الكتاب فهو بعنوان الخريطة النفسية والاجتماعية للشعب الكويتي بعد العدوان العراقي، حيث قام المؤلف برصد أهم التغيرات والآثار النفسية والاجتماعية التي استجدت على المجتمع الكويتي بعد العدوان العراقي، مع مقارنة ذلك بما كان عليه الحال قبل ذلك العدوان، بهدف الوصول إلى الإستراتيجية الصحيحة، ونحن بصدد إعادة بناء الإنسان الكويتي.

وقد عرضت الدراسة تفصيلاً لأهم الآثار النفسية والاجتماعية على الأطفال الكويتيين، حيث خلف العدوان العراقي لدى كثير من الأطفال تجارب قاسية لا يمكن محوها من ذاكرتهم بسهولة، ولما كانت هذه التجارب تخرج عن نطاق الخبرة المألوفة أو العادية للأطفال، فإنهم قد عانوا بسببها من مشكلات إنفعالية، وتربوية، وسلوكية ...الخ، ومن المتوقع أن تزداد المعاناة لدى هؤلاء الأطفال الذين كانوا جزءا من عائلة أسير أو فقيد أو شهيد، أو تعرض أحدهم أو أحد أفراد عائلتهم للإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان أمام أعينهم.

وتورد الدراسة أن نسبة كبيرة من الطلاب قد تعرضوا لمواقف ضاغطة نتيجة العدوان العراقي، الأمر الذي أدى إلى أشكال متنوعة من المعاناة النفسية كالخوف والخجل والميل إلى الإنزواء، وتعدد الدراسة بعض مظاهر الاضطراب النفسي لدى الشباب الكويتي في: (الإكتئاب، الأحلام المزعجة، عدم القدرة على التركيز، التهيج وسهولة الإستثارة العصبية، اضطرابات النوم، العصبية الزائدة، القلق، الكوابيس، العزلة)، والحق أن كل مظاهر الاضطراب النفسي هذه يمكن أن تعد بطريقة أو بأخرى - أحد مظاهر اضطراب القلق والاكتئاب.

وفي **(الفصل السابع)** يعرض الكتاب لدراسة (الأعراض الاضطرابية المصاحبة لمشكلة الطلاق في المجتمع الكويتي بعد صدمة العدوان العراقي)، فمن واقع

الدراسات والبحوث المعنية بآثار هذه الصدمة، تبين أنها أسفرت عن اضطرابات سلوكية وانفعالية ومعرفية وبدنية عميقة، وقد انعكست هذه الاضطرابات فى صورة مشكلات اجتماعية على الفرد والأسرة وبالتالى على المجتمع ككل، ويعتبر الطلاق من أهم المشكلات التى اتخذت طابعاً متفاقماً فى فترة ما بعد العدوان العراقى، حيث تأثرت العلاقات وأنماط التفاعل بين أفراد الأسرة نتيجة للمعاناة النفسية، وقد اهتمت الدراسة بالاضطربات المختلفة التى يعانى منها المطلقون والمطلقات، باعتبارهم فئة ذات طبيعة خاصة على الخريطة النفسية الاجتماعية للمجتمع الكويتي، تلك الخريطة التى أوجدتها ورسمتها يد العدوان الآثمة. أجريت الدراسة على عينة قوامها ٢٠٠ مفردة من المطلقين والمطلقات بواقع ١٠٠ مفردة للذكور، ١٠٠ مفردة للإناث، وجميعهم من ذوى الأعمار ٢٥ سنة فأكثر ، والذين تم طلاقهم بعد العدوان. خلصت الدراسة إلى ارتفاع نسبة المعاناة من الاضطرابات بين هذه الفئة بصورة غير عادية نتيجة خبرة العدوان مضافاً إليها خبرة الطلاق، ففيما يتعلق بالاضطرابات المعرفية والسلوكية تراوحت نسبة المعاناة بين ٦٧٪ و ٩٢٪ بين الذكور ، مقابل ٧٩٪ و ٩٠٪ بين الإناث، حيث يعاني كلا الجنسين من قصور أو عجز للأداء الوظيفي / الاجتماعي، الميول العدوانية، صعوبة التركيز الذهنى والنسيان المتكرر وفقدان الأدوات الخاصة. أما الاضطرابات الانفعالية فقد تراوحت نسبة المعاناة بين ٦٠٪ إلى ٩٢٪ بين الذكور مقابل ٦٩٪ إلى ٩٢٪ بين الإناث وتتمثل هذه الاضطرابات فى المخاوف المرضية، فقدان الشعور بالبهجة، قصور المجال الوجداني، بالإضافة إلى سرعة الانفعال، ونوبات الغضب المتكررة، والشعور بالألم النفسي عند التعرض لمواقف ترمز إلى الحدث الصدمي سواء كان يتعلق بخبرة العدوان أو بخبرة الطلاق . وعلى مستوى الاضطرابات البدنية تبين أن نسبة المعاناة

بين الذكور تتراوح ما بين ٦٥٪ إلى ٩٠٪ مقابل ما يتراوح بين ٦٨٪ إلى ٨٠٪ بين الإناث ، وتتمثل هذه الاضطرابات فى المعاناة من الأحلام المزعجة والمؤلمة وفقدان الشهية والإحساس بالإرهاق وفقدان الطاقة، بالإضافة إلى الشعور بالألم فى أجزاء مختلفة من الجسم. وعند مقارنة هذه النتائج بنتائج دراسات أخرى أجريت على عينات مختلفة من الشعب الكويتي تبين أن المطلقين والمطلقات معاناتهم أشد قسوة وخطورة نتيجة الضغوط الانفعالية المضاعفة، ومن هنا يتضح أن العدوان العراقى إذا كان قد تسبب فى معاناة الأسرة الكويتية من الاضطرابات النفسية والسلوكية، فإنه فى الوقت نفسه قد تسبب فى حدوث المشكلات التى ضاعفت من هذه الاضطرابات.

وفي **(الفصل الثامن)** يتضمن الكتاب دراسة تختص بتأثير العدوان العراقي على مسألة الإنتماء لدى المواطنين الكويتيين سواء كان هذا الإنتماء على مستوى الجماعة، أو الوطن، أو على المستوى العربي والإسلامي، وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية قوامها (٤٥٠) مفردة من المواطنين البالغين (من خمسة عشر عاماً فأكثر)، ويتوزعون بين الذكور بواقع (٢٢٠) مفردة، والإناث بواقع (٢٣٠) مفردة. وتبين من الدراسة أن العدوان العراقي إذا كان قد أسفر عن تدعيم الإنتماء إلى الوطن، إلا أن ما يزيد عن تسعين في المائة من العينة أفادوا بأن الروابط داخل الأسرة قد انتابها الضعف نتيجة للانعكاسات النفسية التي خلفها العدوان، كما أن ٧١,٣٪ منهم أفادوا بأن العدوان قد أضعف إمكانيات تآلفهم مع الجنسيات العربية الأخرى بالكويت، أما على مستوى الإنتماء الى الأمة العربية والإسلامية فقد كانت آثار العدوان أدهي وأمر لقد عبرت استجابات ٨٥,٨٪ من المبحوثين عن أن هذا العدوان أضعف فاعلية الإنتماء العربي ، كما أن ٩١٪ منهم عبّرت استجاباتهم عن اهتزاز وضعف الشعور بالإنتماء إلى الأمة العربية، ٨٨,٧٪ فقدوا

ثقتهم في مفهوم الأخوة العربية، ٥٣,٦٪ تشوهت لديهم الصورة الذهنية عن الإنتماء العربي، بالإضافة إلى أن ٤٧,٨٪ من المبحوثين يرون أن العدوان العراقي هدد مستقبل هذا الانتماء . ونظراً لانقسام القوى والتيارات الإسلامية على نفسها ومحاولة النظام العراقي استغلال الإسلام لأغراض الابتزاز السياسي فقد أدى ذلك إلى اهتزاز الثقة في إمكانية التجسيد السلوكي لمبدأ الأخوة الاسلامية وكذلك إلى التقليل من أهمية الانتماء إلى العالم الإسلامي، واذا كان هذا هو الإطار العام لمجمل النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن تلك النتائج تصبح أكثر دلالة من خلال النظر إليها على مستوى مجموعات العينة، فقد تبين أنه لا يوجد فروق بين الذكور والإناث فيما يتعلق بضعف روابطهم بالأسرة، ولكن المواطنين الذين كانوا فى الخارج كانوا أكثر تعبيراً عن هذا الضعف، الأمر الذي يعكس عمومية التأثير السلبي للعدوان على الروابط الأسرية من جهة، وأن هذا التأثير كان أكثر تفاقماً لدى الذين كانوا بالخارج من جهة ثانية. ويبدو أن المواطنين الذين كانوا متواجدين خارج الكويت أثناء العدوان ، قد أصبحوا أكثر اندماجاً وتفاعلاً في إطار الجماعات الثانوية سواء لتعويض ما افتقدوه من صحبة أثناء وجودهم في الخارج أو لمناقشة ملابسات العدوان وكيفية التعامل الصحيح معها. وتبين من الدراسة أيضاً أن مجموعات العينة تتقارب في درجة التعبير عن أن العدوان قد أضعف من إمكانيات تآلفهم مع الجنسيات العربية الأخرى الموجودة بالكويت، ولا تختلف هذه المجموعات اختلافاً جوهرياً إلا في حالة تصنيفهم وفق مكان التواجد أثناء العدوان فالذين كانوا في الخارج كانوا أكثر تعبيراً عن أنهم غير مستعدين للتآلف مع العرب الموجودين بالكويت، وربما يرجع ذلك إلى أن المتواجدين بالخارج قد حزّ في نفوسهم تواطؤ بعض الجنسيات العربية مع العدوان العراقي ضد أهلهم وعائلاتهم في الكويت، ولمسوا بأنفسهم تصرفات بعض أفراد هذه الجنسيات في الخارج لمناصرة العدوان .

تبين من الدراسة كذلك أن متوسط درجة الذكور يرتفع عن متوسط درجه الإناث، فيما يتعلق بفقدان الثقة في مبدأ الأخوة العربية، إلا أن هذه الزيادة غير ذات دلالة إحصائية بينما ترتفع هذه الدرجة بدلالة إحصائية بين من كانوا في الداخل عمن كانوا في الخارج، كما يتضح أن انخفاض درجة هذا المتغير بين الذين كانوا في الخارج ربما يفسر في ضوء ما عايشوه بصورة مباشرة من إكرام وحسن معاملة من جانب بعض الشعوب العربية بما يجسد حقيقة مبدأ الأخوة العربية كشعوب دول مجلس التعاون الخليجي ومصر، وسوريا، ولبنان عندما استقبلت الكويتيين وأقاموا بها لفترة، وهذا لم يعايشه بصورة مباشرة من كانوا داخل الكويت أثناء العدوان، وتبين من الدراسة أيضا أن متوسط الدرجة المعبرة عن ضعف الإنتماء الى العالم الإسلامي يرتفع بفروق معنويه بين الذكور عن الإناث، وبين من كانوا في الداخل عمن كانوا في الخارج . وهذه النتائج في مجملها تؤكد ما خلّفه العدوان من آثار سلبية على بعض جوانب الإنتماء لدي المواطن الكويتي، سواء كان ذلك في إطار الجماعات الأولية والثانوية أو في الإطارين العربي والإسلامي، ومن هنا تتأكد صحة الفرضية الأساسية التي انطلقت منها الدراسة.

أخيراً يأتي **(الفصل التاسع)** من الكتاب متضمناً دراسة عن الأمن الوطني الكويتي من منظور التربية مع التركيز على الدلالات الأمنية لتأثير العدوان العراقي على النظام التربوي بمدارس الكويت . هذه الدراسة تهتم "بالأمن الوطني" من منظور جديد ربما يختلف عن المداخل التي اتبعتها معظم الدراسات التقليدية، وقد انطلقت الدراسة من رؤية واقعية مفادها أن التنمية هي جوهر الأمن الوطني، ومع تحليل هذه الرؤية نتبين أن الأمن النفسي هو العمق الاستراتيجي المعنوي للأمن الوطني، وأن "التربية" هي قاعدة "النبت والتأسيس والإنماء" لكافة مقومات الأمن. وهذا يعني

بوضوح أن اختلال التربية أو قصورها، يؤدي (بالضرورة) إلى إضعاف قدرة الدولة في حماية أمنها الوطني الداخلي والخارجي.

وقد بينت الدراسة هذه الفكرة من خلال إطار نظري تحليلي ينتقل بها من مستوى المعنى العام إلى مستوى المعنى الخاص، وهو واقع النظام التربوي في المدارس الكويتية والذي تعرض لتخريب وتدمير بنيته التحتية والتنظيمية من قبل القوات العسكرية للعدوان العراقي في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وحتى السادس والعشرين من فبراير ١٩٩١، لقد ناقشت الدراسة مظاهر هذا التخريب والتدمير في مدارس التعليم العام بكافة مراحله، وكذلك في رياض الأطفال، كما بينت مظاهر التناقص التربوي في أبعاده الكمية، وما يعنيه ذلك من خسارة للأمن والتنمية ليس فقط على المستوى الكويتي، وإنما على المستوى العربي ككل، حيث كانت المؤسسة التربوية الكويتية تقدم خدماتها لأبناء الجاليات العربية التي تعمل بالكويت، ومن هذه الفكرة استعرضت الدراسة أهم الآثار النفسية والاجتماعية والتربوية لدى التلاميذ بفعل حدوث العدوان في حد ذاته، وما قامت به قواته من ممارسات غير إنسانية ضد جميع فئات المجتمع الكويتي بما في ذلك مصادر التربية والتنشئة والمستهدفين منها.

ومن منطلق ارتكاز النظام التربوي الكويتي - تخطيطا وتنفيذاً - على مفاهيم الأمن والتنمية، بل والأخذ بأحدث التطبيقات والنظريات في هذا الشأن، كثفت الدولة جهودها لإعادة النظام التربوي في المدارس إلى ما كان عليه قبل العدوان العراقي، وتم إدخال تطويرات تربوية تناسب الواقع الجديد، بحيث تكون التربية مرتبطة إيجابياً بمتطلبات الأمن القومي الكويتي، لقد تم بالفعل إزالة آثار التخريب المادي، وتوفير قاعدة تنظيمية جيدة، ولكن التحدي الحقيقي للنظام التربوي، يتمثل في تلك الآثار الاضطرابية التي نتجت عن العدوان العراقي، لقد

تضمنت الدراسة أن تلك الآثار ظهرت بصورة مرضية لدى بعض تلاميذ المدارس، وأنها ذات انعكاسات سلبية مباشرة وغير مباشرة على العملية التربوية، وبالتالي على الأمن والتنمية، فإذا أضفنا إلى ذلك ما للأسرة من دور أساسي في التربية والتنشئة، وإذا علمنا أن بعض الآباء والأمهات قد عانوا العديد من المشكلات النفسية نتيجة العدوان العراقي، ندرك مدى تأثر دور الأسرة في تربية النشئ بفعل ذلك العدوان الغاشم. فالمستهدفون من التربية (الأبناء) والقائمون على جانب أساسي من التربية (الآباء والأمهات) كلاهما خبر محنة نفسية تعوق دور وفاعلية المؤسسة التربوية، الأمر الذي ينعكس سلبياً على التنمية والأمن. وأمام هذا التحدي تحرك المجتمع والدولة، وتم تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات الهادفة إلى رصد ومحاصرة الآثار النفسية والاجتماعية والتربوية التي خلفها العدوان العراقي، ولم يزل العمل مستمراً في هذا المضمار، وهناك بعض النتائج المشجعة.

هذا ونتطلع إلى أن تكون صفحات هذا الكتاب إضافة جديدة للجهود المخلصة التي تبذلها الدولة وأجهزتها المعنية، وللأقلام الكويتية الشابة التي تناولت آثار العدوان العراقي على المجتمع الكويتي، سائلين المولى – عزّ وجل – أن يحقق لوطننا العزيز كل أسباب التقدم والخير والرفعة.

والله الموفق،،

(المؤلف)

الفصل الأول

الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي ضد الشعب الكويتي

■ هذه الدراسة للمؤلف منشورة في:
(مجلة دراسات نفسية - القاهرة - رابطة الأخصائيين النفسية المصرية - رانم - مجلد ٥- العدد ١ - يناير ١٩٩٥).

١- مقدمـــة:

تعتبر الحرب النفسية في العصر الحديث مجالاً لتطبيق نظريات وأفكار علم النفس بميادينه المختلفة، إنها تستفيد من علم النفس العام وهي بصدد العمل على التأثير في دوافع الأفراد وانفعالاتهم وتفكيرهم وبعض جوانب شخصيتهم، وتستفيد من علم النفس الفسيولوجي لأنها تستهدف التأثير في سلوك الأفراد باستغلال الأسس الفسيولوجية للسلوك وطريقة عمل الجهاز العصبي، وكثيرا ما يطلق على الحرب النفسية اسم "حرب الأعصاب"، وهي تستفيد كذلك من علم النفس الفارق في سياق توجهها إلى قطاعات جماهيرية تختلف في بعض خصائصها النفسية، وبالتالي فإن مراعاة هذه الاختلافات من المستلزمات الأساسية لإحداث التأثير في الاتجاه المطلوب (Bales, 1988) والحرب النفسية تستفيد أيضا من علم النفس الاجتماعي لأنها تستهدف التأثير في العلاقات والتفاعلات داخل الجماعة والمجتمع، وتوظف سيكلوجية الجماهير والرأي العام والدعاية بما يجعل ممارسات الحرب النفسية مرتبطة باتجاهات الجمهور المستهدف واعتقاداته وميوله بحيث يمكن التأثير فيها، ويعتبر علم النفس العسكري أو الحربي تعبيراً عن أهمية الحرب النفسية في الحروب الحديثة وتجسيداً للخصوصية السيكلوجية للمجتمع العسكري، خاصة في ظروف المعارك والعمليات الخاصة، فعلم النفس العسكري يتعمق مثلاً في دراسة المشكلات النفسية بشأن استخدام الحواس في ميدان القتال على أحسن وجه، كما يدرس سيكلوجية القيادة والروح المعنوية، ويهتم بعلاج المصابين بالصدمات النفسية الناشئة عن أهوال القتال وتأهيلهم للحياة المدنية، وعلي الرغم من أن الحرب النفسية تعتبر حالياً ضمن مجالات علم النفس العسكري، إلا أنها في ذات الوقت تتداخل مع كافة ميادين علم النفس.

ولما كانت الحرب النفسية تمثل مجالاً لتطبيق نظريات علم النفس ومبادئه في ظروف التوترات والأزمات المرتبطة بالحروب، فقد ظهر لها عديد من التعريفات وفق هذا المنظور، حيث يرى بعض المتخصصين في العلوم العسكرية، أنها تعني الحرب كلها، سواء كانت بالقوة المادية أو القوة المعنوية، هدفها وضع الخصم في حالة نفسية معينة هي حالة الهزيمة (السيد، ١٩٧٢). بهذا المعنى تكون الحرب النفسية غير ذات وجود منفصل عن سائر أنواع الحروب العسكرية والاقتصادية والسياسية والعقائدية والدعائية. بعض المتخصصين العسكريين أيضاً يعرف الحرب النفسية بأنها: "الاستخدام المدبر للدعاية، أو لأي أعمال أخرى تهدف أساساً إلى التأثير في آراء وانفعالات واتجاهات وسلوك الجماعات المعادية (أو الصديقة) بما يعاون الدولة على إحراز أهدافها وأغراضها" (عجاج، د.ت، ص ١١)، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحرب النفسية إذا كانت تهدف إلى تدمير معنويات الجماعات المعادية، فإنها تهدف إلى رفع وتعزيز معنويات الجماعات الصديقة أو الحليفة وهذا كله في إطار أهداف القائم بهذه الحرب. أما (لينبرجر) فيرى أن الحرب النفسية تتضمن استخدام الدعاية ضد العدو مع إجراءات أخرى لها طبيعة عسكرية أو اقتصادية أو سياسية إذا تطلب الأمر لتكملة الدعاية، وهي سلاح سياسي هام وقت السلم أيضا، ويتفق مع ذلك رؤية أخرى مفادها أن الحرب النفسية بشكل عام تنطوي على أي عمل يجبر العدو على تحويل الرجال والمعدات من الجبهة النشطة استعداداً للدفاع ضد هجوم قد يحدث وقد لا يحدث وتهدف إلى التأثير على الآراء والعواطف والاتجاهات والسلوك، وعناصرها الأساسية هي: التخطيط، إستخدام الدعاية، والاستعانة بأعمال أخرى للوصول إلى الجمهور المستهدف بطريقة تجعلها تساعد على إنجاز الأهداف المحددة. ويقترب من هذا التعريف تعريف آخر قدمته وزارة الدفاع الأمريكية يرى أن الحرب النفسية عبارة عن "إستخدام مقصود من جانب دولة أو مجموعة من الدول للدعاية

وغيرها من الإجراءات الإعلامية التي تستهدف جماعات معادية أو محايدة أو صديقة للتأثير على آرائها وعواطفها وسلوكها بطريقة تساعد على تحقيق سياسة وأهداف الدولة أو الدول المستخدمة لها، بجانب ذلك هناك من يربط بين الحرب النفسية ومسألة الانتماء حيث يرى أنها: "علم الدعاية السياسية النفسية لتشتيت المواطن لنزع الولاء منه لفكرة يحارب من أجلها ويقاتل في سبيلها ويعيش لتحقيقها، فهي تستهدف معنويات الجنود في القوات المسلحة والمدنيين في الجبهة الداخلية" (الزيني، د.ت، ص٤٨).

وعلي الرغم من أن هناك من يرى أن الحرب النفسية تتداخل مع الدعاية، إلا أن البعض الآخر يرى أنها مكملة لها (للدعاية) على أساس أن الحرب النفسية تتضمن استخدام الدعاية ضد العدو بالإضافة إلى استعمال وسائل أخرى لها طابع النشاط الحربي أو الاقتصادي أو السياسي على النحو الذي يكون مكملا لنشاط الدعاية (نوفل، ١٩٨٥)، بهذا المعنى تكون الحرب النفسية أعم وأشمل من الدعاية، وربما يكون الأكثر دقة أن هذه الفكرة (علاقة الشمول/التضمين) ليست ثابتة، ففي بعض الحالات تكون الدعاية أشمل من الحرب النفسية وفي البعض الآخر يكون العكس وذلك حسب متطلبات الموقف وأهداف القائمين بأي من الدعاية والحرب النفسية، فالأساس إذن هو التخطيط حسب معطيات الواقع، وقد أكدت بعض رؤى الاتصال هذه الفكرة بالقول: "إن الحرب النفسية هي شن هجوم مبرمج (مخطط) على نفسية وعقل الفرد والجماعة بغرض إحداث التفكك والوهن والارتباك فيهما وجعلهما فريسة لمخططات وأهداف الجهة صاحبة العلاقة بما يمهد للسيطرة على الأفراد والجماعات وتوجيههم إلى الوجهة المقصودة ضد مصلحتهم الحقيقية أو ضد تطلعاتهم وآمالهم في التنمية أو الاستقلال أو الحياد أو الرفض (السكري، ١٩٨٣)، وربما كان هذا التعريف - الذي ورد في إحدى الصحف الكويتية قبل

العدوان العراقي بسبعة أعوام - من أدق تعريفات الحرب النفسية بما يتطابق مع الممارسات الدعائية والنفسية لذلك العدوان.

وفقا للتعريفات المذكورة، فإن الحرب النفسية هي عمليات من الضغط والتدمير النفسي والمعنوي يقوم بها طرف ما في صراعه ضد طرف آخر من أجل نشر الخوف والقلق والتذبذب وتهيئة الظروف المناسبة لإثارة الشك في النفس والإرادة والسلاح والقادة في الماضي والحاضر والمستقبل، وتعتمد على الممارسات العنيفة في حالة إمكانية ذلك، كما تعتمد على الكلمة المسموعة والمكتوبة والمادة المصورة، وكذلك على الاشاعات والنكت وغيرها، كما تقوم على توظيف العلوم الحديثة ومعطيات الواقع بما يتناسب مع أهداف القائمين عليها.

وتعد الحرب النفسية إحدى أسلحة الحرب الشاملة، حيث تتوجه إلى الفكر والعقيدة والثقة والشجاعة والرغبة في القتال، إنها حرب دفاعية هجومية لأنها تحاول أن تبني معنويات الشعب والجيش بينما تحطم معنويات الخصم في الوقت نفسه. والحرب النفسية جزء من الحرب الشاملة حيث تشن قبل الحرب العسكرية أو أثناءها أو بعدها، ثم إنها لا تخضع لرقابة القانون ولا لعادات الحرب، ولا تعرف على أساس وصف الأرض أو نظام المعركة أو تبعاً لمعارك لها أسماء، فالحرب النفسية عملية مستمرة باستمرار الظرف أو الموقف (نصر، ١٩٦٧) وكثيراً، ما ينظر علم النفس إلى الحرب النفسية نظرة تتسم بالعمق والإتساع، فقد تكون موجهة ضد نشاط بعينه لتحقيق هدف بسيط، وقد توجه ضد كامل نشاط الأمة لإهدار طاقاتها بحيث تشل إرادتها ولا تقدر على الصمود أو المواجهة.

ومن الناحية النظرية يمكن تقسيم الحرب النفسية إلي ثلاثة مستويات: الأول، يتمثل في الحرب الاستراتيجية، وهي حرب تتسم بالشمول والامتداد في الزمان

والمكان والجمهور المستهدف والنشاط والمحتوى، إنها تبدأ بمجرد تحديد الهدف في ممارسة كل عمليات التمهيد اللازمة لتحقيقه، وقد تستغرق في ذلك وقتاً طويلاً نسبياً، وقد تشمل في بعدها المكاني كل المنطقة المحيطة بالهدف أو تتسع إلى أكثر من ذلك، وتستخدم عادة كعنصر متمم للخطط الاستراتيجية والتنسيق معها (السيد، ١٩٧٢، ص٣١)، أما المستوى الثاني للحرب النفسية فهو الحرب التكتيكية، وتوجه عادة ضد أفراد الخصم - المدنيين والعسكريين - الموجودين داخل منطقة القتال أو مسرح العمليات، إنها تعاون الأعمال القتالية بشكل مباشر (عجاج، د.ت، ص١١)، وترتبط بالصدام المباشر مع الخصم والالتحام به وجهاً لوجه سواء بالحرب السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو بها مجتمعة لغرض إنهاء الصراع وحسمه ودفع الخصم إلى الهزيمة وبالتالي الاستسلام والخضوع لإرادة وشروط الطرف الذي يمارس الحرب النفسية (السيد، ١٩٧٢ ص٤٣). المستوى الثالث للحرب النفسية هو الحرب التعزيزية، وهي توجه إلى الأهالي سواء في المناطق الخلفية أو في إقليم الخصم الذي تم احتلاله وذلك بغرض تسهيل العمليات الحربية والحصول على أقصى درجة ممكنة من تعاون الأهالي المدنيين، كما تستخدم لتثبيت دعائم النصر في حالة تحقيقه ثم تحويل هذا النصر إلى أمر واقع له صفة الشرعية وصفة الدوام (عجاج، ص١٢)، وكثيراً ما تلجأ في ذلك إلى كافة أساليب الترغيب والترهيب وفقا لقانون اللذة والألم من خلال مستويين: الأول هو الإرهاب والردع الوحشي لأي حركة رفض أو مقاومة. والثاني يتمثل في تقديم المغريات وبعض صور المعاملة الحسنة والتودد.

وتتعدد وظائف الحرب النفسية وأساليبها، فمن حيث الوظائف تعمل على التحكم في معتقدات وأفعال الخصم، وتصمم المهام وفقاً للموقف والمسؤوليات

المحددة لكي تحرض على التمارض والهروب والفتنة والاستسلام، وفقدان الثقة في القادة والتسليح والمعدات، كما تعمل على إثارة الشكوك حول أحقية أهداف الخصم في الحرب، وتزعزع إيمانه في أدنى نصر، وتنمي فيه رفض مذاهب وعقائد حكومته وقادته بمعنى التفرقة بين الشعب والحكومة، بل إنها تسعى لخلق الانشقاق داخله، أي داخل جماعاته وطوائفه، وتشجع الحركات المناوئة للخصم في الوقت الذي تعمل على توطيد أواصر الترابط والتعاون مع المتحالفين وتفتح قنوات التواصل مع المحايدين لكسبهم أو الحفاظ على حيادهم، وتحاول أن تمنع أي طرف أو جماعة من مساعدة الخصم أو التعاطف معه، هذه الوظائف وغيرها تحاول من خلالها الحرب النفسية أن تحطم إرادة الخصم وتشيع الإنهزامية في نفوس أفراده وقياداته ومؤسساته وإقناعه بالاستسلام، وإثارة الكراهية ضده وتشويه صورته وتسهيل التعامل معه، بالإضافة إلى كسب الحلفاء والرأي العام المحلي والخارجي على المستويين الرسمي والشعبي.

أما من حيث الأساليب، فإن الحرب النفسية تستخدم أساليب عديدة يمكن حصرها في حوالي عشرين أسلوباً أهمها الدعاية والاشاعة وإثارة الرعب والخداع وافتعال الأزمات، كما تستخدم الحرب النفسية أساليب الإغراء والوعيد وإثارة القلق والتهديد مع التظاهر بامتلاك القوة القاهرة، وتستغل الخلافات والتناقضات والعلاقات الاجتماعية والعواطف، وكثيراً ما ترتبط بالإغتيالات والإبادة وتجنيد الأنصار والجواسيس وغسيل المخ وممارسة الضغوط الاقتصادية وإظهار التصميم على تحقيق الهدف وقد تتظاهر بالدفاع عن بعض الجماعات أو الأقليات. ورغم تعدد أساليب الحرب النفسية كما هو واضح، إلا أن هناك بعض الأساليب التي تكاد تكون قاسماً مشتركاً بين ممارسات الحرب النفسية في معظم المواقف ولعل من أهم هذه الأساليب: الدعاية، الإشاعة، غسيل الدماغ، فمن الممكن من خلالها أن تستخدم الحرب النفسية كافة الأساليب المشار إليها.

٢- مشكلة الدراسة:

من واقع معايشة الباحث لظروف العدوان، وعلى ضوء ما سبقت الإشارة إليه من أساسيات الحرب النفسية، فإن العدوان العراقي على دولة الكويت بدأ بحرب نفسية حين ظهرت بوادره في منتصف يوليو ١٩٩٠، وارتكزت هذه الحرب على ادعاءات ومزاعم سياسية تاريخية اقتصادية مستغلة عوامل نفسية/اجتماعية حسبما يتضح ذلك في الرسالة الموجهة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية والمؤرخة في ١٥ يوليو ١٩٩٠، تلك الرسالة التي كانت بمثابة مرتكزات الحرب النفسية التي شنتها وسائل الدعاية العراقية ضد الكويت إلى أن حدث العدوان في الثاني من أغسطس، بل إن بعض الأفكار التي وردت فيها استمرت باعتبارها من معالم تلك الحرب حتى تم تحرير دولة الكويت بعد الهزيمة الساحقة للقوات العراقية في فبراير ١٩٩١ .

لقد تضمنت الرسالة المشار إليها استغلالاً للعواطف والحاجات في توجهها إلى الرأي العام العربي بحيث وظفتها ضمن جوانب سياسية واقتصادية تمهيداً لتبرير العدوان من جهة وخلق الاستعداد النفسي العام لتقبله والتعاطف معه من جهة ثانية. وكانت هذه الرسالة تتضمن عدة أساليب للحرب النفسية هي: إفتعال الأزمات - إثارة القلق - الإغراء والوعيد - إستغلال التناقضات (العربية) - التظاهر بالقوة والتصميم على تحقيق الهدف - ثم الخداع والكذب والتضليل - وقد تم توظيفها وربطها بادعاءات ذات طابع سياسي واقتصادي وتاريخي مثل: سرقة النفط العراقي، التآمر مع الامبريالية والصهيونية، المماطلة في تسوية مشكلات الحدود، المصلحة العربية والأمن القومي العربي، الديون العراقية - وغير ذلك من الجوانب التي يتبينها القارئ بوضوح بمجرد النظر في الرسالة التي وجهتها وزارة خارجية

النظام العراقي إلى الجامعة العربية، ورغم أن لهجة الرسالة ومضمونها العام يشيران ضمناً إلى التهديد باستخدام القوة، إلا أن التصريح بذلك قد ظهر مع تواتر الأحداث في سياق بعض الجهود العربية التي بذلت لاحتواء الموقف والتي توجت بمؤتمر جدة في نهاية أغسطس ١٩٩٠، وهنا تحولت الحرب النفسية للعدوان إلى حرب أعصاب عندما أعلن أنه لن يستخدم القوة إلا بعد استنفاذ الوسائل السلمية وإن كانت الأحداث قد أثبتت فيما بعد أن المؤامرة قد تمت بالفعل على أساس استخدام القوة ضد الكويت وما هذا الاعلان إلا قول زائف.

على الجانب الآخر كان الرأي العام الكويتي يدرك أن نظام العدوان قد افتعل الأزمة عندما أثار ادعاءات وأكاذيب غير مبررة تغلفها دعاية تتسم بألفاظ وسلوك دبلوماسي يقوم على رفض أي فاعلية للمفاوضات والحوار كما هو معروف، إلا أنه لم يكن من المتوقع أن يصل العدوان إلى درجة الاحتلال العسكري الشامل للدولة حسبما كشفت عن ذلك بعض الدراسات العلمية التي أجريت فيما بعد. فقد بينت دراسة وزارة الإعلام الكويتية (١٩٩٣) أن ٨١٪ من المبحوثين لم يكونوا يتوقعون حدوث العدوان. وهكذا نتبين أنه في تلك الأثناء اتسمت الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي بالمفاجأة، ومنذ اليوم الأول للعدوان اتسمت تلك الحرب بخاصيتين بارزتين هما الكذب والتفرقة بين الشعب الكويتي وحكومته الشرعية. وأهم مظاهر أسلوب الكذب تمركز في الإدعاء بأن القوات العراقية جاءت إلى الكويت لنجدة "ثورة قام بها فتية آمنوا بربهم فزادهم هدى"، ومن الواضح أن البيان الأول لرموز العدوان يعكس استغلال المعاني والأفكار الإسلامية في محاولة لاحتواء الرأي العام الكويتي وتضليل الرأي العام العالمي، أما أهم مظهر لأسلوب التفرقة الذي اتبعته الحرب النفسية التي مارسها العدوان في ذلك الحين، فيتمثل في الحديث عن "الثورة" المزعومة، ومحاولة تشويه صورة القيادة الشرعية.

ومع حدوث العدوان اتسع نطاق الحرب النفسية، فلم تعد تقتصر على المجتمع الكويتي أو الحكومة الكويتية وإنما أصبحت تعمل على عدة جبهات أخرى: النظام الدولي، الحكومات والشعوب التي رفضت العدوان وأدانته وطالبت بانسحابه دون شروط، القوات المشتركة، كما اختلطت مفاهيم وعمليات الحرب النفسية بالدعاية والإعلام وحرب الأعصاب والتسميم السياسي وغسيل المخ وحرب المعلومات، ومع رفض المجتمع الدولي والانقسام العربي تعددت جبهات العمل للحرب النفسية العراقية، وأصبحت تعتمد على كافة الطرق والأساليب، فقد استخدمت الدعاية بأشكالها المختلفة: الدفاعية والهجومية، الاستراتيجية والتكتيكية، دعاية التشهير ودعاية التفرقة، والدعاية السوداء والرمادية كما تعددت قنوات الدعاية العراقية مثل المطبوعات (صحف - مجلات - منشورات - كتب) بالإضافة إلى محطات الاذاعة (العلنية والسرية) وتلفزيون بغداد، بجانب الاتصال الجمعي، والمؤتمرات والاستعراضات والمهرجانات والصور والمجسمات والكاريكاتير واللافتات، من جهة أخرى اعتمدت الدعاية العراقية على وسائل الإعلام والاتصال بالجماهير في الدول العربية التي كانت متآمرة مع نظام الحكم في بغداد أو ممالأة له أثناء الأزمة، واستغلت الأجواء الديمقراطية في الدول الغربية فكان نشاطها في أوربا والولايات المتحدة، وأنتجت الأفلام وأشرطة الكاسيت والمواد المطبوعة لتوزيعها في الداخل والخارج.

وإذا كانت أبواق الدعاية العراقية قد شنت حرباً نفسية ضد الشعب الكويتي لقهره وإرغامه على قبول الاحتلال كأمر واقع، فإنها في الوقت نفسه قد شنت حرباً نفسية ضد القوات المشتركة وضد النظام الدولي وأي رأي عام - عربياً كان أو أجنبياً، رسمياً أو شعبياً يرفض العدوان العراقي على دولة الكويت ويطالب بانسحاب القوات العراقية فوراً ودون شروط، ولم تكن الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي

تقتصر على قنوات الاتصال بمستوياتها المختلفة، وإنما اعتمدت على ممارسات رموز العدوان مثل الضباط والجنود والجواسيس والموظفين وأفراد الجيش الشعبي، ولجأ كل هؤلاء إلي الاغتيالات وإثارة الرعب والقلق ونشر الشائعات الكاذبة واستخدام العنف بكافة مظاهره ضد المواطنين المدنيين العزل، سواء من خلال الاعتقال والتعذيب، أو من خلال عمليات التفتيش المستمرة والسرقة والنهب وما صاحبها من اختطاف واغتصاب وتعذيب بدني ونفسي كان ولم يزل محل استنكار العالم كله وهو ما عبرت عنه الوثائق الدولية، خاصة وثائق الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة.

وفي سياق الضغط النفسي على المواطنين كانت الحرب النفسية التي قام بها العدوان تستهدف أن يشعر الشعب الكويتي بالتهديد في المقومات الضرورية للحياة، سواء في الغذاء، أو في الخدمات والمرافق المختلفة أو حتى في حياته وحياة أهله وذويه، واعتمدت في هذه العملية الأخيرة على الذخيرة الحية (الاعدام رمياً بالرصاص) وتشويه الجثث والتعذيب بالصعق الكهربائي وماء النار وغيرها، بحيث يشعر الأفراد بعدم الأمن ويشاع جو من الترقب والقلق والخوف بما يفضي في النهاية إلى حالة من الانهزامية والاستسلام، ولم تكن الحرب النفسية التي مارسها العدوان ضد الرأي العام الخارجي وقوات التحالف أقل شأناً من تلك التي مارسها على شعب الكويت، وهنا يجب أن نلفت نظر القارئ إلى أن الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي ضد القوات المشتركة وضد النظام الدولي وضد العرب الشرفاء الذين رفضوا العدوان كانت في الوقت نفسه ضد الشعب الكويتي، فالكل كان في خندق واحد هو خندق رفض العدوان، لقد كانت أبواق الدعاية العراقية تتحدث كثيراً عن "قوة" وشدة بأس الجيش العراقي، والأسلحة "غير المعروفة" التي سيستخدمها إذا قامت الحرب، كما كانت تتحدث عن ضعف القوات المشتركة والتناقضات والخلافات

بينها - هذه الأكاذيب وما شابهها هي جزء من حرب نفسية ضد الشعب الكويتي في إطار منظومة متعددة الأبعاد بما في ذلك ممارسات العدوان في القتل والتعذيب والاختطاف.

في هذا الإطار لم تكن الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي ضد الشعب الكويتي تختلف في توجهها العام عن الحرب النفسية المرتبطة بالصراع الشامل، خاصة من حيث الارتكاز على قاعدة سيكلوجية تتعلق بتكوين السلوك الاجتماعي والعوامل المؤثرة في سلوك الفرد كعنصر فعّال في المجتمع، سواء كانت تلك العوامل خاصة بالشخصية أو البيئة أو الرأي العام، كما كانت ترتكز على تقدير أهمية الروح المعنوية في التأثير على الأفكار والآراء والعواطف التي تتفاعل مع بعضها البعض لتؤثر في الاتجاهات والسلوك، لقد عمل العدوان العراقي على التوجه إلى عقل المواطن الكويتي ونفسيته بهدف السيطرة على إرادته وتحطيمه والتأثير على آرائه ومواقفه وسلوكه بما يتماشى مع أهداف العدوان ومآربه.

وتفاعلت الممارسات اللاإنسانية التي قامت بها قوات العدوان مع مضمون الدعاية العراقية في إضفاء طابع خاص على هذا المضمون بحيث يثير الرعب والفزع في النفوس حتى ولو قدّم بطريقة تودديه لامتصاص السخط العام. لقد كان الهدف أن يفهم المواطن الكويتي الرسالة على نحو معين وتعززها الممارسات اللاإنسانية فيمتلئ رعباً ويفضل الاستكانة والمهادنة أو يترك بلده إلى مكان آخر في العالم. في الوقت نفسه استخدمت الحرب النفسية التي مارسها العدوان كافة أساليب التشويه والكذب والمبالغة والربط المزيف واستغلت الدين والعروبة والاقتصاد لتبرير العدوان وقتل إرادة المقاومة والرفض في نفوس شعب الكويت، ولكن هذا الشعب تعامل مع العدوان وحربه النفسية دون ضعف أو استكانة، لقد استوعب مضمون تلك الحرب

على النحو الصحيح، كما استوعب الحرب النفسية المضادة على النحو الصحيح أيضاً - وهذا يدعونا إلى التساؤل عن بعض جوانب سيكلوجية الشخصية الكويتية تجاه الحرب النفسية للعدوان، لأن ذلك لا تقتصر دلالته على درجة الوعي السياسي وإنما تشمل البناء والتكوين النفسي والارادة الجماعية، تلك الإرادة التي عبرت عن نفسها بصورة عملية منذ اليوم الأول وحتى التحرير.

من جهة أخرى تهتم الدراسات النفسية بالانفعالات وردود الفعل لدى المدنيين، ليس فقط نتيجة للعمليات العسكرية وإنما أيضاً بفعل الممارسات الدعائية وضغوط الحياة اليومية التي توجدها المعارك والحروب، بحيث يصبح ذلك من مستلزمات الفهم الأفضل لما يترتب عليها من نتائج بل وللتنبؤ بما يمكن أن تسفر عنه المعارك والحروب في المستقبل إذا ما قامت في ظل ظروف ومعطيات معينة، سواء بين نفس الأطراف أو بين أطراف أخرى أخذاً في الاعتبار نواحي التشابه والاختلاف، ولا يقل عن ذلك أهمية ما يتصل بضرورة التعرف على أساليب التكيف التي يتبعها الأفراد المدنيون مع ظروف الحرب باعتبارها جزءاً من ردود أفعالهم تجاه تلك الظروف بما فيها من ضغوط نفسية، ومدى استفادتهم منها على المستويين الفردي والاجتماعي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إن أهمية هذه الفكرة تتمثل في أنها مؤشر أساسي لمدى التماسك والامتزاج النفسي بالشخصية القومية، كما أنها مؤشر لسلامة الاستعداد السيكلوجي في التعامل الإيجابي المضاد مع الأعداء الحاليين والمحتملين، ولا يقل هذا الاستعداد أهمية عن القوة العسكرية، فالعدو قد يكون لديه تقدير يقترب من الحقيقة للقوة العسكرية التي يمتلكها الخصم، وقد يشعر العدو بتفوقه عسكرياً على خصمه، ولكنه يعجز عن تقدير القوة النفسية لهذا الخصم، تلك القوة التي لا تجدي معها أي قوة

عسكرية مهما كانت شدة بأسها، إنها تعبر عن نفسها في صورة سلوك عملي رافض للعدوان، وتصر على النصر وتأبى إلا تحقيقه ولو بعد حين. من هنا تأتي أهمية دراسة الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي ضد الشعب الكويتي، سواء من حيث بعض جوانب التأثير أو من حيث ردود الفعل النفسية.

٣- الدراسات السابقة:

عندما يبدأ الباحث برصد الدراسات التي تناولت العدوان العراقي على دولة الكويت يدرك أن هناك كمّاً هائلاً من تلك الدراسات التي تناولت الموضوع من الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية لكن الجوانب النفسية والاجتماعية - وإن كانت قد لاقت اهتماماً ملحوظاً بعد انتهاء فترة العدوان - إلا أنها لم تزل بحاجة ماسة إلى المزيد من البحوث والدراسات، ليس فقط من أجل رصد ومحاصرة الآثار النفسية والاجتماعية التي خلفها العدوان العراقي على شعب الكويت، ولكن أيضاً لاعتبارات تتعلق بضرورة التأصيل العلمي لكافة جوانب الأزمة التي تسبب فيها العدوان العراقي.

لكن المسألة تبدو بالغة التعقيد عندما يريد الباحثون دراسة الحرب النفسية التي شنها ذلك العدوان، خاصة فيما يتعلق بالارتكاز على خلفية مرجعية كأحد متطلبات المنهج العلمي في الدراسة والبحث. فعندما قمنا بمسح شامل لأدبيات الحرب النفسية واعتمدنا في ذلك على معلومات مكثفة مستمدة من أحدث بنوك المعلومات في العالم كان الاتجاه الغالب يوضح أنها مرتبطة بمجال الاتصال، خاصة الاتصال الجماهيري وما يقوم به أثناء الحروب والأزمات الشاملة من دعاية وخلافها، لكن الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي لم تقتصر مسالكها وقنواتها على

وسائل الاتصال الجماهيري من إذاعة وصحافة وتلفزيون....الخ، لأن رموز العدوان - المدنيين والعسكريين والسياسيين - كثيرا ما كانوا يمارسون الحرب النفسية ضد الشعب الكويتي، وأبسط مثل على ذلك أن مجموعة من الجنود العراقيين يجوبون الشوارع مدججين بالأسلحة، ويطلقون النار عشوائياً .. هو أمر يدخل في عداد الحرب النفسية لأنه يهدف إلى إرهاب الناس وإشاعة حالة من الهزيمة داخلهم، أي قتل إرادة الصمود والتحدي في نفوسهم. مثال آخر، كانت أوامر العدوان وتعليماته ومراسيمه يدخل معظمها في عداد الحرب النفسية: ماذا نقول مثلاً في التعليمات التي تقضي بإعدام كل من يضبط في منزله صورة لصاحب السمو أمير البلاد أو مواد غذائية؟ وماذا نقول أيضاً في عمليات اقتحام المنازل ليلاً أو نهاراً تذرعاً باعتبارات سياسية أو أمنية؟ إن مثل هذه الأمور وغيرها تدخل في عداد الحرب النفسية بل تعد أيضا من صميمها بشكل مباشر، فالأسرة الكويتية التي تعيش حالة من الفزع عندما تقتحم عليهم المنزل مجموعة من الجنود المسلحين فاقدى المسؤولية، إنما تتعرض لحرب نفسية تفوق كثيراً في شدتها تلك الحرب النفسية التي تتعرض لها من خلال وسائل الاتصال وأبواق الدعاية الناطقة باسم العدوان والمتآمرين معه، زد على ذلك أن وسائل الإعلام المؤيدة للحق الكويتي، (أقول المؤيدة للحق الكويتي) ، كانت تنشر فظائع العدوان وجرائمه وقراراته وتعليماته الإرهابية بهدف التنديد بالعدوان وكشفه وحشد الرأي العام العالمي ضده، لكن هذا الموضوع - رغم نبل مقصده وسمو غايته - كان له تأثير نفسي سئ لأنه ببساطة جعلهم يشعرون بخطر محدق، وبالتالي فإنه - بصورة غير مقصودة بالطبع - يدخل في عداد الحرب النفسية، ولكننا في الوقت نفسه - يجب ألا ننسى أن وسائل الإعلام المؤيدة للحق الكويتي كانت أيضاً تقدم ما من شأنه رفع الروح المعنوية للشعب الكويتي وتدعيم أمله في النصر القريب.

من كل ذلك يتضح لنا أن الحرب النفسية التي مارسها العدوان ضد هذا الشعب إنما يتسع نطاقها ليشمل كافة الممارسات الإرهابية التي تهدف إلى قتل الإرادة وتحطيم الصمود ووأد الأمل في النصر، سواء كان ذلك من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية أو غيرها وعلى هذا الأساس، فإن الباحث في هذه الحرب يجد نفسه أمام عقبة تواجه العرض التحليلي الشامل لكافة ممارسات العدوان، وفي الوقت نفسه - وعلي الرغم من كثرة وغزارة الأدبيات التي تناولت تلك الممارسات - إلا أنها ظلّت محدودة حيث لم يتم تناولها من منظور كونها حرباً نفسية ضد إرادة الشعب الكويتي (المجتمع والدولة) وضد إرادة المجتمع الدولي كذلك. وعندما رجعنا إلى نخبة من المؤلفات العسكرية التي تناولت المعارك والحروب فترة ما قبل ظهور الوسائل الجماهيرية تبين لنا أن الحرب النفسية كانت تمارس بدرجة لا تقل خطورة عن ممارستها من خلال الاذاعة والتلفاز والصحف... الخ، أما المؤلفات التي تناولت الحرب النفسية خلال الحرب العالمية الأولى والثانية وكذلك أثناء الحرب الباردة، فإنها توضح مدى التكاتف بين الوسائل الحديثة للدعاية والممارسات السياسية والاقتصادية (والعسكرية).

في هذا الإطار يتعين النظر إلى منهجية دراسة الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي ضد الشعب الكويتي أغسطس ١٩٩٠ - فبراير ١٩٩١، فعندما نتعرض للدراسات السابقة عن هذا الموضوع يكون في اعتبارنا أولاً: منطق الربط بين الحرب النفسية ودراسات الاتصال والدعاية، لأن تلك الدراسات تمثل المجال الأوسع لدراسات الحرب النفسية، وثانياً: أن الحرب النفسية التي مارسها العدوان تعددت قنواتها ومجالاتها. وثالثاً: أن صعوبة حصر الممارسات الإرهابية التي قام بها العدوان في مجلد واحد أو حتى في عدد من المجلدات. ومن منطلق الاعتبار الأول نقدم أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع هذا البحث، والتي تناولت بعض جوانب

الدعاية والحرب النفسية التي قام بها العدوان العراقي من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية، منها :-

(١) أجرت وزارة الإعلام (١٩٩٣) دراسة تضمنت فصلاً كاملاً عن دور الإعلام الكويتي والعربي والعالمي تجاه العدوان العراقي. وكانت الدراسة على عينة عشوائية قوامها ٥٩٠ مفردة من الكويتيين ذوي الأعمار ١٦ سنة فأكثر، يتوزعون من حيث الجنس بين الذكور بنسبة ٣, ٥٠٪ والإناث بنسبة ٧, ٤٩٪، وينتمون إلى مستويات تعليمية مختلفة، واعتمدت الدراسة على الاستبانة في جمع البيانات، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها :-

(أ) ٣, ٦٥٪ من العينة يرون أن الإعلام الكويتي قام بالرد على الإدعاءات العراقية، وإن كان ٢٨٪ فقط هم الذين أفادوا بأن الإعلام الكويتي قام بذلك على الوجه المطلوب.

(ب) من حيث الوسائل الإعلامية التي كان يتابعها المبحوثون أثناء فترة العدوان تتمثل في :-

١- وسائل الإعلام المساندة للعدوان:

- وسائل الإعلام العراقية ٤, ٥٦٪
- وسائل الإعلام الأردنية ٢, ١٤٪
- وسائل الإعلام السودانية واليمنية ١, ٦٪

٢- وسائل الإعلام المناهضة للعدوان:

- وسائل الإعلام الكويتية ٩, ٩٣٪
- وسائل الإعلام السعودية ٨٩٪

- وسائل الإعلام الإماراتية ٤, ٦٣٪
- وسائل الإعلام القطرية ٢, ٢٩٪
- وسائل الإعلام البحرينية ١, ٢٧٪
- وسائل الإعلام العمانية ٧, ٣٪
- وسائل الإعلام المصرية ٣, ٨٠٪
- وسائل الإعلام السورية ٩, ٣٢٪
- وسائل الإعلام الأمريكية ٤, ٧٦٪
- وسائل الإعلام الانجليزية ٨٣٪
- وسائل الإعلام الفرنسية ١, ٣٦٪

(جـ) من حيث تأثر المواطنين الكويتين بما رددته وسائل الدعاية العراقية، أفاد ٩, ٧١٪ من المبحوثين بأنهم لم يتأثروا مقابل ١, ٢٨٪ أفادوا بأنهم تأثروا بشكل أو بآخر (مع ملاحظة أن التأثر هنا - حسب معطيات الدراسة المذكورة - يتمثل في قلة الصمود والتماسك).

(د) من حيث الإحساس باليأس من التحرير وكذلك الإحساس بالإحباط تبين أن (٤, ٧٢٪) من المبحوثين كانت استجاباتهم مؤكدة عدم الإحساس باليأس، وإن كان ٥, ٤٩٪ من العينة هم الذين لم يشعروا بالإحباط.

(هـ) من حيث تأثير الوثائق والمستندات التي قدمتها وسائل الدعاية العراقية والتي تؤيد عودة "الفرع للأصل" تبين أن ٥, ٨٩٪ من العينة لم تتأثر مطلقاً بهذه المستندات واعتبرتها أكاذيب وألاعيب معروفة عن النظام العراقي، وإن كانت النسبة الباقية وقدرها ٥, ١٠٪ قد تأثرت بهذه المستندات، الأمر الذي تطلب ضرورة شرح الادعاءات العراقية وتفنيدها من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

(و) إن جميع مفردات البحث كانوا متأكدين من كذب الدعاية العراقية عندما ادعت أن القوات العراقية جاءت إلى الكويت لمساندة ثورة شعبية، كما أن (٨ , ٨٥٪) من العينة لم تتأثر مطلقاً بهذا الادعاء بمجرد سماعه، وفي الوقت نفسه يفيد (٨ , ٨٩٪) من العينة أن إصدار صحيفة "النداء" لم يكن يعني شيئاً لهم، وربما يرجع ذلك إلى المنشورات التي كان يصدرها الشعب الكويتي حاملة الأخبار محللة للأحداث مدعمة لمعنويات هذا الشعب الصامد.

(ز)- من حيث نجاح وسائل الإعلام في إبراز الحق الكويتي، تبين من الدراسة أن (٣ , ٨٨٪) من عينة البحث ترى أن وسائل الإعلام الكويتية قد نجحت في ذلك، مقابل (٢ , ٨٤٪) لوسائل الإعلام الخليجية، (٦ , ٨٠٪) لوسائل الإعلام العربية الأخرى، (٨ , ٦٨٪) لوسائل الإعلام الأمريكية، ثم (٨ , ٧٩٪) لوسائل الإعلام الأوربية.

(ح)- فيما يتعلق بالدور الإعلامي الكويتي في الخارج وتناوله للقضايا الأساسية بعد التحرير، تبين من الدراسة أن المبحوثين يرون ضرورة هذا الدور وعناصره بالنسب الآتية:-

- إبراز حجم الدمار الذي لحق بالكويت (٩٦٪)
- إبراز الدور الإسلامي لدولة الكويت (٩٥٪)
- الدفاع عن قضية الأسرى (٨ , ٩٥٪)
- إبراز الدور الحضاري والانساني للكويت (٩٣٪)
- إبراز الدور العربي للكويت (٢ , ٩٤٪)
- الرد على الدعاية العراقية (٩١٪)

- الرد على الادعاءات العراقية الخاصة بالحق التاريخي (٩, ٩٣٪)
- الرد على الدعايات العربية المتحالفة مع العراق (٩٢٪)
- توضيح الدور السيئ الذي لعبته بعض الجاليات العربية (٣, ٨٩٪)
- إبراز الدور الثقافي والعلمي للكويت (٩, ٨٣٪)

(٢) دراسة نظرية توثيقية إلى الإعلام والدعاية في حرب الخليج (شلبي، ١٩٩٢)، تتضمن تلك الدراسة تمهيداً عن الإعلام والتخطيط السري للأزمة، بالاضافة إلى ثلاثة أبواب أخرى يتناول الباب الأول الإعلام الأمريكي/إعلام الحلفاء من خلال دوره في تعبئة الرأي العام وكذلك من خلال إجراءات التغطية الإعلامية والرقابة على النشر وخصائص الممارسات الإعلامية والدعائية أثناء الحرب. أما الباب الثاني فيتناول الدعاية العراقية من حيث التخطيط والأساليب والوسائل، بينما يتناول الباب الثالث الإعلام العربي سواء إعلام المؤيدين أو إعلام المعارضين بجانب الإعلام الكويتي ثم يختتم ذلك الباب بفصل عن الإعلام العسكري للقوات المشتركة.

تشير الدراسة إلى نتائج بعض البحوث التي أجريت في الولايات المتحدة وأوروبا والدول العربية والتي توضح - ولو بصورة غير مباشرة - مدى التأثير الإعلامي والنفسي لوسائل الاتصال الجماهيرية أثناء العدوان العراقي على دولة الكويت: ففي الولايات المتحدة كشفت استطلاعات الرأي عن ارتفاع نسبة مشاهدة التلفزيون بنسبة ٦٠٪ ووصلت إلى ٧٥٪ عندما بدأت العمليات العسكرية، وذكر ٩٦٪ من المبحوثين أنهم لا يعنيهم شيئاً مما تقدمه وسائل الإعلام سوى متابعة الحرب ووقائعها. أما عن دوافع الاهتمام بالتعرض والمتابعة، فقد ذكر ٨٠٪ من المبحوثين أن ذلك راجع إلى الخوف من نتائج الحرب وأثرها وتأثيرها على مستوى معيشتهم

وحياتهم الاقتصادية، وذكر ١٠٪ أنهم يسعون للاطمئنان على أن نسبة الخسائر بين الجنود الأمريكيين قليلة، بينما قال ٥٪ أنهم يودون معرفة متى تنتهي الحرب. وفي بحث أجراه التلفزيون الألماني على عينة من المشاهدين أفاد ٦٥٪ منهم أن حرب الخليج جعلتهم لا يكتفون بمصدر واحد للحصول على معلومات حول الأزمة، وأن الصحف تعد المصدر الأهم - بعد التلفزيون - لمتابعة أضرار الحرب.

أما في مصر، فتشير الدراسة إلى ارتفاع نسبة توزيع الصحف اليومية والأسبوعية بدرجة كبيرة منذ بداية الأزمة، حيث ارتفع توزيع الأهرام بنسبة ٢١٪، وعندما بدأت العمليات العسكرية ارتفعت نسبة التوزيع إلى ٣٥٪. أما جريدة الأخبار فقد ارتفع توزيعها عند بداية الأزمة بنسبة ١٧٪، وبلغت النسبة ٣٠٪ أثناء العمليات العسكرية، بينما ارتفع توزيع جريدة الجمهورية بنسبة ١٩٪ عند بداية الأزمة، ووصلت إلى ٢٤٪ خلال الحرب.. لا شك أن هذه النتائج تزيد احتمالات تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على الرأي العام، سواء في الاتجاه الإيجابي أو في الاتجاه السلبي.

بجانب تلك النتائج - التي نقلتها الدراسة المذكورة عن أبحاث أخرى - تتيح الدراسة أيضاً معلومات توثيقية عميقة عن الدعاية ودورها في إدارة الصراع العسكري والسياسي والدبلوماسي والاقتصادي، ليس فقط على مستوى الطرفين المتصارعين، ولكن أيضاً على مستوى المواقف المتفاوتة في التأييد أو المعارضة لهذا الطرف أو ذاك، وذلك في إطار التقسيم النظري الذي أشرنا إليه.

(٣) دراسة عن الاتصال والمعرفة بأزمة الخليج: أغسطس ١٩٩٠ - فبراير ١٩٩١ (محمد، ١٩٩٣)، إستهدفت الدراسة معرفة العلاقة بين مستوى الاتصال من جهة ومستوى المعرفة بأزمة الخليج ممثلة في العدوان العراقي على دولة

الكويت من جهة ثانية. وإعتمدت على استبانة صممت خصيصاً لهذا الغرض متضمنة قسمين، الأول يقيس مستوى الاتصال والثاني يقيس مستوى المعرفة بالأزمة في أبعادها المحلية والعربية، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية قوامها ٤٠٠ مفردة من ذوي الأعمار ٢٠ سنة فأكثر وينتمون إلى مستويات تعليمية مختلفة (لا يوجد بينهم أميون)، كما شملت العينة مجموعة من الخليجيين (مواطني دول مجلس التعاون) ومجموعة من المصريين ومجموعة ثالثة من الجنسيات العربية الأخرى (فلسطينيين – أردنيين – سودانيين – يمنيين)، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن إجمالي أهمها فيما يلي:–

(أ) إرتفاع مستوى استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية من قبل المبحوثين لمتابعة أحداث وتطورات العدوان العراقي على دولة الكويت. حيث كانت نسبة قراءة الصحف (٩١,١٪)، نسبة قراءة المجلات (٧٩,٢٪)، نسبة سماع الاذاعات المصرية (٨٢,٥٪)، الاذاعات الأجنبية (٨٢,٢٪) الاذاعات العربية (٥٧,٧٥٪)، كما بلغت نسبة مشاهدة التلفزيون (٩١,٧٥٪) مع ملاحظة أن القراءة والاستماع والمشاهدة إنما كانت لهدف أساسي هو متابعة أحداث وتطورات العدوان العراقي على دولة الكويت. وعند تحويل مستوى استخدام وسائل الاتصال إلى درجات معيارية (مؤشرات رقمية) جاء الخليجيون في الترتيب الأول حيث ارتفعت درجاتهم بدلالة إحصائية عن درجات كل من المصريين والجنسيات العربية الأخرى.

(ب) كانت أحداث الأزمة وتطوراتها مجالاً لحديث المبحوثين مع غيرهم حيث أفاد بذلك (٩٠,٦٪) من عينة البحث، ويزداد الحديث عن الأزمة

بزيادة معدل قراءة الصحف والمجلات وسماع الاذاعات الأجنبية، وقد بلغت نسبة من دلت استجاباتهم على كثافة الاتصال الشخصي بشأن الأزمة ١٠٠٪ بين الخليجيين مقابل (٩٠٪) ، (٨٩,٤٪) بين الجنسيات العربية الأخرى والمصريين على التوالي، وهذه النتيجة تدل على أن العدوان العراقي على دولة الكويت كان محل اهتمام الغالبية العظمى من الرأي العام العربي بصرف النظر عن المواقف الرسمية من الأزمة.

(جـ) كان متوسط درجة المعرفة بالأزمة - على مستوى العينة ككل (٥٤,٧١) درجة من إجمالي ثمانين درجة، ويرتفع هذا المتوسط بين الذكور إلى (٥٨,٣) درجة عن الاناث (٤٩,٣) درجة، كما يرتفع بين الطلاب حيث يصل إلى (٥٨,٨٨) درجة مقابل (٥٣,٥)، (٤٣,٨) درجة بين ذوي المهن الحرة والموظفين على التوالي. أما من حيث الجنسية فإن متوسط درجة معرفة الخليجيين هو (٦٢,٩٢) درجة، بينما بلغ متوسط درجة الجنسيات العربية الأخرى (٥٦,٣٤) درجة مقابل (٥٣,١٤) درجة لمجموعة المصريين (الفروق بين هذه المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوي الثقة ٩٥,).

(د) المعرفة بأحداث وتطورات العدوان العراقي على دولة الكويت ترتفع بزيادة معدل قراءة الصحف والمجلات وسماع الاذاعات الأجنبية بينما لا توجد أي علاقة بين مستوى المعرفة ومشاهدة التلفزيون وسماع الاذاعات المصرية والعربية. وهكذا يتضح لنا أن الاذاعات الأجنبية - بجانب الصحف والمجلات كانت الوسائل الأكثر حسماً في إمداد الرأي العام

العربي بالمعلومات عن أزمة الخليج (العدوان العراقي على دولة الكويت)، وربما يكون عامل "التعليم" - هو العامل الكامن وراء ايجابية علاقة الارتباط بين هذين المتغيرين، حيث تثبت دراسات الاتصال دوما أن قراءة الصحف والمجلات وسماع الاذاعات الأجنبية واستيعاب الرسالة تزداد كلما ارتفع المستوى التعليمي.

(٤) دراسة عن الاستغلال السياسي للإسلام من خلال تحليل مضمون الدعاية العراقية (مصطفى، ١٩٩١) إعتمدت الدراسة على تحليل مضمون المواد الدعائية التي قدمتها إذاعة بغداد خلال الفترة من ١٧ يناير حتى ٢٨ فبراير ١٩٩١، تمثلت تلك المواد في: نشرات الأخبار ومواجيز الأنباء، التعليقات السياسية والمواد الصحفية التي تقدمها الإذاعة، أقوال وتصريحات المسؤولين في العراق، بالإضافة إلى الفقرات الحماسية التي تسبق أو تعقب نشرات الأخبار ومواجيز الأنباء وكذلك الأغاني الحماسية. كان هدف الدراسة الكشف عن الأساليب والمجالات التي استخدمت فيها تلك المضامين وما تعنيه كلماتها من دلالات إسلامية. وتوصلت الدراسة - من خلال أسلوب تحليل المضمون - إلى عدة نتائج يمكن إيجاز أهمها في أن الدعاية العراقية في استخدامها لشعار "إسلامية المعركة" حاولت أن تطبق أساليب بعض التجارب الدعائية (كالنازية) وكذلك أساليب الإعلان بالإضافة إلى ما أشارت إليه دراسات فرويد بشأن ربط القائد بشعار معين، أو رمز محدد للتعريف بالجماعة، وكانت عبارة (الله أكبر) تتكرر كثيرا في الدعاية التي مارسها العدوان العراقي حتى يتمكن من خداع العالم الإسلامي. في الإطار نفسه تم إطلاق أسماء إسلامية على صدام حسين مثل "عبد الله المؤمن"، و"المنتصر

بالله" والمنصور "بالله" وكيف أنه ينحدر من نسل النبي صلى الله عليه وسلم... الخ، كما أطلقت الدعاية العراقية لفظ "الجمع المؤمن" على القوات العراقية والمتحالفين معها، وراحت تلك الدعاية تركز على فكرة أن الجمع المؤمن في نصرة الله وأن جمع الإيمان يواجه جمع الكفر. من جهة أخرى بينت الدراسة كيف أن الدعاية العراقية كانت تطلق على أفعال العراقيين اسم (الجهاد) وتستخدم الآيات القرآنية والرموز الإسلامية للحث على (الجهاد) وحاولت أن توجد له المبررات المشروعة إسلامياً، كما أطلقت أسماء إسلامية على الأسلحة العراقية، واستشهدت بمصادر إسلامية وقانونية ذات مصداقية، وأثارت قضية ضرب المدن المقدسة وأماكن العبادة، أما عن معاملة الأسرى، فقد أفاضت الدعاية في موقف الشريعة الإسلامية من هذا الموضوع، وأكدت على تقبل الخسائر بروح إسلامية، وهاجمت الخصوم ووصفتهم بصفات سلبية مؤكدة "حتمية" النصر للقوات العراقية. في إطار تلك الأساليب كانت الحرب النفسية العراقية تستهدف رفع الروح المعنوية لقوات النظام العراقي وتحطيم الروح المعنوية لقوات التحالف والاستهانة بما يقومون به والتقليل من خبرة جنودهم وقادتهم، كما حاولت التأثير على المحايدين والرأي العام الإسلامي في اتجاه تأييد نظام بغداد، واستغلت الظروف لإثارة الفزع في الجبهات الداخلية لدول التحالف، متجاهلة القضية الأساسية ألا وهي قضية احتلال الكويت.

هذه هي أهم الدراسات ذات الصلة بالحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي على دولة الكويت. إنها ذات صلة بالحرب النفسية وليست عن هذه الحرب، لقد تطرقت إلى بعض العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير أو رد فعل نفسي، ولكنها لم تطرق إلى هذا التأثير أو رد الفعل على وجه التحديد، كما ركزت على وسائل الإعلام والدعاية في الوقت الذي كانت هناك مؤثرات نفسية أخرى تفوق تلك

الوسائل. إن دراسات الدعاية والاتصال تؤكد دوما على صعوبة بحث التأثير بسبب تداخل عوامل أخرى وسيطة تحدد هذا التأثير ونمطه واتجاهه، فماذا لو درسنا مظاهر التأثير ورد الفعل بصرف النظر عن مصدرهما؟ نحن لا نريد من هذا البحث تحديد أي المصادر والوسائل كان أقوى أو أقل في تأثيره على الجماهير نفسياً، فهذا أمر يخرج عن هدف البحث، فقط إنما نريد منه التعرف على الجوانب الأساسية للسلوك ورد الفعل تجاه الحرب النفسية التي ارتبطت بالعدوان العراقي - وذلك من جانب المواطنين الكويتيين.

منهجية الدراسة الحالية:

(أ) هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بلورة فكرة محددة عن بعض جوانب التكوين النفسي للشخصية الكويتية كما عبر عنه سلوك وردود فعل المواطن الكويتي تجاه الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي ضده خلال الفترة من ٢ أغسطس ١٩٩٠ حتى آخر فبراير ١٩٩١، وما إذا كان هناك اختلاف في هذا الشأن بين المواطنين الذين كانوا بالداخل والذين كانوا بالخارج، وللوصول إلى هذا الهدف فإن الدراسة تسعى للإجابة على التساؤلات الآتية:-

١- محتوى الرعب في الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي كما يراه المبحوثون؟

٢- إلى أي حد كان المبحوثون يدركون أهم أساليب الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي؟

٣- ما مشاعر المبحوثين تجاه القوى الفاعلة في الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي؟

٤- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين تجاه الحرب النفسية حسب مكان تواجدهم داخل الكويت أو خارجه أثناء العدوان؟

(ب) تحديد المصطلحات والمفاهيم:

تتضمن التساؤلات المذكورة عددا من المفاهيم التي سوف يلاحظ القارئ ما نقصده بها في ثنايا هذه الدراسة، ولكننا سنحدد المقصود بها صراحة في هذا الموضع:-

- محتوى الرعب: يقصد به كل الممارسات والأفكار التي من شأنها إثارة الخوف لدى المواطن الكويتي. وقد تم استخدام مصطلح "الرعب" بدلاً من "الخوف" تمشيا مع فلسفة الحرب النفسية بوجه عام من جهة، وخصوصية الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي ضد الشعب الكويتي من جهة ثانية، لقد كانت تلك الحرب تهدف إلي إثارة الرعب في نفوس المواطنين لتقتل فيهم إرادة القتال وبالتالي إرادة الحياة.

- أساليب الحرب النفسية: يقصد بها على وجه التحديد: الكذب، المبالغة، الربط المزيف، إستغلال الدين والعروبة والتناقضات الاقتصادية، التبرير الزائف، التجاهل المتعمد، الخلط بين الرأي والحقيقة - هذه هي بعض أساليب الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي، والتي استهدفت الدراسة معرفة مدى إدراك المبحوثين لها.

- المشاعر: يقصد بها رد الفعل الوجداني تجاه شخص أو مؤسسة أو فكرة أو جماعة أو شئ أو حدث معين، وعلى الرغم من أن المشاعر قد تكون

بالقبول أو بالرفض، الحب أو الكراهية أو عدم الأمن، إلا أنها استخدمت في دراستنا هذه بالمعنى الأخير لمعرفة جانب نفسي هام مرتبط بمدى وعي سياسي لا يقل عنه أهمية.

- مكان التواجد: يقصد به محل إقامة المبحوث أثناء فترة العدوان العراقي، سواء كان داخل الكويت أو خارج الكويت. ولهذا المتغير دلالة هامة ونحن بصدد تناول الحرب النفسية التي مارسها العدوان، لأنه على الرغم من وجود معطيات مشتركة تؤدي إلى التشابه في أساسيات إدراك المواطن الكويتي للحرب النفسية التي مارسها العدوان بصرف النظر عن مكان تواجد المواطن - إلا أن هناك في الوقت نفسه ظروف بيئية تختلف بالنسبة لمن كان بالداخل عمن كان بالخارج، الأمر الذي قد يفضي إلى اختلاف أنماط الاستجابة تجاه الحرب النفسية وظروف الأزمة بوجه عام.

جـ- عينة الدراسة:

أجرى هذا البحث على عينة قوامها (١٠٠٠) مفردة من المواطنين الكويتيين ذوي الأعمار ١٥ سنة فأكثر، نصفهم من الذين كانوا داخل الكويت أثناء فترة العدوان العراقي والنصف الآخر من الذين كانوا بالخارج. أما من حيث الخصائص الديموجرافية للعينة فقد تم تحديدها بناء على الخصائص العامة للمواطنين ككل وفق الاحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط ١٩٩٢، بحيث يتم إجراء المقابلة مع المفردات التي تتوافر فيها الخصائص المطلوبة. جاءت العينة في صورتها النهائية تتوزع بين الذكور والإناث بنسبة ٥٠٪ لكل منهما. أما من حيث المهنة فقد توزعت العينة بين الموظفين بواقع ٢٩٦ مفردة (٢٩,٦٪)، العاملين في مجال البيع والخدمات بواقع ٣٥٣ مفردة، (٣٥,٣٪)، الطلاب والعاملين في المهن العلمية

بواقع ٢٢٩ مفردة، (٢٢,٩٪)، بالإضافة إلى ١٢٢ مفردة (١٢,٢٪) من العاملين في الزراعة والصيد وتربية الحيوان. أما من حيث محل الإقامة بالكويت، فقد شملت العينة ٣٦٤ مفردة من محافظتي حولي والفروانية، ٣٠٥ مفردة من محافظة الجهراء، ٢٢١مفردة من محافظة الأحمدي، ثم ١١٠ مفردة من محافظة العاصمة.. وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي، شملت العينة ٤٨٥ مفردة من حاملي الابتدائية فأقل، ٤٢٥ من ذوي الشهادات المتوسطة والثانوية، ثم ١٠٠ مفردة من ذوي المؤهلات الجامعية فأعلى. أخيراً من حيث السن كانت العينة موزعة كالآتي:-

من ١٥ - ٢٥ سنة ٣٧٣ مفردة

من ٢٥ - ٣٥ سنة ٢٥٤ مفردة

من ٣٥ - ٤٥ سنة ١٣٤ مفردة

من ٤٥ - ٥٥ سنة ١٢٢ مفردة

٥٥ سنة فأكثر ١١٧ مفردة

بعد تحديد خصائص المفردات المطلوبة من كل محافظة - حسب خصائص إجمالي المواطنين بها - تم إجراء المقابلات مع المبحوثين، سواء في أماكن العمل، أو أماكن التجمعات العامة، أو في المنازل في بعض الحالات. قام بالعمل الميداني فريق مدرب من الباحثين تحت إشراف الباحث ومتابعته.

د- أداة جمع البيانات:

إعتمدت الدراسة على الاستبانة في جمع البيانات من المبحوثين. وقد تم تحديد محتوى الاستبانة على ضوء الهدف من البحث وتساؤلاته، وكذلك على ضوء ممارسات الحرب النفسية التي قام بها العدوان العراقي أثناء الأزمة. تمت الاستفادة في ذلك من سجل الأحداث الذي كان يعده الباحث يوما بيوم عن تطورات الأزمة وأحوال المجتمع. الاستبانة في صورتها النهائية تغطي ثلاثة محاور:-

المحور الأول: وتدور بنوده حول محتوى الرعب في الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي، حيث تم حصر وتحديد أهم الممارسات التي قام بها العدوان مستهدفا إرهاب المواطنين وإثارة مخاوفهم وهنا كان المطلوب من المبحوثين أن يحددوا أمام كل بند ما إذا كان هذا التصرف أو ذاك من جانب قوات العدوان وأبواق دعايته قد أثار شعورهم بالخوف وإلى أي حد كان هذا الشعور حسب تقديرهم الشخصي.

المحور الثاني: وتدور بنوده حول أهم أساليب الحرب النفسية التي مارسها العدوان. في هذه الجزئية ذكرت الأساليب للمبحوثين صراحة، وطلب منهم أن يتذكروا مثالاً أو أكثر على كل أسلوب.

المحور الثالث: وتدور بنوده حول المشاعر السلبية لدى المبحوثين سواء تجاه الذات أو الأهل، أو تجاه النظام العراقي ورموزه ومن تحالفوا أو تآمروا معه، وتنصب بنود هذا المحور على مشاعر عدم الأمن، ومشاعر الكراهية.

ورغم أن الاستبانة جاءت متضمنة بنوداً واستجابات محددة، إلا أنها في الوقت نفسه كانت تتطلب من المبحوث أن يدون ما يراه متفقاً مع حالته إذا لم يكن ذلك وارداً في بدائل الاستبانة، وتم تكويد (ترميز) ما دونه بعض المبحوثين وخضع للتحليل الإحصائي شأنه شأن البدائل أو الأسئلة المغلقة. وقد جاءت الاستبانة في صورتها النهائية (التي طبقت بها) بعد أن خضعت لإجراءات تقنين صارمة. فقد تم اختبارها مرتين بينهما فاصل زمني (ثلاثة أسابيع) وذلك على عينات صغيرة لها نفس خصائص ومواصفات العينة الأصلية، كما نوقشت مع نخبة من المتخصصين في الشؤون العسكرية وعلم النفس، وعلى ضوء ذلك تم إجراء بعض التعديلات على الاستبانة سواء بالحذف أو بالإضافة وترتيب البنود وإعادة الصياغة اللغوية لبعضها،

وعندما طبقت الاستبانة للمرة الثالثة تراوحت نسبة الثبات ما بين ٧٥٪ و ١٠٠٪، كما تم تنفيذ الصدق الميداني حيث تم اختيار عشرة بنود يجيب عليها المبحوث بعد الانتهاء من الإجابة على كل الاستبانة ولا تقبل الاستبانة (كمفردة صحيحة) إلا إذا كانت إجابات المبحوثين متوافقة في ثمانية بنود على الأقل، بمعنى أنه إذا كانت الاستجابة على ثمان بنود في المرة الثانية كانت هي نفسها في المرة الأولى واحتسبت المفردة صحيحة وإلا استبعدت ويتم تطبيق الاستبانة على مفردة أخرى لها نفس مواصفات المفردة المستبعدة. كما كانت المراجعة الشاملة للاستبانة تتم مرتين الأولى أثناء العمل الميداني والثانية بعد انتهاء هذا العمل.

هـ- المعالجة الاحصائية:

تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي مباشرة، أي دون استخدام نظام التفريغ في البطاقات وذلك بسبب كبر حجم العينة وما تتطلبه عملية التفريغ من وقت وجهد يمكن اختصاره، وبعد استخراج البيانات الأولية تمت المراجعة الدقيقة والشاملة لها، وعلى ضوء الهدف من الدراسة تم تنفيذ خطة إحصائية مبسطة وهي استخراج التكرارات والنسب المعبرة عن استجابات المبحوثين على بنود الاستبانة، سواء على مستوى العينة ككل، أو على مستوى مجموعتي العينة (مجموعة الداخل، مجموعة الخارج)، كما تم استخدام اختبار (Z)لمعرفة معنوية الفروق بين النسب للمجموعتين، وتم حساب معنوية قيمة (Z) عند مستوى الدلالة ٠٥,٠ ، ٠١,٠ حسبما سيلاحظ القارئ في جداول الدراسة.

نتائج الدراسة:

فيما يلي عرض ومناقشة للنتائج التي توصل إليها البحث بشأن الإجابة على التساؤلات السابق طرحها، وذلك من خلال ثلاثة عناصر أساسية:-

الأول: محتوى الرعب في الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي.

الثاني: إدراك المواطن الكويتي لأساليب الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي.

الثالث: مشاعر المواطنين الكويتيين تجاه الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي.

في عرضنا للنتائج سوف يلاحظ القارئ أنها تقوم على المقارنة الإحصائية بين مجموعة الداخل ومجموعة الخارج مشفوعة بتفسير مستمد من الدراسات النفسية بجانب التجربة الذاتية للباحث.

أولاً - محتوى الرعب في الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي:

يمثل الأمن والاستقرار النفسي حاجة إنسانية لابد من توافرها للأفراد حتى تستقيم حياتهم وتأخذ مجراها الطبيعي المرغوب فيه. كما أن ضمان الأمن يحقق بالدرجة الأولى ذهنية واعية لا يشوبها القلق، وعقلاً محكماً يتمكن من الوصول إلى الأحكام الصائبة ولا يعجز عن التفهم الواقعي للأحداث، ولا تلوثه الخرافة أو الإشاعة حيث يكون قادراً على كشفها بوضوح والتحقق من الكذب والصواب. ويرتكز الأمن النفسي على مقومات دينية واقتصادية وسياسية وعسكرية، وفي حالة عطب هذه المقومات أو تخلخلها يهتز هذا الأمن في نفس الفرد والمجتمع، ويكون الشعور بانعدام مقومات الأمن بمثابة مجال خصب لعمل الحرب النفسية بسبب تأثر التكوين النفسي والمثل والقيم واهتزاز الثقة وانتشار الأفكار الطوبائية التي تحمل بين طياتها الفزع والخوف. ويمثل أسلوب "إثارة الرعب" أحد الأساليب المتبعة في الحرب النفسية، وهو أسلوب طالما تم تطبيقه أثناء الصراعات والمعارك على مدار

تاريخ الانسان، ويقوم هذا الأسلوب على استغلال دوافع الأمن لدى الانسان بإثارة الخوف والفزع لإرهابه وإخضاعه من خلال الحرب النفسية، وكثيراً ما تستخدم في هذه الحالة ممارسات الفظائع، ونشر الشائعات، وحملات الهمس والأساطير، وذلك على غرار ما اتبعته المخابرات الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، وكذلك على غرار ما اتبعته العصابات الصهيونية في نشر الرعب بين الشعب الفلسطيني عقب مذبحة دير ياسين في إبريل ١٩٤٨، لإرغام العرب على النزوح عن وطنهم وديارهم، وقد اتبعت سلطات العدوان العراقي نفس أساليب الصهيونية والنازية على نحو ما سنوضحه فيما بعد، وتتعدد طرق إثارة الرعب في إطار الحرب النفسية بتعدد المواقف والظروف، فقد يتم من خلال الاستخدام المباشر للقوة والعنف، أو من خلال حوادث الاغتصاب وتسميم الأطعمة، أو التحكم في كل من شأنه إشباع الحاجات الأساسية عند الإنسان، أو بالقتل والاختطاف... الخ، وكثيرا ما ترتبط مثل هذه الطرق بالتعتيم وإخفاء الحقائق الواضحة، وعلي ضوء كتابات الفيلسوف العظيم "هيرقليطس"، فإن التعتيم كثيراً ما يخرج من معناه الفلسفي إلى حيز التطبيق العملي أثناء الأزمات والمحن الكبرى التي يخبرها الفرد والمجتمع، وفي الإعتام لا تكون الأشياء واضحة، فلا يدرك الناس طريقهم الحقيقي، ولا يدركون وسائلهم في المعرفة تماماً، ولا يعرفون كيف يسيطرون على مصائرهم، وهذا ما يحدث بالضبط أثناء عمليات إثارة الرعب والفزع في سياق الحرب النفسية، في الوقت نفسه يؤكد "هيرقليطس" على أن التفكير يبدأ من لحظة إعتام، إنه يريد الخروج من هذه اللحظة المعتمة إلى حالة الإنارة، إذن فلحظة الإعتام هي اللحظة الفاعلة، وهي لحظة جدلية ليس فيها إعتام كامل ولا وضوح كامل (هيرقليطس، ١٩٨٣)، فعندما اشتدت وطأة الحرب النفسية على شعبنا خلال فترة العدوان، عملت السلطات العراقية على أن يظل في فزع ورعب، وإعتام حتي تقهر فيه روح التحدي

وقوة الصمود، وفي هذه الظروف المجحفة انبثق "التفكير" وتفجرت ينابيعه من معدن هذا الشعب الطيب مخيباً آمال سلطات العدوان، إنها إرادة الحياة التي استجاب لها القدر، فلقد أدار الشعب الحياة المدنية، وظهرت المقاومة المسلحة، وكان الاتصال المستمر بالشرعية من مقرها في الطائف، وتجاوب النظام الدولي مع الحق، وانتهت المسألة بتحرير الكويت وعودة الشرعية، ولم تحل أساليب الفزع والرعب التي مارسها العدوان في حربه النفسية دون إرادة الحياة لدى شعب الكويت. ولكن ما هو محتوى الرعب في الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي ضد شعبنا كما يراه هذا الشعب؟ وهل تختلف هذه الرؤية بين الذين كانوا في الداخل والذين كانوا في الخارج؟ قبل أن نقدم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج في هذا الشأن، تجدر الإشارة إلي أن الذين كانوا في الداخل قد حددوا محتوى الرعب في الحرب النفسية التي مارسها العدوان، على أساس أن هذا المحتوى كان مصدر خوف لهم على أنفسهم وأهليهم وأقاربهم وممتلكاتهم (خوف مباشر)، أما الذين كانوا في الخارج، فإن محتوى الرعب كما حددوه إنما ينطبق على أهليهم وأقاربهم وممتلكاتهم في الكويت، فلم يكن هذا المحتوى مصدر خوف لهم على أنفسهم، لأنهم ببساطة غير معرضين للقتل برصاص العدوان مثلاً، وغير معرضين للأسر والاعتقال والتعذيب، لكنهم في الوقت نفسه يعيشون حالة من الخوف على أهليهم وأقاربهم في الكويت من التعرض لذلك، فالعديد من الذين كانوا في الخارج أثناء فترة العدوان العراقي كان أقاربهم وأهاليهم داخل الكويت، والجدول الآتي يوضح محتويات الرعب في الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي أغسطس ١٩٩٠ - فبراير ١٩٩١ حسب رؤية المبحوثين:-

جدول رقم (١)
محتوى الرعب في الحرب النفسية
التي مارسها العدوان العراقي

تصنيفات محتوى الرعب حسب آراء المبحوثين	تكرارات ونسب الاستجابة				قيمة (Z)
	داخل الكويت		خارج الكويت		
	ك	٪	ك	٪	
– القتل برصاص القوات العراقية	٤٤٥	٨٩	٣٥٠	٧٠	* ٧,٤
– الأسر أو الاعتقال أو التعذيب	٤٨٥	٩٧	٤٨٠	٩٦	,٨٦
– التحرش بالنساء ومضايقتهن	٤٨٠	٩٦	٤٧٥	٩٥	,٧٦
– معاناة الأطفال وكبار السن	٤٨٥	٩٧	٣٥٥	٧١	* ١١,٢
– اختطاف الأشخاص من البيوت	٤٨٠	٩٦	٤٧٥	٩٥	,٧٦
– نهب المحلات والممتلكات	٤٢٥	٨٥	٤٢٥	٨٥	صفر
– تدمير المنازل والمؤسسات	٤٦٠	٩٢	٤٢٠	٨٤	* ٣,٩
– قطع مياه الشرب	٤٣٠	٨٦	٣٥٠	٧٠	* ٧,٣
– نقص المواد الغذائية	٤٦٠	٩٢	٣٦٠	٧٢	* ٨,٢٣
– نقص الأموال مع فقدان الوظيفة	٣٩٠	٧٨	٣٤٠	٦٨	* ٣,٥٦
– تدهور المرافق الصحية	٤٣٥	٨٧	٣٥٥	٧١	* ٦,٢

(*) دالة عند مستوى الثقة ٩٩,

نستنتج من هذا الجدول ارتفاع متوسط النسبة بين الذين كانوا في الداخل (٨٩,٩٪) عن الذين كانوا في الخارج (٧٩,٧٪)، وهذا يعني أن مجموعة الداخل كانت أكثر شعوراً بالخوف نتيجة لممارسات العدوان. ونلاحظ أن هناك أربع تصنيفات للرعب لم تكن الفروق فيها بين مجموعتي البحث ذات دلالة إحصائية وهي:–

- الأسر والاعتقال والتعذيب
- التحرش بالنساء ومضايقتهن
- إختطاف الأشخاص من البيوت
- نهب المحلات والممتلكات

وتتراوح نسبة من صنفوا هذه الموضوعات ضمن محتوى الرعب بين ٧٢٪ و ٩٥٪ من إجمالي عينة البحث ككل. وإذا كانت بيانات الجدول تشير إلى عدم وجود فروق جوهرية بين مجموعتي البحث في استجاباتهم على البنود المذكورة، إلا أن البنود السبعة الباقية تظهر فيها الفروق الدالة إحصائياً بين المجموعتين. لقد أفاد ٨٩٪ من مجموعة الداخل أن القتل برصاص القوات العراقية كان مصدر خوف لهم، وتصل هذه النسبة إلى ٧٠٪ بين مجموعة الخارج، إنهم كانوا يخشون على أهلهم وذويهم الموجودين بالكويت، كما أن بعض هؤلاء قد غادر الكويت وكان معرضاً للقتل أو الإصابة برصاص العدوان، فما إن اقتحمت القوات العراقية حدود الدولة حتى استخدمت الذخيرة الحية منذ اليوم الأول خاصة مع أولئك الذين كانوا موجودين في مقار عملهم، ولعلنا نتذكر أنه خلال الأسبوع الأول، كانت قوات العدوان تطلق النار عشوائياً في كل اتجاه، وكان المنظر يدمي القلوب عندما استخدمت تلك القوات الذخيرة الحية في التعامل مع مظاهرة نسائية في منطقة الجابرية، وعلي الرغم من استمرار حالات القتل برصاص قوات العدوان طوال فترة الاحتلال، إلا أنه زاد بصورة واضحة عقب اندلاع نيران حرب التحرير في ١٧ يناير ١٩٩١، فقد صدرت الأوامر بإعدام كل المعتقلين دون محاكمة، وشمل الإعدام عدداً كبيراً من الشباب والنساء، واستخدم فيه الضرب بالرصاص والذبح بالسكاكين والصعق الكهربائي والخنق، كما تم تشويه الجثث حتى لا يمكن التعرف على الضحايا، لقد كانت هذه الأحداث "الإرهابية" جزءاً من حرب نفسية منظمة، وليس من الغريب أن ممارسات العدوان في هذا الشأن كانت تتسم بالغلظة والنفاق، ففي الوقت الذي كانت سلطات العدوان تتعمد أن يعرف الشعب الكويتي بعمليات الإعدام اللاإنسانية، توجهت تلك السلطات بمنطق دعائي إلى الرأي العام الخارجي لتنفي حدوث حالات إعدام، كما كانت تتجاهل الإشارة إلى ذلك أو التعليق عليه في كثير من الأحيان، لقد استغلت

سلطات العدوان الظروف أسوأ استغلال، كما حاولت أن تكون البلاد مغلقة إعلامياً إلا من الدعاية العراقية كما كان يتم تنفيذ الإعدام بأبشع الطرق، وفي وضح النهار حتى يراه المواطن الكويتي فيمتلأ رعباً، في الوقت الذي تنفي أبواق الدعاية العراقية حدوث أي حالة إعدام. وهكذا يتضح لنا أن هذه الدعاية في تكاتفها مع الحرب النفسية استخدمت بسذاجة، أسلوب الاستهلاك المحلي، وهو أسلوب لم يعد مجدياً في وقتنا هذا بسبب ثورة الاتصال الحديثة والتي جعلت العالم قرية عالمية.

إذا انتقلنا إلى محتوى آخر، من محتويات الرعب في الحرب النفسية للعدوان، والذي تختلف نسبته بدلالة إحصائية بين مجموعة الداخل ومجموعة الخارج، نجد أنه يتمثل في معاناة الأطفال وكبار السن، حيث تبلغ النسبة بين مجموعة الداخل ٩٧٪ مقابل ٧١٪ بين مجموعة الخارج، لقد كانت المعاناة مصدر خوف شديد لمن ظل في الكويت حقيقة، ولكن كيف جعلت سلطات العدوان من هذه المسألة مصدر خوف للمواطنين؟ المسألة ببساطة، وعلى ضوء ملاحظات الباحث ومعايشته أن سلطات العدوان تعمدت تسريب أخبار وشائعات مفادها أن حياة الأطفال وكبار السن أصبحت عرضة للخطر نتيجة الحصار، وتدهور الخدمات الطبية، وندرة المواد الغذائية، وصاحب ذلك كله ممارسات فعلية من جانب إدارة الاحتلال بما يحول دون إجراء الفحوصات الطبية للأطفال وكبار السن، وبما يحول أيضاً دون الحصول على الأدوية اللازمة لحياتهم، وعلي الرغم من أن وسائل الإعلام الكويتية في الخارج وكذلك وسائل الإعلام الدولية، قد عالجت هذا الموضوع بأسلوب إنساني واضح، إلا أن التلميح غير المباشر له في وسائل الدعاية العراقية في البداية كان بمثابة محاولة للضغط على المواطنين والتلاعب بأعصابهم، وكيف لا، وهم يرون حياة الأطفال الرضع والمسنين في خطر؟ ولكن في مرحلة لاحقة، وفي محاولة من الدعاية العراقية لكسب عطف العالم شرعت هذه الدعاية في تناول الموضوع صراحة، وكان

جلّ حديثها عن معاناة الأطفال والمسنين في العراق نتيجة الحصار. اذن أصبح واضحاً أن الحرب النفسية العراقية استخدمت معاناة الأطفال وكبار السن، ليس فقط كعامل يثير الفزع والخوف لدى الشعب الكويتي، ولكن كوسيلة أيضاً لتخفيف قيود الحصار الذي فرضته عليها الأمم المتحدة.

أما بخصوص تدمير المنازل والمؤسسات، فإن نسبة من حددوه كمحتوى للرعب تبلغ (٩٢٪) بين مجموعة الداخل مقابل (٨٤٪) بين مجموعة الخارج، وهذا يعكس مرة أخرى أن المجموعة الأولى كانت أكثر خوفاً وتأثراً بالحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي، فلقد كان هؤلاء يرون القوات العراقية وقد استخدمت البيوت والمؤسسات الحكومية كمواقع عسكرية في العديد من مناطق الكويت إن لم يكن معظمها، مثال ذلك البيوت والمؤسسات الواقعة على طول الطريق الدائري الثاني والثالث والرابع والخامس. كما أن البيوت غير مكتملة البناء والواقعة في منطقة قرطبة من قصر سالم العلي حتى آخر بيت من جهة المعهد الديني المقابل لمنطقة السرة، كان يعسكر فوقها مجموعات مسلحة، وأخذت القوات العراقية في إغلاق نوافذ البيوت التي احتلتها بالأسمنت والطابوق وتصميم فتحات للرشاشات، وكان الأمر غاية في الازعاج والغرابة للسكان في مناطق الجابرية واليرموك والسرة. وبطبيعة الحال كان ذلك يمثل حرباً نفسية للمواطنين حتى هؤلاء الذين لا توجد مواقع عسكرية فوق بيوتهم، وكان الجميع يعلمون أنهم لا يمكنهم المعارضة أو التذمر وإلا تعرضوا للقتل الفوري أو الاعتقال، ولا يقل عن ذلك تأثيراً تلك المواقع العسكرية على الجسور، وكذلك على الأراضي الفضاء التي تجاور العمارات السكنية والمنازل والمؤسسات - في كل هذه الأحوال كان المواطنون يعيشون على أعصابهم، حيث يحسون انهم معرضون للموت تحت الأنقاض بين لحظة وأخرى، أما الذين يقيمون في مناطق أخرى فلم يكن هذا الإحساس لديهم بأقل من هؤلاء الذين يقيمون في المناطق

المعسكرة وما جاورها، فالمصير واحد وهو هدم المنازل والعمارات والموت تحت أنقاضها - كانت هذه الأخبار تسري في المجتمع بسرعة مذهلة ومبالغات أشد هولاً ربما بفعل الاستخبارات العراقية، إضافة إلى أن هناك العديد من البيوت والمؤسسات التي تهدمت بالفعل، وكانت رؤيتها المباشرة أو غير المباشرة مصدراً للحزن والأسى والخوف لدى كل من يراها، سواء كان من الكويتيين أو من غير الكويتيين، وسواء كان داخل الكويت أو خارج الكويت.

وفيما يخص قطع مياه الشرب والكهرباء، باعتباره ضمن تصنيفات محتوى الخوف في الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي، فإن الجدول السابقة توضح أن نسبة من صنفوه كذلك تبلغ (٨٦٪) بين مجموعة الداخل مقابل (٧٠٪) بين مجموعة الخارج، لقد كان الجميع يعرفون أن قوات العدوان قامت بتلغيم خزانات ومجمعات المياه ومحطات التقطير، وكانوا يعرفون أيضا أن نسبة كبيرة من العاملين قد تركوا أعمالهم وما ترتب على ذلك من نقص كمية المياه، أضف إلى ذلك العديد من الكسور، وتأخر عمليات الإصلاح وإهمال الصيانة، وصعوبة متابعة التشغيل، وقلة الوقود... الخ - هذه الأوضاع وغيرها كان المواطنون في الداخل يعيشونها عن قرب، وينعكس تأثيرها على حياتهم (الانقطاع المتكرر للمياه أو ضعفها) ولم يكن بمستغرب أن تنتشر شائعات مفادها أن العدوان العراقي سيقوم بتسميم المياه، أو قطعها نهائياً عن المنازل، أو تفجير مرافقها... الخ، وحتي بدون هذه الشائعات، كان المواطنون في حالة من الخوف والقلق لأنهم يرون الواقع أشد مرارة، ولم يخفف من ذلك حرصهم على التعاون في إصلاح الكسور، إذ إنهم كانوا يدركون أن قوات العدوان بمقدورها أن تمنع عنهم الماء في أي لحظة، وتأكدت مخاوف المواطنين عندما انفجر الموقف في السابع عشر من يناير ١٩٩١ حيث تعرضت مجمعات المياه للقصف وتعذر تشغيل المضخات كهربائياً، وأصيبت غرف التحكم بالتلف وتم وقف إنتاج

المياه المقطرة في بعض المجمعات. أضف إلى ذلك انتشار شائعات تقول بوجود بقعة زيت بالقرب من محطة التقطير بالشويخ، الأمر الذي أدى إلي توقف إنتاج المياه المقطرة من المحطة بصفة مؤقتة، وحدث ذعر كبير بين المواطنين عندما بدأ مرفق المياه يقنن صرف المياه العذبة لتوفير أكبر كمية منها، فقد كان البعض يعتقد أن ذلك بسبب التلوث النفطي، بينما يعتقد البعض الآخر بأن محطات المياه معطلة إلى مدة قد تطول – مصدر الرعب في الحرب النفسية من خلال هذا الموضوع هو تهديد حياة المواطنين بهدف إرهاقهم نفسياً وجرهم إلى الإستسلام، وفي الوقت نفسه حاول العدوان العراقي أن يتخذ من مسألة المياه ورقة ضغط على القوات المشتركة حتى لا تتمادى في مواصلة القتال ضد قوات صدام، ومما زاد من مخاوف المواطنين أنه في بداية الثلث الأخير من شهر فبراير ١٩٩١ تم تطبيق نظام لتوزيع المياه العذبة وترتب على ذلك تخفيض الكمية التي يتم ضخها إلى مناطق الدولة بالتناوب ليلا أو نهاراً، أضف إلى ذلك شعور المواطنين بأن مرافق المياه معرضة للنسف والتدمير في أي لحظة وقد أفاضت الحرب النفسية العراقية في العزف على هذه الفكرة لاصقة إياها بقوات التحالف. وبالنسبة للكهرباء لم يكن الأمر أحسن حالاً من الماء، فقد اقتضت العمليات العسكرية فصل الكهرباء عن بعض المناطق بسبب حدوث قصف على الخطوط الهوائية وتكررت مرات انقطاع التيار الكهربائي عن مختلف المناطق، وسربت استخبارات العدو شائعات مفادها أنه قد تحدث حرائق هائلة بفعل الماس الكهربائي، وهكذا عاش المواطن الكويتي حرباً نفسية تبرز مخاطر الحرائق من جهة وما سيترتب على انقطاع الكهرباء من صعوبات المعيشة من جهة ثانية، واشتدت وطأة الحرب النفسية في استخدام الماء والكهرباء عندما تيقنت قوات العدوان العراقي من ضآلة شأنها أمام جحافل وتكنولوجيا القوات المشتركة منذ أواخر يناير ١٩٩١، وهنا وجدنا أن هذه الحرب تقوم على توحد الفكرة في الضغط على الرأي

العام الداخلي والخارجي على السواء من خلال مسألة المياه والكهرباء، هذه بعض أسباب ارتفاع نسبة الذين صنفوا تلك المسألة ضمن محتوي الرعب في الحرب النفسية للعدوان العراقي، سواء كان هؤلاء داخل الكويت أو خارجه.

من جهة أخرى فإن من بين محتويات الرعب في الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي على شعبنا، حسبما يراه المبحوثون يتمثل في نقص المواد الغذائية، ويتضح من الجدول السابق أن (٩٢٪) من عينة الداخل مقابل (٧٢٪) من عينة الخارج قد صنفوا ذلك ضمن محتوى الخوف أو الرعب، وعلى ضوء البيانات التي رصدها الباحث في تلك الفترة، فإن نقص المواد الغذائية بدأ يمثل قلقاً حقيقياً للمواطنين منذ الأسبوعين الخامس والسادس من العدوان، وكشفت الجولات الميدانية للباحث عن أن المؤن بدأت تشح من الجمعيات والمتاجر، وكان هذا واضحا بالنسبة للحوم. أما الأسماك فقد بدت شبه معدومة حيث لم تسمح السلطات العراقية للصيادين بنزول البحر أو استخدام المصائد وتقلصت كميات الفواكه والخضروات بشكل ملحوظ ولم يكن يوجد في معظم الأسواق سوى نوعيات قليلة جداً ورديئة قادمة من العراق، أما الخبز فقد نقص إلى حد كبير بعد أن استولى العراقيون على معظم مخزون الدقيق الموجود في الصوامع الكويتية، إن إحساس المواطن بتحكم قوات العدوان في قوت يومه، مع تدهور الأمور بصورة مفزعة يمثل جانبا من حرب نفسية لا هوادة فيها، كما أن المضمون المتعلق بفرض بطاقة تموين عراقية على الأهالي قدمته وسائل الدعاية العراقية رابطة إياه بعقوبات مغلّظة بما يحمل معنى التهديد والتسلط والجبروت، كما أصدرت سلطات العدوان قراراتها الخاصة بالحكم بالإعدام على كل من يخزن المواد الغذائية ويوزعها على الناس، وكذلك القرارات الخاصة بمصادرة جميع مشتقات الحليب، وتحويل بطاقات التموين إلى كوبونات تصدرها وتتحكم فيها السلطات - لقد كان الهدف من ذلك إثارة الرعب والخوف

لدى المواطنين وإجبارهم على الخضوع ثم الانصياع إلى أهداف العدوان المتعلقة بتغيير المستندات، فطالما أن المواد الغذائية لا تصرف إلا بالبطاقة أو الكوبون وطالما أن البطاقات والكوبونات لا تصرف إلا لمن يغير هويته أو جوازه - إذن يقتضي الأمر من المواطن تغيير الهوية وإلا لن يتمكن من الحصول على احتياجاته الغذائية. وقبل الحرب الجوية بأيام قليلة (١٤ يناير ١٩٩١) لاحظ الباحث حالة الذعر التي انتابت المواطنين بعد أن سمعوا أخباراً مفادها أن قوات العدوان استولت على جميع المخابز المركزية وأخرجت موظفيها، كما استولت على بعض مستودعات الجمعيات التعاونية، وفي أوائل شهر فبراير ١٩٩١، كان المواطنون يتناقلون بأسى الأخبار المتعلقة بأن سلطات العدوان خصصت مخبزي الشعب واليرموك لتزويد العسكريين بالخبز ومنعت المواطنين من الاستفادة منهما، ولم تكن هذه الأحداث بعيدة عن متناول وسائل الإعلام العالمية، وكانت أخبارها تتداول بين الناس أولاً بأول، وكانوا يلمسون انعكاساتها المباشرة على شؤونهم الحياتية في الوقت الذي تتناولها أبواق الدعاية العراقية من منظور حرب نفسية ضروس تهدف إلى إثارة الرعب والخوف لدى الرأي العام الداخلي والخارجي على السواء، إنها تريد إرهاب الرأي العام الداخلي لقهره وتليين شدته وإجباره على الانصياع لأوامر وتوجيهات إدارة الاحتلال، كما أنها تريد إرهاب الرأي العام الخارجي ليثور على حكومته ويمنعها من شن الحرب العسكرية.

نتبين أيضا من الجدول السابق أن (٧٨٪) من عينة الداخل مقابل (٦٨٪) من عينة الخارج قد صنفوا نقص الأموال، ضمن محتوى الرعب في الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي، ولما كان "المال عصب الحياة" كما يقول المثل، فإن حدوث العدوان كان بمثابة ضربة شديدة لعصب الحياة الكويتية على مستوى الفرد والمجتمع، فالبنوك أغلقت، ولم يكن بإمكان أصحاب المحلات والمؤسسات الخاصة أن

يمارسوا أعمالهم بما يعود عليهم بالدخل المالي، كما فقد الناس وظائفهم في إطار عصيان مدني شامل، ومع مرور الوقت بدأت الأموال القليلة التي معهم تنفذ، وعلي الرغم من وجود نظام للتكافل الاجتماعي وتوزيع الأموال على الأسر الكويتية، إلا أن نقص الأموال كان مصدر خوف ومعاناة للغالبية العظمى من المواطنين، أضف إلى ذلك ما شاب ذلك النظام من اضطراب وملاحقة من جانب سلطات العدوان، ويكفي ما كانت تقوم به هذه السلطات من مداهمة للديوانيات التي تستخدم الخيام خارج المساكن والتحقيق مع روادها بهدف إرهابهم ومعرفة مصادر الأموال التي توزع وكيفية توزيعها، ثم فاجأت وسائل الدعاية العراقية الجميع في آخر سبتمبر ١٩٩٠ عندما أعلنت أن الدينار الكويتي لم يعد صالحاً للتعامل وسيتم سحبه اعتباراً من يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٩٠، وأن بإمكان حاملي الدينار استبداله بالعملة العراقية بواقع دينار عراقي لكل دينار كويتي، كان هذا الإعلان بمثابة صدمة لكل مواطن كويتي، ليس فقط من المنظور الاقتصادي، ولكن أيضا من المنظور السياسي حيث ألغت سلطات العدوان "العملة الوطنية" وفرضت عملة أجنبية إجباراً وقسراً، وربما يكون الألم النفسي الناتج عن اعتبارات سياسية، أشد وأنكى من الألم النفسي الناتج عن عوامل اقتصادية بحتة، سواء لدى من كانوا بالداخل أو من كانوا في الخارج.

المحتوى الأخير من محتويات الرعب في الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي يتمثل في تدهور المرافق الصحية، ويلاحظ من الجدول أن (٨٧٪) من عينة الداخل مقابل (٧١٪) من عينة الخارج، قد حددوا هذا المحتوى باعتباره كان مصدر خوف لهم، وعلى الرغم من ارتباط الخدمات الطبية ارتباطاً مباشراً بالحاجات الفسيولوجية، إلا أنها لا تنفصل عن بقية الحاجات الأخرى مثل الحاجة إلى الأمن والحاجة إلى تحقيق الذات، والحاجة إلى التقدير والتوقير والحاجة إلى الفهم المعرفي،

وإذا كانت الخدمات الطبية قبل العدوان على مستوى متميز من الكفاءة بما يشعر معه المواطنون بالاستقرار النفسي والاجتماعي، إلا أنها أصبحت مصدراً للألم والازعاج النفسي منذ اليوم الأول من العدوان، ليس فقط للمرضى ومحتاجي الرعاية الصحية ولكن - وربما بصورة أشد - لأهالي هؤلاء المرضى والمحتاجين، لقد استولت القوات العراقية على المستشفيات ووظفتها لخدمة الجنود، كما قامت بسرقة الأجهزة الطبية ومصادرة الأدوية وضيقت على العاملين والأطباء مما اضطرهم إلى المغادرة، ونقلت الأطباء الكويتيين إلى مستشفيات العراق وجاءت بأطباء عراقيين لا يطمئن إليهم أي مريض، وقد شاهد الباحث بنفسه حالات حرجة من المرضى الكويتيين رفضت التعامل مع الأطباء العراقيين الذين تم جلبهم من بغداد على الرغم من أن هذه الحالات كانت على حافة الموت، وأن أبواق الدعاية العراقية لم تعط أدنى اهتمام لتدهور المرافق الصحية وسوء الخدمة بها - وأن القرارات والقواعد التي قدمتها بشأن (تنظيم) العمل في هذه المرافق كان يحمل في طياته حرباً نفسية ضاغطة، لأن المواطن لم يكن يتعامل مع هذه القرارات والقواعد إلا على أنها صادرة من عدو لدود، فكيف يطمئن لها؟ وعلى ضوء التقارير الخاصة بالمرافق الصحية، فإن المستشفيات بدأت تشهد نقصا حادا في الأدوية والمعدات والأجهزة منذ أوائل سبتمبر ١٩٩٠، كما أفادت نفس التقارير، وكذلك الجهود الشخصية للباحث - بازدياد معدل الشهداء من أفراد المقاومة الكويتية مع تعمد سلطات العدوان تجريدهم من الهويات حتى يصعب التعرف عليهم، وكذلك بظهور بعض حالات الكوليرا نتيجة تردى الأوضاع الصحية وتراكم القمامة في الشوارع وعدم التخلص منها بجانب بقاء جثث القتلى من الجنود العراقيين لفترة طويلة دون التخلص منها. ومرة أخرى تجند وسائل الدعاية العراقية أبواقها رابطة تدهور المرافق الصحية ومعاناة المواطنين بحالة الحرب والحصار المفروض عليها من النظام الدولي في محاولة للتلاعب بأعصاب

الرأي العام الخارجي ولكن دون جدوى، وهكذا اضطرت الدعاية العراقية إلى العزف على هذه المسألة بعد أن كانت تتجاهلها في بدايات العدوان، ولم يكن ذلك - بطبيعة الحال - من أجل رغبة سلطات الاحتلال في تحسين الخدمات والمرافق الصحية بأي حالة من الأحوال، وإنما كان هدفه قهر إرادة الصمود لدى الشعب الكويتي، والضغط على الرأي العام العالمي كي يتجاوب مع المآرب السياسية لحكومة بغداد.

هكذا يتضح لنا أن محتوى الرعب (أو محتوى الخوف) في الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي على شعبنا خلال الفترة من أغسطس ١٩٩٠ حتى فبراير ١٩٩١، لم يكن مصدره فقط وسائل الاتصال الجماهيرية من إذاعة وصحافة وتلفزيون، أو قنوات الاتصال الجمعي والمواجهي بما لها من أساليب وأشكال متعددة، ولم يكن مصدره أبواق الدعاية العراقية فقط، وإنما كانت له مصادر متعددة بجانب ذلك. فالمواطنون الذين ظلوا في الداخل تعرضوا (لمحتوى الرعب) من خلال الإدراك المباشر للحقيقة التي يعبر عنها هذا المحتوى، والحقيقة هنا كانت مأساوية ومخيفة بكل المقاييس، كما تعرضوا له أيضا من خلال وسائل الإعلام العالمية، وهل ننكر مثلاً أن هذه الوسائل كان لها دور بارز في ملاحقة وبث الفظائع والجرائم التي ترتكبها قوات العدوان وسلطاته في الكويت؟ كما أن المواطنين في الداخل تعرضوا لمحتوى الرعب من خلال أبواق الدعاية العراقية بقنواتها المتعددة، وكذلك من خلال الشائعات والأكاذيب والمبالغات التي كانت تروجها (والحقائق) التي كانت تزيفها استخبارات العدوان وسلطاته بالإضافة إلى الممارسات الفعلية للجيش العراقي والتي كانت واضحة للعيان، كما كان يتم تداول أخبارها وأحداثها بين المواطنين. أما الذين كانوا بالخارج فقد تعرضوا لمحتوى الرعب في الحرب النفسية من خلال وسائل الإعلام في الدول التي كانوا يقيمون بها، بالاضافة إلى وسائل الإعلام الدولية، وأبواق

دعاية العدوان، بجانب المؤسسات والجاليات الكويتية في الخارج، كما كان بعض هؤلاء المواطنين تصله رسائل من ذويه وأقاربه في الكويت عن الفظائع والمعاناة التي يكابدونها تحت إدارة العدوان. وغني عن البيان أن (محتوى الرعب) بتقسيماته المختلفة والموضحة بالجدول السابق اختلفت أساليب تقديمه من مصدر إلي آخر، ليس وفق المنطلق السياسي فحسب، ولكن وفق إمكانيات المصادر وخصائصها على النحو الذي أفاضت فيه دراسات الاتصال.

وعلي ضوء تصنيف المبحوثين لمحتوى الرعب في الحرب النفسية التي مارسها العدوان يمكن بلورة فكرة أساسية بشأن الجانب السيكلوجي في تلك الحرب. لقد أشرنا في البداية إلي أن أسلوب "إثارة الرعب" يستغل الحاجة إلى الأمن لدى الأفراد - وفي حالة الحرب النفسية العراقية جاء هذا الاستغلال ممزوجاً بالحاجات الأخرى، فقد استغلت تلك الحرب الحاجات الفيزيولوجية لإثارة الرعب من خلال الممارسات الفعلية (والشائعات) فيما يخص المواد الغذائية ومياه الشرب والكهرباء، والخدمات الطبية، واستغلت الحاجات الاجتماعية والحاجات المرتبطة بالعاطفة والتقدير فيما يخص التحرش بالنساء ومضايقتهن، ومعاناة الأطفال وكبار السن، واختطاف الأشخاص من البيوت، فمثل هذه الحاجات تم استغلالها مرتبطة بالحاجة إلى الأمن.

ثانياً: معرفة المواطن الكويتي بأساليب الحرب النفسية التي مارسها العدوان:

ترتبط المعرفة بالمعلومات وتذهب بعض التعريفات الاصطلاحية للمعرفة بأنها المعلومات في صورة حقائق، وعندما تؤخذ المعلومات من وجهة نظر الفرد - بمعنى المعلومات التي يحتاجها - فإنها ترتبط بالسلوك وتبادل الآراء والأفكار ذاتها

"Kunz, 1977"، وفي الدراسات النفسية، فإن المعلومات التي تتعامل معها الذاكرة تمثل مجالا أساسيا للإهتمام، وتبدو هذه الفكرة واضحة في أدبيات علم النفس الفسيولوجي، ويتم استقبال المعلومات من خلال الحواس المختلفة وهي بمثابة حس فيزيقي يدخل إلى المخ من خلال الجهاز العصبي، وبالتعلم تتحول المعلومات الحسية إلى صور وأشكال وعلاقات بفضل اللغة والإدراك والتخيل، أي أن نشأة أي فعل للذاكرة يتضمن ثلاثة أطوار هي مرحلة التعلم، حيث يقوم الجهاز العصبي بعملية طبع مادة محددة طبقاً لمقتضيات الموقف، ثم مرحلة تخزين المعلومات، فقد يتم الاحتفاظ بالمعلومات لفترة قصيرة أو طويلة، وأخيراً مرحلة الاستخدام الواقعي للذاكرة، حيث يتم استخدام ما تم استيعابه في شكل مخرجات قد تكون لفظية أو صوتيه أو بصرية أو حركية أو بهم جميعاً "Asrtyan & Simonov, 1983" وتتأثر عمليات الذاكرة هذه بأهمية المعلومات لحاجات الفرد، وكذلك بمدى الانتباه بجانب العديد من العوامل الخاصة بموضوع المعلومات واستعدادات الفرد وظروف التلقي... الخ، وتقوم ممارسات الحرب النفسية على استغلال هذه الخلفية السيكلوجية بحيث تتخذ عملية استقبال ومعالجة وتفسير الرسالة من جانب المستهدفين خصائص معينة، من بينها تصديق منطق الرسالة من خلال عدم اكتشافهم لما فيها من زيف وتضليل.

وهنا يجب التمييز بين الحرب العسكرية والحرب النفسية، فالأولى قد تستخدم السلاح الكيماوي (المحرم دوليا)، فيصبح في حكم المستحيل إخفاء هذا الاستخدام مما كان له الآثار الملموسة، وحتى إذا لم توجد تلك الآثار بالدرجة الكافية فإنها يمكن استكشافها بالتكنولوجيا المعملية الحديثة، غير أن ما يجدر التأكيد عليه هو أن اكتشاف استخدام أحد الأطراف المتصارعة لأحد الأسلحة المحرمة أو الممنوعة دولياً لا يترتب عليه انهيار العمليات العسكرية كلية، وتعد هذه الفكرة ذات دلالة لما نتناوله هنا بخصوص معرفة المواطن الكويتي بالأساليب غير الأخلاقية في الحرب النفسية

التي مارسها العدوان العراقي، إن ما نعنيه بالأساليب غير الأخلاقية هو أنها محرمة أو ممنوعة إنسانياً ودينياً. وعلي الرغم من ذلك فإنها تستخدم في الحرب النفسية طالما كان هذا الاستخدام يتماشى مع الهدف المطلوب تحقيقه لمن يمارس هذه الحرب، ويمكن استخدام الأساليب غير الأخلاقية في الحرب النفسية دون أن يكتشفها المواطن العادي أو غير المتخصص (فهي بذلك تختلف عن الحرب العسكرية كما سبقت الإشارة) إليها، ويتوقف ذلك على كفاءة القائم بالاتصال في الحرب النفسية، حيث يمكن للقائم بالاتصال المتمرس مثلاً استخدام الكذب أو الربط المزيف دون أن تكتشف ذلك الجماهير المستهدفة، ولكن إذا تم اكتشاف ذلك تتأثر بصورة واضحة وخطيرة جبهة عمل الحرب النفسية ونتائجها (وهذا هو الاختلاف الثاني الذي يميز استخدام الأساليب غير الأخلاقية في الحرب النفسية عن الحرب العسكرية)، فإذا كانت الحرب النفسية تسعى إلى تحطيم إرادة القتال في نفوس الشعب وتعتمد في ذلك على أساليب من بينها الكذب والمبالغة يظل تأثيرها قوياً إذا لم يكتشف الجمهور أنها تكذب أو تبالغ، ولكن إذا اكتشف ذلك، فإن التأثير يصبح ضئيلاً أو منعدماً، أخذاً في الاعتبار العوامل الأخرى التي تحدد التأثير، فالتأثير هنا يرتبط بالإدراك، وقد أفاضت النظريات النفسية في توضيح هذه الفكرة انطلاقا من مبدأ عام مفاده أن الإدراك المعرفي يؤثر في العمليات الوجدانية والنزوعية حيال الشئ المدرك "Glass & Singer, 1972" فالفرد الذي يدرك شيئا ما أو فكرة ما على أنها تشكل خطراً حقيقياً سوف تنتابه انفعالات ويسلك سلوكا بصورة مختلفة عما لو أدركها على أنها ليست كذلك في الحقيقة حتى ولو كانت تصور له من قبل طرف آخر على أنها ذات خطر عظيم، ويدخل في ذلك بطبيعة الحال تقييم الفرد أو الجماعة للموقف ككل بما في ذلك المصدر لقد كان من أهداف الدعاية الألمانية - قبل الحرب العالمية الثانية مثلا- إلقاء الرعب في قلوب الأعداء باستمرار، وكانت تعتمد في

ذلك على التهويل والمبالغات وعلى المظاهر "المفتعلة" مثل تأليف فرق الشباب ذوي القمصان السمراء (قريب من ذلك ما سمى بالجيش الشعبي التابع لقوات العدوان العراقي). المهم أن الحلفاء (أعداء ألمانيا النازية) انخدعوا أول الأمر بهذا التهويل وصدقوا هذه المبالغات، ولهذا السبب كانت بريطانيا وفرنسا تستجيبان لمطالب هتلر تحت تأثير الخوف منه، وبقي الحال هكذا حتى قامت الحرب العالمية الثانية، وإذ ذاك ثبت للعالم أن سياسة الإرهاب التي كان يتبعها هتلر لم تكن سياسة ناجحة، وأزيلت عقدة الخوف واستطاع الحلفاء في نهاية الأمر أن ينزلوا بالنازية وهتلر هزيمة ساحقة (حمزة، ١٩٨٤).

السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو: هل كان الشعب الكويتي يعرف الأساليب أو الخصائص غير الأخلاقية في الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي؟ لقد أثير هذا التساؤل في إحدى الجلسات العلمية فما كان من بعض الزملاء والتلاميذ إلا أن كان ردهم بأن الشعب الكويتي يدرك أن العدوان في حد ذاته عمل لا أخلاقي، وبالتالي فكل ما يرتبط به فهو غير أخلاقي بالمرة، وعندما تطورت المناقشة إلى تحديد أوضح عن الأساليب غير الأخلاقية - والتي اتبعتها الحرب النفسية للعدوان لتحطيم إرادة القتال في نفوس شعبنا، مع التدليل بأمثلة محددة لكل أسلوب، وما إذا كانت معرفة المواطن العادي (غير المتخصص) تصل إلى هذا المستوى - كانت المناقشة قد انتقلت إلى طريق شبه مسدود. إن دراسة هذه الجزئية غاية في الأهمية لأنها تلقي الضوء، ليس فقط على الوعي السياسي لدى المواطن الكويتي في تعامله مع مسألة العدوان ككل، فحسب بل تفسر أيضاً جوانب هامة للمناعة النفسية التي تميزت بها شخصية هذا المواطن تجاه ممارسات سلطات العدوان. وعلى هذا الأساس تضمنت الاستبانة عشرة أساليب تم تحديدها لتناسب المستوى العام للمبحوثين وذلك من بين مجموعة ضخمة من الأساليب الأخرى والتي رصدها الباحث أثناء فترة العدوان العراقي. لم يكن من المنطقي أن نسأل المبحوثين

عما إذا كانوا يوافقون أم لا على أن الحرب النفسية التي مارسها العدوان قد استخدمت الأساليب غير الأخلاقية، ولكن كان من المنطقي والضروري قياس مدى معرفتهم لهذه الأساليب بذكر أمثلة لوقائع محددة، لإن في ذلك دليل دامغ لمدى المعرفة ببعض جوانب الأزمة من جهة ومؤشر تفسيري لبعض أسباب إخفاق الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي من جهة ثانية. والجدول الآتي يجمل ما توصلت إليه الدراسة من نتائج في هذا الشأن:-

جدول رقم (٢)
معرفة المبحوثين بأساليب الحرب النفسية
التي مارسها العدوان العراقي

أهم أساليب الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي	نسبة المعرفة الصحيحة				قيمة (Z)
	داخل الكويت		خارج الكويت		
	ك	٪	ك	٪	
الكذب	٤٨٩	٩٧.٨	٤٩٤	٩٨.٨	.٦١٢
المبالغة	٤٠٣	٨٠.٦	٢٦٤	٧٢.٨	٤.٦٦ * *
الربط المزيف	٢٩٨	٥٩.٦	٤٨١	٩٦.٢	٦.٩ * *
استغلال الدين الإسلامي	٤٨٧	٩٧.٤	٤٨٥	٩٧	.١٩
استغلال فكرة العروبة	٣٥٨	٧١.٦	٤٠٢	٨١.٦	٣.٧ *
استغلال الاقتصاد	٢٥٨	٥١.٦	٤٥٤	٩٠.٨	٦.٨ * *
التناقض والتضارب	٤٧٣	٩٤.٦	٤٨٥	٩٧	.٩٤
عرض الرأي على أنه حقيقة	٣٦٥	٧٣	٤٣٣	٨٦.٦	٢.٦٨ * *
التبرير الزائف	٤٩٢	٩٨.٤	٤٨٨	٩٧.٦	.٤٥
التجاهل المتعمد	٣١٦	٦٣.٢	٤٢٥	٨٥	٣.٥٧ * *

(* *) دالة عند مستوى الثقة ٩٩.

فعلى مستوى المعرفة الصحيحة بالأساليب ككل نتبين ارتفاع متوسط تكرارات المعرفة في مجموعة الخارج، (٤٥١) عن نظيره في مجموعة الداخل (٣٩٤)، وبذلك تكون نسبة المعرفة الصحيحة بين مجموعة الخارج ٩٠,٢٪ مقابل ٧٧,٨٪ بين مجموعة الداخل، والفارق بين النسبتين جوهري ولا يرجع إلى الصدفة

(قيمةz= ٢,٦٥، درجة الثقة ٩٩,) وبوجه عام ترتفع نسبة المعرفة الصحيحة لدى المواطن الكويتي، بالأساليب غير الأخلاقية في الحرب النفسية التى مارسها العدوان، ويأتي هذا الإرتفاع بين مجموعة الداخل ومجموعة الخارج على السواء، إن مثل هذه المعرفة تجعل العدوان ينكشف أمره فلا يتم تصديقة أو الإكتراث بتهديداته، وقد يكون ذلك سبباً رئيساً من أسباب فشل العدوان في تحطيم العزيمة والارادة الشعبية الكويتية، ما الجدوى وما التأثير المتوقع من حرب نفسية يتأكد ٩٧,٨٪ أو ٩٨,٨٪ من الجمهور المستهدف أنها ذات أفكار كاذبة، أو أنها تستغل الدين، أو أنها متناقضة ومتضاربة (راجع الأرقام الخاصة باستغلال الدين، التناقض والتضارب كما هو موضح بالجدول)وإذا نظرنا إلى نسبة المعرفة الصحيحة بكل أسلوب على حدة بين مجموعتى البحث، سنجد أن هناك تصنيفات ثلاث، وهي:

الأول يتمثل في الأساليب التى لا يوجد اختلاف دال إحصائياً في نسبة المعرفة بها بين مجموعة الداخل ومجموعة الخارج، وفيما يلي هذه الأساليب، وأكثرها شيوعاً، واستجابة من المبحوثين:

- إستخدام الكذب (أكذوبة القدوم إلى الكويت لمساندة ثورة شعبية).
- إستغلال الدين الإسلامي (علمانية نظام الحكم في بغداد - فكرة تدنيس الأراضى المقدسة - تصوير حرب التحرير على أنها حرب بين الكفر والإيمان).
- التناقض والتضارب (الإعلان في البداية عن انسحاب، وشيك ثم تأكيد عدم الانسحاب - قتل المسلمين في إيران والعراق ثم التمسح بالإسلام والمسلمين عند احتلال الكويت).
- التبرير الزائف (تبرير العدوان على الكويت بأنها سحبت من نفط العراق، وأنها كانت (قديماً) تابعة له.

الثاني : ويشمل الأساليب التي ترتفع نسبة معرفتها بين مجموعة الداخل بدلالة إحصائية عن مجموعة الخارج، ولا يوجد في هذا التصنيف سوى أسلوب واحد فقط هو (المبالغة) إذ ان نسبة من افادوا بأمثلة صحيحة على هذا الأسلوب تبلغ (٨٠,٦٪) بين مجموعة الداخل مقابل (٥٢,٨٪) بين مجموعة الخارج، والفارق بين النسبتين جوهري بدرجة ثقة ٩٩, (قيمة z = ٤,٦٦)

الثالث : يتمثل في الأساليب التى ترتفع نسبة المعرفة الصحيحة بها بين مجموعة الخارج – بدلالة إحصائية – عن مجموعة الداخل ، وفيما يلي هذه الأساليب وأكثرها شيوعاً، و استجابة من المبحوثين:

- الربط المزيف (ربط الإنسحاب من الكويت بالإنسحاب الإسرائيلي من فلسطين والاراضي العربية المحتلة)
- إستغلال الاقتصاد (المسائل النفطية – فكرة توزيع الثروة)
- عرض الرأي على أنه حقيقة (الرأي الخاص بأن دولة الكويت ودولة الإمارات هما اللتان أغرقتا السوق العالمية بالنفط، وأنهما سبب أزمة الاقتصاد العراقي وانخفاض أسعار النفط)
- التجاهل المتعمد (دارت استجابات المبحوثين حول تجاهل الهزائم الساحقة التى منيت بها قوات العدوان منذ بدء الحرب)
- إستغلال فكرة العروبة (الحديث عن دور العراق في حماية البوابة الشرقية للامة العربية – العزف على رابطة الأخوة العربية لكسب التأييد العربي).

وفي ضوء هذه النتائج يمكن الاستنتاج بأن الدعاية المضادة والإعلام من جانب دولة الكويت ودول التحالف، ساهمت إلي حد كبير جداً في التقليل من تأثير الحرب

النفسية التى مارسها العدوان العراقي ضد الشعب الكويتي، وكيف لا ونحن نعرف أن جميع الأمثلة التى ذكرها المبحوثون بشأن الأساليب المشار إليها كانت من المرتكزات الدعائية للوسائل الجماهيرية خاصة في مصر ودول الخليج العربي وسوريا في سياق ممارستها الرامية إلى تفنيد الأباطيل والمزاعم التى يروجها العدوان العراقي؟ إن معرفة المبحوثين بالأساليب غير الأخلاقية التى استخدمتها تلك الحرب، وتقييمهم لمضمون الرسالة الدعائية ومصدرها (العدوان) ومقارنة كل ذلك بالمؤثرات الاتصالية الأخرى في البيئة – تعتبر من أهم العوامل التى حالت دون تحطيم إرادة شعب الكويت، لقد قلل ذلك من مستوى (الخوف) أو مستوى الرعب الذى خبره هذا الشعب أثناء محنة العدوان، وتذهب بعض دراسات الاتصال إلي أن الرسالة التى تتضمن تهديدات (حرب نفسية) يتوقف تأثيرها الانفعالي على تقييم الجمهور لمصدر هذه الرسالة ، فإذا اكتشف الجمهور أن المصدر غير عليم سوف يرفض رسالته فوراً، وبهذا تفشل الرسالة في إثارة ردود فعل عاطفية، بالمثل إذا ادرك الجمهور أن المصدر يريد التأثير على عواطفة (تخويفه) فإن هذا المصدر تزداد احتمالات عدم تصديقه، كما أن استجابات الفرد للرسالة التى تتضمن تهديدات إنما تتحدد بحجم هذه التهديدات، فإذا كانت مبالغاً فيها يستنتج الجمهور أن المصدر يحاول متعمداً أن يخيفه، وبالتالي يتم تجاهل الرسالة أو عدم الخوف مما تتضمنه من تهديد (Applbaum etal, 1983) في هذا الإطار نتذكر كيف أن وسائل وقنوات الدعاية في معظم دول التحالف مارست حملات مكثفة ضد ما تضمنته رسائل دعاية العدوان وحربه النفسية، وقامت هذه الحملات "بالتشريح" النفسي لشخصية طاغية العراق وكيف أنه يجهل أبسط حقائق السياسة والتاريخ والإنسانية، وأنه يتلاعب بأعصاب الرأي العام من خلال المبالغات والمغالطات، كما كشفت عن مآربه وأساليبه اللا أخلاقية أمام الرأي العام العالمي والرأي العام الكويتي ، الأمر الذى استوعبه

المواطن الكويتي سواء كان في الداخل أو في الخارج ، ولعل أبرز مثل على هذا الاستيعاب معرفة هذا المواطن بأساليب الحرب النفسية للعدوان، بما تتضمنه من جوانب ضعف لا يصعب اكتشافها.

ثالثاً : مشاعر المواطنين الكويتيين تجاه القوى الفاعلة في الحرب النفسية التى مارسها العدوان العراقي:

عندما نتحدث عن "المشاعر التى انتابت المواطن الكويتي في سياق خبرة العدوان بما في ذلك من حرب نفسية، فإن هناك بعض الخصائص ذات الطابع الانفعالي التى تميز الشخصية العربية بوجه عام. وإذا كانت "الشخصية" من منظور علم النفس تعرف بأنها التنظيم الدينامي لسمات وخصائص ودوافع الفرد النفسية والفسيولوجية والجسمية بما يكفل له التوافق مع الحياة في المجتمع، فإن الشخصية القومية تتمثل في الخصائص والملامح التى تميز شعباً عن غيره أو أمة عن غيرها، وفي علم النفس يطلق على الشخصية القومية مصطلح الطابع القومي، والذى يعرفه (English & English, 1958) بأنه "الخصائص الشخصية الثابتة نسبياً والأكثر وجوداً وانتشاراً في أمة معينة. وما يعنينا هنا أن الخصائص ذات الطابع الانفعالي للشخصية العربية يتمثل أهمها في الحدة الانفعالية وسهولة تقلبها، بمعنى سهولة الاستثارة الانفعالية حتى ولو كان لسبب (بسيط) فما بالنا إذا كان السبب جللا عظيم الخطر، خطير الشأن عميق الأثر ممثلاً في العدوان العسكري والسياسي والاقتصادي على الدولة، ما الذي يتوقع من ردود فعل انفعالية من مواطني الدولة التى وقع عليها العدوان؟ إننا في الظروف العادية عندما ننظر إلي الخلاف بين دولة عربية وأخرى سنجد أن حدة الانفعال تجعلنا نعتقد أنه خلاف سوف يدوم أبداً، ثم يحدث حدث فإذا بهذا الخلاف يدفن ليحل محله اتفاق ووفاق يخيل إلينا أنه سوف يدوم أيضاً لشدة ما يصاحبه من انفراج وترحاب وتهليل، وإنك لواجد الأمر نفسه بين

البلد العربي، والبلد الاجنبي، فالعدو المبين ينقلب بين يوم وليلة إلي صديق حميم والعكس صحيح (طه،١٩٩٢) غير أن ما يزيد الأمر خطورة هو أن الوجدان العام في أي دولة عربية غالباً ما يتقلب أو يتبدل من الحالة إلي نقيضها وفق موقف رئيس الدولة ، خاصة في النظم ذات الطابع الدموي والديكتاتوري مثل نظام الحكم البعثي في العراق، الأمر الذى يفقدها ثقة الصديق ويطمئن إليها العدو، فقبل الثاني من أغسطس١٩٩٠ ، كان الرأي العام العراقي - على المستوى الرسمي والشعبي - يعبر عن علاقات وطيدة وتمازج نفسي وعرقي مع الشعب الكويتي والخليجي بوجه عام، وعلى الرغم من أن مقومات وأسس هذه العلاقة والتمازج موجودة بالفعل، إلا أن التعبير عنها في وسائل الدعاية العراقية كان انعكاساً لما تعبر عنه قيادة حزب البعث وعلى رأسها صدام العراق وعندما تغيرت أهواء القيادة إلى النقيض منذ شهر يوليو ١٩٩٠، وجدنا وسائل الدعاية العراقية تعكس هذا التغير الممثل في الهجوم العام على المجتمع الخليجي وبالأخص الكويت والإمارات العربية المتحدة، وكان هذا التغير من الحدة الانفعالية بصورة ملحوظة ، قد انتهى إلى عدوان كامل على دولة الكويت كما هو معروف. نحن إذن أمام موقف غير مسبوق في تاريخ العلاقات العربية سواء بين الحكومات أو بين الشعوب، أما عن (محتوى) هذا الموقف، فإن الرد الانفعالي عليه لا يمكن أن يتبدل بسهولة خاصة تجاه الفاعلين الأساسيين أو الذين صنفهم الشعب الكويتي كذلك، وهكذا نستدل على أنه إذا كان العدوان العراقي حدثاً غير مسبوق في تاريخ العلاقات العربية الحديثة، فإن رد الفعل الانفعالي الناتج عنه هو أيضاً غير مألوف في الخصائص النفسية للشخصية العربية، إنه غير مألوف من حيث كونه غير قابل للتبديل أو التحول إلي النقيض عكس ما أشرنا إليه منذ قليل، لا يمكن مثلاً أن نتصور تبديل مشاعر الشعب الكويتي تجاه رموز نظام الحكم في بغداد سواء على المدى الطويل أو القصير، وإذا كانت الحرب النفسية التى مارسها هذا النظام ضد الشعب الكويتي ما هي إلا جزء من الممارسات

العدوانية ككل، أو هي غطاء وتبرير لهذه الممارسات فإن مشاعر الكراهية التي نتجت عنها ، لا تقتصر عن كونها حالة موقفية، بقدر ما أصبحت - من وجهة نظرنا - تعبر عن سمة ثقافية تستمر لسنوات طويلة حتى بعد انتهاء حكم بغداد ورموزه، ودليلنا على ذلك أن الشعوب الأوربية والكثير من شعوب العالم الأخرى، مازالت تعبر عن مشاعر الكراهية لهتلر ووزير دعايته جوبلز، والنازية بوجه عام. إن مشاعر الكراهية وما ارتبط بها من مشاعر عدم الأمن التى أوجدها العدوان العراقي لدى شعب الكويت، والتى لم تنجح في كبتها الحرب النفسية والدعائية التى مارستها سلطات العدوان ربما تكون أشد في عنفوانها مقارنة بالتجربة " النازية" ، سواء لدي الكويتيين الذى كانوا داخل الكويت أو الذين كانوا خارجه ، والجدول الآتي يلقى الضوء على هذه الفكرة :

جدول رقم (٣)
مشاعر المواطنين الكويتيين تجاه القوى الفاعلة
في الحرب النفسية التي مارسها للعدوان العراقي
العدوان

المشاعر تجاه القوى الفاعلة في الحرب النفسية	نسبة المعرفة الصحيحة				قيمة (Z)
	داخل الكويت		خارج الكويت		
	ك	٪	ك	٪	
مشاعر عدم الأمن على النفس	٤٧٠	٩٤	٣٠٠	٦٠	١٢,٨ *
مشاعر عدم الأمن على الأهل	٤٨٠	٩٦	٤٢٠	٨٤	٦,٠٨ *
مشاعر الكراهية تجاه القوات العراقية	٤٨٥	٩٧	٤٨٥	٩٧	صفر
مشاعر الكراهية تجاه نظام الحكم العراقي	٥٠٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠	صفر
مشاعر الكراهية للشعوب المؤيدة للعدوان	٤٦٠	٩٢	٤٥٥	٩١	.٥٧
مشاعر الكراهية للنظم العربية المتحالفة مع النظام العراقي	٤٦٥	٩٣	٤٤٠	٩١	١,٠٧
مشاعر الكراهية لبعض الجاليات الأجنبية في الكويت	٤٦٠	٩٢	٤٥٥	٩١	.٥٧

(*) دالة عند مستوى الثقة ٩٩.

لايوجد مواطن كويتي واحد على مستوي عينة البحث، سواء من كانوا في الداخل أو في الخارج، إلا وقد عبر عن مشاعر الكراهية لنظام الحكم في بغداد.

فحسب الصف الرابع من الجدول السابق يلاحظ أن ١٠٠٪ من المبحوثين، كانت استجاباتهم صريحة في التعبير عن مشاعر الكراهية تجاه نظام الحكم العراقي. لقد (تعمدنا) اصطناع مناقشة جدلية مع بعض المبحوثين لنعرف ما إذا كان لديهم الاستعداد أن يعيدوا التفكير - مجرد التفكير - في مشاعرهم الخاصة بالكراهية الشديدة لهذا النظام ولكن تبين لنا أن ذلك في عداد المستحيلات، ولما كانت القوات العراقية هي أداة نظام بغداد في جريمته ، فإن مشاعر الكراهية تجاهها لاتقل كثيراً عن مثيلتها تجاه النظام نفسه، إذ إن ٩٧٪ من عينة البحث جاءت استجاباتهم صريحة في ذلك سواء كانوا داخل البلاد أو خارجها، والواقع أن مشاعر الكراهية تجاه أفراد قوات نظام العدوان كثيراً ما عبرت عن نفسها في صورة مواجهات دامية، وكان هؤلاء الأفراد يدركون ذلك بخوف شديد رغم أنهم مدججون بالأسلحة ولديهم الحماية السياسية والعسكرية، لقد تأكدوا من عدم جدوى هذه الحماية وقت يحين الجد، وتأكدوا أيضاً أن أي مواطن كويتي من الممكن أن يقتنص الفرصة للإنقضاض عليهم حتى وإن تظاهر بالمسالمة، بمعنى أن أفراد القوات العراقية في المواقف التى كانوا يتعاملون فيها بسلام مع أي مواطن كويتي، كانوا يظهرون ما يدل على خوفهم من أن مسالمة الكويتي سبيل أو وسيلة للفتك بهم، وقد رأي الباحث العديد من المواقف التى تؤكد هذا المعنى ، ومن المنظور النفسي كانت تلك المواقف تدل على فكرة هامة وهي أن ممارسات العدوان العراقي رغم تجردها من الإنسانية لم تحطم "الإرادة" في الشخصية الكويتية، وفي الوقت نفسه لم تحل دون الشعور بالخوف وعدم الأمن لدى الجنود والضباط العراقيين، إنهم غير مقتنعين بالقضية التى جاءوا من أجلها، وفي الوقت نفسه يواجهون شعباً عنيداً ورفضاً دولياً وقيادة تزج بهم إلي خندق القتل دون أن توفر لهم ما يساعدهم على الصمود. من الجدول السابق أيضاً نتبين أن ٩٢٪ من الكويتيين الذين كانوا بالداخل شعروا بالكراهية تجاه الشعوب

التى عبرت بعض قطاعاتها عن مناصرة العدوان العراقي، وتصل هذه النسبة إلى ٩١٪ بين مفردات عينه الخارج ويلاحظ تقارب النسبة في الحالتين فلا يوجد فروق معنوية بينهما، إن ارتفاع النسبة في الحالتين يوضح أن الرأي العام الكويتي قد لجأ إلى ما يعرف بالتعميم، ففي الدول العربية التى كانت بعض القطاعات الشعبية تناصر العدوان كان هناك أيضاً البعض الآخر الذي يرفضه ويدينه، ولكن صوتهم بدا خافتاً وضعيفاً وتائها في زخم الغوغائية التى قادها النظام الحاكم في هذه الدولة أو تلك. إن الانخفاض الطفيف في نسبة الذين أفادوا بأنهم شعروا بالكراهية تجاه الشعوب التى ناصرت العدوان - بين مفردات عينة الخارج مقارنة بعينة الداخل يرجع إلى ان عينة الخارج ربما أتيحت لهم فرصاً أفضل في الاتصال سواء كان مباشراً أو غيرمباشر بما يمكنهم من الإطلاع على المواقف التى تؤيد الحق الكويتي بين بعض الجماعات التى علا فيها صوت الباطل، بينما يصعب ذلك على الذين كانوا في الداخل والذين لا يدركون إلا الاتجاه العام أو البارز لهذا الشعب أو ذاك من حيث موقفه من العدوان العراقي ، ولذلك نلاحظ من الجدول السابق، أنه لا يوجد اختلاف معنوى بين الذين كانوا بالداخل والذين كانوا بالخارج بخصوص مشاعر كراهية كل منهم لنظم الحكم العربية التى تحالفت مع العدوان، حيث تصل النسبة إلى ٩٣٪، ٩١٪ على التوالي، ولعل هذه النتيجة وإن كانت ذات محتوى نفسي، إلا أنها ذات مدلول سياسي هام ، لأن التمييز بين موقف الحكومات العربية وموقف الشعوب العربية بشأن العدوان العراقي على دولة الكويت، يدل على نوع من الوعي السياسي الذي كثيراً ما يكون مفتقداً في دول العالم الثالث، كما نستنتج من الجدول السابق، أن مشاعر الكراهية لبعض الجاليات الاجنبية تتسق في نسبتها مع نفس المشاعر تجاه نظم الحكم في الدول التى تنتمى إليها هذه الجاليات حين عبرت عن نفس الموقف الذى عبرت عنه تلك النظم ، لاشك أن الحرب النفسية للعدوان كانت تولى اهتماماً لمؤيديه والمتحالفين

معه حتى توحى للشعب الكويتي بأن (ضم) الكويت أمر مقبول يحظى بالتأييد العالمي بما يمكن أن يفضى بهذا الشعب إلى فقد الإرادة واليأس من المقاومة، ولكن ذلك تحطم على صخرة مشاعر الإنتماء المستمدة من ثقة الشعب الكويتي بنفسه وبعطائه، فلم تزده هذه الحرب إلا إصراراً على تحدي العدوان والكراهية له ولمؤيديه.

الجانب الأخير الذي نتبينه من الجدول السابق يخص مشاعر الاحساس بعدم الأمن، فوسائل الحرب النفسية للعدوان العراقي كانت تنقل الأوامر والمراسيم متضمنة العقوبات التي ستقع على من يخالفها، تلك العقوبات التي كانت تصل إلى "الإعدام"، كما كانت استخباراته تنشر الشائعات التي تهدف إلى إرهاب الشعب الكويتي، وحتى المضمون الدعائي الخاص بتسليح القوات العراقية وتحركاتها ودفاعاتها (الحصينة)كما كانت تعكسه الآلة الدعائية العراقية - ليمثّل مصدراً للاحساس بعدم الأمن على النفس والأهل، وتفيد نتائج الجدول السابق أن الشعور بعدم الأمن على النفس قد ارتفع إلى ٩٤٪ بين الذين كانوا بالداخل مقابل (٦٠٪) بين الذين كانوا بالخارج، أما الشعور بعدم الأمن على الأهل، فإن نسبته تصل إلى٩٦٪ بين الذين كانوا بالداخل مقابل (٨٤٪) بين الذين كانوا بالخارج، والفارق بين النسبتين ذو دلالة إحصائية في كل حالة، حيث إن الذين كانوا بالداخل أكثر تعبيراً عن افتقاد الأمن الشخصي والاجتماعي، إنهم وجدوا أنفسهم عرضة للقتل برصاص العدو، أو عرضة للإعتقال والتعذيب من جانب سلطة غاشمة تمارس إدارتها عليهم بشكل مباشر. أما الذين كانوا بالخارج، فإنهم بالطبع خارج هذا الإطار، وبعضهم كان بصحبة أهله وذويه، وبالتالي فهم أقل تعبيراً عن الاحساس بعدم الأمن، ولكننا في الوقت نفسه يجب ألا ننسى تلك الحرب النفسية التي مارسها العدوان لإرهاب الكويتيين في الخارج، حيث قامت أبواق الدعاية العراقية وكذلك الاستخبارات بالترويج لشائعات حول الفرق الخاصة(الانتحارية) ضد الشخصيات

وأماكن التجمعات والمصالح الكويتية في الخارج، زد على ذلك، أن بعض الذين كانوا في الخارج أثناء العدوان كان أقاربهم بل وبعض أفراد أسرهم مازالوا داخل الكويت، ولعل هذا يفسر النتيجة الواردة بالصفين الأول والثاني من الجدول، فالذين كانوا بالداخل يشعرون بعدم الأمن على أنفسهم وأهليهم بسبب وقوعهم المباشر تحت طائلة العدوان ورصاصه وبطشه وممارساته اللاأخلاقية، والذين كانوا بالخارج بعضهم يشعر بعدم الأمن على نفسه وأهله ربما بفعل الشائعات والأكاذيب التي تعمدت نشرها أبواق دعاية نظام بغداد، وإذا كانت سلطات العدوان قد تعمدت نشر الشائعات والأكاذيب التي تحقق أهدافاً نفسية، فإن هذا ليس جديداً في التاريخ السياسي لحكام العراق، ففي حرب ١٩٤٨ مثلاً كانت القوات العراقية مصدر خلاف وشقاق داخل الجيوش العربية التي كانت بفلسطين تقاتل العصابات الصهيونية، ورغم أن هذه القوات (العراقية) كانت من الضعف والشقاق مما يعد العامل الرئيسي في هزيمة الجيوش العربية، إلا أن إشاعة انتشرت بين أفراد العصابات الصهيونية مفادها أن أفراد القوات العراقية من آكلي لحوم البشر وذلك بادعاء أكذوبة لعملية قام بها أحد القادة العراقيين آنذاك أمام عدد من الأسرى الصهاينة، حيث جمعهم وأخذ اثنين منهم وألقى بهما في ماء مغلي وهم عراة، ثم وزع على الجنود العراقيين قطعاً من أجسادهم، وفي الوقت نفسه فتح المجال بطريقة أو بأخرى لبقية الأسرى الصهاينة للهرب والرجوع إلى معسكراتهم، فكانت النتيجة أن سرت إشاعة بين عصابات الصهاينة أن القوات العراقية من آكلي لحوم البشر (عبده،١٩٩٢)، وبصرف النظر عن هذه الأكذوبة، فإن الأمر كما هو معروف، انتهى بهزيمة القوات العراقية والجيوش العربية بكل أسف أمام عصابات الصهاينة، ما يعنينا الآن هو أن الإشاعات الكاذبة التي حاولت الحرب النفسية للعدوان العراقي أن تستخدمها كسلاح نفسي - ليس بالأمر الجديد في الممارسات العسكرية العراقية الخائبة، ولم تكن ذات قيمة عملية على أرض الواقع.

خلاصـــة البحـــث:

إن الحرب النفسية التى مارسها العدوان العراقي على دولة الكويت خلال الفترة من أغسطس ١٩٩٠ حتي فبراير ١٩٩١، لم تزل مجالاً خصباً للعديد من البحوث والدراسات المتعمقة . في هذا البحث تركز الإهتمام على ثلاثة جوانب أساسية هي : (١) المحتوى أو الموضوعات التى أثارت الخوف لدى المواطنين . (٢) الأساليب غير الأخلاقية في الحرب النفسية التى مارسها العدوان العراقي (٣) مشاعر المواطنين الكويتيين تجاه هذه الحرب. لقد حاولت الدراسة من خلال استبانة مقننة طبقت على عينة عشوائية قوامها (١٠٠٠) مفردة - أن تتوصل إلى نتائج محددة بشأن هذه الأبعاد الثلاثة، بما يجيب على مجموعة من التساؤلات المطروحة كما سبق أن أوضحناه في الجزء المنهجي من الدراسة، بخصوص محتوى الخوف كما تضمنته الحرب النفسية التى مارسها العدوان، حيث تبين أنه يتمثل في: القتل برصاص القوات العراقية - الأسر والاعتقال والتعذيب - التحرش بالنساء ومضايقتهن - معاناة الأطفال وكبار السن - إختطاف الأشخاص من البيوت - نهب المحلات والممتلكات - تدمير المنازل والمؤسسات - قطع مياه الشرب والكهرباء - نقص المواد والسلع الغذائية - نقص السيولة النقدية - تدهور المرافق الصحية، وقد تراوحت نسبة الذين أفادوا بأن هذه الموضوعات كانت مصدر خوف لهم ما بين ٨٧٪ و ٩٧٪ من عينة الداخل مقابل ما يتراوح بين ٦٨٪ و ٩٦٪ من عينة الخارج. وتوضح النتائج التى تم التوصل إليها في هذه الجزئية أن مجموعة الداخل ترتفع بينها نسبة الذين عبرت استجاباتهم عن أن غالبية الموضوعات المشار إليها كانت مصدر خوف ، ويأتي هذا الارتفاع بدلالة إحصائية عند المقارنة بمجموعة الخارج، وذلك باستثناء الاستجابة على الموضوعات الآتية باعتبارها مثيرة للمخاوف: الأسر

والاعتقال والتعذيب - التحرش بالنساء ومضايقتهن - اختطاف الاشخاص من البيوت - نهب المحلات والممتلكات - فقد كانت هذه الموضوعات مصدراً للمخاوف لدى المواطنين الكويتيين، يستوى في ذلك الذين كانوا في الداخل والذين كانوا في الخارج، أما بخصوص المعرفة بالأساليب غير الأخلاقية في الحرب النفسية التى مارسها العدوان العراقي، فإن نتائج الدراسة توضح أن نسبة المعرفة الصحيحة تتراوح ما بين ٦, ٥١٪ و ٩٧٪ بين مجموعة الداخل مقابل ما يتراوح بين ٨, ٧٢٪، ٨, ٩٨٪ بين مجموعة الخارج وعلى مستوى الأساليب ككل، فإن نسبة المعرفة الصحيحة بأساليب الحرب النفسية التى مارسها العدوان، ترتفع بين مجموعة الخارج عن مجموعة الداخل، وإن كانت الفروق غير دالة إحصائياً، أما علي مستوى المعرفة الصحيحة بكل أسلوب على حدة، فقد تبين أن نسبة المعرفة ترتفع بدلالة إحصائية بين مجموعة الداخل مقارنة بمجموعة الخارج فيما يتعلق بأسلوب المبالغة، بينما ترتفع نسبة المعرفة الصحيحة - بدلالة إحصائية - بين مجموعة الخارج مقارنة بمجموعة الداخل فيما يتعلق بأساليب الربط المزيف - إستغلال فكرة العروبة-إستغلال الاقتصاد - عرض الرأي على أنه حقيقة - التجاهل المتعمد، أما بقية الأساليب، فإن نسبة المعرفة الصحيحة بها لا تختلف بدلالة إحصائية بين مجموعتى البحث، وهذه الأساليب هي : الكذب - استغلال الدين الإسلامي - التنافر والتضارب - التبرير الزائف - إن معرفة المبحوثين بأساليب الحرب النفسية التى مارسها العدوان العراقي - من أهم أسباب إخفاقها في شل إرادة القتال لدي المواطنين الكويتيين بوجه عام.

الجانب الثالث الذي شكل أحد محاور الإهتمام في هذه الدراسة يتمثل في المشاعر التى أثارتها الحرب النفسية للعدوان في نفوس الشعب الكويتي، وهنا تجدر

الإشارة إلى أن التاريخ الدعائي وكذلك الدراسات النفسية يوضحان لنا أن الممارسات الدعائية والحرب النفسية ترتبطان دائماً بإثارة مشاعر معينة لدى الجمهور المستهدف بصرف النظر عن طبيعة تلك المشاعر، إن كلمة دعاية "Propaganda" في حد ذاتها اكتسبت معنى ممقوتاً في نفوس الكثيرين ولا يخلو هذا المعنى من الكذب والعنف والتضليل والحرب النفسية والتسميم السياسي، ليس غريباً إذن، أن نتوصل في دراستنا هذه إلى أن الدعاية والحرب النفسية التى مارسها العدوان ضد شعب الكويت وضد كل الشرفاء في العالم - قد أثارت لدى عينة البحث مشاعر الخوف والكراهية تجاه:

- القوات المسلحة للنظام العراقي: بصفتها أداة هذا النظام في ممارساته اللاإنسانية ضد الشعب الكويتي الأعزل وضد الإنسانية عموماً .
- النظام الحاكم في بغداد : بصفته أسوأ المثل للغدر والخسة والدموية والجهل بأوسع معانيه.
- الشعوب المؤيدة للعدوان : بصفتها - وإن كانت مغلوبة على أمرها - إلا أن بعض فئاتها انقاد وراء المزاعم والأضاليل والألاعيب المكشوفة ، والتي لا تخفى على أحد، وصفقت للباطل وتخلت عن الحق ساعة العسرة.
- النظم العربية المتحالفة مع نظام بغداد : بصفتها كانت طرفاً في المؤامرة، ومتناقضة مع نفسها بصورة مخزية أمام العالم كله، تأييداً للباطل ومعارضة للحق.
- بعض الجاليات الأجنبية: بصفتها متعاونة مع العدوان العراقي في ممارساته اللاإنسانية ضد الشعب الذي آواهم وأكرمهم وضد الدولة التى دافعت عن قضاياهم بالفعل والعمل وليس بالكلام والشعارات.

لهذه الأسباب وغيرها كانت الحرب النفسية التى مارسها العدوان العراقي عاملاً يثير مشاعر الكراهية لذلك العدوان ولمن تحالف معه وتخاذل عن إدانته ورفضه . وقد رأينا أنه لا يوجد اختلاف دال إحصائياً بين مجموعتى الدراسة فيما يتعلق بنمط الاستجابة (مشاعر الكراهية) ، الأمر الذي يدل على أن هذه المشاعر كانت تتخذ صفة العمومية من جهة، وأن دعاية العدوان وحربه النفسية لم تتمكنا من الاختراق النفسي للشعب الكويتي أو تخدعه من جهة ثانية، أما مشاعر عدم الأمن فقد خلصت الدراسة إلى أنها ترتفع بدلالة إحصائية بين مجموعة الداخل عن مجموعة الخارج، وهذا طبيعي على أساس أن المجموعة الأولى (مجموعة الداخل) كانت أكثر عرضة لأن ينالها الأذى من العدوان .

وعلى ضوء نتائج هذا البحث، فإن الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي جعلت المواطن الكويتي يقع تحت ضغط انفعالي، يتطلب بذل مجهود مضاعف في سبيل التوافق والتكيف مع ظروف البيئة، فإذا نظرنا إلى هذا المجهود ببعده الزمني، ندرك أنه كان أحد عوامل الانهاك النفسي الذي ظهرت آثاره بعد التحرير في صورة اضطرابات متنوعة حسبما كشفت عن ذلك العديد من الدراسات النفسية، ولكننا في الوقت نفسه، نتبين الآثار الإيجابية للتعامل المعرفي مع ضغوط العدوان خاصة تلك الضغوط ذات الصلة بالحرب النفسية قبل التحرير، لقد استوعب المواطن جوانب تلك الحرب بما يظهر مدى خصوبة الوعي الفردي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من القدرة على التعامل الايجابي مع الأحداث الضاغطة المرتبطة بصدمة العدوان، فالوعي لدى الكائن الانساني عموماً يتأثر بأجهزة ثانوية متماثلة موجودة في المخ، وبعض هذه الأجهزة يتحكم في الذاكرة، "Hilgard, 1978" فإذا كانت قوة الصدمة تفوق القدرة العصبية يعني ذلك انهيار تلك الأجهزة أو انفلاتها فتشل قدرة الفرد على معرفة طبيعة الموقف الصادم وبالتالي يضطرب سلوكه ويسوء توجهه، من

جهة أخرى، وإذا كان الانتباه يلعب دوراً هاماً في توجيه الوعي - حيث يسمح لبعض الخبرات بدخول دائرة الوعي ولا يسمح للبعض الآخر، فإن كفاءة المعرفة تقاس بدلالة هذا التوجيه. وتكون هذه الكفاءة محددة بمدى المساهمة في التوافق الحسن مع الموقف "Zinberg, 1976" ولعل هذه الفكرة ذات دلالة بالغة الأهمية للنتيجة التي تم التوصل إليها بشأن ارتفاع نسبة المعرفة بأساليب الحرب النفسية التي مارسها العدوان العراقي، حيث إن المعرفة في هذه الحالة يترتب عليها ببساطة انخفاض انفعال الخوف من التهديد، ويوجه محتوى الوعي الانتباه لبعض العناصر الحيوية في البيئة بما يمكن الشخص من سرعة التصرف تجاه المخاطر وتعديل السلوك لمواجهة متطلبات الحفاظ على الحياة "Graef,etal, 1978"

مصادر الفصل ومراجعه

(أ) المصادر والمراجع العربية:

- الدباغ، فخري (١٩٨٢) غسل الدماغ. بيروت. دار الطليعة.
- الدباغ، مصطفى (١٩٨٦). الحرب النفسية الاسرائيلية. عمان (الأردن). مكتبة المنار.
- الرشيدي، بشير صالح (١٩٩١) أضواء على الأحداث. مذكرات توثيقية لأحداث العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت ١٩٩٠ – ١٩٩١ . غير منشورة.
- الرشيدي، بشير صالح (١٩٩١) المجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي: تحليل نفسي اجتماعي. مذكرات غير منشورة.
- الزيني، محمود محمد (د. ت) معركة ٦ أكتوبر والحرب النفسية. الأسكندرية. دار نشر الثقافة. ص ٤٨ – ٥٠ .
- السكري، رفيق (١٩٨٣) مقال بجريدة القبس الكويتية بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٦ .
- السيد، جمال (١٩٧٢) أضواء على الحرب النفسية. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- حمزة، عبد اللطيف (١٩٨٤) الإعلام والدعاية. القاهرة. دار الفكر العربي. ص١٧٨ .
- ربيع، حامد (١٩٨٨) الحرب النفسية في الوطن العربي. بغداد. الدار العربية للطباعة.
- طه، فرج عبد القادر (١٩٩٢) أضواء على سيكلوجية الشخصية العربية. مجلة الثقافة النفسية. العدد التاسع. المجلد الثالث. يناير ١٩٩٢ .
- عبده، سمير (١٩٩٢) التحليل النفسي للاستخبارات. ط١. القاهرة. دار الكتاب العربي. ص٧١ .
- عجاج، عبد الرحيم (د. ت) تكنيك الحرب النفسية. القاهرة. إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة. ص٤، ص١١، ١٢، ١٣، ١٤ .
- محمد، بركات عبد العزيز (١٩٩٣) الاتصال والمعرفة بأزمة الخليج: أغسطس ١٩٩٠ – فبراير , ١٩٩١. القاهرة. مطبعة رفاعي.

- مصطفى، محمود يوسف (١٩٩١) الاستغلال السياسي للإسلام: دراسة للدعاية العراقية خلال حرب الخليج الأخيرة. الطائف. دار الطرفين.
- نصر، صلاح (١٩٦٧) الحرب النفسية: معركة الكلمة والمعتقد. القاهرة. دار القاهرة للطباعة والنشر. ص٢٩، ص١١٠ .
- نوفل، أحمد (١٩٨٥) الحرب النفسية. الكتاب الأول. عمان (الأردن). دار الفرقان. ص٣٣ .
- هيرقليطس (١٩٨٣) جدل الحب والحرب. ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد. ط٢. بيروت. دار التنوير للطباعة والنشر. ص١٨ .

ب ـ المصادر والمراجع الأجنبية :

- Applbaum, Ronald et al .,(1983) Fundamental Concepts In Human Communication - San Fransisco - Canfield Press- PP. 123 - 132 .
- Asratyan , E.A.& Simonov (1983) The learning Brain . London. Mir-publishers.
- Bales, R.M. (1988)The psychological Context of war. New Yourk. PP. 318 - 319 .
- Glass, D. & Singer, J. (1972) The Urban Condition : its stress and adaptation . New York, Academic press.
- Graef et al .,(1987) The Effects of Instrumental thoughts and day-dreams on the qualitly of people everyday life experiences. Paper presented at the annual meeting of the American association . Toronto.

- Hilgard . R.E. (1978) Hypnosis and Consciousness. human nature (1) PP. 42 - 49.
- Kunz, werner (1977) Methods of analyzing and evolution of information needs. munchen . verlay documentation - P.15.
- Zinberg, N.E. (1976) The war over mariJuana . Psychology today 10 (7).

الفصل الثاني

مؤشرات الإحباط وأساليب التكيف في المجتمع الكويتي أثناء العدوان العراقي

■ هذه الدراسة للمؤلف منشورة في:
(المجلة التربوية - جامعة الكويت - العدد ٣٦ لسنة ١٩٩٥).

١- مقدمــة:

يعرف الإحباط بأنه حالة الفرد عندما تواجهه عقبات أو عوائق تحول دون إشباع حاجاته ودوافعه، ففي هذه الحالة يخبر الفرد نوعاً من الضيق والألم النفسي والتوتر والقلق والإستياء. ويبدو أن المواقف المحبطة وما قد يترتب عليها من اضطراب نفسي في تزايد مستمر على الرغم من التقدم التقني الذي أتاح قدراً محسوساً من الراحة والرفاهية في حياة الانسان المعاصر، ويرجع هذا التزايد - حسب الاتجاه الحديث في الدراسات النفسية - إلى التفاعل بين ثلاثة مصادر هي: الوراثة والتعلم الاجتماعي والأزمات البيئية والمجتمعية، فعلى الرغم من أن أحد هذه المصادر - بمفرده - كفيل بأن يجعل الفرد يخبر الإحباط، إلا أن التفاعل بينها يزيد الحالة تفاقما بما يترتب على ذلك من أعراض عصابية وذهانية.

وحتى مع تثبيت عامل الوراثة، فإن تغير ميكانيزم التأثير الاجتماعي على الشخصية في بداية الحياة (الأسرة - الطفل) قد أفضى إلى هشاشة البناء أو التأسيس النفسي بما يجعل الفرد أكثر عرضة للاضطرابات النفسية بما في ذلك المعاناة من الإحباط. (Sherman, 1993) فالأسرة المعاصرة لم تعد تقوم بوظائفها النفسية والتربوية والاجتماعية على غرار ما كانت تقوم به في السابق، لقد أصبح الجزء الأكبر من هذه الوظائف تقوم به مؤسسات أخرى، وهذه المؤسسات مهما كانت كفاءتها لا تصل إلى مستوى كفاءة الأسرة عندما تقوم بذلك وفق المعايير التربوية الصحيحة، أضف إلى ذلك التغيرات التي حدثت في بناء الأسرة واختلاط الأدوار، وامتداد خصائص البيئة المعقدة بحيث طالت صميم الوجود الأسري وأعماقه - كل هذه العوامل أضعفت من كفاءة التعلم الاجتماعي في تأصيل البناء النفسي الذي يمكن الفرد من تحمل الاحباطات والظروف الضاغطة فيما بعد.

أما الأزمات التي يمر بها المجتمع المعاصر، فلم يعد ينظر إليها تلك النظرة التقليدية التي تقتصر على الحروب وغيرها من الكوارث الطبيعية والمصطنعة، وإنما تشمل بجانب ذلك تعقيد التنظيم، وزيادة السكان، وتعقيد الأدوار والضغوط والمتطلبات بحيث أصبحت فوق طاقة الفرد في أحيان كثيرة. لقد صاحب ذلك كله تزايد "المواقف المحبطة" التي يمكن أن يواجهها الفرد في حياته اليومية، وهذا لا يعني بالطبع أن "الاحباط" تقتصر أسبابه على المصادر الخارجية (البيئية)، فقد يكون الإحباط ناتجاً عن عوامل داخلية (قصور أو عجز في بعض جوانب الشخصية)، وقد يكون بفعل تأثير قوة الأنا الأعلى (أو الضمير) باعتباره أحد أجهزة الشخصية التي تعارضها في إشباع بعض الحاجات لإعتبارات دينية أو أخلاقية أو ثقافية بوجه عام.

ويميل الاتجاه الحديث في الدراسات النفسية الي تقسيم الإحباط على أسس متعددة (فهمي، ١٩٧٧)، فهناك الإحباط الأولي مقابل الإحباط الثانوي، والإحباط الإيجابي مقابل الإحباط السلبي، ثم الإحباط الداخلي مقابل الإحباط الخارجي، بالنسبة للإحباط الأولي فإنه يتضمن مجرد الشعور بعدم الارتياح الذي تسببه الحاجة المغنية، أما الإحباط الثانوي فيتضمن إدراك الشخص لعائق معين يحول دون إشباع الحاجة. وبالنسبة للإحباط الإيجابي فإنه يتضمن إدراك الفرد للخطر أو التهديد بجانب وجود العوائق التي تحول دون إشباع الحاجة، أما الإحباط السلبي فيتضمن وجود العوائق فقط دون التهديد أو الخطر، أي أن الإحباط الايجابي أشد حدة وأعظم أثراً مقارنة بالإحباط السلبي، وأخيراً بالنسبة للإحباط الداخلي والإحباط الخارجي، فإن كلاهما يتضمن ثلاثة عناصر هي: العوز، الحرمان، الإعاقة.

وتختلف هذه العناصر حسب الإحباط الداخلي والخارجي، ففي النوع الأول (الإحباط الداخلي) يكون العوز (أو الاحتياج) ذا صلة بالعيوب والعاهات (الخلقية)

التي تعوق إشباع الشخص لحاجاته، مثال ذلك فقدان البصر أو السمع وكذلك الشلل والضعف العقلي أو ضعف الصحة العامة، أما الحرمان الداخلي فيكون من خلال الإصابة بعيب أو عاهة لم تكن موجودة من قبل، بمعنى أنها (غير خلقية)، وتكون الإعاقة الداخلية ممثلة في الصراع "Conflict" نتيجة عدم قدرة الفرد على إشباع حاجتين في وقت واحد. أما في النوع الثاني من الإحباط (الإحباط الخارجي)، فإن العوز يتضمن نقصاً في حاجات الفرد، فالفقر مثلاً يترتب عليه عدم القدرة على إشباع الكثير من الحاجات، وفقدان الأب أو الأم يترتب عليه عدم قدرة الطفل على إشباع حاجة العطف والرعاية والاهتمام. أما الحرمان الخارجي فيتضمن فقدان الفرد لشئ كان يملكه مثل فقدان العمل أو المنزل، أو مستلزمات الحياة. وأخيراً فإن الإعاقة الخارجية تشمل كل العوائق الموجودة في البيئة والتي تحول دون الفرد في تحقيق أهدافه وإشباع حاجاته.

ويؤكد علماء الصحة العقلية هذه الرؤية وهم بصدد التمييز بين الإحباط الخارجي والاحباط الداخلي، ففيما يتعلق بالاحباط الخارجي، نجد أن الفرد السليم عقلياً عندما يكون في بيئة غير مهيأة لقبول الحادث النفسي، فإن هذا الحادث يتم تعليقه لحين ملائمة ترتيب الواقع، أو أن يتم توجيه النشاط إلى مجال آخر، فيما يعرف بالإعلاء أو التسامي، وعندما لا يستطيع الفرد التعامل مع الحدث الغريزي بطريقة سليمة، فإنه قد يستجمع كل طاقاته لاشباع الدافع بصرف النظر عن أخلاقيات البيئة، وقد يلجأ إلى حياة الهواجس والتخيل، حيث يخلق تكوينات رغبة جديدة، أو يحيي رغبات منسية. أما الإحباط الداخلي، فمعناه كبح جماح الدوافع الفردية بقوى في اللاشعور أساسا من جانب الأنا الأعلى، كما يدافع الأنا عن نفسه ضد الخطر الخارجي بكبت الدافع، وإن كانت علاقة هذه العملية بالاحباط أو بتأثير غرائز الأنا غير واضحة، غير أن بعض الدراسات النفسية، توضح ملامح أسس هذه

العلاقة من خلال ربط الإحباط بالقوى المسببة له (طه، ١٩٨٧)، ففي الحالات التي يعاق فيها إشباع الدافع إشباعاً مباشراً وصريحاً وفورياً يعتبر الفرد في حالة إحباط (لأن هناك دوافع مستثارة دون إمكانية إشباعها) فيخبر الفرد مشاعر الضيق والاستياء فيحاول جاهداً التقليل منها، والخروج من هذه الحالة، وهنا يصطنع (الأنا) ما يعرف بحيل التوافق حتى يمكن حل الصراع الذي يدور بين الدافع الذي يلح في طلب الإشباع من جهة والقوى التي تقف حائلا دون هذا الإشباع من جهة ثانية، وبموجب هذه الحيل ترضى الرغبات المتعارضة لكل من (الهو) والدافع والأنا الأعلى، ولكن هذا لا يعني بطبيعة الحال حل المشكلة المسببة للإحباط.

وكثيراً ما يرتبط الإحباط بالعديد من الأمراض النفسية والعقلية مثل الهستيريا والنساوة (فقدان الذاكرة) والجوال النومي والفصام، وغير ذلك من الاضطرابات التي تشكل خطورة بالغة على الشخصية سواء من المنظور البدني أو النفسي أو الاجتماعي، فعلى سبيل المثال، نجد أن مريض الهستيريا يتصف بالطفلية في سلوكه وكذلك بالأنانية والفرار من تحمل المسؤولية وتقلب الانفعالات والمبالغة فيها، فيبكي بحرقة ويضحك لأتفه الأسباب، يحب بعنف ويكره بعنف، سريع الشكوى ويكثر منها لاستدرار عطف الناس ليكون محور اهتمامهم، كما يكون شديد القابلية للتأثير بالإيحاء، ومهيأ لأن يتقمص انفعالات الناس، فيبكي لبكائهم ويضحك لضحكهم ولكن في ضحالة مذرية، وفي الهستيريا التحولية يشكو المريض من آلام متعددة تنتقل من عضو إلى عضو بالجسم، وقد تكون هذه الأعراض حسية أو حركية، أما في الهستيريا الانفصالية فيصل الأمر إلى أن يشكو المريض من فقدان الذاكرة والتجوال النومي والتوهان الهستيري (صادق، ١٩٨٥)، (عوض،١٩٨٩) في حالات فقدان الذاكرة على سبيل المثال، تسيطر فكرة معينة على الفرد (حيث تصاب العقلية الشعورية) فتنفصل أجزاء من حياته وتبقى أجزاء

أخرى، ويظل يتصرف بطريقة آلية وإن كان يشعر بأنه قد فقد شيئا ما، وقد لا يعرف شيئاً عن اسمه، أو محل إقامته، أو عائلته، فنجده كالتائه يبحث عن شئ لا يعرفه وليس محدداً في ذهنه ويجول دونما هدف في أماكن بعيدة عن إقامته، من جهة أخرى يرتبط الإحباط (بالجوال النومي) وهذا المرض ما هو إلا حلم حقيقي يشبع فيه المريض رغباته المكبوتة ويحل فيه - توهما - محل ما يعاني منه من مشكلات معلقة، إنه يتجول مفتوح العينين وعلى الرغم من ذلك يكون جهازه العصبي في حالة نوم، وعندما يستيقظ ينسى كل ما قام به، وينسى كذلك ما حدث له أثناء التجوال النومي. ومن الأمثلة الأخرى للأعراض العقلية المرتبطة بالإحباط، مرض الفصام، وهذا المرض - هو الآخر - من الأمراض المستعصية على العلاج في الطب النفسي والعقلي، وقد يتخذ صوراً حادة أو مزمنة وعلى الرغم من أن هذا المرض، لا يرجع إلى عامل سببي واحد، إلا أن بعض النظريات النفسية تذهب إلى أنه ينتج عن عقد مدفونة في اللاوعي، وأن هذه العقد هامة في إحداث الأعراض المرضية، ويذهب (ماير) إلى أن المرض هو نتيجة استمرار عجز الفرد عن تكييف نفسه مما يؤدي إلى وجود ردود فعل باثولوجية (مرضية)، والعجز عن التكيف هو نوع من الإحباط. أما عن أعراض الفصام، فقد أورد الخبراء النفسيون (٣٦٠) عارضا ممكناً في هذا المرض، وأورد آخرون (٧٥) مظهراً من مظاهر الاضطراب السلوكي، ولكن (بلوير) حدد أربعة أعراض واعتبرها أعراضاً أساسية، بينما سواها تعتبر أعراضاً إضافية قد تكون موجودة أو غير موجودة، وهذه الأعراض الأربعة تتمثل في: (١) اضطراب الترابط: فالمريض يفقد المقدرة على ربط الأفكار ببعضها، ولهذا يظهر تفكيره بأنه مشوش وغير منطقي أو موضوعي، (٢) الذاتية: حيث يتجه معظم تفكير المريض إلى ذاته، وتظهر فيه الخيالات وأحلام اليقظة والهلاوس والأوهام وفقدان الارتباط بالواقع، (٣) عدم التوافق العاطفي: فالمزاج غير ثابت ومبالغ فيه ولا يتوافق مع

الواقع أو المحتوى الفكري، (٤) ثنائية الشعور: بمعنى أن يكون لدى المريض شعور متضارب ومتعارض نحو الموضوع الواحد أو الشخص الواحد (كمال، ١٩٨٩).

هذه بعض أمثلة للأعراض النفسية والعقلية المرتبطة بالاحباط، بمعنى أن الشخص الذي يعاني من الإحباط، يكون أكثر عرضة للمعاناة من هذه الأعراض.

٢- مشكلة الدراسة:

عندما يخبر الفرد موقفاً يتضمن عراقيل أمام إشباع حاجاته ودوافعه، فإنه يقوم بسلوك هادف إلى التغلب على هذه العراقيل، ويسمى هذا السلوك بالتوافق "Adjustment"، إنه محاولة من جانب الفرد، لمواجهة متطلبات الذات ومتطلبات البيئة "Lazarus, 1969"، ولكن هذا السلوك - أو النشاط التوافقي - من جانب الفرد قد تواجهه عراقيل مختلفة، فإذا لم يتمكن من التغلب عليها يصبح عرضة للشعور بالإحباط، وقد تكون العراقيل التي تواجه التوافق في صورة عراقيل مادية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، بالإضافة إلى العيوب الشخصية والصراع النفسي (نجاتي، ١٩٩٣)، وإذا كانت الحياة المعاصرة بطبيعتها تتضمن الكثير من المواقف المحبطة، وكذلك الكثير من العراقيل التي تواجه النشاط التوافقي للفرد، فإن هذه المواقف والعراقيل تصبح أشد حدة وسخفاً عندما يحل بالمجتمع كارثة شاملة غير متوقعة، وغير مقبولة من المنظور النفسي والاجتماعي - وهذا ما حدث للمجتمع الكويتي عندما خبر محنة العدوان العراقي في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، فمع وقوع العدوان خبر المواطن الكويتي ضغطاً انفعالياً شديداً استمر لمدة سبعة أشهر، كما خبر العديد من المواقف المحبطة، وعانى من العراقيل التي تحول دون توافقه مع تلك المواقف أو تجعل هذا التوافق بالغ الصعوبة، فبالنسبة للعراقيل المادية تمثلت بشكل خاص في تدهور المرافق والخدمات بكافة مستوياتها بدرجة جعلت من الصعب

على المواطن أن يلبي حاجاته الأساسية، بينما تمثلت العراقيل الاجتماعية في جيش العدوان ورموزه، وممارساتهم القمعية بما قيّد من حرية المواطن الكويتية في التحرك والانتقال، بالإضافة إلى مداهمة المنازل والتفتيش والسطو المسلح، كما أصدرت سلطة العدوان القوانين والمراسيم التي تقيد إرادة المواطنين وتصطدم بأبسط حقوقهم في الحياة، والعمل على اقتلاع تقاليد كويتية صميمة وإحلال تقاليد عراقية غير مقبولة في البيئة الكويتية سواء من المنظور النفسي أو من المنظور الانساني، وإذا كانت الظروف الاقتصادية الصعبة قد تسبب الإحباط، فإن المواطن الكويتي قد خبر ظروفا اقتصادية في غاية الصعوبة، لقد استولى رموز العدوان على البنوك فخسر المواطنون أموالهم ومدخراتهم، وتعطلت ماكينات الصرف الآلي، وانخفضت قيمة الدينار الكويتي بعد مساواته بالدينار العراقي، ولم يعد بإمكان الموطن التصرف في ممتلكاته بالبيع إلا بأبخس الأثمان وبصعوبة بالغة، في الوقت الذي ندرت السلع الغذائية والأطعمة وفقد الموظفون وظائفهم، وخسر التجار أموالهم وتعطلت المشاريع والأنشطة – كل هذه العوامل كانت بمثابة عراقيل اعترضت إشباع الحاجات العضوية والنفسية للمواطن الكويتي، وارتبطت بها العديد من المشاكل التي واجهته وهو بصدد التغلب عليها.

من جهة أخرى فإن التناقض الذي خبره المواطن الكويتي أثناء فترة العدوان تزداد معه احتمالات المعاناة من الصراع النفسي، فمن المعروف أن الصراع قد يحدث بسبب وجود تناقض أو تعارض بين رغبتين أو أكثر من رغبات الفرد، وفي بعض الحالات يكون الصراع لا شعورياً، بمعنى أن تكون الرغبات غير مدركة وغير واضحة في الشعور بسبب ما تلاقيه من كبت، وعلى ضوء معايشة الباحث لظروف العدوان، فإن المواطن الكويتي خبر مواقف تتضمن رغبات متعارضة ربما بدرجة تفوق الحصر،

لقد وقع البعض في التناقض بين الرغبة في البقاء والرغبة في المغادرة، فالبقاء يصاحبه مخاطر ومشاق لا تحتمل، وأشد منه المغادرة بجانب ما تتضمنه من رغبة العدوان ومراميه، كما وقع البعض في التناقض بين الرغبة في الاستمرار بالعمل أو عدم الاستمرار، فالاستمرار يضمن له الدخل ولو بصورة محدودة، ولكنه غير مقبول من المنظور النفسي ومنظور الكرامة الوطنية ومنظور الجماعة، في الوقت نفسه، فإن عدم الاستمرار في العمل سينتج عنه الحرمان من الدخل وقد يعرضه للعقاب القانوني والبدني من جانب سلطات العدوان. هكذا كان المواطن الكويتي يخبر العديد من الرغبات المتناقضة في الخروج من المنزل أو عدم الخروج، إلحاق الأبناء بالمدارس أو عدم الحاقهم، تأمين سفر النساء والشيوخ خارج البلاد أم لا، مقاتلة رموز العدوان أم لا، بيع بعض الممتلكات أم لا، ....الخ.

بجانب ذلك تضمنت خبرة العدوان أن شعر بعض المواطنين بالضعف أمام جبروت وقوة جيش العدوان ومعداته وجحافله، فالشعب الصغير الأعزل، وجد نفسه في مواجهة قوة جيش كبير مسلح مثل جيش العدوان، وقد كان ذلك بمثابة عائق لدى كثير من المواطنين يحول بينهم وبين إشباع دافع إثبات الذات والسيطرة، وشعر البعض بالعجز عن الدفاع عن أنفسهم ووطنهم، وعلى الرغم من صور البطولة التي أبداها الشعب الكويتي ضد العدوان، إلا أن ذلك لم يكن كافيا ليشفي غليلهم ويسترد كرامتهم أمام أنفسهم وأمام العالم، وهو الأمر الذي تحقق فيما بعد بفضل الله، وإرادة الشعب، وإدارة القيادة، وإرادة المجتمع الدولي، ولكن حدوث العدوان - الحدوث في حد ذاته - أدركه البعض كعدم قدرة على الصمود ضد العدوان، هذا الإدراك الذي يقوم على جوانب معرفية خاطئة من شأنه أن يفضي إلى حالات من الصراع النفسي، وهو أمر أكدته العديد من الدراسات التي أجريت على حالات

العصاب في الدول الأوربية التي غزتها قوات ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية. (Weisaeth & Eitinger, 1991).

وعلى ضوء الإتجاهات الحديثة في التعامل التشخيصي والعلاجي للإحباط المرتبط باضطرابات نفسية ناتجة عن الكوارث المجتمعية الشاملة، فإن الأزمات التي يخبرها الفرد تتسم بتركيبة معقدة من الأحداث الضاغطة وتتفاوت هذه الأحداث في حجم وطبيعة مساهمة كل منها في الإحباط الذي يخبره الفرد، وهناك ضرورة لمعرفة ترتيب وأهمية هذه الأحداث باعتبار أن هذه المعرفة تتيح مادة ذات ثراء وتنوع أمام الاختصاصيين النفسيين في سياق تعاملهم مع الحالات (Cases)، بحيث تكون هذه المادة جزءاً من المقابلة والحوار بين الاختصاصي والحالة، فإذا كانت استجابات الحالة تعبر عن الأهمية النسبية للمواقف المحبطة، يتمكن الإختصاصي أن يطور أسئلة وينمي الحوار في اتجاه تعديل الآثار المترتبة على الاستجابة المعرفية الخاطئة، وإذا كانت الحالة غير مدركة لهذه المواقف، فإن الاختصاصي - على ضوء معرفته بالمواقف المحبطة الأكثر وضوحاً، كما أظهرت ذلك الأبحاث - سيثير مثل هذه المواقف مع الحالة في ذات الاتجاه السابق. وهكذا يتضح أن الشق الأول في مشكلة البحث هو: المواقف المحبطة الأكثر وضوحاً نتيجة خبرة العدوان العراقي، كما خبرها المواطنون الكويتيون.

وقد سبقت الإشارة إلى أن الفرد عندما يخبر الإحباط بسبب وجود عائق ما يمنعه من الوصول إلى هدفه وإشباع دوافعه، فإنه عادة ما يقوم بكثير من المحاولات المختلفة التي تهدف إلى التغلب على العائق والوصول إلى الهدف الذي يشبع الدافع، ويلجأ الفرد في البداية إلى الطرق المباشرة مثل زيادة المجهود، تغيير الهدف، تغيير الطريقة - ويكون ذلك من خلال أنشطة وسلوكيات على ضوء ظروف

بيئة الإحباط، وتمثل هذه الفكرة الشق الثاني من مشكلة الدراسة، ومنها يتضح أن هناك مستويين للبحث هما محاولات المواطن الكويتي الرامية إلى التغلب على المواقف المحبطة المرتبطة بخبرة العدوان، ثم مجالات هذه المحاولات. ولكن ماذا يكون الوضع النفسي للفرد إذا أخفقت الطرق المباشرة في التغلب على الشعور بالإحباط الناتج عن عرقلة إشباع الحاجات؟ من المعروف في الدراسات النفسية أن إخفاق الطرق المباشرة في التغلب على الإحباط، ينتج عنه استمرار حالة التوتر النفسي بما يسبب الكثير من الألم والضيق، فيتلمس الفرد طرقاً غير مباشرة هادفة إلى تخفيف حدة التوتر النفسي وتقليل حالة الضيق، وتعرف الطرق غير المباشرة بالميكانيزمات العقلية "Mental Mechanism" ، وهذا هو الشق الثالث من مشكلة البحث.

٣- الإطار النظري والدراسات السابقة :

يكون الإحباط أشد حدة وأعمق أثراً في الشخصية عندما يكون العائق الذى يحول دون إشباع الحاجة مرتبطاً بالأزمة أو الحدث الضاغط، ففي هذه الحالة يخبر الفرد مشاعر القلق والتوتر والألم النفسي بشكل عنيف وقد ناقش (Hunt, 1988) كيف أن الأزمات تشكل أساساً للقلق بما يؤدى بالفرد إلى سوء التوافق الشخصي والإجتماعي نتيجة فقدان الاتزان النفسي، أما (Johnson, 1989) فقد صنف الإحباط ضمن الأعراض الانفعالية التى ظهرت لدى الأفراد الذين تعرضوا للصدمات، ولما كانت خبرة العدوان العراقي بما فيها أزمات وصدمات نفسية، تضمنت مشاعر الإحباط التى خبرها المواطن الكويتي، فإنها تدخل ضمن ردود الفعل للصدمة، تلك الردود التى كانت ولم تزل مجال اهتمام رئيسي للنظريات النفسية خاصة نظرية المعرفة ونظرية التعلم، وبموجب هاتين النظريتين، فإن هذه الردود قد تظهر غالباً بعد الصدمة بفترة طويلة نتيجة لمتغيرات نفسية أو شخصية أو بيئة

معينة، ويفترض فيها وجود حاجز نفسي واحد يحول دون استحضار المصاب للصدمة، ويمثل هذا الحاجز العقبة التى يؤدي تجاوزها أو تصدعها إلى توقف وظائف مبدأ اللذة أو إلى نكوص الضحية إلى مستوى بدائي من السلوك المبكر مع معاناة الشعور بالعجز الكامل والتكرار الاستحوازي للمعلومات والصور المؤلمة للحادث، وقد يلجأ إلى الحيل الدفاعية اتقاء ظهور الخبرة المؤلمة في دائرة الوعي، وبموجب نظرية المعرفة ونظرية التعلم فإن هناك ثلاث مراحل لردود أفعال ما بعد الصدمة، ففي المرحلة الأولى توجد ردود أفعال تشتمل على الإنكار "Denial" والخدر أو الخدل "Numbness" وتمثل هذه المرحلة حيلة دفاعية تهدف إلى منع ظهور صور ومظاهر أحداث الخبرة الصادمة في دائرة الوعي، وقد تقترن ردود الفعل بالاغتراب أو الإنعزال عن خبرات الحياة اليومية العادية، أما المرحلة الثانية فيتم فيها التمثيل التدريجي للمعلومات والصور المرتبطة بالصدمة، وقد تستغرق عملية التمثل بعد الصدمة وقتاً طويلاً، الأمر الذي يؤدي إلى تأخر ردود الفعل لها، كما أن هذه العملية قد تؤدى إلى ظهور بعض الأعراض الإضطرابية مثل الأحلام المفزعة، وأحلام اليقظة وتكرار الأفكار الاستحوازية والتقلب المزاجي والثورات الانفعالية، وقد يحدث خلالها السلوك العدواني المتجه نحو الذات، والخوف من فقد الضبط للسلوك القهري، وقد لوحظ أن هذه الأعراض ظهرت على ضحايا الحرب الفيتنامية بعد عدة سنوات من عودتهم إلى الحياة المدنية، وفي المرحلة الثالثة والأخيرة يتم التكامل والتمثل ويؤدي ذلك إلى تحقيق التوافق، وتؤدى الصعوبة في ذلك بدورها إلي أعراض إضطرابية مثل الشعور بالدونية والخجل، وضعف الشخصية والإحباط والعجز (الفقي،١٩٩٣)على هذا الأساس، فإن المواقف المحبطة التى خبرها المواطن الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي، لا تنفصل بأية حال من الأحوال عن الأعراض الاضطرابية التى كشفت عنها دراسات عديدة أجريت في المجتمع الكويتي بعد

العدوان، وعلى ضوء نتائج هذه الدراسات فإن العوارض النفسية والإجتماعية والتربوية تفوق في خطورتها أية آثار مادية أخرى خلّفها العدوان العراقي على المجتمع، فبجانب ارتفاع نسبة الإصابة، نجد أن البحوث الإمبيريقية، تكشف عن أن العوارض المذكورة قد تنوعت ما بين أعراض معرفية وإنفعالية وبدنية وسلوكية ، وعلي ضوء المسح الشامل للدراسات المعنية بآثار العدوان العراقي على المجتمع الكويتي، تبين أن الجزء الأكبر منها يختص بالأعراض الإضطرابية لدى الأطفال والمراهقين من التلاميذ والطلاب في مختلف مراحل التعليم، ومن أهم الدراسات في هذا الخصوص: دراسة المشعان (١٩٩٣، ودراسة الديب (١٩٩٣)، ودراسة درويش (١٩٩١) ودراسة سهل (١٩٩٢) ودراسة عبد المتعال وآخرون (١٩٩١)، من جهة أخرى اهتمت مؤسسات دولة الكويت بالأعراض الاضطرابية التى خلفها العدوان العراقي على أطفال وشباب الكويت من ذلك مثلاً دراسة مكتب الإنماء الإجتماعي (١٩٩٣)، دراسة وزارة الإعلام (١٩٩٣)، ودراسة إدارة الخدمة النفسية بوزارة التربية (١٩٩٣) دراسة الخدمة الإجتماعية بوزارة التربية (ديسمبر ١٩٩٢)، دراسة إدارة الخدمة النفسية بوزارة التربية (١٩٩٢) وكذلك دراسة إدارة الخدمة الإجتماعية بوزارة التربية (نوفمبر ١٩٩١) تلك الدراسات وغيرها إهتمت بالأعراض الإضطرابية لدى قطاعات معنية وهم الأطفال والمراهقين والشباب في مراحل التعليم المختلفة، واعتمدت على الخلفية النظرية والمنهجية بما في ذلك أساليب التحليل الإحصائي والتى بينت فداحة الآثار النفسية والإجتماعية والتربوية التى نتجت عن العدوان العراقي بوجه عام، وكيف أن هذه الآثار يختلف بعضها وفق متغيرات الجنس والسن والصف الدراسي، ومكان الاقامة أثناء العدوان ،وكذلك وفق الأضرار والأحداث الضاغطة التى خبرها المبحوثون.

بجانب تلك الدراسات، وجدنا أيضاً بعض البحوث الأخرى التى قامت على رصد وتحليل الأحداث الضاغطة التى خبرها المواطن الكويتي بوجه عام وما يمكن أن ينتج أو نتج بالفعل عن هذه الأحداث من أعراض إضطرابية متنوعة من ذلك مثلاً (دراسة العمر، ١٩٩٣)، ودراسة (القرشي، ١٩٩٣) - هذه المجموعة من البحوث والدراسات بما توصلت إليه من نتائج - هي الأكثر دلالة لموضوع وهدف دراستنا الحالية، لقد بينت دراسة (العمر١٩٩٣) مثلا أن منشأ الآثار الناجمة عن العدوان العراقي يتمثل في عدة أسباب أهمها : الإختلال الحاد والمفاجئ في الحياة اليومية - دور الاعلام العراقي (الدعاية العراقية)، فقدان الأمن والأمان - إنعدام مقومات الحياة الأساسية - فقدان الرعاية الصحية - فقدان القيمة الذاتية للفرد - الضغط الناجم من الخوف على أفراد الأسرة - الإرهاب المفرط - نوعية القوات المحتلة. لقد مثلت هذه الأسباب في الوقت نفسه مواقف إحباط خبرها المواطن الكويتي، وتذهب الدراسة المذكورة إلى أن الآثار النفسية في ظل ظروف بهذه الأسباب - ينتج عنها أعراض إضطرابية شديدة الخطر مثل الخوف، الترقب والتوتر، الكبت والقلق، الاكتئاب، البرود العاطفى، الارتجاف والإجفال عند سماع الأصوات العالية، الإنحسار في مدى عمليات التفكير، أما الأنماط السلوكية، والتي تعتبر مؤشراً لطبيعة الحياة النفسية في ظل الظروف المذكورة، فإن أهمها يتمثل في المغالاة في تخزين الأغذية، والرغبة في تخزين السلاح، والرغبة في الإنتقام. فمثل هذه الأنماط السلوكية، في السياق الذي نتحدث عنه، ترتكز على أساس علمي فيما يعرف بفرضية:"الإحباط - العدوانية"، فالظروف المحبطة التي خبرها المواطن الكويتي، وصعوبة التكيف بفعل عوامل نفسية وبيئية، لا بد وأن تفضي إلى أنماط من السلوك العدواني لتحطيم العوائق التي تحول دون إشباع حاجاته ودوافعه النفسية والعضوية، مع ملاحظة أن السلوك العدواني في هذه الحالة إنما هو من قبيل الدفاع عن النفس

والأهل والعرض والمال وقتال الفئة الباغية. الدراسة الأخرى ذات الدلالة لموضوع الدراسة الحالية هي دراسة الفقي (١٩٩٣)، وقد أجريت على عينة قوامها (٦٠٠) مفردة من الكويتيين منهم ٤١,٥٪ من الذكور مقابل ٥٨,٥٪ من الإناث، ويتوزعون بين من كانوا في الداخل بنسبة ٨٤٪ ومن كانوا في الخارج بنسبة ١٦٪، واعتمدت الدراسة على استبانة مقننة بالإضافة إلى قائمة "إيزنك للشخصية". وقد توصلت الدراسة إلى وجود بعض الأعراض العصابية والفصامية لدى مفردات البحث مثل القلق وعدم الإستقرار - الملل وفقدان الحماس - الذهول وعدم الإنتباه - صعوبة التركيز الذهني - التردد في اتخاذ القرارات - الشعور بالحزن دون سبب ظاهر - فقدان القدرة على ضبط النفس - سرعة النسيان - الميل إلى العزلة والوحدة - الأرق وعدم الإستغراق في النوم - التعرض كثيراً لنوبات الصداع - سرعة الشعور بالتعب - فقدان الثقة في كثير من الناس - الشعور بالآلام والأعراض البدنية - الإصابة ببعض أمراض الحساسية - عدم الرغبة في تناول الطعام - الميل إلى العنف والتصرفات العدوانية - كثرة التوتر وسرعة الاستثارة - فقدان الشعور بالسعادة في الحياة - الشعور باليأس والضيق بالحياة - القلق وعدم الإطمئنان على المستقبل - فقدان الاهتمام بكل شئ - توقع الشر والأذى والعدوان - الخوف من الخروج ليلاً.

إن هذه الأعراض الاضطرابية وغيرها مما كشفت عنه الدراسات النفسية التي أجريت في المجتمع الكويتي بعد التحرير، تعكس مدى فداحة الأزمات والأحداث الضاغطة التي خبرها المواطن الكويتي أثناء العدوان، ولما كانت المواقف المحبطة تمثل أحد الجوانب الرئيسية في تلك الأزمات والأحداث، يصبح من الضروري عدم الاقتصار على العوارض النفسية، وإنما لا بد من تحليل خبرة الإحباط ككل، خاصة من حيث المواقف المحبطة وما يرتبط بها من معوقات إشباع الحاجات وأساليب

التكيف للتغلب على هذه المعوقات. وهكذا يتضح موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة، فالدراسة الحالية تسعى للتعرف على خبرة الإحباط واختلاف مظاهرها وفق متغيرات معينة باعتبار أن ذلك من متطلبات الجهد العلمي المنظم في سياق رصد ومحاصرة الاعراض الاضطرابية المرتبطة بالضغط النفسي الذى خبره الشعب الكويتي أثناء فترة الاحتلال، فالدراسة بذلك تبحث فيما هو كامن وراء الأعراض الاضطرابية الظاهرة، وتحاول أن تنتقل به من سياق العمومية والغموض وعدم التحديد إلى دائرة الضوء والتحديد في غمار الجهود التى أقرت من جانب المجتمع والدولة بشأن إعلان الحرب على الآثار النفسية والاجتماعية والتربوية التى خلفها العدوان العراقي الغاشم على المجتمع الكويتي .

خطة الدراسة الحالية وإجراءاتها

(أ) هدف الدراسة:

لما كان حدوث العدوان العراقي - في حد ذاته - يمثل أزمة نفسية ضاغطة، فإنه من الطبيعي أن تتفاقم آثار هذه الأزمة بالنظر إلى الممارسات اللا إنسانية لقوات العدوان منذ الساعات الأولى من قدومها إلى دولة الكويت، وبجانب تلك الممارسات اللا إنسانية، فإن إدارة شؤون البلاد من قبل رموز العدوان قلبت حياة المواطن الكويتي رأساً على عقب، لقد تغير البرنامج اليومي، ونمط الحياة المعتاد والذى ألفه الفرد والأسرة الكويتية، كما تبدلت حياة الرفاهية لتحمل محلها حياة أخرى كئيبة مليئة بالصعوبات والعوائق والضغوط الحياتية والنفسية من واقع مواقف محبطة خبرها المواطن الكويتي، وكان من الطبيعي أن تظهر سلوكيات وأنشطة

تكيف للتلاؤم مع الواقع الجديد، وهذا يعنى إضطرار الفرد إلى مضاعفة الجهود وتغيير الأهداف والأساليب للتغلب على العوائق التى تحول دون الحياة الطبيعية تحت سلطات العدوان، هذه العوائق وغيرها من الأحداث الضاغطة تؤدي إلى الإضطرابات النفسية المختلفة بما في ذلك الحيل الدفاعية التى تصطنعها الشخصية للتخفيف الوهمي من التوتر والألم النفسي والقلق المرتبط بالإحباط الناتج عن صعوبات وعوائق حالت دون إشباع الحاجات النفسية والعضوية. على هذا الأساس تستهدف الدراسة الحالية رصد وتحليل خبرة الإحباط لدى المواطن الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

(١) ما الخبرات المحبطة التى تضمنت عوائق أمام إشباع الحاجات النفسية والعضوية للمواطن الكويتي أثناء فترة العدوان؟

(٢) ما الأساليب والأنشطة التكيفية التى اتبعها المواطن الكويتي للتغلب على العوائق التى إعترضت إشباع حاجاته؟ وإلى أي حد تصدق فرضية الإحباط - العدوانية من واقع هذه الأساليب والأنشطة؟

(٣) إلى أي حد ارتبطت الخبرات المحبطة بالإسراف في الحيل الدفاعية كأحد مظاهر الإضطراب النفسي؟

(٤) هل توجد فروق دالة إحصائياً بين المبحوثين وفق متغير الجنس ومتغير مكان الإقامة (الداخل والخارج) من حيث الخبرات المحبطة وما يرتبط بها من أساليب تكيف وحيل دفاعية؟

(ب) أداة جمع البيانات:

إعتمدت الدراسة على استبانة صممت خصيصاً لتحقيق هدف الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة، وقد تم تحديد محتوى الاستبانة من واقع السجل اليومي للأحداث الذي كان الباحث يعده أثناء فترة العدوان العراقي، بجانب ما كانت تنشره وسائل الإعلام، وكذلك من واقع المقابلات والتعامل اليومي المباشر مع المجتمع الكويتي بالإضافة إلى الكتابات والبحوث النفسية والإجتماعية المرتبطة بموضوع البحث، وقد مرت الاستبانة بعدة مراحل بدءاً من جمع مادة المحتوى وصياغتها في بنود قابلة للاستجابة من جانب المبحوثين وانتهاءً بعملية التكويد والطباعة، حتى جاءت الاستبانة - في صورتها النهائية متضمنة أربعة وثلاثين بنداً، علاوة عن الخصائص العامة للمبحوثين، وتغطى بنود الاستبانة ثلاث مجالات أساسية، الأول: أهم المواقف والخبرات المحبطة التى خبرها المبحوث، الثاني: أساليب وأنشطة التكيف، الثالث: الحيل العقلية (الدفاعية). والاستبانة ذات بنود مغلقة، وإن كانت في الوقت نفسه تتضمن ما يمكن المبحوث من التعبير عن نفسه إذا كان يرى ذلك حيث أرفق بها صفحة مستقلة لهذا الغرض، كما أرفق بها دليل إرشادات واضحة لكيفية ملئ الاستبانة وسرية البيانات، من جهة أخرى خضعت الاستبانة لعملية تقنين من حيث الصدق والثبات على النحو التالي:

(١) الصدق Validity:

تم اتباع أسلوب صدق المحتوى (Content Validity) حيث خضع مضمون الاستبانة لفحص دقيق ومنتظم بهدف التأكد من أنها تشتمل على الجوانب الأساسية للموضوع مجال الدراسة ممثلة في: عوائق إشباع الحاجات (المواقف المحبطة) أساليب

وأنشطة التكيف، ثم الحيل الدفاعية أو العقلية. وقد إعتمد الباحث في ذلك على سجل شامل يتضمن خلاصة ملاحظات مقصودة قام بها أثناء فترة العدوان العراقي. وكذلك على المقابلات مفتوحة الأسئلة التى أجراها مع أفراد مجموعة من الأسر الكويتية بعد التحرير مباشرة. وبموجب ذلك تم إعداد وصف تفصيلي لكافة محتويات الجوانب المشار إليها، وصياغتها في صورة أسئلة، بنود قابلة للاستجابة والقياس - بهدف التأكد من الترابط بين : (١) الأسئلة / البنود (٢) الاستجابات. (٣) موضوع البحث، وتمت مناقشة الاستبانة مع مجموعة من المتخصصين بهدف التأكد من أن جميع الجوانب الأساسية يتضمنها محتوى الاستبانة بصورة ملائمة وبالنسب الصحيحة، وعلى ضوء هذه المناقشة أجريت التعديلات المقترحة على الاستبانة سواء فيما يتعلق بإعادة صياغة وترتيب بعض البنود أو إضافة بنود جديدة وحذف بنود أخرى بحيث جاءت الأداة مستوفية الكفاءة في القياس حسب طبيعة الموضوع وأهدافه وحسب آراء المحكمين في الوقت نفسه.

(٢) الثبات Reliability:

تم إجراء الثبات بطريقة إعادة الاختبار حيث طبقت الإستبانة في صورتها النهائية على خمسين مفردة، وبعد أسبوعين أعيد التطبيق على نفس المفردات، وتم حساب معاملات الارتباط - لكل مفردة على حدة - بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني، وتبين أن ٨٠٪ من المفردات حققت ثباتاً بحد أدنى ٩٠, ، أما بقية المفردات فقد حققت ثباتاً بحد أدنى قدره ٧٥, وهذه نسبة ثبات مرتفعة تؤكد صلاحية الأداة ، والاطمئنان إلى ما يتم التوصل إليه من نتائج.

(جـ) عينة الدراسة :

أجريت هذه الدراسة على أربع عينات بلغ إجمالي مفرداتها (١٠٠٠) مفردة بواقع (٢٥٠) مفردة لكل عينة من الإناث والذكور الذين كانوا بالداخل أثناء العدوان، المنطق نفسه للإناث والذكور الذين كانوا بالخارج، وجميعهم من الكويتيين الذين يقعون في المرحلة العمرية (ثلاثين سنة فأكثر)، وقد تم اختيارهم عشوائياً من العاملين في وزارت الدولة ومؤسساتها (الحكومية)، اتخذت كشوف الأسماء كإطار للمعاينة (Sampeling Frame) وروعيَ في الاختيار (العشوائية الكاملة) بمعنى إتاحة الفرصة لكل مفردة أن يتم اختيارها أخذاً في الإعتبار شمول كافة محافظات الدولة بجانب عدد المفردات المطلوب سحبها وفق متغير الجنس ومتغير الداخل والخارج. توزعت العينة في مجملها توزيعاً متناسباً وفق خصائص المجتمع الكويتي من حيث الجنس والمستوى التعليمي والسن ومحل الإقامة ، فمن حيث الجنس والسن تتوزع مفردات العينة على النحو التالي:

جدول رقم (١)

توزيع عينة البحث حسب الجنس وفئات السن

فئات السن	الجنس		المجموع	
	ذكور	إناث	ك	٪
٣٠ -	١٧٠	٢٢٠	٣٩٠	٣٩
٤٠ -	١٣٤	١٤٦	٢٨٠	٢٨
٥٠ -	١٠٦	٧٨	١٨٤	١٨,٤
٦٠ فأكثر	٩٠	٥٦	١٤٦	١٤,٦
المجموع	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٪

أما من حيث الجنس ومحافظة الإقامة، فإن العينة تتوزع كالآتي :

جدول رقم (٢)

توزيع عينة البحث حسب الجنس ومحافظة الإقامة

محافظة الإقامة	الجنس		المجموع	
	ذكور	إناث	ك	٪
العاصمة	١١٠	١١٢	٢٢٢	٢٢,٢
حولي	١١٥	١٢٠	٢٣٥	٢٣,٥
الأحمدي	١١٥	١٠٩	٢٢٤	٢٢,٤
الفروانية	١٠٢	١٠٠	٢٠٢	٢٠,٢
الجهراء	٥٨	٥٩	١١٧	١١,٧
المجموع	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٪

أخيراً من حيث المستوى التعليمي ومكان التواجد أثناء العدوان تتوزع عينة البحث على النحو الآتي :

جدول رقم (٣)

توزيع عينة البحث حسب المستوى التعليمي ومكان التواجد

المستوى التعليمي	مكان التواجد أثناء العدوان		المجموع	
	داخل الكويت	خارج الكويت	ك	٪
أمي	٨٨	٦٤	١٥٢	١٥,٢
يقرأ ويكتب	٤٧	٤٠	٨٧	٨,٧
الإبتدائية	١٢٠	٩٠	٢١٠	٢١
المتوسطة	١٠١	١٩٧	٢٩٨	٢٩,٨
الثانوية	٦٥	٦٦	١٣١	١٣,١
فوق الثانوية ودون الجامعة	٣٨	١٩	٥٧	٥,٧
الجامعة فما فوقها	٤١	٢٤	٦٥	٦,٥
المجموع	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠

(د) المعالجة الإحصائية:

بناء على هدف البحث ومحتوى الإستبانة تم ترميز البنود واستجاباتها بصورة

كاملة وعقب الانتهاء من العمل الميداني والمراجعة الشاملة لكافة الاستبانات، تم تدوين الرموز الدالة على استجابات المبحوثين، وكذلك الدالة على خصائصهم العامة في الجزء المخصص لذلك في الاستبانة ، وأدخلت البيانات إلى الحاسب الآلي حيث تم تسجيلها وطبعها وخضعت مرة أخرى للمراجعة بهدف التأكد من أن البيانات المسجلة هي الاستجابات التى أدلى بها المبحوثون في كل الاستبانات، وتم استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل بنود الاستبانة، وفي المرحلة النهائية من المراجعة تم إستخراج معامل (Z) لمعرفة معنوية الفروق بين النسب في الاستجابات وفق متغير الجنس ومتغير الداخل والخارج (وذلك عند مستوى الثقة ٩٥, ، ٩٩,)

نتائج الدراسة

فيما يلى عرض ومناقشة للنتائج التى توصلت إليها الدراسة بشأن الخبرات المحبطة التى خبرها المواطن الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي وبالتالي الإجابة على التساؤلات المطروحة وذلك من خلال ثلاثة عناصر:

الأول : المواقف والممارسات المحبطة.

الثاني : أساليب وأنشطة التكيف.

الثالث: الحيل الدفاعية.

سوف يلاحظ القارئ تحليلاً إحصائياً للنتائج التى توصلت إليها الدراسة بشأن العناصر الثلاثة المذكورة ، على أساس معنوية الفروق في الإستجابات الدالة على متضمنات كل منها حسب متغير الجنس ومتغير مكان التواجد أثناء فترة العدوان العراقي، ويقترن التحليل الإحصائي لهذه الاستجابات بالتفسير الكيفي لما وراء

النتائج الكمية، وفي ذلك تستند الدراسة إلى خلفية علمية ، وكذلك إلي ملاحظات موجهة قام بها الباحث أثناء فترة العدوان ، وتوظيف كل ذلك في مناقشة فرضية الإحباط – العدوانية استرشاداً برد الفعل الانتقامي الذي قام به شعب الكويت ضد رموز العدوان العراقي وقواته.

أولاً : المواقف والممارسات المحبطة:

من المعروف أن ظروف الحرب تعنى أن تصبح الأفراد والجماعات عرضة لأن يخبروا العديد من المواقف التى تتضمن عوائق تحول دون إشباع الحاجات النفسية والعضوية، وتزداد هذه العوائق حدة وضراوة كلما اتسع نطاق الحرب، فلا تكون محددة بمنطقة معنية، وكذلك كلما ارتبطت ممارساتها باغتيال " الهوية الوطنية" لأحد الأطراف من جانب الطرف الآخر، ذلك أن اتساع نطاق الحرب، يعنى أنها لا تقتصر على مناطق بعينها وإنما تشمل أكبر عدد من المناطق داخل الدولة وقد تمتد لتشمل الدولة كلها ، ويصحب ذلك شعور الأفراد بالتهديد والخطر حيثما كانوا ، ليس فقط خطر الجوانب العسكرية، وإنما أيضاً خطر انعكاس تأثير هذه الجوانب على حياتهم اليومية بما يعنيه ذلك من صعوبة إشباع الحاجات العضوية من طعام وماء وخدمات متنوعة لا تستقيم بدونها حياة الفرد والجماعة، أما اغتيال الهوية الوطنية ، فيقصد بها الفصل الإجباري للمواطن عن انتمائه إلي الدولة والمجتمع – هذا الإنتماء الذي كان جزءاً من النسيج النفسي للفرد والجماعة.

فإذا نظرنا إلي العدوان العراقي على دولة الكويت من هذا المنظور ندرك إلى أي مدى كان هذا العدوان بمثابة خبرة ضاغطة مليئة بالمواقف والأفكار المحبطة، خبرها الإنسان الكويتي، فمن جهة أولى ، كان العدوان العراقي يتخذ صفة الشمول

بمعنى أنه كان على كل مناطق الدولة بما فيها ، ومن فيها ، وانتشرت قوات العدوان في كافة الأرجاء السكنية وغير السكنية، فلم تعد هناك مناطق آمنة وأخرى غير آمنة ، ومع قدوم هذه القوات ارتبكت الحياة ارتباكاً شديداً في كافة أبعادها - وبذلك وقع المواطن تحت طائلة التهديد بالقتل أو الاصابة ، أو الاعتقال والتعذيب، كما خبر معوقات متعددة تعترض سبيله في إشباع حاجاته الأساسية - لقد كان ذلك منذ اليوم الأول للعدوان. ومن جهة ثانية - على ضوء ما أعلنه العدوان من أنه سينسحب في غضون أيام أو أسابيع في بداية الأزمة خفف نسبياً من هول الصدمة ، لقد كان هناك أمل لدى البعض على الأقل بأن الانسحاب سيتم فعلاً،كما كان البعض الآخر لا يمكنه تصور أن قوات العدوان قد أتت بهدف ضم الكويت إلي العراق - أما البعض الثالث فكان ضحية الحيرة، والتشكك وعدم اليقين - لقد جاء ذلك من واقع رصد وتحليل المواقف والأفكار التى عبر عنها المواطنون في سياق أحاديثهم ولقاءاتهم الجماعية في حضور الباحث. ولم تبد مظاهر الإحباط بصورة واضحة إلا عندما أعلن العدوان ضم الكويت واعتبارها محافظة عراقية، وزادت مظاهر الإحباط وضوحاً عندما دخلت فكرة الضم حيز التنفيذ ممثلاً في إلغاء الجنسية والعملة والبطاقة المدنية الكويتية .. الخ، وظلت المشاعر والأفكار خليطاً من الإحباط والأمل، يتغلب أحدهما على الآخر فيما يشبه المتوالية النفسية، إلي أن تأكد الأمل عندما بدأت قوات التحالف في شن هجمات عسكرية مركزة على مواقع العدوان في السابع عشر من يناير ١٩٩١ ، فقد كان المواطن يرى في الهجوم العسكري لقوات التحالف طريقاً عملياً وصحيحاً لتخلصه من أس البلاء (العدوان) وما ترتب عليه من آلام ومعاناة. لقد كان لذلك " الهجوم " قيمة عظيمة في نفس المواطن الكويتي جعلته مستعداً لتحمل الصعوبات والمواقف المحبطة، لأن " الغمة" قد قربت نهايتها، ولكن ذلك لا يعني انتهاء المواقف المحبطة في حياة المواطن الكويتي، فالواقع أن

هذه المواقف ازدادت تكراراً وتفاقماً، وظلت الظروف هكذا إلى أن تم التحرير في أواخر فبراير ١٩٩١ . في هذا الإطار حاولت الدراسة أن تتعرف على أهم المواقف والأفكار والممارسات التى جعلت المواطن الكويتي يشعر بحالة من "الإحباط" و اختلاف ذلك وفق متغير الجنس ومكان التواجد - فكانت النتيجة الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (٤)

أهـــم مواقف الإحبــاط التي خبرها المواطن الكويتي أثناء العدوان العراقي

متغيرات الدراسة / المــواقف المحبطــة	ذكور		إناث		معنوية الفروق بين الذكور والإناث	معنوية الفروق بين عينة الداخل وعينة الخارج
	د ن = ٢٥٠	خ ن = ٢٥٠	د ن = ٢٥٠	خ ن = ٢٥٠		
- نقص السيولة النقدية	٢٣٩	٢٥٠	٢٥٠	٢٣٣	١,١٥	١,١٥
- معوقات التحرك من مكان لآخر	٢٤٤	١١٦	٢٥٠	٨٣	١,٨٥	٢٠,٢ *
- صعوبة الحصول على الغذاء والسلع الأساسية	٢٣٩	٧٦	٢٥٠	٦٥	صفر	٢٢,٨ *
- صعوبة الحصول على الخدمات الحيوية	٢٥٠	٣٥	٢٣٨	٤٧	صفر	٢٥,٩ *
- ضم الكويت إلى العراق	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	صفر	صفر
- إلغاء جواز السفر الكويتي	١٨٠	٢٣٠	٢٣٢	١٧٨	صفر	,٣٢
- إلغاء الجنسية الكويتية	٢٥٠	٢٤٠	١٧٨	١٤٣	١٣,٩٥ *	٣,٦ *
- إلغاء العملة الكويتية	٢٥٠	١٣٠	٢٥٠	١٥٨	٢,١٦ **	١٦,٤ *
- إلغاء البطاقة المدنية الكويتية	١٧٣	١٩٨	١٨٩	١١٣	٤,٦٥ *	٣,٨ *
- تفريغ الكويت من مواطنيها	٢٤١	١٧٨	١٨٩	١٩٦	٢,٧ *	٤,٥ *
- فكرة التبعية التاريخية	١١٣	١٥٨	١١٨	١٦٣	,٦٣	٥,٧ *

(*) دالة عند مستوى الثقة ٩٩,

(**) دالة عند مستوى الثقة ٩٥,

لعل النتيجة الأساسية في هذا الجدول تتلخص في أن المواقف المحبطة التى خبرها المواطن الكويتي إنما كانت في مجالين أساسيين، الأول يتمثل في معوقات إشباع الحاجات الأساسية ، والثاني يتمثل في تدمير هويته الوطنية، وتفاعلت مكونات هذين المجالين بما أدى في النهاية إلى شعور " بالإحباط" تتفاوت شدته من فرد إلى آخر، وفيما يلى توضيح لأبعاد التشابه والإختلاف في خبرة المواقف المحبطة حسب متغير الجنس ومتغير الداخل والخارج في المجالين المذكورين:

(أ) مجال معوقات إشباع الحاجات الأساسية:

(١) نقص السيولة النقدية:

علي الرغم من ارتفاع نسبة الإستجابات الدالة على هذا العائق بين عينة الذكور ٩٧,٨٪ عن عينة الإناث ٩٦,٦٪ وكذلك بين عينة الداخل وعينة الخارج بنفس النسب تماماً، إلا أن الفروق في كلتا الحالتين غير ذات دلالة إحصائية، وهذا يشير إلى عمومية وعمق المعاناة، فمع قدوم العدوان تعطلت الأنشطة التجارية، وفقد المواطنون وظائفهم ، وتعطلت أجهزة الصرف الآلي، واستولت قوات العدوان على البنوك والمؤسسات المالية، ولم يكن الحصول على المال- من أي مصدر - بالعملية السهلة، وحتى لو كان لدى المواطن بعض الأموال ، فإن قرار مساواة الدينار الكويتي بالدينار العراقي ألغى قيمة هذه الأموال، صحيح أنه وجد نشاط للتكافل الإجتماعي، وقامت القيادة الشرعية بجهود للتخفيف عن المواطنين وتوفير الأموال لهم، إلا أن الجهود والأنشطة في هذا المضمار واجهتها صعوبات سواء بالنسبة لهؤلاء الموجودين بالداخل أو بالخارج.

(٢) معوقات التحرك من مكان إلى آخر:

تصل نسبة القائلين بأن هذه المعوقات كثيراً ما سببت لهم مواقف محبطة

(٧٢٪) بين الذكور مقابل (٦٦,٦٪) بين الإناث ، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في هذا المضمار ، كما تبلغ النسبة (٩٨,٨٪) بين عينة الداخل مقابل (٣٩,٨٪) بين عينة الخارج، ويلاحظ من الجدول السابق وجود فارق معنوى بين النسبتين بدرجة ثقة ٩٩, ويلاحظ من الجدول أيضا أن جميع الإناث في عينة الداخل أفدن بأن معوقات التحرك من مكان إلي أخر كانت بمثابة خبرات محبطة، وتصل نسبة الاستجابة بين الذكور في عينة الداخل إلى (٩٧,٦٪) وهذا يرتبط بما كانت تفرضه قوات العدوان من حظر للتجوال في أوقات معينة، وحتي في الأوقات الأخرى وجدت العديد من المخاطر والقيود التى تعرض حياة المواطن وعائلته للخطر إذا ما تحرك من مكان إلى آخر، من ذلك مثلاً إجراءات التفتيش وما كان يترتب عليها من إهانة واعتقال، ناهيك عن الإطلاق العشوائي للرصاص من قبل أفراد العدوان وقواته، وكذلك ظروف السرقة أو الإغتصاب - فكل هذه الأمور وغيرها قيدت من حركة المواطن الكويتي ومثلت عوائق تعترضه في إشباع حاجاته الأساسية، لم يكن من السهل مثلاً الخروج لشراء الطعام والحاجيات أو الحصول على أنبوب الغاز، أو الاطمئنان على الأهل والأقارب والأصدقاء.. الخ، فالخروج لقضاء مثل هذه الأمور كان محفوفاً بالمخاطر، وإذا كان هذا بالنسبة لمجموعة الداخل، فإن هناك بعض معوقات التحرك من مكان إلى آخر بالنسبة لمجموعة الخارج، ويوضح الجدول السابق أن قرابة (٤٠٪) منهم أفادوا بأنهم كثيراً ما خبروا مواقف محبطة نتيجة معوقات التحرك من مكان إلي آخر، وهذه النسبة ليست بالضئيلة حتى وإن كانت تنخفض عن نظيرتها في عينة الداخل، وقد تبين للباحث من خلال مئات المقابلات التى أجراها مع المواطنين الذين كانوا بالخارج أثناء العدوان العراقي ، أن أهم المعوقات التى واجهت تحركاتهم تتمثل في سوء الحالة النفسية ، الجهل بأماكن البلد الموجودين به أو سوء المعاملة، قلة المال، فقدان الإهتمام، تجنب المخاطر المحتملة

للخروج، وهكذا يتضح لنا أن الذين كانوا في الخارج خبروا معاناة القيود على تحركاتهم وليسوا - كما يتوهم البعض - بعيدين عن هذه المعاناة.

(٣) صعوبة الحصول على المواد الغذائية:

نتبين من الجدول أن نسبة الاستجابات التى تفيد بأن صعوبة الحصول على المواد الغذائية مثلت مواقف محبطة تبلغ (٦٣٪) بين الذكور، نفس النسبة بين الإناث، غير أن هذه النسبة ترتفع بدلالة إحصائية عالية بين مجموعة الداخل(٩٧,٨٪) عن مجموعة الخارج (٢٨,٢٪)، لقد واجه المواطنون الذين كانوا بالداخل صعوبات حقيقية في الحصول على الأطعمة نتيجة تعطل أو انخفاض إنتاجية الجهات المنتجة وكذلك نتيجة توقف عملية الإستيراد ، الأمر الذي ترتب عليه ندرة السلع في الأسواق بوجه عام، كما أغلقت العديد من منافذ التوزيع، وتعرض بعضها للسلب والنهب من جانب قوات العدوان ورموزه ، كما وضعت إدارة الاحتلال قيوداً على الشراء. وفي بعض الأحيان كان يصل إلى السوق الكويتي بعض الأطعمة والمأكولات الرديئة من العراق، غير أنها قليلة. وكثيراً ما كان المواطن يعزف عن تناولها لأسباب نفسية، فإذا أضفت إلى ذلك المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها المواطن إذا توجه لشراء الطعام، ندرك مدي العقبات والعوائق في سبيل إشباع أبسط حاجاته، وقد خفف من حدة الأزمة نسبياً دور الجمعيات التعاونية وجهود التكافل الإجتماعي، من جهة أخرى ، فإن بعض الذين كانوا موجودين في الخارج أفادوا بأن صعوبة الحصول على المواد الغذائية كثيراً ما شكلت لهم مواقف محبطة، ويرجع ذلك إلي نقص الأموال، أو عدم توافر أطعمة معينة أو عدم المعرفة الكافية بالأماكن التى يمكن التردد عليها في هذا الشأن .

(٤) صعوبة الحصول على الخدمات الحيوية:

رغم تعدد الخدمات الحيوية اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية والثانوية للفرد ، إلا أن هذه الجزئية من الدراسة ركزت على خدمات محددة هي: الخدمات الطبية، خدمات المرافق (الماء والكهرباء والغاز والاتصالات)، ويوضح الجدول السابق أن الحصول على هذه الخدمات اعترضته العديد من العوائق بما مثل مواقف محبطة للغالبية العظمى من عينة الداخل (٦ ,٩٧٪) مقابل (٤ ,١٦٪) لعينة الخارج، والفارق بين النسبتين دال إحصائياً (درجة الثقة ٩٩ ,) إن ارتفاع نسبة القائلين بخبرة المواقف المحبطة في سياق سعيهم للحصول على الخدمات الحيوية بين عينة الداخل، يفسر في ضوء ما شهدته هذه الخدمات من تدهور وتردى جعلها تكاد تكون مشلولة، فالمستشفيات والمستوصفات تحت إدارة الاحتلال تعرضت للتخريب والنهب، وأصبحت خالية من الأدوية باستثناء البسيط منها، وتدهورت القوى البشرية العاملة فيها بعد رحيل الأطباء وأطقم التمريض أو ترحيلهم من قبل قوات العدوان ، ولم يكن هناك صيانة للأجهزة والمعدات الطبية ، وأهملت النظافة بصورة جعلت المستشفى أو المستوصف مكاناً للمرض وليس للشفاء، وعندما اشتد القصف الجوي من قبل قوات التحالف على القوات العراقية، إمتلأت المستشفيات والمستوصفات بجثث العراقيين والمصابين منهم، وأصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل على الكويتيين الحصول على أدنى خدمة طبية إلا من خلال الجهود والأنشطة التى قام بها الأطباء الكويتيون في المنازل والعيادات بعيداً عن رقابة سلطات العدوان، كما وقع المواطن الكويتي تحت طائلة التهديد والخوف من انقطاع المياه والكهرباء الذى تكرر كثيراً ، سواء بفعل سوء الصيانة أو التعرض للقصف، وعلي الرغم من التوافر النسبي "للغاز" إلا أن الحصول عليه كان يتم بمشقة بالغة في العديد من الظروف بفعل ممارسات قوات العدوان التى تعمدت إعاقة أي عمل ناجح تقوم به الجهود

الشعبية الكويتية، أما الاتصالات التليفونية، فقد تعطلت تماماً ووضع بعضها تحت رقابة مخابرات العدوان.

(ب) مجال تدمير الهوية الوطنية:

سبقت الإشارة إلى أن الهوية الوطنية هي كل ما يعبر عن إنتماء الفرد إلي دولة معنية ومجتمع معين، فالمسألة لا تقتصر على مجرد الإرتباط بمنطقة جغرافية على الخريطة السياسية للعالم، وإنما تشمل المشاعر والأحاسيس والتفكير والإدراك والسلوك وكافة الأنماط الثقافية التى تجعل الفرد في حالة تمازج نفسي وارتباط معنوي وعضوي بمجتمع معين، وعندما يمثل تدمير الهوية الوطنية مواقف محبطة للمواطن الكويتي، فهذا يعنى أن هذا المواطن لا يتألم لنفسه بقدر ما يتألم لوطنه، ويعني أيضاً أنه يدرك تماماً ضرورة استرداد " الهوية" المسلوبة حتى يتسنى له تحقيق ذاته واسترداد كرامته أمام نفسه وأمام العالم، وإشباع كافة حاجاته العضوية والنفسية ومادام العدوان العراقي، هو العائق أمام ذلك ، فلابد إذن من التغلب عليه، ولا مانع من التكيف مع الظروف الصعبة لحين تحقيق هذا الهدف.

ونتبين من الجدول السابق أن تدمير الهوية الوطنية، في معناه العام (ضم الكويت إلى العراق) شكل موقفاً محبطاً لجميع مفردات البحث بدون استثناء، يستوى في ذلك الذكور والإناث سواء كانوا بالخارج أو بالداخل، أما بقية الإجراءات التى اتبعها العدوان تنفيذاً لهذا الضم ، فإنها تختلف وفق هذه المتغيرات الأربعة (راجع معنوية الفروق بالجدول) ويفسر هذا الاختلاف في أن تلك الإجراءات قد لا تعني شيئاً بالنسبة لبعض المبحوثين طالما أن " الضم" قد أقره العدوان بالفعل ، أما بالنسبة للبعض الآخر، فهي تعنى الكثير لأنها تؤكد دخول الضم إلى حيز التنفيذ،

وقد يراها البعض الثالث تمثل مواقف محبطة لأنها ستزيد من تفاقم الصعوبات التى تواجهه في إشباع حاجاته، فتغيير العملة مثلاً سيترتب عليه نقص الأموال ، وتفريغ الكويت من مواطنيها سيترتب عليه فقدان الأموال والممتلكات، وإلغاء الجنسية وجواز السفر والبطاقة المدنية سيترتب عليه تعطيل الكثير من المصالح التي لابد منها، والأهم من ذلك أن إجراءات العدوان في هذا الشأن كان المواطن ينظر إليها على أنها نوع من الإذلال النفسي وطعن في الكرامة الوطنية.

فإذا أخذنا هذه الفكرة في الإعتبار ندرك مدي المعاناة النفسية المرتبطة بالاحباط والصراع النفسي كما خبره المواطن الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي. ووفقاً للأرقام المتضمنة في الجدول السابق ، نتبين أن هناك بعض الإجراءات الخاصة بتدمير الهوية والتى مثلت خبرة محبطة لعينة البحث بصرف النظر عن متغيرى الجنس ومحل الإقامة، وهذه الإجراءات هي ضم الكويت وإلغاء جوازات السفر الكويتية، أما بقية الإجراءات - كخبرات محبطة - فإنها تختلف بدلالة إحصائية وفق هذين المتغيرين، ويلاحظ أن إلغاء الجنسية، وإلغاء العملة، وإلغاء البطاقة المدنية، وتفريغ الكويت من مواطنيها الأصليين - ترتفع نسبتها كخبرات محبطة لعينة الداخل - بدلالة إحصائية عن عينة الخارج، أما فكرة التبعية التاريخية فإنها - كخبرة محبطة - ترتفع بدلالة إحصائية بين عينة الخارج (٢, ٦٤٪) عن عينة الداخل (٢, ٤٦٪)، وعلى مستوى متغير الجنس، نتبين من الجدول السابق إرتفاع النسبة بدلالة إحصائية بين الذكور عن الإناث فيما يتعلق بإلغاء الجنسية والبطاقة المدنية وتفريغ الكويت من مواطنيها الأصليين ، لقد كانت هذه الإجراءات بمثابة خبرة محبطة للذكور أكثر من الإناث ، أما إلغاء العملة، وفكرة التبعية التاريخية فإن نسبة القائلين بها كخبرات محبطة ترتفع بدلالة إحصائية بين الإناث مقارنة بالذكور.

هذه النتيجة تؤكد ارتفاع الحس الوطني لدى الذكور والإناث على السواء، لكن الاختلافات بين الجنسين يمكن تفسيرها في ضوء اختلاف الدور والمكانة، واختلاف السمات الشخصية ، واختلاف المواقف الضاغطة التى خبرها كل من الذكور والإناث مرتبطة بمعان وتفسيرات معينة، فإذا كانت استجابات الذكور ترتفع بدلالة إحصائية عن استجابات الإناث في البنود الثلاثة المذكورة - فإن ذلك قد يرجع إلى زيادة الوعي السياسي لدى الذكور عن الإناث، وبالتالى زيادة تقديرهم للآثار المترتبة على إلغاء الجنسية والبطاقة المدنية وتفريغ الكويت من مواطنيها الأصليين،وإذا كانت استجابات الإناث ترتفع بدلالة إحصائية عن الذكور فيما يتعلق بإلغاء العملة وفكرة التبعية التاريخية فإن ذلك يرجع إلى ما لاحظه الباحث وسجله في مذكراته التى لم تنشر بعد - بشأن دور المرأة أثناء الاحتلال، فمن جهة أولى كان شراء المواد الغذائية وعبء إدارة المنزل يقع كثيراً على عاتق المرأة، لاشك أن تغيير العملة معناه تخفيض قيمتها، وبالتالي تواجه المرأة صعوبات أكثر فيما يتعلق بإدارة المنزل، خاصة وأنها قد أدركت أن الظروف تخرج عن نطاق قدرة الزوج في توفير سبل الإنفاق. ومن جهة ثانية - فإن فكرة التبعية التاريخية، إذا كانت بمثابة خبرة محبطة لجميع المواطنين، فإن ارتفاع ذلك بين الإناث يفسر في ضوء بعض الخصائص السيكلوجية للمرأة وهي أن ملكة الحس كثيراً ما تجنح بها إلى إصدار أحكام سريعة كما أنها أقل قدرة على ضبط النفس ومواصلة النشاط إذا قورنت بالرجل - وبالتالى فإن الترويج لفكرة التبعية التاريخية من قبل سلطات العدوان العراقي يمكن أن تفسره المرأة بأن الاحتلال أصبح أبدياً وواقعاً أليما تزداد معه المعاناة والآلام، دون تدقيق في الحقائق التى تدحض هذا الادعاء الكاذب من قبل رموز العدوان. كل ذلك لا ينفى الدور البطولي للمرأة الكويتية أثناء تلك الفترة العصيبة.

هكذا يتضح لنا قيمة أساسية للنتيجة التي توصلت إليها الدراسة في هذه الجزئية، ففيما وراء النتائج الكمية التى تم توضيح دلالتها المباشرة - تبدو شدة تمسك المواطن الكويتي بوطنه وهويته كمصير وحياة، وأن الإعتداء عليهما هو في الوقت نفسه إعتداء على قوت المواطن وطعامه الذى يحفظ له الحياة، إنه عدوان عليه بصفة شخصية، لم يكن هناك فصل بين "الذات" و "الوطن" فكلاهما متداخل مع الآخر، ولعل هذه الفكرة في حاجة إلى تعقيب ذى شقين، يتعلق الشق الأول بالأساس النفسي لممارسات العدوان الهادفة إلي تدمير الهوية الوطنية، أما الشق الثاني فيتعلق بالإجراءات التى اتبعتها سلطات العدوان لجعل هذا التدمير أمراً واقعاً - وكلاهما يفسر ارتفاع نسبة القائلين بأن إجراءات تدمير الهوية الوطنية كانت خبرات محبطة، لأن هذين الشقين يصطدمان بالإرادة الذاتية والجماعية الرافضة للعدوان والتى أدركها رموزه منذ اليوم الأول لدخول الكويت.

بالنسبة للشق الأول، يتلخص في أن إجراءات العدوان كانت تتبع سياقات غير موفقة لأفكار بعض علماء النفس مثل (فرويد) و(بافلوف) و(ديوي) ففرويد مثلاً كان يعتقد في فكرة مفادها أنه ليس هناك فائدة من محاولة التخلص من العدوان لدى الإنسان، وأن الصراع بين البشر نادراً ما يتم حسمه دون اللجوء إلي بعض أشكال العنف (Vamik & Volkan, 1979) وأن الفرد مجموعة من العقد والنقائض ومن ثم فإن العمل يجب أن يتوجه إليها وتضخيمها بحيث يتم نشر التخاذل في نفس الفرد ليكون أداة طيعة لتحقيق أهداف معنية، لقد وجدنا سلطات العدوان العراقي تستخدم العنف والقوة الغاشمة بكافة صورها وأشكالها لحسم صراعها مع إراداة الشعب الكويتي الرافضة،وراحت الدعاية والاستخبارات العراقية تنشر وتحاول تدعيم فكرة أن الكويت - الدولة والمجتمع - هو الفرع ، وأن "العراق" هو الأصل، ومن الطبيعي أن يكون الفرع هو الأضعف والأقل شأناً ، أما الأصل فهو

الأقوى وهو الأساس ولولاه ما وجد الفرع ، فالأصل يحمل الفرع ويحميه ويغذيه، وقد روج العدوان العراقي كثيراً لهذه الفكرة من خلال التركيز على دور العراق في حماية البوابة الشرقية للوطن العربي (دول مجلس التعاون) من الخطر (الفارسي)، فهو إذن يحاول أن يحطم إرادة الشعب الكويتي ونشر الإحباط والتخاذل من خلال التأكيد على فكرة عدم قدرة هذا الشعب - المجتمع والدولة - على حماية نفسه، أما بخصوص آراء (بافلوف) فقد استغلها العدوان العراقي من خلال محاولة الاستفادة من بعض الفئات الجماهيرية في المجتمع الكويتي مثل فئة (البدون)، والعراقيين الموجودين داخل الكويت، وكذلك الفلسطينيين ، فالأماني السياسية والتطلعات الإقتصادية لن تتحقق لهؤلاء إلا من خلال عودة الفرع إلي الأصل في دولة واحدة، لقد حاول العدوان استغلال بعض الفئات والجاليات في الإغراق المتكرر للوسط الشعبي الكويتي بمفاهيم معنية يؤدى تبنيها إلى نتيجة محددة (الإشراط)، وتدور هذه المفاهيم حول الإلغاء الكامل للمجتمع والدولة في الكويت، كما حاول العدوان العراقي استخدام فلسفة "ديوى" من خلال تعميق القناعة بالذات لدى بعض التيارات والفئات التى عبرت عن تعاطفها "الجاهل" مع ما أقدم عليه صدام العراق، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك : بعض نظم الحكم العربية، بعض فصائل التيارات الفكرية ذات الطابع الديني أو السياسي، لقد تم استدراج هؤلاء من حيث لا يشعرون إلي ما يشبه الاقتناع بأن موقفهم تجاه الأزمة هو " الصحيح" وعبروا عن ذلك إما بتصريحات وكتابات يعوزها المنطق والإنسانية ، أو بأفعال غوغائية لم تقدم ولم تؤخر، فكان نصيبهم الخيبة والخذلان أمام العالم كله.

وعندما تعاملت سلطات العدوان العراقي مع مسألة ضم الكويت (إلغاؤه كدولة) انطلقت في خطين متوازيين، الأول يتمثل في تضخيم الذات (وانصب هذا التضخيم على شخصية صدام، وعلى الآلة العسكرية) والثاني يتمثل في التقليل

من شأن الأسرة الدولية، حاول العدوان أيضاً التقليل من شأن الولايات المتحدة بصفتها القوة المؤثرة فعلياً في الرفض العسكري والسياسي، وامتد ذلك إلى كل القوى المعارضة للعدوان، هذه الممارسات كانت بمثابة مجموعة من العقبات والعراقيل أمام آمال المواطن الكويتي وتطلعاته، فهي إذن تمثل خبرات محبطة ، ولكن الإرادة الذاتية والجماعية، بجانب الجهود المضادة لممارسات العدوان قللت دون شك من تأثير تلك الخبرات . وفي سياق جهود العدوان الرامية إلي نشر الإحباط واليأس قامت دعايته واستخباراته بممارسات وعمليات إجرائية انصبت على هدف تدمير الهوية الوطنية على أمل أن يتقبل المواطن الكويتي ذلك و يرضخ له، وقد تمثلت تلك الممارسات والعمليات في: (١) تقديم الحجج والإدعاءات المرتبطة بفكرة الحق التاريخي، الفرع والأصل، بعض الوثائق الخاصة بمسار العلاقات الكويتية العراقية واستهدفت من ذلك اختراق إرادة المجتمع الكويتي وإرادة المجتمع الدولي. (٢) بلبلة الأفكار: بمحاولة خلق حالة من الشك والإضطراب والفوضى في حقائق الجيوبولتيك وكذلك في أفكار الرأي العام الداخلي والخارجي (٣) محاولة خلق عدم الثقة في الحكومة والقيادة الشرعية والقوات المشتركة وذلك بهدف تيئيس المواطن الكويتي من الإعتماد على هؤلاء في توفير الأمن والحماية، وهنا سجل الباحث – من خلال معايشته الكاملة للأحداث – أن الإجراءات التى مارسها العدوان حاولت إثارة الفتن، وشوهت المواقف والقيادات القومية والتاريخية، (٤) تفتيت التماسك القومي: وهنا بثت وسائل الدعاية العراقية المواد " المفبركة" عن استتباب الحياة في بعض المناطق واستمرار العمل في المؤسسات بما يظهر عدم رفض الكويتيين للاحتلال، فكأنها بذلك تحاول نشر وترسيخ فكرة التقبل والرضوخ العام، وتقول للشعب الرافض وللمقاومة المستبسلة هاهم إخوانكم (الغالبية) تسير حياتهم بشكل طبيعي جداً لأنهم عرفوا المنطق فاتبعوه، وعليكم أن تحذو حذوهم، إن ممارسات العدوان في هذه

الحالة تستغل نتائج بعض الدراسات التى أجريت في علم النفس الإجتماعي مثل دراسات (Deutch,1969) (Moscovici, 1969) وكذلك دراسات (Pruitt, 1971) والتى توضح أن الأفراد يميلون عادة إلى مسايرة الأغلبية، وتفسر بعض الدراسات النفسية هذه الفكرة بأن الحاجة القوية إلي الإنتماء هي السبب الكامن وراء انصياع الفرد إلي حكم أو رأي الغالبية (Mehrabian & Ksionzky 1971) كما أن الأفراد يجدون في المسايرة طريقة للسلوك تساعد الشخص على أن يحظى بالحب والقبول من جانب الآخرين (Walker & Heyns, 1962) لقد حاولت الإجراءات التى مارسها العدوان أن تجعل المواطن الكويتي في موقف يجد نفسه وقد شذَّ أو اختلف عن الآخرين ، وبالتالى فعليه أن " يساير " حتى لا يظهر بمثل هذه الصورة الشاذة والمختلفة!! فهي إذن تعمل عل تفتيت التماسك الوطني الرافض للعدوان والمقاوم له، كما أرادت إثارة الفتن والشقاق بين أبناء الوطن الواحد من خلال التخريب النفسي الذى يستهدف التأثير على معنوياتهم اعتماداً على التوجيه السيكلوجي حتى يمكنها وأد إرادة القتال والصمود في نفوسهم ويتقبلوا إلغاء هويتهم الوطنية .

الشق الثاني في تفسير ارتفاع نسبة الإحباط من جراء ممارسات العدوان الرامية إلى تدمير الهوية الوطنية للمجتمع الكويتي، يتعلق بمحاولات تفتيت التجمع النفسي العام حول رفض العدوان، وهنا عملت ممارسات العدوان على نشر الإحباط والتراجع من خلال التطبيق الخاطئ لأفكار (Davison, 1967) والمتمثلة في: (١)انتهاء المسألة (٢) التبديل الخاطئ (٣) القوة الجبرية (٤) تكوين العادات والمعايير الاجتماعية (٥) التكييف القانوني للمسألة - وفيما يلي توضيح موجز لهذه النقاط من حيث علاقتها بالخبرات المحبطة التي خبرها المواطن الكويتي في غمار المواجهة مع إجراءات العدوان الرامية إلى تدمير هويته الوطنية:-

(١) انتهاء المسألة:

حاولت سلطات العدوان (تحبيط) المواطن الكويتي وتخذيله من خلال الإيحاء والتأكيد على انتهاء المسألة (وفق ما يريده العدوان بالطبع). ذلك أنه من المعروف في الدراسات النفسية - وكذلك في علم الاجتماع السياسي - أن الفكرة التي يتجمع حولها رأي الجماعة إذا اختفت أو انتهت، فإن السلوك الذي كان منضبطاً حول تلك الفكرة سيتوقف (حيث لن يكون هناك مبرر لوجوده) لقد اتبعت سلطات العدوان - بطريقة ساذجة - أسلوب انتهاء المسألة، عندما أعلنت أن قواتها أتت إلى الكويت لمساندة ثورة "شعبية"، وأن تلك القوات "ستنسحب" في غضون بضعة أيام أو أسابيع، لقد أرادت بذلك في البداية أن توحي للشعب بأن المسألة منتهية، وأن عليه أن يضبط سلوكه في اتجاه تأييد "الثورة المزعومة"، وليس في اتجاه مقاومة القوات التي أتت "لنجدته". والواقع أن احتلال دولة ليس بالمسألة البسيطة التي يمكن استخدامها في التضليل أو تفكيك الرأي الجماعي، أو تحويل رأي الفرد، خاصة إذا كانت الأحداث ما لبثت أن أكدت الزيف والكذب في هذا المضمار، أضف إلى ذلك أن الإنسان عادة ينظر إلى القوات المعتدية على وطنه وأهله نظرة تحد وعداء حتى بعد مضي زمن طويل، وهل نسى الإنسان في دول العالم الثالث مثلاً احتلال القوى الإستعمارية الأوربية لبلاده رغم مرور سنوات طويلة على التحرر والإستقلال؟ وهل نسى الإنسان الأوربي احتلال النازية لأوربا والجرائم التي ارتكبتها خلال الحرب العالمية الثانية؟ لا شك أن هناك قطاعات كبيرة من الجماهير في الدول الأوربية يربطها الإحساس المشترك بكراهية النازية. إن أسلوب "انتهاء المسألة" - والذي اتبعته سلطات العدوان العراقي بالمعنى المشار إليه - يزيد احتمالات الإحباط لدى كل المنتمين لوطنهم في حالة تصديق أكذوبة الثورة الشعبية، كما يؤدي إلى "الإحباط" عندما تعلن سلطات العدوان أنها ستنسحب ثم تعود فتؤكد أبدية وجودها في الكويت .

(٢) التبديل الخاطئ:

وهو من أهم الأساليب التي اتبعتها سلطات العدوان العراقي، وارتبط بزيادة احتمالات الشعور بالإحباط لدى بعض المواطنين الكويتيين، ويتمثل هذا الأسلوب في محاولة سلطات العدوان صرف اهتمام المجتمع الدولي عن مسألة احتلال الكويت إلى مسائل أخرى غير ذات صلة بالمسألة الأصلية وهي الاحتلال، لقد تحدثت سلطات العدوان مثلاً عن احتلال إسرائيل لفلسطين والأراضي العربية، وتحدثت عن "سوء" توزيع الثروة في العالم العربي والإسلامي، وعن "تدنيس" القوات الأجنبية للأماكن المقدسة... إلخ، لقد رأى المواطن الكويتي في ذلك محاولات من سلطات العدوان خلط الأوراق وتبديل الحقائق وصرف اهتمام الرأي العام الدولي إلى مسائل معقدة لا ترتبط من قريب أو بعيد باحتلال القوات العراقية لبلاده - لا شك أن ذلك يناقض الإحساس النفسي العام في المجتمع الكويتي والمنضبط على رؤية محددة، وأي محاولات تناقض هذا الاحساس (والمنضبط في اتجاه معين) إنما تؤدي إلى الإحباط، لأنها تعمل في سبيل اقتلاع مصادر قوته، خاصة وأن الشعب الكويتي كان يدرك تماماً طبيعة وقوة دول المجتمع الدولي في رفض العدوان وإدانته والتصميم على إخراجه من الكويت.

(٣) القوة الجبرية:

إن القوة الجبرية التي استخدمتها، أو لوحت باستخدامها سلطات العدوان - مثلت دون شك عائقاً أمام إشباع المواطن الكويتي لحاجاته ورغباته في الحرية والحياة الكريمة التي كان يعيشها قبل العدوان. لقد استخدمت سلطات العدوان كافة وسائل القوة والعنف والتعذيب لإرهاب الشعب الكويتي وإجباره على أن يرضخ للإحتلال، واتخذت هذه السلطات من أرض الكويت مجالاً لاستعراض القوة حيث كانت

الدبابات والشاحنات، والفرق المدججة بالأسلحة تجوب الشوارع وتقتحم المنازل في رعونة وطيش، كما أخذت دعاية العدوان في إظهار قوة آلة الحرب العراقية، وكيف أنها تتضمن الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وأن الحرب إذا قامت سيطول أمدها وقد تصبح فيتنام أخرى، كما بالغت الدعاية العراقية في الخبرة القتالية "وقوة الشكيمة" التي تتصف بها التحصينات الدفاعية العراقية في الكويت، وكيف أنها ستسحق جنود "الشيطان" وأنه ليس هناك شك في حتمية النصر ولو واحد في المليون...إلخ. معنى ذلك باختصار أن سلطات العدوان حاولت إظهار أنها تمتلك القوة القادرة على الإجبار والفرض، في الوقت نفسه حاولت أن تقلل من شأن القدرات الذاتية الكويتية، وقدرات النظام الدولي على تحقيق أمل المجتمع الكويتي في تحرير الكويت، لا شك أن ذلك يزيد احتمالات الإحباط لدى البعض.

(٤) فرض الثقافة:

لقد عملت سلطات العدوان - أثناء فترة الإحتلال - على طمس العديد من معالم شخصية المجتمع الكويتي وإحلال معالم شخصية المجتمع العراقي بدلاً منها، ولما كان المواطن الكويتي متمسك بذاتيته الثقافية، ويأبى أن تفرض عليه معالم ذاتية ثقافية عراقية، فإن إصرار سلطات العدوان على ذلك كان بمثابة عائق أمام الإحساس النفسي والعادات الإجتماعية الكويتية، لقد قامت سلطات العدوان بتغيير أسماء الأماكن والشوارع، وحاولت طمس معالم التاريخ الكويتي وشخصياته وقادته، وقامت بإحلال إدارة عراقية لشؤون الحياة اليومية للبلاد، وقامت وسائل الدعاية العراقية بشن حملات تهدف إلى إجبار المواطن الكويتي على تقبل "الوضع الجديد" والتعايش معه، بحيث تكون الكويت "عراقية" بكل معاني الكلمة - لا شك أن ذلك يتناقض مع التكوين النفسي الطبيعي، والانتماء الوطني الذي هو بمثابة جزء

أصيل من نسيج الشخصية الكويتية، وعلى الرغم من ردود الفعل الرافضة لدور سلطات العدوان في هذا الشأن، إلا أن إصرار تلك السلطات وملاحقتها واستخدامها لأبشع صور القمع والعنف، كان كفيلاً بحدوث الإحباط العام.

(٥) التكييف القانوني للمسألة:

إن مشاعر الإحباط لدى البعض من الكويتيين، ترجع في بعض جوانبها إلى المراسيم والتشريعات التي سنتها سلطات العدوان وأقرتها حكومة بغداد. لقد أرادت من ذلك "تيئيس" الشعب الكويتي من محاولات رفض العدوان، وكان أخطر هذه المراسيم ذلك المرسوم "الجمهوري" رقم ٢٤٨ الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٩٠ ، والقاضي "باستحداث محافظة باسم محافظة الكويت، مركزها قضاء كاظمة" وتوالت بعده المراسيم والقوانين، التي صورتها الدعاية العراقية على أن المسألة قد تم إقرارها دستورياً وقانونياً، وأن الكويت أصبحت جزءاً من العراق، وبالتالي فقد قضي الأمر، ولا مجال للنقاش فيه، وأن دابر الأمل مقطوع، وبالتالي فلا جدوى من الرفض. لا شك أن ذلك يزيد من احتمالات الشعور بالإحباط لدى البعض، خاصة وأنه يناقض إرادة جماعية.

بهذه الأساليب الخمسة كانت الممارسات التي سلكها العدوان في سبيل إلغاء الهوية الكويتية، وتذهب بعض الدراسات النفسية (العمر، ١٩٩٣) إلى أن الإعلام العراقي (الدعاية) قد سار منذ اللحظة الأولى للإحتلال بخط متواز مع الدبابة العراقية، وحاول طمس هوية الكويت، ويصور أن للعراق أحقية تاريخية، وتناول رموز الكويت بالتجريح والاستهزاء وتلفيق التهم لهم، واستند في ذلك كله إلى دعوات واهية باطلة، وتذهب الدراسة المذكورة أيضاً إلى القول بأن بداية الأزمة النفسية للفرد الكويتي كانت مع ضم الكويت، على أساس أن الأفراد كان يحدوهم

الأمل بأن الاحتلال لابد أن ينتهي في صورة انسحاب وشيك على ضوء الإدعاءات الأولى للعراق، لكن إعلان الضم كشف للكويتيين أن هذا الغزو تنفيذ لأطماع سابقة، وأن الانسحاب من الكويت لن يتم طواعية مما ضاعف الثقل النفسي والذهني على الأفراد.

ثانياً: أساليب وأنشطة التكيف:

هناك من يعرف السلوك الانساني بأنه كل أوجه نشاط الفرد التي يمكن ملاحظتها سواء بالأدوات القياسية أو بدونها مثل حركات الفرد وايماءاته وطريقة استخدامه للغة وتفاعلاته وتخيلاته ودوافعه وإدراكه وقدراته....الخ، فبعض هذه الجوانب يمكن ملاحظتها بالعين المجردة، والبعض الآخر يمكن التعرف عليه بمقاييس خاصة، والسلوك الانساني في حقيقته ناتج عن التفاعل بين عمليات متعددة، وهي بطبيعتها ليست منفصلة عن بعضها البعض وإنما تؤثر كل منها في الأخرى وتتأثر بها بقدر معين (الزيادي، ١٩٧٣)، ويتأثر السلوك الانساني - حسب الرؤية الفسيولوجية - بالجهاز العصبي المعروف بمتانة تكوينه والترابط بين أجزائه وغزارة مادته الاستجابية، كما يرتبط بالذكاء وقوة الاستعداد والإحساس والتفكير، والمرونة والقدرة على التعلم والتفكير وإعمال العقل والسرعة في الاكتساب وحل المشكلات، والوصول إلى الهدف من أقصر الطرق، ومع التعود يصبح السلوك الانساني سهلاً وسريعاً لا يحتاج إلى جهد أو تفكير عميق (شفيق، ١٩٨٧)، وإذا كانت هذه أهم خصائص السلوك الانساني في الظروف العادية، إلا أن بعضها على الأقل يطرأ عليه نوع من التغير والتبدل في الظروف المتغيرة، أو المتبدلة أو المضطربة، حيث يتطلب الأمر مثلاً المزيد من الجهد والتفكير، وقد يصل الأمر إلى أن يغير الفرد من الهدف،

أو من الطريقة، وما يترتب على ذلك من تعديل أو تغيير أنماط سلوكية، بحيث يتمكن الفرد من إشباع حاجاته أو تحقيق مطالبه، أو التغلب على ما يواجهه من صعاب، ولعل هذه الفكرة يؤكدها التعريف القائل بأن السلوك الانساني هو مجموعة من ردود الأفعال لمجموعة من المطالب التي يحتاج إليها الفرد، أو الضغوط الاجتماعية التي عليه أن يواجهها (الهابط، ١٩٨٣)، ويكون الفرد بصدد محاولة توفيق بين مطالبه وظروفه ومطالب وظروف البيئة المحيطة به فيما يعرف بعملية التكيف. إن الفرد كثيراً ما يجد نفسه في ظروف أو في بيئة لا تشبع كل مطالبه وحاجاته، بل قد تكون مصدر إعاقة لهذا الإشباع، وهنا يتحتم على الفرد بذل الجهد المستمر، وأحيانا المضاعف، للتغلب على الصعوبات التي تواجهه، وحل المشكلات التي تعوق إشباع حاجاته، ودرء المخاطر التي تهدده - وهو في ذلك يسلك سلوكاً سوياً في اتجاه التوافق والتكيف.

لا شك أن ظروف الأزمات والكوارث والحروب، تتزايد معها الصعوبات وتتفاقم معها المشاكل والعوائق ومصادر التهديد البدني والنفسي، وتتزايد الضغوط والأعباء - الأمر الذي يتطلب من الأفراد جهداً فوق المعتاد حتى يمكنهم التكيف، ففي مثل هذه الظروف تزداد مشاعر عدم ثقة الفرد في البيئة (بيئة الأزمة) بما في ذلك الأشخاص والموارد المادية والنظم الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والسياسية، ولعل هذه الفكرة كانت تتجسد بصورة واضحة لدى المواطن الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي، لقد خبر المواطنون مشاكل معقدة في كافة جوانب الحياة من طعام وماء ورعاية صحية، وخدمات ومرافق، بجانب التهديد البدني والنفسي، كما أن سيطرة قوات العدوان على البيئة نشرت الكآبة وعدم الثقة، إلا أن هناك بعض العوامل التى خففت من ذلك، والتى كان المواطن الكويتي يدركها حقيقة

واقعة، من هذه العوامل مثلاً الثقة في الله والذات والقيادة الشرعية، وموقف المجتمع الدولي، وجهود التكافل، وغير ذلك، فكل هذه العوامل، أثرت دون شك في طبيعة إدراك المواطن الكويتي للمواقف والظروف المحبطة، وأثرت خبراته المعرفية ومعتقداته عن العدوان العراقي، بتناقضاته وأكاذيبه في نفس الاتجاه، هذه الخبرات شكلت دعماً نفسياً لهذا المواطن في التكيف الإيجابي مع خصائص البيئة المتأزمة من جهة، ورفض العدوان ومقاومته من جهة ثانية، ولكن ذلك - إذا كان قد خفف نسبياً من المعاناة والآلام - إلا أن ظروف بيئة العدوان كانت محبطة بكل المقاييس، الأمر الذي تطلب جهوداً مضاعفة ومستمرة للتكيف والتوافق مع تلك الظروف والتغلب على ما بها من عوائق، ينطبق ذلك - بدرجات متفاوتة - على المواطنين من الجنسين، سواء كانوا داخل الكويت، أو خارجها أثناء فترة العدوان - والجدول الآتي يوضح هذه الفكرة:

جدول رقم (٥)
أهم أساليب وأنشطة التكيف التي سلكها المواطن الكويتي في سبيل التغلب على معوقات الإشباع

متغيرات الدراسة / أساليب وأنشطة التكيف	ذكور د ن = ٢٥٠	ذكور خ ن = ٢٥٠	إناث د ن = ٢٥٠	إناث خ ن = ٢٥٠	معنوية الفروق بين الذكور والإناث	معنوية الفروق بين مجموعة الداخل ومجموعة الخارج
- جمع المال بقدر المستطاع	٢١٤	١٢١	١٧٨	٥٢	٦,١٧ *	١٣,٩٦ *
- تبديل الدينار الكويتي بعملة أخرى	١٦٨	٤٧	٢٣٤	٢٢٦	١٦,٤ *	٨,٧ *
- بيع بعض الممتلكات والموجودات	١٩٨	١١٧	٦٣	٢٣٢	١,٣	٤,٧ *
- اتخاذ التدابير لتغيير موطن الإقامة إذا لزم الأمر	٣٨	٥٧	٣٥	٩٨	٢,٨٦ *	٦,١٨ *
- إخفاء الأشياء الثمينة	٢٢٢	١٢٣	٢٣١	٧٩	٢,٣ **	١٥,٩ *
- متابعة تطورات الأزمة	٢٤١	٢٢٤	٢٣٨	٢٥٠	,٥٨	,٢٣٦
- تخزين السلع والمواد الغذائية	٢٣٨	-	٢٥٠	٦٥	٤,٩ *	٢٦,٩ *
- تغيير مكان الإقامة	١١٤	٢١٦	٢٣١	٢٩	٤,٦ *	٦,٤ *
- تقليل الخروج من المنزل	١٨٣	٢٢	٢٥٠	١٦٧	١٣,٨ *	١٥,٩ *
- تغيير عادات النوم	٢٣٧	٢٠١	٢٣٣	٢٠٢	,٢٨٥	٦,٤ *
- تغيير عادات الطعام	٢٤٣	٢٤٦	٢٣٩	٢٠٨	٥,٤ *	٣,٦ *
- تدعيم العلاقة بمن يمكن الإتصال بهم من الكويتيين	٢٤٢	٢٤١	٢٤٣	٢٣٥	,٠٨١٧	١,٤٧
- التفكير في الإنتقام من رموز العدوان بأي وسيلة	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	صفر	صفر

(*) دالة عند مستوى الثقة ٩٩,

(**) دالة عند مستوى الثقة ٩٥

نتبين من هذا الجدول تأثير متغير الجنس، وتأثير متغير الداخل والخارج على أساليب التكيف مع المواقف المشكلة (Problematic situations) التي خبرها المواطنون الكويتيون أثناء فترة العدوان العراقي، حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث، وكذلك بين مجموعة الداخل ومجموعة الخارج فيما يتعلق بمعظم أساليب التكيف الموضحة بالجدول:-

(أ) هناك بعض الأساليب التي ترتفع الاستجابات الخاصة بها بين الذكور ومجموعة الداخل - بدلالة إحصائية - عن الإناث ومجموعة الخارج وتتمثل هذه الأساليب في:-

- جمع المال بقدر المستطاع
- إخفاء الأشياء الثمينة
- تغيير مكان الإقامة
- تغيير عادات الطعام

(ب) وهناك بعض أساليب التكيف التي ترتفع الاستجابات الخاصة بها بين الإناث ومجموعة الداخل - بدلالة إحصائية - عن الذكور ومجموعة الخارج وتتمثل هذه الأساليب في:-

- تبديل الدينار الكويتي
- تخزين السلع والمواد الغذائية
- تقليل الخروج من المنزل

(جـ) وفيما يتعلق باتخاذ التدابير لتغيير موطن الإقامة إذا تطلب الأمر، نجد أن الاستجابات بشأن هذا الأسلوب، ترتفع بدلالة إحصائية بين الإناث ومجموعة الخارج عن الذكور ومجموعة الداخل.

(د) وهناك بعض أساليب التكيف، التي لا تختلف الإستجابات بشأنها حسب متغير الجنس، وإنما تختلف حسب متغير مكان التواجد، وتتمثل هذه الأساليب في أسلوبين: الأول هو بيع بعض الممتلكات والموجودات، حيث تبلغ النسبة بين الذكور (٦٣٪) مقابل (٥٩٪) بين الإناث، والفارق بين النسبتين غير دال إحصائياً (قيمة Z = ١,٣)، ولكن حسب متغير مكان التواجد نلاحظ أن النسبة بين مجموعة الداخل (الذكور والإناث) تبلغ (٥٢,٢٪) مقابل (٦٩,٨٪) بين مجموعة الخارج (الذكور والإناث) والفارق بين النسبتين دال إحصائياً عند مستوى الثقة ٩٩, (قيمة Z = ٤,٧)، أما الأسلوب الثاني فيتمثل في "تغيير عادات النوم"، حيث تصل النسبة الدالة عليه (٨٧,٦٪) بين عينة الذكور مقابل (٨٧٪) بين الإناث، ومن الواضح أن الفارق بين النسبتين طفيف وليس له دلالة إحصائية (قيمة Z = ٢٨٥,). ولكن حسب متغير مكان التواجد، فإن النسبة تصل إلى (٩٤٪) بين عينة الداخل مقابل (٨٠,٦٪) بين عينة الخارج والفارق بين النسبتين دال إحصائياً بدرجة ثقة ٩٩, (قيمة Z = ٤,٦).

(هـ) أخيراً نتبين من الجدول السابق وجود بعض أساليب التكيف التي لا تظهر فروق دالة إحصائياً بين نسب الإستجابات بشأنها، سواء على أساس متغير الجنس أو متغير مكان التواجد، وتتمثل هذه الأساليب في:-

- متابعة تطورات الأزمة
- تدعيم العلاقة بمن يمكن الاتصال بهم من الكويتيين
- التفكير في الانتقام من رموز العدوان

فعلى الرغم من اختلاف نسبة المبحوثين القائلين بأنهم اتبعوا تلك الأساليب في سياق تعاملهم مع الظروف الضاغطة التي خبروها أثناء العدوان، إلا أن هذا الإختلاف ليس له دلالة إحصائية.

وبصرف النظر عن دلالة الفروق الإحصائية بين مجموعات الدراسة، فإن استجاباتهم في مجملها تعبر إما عن أساليب/أنشطة للتكيف مع الظروف الضاغطة، أو عن رفض العدوان ومقاومته، فعمليات السلب والنهب والمصادرة للأموال والممتلكات وإلغاء العملة الكويتية، من جانب قوات العدوان مثلت ظروفاً ضاغطة ومصادر للتهديد، ولكي يتوافق المواطن الكويتي مع هذه الممارسات، سلك سلوكيات معينة مثل جمع المال بقدر المستطاع، تبديل الدينار الكويتي، بيع بعض الممتلكات والموجودات، إخفاء الأشياء الثمينة، كما أن مخاطر التهديد البدني، المرتبطة بممارسات العدوان، جعلت المواطنين يتخذون تدابير لتغيير موطن الإقامة إذا استلزم الأمر،ويفكرون في الانتقام من العدوان بأي وسيلة، بجانب تغيير مكان الإقامة وتقليل الخروج من المنزل، وتغيير عادات النوم. كما أن الأزمة الغذائية (نقص الغذاء) بجانب بعض الإعتبارات الأمنية، جعلت المواطن الكويتي يلجأ إلى تخزين السلع والمواد الغذائية ويغير من عادات الطعام، من جهة أخرى، فإن تفرق الأسر وتشتت الأفراد، وصعوبة الاتصالات أو استحالتها، والشعور المشترك بالخطر، وكذلك الحاجة إلى الإنتماء، جعلت المواطنين يسعون نحو تدعيم علاقاتهم ببعضهم البعض ويتابعون تطورات الأزمة. هكذا يتضح لنا، أن ظروف العدوان وما ارتبط بها من عوائق وعقبات، صاحبها أنماط سلوكية تكيفية تحت تأثير مجموعة من الحاجات النفسية والعضوية، ولم تكن هذه الأنماط في اتجاه التقبل السلبي للظروف، وإنما كانت في اتجاه التغيير الإيجابي فيها، ويكفي ما يوضحه الجدول السابق من أن جميع عينة البحث كانت تفكر في الإنتقام من رموز العدوان بأي وسيلة، وهنا يتضح

فاعلية الحاجات النفسية والعضوية في التأثير على أساليب تكيف الفرد والتغلب على العوائق بما يحقق له وجوداً جيداً من المنظور السيكلوجي، ويتضمن هذا الوجود الجيد - رغبة الفرد في الحفاظ على قيمه ومعتقداته دون تغيير وألا يتعدى عليها أحد، خاصة وأن الفرد يميل إلى إبقاء الحياة التي يعيشها على ما هي عليه طالما هو متقبل لها، ويحاول أن يوازن بين ما يتناسب مع رغباته من جهة والقيم والإتجاهات والمعتقدات التي لديه من جهة ثانية، لا شك أن المواطن الكويتي كان يرى في العدوان العراقي اعتداءً صارخاً على قيمه ومعتقداته، وأن هذا العدوان يسلبه كل معنى جميل، ويفرض عليه إجباراً وقسراً ما لا يمكن للمواطن أن يتقبله، الأمر الذي شكل عقبات نفسية أمام ممارسات العدوان الهادفة إلى تغيير سلوك هذا المواطن من جهة، وساعد على وجود سلوكيات تكيفية مضادة لما يهدف إليه العدوان العراقي من جهة ثانية.

أضف إلى ذلك أن الأساليب التكيفية للمواطنين الكويتيين ارتبطت أيضاً بمعوقات بيئية اجتماعية لما كان يهدف إليه العدوان، فمن المعروف مثلاً أن الفرد يكتسب المعتقدات والقيم والاتجاهات من البيئة التي نشأ ويعيش فيها، إنه يشعر نحوها بالولاء والإنتماء ويتخذ منها نماذج السلوك، ويشعر بالسعادة والإطمئنان إذا كان محل رضا وتقدير المحيطين، ويتولد داخله الصراع النفسي إذا افتقد ذلك أو إذا تصور أنه مفتقده، وهناك ما يعرف بالقانون العرفي، والذي يشمل كل ما تعارف عليه المجتمع من خطأ وصواب، أثناء الأزمات والمحن الكبرى التي تهدد حياة الفرد والجماعة، تتفاعل المكونات النفسية للفرد مع المكونات المكتسبة من البيئة الاجتماعية بحيث تتولد - تلقائياً - قيمة أو معيار اجتماعي هو "ضرورة مواجهة الخطر"، وكثيراً ما تضفي الجماعة على أحد أو بعض الأفراد هالة من الإحترام والتبجيل لصدق التزامهم بهذا المعيار، فكأنها بذلك تؤكد أن الانتساب إليها لا

ينفصل عن الشروط والمتطلبات التي تحددها جزئياً القيم والمعايير وفق مبدأ الثواب والعقاب (Aronson, 1979) في هذا الإطار جاءت أساليب التكيف مع الظروف الضاغطة التي خبرها المواطن الكويتي أثناء العدوان العراقي، لقد ارتبطت تلك الأساليب بمنظومة القيم التي ترفض العدوان، وتتيح نماذج للسلوك التوافقي بما يساعد الفرد في التغلب على المعوقات التي تعترضه حتى وإن تعرض في سبيل ذلك إلى نوع من المشقة والآلام.

ثالثاً: الحيل الدفاعية:

من المعروف أنه عندما ينشط الدافع لدى الفرد طالباً الإشباع، فإن الفرد قد يتمكن من إشباعه إشباعاً فورياً وصريحاً وكاملاً، وهذه هي الحالة المثلى لإشباع الدافع، وعندئذ يحس الفرد باللذة والراحة والانبساط، ويزول ما لديه من التوتر الذي أثاره نشاط الدافع وإلحاحه في طلب الإشباع. لكن الفرد كثيراً ما يفشل في إشباع بعض دوافعه التي تنشط طالبة الإشباع، فقد لا يستطيع إشباعها على النحو الأمثل، بل قد يعجز عن إشباعها بأي صورة، وعند ذاك يكون الفرد في حالة نسميها بالإحباط، أي العجز عن إشباع دافع مستثار، ويشعر الفرد بنوع من القلق والضيق والاستياء والتوتر والألم النفسي (طه، ١٩٨٨).

وفي ظروف الحروب والأزمات المجتمعية تزداد احتمالات الصعوبة - إن لم يكن استحالة - إشباع الفرد لحاجته ودوافعه بفعل العديد من العوائق، وبالتالي يخبر حالة الإحباط، ويرتبط ذلك بنقص الإمدادات أو ارتفاع أسعارها خاصة الغذاء والمأوى ومتطلبات الحياة اليومية للفرد، بل إن الحياة نفسها تكون عرضة للتهديد، كما يخبر الفرد احتمالات تدمير البنية المادية مثل المباني والطرق وخطوط الكهرباء

والسكك الحديدية، بجانب الخسائر المادية الأخرى الأكثر عمومية وعمقاً من حيث تأثيرها النفسي مثل:-

- تهديد تكامل تراب الوطن وسيادته خاصة في حالات الهزيمة أو الإحتلال أو الضم أو الهجرة الإجبارية وما يصاحب ذلك من انفعال وتوتر.
- تهديد القيم والأعراف الجميلة التي تميز المجتمع، وكذلك الأنشطة المدنية الحرة، والحقوق والحريات المدنية.
- التحكم في الأحداث والسيطرة على البيئة، خاصة أثناء العمليات العسكرية وبعدها بما تخلفه من خسائر مادية ونفسية.

هذه الجوانب تشهد عادة ارتباكاً عنيفاً بما قد يحول دون إشباع حاجات الأفراد من جهة، وبما يجعلهم عرضة للإضطراب النفسي الذي يعوق قدرتهم على التكيف مع الظروف الكارثية من جهة ثانية، وفي هذه الظروف يلجأ الأفراد إلى الطرق المباشرة في التغلب على العوائق، وتتمثل هذه الطرق - كما سبقت الإشارة - في زيادة المجهود، أو تغيير الطريقة أو تغيير الهدف أو كل هذه الطرق مجتمعة، ولكن صعوبة الظروف وتفاقم الضغوط كثيراً ما يؤدي إلى عدم فاعلية الطرق المباشرة في إشباع الحاجات وبالتالي قد تتولد نوازع عدوانية في إتجاه التغلب على العوائق، وقد يلجأ بعض الأفراد إلى ما يعرف (بالحيل العقلية)، وهي عبارة عن أساليب تصطنعها الشخصية للتوفيق بين القوى الداخلية في الصراع النفسي الذي يخبره الفرد نتيجة عجزه عن إشباع حاجاته ودوافعه، وتتعدد هذه الطرق مثل القمع (Suppression) ، والكبت (Repression) والنقل (Displacement) والتسامي (Sublimation) والإسقاط (Projection) والتوحد (Identification) والتحول (Coversion) والتكوين العكسي (Reaction formation) والتبرير (Ra-

tionalization) والنكوص (Regression) والاستدماج (Introjection) والأحلام (Dreams) والتعويض (Compensation) وعلى الرغم من أن الأفراد - سواء كانوا أسوياء، أو مرضى نفسيين - يستخدمون مثل هذه الحيل، إلا أن الأسوياء يستخدمونها باعتدال بما يحقق التوافق والنجاح في التعايش، أما المرضى فيسرفون في استخدامها بما يؤدي إلى الفشل في تحقيق التوافق والتوفيق في العلاقة بالواقع والمجتمع، فمرضى الإكتئاب مثلاً يسرفون في استخدام أسلوب الاستدماج، ومرضى الهذاء يسرفون في استخدام أسلوب الاسقاط، الأمر الذي يؤدي بهم إلي سوء التوافق (طه،١٩٨٨ص٥١).

وعلى ضوء معايشة الباحث لواقع المجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان، وما تم رصده من خبرات محبطة والعديد من مظاهر الآلام والمعاناة والضغوط، كان المؤكد أن لجوء الأفراد إلى الطرق المباشرة للتغلب على العوائق التي تحول دون إشباع حاجاتهم إما أنه تعترضه العقبات في بعض الأحيان، أو غير ممكن عند البعض الآخر، ونظراً لطول الفترة الزمنية التي خبر فيها المواطنون هذه المواقف المحبطة، تزداد احتمالات حدوث الاضطرابات النفسية بما في ذلك الإسراف في الحيل الفعلية المشار إليها، وقد كشفت بعض الدراسات والبحوث التي أجريت في المجتمع الكويتي بعد التحرير، ومن بينها دراسات قام بها الباحث - عن العديد من الأعراض الاضطرابية بفعل الظروف الضاغطة التي خبرها المواطنون أثناء فترة العدوان العراقي، بطبيعة الحال لا يمكن فصل المواقف والخبرات المحبطة - وما يرتبط بها من إسراف في اللجوء إلى الحيل العقلية - عن هذه الظروف، بل إن هناك اتجاها قوياً تبناه بعض الخبراء النفسيين المهتمين بإزالة الآثار النفسية والاجتماعية التي خلفها العدوان العراقي، يقوم على إمكانية تفسير وربط أعراض حالات الاضطراب النفسي بالمواقف المحبطة أثناء فترة العدوان، ولما كان الإسراف في الحيل العقلية من جانب الفرد، يقع في عداد الإضطراب النفسي، فقد حاولت الدراسة أن تتعرف على

مدى شيوع هذه "الحيل" لدى عينة البحث حيث تضمنت الإستبانة عشرة بنود فقط، كل منها يعبر عن "حيلة عقلية" وأمام كل بند عدة استجابات تعبر عما إذا كانت هذه الحيل يخبرها المبحوث بكثرة واضحة، أو بصورة عادية أو نادرة - وجاءت النتائج موضحة أن الحيل العقلية التي عكستها استجابات المبحوثين بصورة مسرفة هي القمع والكبت والنقل والتحويل والإستدماج وأحلام اليقظة، أما بقية الحيل العقلية فلم تتمكن الدراسة من التوصل إلى استجابات كافية تقطع بوجودها بدرجة مسرفة أو عدم وجودها كعرض نفسي، والجدول الآتي يوضح نسبة الإستجابات الدالة على الحيل العقلية التي أقرها المبحوثون بصورة مسرفة:-

جدول رقم (٦)
الحيل العقلية حسب استجابات عينة البحث

متغيرات الدراسة / الحيل الدفاعية	ذكور		إناث		معنوية الفروق بين الذكور والإناث	معنوية الفروق بين عينة الداخل وعينة الخارج
	د ن = ٢٥٠	خ ن = ٢٥٠	د ن = ٢٥٠	خ ن = ٢٥٠		
القمع	٢١٨	١٣٧	٢٣٣	٢٣٧	٩,٦ *	٦,٤ *
الكبت	٢٣٣	١٧٨	٢٤٠	٢٣٨	٦,٧ *	٥,٧ *
النقل	٢٠٦	٢٣١	٢٠٩	٢٣٢	,٣٨٦	٤,٦ *
التحول	١٨٧	١١٣	٢٠٩	١٨٩	٦,٧٥ *	٦,٥ *
الإستدماج	١٦٨	٢١١	٢٢٨	٢٣٥	٧,٣ *	٤,٣ *
أحلام اليقظة	١٩٨	١٨٢	٢٣٨	٢٤٠	٨,٨ *	١,٣

(*) دالة عند مستوى الثقة ٩٩,

ونتبين من هذا الجدول وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث وكذلك بين مجموعة الداخل والخارج فيما يتعلق بالإستجابات الدالة على معظم الحيل الدفاعية، وذلك على النحو الآتي:-

(أ) القمع: وهو يعني تأجيل إشباع الدافع، أو تأجيل التعبير عنه إلي أن تتهيأ الظروف المناسبة لهذا الإشباع أو التعبير، ونتبين من الجدول السابق إرتفاع نسبة القمع بين الإناث (٩٤٪) بدلالة إحصائية عن الذكور (٧١٪) كما ترتفع النسبة بدلالة إحصائية بين مجموعة الداخل (٢ , ٩٠٪) عن مجموعة الخارج (٨ , ٧٤٪).

(ب) الكبت: وهو استبعاد الدافع أو الذكريات أو الأفكار من منطقة الشعور إلى منطقة اللاشعور، فتصبح لا شعورية وإن كانت تظل نشطة وتحاول أن تلج منطقة الشعور مرة أخرى، لكن قوى المقاومة والكبت تحول بينها وبين ذلك، فتشبع نفسها في صورة هفوة أو حلم أو أي عرض نفسي إشباعاً محرفا، ويوضح الجدول السابق أن نسبة الإستجابات الدالة على الكبت ترتفع بدلالة إحصائية بين الإناث (٦ , ٩٥٪) عن الذكور (٢ , ٨٢٪) وكذلك بين مجموعة الداخل (٦ , ٩٤٪) عن مجموعة الخارج (٢ , ٨٣٪).

(جـ) النقل: وهو عملية نقل دافع أو رغبة مرتبطة بموضوع معين إلى موضوع آخر، فقد يكون الشخص راغباً في إشباع دافع الجوع عن طريق تناول طعام معين، ولكن هذا الطعام غير موجود، فيضطر إلى إشباع الدافع بتناول طعام آخر موجود أو متاح وهناك بالطبع أمثلة متعددة على حيلة "النقل". ونتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في الاستجابات الدالة على هذه الحيلة، وإن كانت هذه الفروق قائمة بين مجموعة الخارج (٦ , ٩٢٪) عن مجموعة الداخل(٨٣٪).

(د) التحول: وهو عملية يلجأ فيها الفرد إلى حل صراعه النفسي عن طريق تحويله إلى حل يبدو في عرض جسمي، وكأن الفرد يحول صراعه إلى عرض جسمي بدلاً من التعبير النفسي الخالص عن هذا الصراع الذي يعانيه (وهنا يجب التنبيه إلى أن العرض الجسمي قد لا يكون بالضرورة نتيجة صراع نفسي تحت تأثير الإخفاق في إشباع الحاجات والدوافع)، وقد عرضت على المبحوثين المقولة التالية: "مررت بظروف من الحرمان عانيت بسببها من صراع نفسي أعقبه آلام في أجزاء متفرقة من الجسم" وكانت النتيجة أن الذين أفادوا بأنهم خبروا هذه الظروف كثيراً جداً تبلغ نسبتهم (٨, ٦٩٪) على مستوى العينة ككل، ونتبين من الجدول السابق ارتفاع النسبة بدلالة إحصائية بين الإناث (٦, ٧٩٪) عن الذكور (٦٠٪) وكذلك بين مجموعة الداخل (٢, ٧٩٪) عن مجموعة الخارج (٤, ٦٠٪).

(هـ) الاستدماج: وهو عملية يقوم فيها الفرد باستدماج الموضوعات التي يهتم بها في داخل ذاته بحيث تصبح جزءاً من الذات، وهكذا ينفصل عن العالم الخارجي ويتمركز حول ذاته، يوجه إليها اهتماماته ويجد فيها إشباعاته فيستعيض بها عن هذا العالم المحبط. ونتبين من الجدول السابق، ارتفاع نسبة الإستجابات الدالة على الاستدماج - بفارق دال إحصائياً بين الإناث (٦, ٩٢٪) عن الذكور (٨, ٧٥٪)، وكذلك بين مجموعة الخارج (٢, ٨٩٪) عن مجموعة الداخل (٢, ٧٩٪).

(و) أحلام اليقظة: وهي تخيلات يستسلم لها الفرد، ويرى فيها نفسه وهو يحقق آماله، ويشبع دوافعه ويتخطى العقبات التي تحول دون ذلك. ونلفت نظر القارئ إلى أن الدراسة في محاولة للتعرف على هذا الجانب، حددت

المحتوى في "تحرير الكويت واندحار العدوان وعودة الحياة الطبيعية". ويوضح الجدول السابق ارتفاع نسبة الإستجابات بدلالة إحصائية بين الإناث (٦, ٩٥٪) عن الذكور (٧٦٪) بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي الداخل والخارج في هذا الشأن.

وإذا كانت هذه النتائج تدل على ارتفاع نسبة المعاناة، فإنها تتفق مع دراسات أخرى أجريت في مجتمعات خبرت الكوارث والأحداث الصادمة، فقد بينت إحدى الدراسات التي أجريت في لبنان أن ما يتراوح بين ٦٠٪ و ٨٠٪ من الذين كانوا بالداخل أثناء الحرب الأهلية - لديهم عوارض العصاب الصدمي، كما دلت نتائج دراسة أخرى أجريت في لبنان بعد استتباب الأمن على أن (٩٣٪) لا يزالون يعيشون الخبرات المؤلمة، وأن ٨٣٪ تعرضوا لأحداث تهدد حياتهم، كما أن (٧٠٪) لا يزالون يعانون الأعراض المرضية نتيجة الأحداث الصادمة (شكور وآخرون، ١٩٩٢).

مناقشة وتعقيب:

يتضح من العرض والتحليل السابق أن ارتفاع نسبة الإستجابات الدالة على خبرة المواقف المحبطة لدى عينة البحث، وكذلك ارتفاع نسبة الإستجابات الدالة على أساليب وأنشطة التكيف، المنطق نفسه فيما يتعلق بالحيل العقلية أو الحيل الدفاعية ممثلة في القمع والكبت والنقل والتحول والاستدماج وأحلام اليقظة، ولكن هل يعني ذلك أن "الإحباط" الذي خبره المواطن الكويتي أثناء العدوان العراقي أفضى إلى اليأس والإستسلام؟ إذا رجعنا إلي النتائج السابقة، سنجد أن إجراءات العدوان المتعلقة بتدمير الهوية الوطنية (إلغاء هوية المجتمع والدولة) تمثل غالبية المواقف المحبطة التي خبرها معظم المبحوثين، وإذا رجعنا إلى هذه النتائج أيضاً، سنجد أن

"التفكير في الإنتقام من رموز العدوان بأي وسيلة" يمثل استجابة عامة لدى جميع مفردات البحث، يستوي في ذلك الذكور والإناث ومن كانوا في الداخل والخارج (انظر الصف الأخير من الجدول رقم ٥)، وهنا - وحتى تكتمل الدراسة - لابد من الإشارة عن العوامل الفسيولوجية التي تنمي الشعور بالإحباط في ظروف الحرب بوجه عام وكذلك إلى أهم دور الفعل الإنتقامية (العدوانية) المضادة للعدوان العراقي من قبل الشعب الكويتي. بالنسبة للعوامل الفسيولوجية تتلخص في أن الإحباط يثير في الفرد والجماعة نوازع العدوانية المضادة على العامل المعوق، أي العامل الذي يحول بين الفرد والجماعة وبين ممارسة الحياة بصورة طبيعية، كما يثير نوازع كراهية وحقد، ومع تطور هذه النوازع تبدأ حالة الصراع النفسي بين دافع العدوانية على العائق وبين قلق العقاب، فالعدوانية إذن تنبع من الإحباط والتهديد، وقد تؤدي إلى تكيف أو سوء تكيف تحت تأثير الخوف المتواصل والحاجة إلى الأمن انطلاقاً من القدرة الديناميكية للفرد والخاصة بإعادة التمثيل الداخلي للأفكار وما يرمز لها (Kooner, 1993) ، وهذه النوازع العدوانية تنطلق في النفس بمجرد التأثير البيولوجي كرد فعل معاكس للمثير، وقد تكون فورية أو مؤجلة، فهي إذن ترتبط بظروف البيئة الخارجية، كما تخضع للتعلم (Berkwitz, 1990)، فإذا فشل الفرد أو الجماعة في التنفيس عن النوازع العدوانية المترتبة على الإحباط والموجهة ضد مصدره، امتلأت النفوس بالغضب والحقد والكراهية للعائق(مصدر الإحباط)، ويصاحب ذلك قلق الفشل وقلق الشعور بالدونية، وما يرتبط بذلك من اضطرابات في التوازن الهرموني، حيث يزيد إفراز هرمون الإدرينالين وتتسع الشرايين وتضيق الأوردة وتزيد دقات القلب مع استمرار الحنق والغضب وتتوتر العضلات بصورة عنيفة كلما تذكر الفرد أنه هو والجماعة التي يعيش بينها يقعون تحت ضغوط نفسية واجتماعية، ويظل الوضع الفسيولوجي يعمل في النفس ويستهلك من الأفراد

والجماعات اللحم والدم حيث لا يجد الفرد تنفساً لتوتر قلق الإحباط من هروب أو قتال (Fight or Flight) وهكذا تظل حالة القلق المعروف باسم قلق الحرب (Com-bat Anexity) هائمة طليقة تلتمس بين حين وآخر مخرجاً طبيعياً إن أمكن، وإلا فالمخرج غير الطبيعي والسلوك اللاسوي بما في ذلك العدوانية والعنف.

لقد نشأت فرضية إرتباط العدوانية بالإحباط (Frustration - aggression Hyp.) في مطلع هذا القرن في كتابات فرويد وماكدوجل، وإن كانت قد اتخذت شكلها النهائي على يد دولارد، ودوب، وميللر، وسيريز في مؤلفهم الشهير الذي صدر عام ١٩٣٩، وقد حاولت نظرية الإحباط - العدوانية تفسير ظاهرة العنف من واقع تتبع العلاقة بين الإحباط والعنف، وافترضت أن الإحباط سبب للعنف وهو استجابة طبيعية له، ويزداد كلما زاد الإحباط وقد أيدت دراسات أخرى هذا الافتراض، وعلى الرغم من أن الإحباط يسبب العدوان إلا أن ذلك يتوقف على مدى استعداد الشخص للعنف وإدراكه للموقف المحبط وتفسيره له، كما ذهب (Miller) إلى أن الانسان يستجيب للاحباط باستجابات كثيرة منها العدوان أو العنف، وإن كان (ميلر) لم يجد أن العدوانية والعنف استجابة فطرية للاحباط (مرسي، ١٩٨٥)، غير أنه أكد صحة المبدأ العام وهو أن الإحباط الذى يعوق إشباع الحاجات في الوقت المناسب لسياق الفعل يؤدى إلى العدوانية ، وتم ذلك من خلال صياغة مبدأ محدد للسلوك يربط بين الإحباط والعدوانية يكون بموجب شكل ما من أشكال الإحباط يسبق السلوك االعدواني، وإذا كانت الاحباطات لا تؤدى دائماً إلى العدوان- إلا أنها تنحو ذلك، مع ملاحظة أن سلوكاً آخر - مثل المطاوعة قد يتصارع مع الاحباطات أو يتعارض مع التعبير عنها، وفي الوقت الذى تأكد صدق فرضية الإحباط - العدوانية، إلا أن هذه الفرضية لا تعالج عدداً من أمثلة السلوك

العدواني بطريقة مباشرة ويورد لنا (لامبرت & لامبرت ١٩٩٣) أمثلة محددة على هذه الفكرة : بعض الناس يعبر بصورة أسرع من البعض الآخر عن العدوان عند الشعور بالاحباط ، فهل يرجع هذا فقط إلى الاحباطات السابقة (بما فيها العقوبات) أم أن المكافآت المحبذة للعدوان قد لعبت دورها ، ومثال آخر: بعض الناس عدوانيون دون إثارة واضحة : فهل هذا شكل مختلفا من السلوك العدواني (سادية مثلاً مقابل النزعة الانتقامية) ، وهل ما زالت هناك أشكال أخرى للعدوانية يتعلم الناس اللجوء إليها - عدوانية مقبولة اجتماعياً بدلاً من العدوانية المضادة للمجتمع، والعدوانية المازحة بدلاً من العدوانية الجادة .. وهكذا ؟ .

وعلى الرغم من الإنتقادات التي وجهت إلى هذه الفرضية، إلا أن العديد من البحوث النفسية تؤيدها وتدافع عنها (Staub, 1989)، ومن الواضح أن فرضية العدوانية - الإحباط، كانت مؤكدة الصحة في ظروف العدوان العراقي على دولة الكويت، فقدوم القوات العسكرية وممارساتها البغيضة، وما تعنيه من مغزي سياسي واجتماعي واكبها ونتج عنها رد فعل نفسي امتزج فيه الإضطراب بالرفض، ولكن الأول (الإضطراب) لم يطغ على الثاني (الرفض)، ولا نكون مبالغين، إذا قلنا إن العكس هو الصحيح، ولم يجد الإضطراب فرصته للظهور بصورة مَرضية إلا لماما (أثناء فترة العدوان)، وإن كان قد ظهر بصورة واضحة بعد التحرير، ففي أثناء العدوان اجتمعت إرادات الأفراد وانصهرت في إرادة واحدة هي "إرادة القتال"، والتي شاء القدر أن تعبر عن نفسها في ظروف عصيبة، فوجدت الأرضية النفسية الخصبة، ووجدت القيادة الشرعية التي أدارت تلك الظروف بكفاءة، وأيدها في ذلك موقف كل الشرفاء في العالم، فأمدت هذه الإرادة بالقوة على مدار الأزمة، وضخت في شرايينها دماء التجدد والحياة. ومن خلال إرادة القتال اتجهت نوازع العدوانية والإنتقام إلى مصدر الإحباط وأس البلاء (رموز العدوان العراقي).

تعرف إرادة القتال بأنها تلك العزيمة التي انضبطت وتحددت على خوض الصراع المباشر بقصد السعي نحو تحطيم خصم معين - كليا أو جزئياً - للوصول إلى إكراهه على أمر معين، أو منعه من الإتيان بعمل معين. أي أن إرادة القتال تتحدد بعنصرين: الأول هو الإرادة بمعنى العزيمة والتصميم، والثاني تقابل عضوي (إشتباك)، فإرادة القتال تفترض عنصر القيادة بمعنى عملية تكتيل القوى من حيث ربط مقومات الوحدة البشرية بمختلف أبعاد مسرح الصدام وتوجيه ذلك التكتيل نحو الخصم، ويتضمن ذلك الترابط بين الحركة والفكر، رفض الخوف من المواجهة، الثقة في الهدف المرجو تحقيقه، وقد تتبلور إرادة القتال في شكل صدام عضوي، ولكنها في الوقت نفسه قد تفترض الإنزواء لتضميد الجراح، وهي في لحظات الصراع المصيري تصير أكثر إلحاحاً وأشد أهمية، إن الإنزواء هنا يعني التعبير عن المرونة التي تفترضها إدارة الصراع، إنه استعداد لقتال أكثر إتساعاً وأشد تصميماً، فالصراع مع الخصم يفترض عمليات متتابعة من الكر والفر، من الإقدام والإحجام، من التطاحن والمهادنة. المتغير الثابت الذي لا يجوز له أن يختفي هو مصير الأمة المحاربة. بهذا المعنى، كانت "إرادة القتال" لدى الشعب الكويتي تعبر عن نفسها في صور متعددة، كمخرج من حالة الإحباط، وكسبيل للتغلب على العوائق والعراقيل أمام السيادة والكرامة الوطنية أولاً وأمام إشباع الحاجات النفسية والعضوية ثانياً.

إن النتائج التي توصلت إليها دراستنا الحالية إذا كانت توضح مدى جسامة الإحباط الذي خبره المواطنون الكويتيون، وضخامة الجهد المبذول في سلوكيات وأنشطة التكيف، وبعض الحيل العقلية التي تحمل في طياتها أعراض الإضطراب النفسي الذي كشفت تفاقمه دراسات عديدة أجريت بعد التحرير - إلا أن كل ذلك لم يحل دون القتال المنظم ضد العدوان العراقي، الأمر الذي يؤكد صحة فرضية

"الإحباط – العدوانية" دون الدخول في دوامة الجدال حول ما إذا كانت النوازع العدوانية فطرية أو مكتسبة. لقد وجه الشعب الكويتي انتقامه ضد رموز العدوان العراقي، وقد اعترفت تلك الرموز بذلك من واقع الرسائل التي خطتها بيدها ودمغتها بتوقيعها، وقد تم جمع هذه الرسائل في مجلد واحد (مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٣) فالوثيقة رقم (١٢٧) بتاريخ ١٩٩٠/١١/٤ – والتي وزعتها سلطات العدوان على قادة وحداتها تفيد صراحة بأن المقاومة (الكويتية) تخطط في جميع أرجاء الكويت "للقيام بإطلاق النار في اتجاه السيطرات وفي الشوارع وبعض المناطق المهمة والحساسة، وسوف تقوم بزرع أصابع ديناميت في الأماكن المزدحمة بغرض الإرهاب والتخويف"، كما كشفت المقاومة جهودها في ضربات مركزة، وهجمات خاطفة وأساليب متنوعة جعلت رموز العدوان يرون الموت، ليس فقط في أدوات القتال، ولكن أيضاً في الطعام والماء والدواء وذلك من خلال مسلكين أساسيين هما عمليات العنف المسلح، أنشطة الاستخبارات والمعلومات، وسوف نوضح هذين المسلكين بإيجاز شديد لأنهما بمثابة الإطار العام لجهود تحطيم العوائق التي اصطنعها العدوان العراقي أمام المواطن الكويتي في إشباع حاجاته النفسية والعضوية، كما أنهما بمثابة التطبيق العملي لإرادة القتال حسب المعنى السابق ذكره:-

أولاً : عمليات العنف المسلح:

تكشف وثائق العدوان العراقي عن مدى الرعب والذعر الذي أصاب قواته من جراء إطلاق النار على مفارز التفتيش وسيارات الشرطة والهجوم الخاطف عليها باستخدام الأسلحة الكاتمة للصوت وقتل من فيها من الأفراد، غير أن هذه الأماكن لم تكن ساحة العمليات الوحيدة التي تقوم فيها المقاومة بقتل أفراد العدوان، لقد كان القتل يتم في الأماكن التي يتردد عليها هؤلاء الأفراد مثل الجمعيات التعاونية، أو

أثناء سيرهم في الشوارع، وقد يتم استدراجهم إلي أماكن نائية ثم قتلهم، أو اصطيادهم وقتلهم أثناء وجودهم في مثل تلك الأماكن بالفعل، الإستدراج في مثل تلك الحالات كان يتم من خلال إظهار الود والمسالمة والإغراء بركوب السيارات بغرض التوصيل، بجانب الإستدراج كان هناك الإختطاف بأساليب متعددة، حيث يتم تجريد المختطف من سلاحه واحتجازه لفترة معنية بعدها يتقرر مصيره، إما بالقتل وإلقاء الجثة في مكان ظاهر بحيث يراها الأفراد الآخرون (قوات العدوان)، أو تسريب معلومات عن أن المختطف/المختطفين رهن الأسر والإعتقال لدى المقاومة، بحيث تنتشر مثل هذه المعلومات على أوسع نطاق ممكن بين أفراد قوات العدوان. لا شك أن هذا الأسلوب كان له تأثيره الموجع في نفوس رموز العدوان، ومما زاد من التأثير أن مجموعات المقاومة كانت تمارس الإختطاف بصورة عنيفة ومباغتة وبسرعة خاطفة بما يصيب الضحية بالعجز التام عن أي تصرف مضاد بما في ذلك استخدام سلاحه، أضف إلى ذلك انتشار الأخبار "والشائعات" أيضاً عن كثرة الجثث التي تم العثور عليها وتراكمها في ثلاجات المستشفيات، وفداحة حالات الإصابة، وكثرة إختفاء الأفراد ومعهم أسلحتهم - كل هذه العوامل تجعل عمليات الإختطاف ذات تأثير نفسي شديد على أي فرد خاصة في ظروف المعارك والحروب. الجانب الآخر الذي يشكل أحد المعالم البارزة في العمليات التي مارستها المقاومة الكويتية ضد العدوان يتمثل في تفخيخ السيارات وتفجيرها، وهنا - توضح وثائق العدوان أن المقاومة اتبعت هذا الأسلوب من خلال أسلوبين، يتمثل الأول في تفخيخ السيارات المتروكة، فقد لوحظ أن أفراد العدوان يلجئون إلى تفكيك السيارات المتروكة للإستفادة من قطع غيارها، ومجاراة لعملية "التفكيك" هذه، لجأت المقاومة إلى عملية "التفخيخ"، حيث كانت توضع المواد شديدة الإنفجار داخل السيارة، وزيادة في الرعب والزعر لجأت المقاومة إلى وضع مواد تضاعف صوت الإنفجار، وتزيد

الشظايا ، وتحدث الحريق أثناء التفجير حتى يمكن إشاعة الرعب والإنهزامية لدى أفراد العدوان العراقي. أما الأسلوب الثاني فيتمثل في إعداد سيارات مفخخة وقيادتها إلى أماكن تجمعات العراقيين وتفجيرها في تلك الأماكن، وذلك على غرار ما حدث في سوق الخضار بالشويخ الصناعي، ولعل العديد منا يعرف ما أدى إليه ذلك من قتل وإصابات بالجملة وتدمير شاحنات مدنية عراقية، وعقب هذا الموضوع قل مجئ المدنيين العراقيين إلى الكويت بصورة واضحة، أما الذين كانوا قد قدموا إلى الكويت فقد اضطر الكثير منهم إلى الرجوع للعراق ثانية فاراً بجلده، الأمر الذي كنا نتذكر معه قول الله عز وجل "فاليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية".

الملمح الثالث في العمليات العسكرية التي مارستها المقاومة الكويتية ضد العدوان العراقي يتمثل في وضع المتفجرات داخل الأجهزة الكهربائية مثل الفيديو والتلفزيون والكاسيت والثلاجات والغسالات والمراوح وأجهزة التكييف...الخ، لقد كان العراقيون - العسكريون والمدنيون على السواء - يقبلون على سرقة أو شراء مثل هذه الأجهزة بثمن بخس تحت طائلة الإجبار والإكراه واستغلال المواقف والظروف، كانت المتفجرات توضع بعناية فائقة داخل الأجهزة المذكورة، بحيث تنفجر بصورة مرعبة ومدوية بعد حملها أو استخدامها بدقائق فتحدث إصابات بالغة وتسبب الرعب والفزع - ونظراً لفاعلية هذا الأسلوب فإنه لم يقتصر على الأجهزة التي كانت تعرض للبيع في أسواق الكويت التي كان يتجمع فيها العراقيون، وإنما كان بعضها ينقل للبيع في أسواق العراق.

ثانياً: أنشطة الإستخبارات والمعلومات:

شهدت الساحة الكويتية نشاطاً مكثفاً في جمع كل ما يمكن جمعه من معلومات عن العدوان ليس فقط من حيث الجوانب العسكرية، وإنما أيضا من حيث

أسلوب إدارته للحياة المدنية، واتصالاته وأنشطته ونقاط ضعفه ونقاط قوته... الخ مع توظيف هذه المعلومات لخطة القوات المشتركة الخاصة بتحرير الكويت، وكذلك توظيفها في ممارسة عمليات قتالية ضد قوات العدوان. في هذا الخصوص استخدمت المقاومة أجهزة الإتصالات اللاسلكية، والأقمار الصناعية لتبادل المعلومات والإتصال بالحكومة الشرعية، وكذلك بوسائل الإعلام العالمية، وأحيطت هذه التكنولوجيات الإتصالية بالسرية المطلقة مما أوقع سلطات العدوان في حالة من الإرتباك والحيرة، إنها تلمس الآثار والنتائج ولا تلمس الفاعلين، كان من الطبيعي أن يلتقط العدوان بعض المكالمات على الهاتف اللاسلكي، ومن هنا اتخذت إجراءات تنسيقية بحيث تتم مكالمات عن موضوعات تصيب العدو نفسياً في مقتل، من هذه الموضوعات مثلا طلب مسدسات كاتمة للصوت، تقوية العلاقة والإتصالات مع بعض القادة العراقيين والإتفاق معهم عن خطط لعمليات انتحارية مزمع القيام بها...الخ - أي أن تكنولوجيا الإتصال الحديثة استخدمتها المقاومة الكويتية في العمليات العسكرية ضد العدوان من خلال مكالمات مضللة، ولكننا في الوقت نفسه وجدنا نشاطا سريا بالغ الدقة في جمع وبث المعلومات الصحيحة وإبلاغها إلى قيادة القوات المشتركة وإلى الشرعية في الطائف بما أفاد خطة التحرير، حتى أن "شوارزكوف" حدد موعد الهجوم البري بناء على معلومات استمدها من المقاومة الكويتية، والواقع أن استخدام الإتصالات اللاسلكية في تضليل العدوان وإرباكه لم يكن بالشئ الجديد في العمليات العسكرية التي مارستها المقاومة ضد العدوان العراقي، فعندما أدرك المواطنون أن قوات العدوان تتصنت على المكالمات التليفونية وتراقبها بصورة صارمة، أخذوا يتحدثون في مكالماتهم عن موضوعات تثير الرعب والقلق لدى أفراد العدوان، من ذلك مثلاً: أن قوات التحالف على "وشك" قصف مقار القوات الخاصة والجيش الشعبي وبالتالي يتعين الإنتقال من المنازل القريبة من تلك المقار - إن قوات

التحالف على "وشك" إنزال مظلي عند انقطاع الكهرباء بمعرفة بعض الكويتيين - وضع السموم في المياه والخبز، وتشير وثائق العدوان إلى أن هذه "الإشاعات" كانت ذات تأثير فعّال في إرهاب أفراده (الوثيقة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٤، والوثيقة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٩)، وتتضمن بعض الوثائق تحذيرات من "الطابور الخامس" الذي يسعى لإحداث بلبلة وبث "الإشاعات" وزعزعة الأمن والإستقرار، كما يتضمن البعض الآخر من وثائق العدوان أن الكويتيين يتعمدون فتح مجال للحديث مع الضباط العراقيين ويثيرون موضوعات من شأنها التأثير على روحهم المعنوية.

الجانب الآخر في مسار أنشطة الإستخبارات والمعلومات التي مورست ضد العدوان العراقي يتمثل في المنشورات التي شكلت مصدراً للترقب والحذر والإرتباك لدى أفراده، خاصة وأن رموز العدوان كانت تفسر مضمون تلك المنشورات على النحو الذي يثبت ويدعم المخاوف لديهم، ففي الثالث من سبتمبر ١٩٩٠ أصدرت سلطات العدوان نشرة عامة إلى كافة المخافر تنبههم إلى أن هناك منشورات يتم توزيعها لتحريض الناس على القيام بمظاهرة يكون الصف الأول منها دون سلاح، بينما تحمل الصفوف الأخرى أسلحة حتي تفاجئ القوات المعترضة (قوات العدوان)، بعض المنشورات كانت تتضمن شائعات وتعليمات معينة بغرض إرباك العدوان، من ذلك: دعوة المواطنين إلى القيام بعمل موحد في وقت واحد، عدم الخروج من المنزل في وقت معين، فقد كان المواطنون - بمساعدة المنشورات - يدركون أن العدو يشعر بالرعب عندما يرى تمسكهم الجماعي بوطنهم وبقيادتهم الشرعية، فكانوا يتجمعون فوق أسطح المنازل في وقت واحد مرددين هتافهم المدوي: الله. الوطن. الأمير.

وبتعليمات من المنشورات أيضا - وحَّد المواطنون سلوكهم عندما كانوا يمتنعون عن الخروج من المنزل في يوم محدد، أو أوقات محددة، الأمر الذي جعل قوات

العدوان ترتبك معتقدة أن شيئاً خطيراً جداً على وشك الحدوث، علماً بأنه في الأيام التي كانت تبدو الساحة الكويتية هادئة، كانت قوات العدوان ترى فيها الهدوء الذي ستعقبه العاصفة، وأن هناك استعدادات للقيام بأعمال قتالية سواء من جانب المقاومة أو من جانب قوات التحالف (وثيقة صادرة عن سلطات العدوان تحت رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٩٠/٩/١)، وحدة الأسلوب أيضاً تجسدت في وضع العديد من الإشارات الضوئية فوق أسطح المنازل حتى يعتقد العدوان بأن هناك عمليات إنزال أو أعمال عسكرية وشيكة للقوات المشتركة - لا شك أن تلك الأساليب تربك العدوان وتثير خوفه ورعبه، وتشتت جهوده في أشياء قد تستحق وقد لا تستحق، الأمر الذي يجعل أفراده تحت طائلة القلق والترقب والإرهاق النفسي، وكان من الطبيعي أن تتخذ سلطات العدوان أقسى إجراءات ممكنة ضد المواطنين، دون أية نتيجة.

المسألة الأخرى التي نقدمها للقارئ لبلورة ممارسات وفاعلية أنشطة الإستخبارات والمعلومات ضد العدوان حسبما يتضح ذلك من وثائقه (الوثائق المرقمة من ١٢٨ إلى ١٣٨) - تتمثل في الإستعداد الشديد لدى قيادات العدوان لتقبل أي معلومات أو شائعات والتعامل معها بخوف واضح على المستويين الشخصي والإجتماعي، فقد حدث أن تسربت معلومات أو شائعات عن أن حكومة الكويت في المنفى اتصلت بشبكة انتحارية في اليابان لتنفيذ مهام قتالية ضد القوات العراقية في الكويت، وهنا نجد أن قائد الشرطة يصدر تعليمات "مشددة" باتخاذ كافة إجراءات الحذر والحيطة، مع التدقيق في هويات الأجانب الذين يحملون جوازات سفر "يابانية"، في الإطار نفسه تُعَمِّم النشرات التي تصدرها سلطات العدوان وتحذر أفرادها بما يثير ذعرهم وارتباكهم من أن مصريين وسوريين ولبنانيين وأفغان وأشخاص من لندن قدموا إلى الكويت للقيام بعمليات تخريبية واستخبارية ضد القوات العراقية، وأن بعض رعاة الأغنام والجنود الفارين من الخدمة يتعاونون مع المقاومة ويقومون بأعمال

تخريبية وتجسسية. إن تقدير حجم المسألة بهذه الدرجة يوضح لنا إلى أي حد كانت فاعلية الجهود التي مارستها المقاومة ضد قوات العدوان ورموزه.

كما تكشف وثائق العدوان عن مدي الرعب الذى أصابه من جراء الأساليب التي يحتمل أن تقوم بها المقاومة فيما يتعلق بتسميم المياه والغذاء والأدوية، ففيما يتعلق بتسميم المياه، تفيد وثائق العدوان بأن مخابراته علمت أن المقاومة ستضع السم في برادات الماء في مناطق مختلفة من الكويت، وأنها تضع مواداً سامة في المياه المقدمة للعسكريين عند طلبهم مياه للشرب من راكبى السيارات، وتؤكد الوثائق على ضرورة " الحذر الشديد"، أما عن تسميم الغذاء، فإن وثائق العدوان تحذر الأفراد من تناول الحلوى وبعض الأطعمة، إما لأنها مسممة، أو لأنها منتهية الصلاحية، ولا يقل عن ذلك دلالة ، مدى الرعب الذي انتاب قوات العدوان بسبب ما تردد عن تسميم المحاليل والأدوية، فقد وجهت قيادة الجيش الشعبي تعميماً في الوثيقة رقم (١٠٥) الصادرة بتاريخ ١٩٩٠/١١/٣ - يفيد بأن " مواطنات كويتيات بوزارة الصحة يقمن بتحضير محلول يسبب الجلطة القلبية في حالة شربه، ويؤدي إلى الوفاة خلال أربع ساعات من تناوله".

بجانب كل هذه العوامل ، تشير الوثائق التى تركها العدوان إلى ما يؤكد تردي معنويات أفراده وأجهزته، ولعل أبرز مثل على ذلك تلك الوثائق التى تتضمن التعليمات الصادرة إلى الوحدات بشأن اختراق المقاومة للعمق الأمنى العراقي، والشعارات التى كان يكتبها المواطنون على جدران المنازل والمؤسسات والمحلات، والأفلام التى تم تصويرها داخل الكويت لتعرض في تليفزيونات دول العالم، وتوفير الأماكن الآمنة لإيواء الأجانب، فقد كان من الأساليب التى مارستها المقاومة ضد العدوان - زيارات متكررة قام بها بعض الكويتيين إلي العراق واجتمعوا مع قيادات المعارضة لتشجيعها على القيام بأعمال عنف ضد نظام حكم بغداد ، وتشير

إلي ذلك الوثيقة رقم (١٠٧) الصادرة بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٩٠ من ديوان الرئاسة العراقي إلى أجهزة المخابرات والأمن الخاص والاستخبارات العسكرية وتطالب الوثيقة " بالقبض" على هؤلاء الكويتيين ، من جهة أخرى فإن الشعارات التى كان يكتبها المواطنون على الحوائط والجدران، مثلت هي الأخرى مصدر إرباك وتحدى للعدوان وكلفته الكثير من إجراءات المراقبة والإزالة اكثر من مرة مما أفقده اتزانه بدرجة وصلت إلى حد إحراق البيوت التى كانت تكتب على حوائطها بما يعبر عن تصميم المواطنين على القتال، وفي الوقت الذي كان المواطنون يكتبون الشعارات التى تعبر عن هذا المعنى، كانوا يزيلون لافتات أسماء المناطق وأرقام القطع والبيوت مما ضلل قوات العدوان في مسعاها الخائب بالبحث عن بعض المواطنين والقبض عليهم، وهكذا وجدنا التحدى المضاد لما تريده قوات العدوان: فالشعارات يعيد المواطنون كتابتها كلما أزالتها هذه القوات أما اللافتات وأرقام البيوت والقطع فإن المواطنين يزيلونها كلما كتبتها تلك القوات، ولا يقل عن ذلك تعبيراً عن تحدي المواطنين موقفهم من الأجانب الذين كانت تبحث عنهم سلطات العدوان لاستخدامهم كرهائن، لقد وفر المواطنون لبعض هؤلاء الأجانب بيوتاً آمنة، ورعاية قدر المستطاع رغم أن ذلك كانت عقوبته الإعدام ، لاشك أن هذا السلوك من جانب المواطنين الكويتيين إشعار عملي ومباشر لسلطات العدوان بأنها لاخوف منها ولا اعتبار لها حتى ولو وصل الأمر إلى "الإعدام "، وأخيراً قام المواطنون بتصوير بعض الأفلام عن الوضع الداخلي في الكويت، وتكشف هذه الأفلام الممارسات اللاإنسانية والهمجية التى يقوم بها العدوان، وتم تسريبها خارج الكويت لتعرض في محطات التلفزة العالمية، الأمر الذى يعبر عن إختراق نظامه الأمني وكشف مآسيه أمام الرأي العام العالمي رغم إجراءاته الصارمة في التعتيم وإخفاء الحقائق، هذه بإيجاز أهم ملامح الجهود التى قام بها شعب الكويت في سبيل تحطيم العوائق وبالتالي التغلب على الإحباط وما يرتبط به من قلق واستياء وتوتر نفسي.

مصادر الفصل ومراجعه

(أ) المصادر والمراجع العربية:

- الزيادي، محمود (١٩٧٣) أسس علم النفس العام. الطبعة الأولى. القاهرة. مكتبة سعيد رأفت. ص٧ .

- الفقي، حامد عبد العزيز (١٩٩٣) التأثيرات السلبية المعرفية والإنفعالية والسلوكية التي يعاني منها الكويتيون نتيجة الإحتلال العراقي. مجلة عالم الفكر. مجلد ٢٢ . العدد الأول. الكويت. وزارة الإعلام. ص٢٢ - ٧٩ .

- الهابط، محمد السيد (١٩٨٣) التكيف والصحة النفسية. الأسكندرية. المكتب الجامعي الحديث. ص٢١ .

- شفيق، محمد (١٩٨٧) السلوك الإنساني: مدخل إلى علم النفس الإجتماعي. القاهرة. الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع. ص١٠٢ .

- شكور، جليل وآخرون (١٩٩٢) عصاب الحرب اللبنانية. مجلة الثقافة النفسية. العدد العاشر. المجلد الثالث. ص٩٨ - ١٠٥ .

- صادق، عادل (١٩٨٥) الطب النفسي. القاهرة. مؤسسة الأهرام، سلسلة كتاب الحرية. رقم ٧ ، ط٢ ، ص٥٥ - ٥٨ .

- طه، فرج عبد القادر (١٩٨٨) المجمل في علم النفس والشخصية والأمراض النفسية. ط١ . القاهرة. الدار الفنية للنشر والتوزيع. ص٤٢ - ٥١ .

- عوض، عباس محمود (١٩٨٩) الموجز في الصحة النفسية. الأسكندرية. دار المعرفة الجامعية. ص٩٠ - ٩٦ .

- فهمي، مصطفى (١٩٧٧) الصحة النفسية في الأسرة والمدرسة والمجتمع. القاهرة. دار الثقافة. ص١٨٠ - ١٨٢ .

- كمال، علي (١٩٨٩) النفس: إنفعالاتها وأمراضها وعلاجها. جـ٢ . ط٤ . بغداد. الدار العربية. ص٥٨٠ .

- لا مبرت، وليم . & لامبرت، وولاس أ (١٩٩٣) علم النفس الإجتماعي. ترجمة سلوى الملا. مراجعة محمد عثمان نجاتي . ط٢ .بيروت. دار الشروق . ص ٤٣ .

- مرسي، كمال إبراهيم (١٩٨٥) سيكلوجية العدوان. مجلة العلوم الاجتماعية. مجلد ١٣ . صيف ١٩٨٥ . جامعة الكويت. ص ٤٥-٦٤ .

- مركز البحوث والدراسات الكويتية (١٩٩٣) المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية. مراجعة يوسف عبد المعطي. الكويت. ص١٩٣ - ٢٢٥ .

- نجاتي، محمد عثمان (١٩٩٣) علم النفس والحياة. ط١٥ . الكويت. دار القلم. ص٣٩٧ .

ب) المصادر والمراجع الأجنبية:

- Aronson, E. (1979) The social animal. 2 ed. Ed. San Fransico. W.H.Freeman.P. 108.

- Berkwitz,Kooner (1990) Biological Roots: are humans inherently Violent? in: Betty Glad (ed.) Psychological dimensions of war, Violence, cooperation, peace. Newbury Park. Sage Publication. PP 24 - 40.

- Davison, philips (1967) The public opinion process, in: Reo christenson & Robert Mc williams,(eds) voice of the people. New York. Mc Graw-Hill Book co-PP- 28 - 39.

- Deutch, M- (1969) Field Theory in social psychology. in: G. lindzey & E. Aronson (eds) Hanbook of social psychology. vol. I. Reading, Mass: Addison - Wesley. chap. 6.

- Hunt, Dennis, J (1988) The Effects of Stressful life Experiences on The adjustment of adolescent vitnamese. Coc. Res. Ther. (15) PP 375 - 378.

- Johnson, Kendall (1989) Trauma in The lives of children crisis and Stress Management Techniques for Counselors and other professionals. New york. Hunter house. PP 33 - 61.

- Kooner, Melvin, J (1993) Do we Need enemies? The Orgins and Consequences of rage. in: Robert A. Glick & Steven P. Roosr (eds), Rage, Power and aggression. The Role of affect in Motivation. Development and Adaptation. Vol. 2. PP 173 - 193.

- Lazarus, R.S. (1969) Patterns of adjustment and human effectiveness. New york. Mc Graw- Hill P. 73.

- Mehrabiam, M.8 Ksionzhy (1970) Models for affiliative and Conformity Behaviour. Psychological Bulletin (74) . august. PP 102 - 126.

- Moscovici, & Zavalloni, M. (1969) The Group as polarizer of attitudes. Journal of personality and social psychology vol.(12). PP125 - 135.

- Pruitt, D. G (1971) Choice shifts in group discussion: an introductory Review. Journal of personality and Social psychology (20). PP 339 - 360.

- Sherman, Janann (1993) The Jesuit and The General: Sherman,s private wary. Psychological Review . Vol. 21 (3) pp. 255 - 294.

-Staub, Ervin (1989) The Roots of Evil: The Orgins of genocide and other group Violence. Cambridge universtty press.

- Vamik, D. & Volkan, M. D. (1979) Cyprus-war and adaptation: a spycho- antic history of Two Ethinic groups in Conflict . Charlottesville - univ - press of Virgina. P. 107.

- Walker, E.L.& Heyns, R.W (1962) An anatomy for conformity. Englewood cliffs. N.J. Prentic - Hall.

- weisaeth, lans & Eitinger, leo (1991) Research on PTSD and other post traumatic reactions: European literature. part 2. PTSD research Quarterly. Vol. 2 . No. 3. PP. 1 - 8.

الفصل الثالث

دوافع السلوك الاجتماعى للمواطنين الكويتيين
أثناء العدوان العراقي

■ هذه الدراسة للمؤلف منشورة في:
(مجلة الارشاد النفسي - المجلد الأول - القاهرة - جامعة عين شمس ١٩٩٤).

أولا : موضوع الدراسة والخلفية المرجعية

(أ) مقدمـــة:

إن القيم الإيجابية الأصيلة تجسدت بصورة أشد وضوحاً وأعمق مغزى في سلوك الشعب الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي أغسطس ١٩٩٠ - فبراير ١٩٩١ : فبالمواطن الكويتي كانت المساجد تعيش حركة نشطة غير عادية في الصلاة وبين الصلوات، لقد كان القيام ليلاً ودعاء القنوت في كل صلاة من الأمور المألوفة، وتدعم دور المسجد في الأمور المدنية والعسكرية من خلال المثقف والواعظ والإمام والمؤذن والخطيب بل وحارس المسجد. ونتيجة لانقطاع مصادر الدخل وتعذر الحصول على المتطلبات الضرورية للحياة، ظهرت لجان التكافل توزع الأموال والسلع على الأسر، ووضع الأغنياء والتجار أموالهم تحت تصرف إخوانهم القائمين على إدارة شؤون البلاد بصفة بديلة عن سلطات العدوان، كما بدأ المواطن الكويتي يعمل في المخابز والجمعيات التعاونية والمستشفيات ومحطات توليد الكهرباء وتنقية المياه، وقطاع النفط، بل إن الشباب الكويتي كان يقوم بعمليات التنظيف ونقل القمامة من أمام المنازل وتجميعها بعيداً لحرقها مستخدمين في ذلك سياراتهم الخاصة بعد أن استولت قوات العدوان على سيارات التنظيف، كما كان المواطن الكويتي يقوم بتشغيل بعض مراكز الإطفاء العامة بعد أن اشتعلت الحرائق في أماكن عديدة نتيجة عبث جنود العدوان وسطوهم المسلح على الشقق والمتاجر والمحلات واستيلاء القوات العراقية على معظم سيارات الإطفاء. لقد اختلف نمط حياة المواطن الكويتي أثناء العدوان عما كان عليه من قبل، حين كان هذا المواطن يعيش حياة الرفاهية بكامل أبعادها ومظاهرها، وما إن حدث العدوان حتى أصبح فاصلاً عميقاً بين هذه الحياة المرفهة، وبين حياة أخرى كئيبة استمرت سبعة أشهر، فهي وإن كانت قصيرة في

حساب الزمن إلا أنها طويلة جداً في حساب الأثر والتبعات، لقد تدمرت خلالها المرافق الحياتية وتردت مقومات المعيشة في أبسط ضرورياتها، وتعرضت الممتلكات للسرقة والنهب والتبديد، ناهيك عن القتل والاغتصاب والتعذيب النفسي والبدني، والفظاظة والجفوة في التعامل - كل هذه الممارسات وغيرها كانت تقوم بها قوات العدوان في الشوارع والمؤسسات والمحلات والبيوت، فقد جاءت هذه القوات مدججة بالأسلحة، ومدججة أيضاً بمعاول الهدم والإيذاء والحقد على كل شئ: على الأسرة المستقرة، وعلى الأطفال الأبرياء والنساء الحرائر، والشيوخ الأتقياء، والتجار والموظفين والشباب زهرة الحاضر وأمل المستقبل... باختصار فإن قوات العدوان جاءت طاردة للأمن والرفاهية وراحة البال التى كان يعيشها المواطن الكويتي (الغزالى، جـ ٢، ١٩٩٢).

(ب) مشكلة الدراسة وإطارها النظري:

كانت ممارسات العدوان كلها تضيق على المواطن الكويتي وتجبره على مغادرة البلاد، بدءاً من الفظاظة والتسلط، مروراً باقتحام المنازل والخطف والاعتقال والتعذيب بصوره المختلفة وتبديل الجنسية والهوية وجواز السفر ولوحة السيارة، ثم انتهاءً بالقتل والتمثيل بالجثة ورميها أمام المنزل ومنع حملها للدفن، وعلي الرغم من كل ذلك بقيت غالبية الشعب الكويتي صامدة، أما الذين اضطروا إلى مغادرة البلاد، فإن ذلك لم يكن بقصد الهناء بالحياة بعيداً عن المخاطر، بقدر ما كان تحرفاً لقتال أو تحيزاً إلى فئة، يكفى أن خروجهم من البلاد وفر الحماية للمواليد الرضع، والأطفال والنساء والشيوخ، كما كانوا مصدر إمداد للمقاومة والصامدين بالداخل، وحاولوا بشتى الطرق أن يسمعوا العالم صوت قضية الكويت، حيث أقاموا

التجمعات، وأصدروا المنشورات والملصقات، وفرضوا أنفسهم على الصحافة ووسائل الإعلام والمنابر الدولية فأصبح هؤلاء مصدراً يستقى منه العالم المعلومات عن الوضع فى الكويت واتسم ذلك كله بروح الالتزام والتفانى دون ملل، وكان كل منهم يتردد على اللجان الشعبية فى الخارج طلباً للقيام بأى دور (العمر، ١٩٩٣).

أما الأغلبية الصامدة التى لم تترك الكويت، فقد تحملت ظروف العدوان بصبر شديد وعزم أشد، على الرغم من الممارسات القهرية للعدوان، وصعوبة الحصول على المتطلبات الضرورية للحياة: فالطعام والماء، والدواء والمال والسيارة والوقود، أصبحت أشياء عزيزة المنال، وأصبحت الطوابير تمتد من الصباح إلى المساء، في الحر والبرد، وجنود العدوان يعيشون فساداً ونهباً في الأسواق والمحلات والشوارع والأحياء، يمارسون اعتداءاتهم، وينهبون ويسرقون، ويأكلون خبز الناس ويصادرون أقواتهم وأموالهم وسياراتهم ليرسلوها إلى العراق. في هذه الظروف كان سلوك المواطن الكويتي ينطلق من أن بعض ما كان ضرورياً أصبح مجرد رفاهية لا لزوم لها وانعكست هذه الفكرة على السلوك اليومي سواء في إطار البيت، أو خارجه، وهذا يعنى بالضرورة إعادة ترتيب أولويات الحاجات، ويعني بالتالي تكيفاً سلوكياً يتناسب مع ظروف العدوان في اتجاه إشباع حاجات معينة، وكذلك مع المواقف المختلفة فى الحياة اليومية. وعلي هذا الأساس، فإن مشكلة الدراسة الحالية تتلخص في معرفة مخرجات إعادة ترتيب مكونات البناء الهرمي لدوافع المواطن الكويتي أثناء فترة العدوان، سواء كان ذلك من حيث التحريك صعوداً أو هبوطاً، أو من حيث التدعيم والحجب - وانعكاسات ذلك على الأنماط السلوكية في سياق تدبير الشؤون الحياتية اليومية والتعامل الاضطراري مع العراقيين، إن أهمية دراسة هذه المشكلة تنبع من أهمية دراسة دوافع السلوك بوجه عام، إذ إن دراسة دوافع السلوك

تمثل أهمية واضحة سواء لزيادة فهم الإنسان لنفسه أو لغيره من الناس، وتمكن أيضاً من التنبؤ بالسلوك الإنساني وبالتالى تتيح توجيهه الوجهة الصحيحة التى تقوم على استغلال ما لديه من مواهب، وقد أصبحت دراسة دوافع السلوك شديدة الأهمية في الميادين الصناعية والإنتاجية غير أن أهميتها في العلاج النفسي تعتبر أشد دلالة لفكرة هذه الدراسة وظروف المجتمع الكويتي بعد العدوان.

فمن المعروف أن الاضطرابات النفسية قد تنشأ عن الصراع بين الدوافع وما ينتج عنها من قلق، وبالتالى يصبح من الضروري معرفة حقيقة دوافع المريض وما يوجد بينها من صراع وما يعانيه من إحباط (نجاتي، ١٩٩٣)، وقد قابل الباحث بعض الحالات التى تعاني من إضطرابات نفسيه نتيجة الصراع بين بعض الدوافع مع ارتباط ذلك بمحنة العدوان العراقي، من ذلك مثلاً الصراع بين الدافع إلى الأمن وبين الدافع إلى الحب والإنتماء لدى نفر من هؤلاء الذين يفكرون في استثمار أموالهم في الخارج أو تحويلها إلي أحد المصارف خارج الكويت، نفس الصراع الذى يعيشه عدد قليل ممن يفكرون في الهجرة إلى بلد آخر. لقد أمكن احتواء هذه الحالات المرضية بموجب معرفة دوافعهم وما يوجد بينها من صراع، كما أن معرفة دوافع السلوك الإجتماعي للمواطن الكويتي أثناء فترة العدوان تلقى الضوء على مواطن القوة والضعف في الشخصية الكويتية، ومدي قدرتها على التحمل في أوقات المحن والأزمات، ووضع الخطط التربوية الاستراتيجية لتدعيم نقاط القوة والقضاء على نقاط الضعف، علاوة على أن ذلك يساعد على التفسير العلمي لبعض الظواهر فى مجال التربية والقيم الاجتماعية وبعض المجالات الإنتاجية والخدمية. وأخيراً وهذه نقطة جديرة بالأهمية - لوحظ أن معظم الدراسات التي أجريت على المجتمع الكويتي بعد التحرير، ركزت بصفة أساسية على "الاضطرابات العصابية المختلفة

التي نتجت عن صدمة العدوان "، ولم نعثر - حتى وقت إجراء هذه الدراسة على بحوث تناولت دوافع السلوك الاجتماعي للمواطن الكويتي أثناء فترة الاحتلال، شأنها شأن العديد من الموضوعات المرتبطة بالعدوان العراقي على الكويت والتى لم تزل في حاجة إلي دراسات وبحوث لسنوات عديدة قادمة .

وفي دراسة دوافع السلوك الاجتماعي للمواطن الكويتي أثناء العدوان، يمكن الارتكاز على نظريات الدافعية كإطار مرجعي، على أساس أن السلوك بوجه عام يتم تحت تأثير دوافع معينة، أو لإشباع حاجات معينة، وتعرف الدافعية بأنها :"حالة باعثة للكائن الحي على النشاط، تنشأ من اختلال في التوازن البدني أو تحقيق قدر مُرضى من التنظيم الذاتي وتعتبر التنبيهات الخارجية بمثابة عوامل تساعد على إطلاق الطاقة الداخلية في الإنسان، أي أن تأثيرها يتوقف على حالة البدن العضوية والكيميائية، وعلى حالة الإنسان النفسية، ومن هنا فإن العوامل التي تؤثر في سلوك الإنسان وتحدده هي الدوافع التى تنشأ عن الحالة العضوية والكيميائية الداخلية للبدن، أو عن حاجاته النفسية، فقد بينت بعض الأبحاث الفسيولوجية وجود ميل في الكائن نحو الاحتفاظ بحالة مستقرة من التوازن العضوي والكيميائي وهو ما يعرف بالاتزان الحيوي، فإذا اختل هذا التوازن بسبب وجود أي اضطراب أو نقص عضوي أو كيميائي في البدن، ظهرت في الحال بعض العمليات التعويضية البدنية التى تحاول سد النقص وإزالة حالة الاضطراب، كما أن الاحتفاظ بالتوازن لا يقتصر على العمليات الفسيولوجية التلقائية التى تحدث داخل البدن وإنما يقوم أيضاً بتوجيه سلوك الكائن الحي في بيئته بوجه عام، أي أن اختلال التوازن البدني يثير الدوافع ويوجهها للقيام بأنواع السلوك حتى تستعاد حالة التوازن البدني، ومن جهة أخرى فإن الإنسان له حاجات نفسية إجتماعية مثل الرغبة في التجمع مع أشخاص آخرين

واكتساب الأصدقاء، وتحصيل المعرفة والإنجاز والتفوق والنجاح والشهرة والتدين والتمسك بالفضائل والقيم السامية وتحقيق الكمال الذاتي. مثل هذه الحاجات لها تأثير في إثارة دوافع الإنسان وتوجيه سلوكه وتنظيم علاقاته الاجتماعية، وإذا لم تشبع هذه الحاجات أدى ذلك إلى حالة من عدم التنظيم الذاتي، وإلى خبرة نفسية غير مُرضية مما يدفع الإنسان إلى القيام بأفعال من شأنها أن تحقق له مستوى مُرضياً من التنظيم الذاتي (نجاتي ،١٩٩٣)، وعلى الرغم من تعدد النظريات التى تفسر الدافعية (الطيب، منسي١٩٩٠)، مثل نظرية الغريزة، ونظرية خفض الدافع، ونظرية ماسلو، والنظرية المعرفية وغيرها، إلا أن افتراضات الدافعية يمكن حصرها فى ثلاث افتراضات، أولها: نموذج خفض التوتر، وقد سبقت الإشارة إلى بعض ملامحه، وهو يتلخص في أن كل سلوك يمكن أن يفهم باعتباره جهداً هادفاً إلى خفض التوتر، وتفترض النظريات التي تعتنق مبدأ خفض التوتر وجود قوى دافعة فطرية، وقوى دافعة ثانوية أو اجتماعية ونتيجة للتعلم، وقد عرض (فرويد) هذا النموذج، كما تبناه بعض الفرويديين المحدثين وغيرهم.

النموذج الثاني في افتراضات الدافعية هو نموذج التأثيرية، وقد أرسى معالمه بصورة كاملة روبرت هوايت Robert Whit " ويعني الرغبة في التأثير على البيئة، ويصنف ضمن الأساليب الإضافية لنموذج خفض التوتر، وعلى الرغم من الاتفاق على أن الحاجات الأولية تلعب دوراً في النمو الدافعي، إلا أن نموذج التأثيرية يرى أن هناك حوافز هامة لدي الفرد، وهي أن يكون نشطاً، وأن يستطلع، وأن يعالج يدوياً وأن يضبط، وينتج وينجز - وهذه كلها تندرج تحت العنوان العام لحافز التأثير، بمعنى رغبة الفرد في أن يؤثر. وأخيراً هناك نموذج " القوة من أجل النمو"، ويقوم على فكرة أن الإنسان يكمن داخله دافع النمو "Gorth " وأنه عندما يعطي الفرصة

للتعبير عن أسمى صفات التفكير والإبداع والغيرية والإنسانية التى يقدر على القيام بها فإنه سوف يحقق ذلك، وقد عبر عن هذه الفكرة كل من "كارل روجرز، وأبراهام ماسلو"، فالدافع الرئيسي للإنسان عند روجرز هو الحاجة إلى تحقيق الذات "Self Actualization"، فهو يرى أن الإنسان يعبر تحت ظروف مناسبة عن قيم أعلى لما هو متضمن في الغرائز الأولية لحفظ الذات أي تجنب الألم، والبحث عن اللذة الحسية، أما مفهوم تحقيق الذات عند ماسلو فهو أن الشخص يهدف دائماً إلى تحقيق إمكانياته الداخلية وقد حدد ماسلو سلسلة من الحاجات مرتبة من أكثرها بدائية - حيث يشارك فيها الإنسان الصور الدنيا للحياة الى تلك التى تميز الأنماط الأكثر تطوراً من الكائنات العضوية - وتترتب سلسلة الحاجات عند الإنسان من أدنى حاجات البقاء كالجوع والعطش إلى أعلى مراتب الحاجات كالانتماء والحب والتقدير والمعرفة والحاجات الجمالية (كالرغبة في المعرفة والرغبة في الجمال) وتبعاً لماسلو فإن الحاجات الأعلى لا تشبع أو لا يسمح لها بالتعبير عن نفسها ما لم تشبع الحاجات البدائية الأكثر إلحاحاً (لازروس، ١٩٩٣).

في هذا الإطار تعددت نظريات الدافعية كما سبقت الإشارة وإن كانت أي منها لم تسلم من النقد، فنظرية الغرائز مثلاً، ظلت سائدة حتى أوائل القرن العشرين، غير أن علماء النفس أدركوا فيما بعد أن الغرائز لا تفسر السلوك وإنما تصنفه فقط، وأن هذه النظرية تغفل تأثير التعلم في السلوك، أما نظرية خفض الدافع، فقد وُجهت هي الأخرى بانتقادات شديدة، على أساس أنها لا تستطيع تفسير الدافعية بصورة كاملة، كما أنها تفترض توقف السلوك بعد إشباع الحاجة، وهذا افتراض غير سليم لأن بعض الدوافع تؤدي إلى سلوك مستمر ومتجدد، أما نظرية ماسلو في مدرج الحاجات "Maslow's Hierarchy of Needs Theory

فقد انتقدت على أساس أنه من الصعب التحقق تجريبياً من صحة تصورها النظري لهذه المراحل المتدرجة من الحاجات، غير أن هذه النظرية بتضمنها فكرة ترتيب أو تدرج الحاجات تصبح هي الأكثر ارتباطاً بالفكرة الأساسية في دراستنا هذه، والخاصة بترتيب أو تحديد أولويات حاجات المواطن الكويتي أثناء فترة العدوان، خاصة وأن هذه الدراسة لا تقوم على اختبار تجريبي بمعناه المجرد، وإنما تقوم على بحث ترتيب الحاجات حسب استجابات المبحوثين.

ثانياً: منهجية الدراسة الحالية

(أ) هدف الدراسة وتساؤلاتها:

تستهدف هذه الدراسة التعرف على دوافع السلوك الإجتماعي للمواطن الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي من حيث تحديد هذه الدوافع، وشدة كل منها وتأثير العدوان على ترتيب هذه الدوافع ثم علاقتها بالخصائص والأنماط السلوكية لدى المواطن الكويتي لحظة إدراكه حدوث العدوان، وكذلك السلوكيات التي اتبعها المواطن في سياق تعامله مع العراقيين، على هذا الأساس، فإن الدراسة تسعى للإجابة على التساؤلات الآتية:

(١) ما دوافع السلوك الاجتماعي للمواطن الكويتي أثناء العدوان؟ وهل أثرت ظروف العدوان على الترتيب الهرمي لهذه الدوافع؟ وما الدلالات السلوكية لهذا التأثير إن وجد؟

(٢) ما الأنماط السلوكية التي تبادرت إلى أذهان المواطنين الكويتيين حينما أدركوا حدوث العدوان؟ وما الدلالات الدافعية لذلك؟

(٣) ما الخصائص العامة لسلوك المواطنين الكويتيين في سياق التعامل مع أفراد العدوان العراقي؟ وما الدلالات الدافعية لذلك؟

(ب) منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على منهج المتغير البعدي "Expost Facto" وتعرف الدراسات النفسية هذا المنهج بأنه "ذلك المنهج الذي لا يكون للباحث أي دور في التحكم في المتغير المستقل أو توجيهه أو ضبطه أو معالجته وتناوله، وينشأ ذلك عن إحدي حالتين: أولاهما: وقوع المتغير المستقل بالفعل قبل إجراء البحث كقيام ثوره أو اندلاع حرب أو وقوع كارثة، وثانيهما: أن يكون المتغير المستقل بطبعه لا يقبل المعالجة والتحكم من الباحث" (أبو حطب، صادق، ١٩٩١) من الواضح إذن، أن المنهج البعدي يتماشى مع موضوع هذه الدراسة وتوقيت تنفيذها، فالعدوان العراقي (المتغير المستقل) خارج إطار التحكم البحثي، كما أن الدراسة أجريت عقب هذا العدوان، من جهة أخرى اعتمدت الدراسة على المنهج التفسيري بإعتباره يحقق هدف العلم في التعمق فيما وراء الظواهر التى تقبل الملاحظة والبحث في أسباب حدوثها (أبو حطب، صادق، ١٩٩١) وقد تم الاعتماد على المنهج التفسيري في محاولة لتحديد أسباب وظروف إعادة الترتيب الهرمي لحاجات المواطن الكويتي، وأنماط سلوكه التكيفية أثناء فترة العدوان.

(جـ) عينة الدراسة :

أجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية قوامها ١٠٠٠ (ألف) مفردة من ذوي

الأعمار ١٥ سنة فأكثر، روعي فيها أن تكون ممثلة للمجتمع الكويتي من حيث النوع والمهنة والمنطقة السكنية والمستوى التعليمي والسن وذلك استرشاداً بإحصائيات وزارة التخطيط بدولة الكويت، ولضمان اقتراب العينة فى خصائصها من خصائص المجتمع، كان تحديد حجم المفردات فى إطار المتغيرات المختلفة يتم على أساس ثنائي أو ثلاثي.

جاءت العينة فى صورتها النهائية بإجمالى مفردات قدره (٨٧١) مفردة، حيث تم استبعاد المفردات التى لم تحقق الحد الأدنى من الصدق المطلوب فى الاستجابة على الإستبانة، ووفق أسلوب التوزيع المتناسب "proportional Alloca-tion" فإن العينة تتوزع بين الذكور بواقع ٤٣٣ مفردة، والإناث بواقع ٤٣٨ مفردة، أما من حيث المهنة فإن العينة توزعت بين الموظفين بمستوياتهم الإدارية المختلفة بواقع ٢٦٣ مفردة، وبين العاملين فى مجال الخدمات والبيع بواقع ٣٢١ مفردة، ومن الطلاب الذين يعملون فى المهن العلمية بواقع ١٩٧ مفردة، وأخيراً شملت العينة ٩٠ مفردة من العاملين فى الزراعة والصيد وتربية الحيوان، على مستوى المنطقة السكنية تتوزع العينة بواقع ٣٣١ مفردة من محافظتي حولي والفروانية، ٢٧٣ مفردة من محافظة الجهراء، ١٨٩ مفردة من محافظة الأحمدي، ٧٨ مفردة من محافظة العاصمة - وذلك حسب العدد الكلى للمواطنين فى كل محافظة.

أما من حيث المستوى التعليمي فقد شملت العينة ٤٤٢ مفردة لمن هم فى مستوى الابتدائية وما دونها، ٣٨٢ مفردة من ذوى الشهادات المتوسطة والثانوية، ثم ٤٧ مفردة لمن يحملون مؤهلات جامعية فما فوقها، أخيراً من حيث متغير السن، توزعت العينة بواقع ٣٤٠ مفردة ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ لأقل من ٢٥ سنة، ١٣٤ مفردة ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ لأقل من ٣٥ سنة، ٢٢٢ مفردة ممن تتراوح أعمارهم بين ٣٥ لأقل من ٤٥ سنة، وكذلك ٩٠ مفردة ممن تتراوح أعمارهم من ٤٥

لأقل من ٥٥ سنة، ثم ٨٥ مفردة لمن هم فى الخامسة والخمسين وما فوقها، باختصار شديد : حاولت الدراسة أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الكويتي قدر الإمكان من حيث النوع والمهنة والمنطقة السكنية والمستوى التعليمي والسن.

(د) أداة جمع البيانات :

اعتمدت الدراسة على صحيفة الاستبيان بالمقابلة، وقد تم تصميم هذه الصحيفة من خلال المراحل التالية:-

- تحديد الأفكار الرئيسية التي تكون العناصر الرئيسية للموضوع ثم تحديد العناصر الفرعية أو الجزئية داخل كل فكرة.
- ترجمة العناصر الفرعية إلى أسئلة، بعضها خاص بالدوافع، وبعضها خاص بالسلوك، كما أن بعضها مفتوح ومعظمها مغلق مع وضع بدائل قرين كل سؤال من الأسئلة المغلقة يختار منها المبحوث البديل الذى يعبر عن رأيه الشخصي، وقد تم تكويد هذه البدائل بأرقام متدرجة تبدأ من الرقم (٥) وتنتهي بالرقم (صفر) أو العكس لتحديد شدة الاستجابة.
- نوقشت الصحيفة في صورتها الأولية مع بعض المتخصصين، وكان لهم آراء سديدة في بناء الصحفية، بموجب ذلك تم طبع مائة نسخة بهدف إجراء الاختبار القبلي، وأجريت مقابلات مع مائة مفردة للتأكد من وضوح الأسئلة من حيث اللغة والمعنى وملائمة ترتيبها في الصحيفة، وتم إجراء بعض التعديلات بموجب هذا الاختبار كما تم تكويد الصحيفة لزوم التفريغ في الحاسب الآلي، وطبقت في صورتها النهائية، كاختبار على عينة محدودة

قوامها ٥٠ مفردة، وبعد أسبوعين أعيد التطبيق على نفس العينة، وبحساب معامل الإرتباط بين نتائج التطبيق تبين أنه (٨٠,) ، وهذه القيمة تدل على ثبات مرتفع بما يؤكد كفاءة الأداة في القياس. أما العمل الميداني فقد تم تحت إشراف الباحث وبالاستعانة بفريق من الباحثين الذين تم اختيارهم بعناية وتدريبهم على كيفية ملء بيانات الصحيفة والتعامل مع المبحوثين، كانت صحائف الاستبيان تخضع لنوعين من الفحص :

الأول : فحص ميداني بمعنى أن القائم بالمقابلة عليه أن يتأكد من استجابة المبحوث على البنود/ الأسئلة المطلوبة.

الثاني : فحص مكتبي : فقد كانت الصحائف تتم مراجعتها للتأكد من صدق المبحوث. حيث تضمنت الصحيفة عشرة أسئلة / بنود لقياس الصدق، فإذا لم تكن الإجابات متسقة في ثمانية منها، تستبعد الصحيفة، ويتم إجراء مقابلة مع مفردة أخرى تتشابه في خصائصها مع المفردة المستبعدة.

نتائج الدراسة

فيما يلي عرض تحليلي لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال نقطتين أساسيتين:

الأولى: تأثير العدوان على ترتيب دوافع السلوك الإجتماعي وتشمل هذه الجزئية:

(أ) دوافع التقدير والتوقير.

(ب) الدوافع الفيزيولوجية.

(جـ) الدوافع الجمالية.

(د) دوافع الحب والانتماء .

(هـ) الدوافع الجمالية.

الثانية: أنماط السلوك الاجتماعي للمواطنين أثناء العدوان العراقي.

(أ) السلوكيات التي تبادرت إلى أذهان المبحوثين لدى إدراكهم لوقوع العدوان .

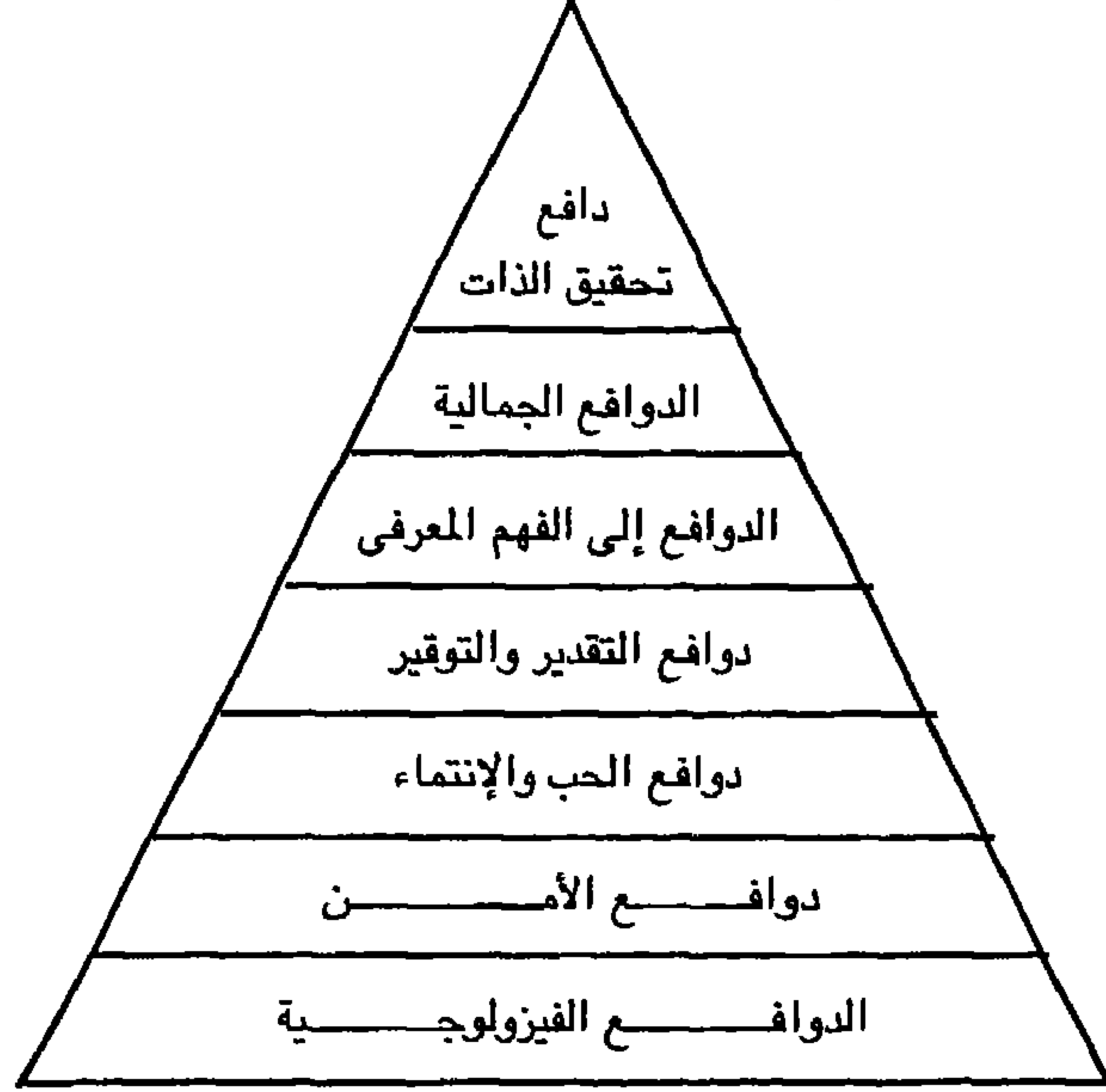
(ب) خصائص السلوك الاجتماعي في سياق التعامل مع العراقيين .

سوف يلاحظ القارىء أن تفسير النتائج ينطلق من مصدرين : الدراسات النفسية، والواقع المجتمعي الكويتي أثناء فترة العدوان.

أولاً: تأثير العدوان على ترتيب دوافع السلوك الاجتماعي

ليس هناك اتفاق بعد على تصنيف الدوافع الإنسانية، وهناك تصنيفات متعددة، لعل من أشهرها التصنيف الهرمى الذى وضعه العالم النفسي الشهير أبراهام ماسلو A. Maslaw ويرى ماسلو أن لدى الإنسان دوافع توجهه نحو أهداف يسعى إلى تحقيقها، وأن هذه الدوافع (أو الحاجات) تنتظم هرمياً حسب أهميتها، وتبدأ من الدوافع الفيزيولوجية كالجوع والعطش، وتنتهي بالدافع إلى تحقيق الذات:

التنظيم الهرمى للدوافع عند " ماسلو "

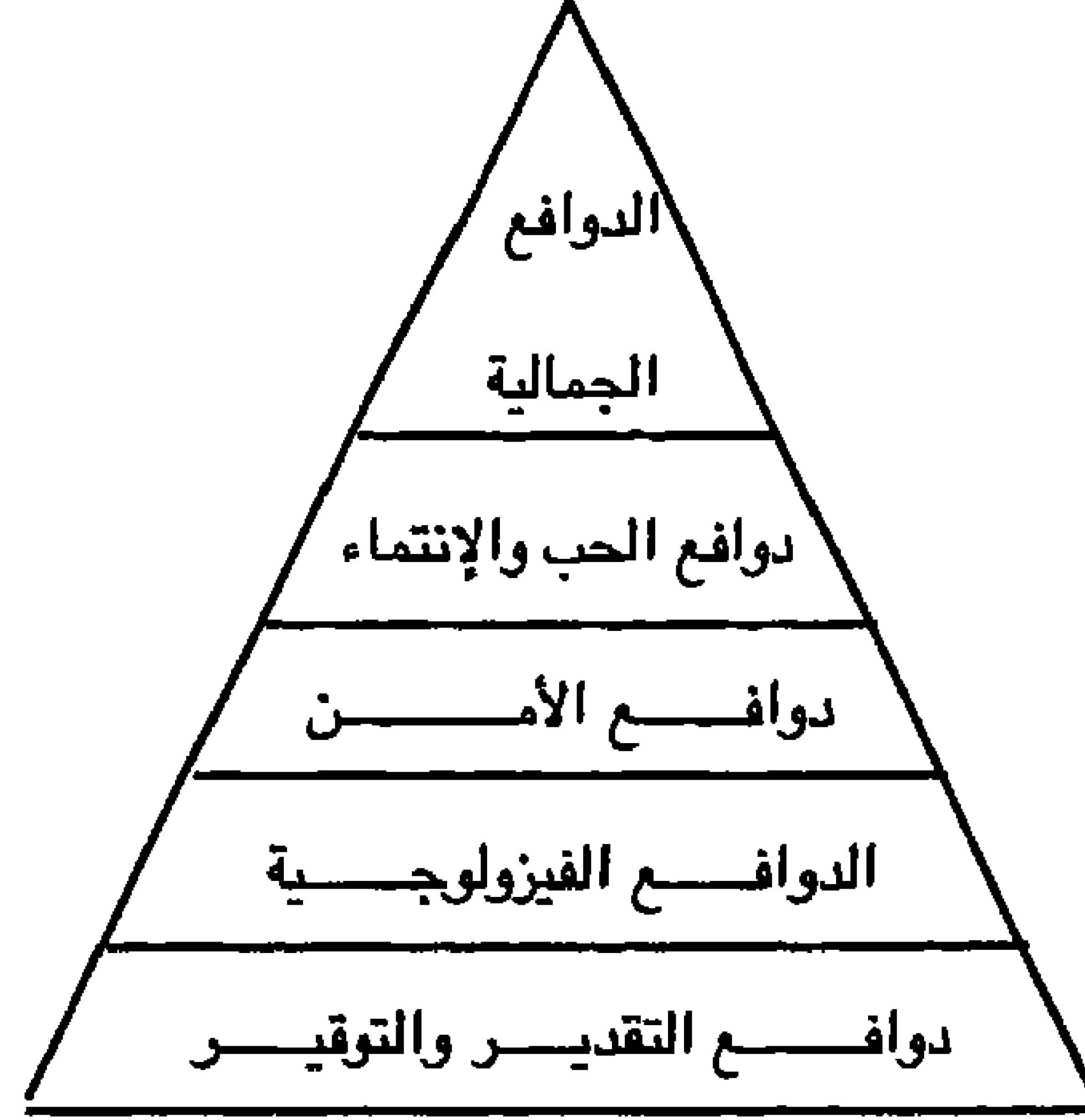


شكل رقم ١

فالدوافع الفيزيولوجية، تشمل الطعام والماء والإخراج والدفء والراحة، والجنس وتجنب الألم بينما تشمل دوافع الأمن : الحماية من البيئة، والسكن فى المنازل، والأمان من الجريمة والمشكلات المادية، أما دوافع الحب والانتماء فتشمل الحب والتقبل من خلال العلاقات الحميمة والجماعات الاجتماعية والأصدقاء، كما أن دوافع التقدير والتوقير، تشمل : التحصيل، الكفاءة، الإعتراف، المركز، المكانة، أما دوافع الفهم المعرفي فتشمل الجدة، الفهم، الاستكشاف، المعرفة، بينما تشمل الدوافع الجمالية : الموسيقى والفن، والشعر، والجمال، والنظام، وأخيراً فإن دوافع تحقيق الذات تشمل إشباع طاقاتنا الفريدة وإمكانياتنا المتميزة (عبدالخالق ١٩٩٣).

استشهاداً بفكرة الترتيب – وليس بطريقة القياس – عند " ماسلو " تبين من نتائج الدراسة أن ترتيب حاجات المبحوثين، حسبما عبرت عن ذلك استجاباتهم، يتخذ التنظيم الآتي:

التنظيم الهرمى للدوافع لدى عينة المبحوثين



شكل رقم (٢)

ونجمل الفروق فى ترتيب الحاجات (الدوافع) بين ترتيب ماسلو، والترتيب الذى خلصت إليه هذه الدراسة كالآتي:-

جدول رقم (١)

مقارنة بين ترتيب الدوافع لدى المبحوثين بالترتيب الهرمي للدوافع عند ماسلو

الدوافــــع	الترتيب حسب "ماسلو"	الترتيب حسب "نتائج الدراسة"
الدوافع الفيزيولوجية	الأول	الثانى
دوافع الأمن	الثاني	الثالث
دوافع الحب والإنتماء	الثالث	الرابع
دوافع التقدير والتوقير	الرابع	الأول
دوافع الفهم المعرفى	الخامس	-
الدوافع الجمالية	السادس	الخامس
دوافع تحقيق الذات	السابع	-

ومن هذه الاختلافات فى الترتيب تثار عدة استنتاجات فى منتهى الأهمية، فحسب ترتيب الدوافع كما عبرت عن ذلك استجابات المبحوثين يتضح أن الدافع الأول هو : التوقير والتقدير وليس الدوافع الفيزولوجية حيث تراجعت إلى الترتيب الثاني. أما الدافع الثالث - حسب آراء العينة - فيتمثل فى الأمن بعد أن كان فى الترتيب الثانى حسب تنظيم ماسلو، وتراجعت دوافع الحب والانتماء إلى الترتيب الرابع، بدلاً من الترتيب الثالث، أما الدوافع الجمالية فقد تقدمت لتصبح فى الترتيب الخامس بدلاً من الترتيب السادس حيثما كانت فى ترتيب ماسلو .

وهكذا نستدل من هذه النتيجة على أن الشعب الكويتى يرى أن الكرامة الوطنية أهم من الحياة، وأنه كان لديه الجرأة والروح المعنوية التى يمكن أن ينطلق منها لمقاومة العدوان، كما أنه يقدم حب الوطن وجوداً وانتماءً وهوية على حب الأهل والعشيرة. ومن جهة أخرى، يتضح من المقارنة السابقة أن الدافع إلى الفهم المعرفي، والدافع إلى تحقيق الذات لا وجود لهما فى التنظيم الهرمى للدوافع لدى المبحوثين. هذا يفسر بغياب الإطار الذي من خلاله يمكن تحقيق الذات، وأن الوسيلة لاسترداد هذا الإطار هي مقاومة المحتل، فالشعب الكويتى يرى أن العدوان العراقى على وطنه أمر جلل والانتقام من العدوان ورد كرامة الوطن مسألة لا تقبل النقاش أو المساومة مهما كان الأمر، فلا شيء يستحق المعرفة قبل ذلك، وأن الذات الوطنية، والشخصية القومية، اذا اغتالها العدوان، فلا معنى إذن لتحقيق الذات الفردية، لأن تحقيق الذات لا قيمة له إذا لم تكن هذه الذات محل تقدير وتوقير، وفى الصفحات القادمة نقدم عرضاً موجزاً وتحليلاً مختصراً لدوافع السلوك الإجتماعي التي توصلت إليها الدراسة:-

أ - دوافع التقدير والتوقير

حسب معطيات هذه الدراسة، فإن الحاجة إلى التقدير والتوقير تتمثل فى الحاجة إلى حرية التعبير والحاجة إلى القوة بمعناها الشامل، وقد حصلت الحاجة إلى التعبير على الترتيب الأول على مستوى جميع الحاجات، إذ إن شدتها بلغت ٤,٢٩ درجة من خمس درجات، بمتوسط نسبي قدره ٨٥,٨ ٪، أما الحاجة إلى القوة فقد كانت شدتها ٤,٠٥ درجة وبمتوسط نسبي قدره ٨١ ٪ ولا يتقدم عليها سوى الحاجة إلى حرية التعبير :

أ / ١ - حرية التعبير :

إن الحاجة إلى حرية التعبير، إذا كانت تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية فى سلم أولويات حاجات المواطن الكويتي أثناء العدوان - فإن هذا يدل على صعوبة إشباع هذه الحاجة لدى الأغلبية الساحقة، لقد تمكنت هذه الأغلبية - بصورة أو بأخرى - من التكيف مع ظروف المعيشة الصعبة، وتوفر لهم الحد الأدنى الذى يمكنهم من الإشباع الجزئى لاحتياجاتهم الأساسية. أما الحاجة إلى حرية الرأى والتعبير فمن الواضح أن إشباعها كان من الصعب تحقيقه إلا بمقدار، ومن جهة أخرى فإن تصدر هذه الحاجة قائمة الحاجات الأخرى يدل على أن غالبية المبحوثين كان لديهم الحد الأدنى من الإشباع لحاجاتهم الأساسية، على أساس أن إشباع الحاجات العليا (ومنها الحاجة إلى حرية التعبير) لا يمكن التطلع إليه قبل إشباع الحاجات الأساسية، ومن الطبيعي، ألا يتيح العدوان فرصة لحرية التعبير، لأن هذه الحرية غير معروفه للنظام العراقي أصلاً، كما أن هذا النظام قد أدرك منذ اللحظة الأولى رفض الشعب الكويتي له بصورة لا تقبل التراجع، أو المساومة أو التهديد، لقد لجأ العدوان إلى

اغتيال كافة الحريات - بما فى ذلك الحريات الشخصية - فكيف يسمح إذن بحرية التعبير؟

إن الصحف الكويتية توقفت منذ اليوم الأول للغزو كما توقفت المجلات الأسبوعية والشهرية، من هنا لجأ المواطن الكويتي إلى ما يعرف بالسلوك البديل أو السلوك التعويضي، فقد ظهرت العديد من المنشورات والبيانات التي كانت توزع في كافة أرجاء الكويت من خلال المساجد والجمعيات التعاونية والديوانيات والأفراد، كما ظهرت نشرات متعددة مثل " المرابطون "، "هيئة تحرير يوميات الأحداث"، "الكويت" ، "الرأي الآخر"، "نساء وأطفال الكويت"، "الصمود الشعبى"، "صوت أبناء الكويت"، "صوت الكويت الأسبوعي"، "صوت الحق"، "بشائر النصر" ...، "شريط كاسيت"، "نشرات القبس"، " أحرار الكويت"، "الصباح"، "موس"، "صرخة"، هذه النشرات وغيرها من القنوات التعبيرية، تجسد الحاجة إلى حرية التعبير فى مفهومها الشامل، كما تجسد سلوكاً إجتماعياً إيجابياً فى إطار الظروف الصعبة التى كان يمر بها المواطن الكويتي أثناء فترة العدوان - لقد كان هذا المواطن قبل العدوان يرى فى صحافته ثراءً وتنوعاً وحرية فى تناول مختلف الموضوعات والقضايا، وكانت الصحافة الكويتية قبل العدوان تنطلق من حرية التعبير باعتبارها من أغلى مكتسبات الديمقراطية، وحارس أساسى لها، وإن وجودها يتزامن مع الحريات الأخرى مثل حرية تكوين الجمعيات وحرية التظلم وحرية الانضمام إلى التجمعات .. الخ. لقد كان المواطن الكويتى يطالع صحافته من جرائد ومجلات لتعكس حقه فى الحصول على المعلومات التى من شأنها أن تؤثر فى حياته اليومية وتيسر له إتخاذ القرارات وتسهم فى تفكيره، وتعبر عما يريد التعبير عنه، ولكن ما إن وقع العدوان فى الثانى من أغسطس (آب) ١٩٩٠ حتى وجد المواطن الكويتى نفسه تحت التسلط والديكتاتورية فلا مكان لحرية التعبير أو غيرها من الحريات.

أ / ٢ - الحاجة إلى القوة :

إذا كانت الحاجة إلى القوة تأتي فى أولويات حاجات المواطن الكويتى كما سبقت الإشارة، فإن هذا يدل على أن الشعب الكويتي قد أدرك منذ البداية أنه لا بديل عن القوة في التعامل مع العدوان الذى كان يمتلك كل أسباب ومصادر القوة المادية من عتاد وأسلحة وخلافه، كما أنه أصبح مصدر السلطة، وهذا فى حد ذاته قوة، ولإشباع الحاجة إلى القوة لجأ الشعب الكويتى إلى ما يمكن تصنيفه تحت بندين أساسين: الأول: يتمثل فى القوة المباشرة، والثاني: هو القوة البديلة، بالنسبة للقوة المباشرة، رأينا جميعاً أن أفكار المقاومة والعصيان والصمود بدأت منذ الأيام الأولى للعدوان وبدأت تتشكل المجموعات والفرق لمقاومة العدوان، فكانت الساحة الكويتية تمتلىء بالحركات والمجموعات المدنية والعسكرية، من ذلك مثلاً جماعة أهل الديرة واللجان الشعبية، ولجان التكافل، بالاضافة إلى مجموعات كثيرة سميت بأسماء المسئولين عنها مثل مجموعة العقيد فهد الأمير، كما أن حركة المقاومة الشعبية الكويتية (مشك)، تعتبر من أبرز المجموعات النشطة التى أخذت بأسباب القوة فى التعامل مع قوات العدوان، ومن خلال التعاون والاتحاد بين حركة المقاومة الشعبية ولجان التكافل ظهرت حركة المرابطون، لقد كانت لجان التكافل تضم شباب جمعية الاصلاح الاجتماعى والموالين لهم. أما (مشك) فإن فلسفتها أقرب إلى التوجه الإسلامى المستقل، وانضم إلى كل منهما عدد كبير من عموم أهل الكويت، وبدء التنسيق بينها منذ الشهر الأول من العدوان، ودعم من ذلك قوة الانتماء والامتزاج النفسي، والثقة المتبادلة وصلتهم بالشرعية. على هذا الأساس ظهرت حركة (المرابطون) باعتبارها الحركة الأكثر تنظيماً وشمولاً وأداءً على الساحة الكويتية أثناء فترة العدوان، وقد تنوعت أنشطتها ما بين أنشطة عسكرية وأنشطة خدمية وأنشطة دفاع اجتماعى. كما قامت بأعمال فدائية ضد المحتل، وشكلت خطاً متقدماً

(استخبارات) لجيوش التحالف، بالإضافة إلى ما قامت به من اتصالات عسكرية ومدنية بالغة الأهمية، وكذلك قامت بدور بارز فى مجال النفط والصحة، والكهرباء والماء، لتوفير المقومات الأساسية لحياة المجتمع . وفى مجال الدفاع الاجتماعى ساهمت حركة (المرابطون) فى خدمات الهلال الأحمر، وعمليات الإطفاء والإنقاذ وإدارة المحافظات والجمعيات التعاونية والمساجد وتوزيع الأموال ورعاية أسر الأسرى والشهداء، فالحركة إذن تنظر إلى القوة بمعناها الواسع وليس بالمعنى العسكرى فقط، وقد استخدمت الحركة أسلوب (القوة) بمعناه الملموس فى بعض المواقف التى تحتاج ذلك (كالعمليات الفدائية)، كما استخدمت بديل القوة في النشاط الاجتماعي والأمني.

وترى الدراسات السياسية الحديثة أن لجوء الإنسان إلى بدائل القوة ضرب من ضروب التفكير العملى الواقعى الحكيم، فقد يكون استخدام القوة لتحقيق بعض المطالب أمراً مكلفاً ويترتب عليه تأثيرات ضررها يفوق نفعها، وفي الوقت نفسه توجد طريقة أقل كلفة وتحقق الهدف المطلوب الذي كان سيتحقق بأسلوب القوة، هنا يكون استخدام بديل القوة معبرًا عن بصيرة نافذة (قربان : ١٩٨٣) وعلى الرغم من تعدد المواقف التي ظهر فيها استخدام حركة المقاومة لبدائل القوة، إلا أن أبرزها مسألة المستندات والوثائق، فقد لجأت إلى أسلوب تغيير المستندات والوثائق الهامة والتي يحتاجها كل فرد، مثل الجنسيات وجوازات السفر، البطاقات المدنية، رخص القيادة، ودفتر ملكية السيارة، هويات العمل، الأمر الذى ساهم فى حماية آلاف من الأفراد والشخصيات التي فرضت عليهم الظروف تغيير أسمائهم أو مهنهم، وكانت عملية التغيير هذه تتم بإتقان شديد، ولم تكتشف من جانب سلطات العدوان، ولم يقتصر الأمر على المستندات الكويتية، بل امتد إلى تزوير أو تقليد المستندات والوثائق التى كانت تصدرها سلطات العدوان مثل دفاتر ملكية السيارة ولوحات

الأرقام، بطاقة شؤون العرب، ورقة السفر (التي كانت تمنحها السلطات العراقية لمن يريد مغادرة البلاد) وتم تزوير أعداد كبيرة منها دون أن يكتشف العراقيون ذلك. (الغزالي، جـ ٢، ١٩٩٢).

لاشك أن مثل هذه الأمور أو الأهداف كان يتعذر إن لم يستحيل تحقيقها من خلال المواجهة القائمة على القوة المسلحة مع سلطات الاحتلال، لقد حاولت الجماعات المذكورة إشباع الحاجة إلى القوة وإن كان ذلك ليس هو الدافع الوحيد، هذه الحاجة لم يكن من الممكن إشباعها لدى كل فرد مالم يوجد تنظيم جماعي، ويقدم لنا علم النفس السياسى أفكاراً هامة فى هذا الشأن، فالجماعة تنشأ أو تتولد تحت وطأة الحاجة التى يعيشها الأفراد، وسرعان ما يتحول الأمر إلى مبادرة أو فعل يبحث عن إمكانية إشباع هذه الحاجة انطلاقاً مما يدركه فى محيطه، عندئذ يبدو التآزر والتعاون مع الآخرين باعتباره الوسيلة المثلى لإشباع هذه الحاجة، بمعنى آخر، فإن الشروط التي لا تنفصل عن أن تكون الجماعة هى وجود حاجة، وإدراك المصالح المتوافقة، وتنظيم العلاقات بين الأشخاص، وقد يجد الفرد أن إشباع حاجته مستحيلاً أو صعباً، أو يشعر بعجزه عن إشباع هذه الحاجة إذا ما فرض عليه أن يتحرك وحيداً ومن ثم يبحث عن المساعدة فى إطار الجماعة وبالتالي يقيم العلاقة مع الآخرين، ولكى يقدم أشخاص على التعاضد فى مشروع جماعى مشترك لابد أن يشعروا كل بمفرده بحاجة لا يمكن إشباعها إلا بتضافر الجهود الفردية فى نشاط جمعي، فالجماعة إذن تفرض نفسها بما هو ضرورة، أو بما هو وسيلة ضرورية لتحقيق المصلحة المشتركة وإشباع الحاجات وإن كانت تتولد من متطلب الحاجات الفردية (هورغ وآخرون١٩٩١). إن الحاجة إلى القوة التى شعر بها كل مواطن كويتى فى مواجهة جبروت العدوان - قد عبرت عن نفسها فى سلوك اجتماعى إيجابى للعديد من الجماعات التى ظهرت على الساحة الكويتية تحدياً لهذا العدوان رغم قوته.

ب - الدوافع الفيزيولوجية

تبين من الدراسة أن الدوافع الفيزيولوجية تأتي فى الترتيب الثانى بعد دوافع التقدير والتوقير، وتشمل الدوافع الفيزيولوجية - حسب معطيات هذه الدراسة - الحاجة إلى الطعام والماء والرعاية الصحية.

ب / ١ - الحاجة إلى الطعام:

بلغت شدة الحاجة إلى الطعام ٣,٩٦ درجة من إجمالى خمس درجات، وبمتوسط نسبي قدره ٧٨,٨٪، فقبل العدوان كان المواطن الكويتي قد تعود على نمط استهلاكي معين، حيث يمكنه شراء طعامه ومستلزماته بأى كمية، وبأى نوعية وفى أى وقت، ومن أى مكان، غير أن ظروف العدوان حالت دون ذلك، ليس فقط بسبب القيود التي فرضتها سلطات العدوان، ولكن أيضاً لأن معظم أو أكثر محلات بيع الأطعمة قد أغلقت، وتعرضت للنهب والسرقة.

وهكذا ضاقت الفرص أمام المواطن الكويتي فى سد حاجاته من الطعام، وعلى الرغم من الجهود المشكورة التى قامت بها الجمعيات التعاونية، وكبار التجار فى سبيل توفير السلع والأطعمة المختلفة، إلا أن إدراك المواطنين لقدرة العدوان على التأثير فى مجرى الأمور كان كفيلاً بإثارة الخوف من عدم توفر الأطعمة، صحيح أن بعض الجمعيات التعاونية كانت توزع حليب الأطفال مجاناً على المحتاجين، وصحيح أيضاً أن هذه الجمعيات كانت توزع السلع الأساسية مثل الأرز، والطحين، والسكر، والشاى، والصابون، .. الخ، لكن ذلك كان بكميات مقننة ومحدودة حتى يتسنى استمرار التزويد لأطول فترة ممكنة، كما أن قوات العدوان قامت بالعديد من الأعمال القمعية والقرارات التسلطية وممارسات النهب التى يمكن أن تهدد حياة الناس بعدم توفير الطعام، لقد فرضت سلطات العدوان بطاقة تموين عراقية على الأهالى، ثم

أصدرت قراراً بتحويل هذه البطاقات إلى كوبونات تصدر من جانبها، واتخذت قراراً بمصادرة كافة مشتقات الحليب، لقد عملت سلطات العدوان على أن تضع أيديها على المواد الغذائية وتوزيعها وعدم صرفها إلا بالبطاقات، والبطاقة لا تصرف إلا لمن يغير هويته أو جوازه فى الوقت الذى كان المواطنون يرفضون مثل هذا التغيير.

فى نفس الاتجاه أيضاً وجدنا سلطات العدوان تتخذ قراراً بتنفيذ حكم الإعدام على كل من يخزن المواد الغذائية ويوزعها على الناس، إنها فى ذلك تحاول تقويض دور الجمعيات التعاونية ولكنها لم تنجح فى ذلك، فقد كانت هذه الجمعيات بمؤسساتها ومخازنها هى ملاذ الشعب الكويتى، ففيها أسباب الصمود ومقومات العصيان المدنى، ومنها انطلق العديد من الخدمات والأنشطة، واستمرت فى تخزين الغذاء وتوزيع التموين، وإشباع حاجة المواطن إلى الطعام. بل إن المواطنين أنفسهم - حسبما كشفت عن ذلك نتائج هذه الدراسة - قاموا بتخزين بعض الأطعمة والسلع الضرورية على سبيل الإحتياط وتحسباً لاحتمالات اختفائها من السوق، وتبين النتائج أن ما يتراوح بين ٧٠٪ و ٨٠٪ من المبحوثين أفادوا بأنهم قاموا بتخزين الطحين والأرز وغذاء الأطفال والسكر والملح وحليب البودرة، كما أن ما يتراوح بين ٦٠٪ - ٦٧٪ منهم من قام بتخزين اللحوم والشاى والبقول والخضروات والحبوب، بل إن ٥٥,٦٪ منهم احتفظ بمخزون من القهوة، إن تخزين مثل هذه السلع كان بهدف أساسي وهو إشباع بعض الحاجات الفيزيولوجية خاصة وأن الظروف غير مضمونه، ومن جهة أخرى، فإن التكافل الإجتماعى بين الأسر الكويتية أثناء العدوان ربما كان أحد أسباب احتفاظ هذه الأسر بمخزون من السلع والبضائع التى يمكن تبادلها عند الضرورة. ويتصل بالحاجة إلى الطعام، مدى توافر "غاز الطبخ"، وتبين الدراسة أن ٧١,٨٪ من المبحوثين أفادوا بأنهم كانوا فى حاجة إلى الغاز بدرجات متفاوتة (متوسط الدرجة على مستوى العينة ٣,٥٩ درجة) والواقع أن

الغاز فى حد ذاته كان متوفراً بكثرة فى الخزانات ولكن التوزيع والحصول عليه قوبل ببعض الصعوبات التنظيمية، وفى بداية العدوان تمّ التخلص من كميات كبيرة من الغاز خوفاً من انفجار الخزانات نتيجة العمليات العسكرية القائمة والمحتمله، مع الإبقاء على كمية تكفى مليون ونصف من السكان ولمدة ثلاثة شهور، غير أن كثيراً من السكان غادر البلاد، وبالتالى خف الاستهلاك، بالإضافة إلى ذلك، كان الاعتماد كبيراً على المعلبات والأطعمة التى لا تتطلب استهلاك كميات كبيرة من غاز الطبخ فى طهيها، وعلى الرغم من استخدام قوات الاحتلال كميات كبيرة من اسطوانات الغاز إلا أن ذلك لم يؤد إلى ندرته بالصورة التى تشكل أزمة ليشعر بها المواطن، وظلت كمية الغاز التي تم الاحتفاظ بها تكفي البلاد إلى ما قبل التحرير بأسبوعين، فخلال النصف الأخير من فبراير تقريباً، لم يكن غاز الطبخ متوفراً، وهذا يرجع إلى أن أحد العاملين فى مضخات مصنع الغاز أحرق كميات كبيرة من الغاز الموجود خوفاً من الانفجار (الغزالى، جـ ٣، ١٩٩٢).

ومما يجدر ذكره أن جميع العاملين القياديين فى مجال الغاز كانوا من الكويتيين، وأقاموا في بيتهم شبكة اتصالات قوية وعملوا وصلات جديدة لتوصيل الغاز إلى الشبكة الموصلة إلى ميناء الشعيبة، وكانوا يتابعون المخزون بدقة لضمان توافر الغاز للإستهلاك أطول فترة ممكنة، كما أن مصنع تعبئة أسطوانات الغاز اتبع سياسة ترشيدية فى التعبئة لنفس الهدف.

ب/ ٢ - الحاجة إلى الماء:

تبين من الدراسة أن الحاجة إلى الماء بلغت شدتها ٣,٩٢ درجة من إجمالى خمس درجات وبمتوسط نسبى قدره ٧٨,٥٪، وهذا معناه أن غالبية الشعب الكويتى كان واقعاً تحت التهديد والخوف من انقطاع المياه فمنذ الأشهر الأولى قام

العدوان بتلغيم خزانات ومجمعات المياه في ميناء عبدالله وميناء الزور، كما تم تلغيم بعض محطات التقطير حتى تتمكن من تدميرها إذا ما أجبرت على الإنسحاب والهزيمة، كما استولت القوات العراقية على السيارات ومواد المياه وقطع الغيار والأنابيب والمحابس وقطع الوصل وكوابل الكهرباء، وعندما رفض الموظفون الكويتيون تغيير هوياتهم، قام بعض العراقيين بالعمل في مرفق المياه غير أنهم لم يمارسوا الإدارة بقدر ما سلكوا سلوك النهب والجهالة. فالجنود العراقيون يعبثون في الشبكات الرئيسية مما عرض جزءاً كبيراً من المياه للهدر، أما الشبكات الفرعية فقد تعرض الكثير منها للكسر، وتأخرت عمليات الإصلاح، وكان التشغيل يتم بصورة أقل من المتوسط لعدم وجود العمالة الفنية، وأهملت صيانة المحطات نتيجة عدم وجود المقاولين الأكفاء الذين كانوا يتولون هذه الصيانة، كما تأثرت كفاءة محطات الضخ، وشحت قطع الغيار، وحدثت الكسور في الخطوط الرئيسية والفرعية مما تسبب في تسريب كميات كبيرة من المياه، فإذا أضفنا إلى ذلك عدم كفاية الوقود اللازم لتشغيل محطات المياه، وعدم الانتظام أو السرعة في إصلاح الأعطال، ندرك إلى أي مدى تدهور مرفق المياه مما أثر على كفاءته وبالتالي أدى إلى شعور الناس بالخطر، ومما دعّم من الكارثة أن المسؤولين العراقيين قاموا بفك ونقل بعض وحدات التناضح العكسي Plate and Frome علاوة عن الإنقطاع المتكرر للتيار الكهربائي مما أعاق انتظام وصول المياه إلى المنازل، ونتيجة لتواجد القوات العسكرية العراقية في المناطق الصحراوية التي توجد بها خزانات المياه - أصبح من الصعب معرفة قرءات مستوى المياه في هذه الخزانات، كما صعبت متابعة التشغيل الدوري المنتظم، إذ إن ذلك لن يتم إلا بموافقة سلطات العدوان، وكانت قواته العسكرية تستغل المياه بسفاهة ولا مبالاة، ولولا وجود بعض العمالة الكويتية والعربية في مرفق المياه لمات

المواطنون عطشاً، كما أن الأهالى كانوا يتعاونون مع العاملين بمرفق المياه فى الحفر أمام المنازل لإصلاح الكسور التى تقع فى شبكات المياه داخل المناطق السكنية .

غير أن حاجة المواطنين إلى المياه أصبحت أكثر إلحاحاً منذ قيام حرب التحرير فى يناير ١٩٩١، فقد نقصت المياه نتيجة تعرض بعض المجمعات للقصف وتعذر تشغيل المضخات الكهربائية، وحدثت فجوات كبيرة فى بعض الخزانات وأصيبت غرف التحكم بالتلف الأمر الذى أدى فعلاً إلى وقف إنتاج المياه المقطرة فى بعض المجمعات، كما تفاقمت الأعطال والكسورات، وشحّت مواد التنقية والتعقيم، وزادت كمية الهدر بسبب قلة الإمكانيات الفنية والبشرية فيما يتعلق بعزل المحابس مع صعوبة الوصول إلى بعض المناطق خاصة فى الفترات المسائية - كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى ضعف المياه التي تضخ إلى المنازل، كما أدت إلى انقطاعها المتكرر بصورة واضحة، ومنذ أواخر يناير ١٩٩١ أشيع الذعر بين المواطنين عندما بدأت عملية تقنين صرف المياه العذبة، خاصة وأن العمليات العسكرية اقتضت تدمير بعض الخزانات مثل خزان "الزور" واعتقد الناس بأن محطات المياه متضررة وقد تطول المدة، كما اعتقدوا أيضاً بأن تلوث المياه بالزيت يحول دون تقطيرها، ودعّم ذلك تلك الأخبار التي تواترت عن أن القوات المعتدية قد أنشأت خطاً للمياه يمتد ما بين بو الخصيبة فى العراق إلى الصليبية فى الكويت، ولقد وصل الناس إلى يقين خاطىء، بأن مرافق المياه سيتم تدميرها سواء من قوات التحالف، أو من القوات العراقية المهزومة، ودليلهم فى ذلك أن هذه القوات تؤمن إحتياجاتها من المياه !! وأن وضع الماء يزداد صعوبة يوماً بعد يوم، وفى أواخر فبراير تمّ تطبيق نظام لتوزيع المياه العذبة من خلال تخفيض الضغوط فى شبكات المياه صباحاً وزيادتها فى المساء فى محاولة لتقليل لاستهلاك بحيث يكون فى حدود الانتاج مما يمكن من المحافظة على مخزون المياه العذبة لأطول فترة ممكنة، ونتيجة لانقطاع التيار الكهربائى عن

محطات المياه بسبب العمليات العسكرية، أصبح من الصعب تصريف المياه من مجمعات التخزين والضغط، وقد اقتضت العمليات العسكرية فصل الكهرباء عن بعض المناطق نتيجة حدوث قصف على الخطوط الهوائية، وانقطع التيار الكهربائى بصورة متكررة عن مختلف المناطق فى الكويت، فمنذ النصف الأول من فبراير ١٩٩١، كانت شبكات النقل الكهربائية تتعرض لصعوبات جمة لأن كثيراً من مغذيات شبكة الضغط الفائق أصبحت خارج الخدمة سواء فيما يتعلق بالخطوط الهوائية أو بالكوابل الأرضية، بالاضافة إلى المشاكل الفنية المعقدة فى محطات التحويل الرئيسية، وافتقارها للصيانة وصعوبة الوصول إليها لأنها تقع فى مناطق محظورة أو معرضة للقصف، فى هذا الجو الكئيب أدرك المواطن الكويتى أن حياته مهددة بسبب نقص المياه والكهرباء أو انقطاعهما سواء بسبب التعطل أو تدمير المرافق، وقد تم بالفعل مطالبة القوات المشتركة بعدم قصف المناطق التى توجد فيها مرافق المياه والكهرباء تخفيفاً من الضغوط النفسية التى عاشها المواطنون.

ب / ٣ - الحاجة إلى الرعاية الصحية:

بلغت شدة هذه الحاجة ٣,٨ درجة، بمتوسط نسبى قدره ٧٥,٨٪، ولقد كان وضع المؤسسات الصحية تحت إدارة العدوان بمثابة تدهور هائل، ولمس المواطنون فجوة واسعة بين ما كانوا يتمتعون به من رعاية صحية متميزة وبين حالة التردى فى هذه الرعاية منذ اليوم الأول لدخول القوات العراقية، فقبل العدوان مثلاً، كانت المؤسسات الصحية مزودة بإمكانيات تكنولوجية حديثة، وخبرات عالمية ومؤسسات تعمل وتدار بأعلى مستوى، وبالتالى كانت المداواة والاستشفاء وإجراءات العمليات الجراحية أمراً ميسوراً يتم بكفاءة عالية وبالمجان، غير أن القوات المعتدية استولت على المؤسسات الصحية، وسرقت ما بها من أجهزة وأدوية، وضيقت على الأطباء والممرضين والعاملين حتى أضطر معظمهم إلى الهرب، أما الذين استمروا فى

أعمالهم فقد كانوا يؤدونها من منطلق توفير الرعاية الصحية لأهلهم وذويهم فى حدود المستطاع، ولم ينجو أى منهم من مضايقات الإدارة العراقية التى فرضها العدوان على المؤسسات الصحية، ففى الأسبوع الآخير من نوفمبر ١٩٩٠ أصبح مديرو المستشفيات من الأطباء العراقيين، بينما أصبح المديرون الكويتيون نواباً لهم، وفى تلك الأثناء تدهورت المستشفيات وتدنت خدماتها بصورة مفزعة، وعلى الرغم من تراجع السلطات العراقية بحيث أصبح الأطباء الكويتيون هم المدراء، إلا أن الكلمة الأولى والأخيرة كانت لهؤلاء الذين يمثلون سلطات الإحتلال فى عمل مستشفيات الكويت، وفى ديسمبر ١٩٩٠ تم نقل الأطباء الكويتيون إلى العراق وحل محلهم أطباء عراقيون، ولكن عندما انفجر الموقف فى ١٧ يناير ١٩٩١ هرب الأطباء العراقيون من المستشفيات وتركوا الجرحى والمرضى دون عناية، وعادت السلطات العراقية مرة أخرى لتطلب من الأطباء الكويتيين العودة إلى المستشفيات، ومنذ بداية العدوان قامت القوات العراقية بتخريب ونهب المنشآت الصحية، واختلت الصيانة بالمستشفيات وأماكن العلاج سواء كانت صيانة ميكانيكية أو كهربائية أو صحية أو صيانة أجهزة طبية، واستولت قوات الاحتلال على سيارات الإسعاف، وقلت الأدوية والأمصال وأكياس الدم، كما أصدرت قوات الاحتلال قرارات بمصادرة المواد الموجودة فى المستودعات الطبية ونقلت قيادات وزارة الصحة وموظفيها إلى بغداد، ومن جهة أخرى أصبحت مستشفيات العدان ومبارك مستشفيات ميدان لخدمة قوات الاحتلال ومع قيام حرب التحرير فى يناير ١٩٩١، تم تدمير هذه المستشفيات بينما أصبح الباقى يكاد يكون مقصوراً على القتلى والجرحى من الضباط والجنود العراقيين. أمام هذا الوضع المتأزم فى القطاع الصحى، عمل المواطنون الكويتيون على إنشاء عيادات فى المخابىء وبعض البيوت، يعمل بها أطباء من تخصصات مختلفة، وحتي يمكن وصول الخدمة العلاجية لأكبر عدد ممكن

من الشعب، تم تدريب العدد الكافي من الأفراد على الإسعافات الأولية من مختلف مناطق الكويت، كما تم تجهيز حقائب لهذه الإسعافات وقد كان ذلك من خلال إدارة الطوارىء الطبية بالتعاون مع الهلال الأحمر الكويتى واللجان، هذه الجهود ، بالإضافة إلى جهود العاملين الكويتيين بالمستشفيات - كان لها أكبر الأثر فى تلبية أساسيات الحاجة إلى الرعاية الصحية للمواطن الكويتي فترة العدوان.

جـ - دوافع الأمن

تأتي الحاجة إلى الأمن في الترتيب الثالث بعد كل من الحاجة إلى التقدير والتوقير، والحاجات الفيزيولوجية. ويبلغ متوسط شدة الحاجة إلى الأمن٨١ , ٣ درجة، وتشمل دوافع الأمن الشخصي والأمن على المال والممتلكات ثم الأمن على المسكن، وفيما يلي توضيح ما توصلت إليه الدراسة من نتائج في هذا الشان:-

حـ - / ١ - الأمن الشخصي:

يقصد بالحاجة إلى الأمن الشخصي في هذه الجزئية عدم تعرض الشخص للإصابة، أو الإعتداء، أو أى أضرار جسمية، وتشير النتائج إلى أن معظم المواطنين الكويتيين كانو يرون أن حياتهم معرضة للخطر أو أنهم معرضون للاصابة أو الإيذاء حيث بلغت شدة الحاجة إلى الأمن الشخصي أربع درجات وبمتوسط نسبي٢ , ٧٩٪ لقد شعر كل مواطن كويتي أنه غير آمن على نفسه أو أنه معرض للقتل أو الاعتقال أو التعذيب النفسي والبدني حتى لو كان خارج إطار مواجهة مسلحة أو غير مسلحة مع قوات العدوان ورموزه، وقد تواترت الأنباء خلال الأسبوع الأول من العدوان عن أن القوات العراقية تعاملت مع إحدى المظاهرات النسائية بمنطق الإبادة عندما قامت

هذه المظاهرة في منطقة الجابرية معبرة عن رفض المرأة الكويتية للعدوان، وكثيراً ما كانت القوات العراقية تصدر الأوامر باختطاف كل كويتي يمشي في الشارع أو يجلس في منزله، ويتم ذلك غالباً عقب العمليات الفدائية التي كانت تنفذها المقاومة ضد رموز العدوان من مدنيين وعسكريين، وقد زادت ممارسة الاعتقال بصوره مكثفة (بما يهدد الأمن الشخصي) قبل الحرب البرية بأيام قلائل، وكانت الاعتقالات في البداية للمتجولين في الشوارع والأسواق ثم امتدت إلى البيوت والمساجد، وتم ترحيل الآلاف من المعتقلين إلى سجون العراق المتعددة، وصاحب عمليات الاعتقال تنفيذ الإعدام دون محاكمة وتحت حجج واهية طوال فترة العدوان وإن كان نطاقها قد اتسع بعد حرب التحرير في يناير ١٩٩١، حيث صدرت الأوامر باعدام المعتقلين الكويتيين في سجون الكويت الذين لم يتم ترحيلهم إلى العراق، وشمل الإعدام النساء والرجال والأطفال، واستخدم فيه القتل بالرصاص والضرب بالسكاكين والصعق الكهربائى والخنق، وكثيراً ما كانت قوات العدوان ومخابراته تشوه الجثث حتى لا يمكن التعرف على الضحية، كل هذه الأمور وغيرها تدعم النتيجة السابقة والخاصة بأن الحاجة إلى الأمن تأتى فى مقدمة حاجات المواطن الكويتي اثناء فترة العدوان وتشير الإحصائيات الموثوق بها إلى أن ٥١٪ من الذين تم اعدامهم كانو من المدنيين مقابل ٤٩ ٪ من الجنود، وأن ٧٤٪ منهم تتراوح اعمارهم ما بين ٢١ إلى ٤٠ عاما، (الغزالي، جـ٢ ،١٩٩٢، ص٢٠٨).

إن الحاجة إلى الأمن اتخذت العمومية بين أفراد الشعب الكويتي أثناء فترة العدوان، فهي لم تقتصر على من هم في موقع المواجهة المباشرة مع القوات العراقية، وإنما أصبحت حاجة ملحة عند أهلهم وذويهم وأصدقائهم ومعارفهم والشعب كله، لقد كان واضحاً أن أي فرد معرض للإعدام والتعذيب أو الاعتقال في أي لحظة دون

وجود سلطة عليا يلجأ إليها، وعلى الرغم من ذلك فإن الشعب الكويتي جاهد في الله حق جهاده وعمل ما في وسعه لإشباع الحاجة إلى الأمن على المستوى الشخصي والجماعي.

جـ ٢ - الأمن على المال:

إن معظم المواطنين الكويتيين أثناء فترة العدوان كانوا بحاجة إلى المال، ولكن شدة هذه الحاجة تختلف بالطبع من فرد إلى آخر حسب كمية الأموال المتاحة والتي لم تصلها يد العدوان الطويلة، وقد تبين من الدراسة إن شدة الحاجة إلى المال بلغت ٣,٩ درجه على مستوى العينة ككل وبمتوسط نسبي ٧٦ ٪، ولا تنفصل الحاجة إلى المال عن ممارسات سلطات العدوان، فقد أصدرت قرارات بمصادرة أموال الأسرة الحاكمة والوزراء والسياسين والعسكريين وأعضاء السلك الدبلوماسي والتجار الموجودين خارج الوطن - فكل هؤلاء صُودرت جميع أموالهم المنقولة وغير المنقولة، وفي أواخر سبتمبر ١٩٩٠، أعلنت سلطات العدوان أن الدينار الكويتي لم يعد صالحا للتعامل وسيتم سحبه اعتبارا من ٦ أكتوبر ١٩٩٠، وأن بإمكان حاملي الدينار الكويتي استبداله بالعملة العراقية بواقع دينار عراقي لكل دينار كويتي، وهكذا انخفضت نسبة الدينار الكويتي خمس عشرة مرة، مما أدى إلى إنخفاض كبير في قيمة النقود حتى لو كانت متاحة، الجانب الآخر الذي جعل المواطن الكويتي في حاجة ماسة إلى المال هو العصيان المدني، لقد انقطعت مصادر الدخل بعد أن رفض الكويتيون العمل تحت الإدارة العراقية، وأغلقت البنوك ومصادر الأموال الأخرى بعد أن استولت عليها القوات العراقية ونهبت ما فيها. وهنا وجدنا نظام التكافل الاجتماعي يقوم بدور فعّال، فقد تم وضع نظام تصرف بموجبه كل عائلة مبلغاً ثابتاً من المال بالإضافة إلى مبلغ متغير حسب عدد أفرادها، وإذا كان في البيت الواحد أكثر من عائلة تعامل

كل منها كأسرة مستقلة، وقد تم تقسيم الكويت إلى خمس عشرة منطقة ووضعت ميزانية تقديرية لكل منها وتم الحصول على الأموال من عدة مصادر أهمها: خزائن محطات الوقود، خزائن البنوك، أموال بيت ولجان الزكاة، بعض الجمعيات والتجار المتبرعين، بالإضافة إلى الأموال التي كانت تصل إلى نظام التكافل من الخارج بصورة أو بأخرى، وقد تمكنت لجان التكافل من جمع وتوزيع الأموال على الأسر الكويتية بكفاءة ملحوظة، وعلى الرغم من وجود أطراف أخرى ساهمت في هذه العملية (كالجمعيات التعاونية مثلا)، إلا أن لجان التكافل اتسمت بكفاءة نظام التوزيع، وكان لها علاقات واتصالات واسعة مع الشرعية بالطائف وكذلك بالحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي والمؤتمرات والتجمعات في الخارج (كالهيئة العالمية للتضامن مع الشعب الكويتي)، بالإضافة إلى ذلك فإن عدداً كبيراً من المواطنين كان يتلقى دعماً مالياً من مصادر شخصية كالأهل والأقارب والأصدقاء في الخارج، كما أن البعض الآخر كان لديه بعض الأموال التي يحتفظ بها في المنزل أو في محل العمل، غير أن هذا لا يعني أن الأسرة الكويتية لم تعاني من نقص المال، فالواقع أن بعض هذه الأسر كان وضعها سيئاً جداً بسبب عدم توافر السيولة لدرجة اضطرت معها إلى بيع الكثير من الأدوات المنزلية لسد حاجاتهم الضرورية، وقد شوهدت بعض الأسر تفترش الأماكن وتعرض أثاث المنزل للبيع وكذلك التلفاز والفيديو ولعب الأطفال، والسيارات.

جـ/ ٣ - الأمن على المسكن:

تبين النتائج أن شدة الحاجة إلى المسكن تبلغ ٣,٧٩ درجة، بمتوسط نسبي قدره ٧٤٪، ومن المعروف أن هذه الحاجة ترتبط بدافع حب الحياة والاستمتاع بها بصفته الدافع الأكبر للكيان البشري والمحرك الأساسي لما يصدر عنه من نشاط،

ويشمل هذا الدافع عدة دوافع جزئية والتي تتفرع بدورها وتتشعب حتى تصل إلى دقائق صغيرة عميقة ويتصل كل منها بالأعصاب النفسية في تشابك شديد التعقيد، وهذه الدوافع يضمها فرعان فطريان رئيسان هما، حفظ الذات وحفظ النوع، فالطعام والشراب والملبس والمسكن ورغبة التملك والبروز والتميز والقتال دفاعا عن النفس - كلها تتصل اتصالا وثيقا بالحاجة إلى حفظ الذات والاستمتاع بالذات، أما حفظ النوع فأداته الكبرى هي الطاقة الجنسية (قطب، ١٩٩٣)، وتمثل الحاجة إلى المسكن الدافع الأساسي لحب الحياة والاستمتاع بها، ففي إطار المسكن يوجد الأمن وتنطلق إشباعات معظم حاجات الإنسان خاصة الحاجات الأولية، غير أنه في ظروف الحرب تصبح الحاجة إلى المسكن أكثر إلحاحا وضرورة، لأن المسكن في هذه الظروف لا يقتصر على كونه مجرد مكان وإنما يصبح موقع حماية لا بديل عنه، وإلا تدمرت حياة الإنسان، وفي أثناء العدوان العراقي كان موقف الأسر الكويتية من المسكن ينحصر في ثلاثة مظاهر: أولها " الوجود خارج البلاد وقت وقوع العدوان"، و ثانيها " الوجود داخل البلاد ولكن تمت مغادرة المنزل إلى مكان آخر "، وثالثها " البقاء في الكويت تحت طائلة التهديد باقتحام المسكن أو حرقه أو هدمه لأي سبب وتحت أي ذريعة"، في كل هذه المواقف كانت الحاجة إلى المسكن ربما فاقت الكثير من الحاجات الأخرى، ومما زاد من أهمية الحاجة إلى المسكن، هو أن كثيراً من المساكن كانت خالية لأن أصحابها خارج البلاد أو أنهم هربوا من بطش العدوان، وهنا أصدر النظام العراقي قراره الشهير بأن الدار لمن يسكنها، واستغل العراقيون هذا القرار، واختاروا المنازل في أجمل المواقع وجلبوا عائلاتهم للسكن فيها، كما كانت بعض المنازل تحرق على مرأى من أصحابها بعد طردهم منها تحت ذريعة أن بها ممنوعات أو صدرت منها أعمال مقاومة، بالإضافة إلى ذلك كانت المنازل معرضة للاقتحام والتفتيش، وطرد أصحابها منها، أما المنازل التي لا يوجد بها أصحابها فقد كانت هناك فرق

متخصصة تدور على المناطق وتضع علامة مميزة على تلك المنازل ثم تأتي فرق أخرى للإستيلاء على كل محتوياتها.

جـ / ٤ - الأمن على الممتلكات:

إن حب التملك من الدوافع النفسية الاجتماعية، بمعنى أنها تنشأ من عوامل نفسية إجتماعية، وتكتسب من خلال المتعلم والخبرات المختلفة، كما أن لبعضها أساساً فطرياً، وهذه الدوافع أساسية في تحقيق سعادة الفرد وتوافقه النفسي، والحاجة إلى ضمان سلامة الممتلكات ماهي إلا تعبير عن دافع حب التملك، وقد تبين من الدراسة أن هذه الحاجة تبلغ في شدتها حسب استجابات المبحوثين ٣,٥٨ درجة من خمس درجات، بمتوسط نسبي قدرة ٧١,٦٪، لقد تراجعت هذه الحاجة بعض الشيء أمام حاجات أخرى أساسية، وعلى الرغم من ذلك فإن شعور المواطن الكويتي بحاجته إلى ضمان سلامة الموجودات (الممتلكات) كان لها ما يبررها، فالعدوان العراقي في ذهن الرأي العام كان معروفاً عنه السرقة والنهب والتدمير والإتلاف، ليس فقط ما يخص ممتلكات الدولة ولكن أيضا ممتلكات الأفراد، لقد قامت قوات العدوان ورموزه بسرقة ونهب أموال الدولة باعتبارها " غنائم"، حيث تمت سرقة ونهب جامعة الكويت بكلياتها ومعاهدها، وكذلك المدارس والرياض، والوزارات التابعة لها والبنك المركزي والبنوك الأخرى، كما تمّت سرقة ونهب المؤسسات العامة كالخطوط الجوية الكويتية وشركة النقل العام الكويتية ومتحف الكويت الوطني والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وأملاك الدولة من المساكن ومعدات الإطفاء، ولم تكن شراهة العدوان في سرقة أموال وممتلكات الأفراد أقل من شراهته في سرقة ونهب أملاك الدولة، لقد مارست قوات الإحتلال عمليات السطو المسلح على المنازل وسرقة ما فيها خاصة المنازل الخالية من سكانها، بالإضافة إلى سرقة السيارات،

والمتاجر والمحلات، وغيرها. وكانت عمليات السرقة والنهب يقوم بها أفراد القوات العراقية إبتداء من أكبر ضابط حتى أصغر جندي، كما أن المدنيين العراقيين الذين أتوا إلى الكويت تحت ستار التجارة، أو الشئون العسكرية، إنما أتوا أساساً بهدف السرقة والنهب ليس إلا، إن هذه الممارسات من جانب قوات العدوان، والتي رآها الشعب الكويتي واكتوى بنار جرائمها المختلفة، جعلت الجميع في حاجة ماسة إلى سلامة ممتلكاتهم، وإذا كانت هذه الحاجة أتت في ترتيب متأخر نسبياً، فإن هذا لا يعني مطلقاً أنهم كانوا يشعرون بالأمن على هذه الممتلكات، ولكن هناك حاجات أخرى كانت أشد إلحاحا حسب تقييم الضمير العام الكويتي على ضوء ظروف العدوان وممارساته.

د - دوافع الحب والإنتماء

عبّرت هذه الدوافع عن نفسها من خلال الحاجة إلى الإتصال بالأهل والأقارب والأصدقاء، سواء كان اتصالا مباشرا " Face To Face" أو من خلال الهاتف، أو البريد، فقد كانت حاجة المواطن الكويتي إلى الاتصال بمن ينتمي إليهم في إطار الجماعات الأولية أو الثانوية دافعاً للعديد من مظاهر السلوك الإجتماعي لدى معظم الأفراد سواء داخل الكويت أو خارجها، وتوضح نتائج الدراسة أن الحاجة إلى الإتصال بلغت شدتها ٣,٤ درجة بمتوسط نسبي ٦٨,٨٪، وهذه النتيجة تتفق مع فلسفة الاتصال "Communication " باعتباره حاجة إجتماعية، وأداة سياسية وقوة إقتصادية وطاقة تربوية (اليونسكو،١٩٨١)، فالمجتمع لا يوجد أصلا دون الاتصال بمعناه الشامل، وإذا كان الاتصال بمثل هذه الأهمية وكصفة لصيقة بالانسان - فإن الحاجة إلى الاتصال تتعاظم شدتها في أوقات الأزمات والمحن مثل الحروب

الشاملة والكوارث - الخ، وعلى الرغم من أن الاتصال يمثل حاجة كامنة في أعماق كل فرد ، إلا أنها لا تصبح دافعاً شديد القوة إلا عندما تفرض عليها القيود والأغلال، وهذا ما أدركه أهل الكويت طوال فترة العدوان العراقي، فقد أصدرت سلطات الإحتلال قراراً بحظر التجول من الساعة(١٧٠٠) حتى الساعة(٦٠٠)، ثم عدل هذا الموعد فأصبح من الساعة (٢٣٠٠) حتى (٦٠٠)، وبعد حرب عاصفة الصحراء عاد إلى ما كان عليه في البداية، إن حظر التجول في حد ذاته تضييق شديد للإتصال بالآخرين من الأهل والأقارب والأصدقاء. الجانب الآخر من مظاهر عدم إشباع الحاجة إلى الإتصال بسبب العدوان العراقي، يتمثل في الممارسات التي اتخذتها سلطات العدوان تجاه ما يعرف " بالديوانيات "، فقبل الإحتلال، كانت الديوانية تضم أفراداً من مختلف المناطق ولكن تحت الإحتلال تغيرت طبيعة الديوانية وتركيبتها، حيث كثرت التفتيشات وزادت صعوبة التنقل مما جعل رواد الديوانية الواحدة من نفس المنطقة، وصاروا مضطرين للمغادرة قبل العاشرة في أحسن الأحوال، كما أن رواد الديوانية لم يعد يجمعهم شئ سوى قرب المكان وهموم المنطقة وشؤون الجمعيات والمخابز والقمامة ومع مرور الوقت وزيادة تضييق قوات الإحتلال والإعتقالات العشوائية لرواد الديوانيات بدأ يتغير شكل الديوانية مرة أخرى فأصبحت داخل المنازل بعد أن كانت علنية، وتقلص حجمها ليقتصر روادها على أبناء العائلة الواحدة بدلاً من الأصدقاء وأبناء الفريج، أما بالنسبة للهواتف العادية، وهواتف السيارات والفاكس واللاسلكي فإنها كانت قبل العدوان على درجة عالية من الكفاءة وكانت تمثل إشباعات للحاجة إلى الاتصال سواء على المستوى الإجتماعي أو الفردى، وفي الأيام الأولى من العدوان كان الناس يستخدمون الهواتف العادية للإطمئنان على بعضهم البعض وتوصيل المعلومات والتوجيهات، وقد ظلت هذه الهواتف تعمل لمدة أسبوعين تقريبا من وقوع العدوان، وزاد من

أهميتها أن حظر التجول كان مفروضاً، والاجتماعات ممنوعة وبالتالي فإن التليفون هو وسيلة الاتصال الوحيدة، غير أن قوات العدوان دمرت" المقاسم" الأساسية مما ترتب عليه انقطاع تام للإتصالات الهاتفية في بعض المناطق، وضعفها في مناطق أخرى، كما انتشرت الشائعات القائلة بأن قوات العدوان ومخابراته ترصد المكالمات الشخصية للمواطنين، ويبدو أن السلطات العراقية عملت على نشر هذه الإشاعة حتى تقلص فرص الاتصال والتلاقي بين الناس وتضعف من الروح المعنوية للمقاومة، ومنذ أوائل فبراير(١٩٩٢)، إنقطعت خطوط الهواتف ولم تعد إلا بعد التحرير، أما هواتف السيارات فقد توقفت منذ الأيام الأولى للعدوان، كما انقطعت أجهزة الإتصالات الهاتفية المتنقلة بعد ثلاثة أسابيع، وفي محاولة لإشباع الحاجة إلى الإتصال، كان بعض المواطنين يتصلون بذويهم من خلال هواتف السيارات السعودية والتي كانت موجودة بمناطق في جنوب الكويت، أما إدارة شؤون البلاد، وحركة المقاومة، فقد كانت حاجتها إلى الإتصال أشد إلحاحاً، ومن هنا استخدم اللاسلكي والفاكس في إدارات الطوارىء الطبية، والكهرباء والماء، ولجان التكافل المدني، والمقاومة العسكرية - كل ذلك في إطار من السرية والحذر الشديد حتى لا تقع الأجهزة في قبضة سلطات الإحتلال، بالإضافة إلى ذلك، فإن الأقمار الصناعية استخدمت في المكالمات وإرسال التقارير وذلك في إطار الاتصالات المتبادلة بين الشرعية في الطائف والمسؤولين عن المرافق الحيوية وحركة المقاومة داخل الكويت، وإذا كانت مثل هذه التكنولوجيات الإتصالية المتقدمة قد ساعدت على تلبية بعض الحاجات الأساسية، إلا أن المواطن الكويتي بوجه عام أثناء فترة الإحتلال كان يعاني من عدم إشباع الحاجة إلى الإتصال، سواء الإتصال المباشر، أو الإتصال بالهاتف، أو الاتصال البريدي، بالإضافة إلى الإتصالات بالمعنى السابق ذكره، فإن المبحوثين أفادوا بأن مشكلة المواصلات ووسائل الإنتقال، كانت عائقاً أساسياً أمام رغبتهم في

زيارة الأهل والأقارب والأصدقاء، وعلى الرغم من أن وسائل المواصلات تؤثر في حاجات متعددة، إلا أن الحاجة إلى الإطمئنان على الأهل والأقارب، كانت الحاجة المحورية، ويفيد ٧٨٪ من المبحوثين بأنهم كانوا في أمسّ الحاجة إلى وسيلة انتقال لهذا الغرض، والواقع أن هذه الحاجة نتجت عن بعض الإجراءات التي اتخذتها قوات العدوان، فأصحاب السيارات الخاصة كانوا عرضة لكثير من المضايقات والتفتيش في الشوارع، كما أن الحصول على البنزين صاحبته صعوبات بسبب الإرتباك في إدارة المحطات وعدم كفاءتها في العمل أثناء الإحتلال. كما أن السيارات كانت عرضة للسرقة والمصادرة من جانب القوات العراقية، ولم يكن صاحبها آمنا على نفسه، فقد تصيبه طلقة رصاص طائشة من الجنود العراقيين المستهترين... هذه العوامل قلصت استخدام السيارات، فكان من الطبيعي أن تشتد حاجة الناس إلى وسيلة مواصلات بديلة خاصة وأن العدوان حدث في أشد شهور السنة ارتفاعاً في درجة الحرارة، ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل قضاء المصالح دون وسيلة اتصال مناسبة. العامل الآخر الذي ارتبط بشدة الحاجة إلى المواصلات هو قرار سلطات العدوان بتبديل لوحات السيارات الكويتية إلى عراقية، ويعتبر هذا القرار من أسوء قرارات الإحتلال لأن عدم تنفيذه من جانب الكويتيين يعني استحالة الحصول على البنزين من المحطات وحتى بافتراض أنه تم الحصول عليه بطريقة او بأخرى، فإن صاحب السيارة لا يستطيع استخدامها وإلا عرض نفسه للاعتقال ومصادرة السيارة، هذا يعني تعطيل المصالح الشخصية والأسرية. لقد حددت السلطات العراقية الفترة من ٢٥ / ١٠ إلى ٢٥ / ١١ / ١٩٩٠ لاستبدال لوحات السيارة ولكي يتم ذلك يتعين استبدال البطاقة المدنية وقد تقرر منع بيع أو شراء أو استبدال السيارات التي لا تحمل لوحة (عراق - كويت) كما تقرر أيضاً منع تزويد أصحاب السيارات بالوقود أو الدهون، وكذلك منع تصليحها في

المحلات أو المؤسسات التجارية اعتباراً من ١٩٩٠/١٢/٢ - إلا إذا كانت تحمل لوحة عراقية. وقد قوبل هذا القرار بالرفض والتجاهل من جانب الشعب الكويتي، ولكنه في الوقت نفسه أوقعه في صعوبات ومعاناة، وعلى الرغم من أن سلطات العدوان سمحت فيما بعد باستخدام السيارات وإمكانية تزويدها بالوقود والدهون واصلاحها دون تبديل اللوحات - إلا أن الموضوع إجمالاً صاحبته استفزازات وضغوط، إذ إن رفض الكويتيين تبديل لوحات سياراتهم لا يعني تجولهم في حرية دون عوائق، بل إنهم كانوا معرضين للاعتقال ومصادرة السيارة أو تركها، ولم تكن هناك وسيلة بديلة كما سبقت الإشارة، هذه أهم الجوانب التي تفسر شدة الحاجة إلى الاتصال كما عبرّت عن ذلك مفردات البحث.

هـ - الدوافع الجمالية

تعبر هذه الدوافع عن نفسها في صورة الحاجة إلى الترفيه من خلال مسالك متعددة مثل سماع الموسيقى أو مشاهدة الأفلام سواء في الفيديو أو السينما أو التلفاز، وكذلك الذهاب إلى المسرح، وممارسة الهوايات الفنية، والتمتع بالجمال والراحة والاستجمام سواء في الحدائق أو المنتزهات أو الشواطئ والفنادق ... الخ، وتبين نتائج الدراسة أن الحاجة إلى الترفيه تأتي في الترتيب الأخير من حيث كونها دافعا للسلوك، وتبلغ شدتها ٣,١ درجه بمتوسط نسبي قدره ٦٥ ٪ أي أن هذه الحاجة تراجعت أمام الحاجات الأخرى الأشد إلحاحاً كما سبقت الإشارة. إن المسئولية تجاه الوطن والأهل وغير ذلك من العوامل لم يجد معها المواطن الكويتي فرصة لإشباع حاجته إلى المرح والترفيه، كما أن قوات الإحتلال واصلت سرقة، ونهب المؤسسات الترفيهية وتخريبها وأغلقت بعضها وصادرت جميع محتوياتها، وداهمت

الديوانيات التي يتجمع فيها الناس للتسامر واعتقلت عددا كبيرا منهم، أما الفنادق فقد أحرقت وأتلفت، كما تم تدمير جميع السفن الخشبية على الساحل الكويتي، أما الفن والفنانون فلم يكن لهم دور ترفيهي أو ثقافي أثناء فترة العدوان، وأخذت استخبارات النظام العراقي تطارد الفنانين الكويتيين لا ستقطابهم للدعاية لهذا النظام، وتفيد نتائج هذه الدراسة بأن استخدام وسائل الاتصال (الراديو والتلفاز) اختلفت بصورة واضحة لدى مفردات البحث، لقد انتفي استخدامها بهدف الترفيه، وتركز في هدف الحصول على الأخبار والمعلومات والآراء المختلفة بشان المأساة التي حلّت بالوطن، وإن كان من الملاحظ أثناء العدوان أن قطاعات كبيرة من الشعب الكويتي قد وجدت في المساجد والاعتصام بحبل الله، نوعا من التسرية والطمانينة، كما أن انغماسهم في التكيف مع الظروف قد أنساهم بعض همومهم .

ثانياً: أنماط السلوك الاجتماعي للمواطنين أثناء العدوان العراقي

إذا كان الدافع استعداداً نفسياً فإن هذا الاستعداد عملية معقدة مركبة تظهر بشكل متسلسل في مراحل متعاقبة تتم بها دورة نشاط الدافع الذي هو متجدد مادامت الحياة البشرية ذاتها، المرحلة الأولى هي مرحلة الإثارة أي عندما يوجد المثير المنبه، سواء كان داخليا أو خارجيا أو يجمع بين هاتين الصفتين. أما المرحلة الثانية فهي المرحلة العضوية الجسدية، وهي مرتبطة ببعض الأجهزه الإنسانية البدنية من حواس وأعصاب وغدد ودم وقلب ودماغ وما إليها، ويعقب ذلك المرحلة الشعورية، وهي مرحلة نفسية إدراكية يتم فيها فهم المثير والإحساس به وماذا يعني، أما المرحلة السلوكية، فإنها حركهة ساعية لبلوغ هدف بقصد وليست مجرد حركة عابثة، وتظل

هذه المرحلة عاملة بطريقة أو بأخرى حتى يتحقق الهدف وفي مرحلة الإشباع يكون التوتر قد أزيل ويعود الفرد إلى توازنه النفسي المطلوب، وأخيرا تاتي مرحلة الكمون، وهي تكون إلى أجل مسمى انتظاراً لاستقبال مثير جديد أو استثارة الدافع، أو فقدان التوازن، إن هذه المرحلة هي كمون منتظر لتبدأ دورة أخري في نشاط الدافع لاستئناف المراحل المتقدمة من جديد. وهذا معناه أن الانفعال يجدد الحياة ويجعلها سعيدة وسليمة (الهاشمي، ١٩٨٠)، وعلى الرغم من أن هذه الفكره تبسط تحليل الدافع إلى حد كبير، إلا أنها في الوقت نفسه تتضمن الأساسيات التي يمكن الانطلاق منها لفهم دوافع السلوك الاجتماعي للمواطن الكويتي أثناء فترة العدوان، لقد كان وقوع العدوان بمثابة منبه أو مثير خارجي نتج عنه دوافع وانفعالات داخلية، وهذا ما يجسد المراحل الثلاث الأولي من دورة نشاط الدافع: مرحلة الإثارة، المرحلة العضوية، المرحلة الشعورية، وقد حدد ذلك بطبيعة الحال ملامح السلوك الاجتماعي في التعامل مع ظروف العدوان سواء من حيث السلوكيات التي تبادرت إلى أذهان المواطنين أن يسلكوها، أو من حيث خصائص الأنماط السلوكية لهم في تعاملهم مع أفراد العدوان في سياق الشؤون الحياتية اليومية، وفيما يلي توضيح لما توصلت إليه الدراسة بشأن هاتين الفكرتين : -

(ا) الأنماط السلوكية التي تبادرت إلى أذهان المبحوثين لدى إدراكهم لوقوع العدوان :

تبين نتائج الدراسة أن المبحوثين بمجرد إدراكهم لحدوث العدوان - تبادر إلى أذهانهم القيام بسلوكيات مرتبطة بدوافع فيزيولوجية، ودوافع الأمن وتوقير الذات، فإذا ربطنا هذه النتيجة بالنتائج السابقة نتبين أن الدافع يختلف في بداية الموقف {بداية حدوث المثير أو المنبه} عنه بعد حدوث الموقف وتنظيم الفرد لنفسه ومحاولة

التكيف معه ... أثناء العدوان أي بعد وقوعه -كانت دوافع التقدير والتوقير في الترتيب الأول، ولكن في اللحظة الأولى لإدراك العدوان تبادر إلى أذهان معظم المبحوثين، القيام بسلوك يرتبط بإشباع الدوافع الفيزيولوجية. ربما يرجع ذلك إلى أن المواطنين لم يتوقعوا بطبيعة الحال ما ستكون عليه ظروفهم أثناء العدوان، سواء من حيث مدة بقائه، أو من حيث الظروف المجتمعية التي ستنتج عنه والتي ستتطلب الحاجة إلى القوة والحاجة إلى حرية التعبير، خاصة وأن العدوان أعلن في البداية أنه سينسحب في غضون أيام ولكي تتضح هذه الفكرة، فإن الجدول الآتي يوضح السلوكيات التي تبادرت إلى أذهان المبحوثين لحظة إدراكهم لحدوث العدوان، وذلك من حيث النسبة ومستوى الشدة:-

جدول رقم(٢)

السلوكيات التى تبادر إلى أذهان المبحوثين القيام بها لحظة إدراكهم حدوث العدوان

السلوكيات	٪	مستوى الشدة
تخزين المواد الغذائية.	٨٥	مرتفع جداً
إخفاء المال والذهب فى مكان آخر.	٨٥	مرتفع جداً
الالتحاق بحركة المقاومة الشعبية.	٧٦	مرتفع
الانتقال إلى مكان آمن مع الأهل والأصدقاء.	٧٠	مرتفع
حماية السيدات والأطفال وتأمين سفرهم للخارج.	٦٤	مرتفع
بيع الممتلكات غير الضرورية للحصول على المال.	٦١	مرتفع
الخروج من الكويت على وجه السرعة.	٥٥	متوسط
جمع المال من البنوك قدر المستطاع.	٥١	متوسط
تحويل الدينار إلى عملة صعبة.	٤٧	متوسط

يتضح من هذا الجدول أن ردود الأفعال السلوكية التي تبادرت إلى أذهان المبحوثين عندما أدركو ما يعنيه العدوان بالنسبة لهم، جاءت تحت تأثير دوافع وحاجات متنوعة، أحدها تحت تأثير دافع فيزيولوجي (تخزين المواد الغذائية)، وبعضها تحت تأثير دافع الوطنية (الالتحاق بحركة المقاومة)، والبعض الآخر جاء تحت تأثير الحاجة إلى الأمن والحب والانتماء (الخروج من الكويت، حماية السيدات والأطفال وتأمين سفرهم إلى الخارج، الانتقال إلى مكان آخر مع الأهل والأصدقاء).

وأخيراً فإن بعض أنماط السلوك جاء تحت تأثير الحاجة إلى المال (إخفاء المال والذهب في مكان آمن، الحصول على المال من خلال بيع الممتلكات غير الضرورية، جمع المال من البنوك قدر المستطاع، تحويل الدينار إلى عمله صعبة)، أما من حيث التقدير العام لكل نمط سلوكى - كما عبرت عنه استجابات المبحوثين - فإن الجدول يوضح أن أنماط السلوك المرتبطة بالحاجات الفيزيولوجية والحاجة إلى المال ترتفع أهميتها لدي المبحوثين عن الأنماط السلوكية النابعة من تأثير الحاجات الأخرى، علماً بأنه ليس كل أنماط السلوك النابعة من الحاجة إلى المال - تأخذ مستوى الشدة مرتفعاً، وإنما يقتصر ذلك على السلوك الممكن أن يسلكه الفرد فى ظل ظروف العدوان (إخفاء المال والذهب فى مكان آمن)، لقد كانت ظروف العدوان لاتسمح بالحصول على المال إلا فى هذه الحدود: إخفاء مالدى الفرد من أموال أو ذهب، أو تحويل الدينار إلى عملة صعبة، أو صرف المال من البنوك، أو بيع الممتلكات غير الضرورية للحصول على المال - فهذه كلها لم تكن ممكنة، وإن كانت الغالبية العظمى لم تدرك هذه الحقيقة إلا فيما بعد، إن التفكير فى السلوك الممكن لتجنب الخطر، أو للتكيف مع الموقف الصعب، هو أحد أساليب الدفاع الذاتي الذى تمليه تطورات

الموقف (Blank & Blank, 1991) ومن جهة أخرى فإن التفكير في الالتحاق بحركة المقاومة الشعبية ضد العدوان - أسلوب دفاعي إيجابي، ولكن سرعة تواردة إلى أذهان المبحوثين قبل ظهور الإطار التنظيمي للمقاومة المسلحة، يجعله أقرب إلى المكانيزمات النفسية اللا شعورية والسلوك اللاشعوري لتخفيض القلق والتهديد والضغوط (Bond, 1986)، وهذه الأمور في منتهى الأهمية لأنها أساس التمهيد النفسي السليم للتعامل مع الموقف بعد امتصاص المفاجأة الأولى أو استيعابها واحتوائها، ويتصل بهذه الفكرة أيضا السلوك الخاص " بحماية السيدات والأطفال وتأمين سفرهم خارج البلاد"، فهذا السلوك هو الآخر يساعد على التعامل الإيجابي مع الموقف إذ إن هناك العديد من الدراسات التي بيّنت أن الفرد يكون مؤهلاً بصورة أفضل لمواجهة الكوارث بإيجابية عندما تكون عائلته في أمان أو بعيدة عن مصدر الخطر (Rapport, S.1991). على هذا الأساس يمكن القول بأن أنماط السلوك قد يكون ظاهرها الحماية الشخصية ولكنها في الحقيقة حماية للوطن، إنها قد تكون ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي بالإضافة إلى ذلك وسيلة لهدف أسمي هو التفرغ للدفاع عن الوطن والتجاوب مع متطلبات مقاومة العدوان وأثقالها، المنطق نفسه فيما يتعلق بأنماط السلوك التي ارتبطت بالحاجة إلى المال، أو تحت تأثير دافع المال، فقد يكون ذلك ليس فقط من أجل الإنفاق على الأسرة بالمعنى الضيق، وإنما أيضا على الأسرة بالمعنى الواسع ممثلة في الوطن، يؤكد ذلك أن العديد من الكويتيين لم ينالوا من أموالهم إلا ما يكفي احتياجاتهم الضروية، وإنما نذروها محررة لإفادة المجتمع الذي فوجيء بالعدوان ولم يكن قد اتخذ احتياطات لتأمين حاجته إلى المال، أبرز مثل على ذلك هم التجار الكويتيون لقد وضعوا مالديهم من أموال وسلع تحت تصرف المقاومة ولجان التكافل لتوفير الاحتياجات الضرورية التي تعين الناس على البقاء والعصيان المدني، ورعاية أسر الذين استشهدوا أو اعتقلوا،

وعلى الرغم من الإجراءات الإستغلالية والقمعية التي اتخذها النظام العراقي ضد التجار الكويتيين، إلا أن هؤلاء التجار ضخوا كميات كبيرة من بضائعهم إلى السوق الكويتي والجمعيات التعاونية رغم أن إيرادها غير مضمون، وزودوا المقاومة بالمال والسلاح والمعلومات الهامة، وكانت أموالهم وبضائعهم الرافد الرئيسي للشعب الكويتي لدعم العصيان المدني، ولم تنقطع صلاتهم بالشرعية في الطائف.

(ب) خصـــائص الســـلوك الإجتمــــاعى
فى سياق التعامل مع رموز العدوان:

في الساعات الأولى من العدوان، أذاع راديو بغداد، أن القوات العراقية جاءت إلى الكويت لمساندة " ثورة شعبية "، وأن هذه القوات ستنسحب خلال بضعة أيام أو أسابيع، غير أنه سرعان ما أعلن ضم الكويت واعتبارها المحافظة رقم (١٩)، أي إنها أصبحت جزءاً من العراق، ولكن الرأي العام الداخلي والخارجي، وكذلك المجتمع الدولي عبر عن رفض لا يقبل الجدل أو المناقشة لفكرة الضم هذه، وكانت الحكومة الشرعية لدولة الكويت تقود المعركة ضد النظام العراقي على كل المستويات من مقرها بالطائف في المملكة العربية السعودية، وواصل النظام العراقي إجراءات ضم الكويت على النحو المعروف. وهنا أدرك المواطنون الكويتيون أبعاد الموقف، ووجدوا أنفسهم وجهاً لوجه مع قوات العدوان وإدارته، وتولدت حركات المقاومة المسلحة ضد هذه القوات، ونشطت الجهود لإدارة الشؤون الحياتية، وتوفير مقومات المعيشة اليومية للمواطنين، الذين غادر بعضهم البلاد، وبقي البعض الآخر، وهناك من كانوا خارج الكويت أثناء وقوع العدوان بعضهم بقى في الخارج، والبعض الآخر رجع إلى الكويت بطريق أو بآخرعلى النحو السابق شرحه. فى مثل هذه

الظـروف الكارثية، تكـون الأسر والعائلات معرضـة لتغيـير شبـكة علاقتهـا في إطـار المجتمـع المحـلي تحت طائلة الإجبـار(Mc Cubin 1979)، كما تكـون معرضـة لتغيـير العلاقـات والأدوار داخلـهـا نتيجـة غـياب بعض أفـرادهـا(Figely & Mc Cubin, 1983) ، وتبدأ سلوكيات تكيف مع الظروف الجديدة التي نتجت عن الأزمة أو الكارثة في سياق التعامل اليومي، والذي يقوم على شبكة علاقات معقدة وتفاعل متبادل تتحدد مخرجاته على ضوء إدراك المتفـاعلين لإتجـاه كل منهـم نحو الآخر (Bandura, 1965)، وسواء كان المواطن الكويتي منخرطاً ضمن حركة المقاومة، أو ضمن لجان التكافل أو لم ينخرط في أي منها، فإن تسيير شؤونه اليومية إقتضى التعامل بصورة أو بأخرى مع العراقيين، وحتى إذا لم يكن هناك مجال للتعامل معهم، فإنهم كانوا يفرضون هذا التعامل، سواء لاعتبارات أمنية أو اقتصادية أو شخصية، وقد حاولت الدراسة معرفة أنماط تعامل / سلوك الكويتيين مع العراقيين أثناء فترة العدوان وبعض الحاجات والدوافع وراء هذا السلوك فكانت النتائج كما يلخصها الجدول التالي :-

جدول رقم (٣)

سلوك / نمط تعامل المواطن الكويتى مع رموز العدوان

السلوك / نمط التعاون	٪	مستوى الشدة
مخالفة أوامر العراقيين	٨٢	منخفض
تعمد إظهار عدم الخوف من العراقيين.	٨١	متوسط
سلوك الحل الوسط.	٧٧	منخفض
التكرار المتعمد للتعامل بصورة عادية.	٧٦	متوسط
التعامل بصورة عادية.	٧١	منخفض
التجاهل المتعمد.	٦٣	منخفض
تقديم الرشوة.	٥٥	منخفض
التظاهر بالاحترام	٤٢	منخفض

فعلى الرغم من أن ٨٢٪ من العينة أفاد بأنهم خالفوا أوامر العراقيين ولم يستجيبوا لها، إلا أن ذلك كان في عدد محدود من المواقف، وذلك بدلالة مستوى الشدة التي تعبر عنها إستجابات المبحوثين، مع ملاحظة أن رفض الكويتيين تبديل الهوية ولوحات السيارات كان خارج إطار هذه الفكرة،لأن الرفض كان عاماً وشاملاً، أما تعمد عدم إظهار الخوف، فإنه كان أكثر خصائص السلوك شيوعاً في تعامل الكويتيين مع العراقيين، حيث أفاد بذلك ٨١٪ من المبحوثين وبمستوى شدة متوسط، وربما يكون الدافع وراء ذلك هو إثبات الذات، وإن كان هؤلاء المبحوثين لم يحددوا أسباب هذا السلوك على وجه الدقة، كما يوضح الجدول السابق أن نسبة ٧٧٪ من عينة البحث أفادت أنها اتبعت مع العراقيين أسلوب الحل الوسط فى بعض المواقف وتتمثل معظم هذه المواقف - حسبما كشفت عند ذلك استجابات المبحوثين فى المرور، وشراء المتطلبات من الجمعيات التعاونية، وإدارة مرفقي الكهرباء والماء والمرافق الصحية، وربما يعتبر تكرار التعامل المتعمد بصورة عادية مع العراقيين، من الأمور الملفتة للنظر فى سياق العلاقة معهم، ولكننا لا نندهش كثيراً إذا علمنا أن الدافع الأساسى وراء ذلك هو الرغبة فى التعامل بتلقائية وجرأة حسبما أفاد بذلك معظم القائلين بهذه الفكرة، هذا فى حد ذاته يدل على عمق وعي الفرد الكويتي لأن كثرة التعامل المباشر بين الأفراد توجد إطاراً مشتركاً من الخبرة والتفاهم، وقد أفاد بعض المبحوثين بأن تكرار التعامل بصورة عادية متعمدة مع العراقيين كان له أعظم الأثر فى الحصول على كثير من التسهيلات والأسرار بما أفاد الصمود والعصيان المدنى وحركة المقاومة، أما التعامل بصورة عادية جداً (أى دون تعمد، أى يكون التعامل عادياً)، فقد أفاد به ٧١٪ من المبحوثين بمستوى منخفض من الشدة،

وهذا يدل على قلة المواقف التى كان يتسم فيها السلوك بهذه الصفة، ويبرر هؤلاء المبحوثون ذلك بأنه - من وجهة نظرهم - الأسلوب الأمثل لضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من مطالبهم وتلبية احتياجاتهم، غير أنهم أفادوا أيضاً بأن تصرفاتهم تكون غير عادية فى تلك المواقف التى يتعرضون فيها لتحرشات ظاهرة أو مضايقات متعنتة من جانب العراقيين، الصفة السلوكية الأخرى، والتى يوضحها الجدول السابق هي، التجاهل المتعمد، وذلك بنسبة ٦٣٪ بمستوى شدة منخفض لنفس السبب السابق ذكره، وتوضح استجابات المبحوثين أنهم كانوا يتجاهلون العراقيين بصورة متعمدة فى كل المواقف التي تجمع بين الأشخاص العراقيين والكويتيين، سواء فى المستشفيات والمستوصفات أو فى الجمعيات التعاونية أوغير ذلك من الأماكن، فى مثل هذه المواقف أفادت غالبية المبحوثين بأنهم كانوا يتعمدون تجاهل الشخص العراقى، كما كان المبحوثون أيضاً يتجاهلونه دون أدنى اهتمام أو إكتراث به، إذا لم يوجد ما يجبرهم على التعامل معه.

من جهة أخرى فإن الرشوة كانت أسلوباً معمولاً به وأتى بنتائج إيجابية جداً فبعض أفراد المخابرات العراقيين كانوا يقبلون الرشوة من الجمعيات التعاونية ولا يبلغون رؤساءهم بأن هذه الجمعيات تخالف القرارات التى أصدرتها سلطات العدوان، وبذلك تمكنت الجمعيات من جمع وتوزيع السلع والبضائع على الناس ووفرت الأغذية لرجال المقاومة، كما أن الجنود العراقيين كانوا يتهافتون على الرشوة مهما كانت ضئيلة نتيجة ما يعانونه من بؤس ورعب وشقاء، وكان الأهالى يدفعون الرشوة لقضاء مصالحهم وعدم الامتثال لقرارات سلطة العدوان وأوامرها، وحتى البعثيون العراقيون - الذين كانوا أصحاب السلطة، كانت الرشوة مفتاح سحرى لشخصية كل منهم : فهذا يريد التحف، والآخر يريد التلفزيونات، والثالث يريد بعض المواد الغذائية.. وهكذا، لقد ازدادت الرشوة نسبياً بعد أن أدرك العراقيون أن الهزيمة

اللاحقة مطبقة عليهم لا محالة بعد اشتداد الضربات الجوية المكثفة - وساهمت الرشوة فى تسهيل أمور عديدة فى منتهى الأهمية مثل الاتصالات بين الأسرى وذويهم بل وإخراج العديد من الأسر، كما تمّ رشوة الشخص العراقي الذي كان مسؤولا عن تفجير بعض المرافق الحيوية، وامتنع بالفعل عن تفجيرها مقابل حصوله على رشوة، نفس المنطق فيما يتعلق بتسهيل خروج أو قدوم بعض الشخصيات من وإلى الكويت تحت حماية العراقيين أنفسهم مقابل رشوة . هذه الأدلة، تعكس مدي التردى والاهتراء والضعف والهوان فى نفوس أفراد القوات العراقية، الأمر الذى استفاد به الكويتيون فى تحقيق المصالح وإشباع الحاجات، وأخيراً فإن السلوك المتظاهر بالإحترام أفاد به ٤٢٪ من المبحوثين، وبمستوى شدة منخفض، وكان عادة فى المواقف التى يشعر فيها المواطن بأن حياته مهدده، أو فى المواقف التى تتطلب خداع العراقيين لتحقيق أهداف للمصلحة العامة أو الخاصة.

هذه الأنماط والخصائص السلوكية قد تختلط فيها الأسباب والدوافع والأهداف، وتتضمن الدراسات النفسية ما يعرف بالتكامل السببى والدافعى والهدفى لتفسير سلوك المدنيين فى أوقات المحن والأزمات القومية، فمن جهة أولى نجد أن مبدأ السببية يقوم على أن السلوك الانسانى لا ينشأ من العدم، وإنما يوجد سبب لكل سلوك، وبموجب ذلك فإن الأساس فى تفسير السلوك هو البحث عن أسبابه، قد تكون هذه الأسباب جسمية أو معنوية أو اجتماعية، وقد تكون معروفة أو مجهولة (لاحظ أن السبب قد يكون موجوداً فى العقل الباطن أو غير الواعى Subconcious ولكن الفرد لا يعرفه أو لا يريد أن يعرفه)، كما قد تكون أسباب السلوك حقيقية أو وهمية (قد يخيل للإنسان أنه يعرف أسباب تصرف معين من تصرفاته بينما هو لا يعرف حقيقته ويختلق أسباباً وهمية لهذه التصرفات). على ضوء ذلك فإن السلوك الاجتماعى للشعب الكويتى فى غمار تعامله مع العراقيين

تدور أسبابه - كما هو معروف - حول العدوان فى حد ذاته وما ارتبط بذلك من إيذاء نفسى واجتماعى واقتصادي وحضارى .. إلخ، وعلى الرغم من أن المبحوثين أفادوا بأنهم تصرفوا على نحو معين دون أن يحددوا أسباباً لذلك، إلا أن الأسباب لا تخرج بالطبع عن هذا الإطار، إنها موجودة فى عميق شخصيتهم، ومن جهة أخرى فإن الدافعية Motivation كما سبقت الإشارة تحكم سلوك الإنسان وتساعد على تفسيره، لقد كان سلوك الشعب الكويتى تجاه العدوان ناتجاً عن دوافع متعددة، فسلك سلوك الدفاع الذاتى بصوره الأربع المعروفة (Bond et al 1989) فبعض الأفراد لم يتمكن فى البداية من التكيف مع ظروف العدوان، كما تشوهت الصورة عند البعض الآخر (نتيجة الصدمة والمعلومات المتناقضة على سبيل المثال)، بالإضافة إلى أن البعض قد ضحى بنفسه فى سبيل الله والوطن - غير أن الخصائص والأنماط السلوكية السابق ذكرها تجسد التكيف بمعناه الدقيق، فالتظاهر بالاحترام وتقديم الرشوة وسلوك الحل الوسط وتعمد تكرار التعامل مع العراقيين لاكتساب طاقة نفسية وجرأة تلقائية فى التعامل معهم، هذه كلها تمثل أساليب للتكيف مع الظروف وإشباع الحاجات وهنا يكون الهدف قد تحقق فى حدود ما تسمح به هذه الظروف .

إن أنماط السلوك وأساليب التكيف مع المواقف المختلفة التى فرضها العدوان تأثرت دون شك بإدراك كل فرد لمغزى هذه المواقف فى سياق ترابطها بسلسلة مكونات الأزمة، إذ أن ٩٠٪ من المبحوثين - بمستوى شدة مرتفع جداً - أفادوا بأن التفكير فى الأمر بهدوء وكيفية التعامل السليم معه - كان أول الأساليب التي اتبعوها لإعادة تنظيم أنفسهم وأهلهم بأسلوب عقلاني مع الأسرة والأقارب والأصدقاء بعد أن عرفوا تفاصيل الموقف، كما أن ظهور الجماعات المسلحة، ولجان التكافل - كل ذلك يعكس أهمية الجماعة فى توجيه سلوك الفرد ، وإشباع حاجاته فى إطار المعايير الاجتماعية فإشباع الحاجات بوجه عام، يقتضى تواجد الفرد مع

آخرين، أى الانتساب إلى جماعة، وبالتالى فإن هذا الفرد يتعين عليه أن يستجيب لما تنتظره منه الجماعة، أى إلى تبني نماذج من السلوك المرتكزة على القيم والمعايير الإجتماعية (Arnson, 1979) لقد كان رفض العدوان هو المعيار الذى ارتكز عليه الضمير الجمعى، وكان من الشائع أن تجد الفرد عضواً فى أكثر من جماعة لا يحدوها سوى هذا المعيار فى سبيل مقاومة العدوان وإشباع الحاجات، وقد تجلى ذلك فى العديد من المواقف المؤسفة التى فرضها العدوان، فالأسرة التي استشهد عائلها كانت تلقى المؤازرة المعنوية والمالية من المحيطين، وكانت جمعيات التكافل والمساجد وغيرها تحاول أن تخرج أهالى الشهداء من دائرة الحزن، وتخلق فيهم النظرة الإيجابية للحياة، وتقدير الذات وتعميق الاعتقاد الدينى .... الخ، هذه الأمور بينت الدراسات النفسية أنها تفيد فى مواجهة الضغوط المرتبطة بفقدان أحد أفراد الأسرة (Grosby & Jose 1783)، الأمر الذى يفيد فى تفسير الإطار العام لسلوك الشعب الكويتى مع رموز العدوان.

خاتمــــة

إذا نظرنا إلى الدوافع في حد ذاتها أي دون ترتيبها في تصنيفات محددة، فإن النتائج السابقة توضح أن دوافع السلوك الاجتماعي للمواطن الكويتي أثناء فترة العدوان قد إتخذت ترتيباً معيناً من حيث الشدة، وتأتي حرية التعبير في الترتيب الأول، يليها الحاجة إلى القوة، ثم الأمن الشخصي فالطعام والماء، ثم المال والرعاية الصحية والمسكن والممتلكات وأخيراً الاتصال ثم الترفيه .

وقد تراوحت شدة هذه الحاجات ما بين ٤,٢٩ درجة و ٣,١ درجة، من إجمالي خمس درجات، ومن خلال العرض السابق لنتائج الدراسة رأينا أن ترتيب الحاجات عند المبحوثين يختلف بصورة واضحة عن الترتيب الهرمي الذى افترضه ماسلو، فبعض الحاجات تحرك إلى ترتيب متقدم (كالحاجة إلى التوقير والتقدير مثلاً)، وبعضها تحرك إلى ترتيب متأخر (كالحاجات الفيزيولوجية) والبعض الثالث لم يكن ذا أهمية وبالتالي لم يظهر في هرم حاجات المبحوثين (كالحاجة إلى الفهم المعرفي)، وإذا كانت السلوكيات التي تبادر إلى أذهان المبحوثين القيام بها لحظة إدراكهم الأول لحدوث العدوان قد ارتبطت بدوافع فيزيولوجية، ودوافع الأمن وتوقير الذات، فإن سلوك هؤلاء المبحوثين وأنماط تعاملهم مع أفراد السلطات العراقية يغلب عليها طابع التمرد، والحاجة إلى القوة وتأكيد الذات بالإضافة إلى ارتباطها غير الظاهر بالحاجات الفيزيولوجية والحاجة إلى الأمن ومن جهة أخرى، فإن هذه الحاجات وغيرها وكذلك مقتضيات الظروف التي نتجت عن العدوان جعلت السلوك

الاجتماعي للشعب الكويتي أكثر إيجابية في الشدة والعمق والانضباط فالتجمعات التي كانت موجودة قبل العدوان، حل محلها تشكيلات منضبطة تمارس أعمالها في صلابة ونفس طويل، واستقطبت أعداداً هائلة من الشعب الكويتي أما الذين لم ينضموا إلى هذه التجمعات فقد كان سلوكهم هادفاً أيضاً إلى مساعدة الآخرين في الصمود وإشباع حاجتهم المختلفة من خلال تسهيل أعمال المقاومة والعمل في الجمعيات التعاونية وحراسة المناطق السكنية ودفن الجثث، وكذلك العمل في المستشفيات والكهرباء والماء، أي أن التجمعات لم تكن الإطار الوحيد للسلوك الاجتماعي المنظم بهدف إشباع الحاجات.

ومن جهة أخرى فإن هذا السلوك انتفت عنه صفة التحزب لأي مسمى إلا التحزب ضد العدوان، فلم يعد هناك سني وشيعي، أو إسلامي ويساري، أو حضري وبدوي، أو ابن أسرة حاكمة ومواطن عادي. وإنما هناك "كويتي ضد العدوان"، بصرف النظر عن أي اعتبار آخر، السمة الأساسية الأخرى للسلوك الاجتماعي للمواطن الكويتي أثناء فترة العدوان تتمثل في التلاحم والتعاون، سواءً بين التجمعات بعضها البعض، أو بين هذه التجمعات وبقية أفراد الشعب، أو بين هؤلاء الأفراد. فالتلاحم كان يتدفق في قنوات الاتصال أو التواصل، أبرز مثل على ذلك تعاون الشعب وتجاوبه مع حركة المقاومة، كما أن العملية الفدائية الواحدة كان يتعاون فيها أكثر من مجموعة في بعض الأحيان أحداها توفر المتفجرات، والأخرى تفخخ السيارات والثالثة تقود السيارات إلى الهدف. نفس المنطق في توزيع الأموال والسلع والبضائع، هذه الأنماط السلوكية كانت تحت تأثير دوافع وتقدير وتوقير الذات والدوافع الفزيولوجية والأمن بشكل أساسي، وعلى ضوء هذه النتائج فإن الدراسات النفسية في حاجة إلى المزيد من البحوث الخاصة بدوافع وسلوك المجتمع المدني أثناء المحن والأزمات .

مصادر الفصل ومراجعه

(أ) المصادر والمراجع العربية:

- أبو حطب، فؤاد & صادق، آمال (١٩٩١) مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائى فى العلوم النفسية والاجتماعية والتربوية، ط ١، القاهرة، مكتبة الأنجلوا المصرية، ص ٩٣، ص ١٠٥.
- الطيب، محمد عبدالظاهر & منسى، محمود عبدالحليم (١٩٩٠) فى علم النفس، ط١، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٣٥ - ١٥٨.
- العمر، بدر عمر (١٩٩٣) الآثار النفسية والتربوية والإجتماعية للغزو العراقى على دولة الكويت، الكويت، الديوان الأميرى، مكتب الإنماء الاجتماعى، ص٤٠.
- الغزالي، صلاح محمد (١٩٩٢) سور الكويت الرابع - ج ١،٢،٣،٤، الكويت.
- الهاشمى، عبدالحميد محمد (١٩٨٦) أصول علم النفس العام، ط ٢، جدة، دار الشروق، ص ١٣٣.
- اليونسكو (١٩٨١) أصوات متعددة وعالم واحد - الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص ٥٥.
- عبدالخالق، أحمد محمد (١٩٩٣)، أسس علم النفس - الأسكندرية دار المعرفة الجامعية، ص ٣٦٣.
- قربان، ملحم (١٩٨٣)، قضايا الفكر السياسى: القوة، ط ١، بيروت:

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص ٢٠٣.
- قطب، محمد (١٩٩٣)، دراسات في النفس الإنسانية ط ١٠، القاهرة، دار الشروق، ص ١٦٤.
- لازروس، ريتشارد (١٩٩٣) الشخصية، ترجمة سيد محمد غنيم، مراجعة محمد عثمان نجاتي، ط ٤ القاهرة، دار الشروق، ص ٩٨ - ١٢١.
- نجاتي، محمد عثمان (١٩٩٣) علم النفس والحياة، ط ١٥، الكويت، دار القلم، ص ٧٨ - ٨٣.
- هورنج، ج ب وآخرون (١٩٩١) الجماعة: السلطة والاتصال، ترجمة نظر جاهل، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص ٤٦.

(ب) المصادر والمراجع الأجنبية :

- Arnson, E (1979) Social Animal, Second Ed. San Fronsico, W.H. Freeman P. 63.
- Boundura, A. (1965) Iufluence Of Models' Reinforcement Contingencies On The Acquisition Of Imitatve Responses , Journal Of Personality And Social Psychology, (1) PP 589 - 595.
- Bond, M. & Vaillant, J . S. (1986) An Empirical Study Of The Relationship Between Diagnosis and defense style archives Of General Psychiatry, 43, Pp 285 - 288.
- Bond,etal , (1989), Validating The Self Report Defense Styles. Journal Of Personolity Disorders, 3 (2) Pp 101 - 112.
- Blank G. & Blank R. (1974) Ego Psycholoy : Theory And Practice.

New York, Columlbia University Press, (1979) P. 39.

- Figely C. & Mccublin H. (Eds) (1983) Stress And Fomily, Vol Ii : Coping With Catasptrophe . New York. Brunner, Manel, P. 102.
- Grosby, John, F. & Jose, Nancy, L (1983) Death Family Adjustment To Loss , In Charles. R. Figely & Hamilton L Mccublin (Eds), Stress And Family Vol. Ii : Coping In The Catasrophe . New York , Bruner, Mazel . Pp 80.
- Mccublin, H . I (1979) , Integrating Coping Behavior In Family Stress Theory , Juornal Of Mariage And Family . (41) Pp 237 - S44 .
- Rapport. S. (1991) , Coping And Adaptation to Massive Psychic Trauma ; Case Studies Of Nazi Holocaust Survivors . Dissertation Submitted For Doctoral Degree In Social And Personlity Pschology .

الفصل الرابع

سيكلوجية جماعات العمل الكويتية
أثناء العدوان العراقي

■ هذه الدراسة للمؤلف منشورة في:
(مجلة التربية - جامعة الأزهر - العدد ٦٥ - ١٩٩٥).

مقدمـــــة:

تعرف الجماعة بأنها نسق اجتماعي يتكون من عدد من الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم ويشتركون في القيام ببعض الأنشطة المشتركة (الجوهري، ١٩٩٠) ويترتب على هذا التعريف أن درجة "جماعية" الجماعة - بمعنى تماسكها واتصافها بخصائص الجماعة - هي درجة نسبية، تختلف من جماعة إلى أخرى، وتتميز الجماعة عن "الحشد"، بأنها تتضمن علاقة تفاعلية بين أعضائها، بمعنى أن هؤلاء الأعضاء تقوم بينهم علاقات تفاعل بحيث تصبح هناك شبكة واحدة من العلاقات التي تربط بينهم، كما أن الجماعة تختلف عن المجموعة، فالمجموعة تضم عدداً من الأفراد المجتمعين في مكان واحد والذين يتصلون من خلال علاقات مجردة غير شخصية، إنهم في حضور الآخرين ولكنهم لا يتعارفون، إنهم يعون بعضهم البعض ولكنهم لا يسعون إلى المعرفة والتعرف على بعضهم إلا بصورة عابرة، وقد تتمحور أفراد المجموعة حول مصلحة مشتركة كما هي الحال في وحدة العمل حيث يقوم كل فرد بأدوار يحددها موقعه في البنية الاجتماعية، ويرتبط كل فرد بالآخر برابطة المغايرة (alternate) بمعنى أنه يبقى في الحقل الاجتماعي قابلا للتبديل وإلى حد ما سلبيا. أما الجماعة، فتتحدد على العكس من ذلك من خلال شروعها وحركتها الدائمة لتأليف النشاطات الفردية والإحالة دون الوقوع في الغفلة أو الجمود، والجماعة هي متكثِّر العلاقات بين الأعضاء الذين هم عناصرها، ومن الروابط بين هذه العلاقات، وتكون الصلات بينهم متبادلة (متناظرة) تشد بعضهم إلى بعض، فكل عضو يسهم بما أوتي من قدرة على إنجاح المشروع المشترك، وينظر أيضا إلى مساهمة الآخرين باعتبارها أمراً ضروريا لا بد منه، إلا أنه يوجد تفاوت في درجات التناظر التبادلي، فقد تكون مثلا أمام علاقة أداتية تستخدم لتأمين المصلحة المشتركة أو أمام علاقة حميمة تحوّل هذه المصلحة إلى مشاعر يتقاسمها

الأعضاء، أي أن العضو في الجماعة يصبح فاعلاً، يؤدي إيجابياً الأدوار التي توكل إليه ويشعر بأنه - شخصيا - معني بالمشروع المشترك ويلتزم شخصيا بتنفيذه (هورغ وآخرون، ١٩٩١).

وتتشكل الجماعة على أساس كونها نشاطاً مشتركاً يهدف إلى تلبية مصلحة مشتركة أو إلى حماية الأفراد من خطر (مشترك)، أي أن النشاط الجمعي يتحدد هنا انطلاقا من الهدف المشترك (إشباع الفرد وحمايته من خلال الجماعة)، فالجماعة إذن لا تظهر صدفة، وإنما لابد من توفر بعض الشروط المادية أو العاطفية التي تقدر وجودها. ويقوم بين أعضاء الجماعة تواصل من أفعال وردود أفعال ذات خصائص وانعكاسات نفسية واجتماعية تتسم بالثبات والتغير فيما يعرف "بالديناميات".

ففي المجال النفسي يستخدم مصطلح "الديناميات" كثيرا في دراسة الشخصية ليدل على العمليات التي تقوم بها أجزاء الشخصية، أي ما تؤديه، وكيف تتفاعل وتتغير في إطار تنظيم أو صياغة هذه الأجزاء في نظام أكثر أو أقل ثباتاً. ويمكن النظر إلى ديناميات الشخصية من نواح متعددة مثل الدافعية والانفعال، فالدافعية مثلا تتصل بالقوى التي يفترض أنها تحرك سلوك الإنسان وتوجهه وتنظم هذه القوى داخل الفرد والطريقة التي تنطلق بها وتنضبط، كما أن ديناميات الشخصية تشمل الحيل التي يستخدمها الفرد في التوافق مع التهديد أو في التعامل مع الصراعات بين الدوافع، وكذلك العمليات والروابط الانفعالية بين الانفعال والتفكير.. الخ. ولا يختلف جوهر معنى "الديناميات" من هذا المنظور عندما يستخدم في الدراسات النفسية الإجتماعية فيما يعرف "بديناميات الجماعة".

يطلق مصطلح ديناميات الجماعة (group Dynamics) على العلاقات السيكلوجية التفاعلية التي ينمي أعضاء الجماعة خلالها إدراكا عاما بالإنتماء

مبنيا على المشاعر والإنفعالات، ويتأثر هذا الإدراك بالمعايير الثقافية السائدة، ويقدم السلوك الاجتماعي متنفسا للمشاعر والإنفعالات المشتركة والتي قد لا يجد لها كل فرد على حدة متنفسا ملائما، وقد يطلق مصطلح ديناميات الجماعة على هذه العلاقات التفاعلية الداخلية التي تعمل كمثير ذاتي (كريتش وآخرون، ١٩٩٣، ص٢١٣). أي أن ديناميات الجماعة هي التفاعل مضافا إليه التغير، إذ إن الجماعة بعد التفاعل لا تكون هي تماما كما كانت قبله، إنها تتغير كأن تصبح أقل أو أكثر تماسكا، ولولا حدوث التفاعل لما كان هذا التغير، في الوقت نفسه فإن التفاعل الاجتماعي من مظاهر دينامية الجماعة، وعندما توصف الجماعة بأنها "كل دينامي" فهذا يعني أن التفاعل الذي ينتج عنه تغير في حالة أي جزء من أجزائها يفضي إلى تغير في الأجزاء الأخرى، وبالتالي فإن ديناميات الجماعة هي المسؤولة عن كيان الجماعة ونموها من خلال التفاعل الاجتماعي الذي هو في الوقت نفسه يمثل المظاهر الدينامية بأشكالها المتعددة.

ويقصد "بالتفاعل الاجتماعي" تلك العملية التي يؤثر بها الناس على بعضهم البعض من خلال التبادل المشترك للأفكار والمشاعر، وهذه العملية تربط أعضاء الجماعة عقليا وانفعاليا في الحاجات والرغبات والوسائل والغايات، وتنطوي على تأثير متبادل في إطار علاقات بين أعضاء الجماعة بقصد تكوين خبرات جديدة، ويتضمن التفاعل الاجتماعي مجموعة توقعات من جانب المشتركين فيه، وكذلك إدراك الدور الاجتماعي وسلوك الفرد في ضوء المعايير الاجتماعية التي تحدد الأدوار داخل الجماعة، كما يتضمن التفاعل الاجتماعي التأثير المتبادل لسلوك الأفراد والجماعات الذي يتم عادة عن طريق الاتصال بما فيه من رموز ولغة وإشارات حتى يمكن للجماعة أن تحقق أهدافها، ويتلون نمط التفاعل الاجتماعي بالثقافة التي ينتمي إليها أعضاء الجماعة، كما أن التأثير في التفاعل الاجتماعي يتحدد بسمات

شخصية الفرد ومكانته داخل الجماعة، وكذلك بسمات شخصية الأعضاء الآخرين ومكانتهم.

وقد حظيت ديناميات الجماعة بدراسات مكثفة من جانب علماء النفس خاصة علماء النفس الاجتماعي، ويرجع ذلك إلى أن فهم ديناميات الجماعات المختلفة في مجتمع معين يساهم في إلقاء الضوء على العديد من السمات النفسية والاجتماعية بما يفيد ليس فقط في الفهم الأفضل للجماعات محل الدراسة، وإنما أيضاً لجوانب ثقافة المجتمع والسمات النفسية لأفراده وشخصيته القومية، ولعل هذه الفكرة واضحة في كتابات (Inkles, 1972) وهو بصدد تحليل ومناقشة التعريفات الأساسية للشخصية القومية حين يبرز منحى يؤكد على الأسرة، والصداقة والمجتمع المحلي، بجانب الاتجاهات والدين وفلسفة الحياة، وبناء على الدراسات الحديثة المتاحة عن ديناميات الجماعات، تبين أن جزءا كبيرا من الإهتمام ينصب على العلاقات الداخلية، النماذج الدينامية، التعامل مع ديناميات الجماعة من قبل القيادة (Leadership)، ونورد فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك، فقد بحثت دراسة (Imbrogno, 1993) الاختلافات بين النظرية والتطبيق التي تدعم الوضع الراهن في جماعات الصفوة القوية، وقد ناقشت الدراسة نماذج المعارضة المواجهة (Con-fronting Opposition) بالنظر إلى ديناميات جماعات العمل، وتتضمن هذه النماذج الاتصال الضاغط والمضغوط، الصراع والتوافق، ويستخدم نموذج التوافق كأساس لتوحيد مفاهيم العمل من أجل تكامل الجدليات في ممارسة السياسة الاجتماعية، وقد نوقشت متطلبات إيجاد حوار جدلي وتحقيق الاجتماع في سياق ممارسات الجماعات الاجتماعية على المستوى المحدود والممتد، ويرتبط نموذج التوافق بما يعرف بالتكييف الاجتماعي داخل الجماعة من خلال "الإقناع" و"التسامح" و"التنازل" بين الأعضاء لصالح الهدف العام أو النشاط المزمع القيام به. وعلى الرغم

من أن التكييف الاجتماعي قد يتم من خلال القوة أو العنف، إلا أنه لا يتناسب عادة مع طبيعة العضوية الاختيارية في الجماعات المختلفة وكثيرا ما يؤدي إلى التمرد والمجابهة والانقسام بين أعضاء الجماعة ولو بعد حين، بمعنى آخر - يتولد ما يعرف بالصراع (Conflict) بما يؤدي إلى تفتت الجماعة واندثارها، أو الإبقاء عليها ضعيفة مفككة، وحتى في الجماعات ذات العضوية الإجبارية (كالأسرة والجيش) فإن استخدام العنف لإحداث التكييف الاجتماعي يرتبط بالتذمر والتمرد وإعطاب التفاعل الداخلي بين الأعضاء، بما يؤثر سلبيا في النهاية على كفاءة الأداء الوظيفي للجماعة.

وتطرح دراسة (Miler, 1993) عناصر استراتيجية تتعلق بديناميات الجماعة فيما يخص تشجيع الأعضاء على الإفصاح عن ذواتهم، تماسك الجماعة، وردود أفعال الأعضاء وعلى الرغم من أن الدراسة تركز على المجموعات التدريبية في المجال الإرشادي النفسي، إلا أنها ذات نتائج بالغة الدلالة للجماعات المختلفة بصرف النظر عن طبيعتها. على سبيل المثال تناقش الدراسة مسألة استخدام التمرينات من قبل قائد الجماعة مصحوبة بكيفية الأداء (توجيهات الأداء) موضحة أوجه الاختلافات في حالة كون الأعضاء من الأطفال أو المراهقين أو البالغين، فالتدريبات بجانب كونها تسهل عملية الاستيعاب على المستويين المهاري والمعرفي، فإنها أيضا توجد مزيدا من الألفة بين القائد والأعضاء في المجموعة، وكذلك بين الأعضاء بعضهم بعضا، الأمر الذي يشجعهم على الاندماج والمناقشة، كما أن تلاؤم محتوى وأساليب التمرينات مع المفاهيم والتصورات والخصائص النفسية والاجتماعية لأعضاء الجماعة، يجعل من السهل عليهم تمثل المحتوى وربطهم بتجارب شخصية وبيئية في مجال اهتمامهم، وهكذا فإن ديناميات الجماعة قد ترتبط بكافة الأساليب - المخططة وغير المخططة - التي من شأنها تشجيع الأعضاء على الإفصاح عن ذواتهم.

أما دراسة (Elliot, 1991) فقد تطرقت إلى ديناميات الجماعة، باعتبار أن فهم هذه الديناميات من المستلزمات الأساسية للقيادة الناجحة، فقائد الجماعة يقوم بمجموعة من الوظائف، ويؤثر في مجريات أداء الجماعة ونشاطها بما ينعكس من حيث طبيعة العلاقات والمشاعر والتفاعل بين الأعضاء، أو فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المبتغاة، فالقائد يقوم بدور المخطط وواضع السياسات، ويقوم بدور الإداري والخبير في مرحة التنفيذ، ويضبط العلاقات الداخلية بين الأعضاء ويكون مصدرا للثواب والعقاب، كما أنه يقوم بدور الحكم والوسيط، علاوة عن كونه رمزا للجماعة وممثلها الخارجي وممثلاً للمسؤولية الفردية - كل ذلك يتطلب أن يكون لديه فهم كامل لديناميات الجماعة حتى يمكنه أن يتعامل بحكمة مع المشكلات التي لا بد وأن تظهر بصورة أو بأخرى - سواء كانت داخلية المصدر (قيم وأفكار بعض الأعضاء ومدى تضاربها أو اتفاقها بشأن قضايا معينة مثلا)، أو كانت خارجية المصدر (من البيئة، والتي يكون لها ردود أفعال متباينة من قبل الأعضاء) ومن خلال فهم ديناميات الجماعة يمكن للقيادة أن تتوصل إلى بدائل أو خيارات تتعلق بتدعيم المركز والمكانة والدور، وكذلك بأساليب واستراتيجيات تحقيق أهداف الجماعة والحفاظ على وجودها، ومن خلال فهم ديناميات الجماعة - فإن القائد يمكنه تدعيم سلطاته المطلقة (إذا كان من النوع الأتوقراطي)، كما يمكنه توسيع وتدعيم المشاركة الإيجابية من قبل الأعضاء (إذا كان من النوع الديمقراطي)، أما دراسة (Steiner, 1989) فترى أن التعامل مع ديناميات الجماعة بخبرة وانتظام يتيح الفرصة لإدارة أعضائها وتأثيرهم واستخدام الفرص التي يعرضونها في التعامل والتفكير الخلاق، والتعامل المقصود هنا هو ذلك التعامل الذي يدعم الديناميات الإيجابية ويواجه بحكمة الديناميات السلبية، وقد يسد أمامها منافذ الظهور والتوالد داخل الجماعة، وإذا كانت القيادة تتحمل العبء الأكبر في هذه العملية فإن الخصائص النفسية

والاجتماعية للأعضاء التي تنعكس على تفاعلهم وعلاقاتهم مع بعضهم البعض تؤثر هي الأخرى تأثيراً ذا شأن في فاعلية أدوار ومراكز كل منهم وبالتالي في بناء الجماعة ككل، وقد وضعت الكثير من النماذج ذات الصلة بإدارة التأثير والتفكير الخلاق وهي ذات دلالة مباشرة لديناميات الجماعة، ولعل نماذج التفاوض كأسلوب لحل المنازعات أقرب مثل على ذلك، ويعرض هورغ وآخرون، ١٩٩١، ص١١٠) نموذج التفاوض التوزيعي مقابل نموذج التفاوض التكاملي. ففي النموذج التفاوضي التوزيعي مثلا لا تعتبر النية الحسنة والعقلانية قاعدتين على الأطراف احترامهما، والخطوط التي ترسم السلوك هي مسالك التصلب والواقعية، وتأخذ المفاوضة طابع تصفية نزاع لإعطائه صيغة ثابتة ولا يهتم المتفاوضون بأهداف الخصم إلا قليلا، وتهوي الحجج أمام ميزان القوى وتكون النتيجة المستوفاة هي التي تؤول إلى أعلى درجات الإسباغ الذاتي وتحقيق الهدف من خلال تسوية تميل بشكل واضح لصالح طرف معين (و/أو) من خلال السيطرة، أما في النموذج التفاوضي التكاملي، فإن الأطراف تقبل ببعض أشكال التشاور، وتكون النية الحسنة من الأمور المقبولة، ويأخذ المتفاوضون في الحسبان - بدرجات متفاوتة - أهداف بعضهم البعض وهم يقرون بمشروعيتها علنا أو ضمنيا، وتمر المفاوضة في طور تآزري، كما تلعب الحجج دوراً لا بأس به ويكون المخرج الأفضل متمثلا بتسوية تحافظ على مصالح الطرفين الواضحة والجوهرية، فإذا كان التعامل بخبرة وانتظام مع ديناميات الجماعة في حالة وجود أمور محل خلاف بين الأعضاء - فإن نموذج التفاوض التكاملي يتيح الفرصة لإدارة التأثير وتوظيف إمكانات الفرص التي يعرضها الأعضاء في اتجاه التكامل والتفكير المثمر والأداء الخلاق بما يحافظ على قوة الجماعة ونجاحها في تحقيق الأهداف المبتغاة.

وتناقش دراسة (Tetlock et al, 1992) العلاقة التكافئية (symbiotic) بين علم النفس الإجتماعي والتاريخي، فالبحوث التاريخية القائمة على دراسة الحالة تسمح باختبار النظريات الخاصة بديناميات الجماعات، كما أن الدراسات النفسية الإجتماعية بما فيها من مفاهيم وطرق بحث يمكن أن تقدم تفسيرات للأحداث التاريخية، ففى التاريخ الفيتنامى مثلا يبرز دور جماعات "الفيت كونج" أثناء الحرب الفيتنامية ومن النادر أن تجد كتابات تاريخية عن تلك الحرب إلا تتطرق الى دور "الفيت كونج" ومن المنظور النفسى الإجتماعى، نجد أن هذه الجماعات اتبعت أسلوب التورط من خلال الأفعال (Action involvement) لكى توجد لنفسها قاعدة نفسية واجتماعية بين عامة الشعب، فقد وضعت الخطط التى تستقطب إليها أعضاء جدداً يشتركون في العمليات العسكرية بشكل مباشر، أو المشاركة فى نقل الرسائل والإسعافات الطبية البسيطة والأطعمة...الخ، وعلى الرغم من أن هذه المشاركة لم تكن أساسا تحت دافع تأييد "الفيت كونج" إلا أنها جعلت القائمين بها يلتمسون مبررات – بوعى أو بغير وعى – لهذا التأييد. فى حالة المجتمع الكويتى – إذا تم التوثيق التاريخى الموضوعى لمحنة العدوان العراقى (أغسطس ١٩٩٠ – فبراير ١٩٩١) فإن المقاومة الداخلية لابد أن تكون جزءا " أصيلاً " من هذا التوثيق، فى الوقت نفسه، فإن البحث النفسى والإجتماعى يمكن أن يقدم جانبا ذا شأن فى تفسير واقعات وأحداث ومجريات الأزمة وآثارها، فالانتماء إلى الوطن، والإعتزاز بالهوية مثلا تفسر "جزءا " من صمود الجبهة الداخلية ورفض المحتل، كما أن الإحتلال فى حد ذاته وما ارتبط به من خسة وغدر وخيانة – تولد عنه حواجز نفسية أصبح معها المواطنون يرفضون ويحتقرون كل ما هو عراقى – ولما كانت جماعات العمل الإجتماعى وجماعات العمل العسكرى قد عبرت عن الصمود وإدارة شؤون

البلاد ومقاومة المحتل، فإن معرفة ديناميات تلك الجماعات يلقى المزيد من التفسير على نجاحها فى ذلك.

ويلاحظ أن بعض الدراسات النفسية والإجتماعية تتخذ من عوامل الإستقطاب والجذب لعضوية الجماعة - وسائل (مناقضات) ضمن آليات مواجهة الجماعات غير المرغوبة، ويركز (Post,1987) على هذه الفكرة وهو بصدد مناقشة كيفية مواجهة الإرهاب - فبجانب اتخاذ الإجراءات الأمنية للحيلولة دون حصول الجماعات الإرهابية على الدعم الخارجى، ويطرح (post) أفكاراً طيبة تدور حول إتاحة الفرصة لأعضاء تلك الجماعات كى ينسحبوا منها (تقليص العضوية الحالية) ووصم هذه الجماعات بأفكار وسلوكيات غير إنسانية حتى لا ينضم إليها أعضاء جدد (تقليص العضوية المحتملة).

هذه نظرة عامة على بعض أهم البحوث المعنية بالديناميات والتفاعل الإجتماعى على مستوى الجماعات، وقد ركزنا على الخطوط العريضة دون التفاصيل وذلك فى حدود ما يخدم موضوع دراستنا الحالية، ويجدر التأكيد على أن هناك العديد من المجالات الأخرى التى تركز عليها أبحاث ونظريات ديناميات الجماعة مثل طبيعة القوى النفسية والإجتماعية المؤثرة فيها والتي تعمل على تحقيق الجماعة لوظائفها، تفسير التغير ومقاومته، والتأثيرات والضغوط الإجتماعية والقهر والقوة والتماسك والجاذبية والنفور والإعتمادية والتوازن والإختلال وعدم الثبات. الخ وغير ذلك مما يتعلق بالجوانب الدينامية والتفاعلية داخل الجماعات - بما يضيق المجال هنا لذكره.

جماعات العمل الكويتية أثناء فترة العدوان العراقى

كانت الساحة الكويتية أثناء الإحتلال مليئة بالحركات والمجاميع المدنية والعسكرية - كبيرة وصغيرة - قامت بمناهضة الإحتلال ومقاومته ودعم صمود الشعب الكويتى، من هذه المجاميع ما هو شامل (مدنى وعسكرى)، ومنها ما هو مدنى فقط، ومنها ما هو عسكرى فقط. وفى إطار هذه الحركات والمجاميع كانت تتشكل جماعات العمل، التى هى فى الوقت نفسه خلايا وأعضاء فى تلك الحركات والمجاميع، وقد قامت جماعات العمل على التعاون بعيدا عن الاختلافات والخلافات، وفتحت مجال العمل أمام كل موثوق فيه قادر على العطاء، كما كانت تسعى الى التكامل فى الإمكانيات من أموال وأجهزة وأفراد وأسلحة والتواصل مع الشرعية فى الطائف، واعتمدت هذه الجماعات فى تمويلها على التبرعات من الأعضاء وغيرهم من المواطنين بجانب الأموال التى كانت ترسلها الحكومة. أما من حيث الإتصالات فقد كان لمعظم جماعات العمل إتصالات داخلية مع الشخصيات والمجموعات العاملة فى الداخل، كما كان لبعضها اتصالات بالخارج سواء مع الشرعية أو مع الأعوان والأثرياء أو مع قيادة قوات التحالف أما بخصوص الوجود على ساحة العمل، فإن بعض جماعات العمل كانت تختفى أحيانا ثم تظهر مرة أخرى، وقد ترتبط بقيادة معينة بعض الوقت ثم ترتبط بقيادة أخرى فى وقت آخر حسب متطلبات العمل وضغوط العدوان وملاحقته واستمرار وجود الأعضاء أو القيادات بالكويت.

وإذا أردنا توضيح طبيعة جماعات العمل الكويتية أثناء فترة العدوان العراقي نقول إنها انتظمت في حركات أكبر مثل المقاومة حركة المقاومة الشعبية الكويتية، لجان التكافل، حركة (المرابطون) اللجان الشعبية، كما أن بعض الجماعات

لم ينتظم في أي من ذلك. وإن تعاون معها مثل جماعة أهل الديرة، رابطة نساء وأطفال الكويت ، وكذلك بعض الجماعات العسكرية مثل جماعة محمد الفجي، جماعة فهد الأمير، جماعة الشعب الكويتي الصامد، وكذلك جماعة المسيلة، وغير ذلك من عشرات الجماعات العسكرية والمدنية التي ظهرت في المجتمع الكويتي أثناء العدوان العراقي، هذه الجماعات اتخذت صفة التنظيم، وانطلق أداؤها من خطط وأهداف واستراتيجيات تصب في مقاومة العدوان العراقي ومساعدة الشعب الكويتي على الصمود فشكلت بذلك نقـاطاً مضيئة أملاً في الخلاص (الغزالي، جـ١ ، جـ١٩٩٢،٢).

مشكلة البحث ومنهجه

(١) تحديد المشكلة :

كان وجود جماعات العمل المدني والعسكري التي شكلها أبناء الشعب الكويتي – بمثابة بؤرة النور التي انبثقت وسط ظلام كثيف عندما وجد هذا الشعب نفسه في لقاء مع القدر صبيحة يوم الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠، لقد ركزت جماعات العمل جهودها من أجل دعم الصمود الشعبي وإضعاف قوات العدوان العراقي وإنهاكها ومساعدة قوات التحالف على القيام بمهامها في الاستخبارات وبل العمليات العسكرية، الأمر الذي كان عاملا أساسيا في الحفاظ على هوية الوطن وتحريره، والأهم من ذلك الانعكاسات النفسية المستقبلية على التصورات والمفاهيم لدى المجتمع والدولة في العراق – باستحالة إستيعاب الشخصية الكويتية أو وأد الهوية الوطنية الكويتية، بمعنى آخر كان لجماعات العمل المدني والعسكري دور علاجي ووقائي في الوقت نفسه، كما أنها بصفتها تعبيرا عن الهوية الكويتية وتجسيدا لها في ظروف أزمية لجديرة بتحليل خصائصها النفسية والاجتماعية،

باعتبار أن ذلك يمثل بعض خصائص الشخصية الوطنية الكويتية، فأعضاء جماعات العمل هم أولاً وأخيراً أبناء المجتمع. في هذه الدراسة يتحدد الإطار العام بالخصائص الدينامية والتفاعلية لجماعات العمل الكويتية أثناء فترة العدوان العراقي، وتتلخص المشكلة البحثية في التساؤلات الآتية:-

- ما الخصائص السيكلوجية للعضوية في جماعات العمل؟
- ما خصائص جماعات العمل الكويتية كجماعات اجتماعية؟
- ما خصائص جماعات العمل الكويتية كجماعات نفسية؟
- إلى أي حد تختلف جماعات العمل المدنية عن جماعات العمل العسكرية؟ وما حدود هذا الاختلاف ومظاهره وأسبابه؟

(٢) مصدر البيانات : استمدت الدراسة بياناتها من (٢٨٠) شخصا من الذين كانوا أعضاء في جماعات العمل الكويتية أثناء فترة العدوان العراقي، وجميعهم من المواطنين الكويتيين الذكور، وتتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ إلى ٥٣ سنة بمتوسط عمري قدره (٤١,٦) سنة، معظم هؤلاء الأعضاء (٧٢٪) بقى في الكويت طوال الأزمة، أما النسبة الباقية فهي إما ظلت داخل البلاد لفترة ثم غادرتها، أو أنها عادت من الخارج واستقرت بالبلاد، أو تناوبت بين الدخول إلى البلاد والخروج منها، ويتوزع المبحوثون بين جماعات العمل المدني وجماعات العمل العسكري بنسبة (٥٠٪) لكل منهما، أي (١٤٠) مفردة من كل جماعة. أما عن حجم الجماعات التي كان ينتمي إليها هؤلاء فقد تراوح ما بين أربعة أفراد إلى أحد عشر فرداً، ومعظم تلك الجماعات كانت (خلايا) في جماعات أكبر، وإن كانت قد تضمنت أبنية وأدواراً وعلاقات عمل وعلاقات غير رسمية.

(٣) أداة جمع البيانات : إعتمدت الدراسة على الإستبانة والمقابلات المتعمقة في جمع البيانات. وفيما يتعلق بالإستبانة استفادت الدراسة من بعض الدراسات المعنية بالديناميات والتفاعل داخل الجماعات فعلى ضوء دراسة (Howes & Phil-lipsen 1992) تم حصر وتحديد الأنماط السلوكيــة التي توضح الأنماط الدينامية والتفاعلية المطلوب معرفة آراء المبحوثين فيها، كما تمت الاستفادة من بعض المقاييس المعتمدة للإستخدام في قياس التفاعل والديناميات داخل الجماعة خاصة مقياس (IGIPS) ومقياس (GCS) ولكن لما كانت مثل هذه المقاييس لا توصل إلى نتائج دقيقة في الظروف الكارثية أو الضاغطة (Bukman et al, 1993) فقد تمت الإستفادة منها فقط فيما يتعلق بمحتوى الإستبانة وعلي وجه التحديد في الأسئلة والبنود. وننبه هنا إلى أن الإستبانة ركزت على الخطوط العريضة وليس على التفاصيل، وحاولت أن تحيط بأكبر قدر ممكن من الخصائص الدينامية والتفاعلية لأنها تهدف إلى الرصد الدقيق للجوانب العامة للديناميات والتفاعل وليس التعمق في الأشكال والمظاهر التي تتعدد بطبيعتها، والتي يوجد لكل منها عشرات المقاييس.

جاءت إستبانة الدراسة لتغطي ثلاثة محاور: الأول: العضوية في جماعات العمل كجماعات نفسية، الثاني : خصائص جماعات العمل كجماعات نفسية، الثالث: خصائص جماعات العمل كجماعات اجتماعية، بالإضافة إلى البيانات العامة للمبحوثين وطبيعة عمل الجماعات التي كانوا أعضاء فيها (جماعات عمل مدني & جماعات عمل عسكري). بخصوص تقنين الاستبانة تم إتباع أسلوب صدق المحتوى. حيث خضعت الإستبانة لمراجعات مستمرة للتأكد من شمولها للعناصر الأساسية المطلوب قياسها، وتوزيع البنود / الأسئلة على هذه العناصر، وملاءمة

الاستجابات المحددة لكل سؤال مع مضمون السؤال نفسه، بالإضافة إلى التأكد من دقة الصياغة ووضوحها، وقد نوقشت الإستبانة مع نخبة من الاختصاصيين في علم النفس وعلم الاجتماع حتى أقرت في صورتها النهائية.

أما بخصوص المقابلة المتعمقة، فقد اتبعت قبل وأثناء ملء الاستبانات. وتم توظيف المقابلة لخدمة أربعة جوانب: أولها التأكد من أن المبحوث كان ينتمي فعلاً إلى جماعة عمل استمرت لمدة معينة من الوقت، فعلى الرغم من أن الباحث كان يعرف معظم هؤلاء المبحوثين جيداً بحكم وجوده في عمق مسرح العمليات طوال فترة العدوان، إلا أنه كان من الضروري التأكد من كفاءة المفردات في الاستجابة على الاستبانة من واقع خبرة حقيقية. ثانيها: توضيح أي استفسار قد يطلبه المبحوث بشأن أسئلة الاستبانة والاستجابات الخاصة بهذه الأسئلة. ثالثها: التأكد من أن المبحوث قد اختار الاستجابة التي تعبر عن حقيقة رأيه على ضوء خبرته الحقيقية في عضوية جماعات العمل أثناء فترة العدوان، وأخيراً تدوين بعض المعلومات والملاحظات حول ردود الأفعال اللفظية وغير اللفظية من جانب المبحوث بما يمكن الاستفادة به في تفسير النتائج أو فهم استجابات المبحوث على نحو أفضل.

(٤) **أسلوب جمع البيانات** : تم جمع البيانات بطريقة المقابلات الفردية والمقابلات الجماعية على السواء، وإن كانت المقابلات الجماعية قد تضمنت حواراً تفاعليا مع كل مبحوث على حدة. وكانت اللقاءات تبدأ عادة بحوار متعمق مع المبحوث/ المبحوثين، يعقبه ملء الإستبانة/ الاستبانات، كما كانت تتخلل هذه العملية مناقشة واستفسارات وتوضيحات بما يضمن تحقيق المتطلبات السابق ذكرها.

(٥) **المعالجة الإحصائية** : أسفرت المقابلات وتطبيق الإستبانة عن كم متنوع من البيانات وإن كان التحليل الإحصائي قد اختص بالاستجابات المحددة للأسئلة

وذلك بموجب خطة إحصائية تتضمن تكرارات هذه الاستجابات والنسب المئوية، ثم تطبيق اختبار (Z) لمعرفة معنوية الفروق بين استجابات عينة جماعات العمل المدني وعينة جماعات العمل العسكري، ونظراً لتساوي العينتين فقد استخدمت الصيغة:-

$$Z = \frac{P_A - P_B}{\sqrt{\dfrac{2(AB)}{\frac{1}{2}(N)}}}$$

وتكون قيمة المعامل دالة إحصائياً بمستوى ثقة ٩٥, إذا تراوحت ما بين ± ١,٩٦ لأقل من ± ٢,٥٨، بينما تكون دالة إحصائياً بمستوى الثقة ٩٩, إذا كانت ± ٢,٥٨ فأكثر.

عرض النتائج

فيما يلي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن بعض خصائص الديناميات والتفاعل الاجتماعي لجماعات العمل الكويتية أثناء فترة العدوان العراقي وذلك من خلال ثلاث نقاط:

أولاً: سيكلوجية العضوية في جماعات العمل.

ثانياً: سيكلوجية جماعات العمل كجماعات نفسية.

ثالثاً: سيكلوجية جماعات العمل كجماعات اجتماعية.

أولاً: سيكلوجية العضوية في جماعات العمل.

في هذه الجزئية من الدراسة تم بحث موضوعين أساسيين، الأول يتعلق بدوافع المبحوثين في الانضمام إلى جماعات العمل، والثاني يتعلق بالتمسك بهذه العضوية وذلك على النحو الآتي:-

(أ) دوافع العضوية في جماعة العمل:

من المعروف أن طبيعة العضوية تختلف باختلاف الجماعات، فقد تكون إجبارية كما هو الحال في الأسرة أو في الجيش، وقد تكون اختيارية كما هو الحال في كثير من الجماعات الأخرى كعضوية النادي أو الجمعيات المختلفة، كما أن هناك فرقاً بين العضوية الذاتية أو التي تنبع الرغبة فيها من ذات الفرد ، وبين العضوية غير الذاتية وهي التي ليست دوافعها ذاتية وإنما تفرضها عوامل خارجية، وتشير بعض الدراسات المعنية بالجماعات إلى أن أسباب الإنضمام للجماعات الاختيارية تتمثل في: إشباع الحاجات الفردية الخاصة مثل القوة والإحترام، جاذبية الأنشطة التي تقوم بها الجماعة، ثم إشباع الحاجات التي لا يمكن إشباعها إلا من خلال الجماعة مثل الإنتماء والمنزلة والأمان ونحو ذلك. وتشبع الجماعة في الفرد رغبات كثيرة فهي توفر له السند الاجتماعي إذ تعتبر امتداداً للذات، وتتيح له الفرص المختلفة لتحقيق الذات، وتنمية ما لديه من طاقات واستعدادات، وقد تشبع الجماعة ألوانا متعددة من الدوافع للعضو الواحد، في الوقت الذي تشبع فيه حاجات متعددة لمختلف الأعضاء (كريتش وآخرون، ١٩٩٣، ص٢١٩).

فإذا نظرنا إلى غايات العضوية في جماعات النشاط الاجتماعي أو العمليات العسكرية من قبل المواطنين الكويتيين أثناء فترة العدوان العراقي، نجد أن هذه الغايات تتمثل إما في مقاومة العدوان من خلال العمليات العسكرية المباشرة (دافع الانتقام) أو في تأمين المتطلبات الضرورية للحياة اليومية من طعام وماء وخدمات، وذلك في سبيل تحقيق الغاية الكبرى ممثلة في هزيمة العدوان وتحرير الكويت - وهكذا نجد أن إشباع الحاجات الفردية إنما هو وسيلة لغاية اجتماعية وليس مقصوداً لذاته، وإن كنا في الوقت نفسه نجد التداخل والامتزاج بين إشباع الحاجات الفردية وتحقيق الغاية الاجتماعية، فالمواطن الذي انضم إلى جماعة قتالية قد يجد في ذلك

إشباعا لحاجاته كفرد (مثل الحاجة إلى الإنجاز) وإشباعا لحاجة تسعى الجماعة إلى إشباعها (الحاجة إلى الحرية)، وقد تتبادل الحاجتان موقعهما - قوة أو ضعفاً - في إطار الفردية والجماعية... وهكذا، بمعنى آخر، في مثل تلك الظروف المتأزمة يصعب الفصل بين حاجات الفرد وحاجات الجماعة بسبب التوحد الديناميكي للغاية وإن اختلفت الوسائل.

وقد حاولت الدراسة أن تتعرف على دوافع المبحوثين في الانضمام إلى جماعات العمل الاجتماعي أو العمل العسكري أثناء فترة العدوان العراقي، فطرحت عليهم سؤالا بهذا المعنى وتركت لهم حرية التعبير في الإجابة على هذا السؤال، وكانت إجابات المبحوثين تتلخص فيما يوضحه الجدول الآتي:-

جدول رقم (١)

أسباب انضمام المبحوثين إلى جماعات العمل

الأسباب	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
توفير متطلبات إشباع حاجات المواطنين	١٢٨	٩١,٤	١٦	١١,٤	١٤٤	٥١,٤
التخفيف من صعوبات الحياة اليومية	١٣١	٩٣,٦	٢٣	١٦,٤	١٥٤	٥٥
توافق نشاط الجماعة الخبرة الذاتية	٦٨	٤٨,٦	٨٧	٦٢,١	١٥٥	٥٥,٤
وجود آخرين من الأصدقاء في الجماعة	٩٣	٦٦,٤	٩٥	٦٧,٨	١٨٨	٦٧,١
الواجب تجاه الوطن والأهل	١٠٥	٧٥	١٢٤	٨٨,٦	٢٢٩	٨١,٨
الكرامة الشخصية	١١٨	٨٤,٣	١١٣	٨٠,٧	٢٣١	٨٢,٥
كرامة الوطن ووجوده	١٢٦	٩٠	١٢٨	٩١,٤	٢٥٤	٩٠,٧
مساعدة قوات التحالف في أداء مهامها	١٢	٨,٦	٧٨	٥٥,٦	٩٠	٣٢,١
الرغبة في فهم ومعرفة ما يدور من أحداث	٤٨	٣٤,٣	٣٦	٢٥,٧	٨٤	٣٠
إلحاق خسائر مباشرة بالقوات العراقية	٦	٤,٣	١٣٣	٩٥	١٣٩	٤٩,٦

يتضح لنا من هذا الجدول أن هناك أسباباً تعد في حكم الدوافع المشتركة لدى المبحوثين في الإنضمام إلى جماعات العمل سواء كانت مدنية أو عسكرية، كما أن هناك أسباباً أكثر وضوحاً في الانضمام لأي من جماعات العمل المدنى أو جماعات العمل العسكري. ففيما يخص الأسباب المشتركة نجد أنها تتمثل في تلك الأسباب التي تتقارب فيها آراء المبحوثين الذين انضموا إلى هذه الجماعة أو تلك، وهي على وجه التحديد كما نتبين من الجدول: كرامة الوطن ووجوده، الكرامة الشخصية، وجود أصدقاء كأعضاء في الجماعة، وهناك أسباب تبدو أكثر وضوحاً في استجابات جماعات العمل المدني وهي:-

- توفير متطلبات إشباع حاجات المواطنين من الطعام ونحوه.
- التخفيف من صعوبات الحياة اليومية على المواطنين.
- الرغبة في فهم ومعرفة ما يدور من أحداث.

أما الأسباب الأكثر وضوحاً في استجابات جماعات العمل العسكري فهي:-

- توافق نشاط الجماعة مع ما لدى المبحوث من خبرة.
- الواجب تجاه الوطن والأهل.
- مساعدة قوات التحالف في أداء مهامها.
- إلحاق خسائر مباشرة بالقوات العراقية.

ومن الواضح أن هذا السبب الأخير يشكل الدافع لدى الغالبية العظمى من أعضاء الجماعات العسكرية في الانضمام إلى تلك الجماعات، أما السبب الذي شكل دافعاً للإنضمام إلى جماعات العمل المدني حسب استجابات الغالبية العظمى

من أعضاء تلك الجماعات فهو التخفيف من صعوبات الحياة اليومية على المواطنين، ويتفق كلا السببين مع فلسفة كل جماعة، وهما امتداد مصغر للمرتكزين الرئيسيين لأي مجتمع (مؤسسات مدنية & مؤسسة عسكرية)، كما تعكس دوافع المبحوثين في الانضمام إلى جماعات العمل بوجه عام الرغبة في الحفاظ على الذات والهوية، التعبير عن السخط السياسي على العدوان العراقي ورموزه والرغبة في الانتقام والثأر للعزة والكرامة الوطنية والشخصية، وكذلك عن محاولة استثمار الظروف الحاضرة للتكيف والصمود للوصول إلى ظروف حياتية أفضل كخطوة أولى على طريق النصر، وتتضح هذه الفكرة من واقع متضمنات الجدول في سعي جماعات العمل المدني إلى توفير متطلبات الحياة اليومية والتخفيف من صعوباتها على المواطنين، وكذلك في سعي جماعات العمل العسكري إلى إلحاق خسائر مباشرة بقوات العدوان ومساعدة قوات التحالف على تحقيق مهامها. هناك إذن توجه إلى الحاضر لتحسين الظروف الحياتية وتوجه إلى المستقبل للانتصار على العدوان.

(ب) التمسك بعضوية الجماعة:

سبقت الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الدوافع الخاصة بالعضوية في الجماعات الاختيارية أي التي ينضم إليها الفرد اختيارياً أو تطوعياً، فقد تكون تحت تأثير دافع إشباع الأهداف الفردية الخاصة مثل القوة والاحترام، أو لجاذبية الأنشطة التي تقوم بها الجماعة، أو لإشباع حاجات لا يتم إشباعها إلا من خلال الجماعات مثل الإنتماء والمنزلة والأمان ونحو ذلك – ومن المنطقي أن استمرار الفرد في عضوية الجماعة وتمسكه بها يتوقف على مسألتين: الأولى تتعلق بكفاءة الجماعة في مقابلة توقعات الفرد جراء انضمامه لها، الثانية تتعلق بالظروف الشخصية أو البيئية التي

لا تحول دون استمرار الفرد في عضوية الجماعة، فالفرد يتمسك بعضوية الجماعة إذا كانت حاجاته المتجددة يتم إشباعها بكفاءة من خلال الجماعة، وكذلك إذا لم توجد عوامل شخصية أو بيئية تجبره على التخلي عن عضويته بها، أو تتيح له بدائل أفضل للإشباع النفسي أو الاجتماعي. إن كفاءة الجماعة في إشباع حاجات الأفراد ومقابلة توقعاتهم ترتبط هي الأخرى بثبات الجماعة واستقرارها وترابطها وارتفاع الروح المعنوية والثقة والتفاهم والتضحية والإيثار بين الأعضاء، هذه المعاني كلها تكمن خلف التمسك بعضوية الجماعة، ومن هنا فإن النتائج المباشرة التي تتعلق بمدى تمسك الأعضاء بالجماعة - إذا كانت في حد ذاتها تدل على قوة الجماعة أو ضعفها - إلا أنها تعبر عن مدى عمق أو سطحية المعاني المذكورة. من هنا استهدفت الدراسة التعرف على مدى تمسك المواطنين - الذين كانوا أعضاء في جماعات العمل المدني والعسكري - بعضويتهم في هذه الجماعات، وخلصت إلى ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (٢)
التمسك بالعضوية في جماعات العمل

الاستجابة	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	١٢١	٨٦,٤	١٤٠	١٠٠	٢٦١	٩٣,٢
لا	٦	٤,٣	-		٦	٢,٢
لم يحدد	١٣	٩,٣	-		١٣	٤,٦
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	

نتبين من هذا الجدول إختلافاً واضحاً بين جماعات العمل المدني وجماعات العمل العسكري، فعلى مستوى الأعضاء في الجماعتين تبلغ نسبة التمسك بالعضوية (٩٣,٢٪)، وبينما ترتفع هذه النسبة لتصل إلى (١٠٠٪) من أعضاء الجماعات العسكرية فإنها تصل إلى (٨٦,٤٪) من أعضاء جماعات العمل المدني، والفارق بين النسبتين جوهري بدرجة ثقة ٩٩, (قيمة z = ٣,٣)، وتفصح هذه النتيجة عن أن أعضاء جماعات العمل العسكري أكثر تمسكاً بعضوية الجماعة، وبالتالي فهم أكثر على تحقيق أهدافهم من الانضمام إلى جماعات، خاصة فيما يتعلق بالإنتقام المباشر من قوات العدوان، ومساعدة قوات التحالف على تحقيق مهامها. في الوقت نفسه، فإن أعضاء جماعات العمل المدني - إذا كان (٨٦,٤٪) منهم قد أفادوا بالتمسك بعضوية الجماعة، فهذا يعني أن الغالبية العظمى منهم ترى في هذه العضوية إشباعاً لحاجات وتحقيقاً لأهداف، ومن المنظور النفسي، تؤكد هذه النتيجة كفاءة جماعات العمل الكويتية في إشباع توقعات الأعضاء من جهة، وفاعلية الأبنية والأدوار من جهة ثانية، والتوفيق بين هذين الجانبين من جهة ثالثة، فعلى ضوء دراسات (لامبرت & لامبرت، ص ١٧٥) - ينضم الأفراد إلى الجماعات وفي ذهنهم توقعان: تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت الجماعة، ثم استخدام موقف الجماعة لتطوير أساليب الاتصال بالآخرين، وعلى ذلك فإن الجماعة التي تكونت لهدف معين يجب أن تركز على النشاطات التي من شأنها تحقيق أهدافها، وعليها أيضاً السماح بإقامة بناء ثابت للمكانه ومجموعة مندمجة من الأدوار يمكن أن يقوموا بها بصورة صريحة، وأن تعمل في الوقت نفسه على إقامة وإثراء تفاعل داخلي يمكن من تجاوز الضغوط المتناقضة بشأن هذين الهدفين، ويعتبر تمسك الأعضاء بعضوية الجماعة مؤشراً على نجاحها أو كفاءتها في تلك الأمور الثلاثة.

ثانياً : سيكولوجية جماعات العمل الكويتية كجماعات نفسية

تتصف الجماعة النفسية بأنها شخصية فى طبيعتها فالأفراد تجمعهم ميول ورغبات فردية أو شخصية، إنها تتكون بموجب ميول ورغبات مشتركة بين مجموعة من الأفراد وليس لأداء مهمة معينة سوى قضاء وقت الفراغ أو ممارسة نشاط ترفيهي وما شابه ذلك، وقد تنمو الجماعة النفسية في إطار الجماعة الإجتماعية أو العكس، ولكن يبقى أن أعضاء الجماعة النفسية يجتمعون لإشباع رغبات شخصية وعلاقات داخلية تجمع بينهم، وتتعدد مظاهر السلوك التى يمكن الاستناد إليها كمؤشرات على كون جماعة - جماعة نفسية بدرجة ربما فاقت الحصر لكن الدراسة الحالية اختصت بالتعرف على التقييم الشخصى وآراء أعضاء جماعات العمل الكويتية فى الجوانب الآتية : -

- توطد أواصر العلاقة بين أعضاء الجماعات.
- معدل اللقاء بين أعضاء الجماعات.
- وجود نشاطات مشتركة بين أعضاء الجماعات.
- حرص أعضاء الجماعات على قضايا وقت الفراغ معاً.

علما بأن هذه المؤشرات الأربعة تتعلق بنشاطات الجماعات خارج إطار المهام إلى مقاومة العدوان العراقي. لا ترتبط بالأعمال المدنية أو العسكرية الرامية.

(أ) توطد أواصر العلاقة بين أعضاء الجماعة:

إن طبيعة العلاقة بين الأعضاء داخل الجماعة تتحدد ليس فقط بوجود أهداف مشتركة من عدمه، وإنما أيضاً بالمرجعية الثقافية لهؤلاء الأعضاء والسمات

الشخصية لكل منهم، فقد يكون للجماعة هدف واحد مشترك تسعى إلى تحقيقه، لكن الاختلاف حول الوسائل المفضية إلى هذا التحقيق قد تتطور إلى تنافس أو صراع، كما أن الاختلافات والتباينات الثقافية قد تكون عائقاً أمام عملية التمثل أو الاستيعاب (Assimilation)، من هذه التباينات مثلاً: إختلاف نمط التفكير والإتجاهات والقيم والمواقف والآراء وغيرها من العناصر التى يقوم عليها التجاذب أو التنافر الثقافي داخل الجماعة ، أما سمات الشخصية (Personality) فإن نظريات وبحوث علم النفس تحفل بالأفكار والمبادئ التى تبين تأثير سمات الشخصية على العلاقات الاجتماعية، يكفى مثلاً، أن نظرية الأنماط تتضمن الانماط المزاجية، والأنماط النفسية والأنماط الجسمية والأنماط الاجتماعية، كما أن نظرية السمات، تقوم على السمات النفسية، أي الإعادات للفرد التى يمكن استثارتها في مواقف معنية، قد تكون هذه السمات عامة أو خاصة، سطحية أو منبعية، وهناك أيضاً نظريات الشخصية الديناميكية، والتى ترى أن الشخصية تتكون من مكونات جسمانية ومكونات مستمدة من الجماعة وأخرى مستمدة من الدور أو الموقف - كل هذه العوامل تتفاعل فيما بينها لتحدد السمات الشخصية للأفراد في بعدها الذاتي والإجتماعي، الأمر الذي ينعكس بالتأكيد على وجودهم كأعضاء في الجماعات المختلفة، أضف إلى ذلك عوامل أخرى معقدة تتعلق بالجماعة ذاتها مثل البناء والأدوار والتفاعل الإجتماعي، بجانب العوامل البيئية بمظاهرها المتعددة - نقول إن طبيعة العلاقة بين أعضاء الجماعة تتحدد بكل هذه العوامل وتعتبر العلاقة الوطيدة بين هؤلاء الأعضاء - بجانب عناصر أخرى - من المتطلبات الأساسية لنجاح الجماعة في تحقيق أهدافها الحاضرة والمستقبلية، كما أن طبيعة هذه العلاقة - على متصل التنامي بين القوة والضعف في الاتجاه الحسن - إذا كانت تعكس جانباً من الشخصية القومية للشعب الذى ينتمى إليه هؤلاء الأعضاء فإنها في الوقت نفسه

تنبئ بقوة هذه الشخصية في مواجهة التهديد والتحدى سواء كان داخلياً أو خارجياً حتى ولو كان مؤقتاً مثلما كان عليه الحال بالنسبة للعدوان العراقي. من هنا تضمنت الدراسة سؤالا محدداً هو: إلى أي حد توطدت العلاقة بين أعضاء جماعات العمل بعد انضمامهم إلى هذه الجماعات، وقد جاءت النتائج لتدل على أن (٩٢,١٪) من الاستجابات تفيد بأن هذه العلاقة توطدت بصورة كاملة:

جدول رقم (٣)
الرأي في توطد العلاقة بين أعضاء الجماعات

الرأي في توطد العلاقة بين أعضاء الجماعات	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بدرجة تامة	١٢٤	٨٨.٦	١٣٤	٩٥.٧	٢٥٨	٩٢.١
إلى حد كبير	٦	٤.٣	–	..	٦	٢.٢
إلى حد ما	١	.٧	–	..	١	.٤
لا	٢	١.٤	–	..	٢	.٧
لم يحدد	٧	٥	٦	٤.٣	١٣	٤.٦
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	١٠٠

وتبلغ نسبة الاستجابات التى تؤكد توطد العلاقات بصورة تامة (٨٨,٦٪) بين أعضاء جماعات العمل المدني، مقابل (٩٥,٧٪) بين أعضاء جماعات العمل العسكري والفارق بين النسبتين دال إحصائياً بدرجة ثقة ٩٥, (قيمة z = ٢,٢) وعلى مستوي المبحوثين في المجموعتين معا نلاحظ أن الغالبية العظمى منهم قد أفادت بتوطد علاقات الصداقة بين الأعضاء، وإذا كان ذلك يعكس الخلفية الثقافية

المشتركة، فإنه يعبر أيضاً عن وحدة الشعور النفسي والإجتماعي تجاه خطر لا حياة إلا بمواجهته والقضاء عليه، إن توطد علاقات الصداقة بين أعضاء جماعات العمل المدني والعسكري في المجتمع الكويتي هو تعبير عن عمق الاحساس بوحدة الذات الاجتماعية والشخصية الوطنية، فظروف العدوان وما تتضمنه من صعوبات وضغوط لم تحل دون الترابط النفسي والإجتماعي بين المواطنين.

(ب) معدل اللقاء بين أعضاء الجماعة

على الرغم من أن سلطات العدوان العراقي عملت على تقطيع أواصر التواصل بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، إلا أن ذلك لم يحل دون إنقطاع هذا التواصل ليس فقط لأنه جوهر الحياة الإجتماعية ومن متطلبات إشباع الحاجات للفرد - ولكن أيضاً كاستجابة للرغبة في تحدى وجود العدوان على أرض الوطن. وتصبح الحاجة إلى التواصل واللقاءات أكثر إلحاحاً بالنسبة لجماعات العمل المدني والعسكري حتى تتمكن من تحقيق أهدافها سواء فيما يخص الجانب الاجتماعي (المساعدة في توفير متطلبات الحياة اليومية للمواطنين) أو فيما يخص الجانب العسكري (تخطيط وتنفيذ عمليات عسكرية ضد العدو)، وحتى في حالة عدم وجود عملية إجتماعية أو عسكرية محددة يقوم بها أعضاء الجماعات - فإنهم في حاجة إلى المعرفة حتى يمكنهم فهم البيئة والسيطرة عليها وتحديد أنفسهم من أحداثها، وكذلك هم في حاجة إلى الالتقاء للتعبير عن الإهتمامات والآلام والآمال. وهكذا يتضح أن اللقاءات بين أعضاء جماعات العمل يمكن أن تتعلق بعمليات إجتماعية أو عسكرية، وقد تتعلق بأهداف ورغبات شخصية لدى هؤلاء الأعضاء، كما أنها قد تتضمن هذين الجانبين.

في دراستنا الحالية كان الهدف التعرف على معدل اللقاءات التى تأتي كاستجابة لرغبات شخصية ، وليست اللقاءات المتعلقة بالعمليات الاجتماعية أو

العسكرية ، أخذاً في الاعتبار أن كلا منهما قد يتضمن الآخر. لقد كان الإهتمام باللقاءات من منظور خصائص الجماعة النفسية بإعتبارها شخصية بطبيعتها بمعنى أن الهدف المركزي يكون شخصياً في طبيعته فالأفراد تجمعهم ميول أو رغبات فردية أو شخصية، أما الهدف المركزي في الجماعة الاجتماعية فيكون عاماً وغير شخصي، فالأعضاء يجتمعون مع بعضهم البعض لتحقيق هدف عام أو لحل مشكلة عامة (مثلما سبقت الإشارة)، وقد تنمو الجماعة النفسية في إطار الجماعة الاجتماعية أو العكس، وبالتالى فإن معدل اللقاء بين أعضاء الجماعة - كاستجابة لرغبات شخصية - مؤشر لمدى نمو أو وجود الجماعات النفسية في إطار الجماعات الإجتماعية، وهي هنا جماعات العمل الكويتية سواء على المستوى المدني أو العسكري، كانت فكرة السؤال الذى طرحته الدراسة على المبحوثين تتمثل في معدل اللقاء بين أعضاء الجماعة - ليس من أجل تنفيذ عملية إجتماعية أو عسكرية - وإنما من أجل الرغبة في الالتقاء، فكانت النتيجة كما يوضحها الجدول الآتي :

جدول رقم (٤)
معدل اللقاء بين أعضاء الجماعات

معدل الالتقاء بين أعضاء الجماعات	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أكثر من مرة في اليوم	٣٦	٢٥,٧	٢٨	٢٠	٦٤	٢٢,٩
يومي أو شبه يومي	٦٨	٤٨,٦	٨٧	٦٢,١	١٥٥	٥٥,٤
معظم أيام الأسبوع	٢٣	١٦,٤	٩	٦,٤	٣٢	١١,٤
بعض أيام الأسبوع	١٣	٩,٣	١٦	١١,٤	٢٩	١٠,٣
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	١٠٠

نتبين من هذا الجدول أن (٨٩,٦٪) من أعضاء جماعات العمل أفادوا بأنهم كانوا يلتقون معظم أيام الاسبوع على الأقل، وتصل النسبة بين جماعات العمل المدنى إلى (٩٠,٧٪) مقابل (٨٨,٦٪) بين جماعات العسكري، والفارق بين النسبتين دال إحصائياً عند مستوى الثقة ٩٥, (قيمة z =٢,٢) وعلى الرغم من ارتفاع معدل الإلتقاء بين أعضاء الجماعات بوجه عام، سواء كانت جماعات مدنية أو عسكرية، إلا أن الفارق بين الجماعتين لصالح جماعات العمل المدنى، ربما يرجع إلى تعقد المهام العسكرية وحساسيتها وما تعنيه من خطورة لرموز العدوان العراقي وبالتالى فهم أكثر ترصداً للقائمين بهذه المهام وأكثر حرصاً على طلبهم الأمر الذى يجعل أعضاء الجماعات العسكرية اكثر حرصاً وحذراً في التخفى حتى لا يقعوا في قبضة قوات الإحتلال، ولعل من مقتضيات ذلك تقليل الالتقاء بينهم مقارنة بالجماعات التى تعمل في المجال الاجتماعي.

(جـ) وجود نشاطات مشتركة بين أعضاء الجماعات:

كان الإهتمام الأساسي لجماعات العمل الكويتية أثناء فترة العدوان العراقي يدور حول النشاطات الهادفة إلى تمكين الشعب من الصمود ومحاربة العدوان وصولاً إلى الهدف النهائي ممثلاً في تحرير الوطن وعودة الشرعية والحفاظ على الذاتية الكويتية. لقد شكلت هذه النشاطات مجال الاهتمام العام بين أعضاء جماعات العمل - بل إنها كانت الدافع وراء وجود تلك الجماعات كما هو معروف. ولكن هل كانت هناك مجالات أو نشاطات لدى أعضاء تلك الجماعات تعبر عن اهتمامات شخصية مشتركة بينهم؟ ولتوضيح المقصود بهذا التساؤل نقول: إن المنتمين إلى جماعات العمل أثناء فترة العدوان العراقي كانوا يلاحظون أن بعض الأعضاء يهتم إهتماماً واضحا بقراءة القرآن، والبعض الآخر يهتم بالتقاط صور عن البيئة البرية أو

البحرية، والبعض الثالث يهتم بممارسة الشطرنج، والبعض الرابع يهتم بكتابة الشعر أو النثر أو تسجيل ذكرياته عن الأزمة .. الخ، وهذه الإهتمامات وما شابهها غير ذات صلة بالنشاط الأساسي للجماعات، وإن كان وجودها يتيح فرصة أفضل للتفاعل الإجتماعي والتآلف والتقارب النفسي والتخفيف من صعوبات المحنة، وقد يكون ذا تأثير إيجابي مباشر على أداء المهام الأصلية للجماعة. في الوقت نفسه ، فإن عدم وجود مثل تلك النشاطات لا يعبر بالضرورة عن ضعف التفاعل، وإن كان وجودها يعنى بالتأكيد فرصاً أفضل لهذا التفاعل خاصة بالنسبة لظروف جماعات العمل الكويتية أثناء العدوان العراقي وما ترتب على ذلك العدوان من سد الطريق أمام ممارسة أي نشاط يعبر عن الإهتمامات الخاصة أو الهوايات وما شابه ذلك. في هذا الإطار حاولت الدراسة أن تتعرف من المبحوثين على ما إذا كانت هناك نشاطات تعبر عن اهتمامات شخصية لدى كل أو بعض أعضاء الجماعات التى كانوا ينتمون إليها، وخلصت إلى النتيجة المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (٥)

ممارسة أعضاء الجماعات لنشاطات مشتركة

ممارسة نشاطات مشتركة	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
غالباً	٢٧	١٩,٣	١٨	١٢,٩	٤٥	١٦,١
أحياناً	١٧	١٢,٢	١١	٧,٩	٢٨	١٠
لم يحدد	١٦	١١,٤	٦١	٤٣,٥	٧٧	٢٧,٥
لا	٨٠	٥٧,١	٥٠	٣٥,٧	١٣٠	٦٤,٤
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	١٠٠

نتبين من هذا الجدول، أن الذين أفادوا بأن أعضاء جماعات العمل كانوا يمارسون نشاطات مشتركة أحياناً أو غالباً تبلغ نسبتهم (٢٦,١٪) على مستوى المبحوثين ككل، وتبلغ النسبة بين أعضاء جماعات العمل المدنى (٣١,٥٪) مقابل (٢٠,٨٪) بين أعضاء جماعات العمل العسكري، والفارق بين النسبتين دال إحصائياً بدرجة ثقة ٩٥, (قيمة z = ٢,٠٢)، ومن الواضح أن انخفاض نسبة ممارسة النشاطات المشتركة - خارج إطار المهام الأساسية - بوجه عام، وهذا يفسر بحالة الأسى التي ألقت بظلالها الكئيبة عندما وقع العدوان العراقي وما صاحبه من قتل وتعذيب وتدمير ومحاولة اغتيال الوطن والذات، فكان جل الاهتمام مركزاً على متابعة الأزمة وكيفية التخلص منها، والتعامل مع معطياتها.

(د) حرص أعضاء الجماعات على قضاء وقت الفراغ معاً:

لعله من أهم مظاهر التآلف والترابط بين أعضاء الجماعات (حرصهم) على قضاء وقت الفراغ مع بعضهم البعض، وفي ظروف الأزمات والضغوط المجتمعية توجد عراقيل تحول دون تحقيق ذلك، أي تمنع الإنتقال به من مجرد الرغبة الشخصية إلى حيز السلوك الاجتماعي، وهنا تكون معوقات التواصل خارجية وليست داخلية فإذا نظرنا إلى هذه المسألة من حيث مدلولها لتماسك الجماعة، نجد أن هذا التماسك يظل موجوداً تحت تأثير الإرادة الذاتية لأعضاء وقد تتغلب هذه الإرادة على المعوقات الخارجية (البيئة) أما إذا كانت المعوقات داخلية - أي من داخل الجماعة بما يفرز عدم الحرص أو عدم الرغبة لدى الأعضاء في قضاء وقت فراغهم مع بعضهم البعض - فإن التماسك في هذه الحالة يفقد أحد أهم مؤشراته وتكون الجماعة في أحسن الأحوال جماعة اجتماعية وليست جماعة نفسية، ومن الثابت أن التفاعل الاجتماعي داخل الجماعات النفسية أكثر عمقاً وثراء في مساراته وأساليبه ومحتواه

بما ينعكس إيجابياً على أداء الجماعة، وتزداد أهمية هذه الفكرة فيما يخص تماسك الجماعة وهي بصدد تنفيذ مهام لصالح المجتمع ككل في ظروف الأزمة، وقد لاحظ الباحث أثناء فترة العدوان العراقي أن الأعضاء النشطين في جماعات العمل كانوا أكثر ملازمة لزملائهم في نفس الجماعة مقارنة بملازمة غير الأعضاء في هذه الجماعات، ويعتقد الباحث - على ضوء تجربته، وكذلك على ضوء التعامل المباشر مع أعضاء الجماعات - أن النجاح في إنجاز المهام، أو على الأقل التغلب على العقبات - كان يزداد بين الجماعات التي يحرص أعضاؤها على تسهيل التفاعل الاجتماعي بينهم - وقد سعت الدراسة الحالية - بطريقة غير مباشرة - إلى معرفة تقييم أعضاء جماعات العمل لأحد مؤشرات التماسك والتفاعل الاجتماعي من خلال معرفة مدى حرص هؤلاء الأعضاء على قضاء وقت الفراغ مع بعضهم البعض - وخلصت إلى أن ذلك يختلف بين جماعات العمل المدني عن جماعات العمل العسكري (لصالح الثانية) وفق ما يوضحه الجدول الآتي :

جدول رقم (٦)
حرص أعضاء جماعات العمل على قضاء
وقت الفراغ مع بعضهم البعض

الحرص على قضاء وقت الفراغ	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
معا	ك	٪	ك	٪	ك	٪
دائماً	٨٣	٥٩,٣	١٣٣	٩٥	٢١٦	٧٧,١
غالباً	٢٥	١٧,٩	٤	٢,٨	٢٩	١٥,٤
أحياناً	١٧	١٢,١	٣	٢,٢	٢٠	٧,١
نادراً	١١	٧,٩	..	..	١١	٤
لا	٤	٢,٨	..	..	٤	٢,٤
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	١٠٠

ويتضح من هذا الجدول أن (٧٧,١٪) من أعضاء جماعات العمل المدنى يحرصون على قضاء أوقات فراغهم مع بعضهم البعض بصفة غالبة أو دائمة، وتصل هذه النسبة إلى حوالي (٩٨٪) بين أعضاء الجماعات العسكرية، والفارق بين النسبتين معنوى عند مستوى الثقة ٩٩, (قيمة z = ٣,٥) أي أن السعى نحو تدعيم الروابط والصلات في إطار ما هو خارج المهمة الأصلية للجماعة يبدو أكثر وضوحاً بين أعضاء الجماعات العسكرية، وقد يرجع ذلك إلى عمق العلاقات أصلاً بين هؤلاء الأعضاء (قبل نشوب الأزمة) أو إلى ما فرضته ظروف الأزمة من تواجدهم مع بعضهم البعض لفترات طويلة ، وبالتالى تدعمت العلاقات والصلات بينهم. فإذا ربطنا النتيجة الخاصة بهذه الجزئية بالنتيجة السابقة نستنتج أن وقت فراغ أعضاء جماعات العمل - في حالة وجوده - إنما كان غالباً فرصة للتعبير المتبادل عن الآلام والآمال، وتبادل الآراء والأفكار حول الأزمة والشؤون المعيشية اليومية.

ثالثاً : سيكلوجية جماعات العمل الكويتية كجماعات إجتماعية

سبق التنويه إلى أن الهدف المركزي للجماعات الاجتماعية يكون عاماً وغير شخصى، فالأعضاء يجتمعون مع بعضهم لتحقيق هدف عام أو لحل مشكلة عامة تهم المنطقة أو المجتمع أو الهيئة أو الإتحاد المعين، ويتخذ التفاعل الاجتماعي بين الأعضاء أشكالاً مختلفة ، ويكون البناء والأدوار والمراكز والمكانات الخاصة بالأعضاء داخل الجماعة وفق معايير معينة وتنعكس على التفاعل بينهم وجميعها تؤثر في قوة الجماعة وفاعليتها في تحقيق ما تبتغيه من أهداف وغايات. وقد اهتمت الدراسة الحالية بالتعرف على آراء أعضاء جماعات العمل الكويتية في بعض خصائص تلك الجماعات - كجماعات اجتماعية تعمل في ظروف ضاغطة - واختص مجال الإهتمام بالعناصر الآتية:

- الأدوار والأبنية الاجتماعية لجماعات العمل .
- التكييف الاجتماعي داخل جماعات العمل.
- المنافسة والتعاون داخل جماعات العمل.
- الصراع داخل جماعات العمل.

وقد تم بحث هذه العناصر في إطار نشاطات جماعات العمل الكويتية التى تتنوع مهامها سواء في الأعمال المدنية أو العسكرية الهادفة إلى دعم الصمود الشعبي والإنتقام المباشر من قوات العدوان.

(أ) الأدوار والأبنية الاجتماعية:

لقى مفهوم الدور الاجتماعي (Social Role) إهتماماً واسع النطاق حيث نجد المئات إن لم يكن الآلاف من البحوث التى تتناول تحليل الدور، توقعات الأدوار، نسق الأدوار، صراع الأدوار، بالإضافة إلى مضمون الدور وأبعاده وغير ذلك من الجوانب المتعلقة بالأدوار الاجتماعية بوجه عام، وقد انقسم العلماء المعاصرون في تعريف الدور إلى ثلاث إتجاهات : الأول، أقرب إلى علم النفس ويرى أن الدور تصور يرتبط بالشخص، أما الثاني فيرى أن الدور يدل على المطالب البنائية للسلوك أي المعايير والتوقعات التى ترتبط بمركز معين، وهي شئ خارج عن الفرد وتقوده إلى أداء منظم، وهذا الاتجاه نظرة اجتماعية بحتة تؤكد المفهوم (الدوركيمي) الذي يلغي دور الفرد في تحديد السلوك، أما الاتجاه الثالث، فيرى أن الدور محصلة ظروف نفسية وإجتماعية، حيث يدل على أفعال الأعضاء المتوافقة مع البناء الاجتماعي أو الأساليب التى يؤدى بها الأشخاص السلوك في الموقف حسب المعايير المنظمة، وهذا الاتجاه أكثر شمولاً وأقرب إلى الواقع (فرح، ١٩٨٠) أما البناء الاجتماعي فإنه موقف أو مركز الفرد داخل الجماعة، والذي يحدد نوع العلاقات بين الأفراد وطريقة

الاتصال بينهم ومكانة كل منهم ودورهم وطريقة سلوكهم، ويختلف موقف الفرد ومركزه بالجماعة وفق سماته وخصائصه فالبعض يكون من القادة والبعض الآخر من التابعين، ويتأثر بناء الجماعة بعدد كبير من العوامل الاجتماعية والبيئية والطبيعية مثل وسائل الاتصال، حجم الجماعة، المساحة التى توجد بها الجماعة، طبيعة العلاقات داخل الجماعة ومدى التنافر والتجاذب والقبول والرفض داخلها... الخ (شفيق، ١٩٨٧، ص ١٦).

من هنا تتضح العلاقة بين الدور الإجتماعي والبناء داخل الجماعة، فالبناء تركيب من علاقات الأدوار التى يؤديها الشخص، والدور باعتباره أسلوب الفعل في البناء تحدده معايير معينة، وتكاد تجمع تعاريف الدور الاجتماعي على فكرة أنه أسلوب السلوك داخل البناء، وأن معايير المجتمع هي التى تحدد السلوك المرتبط بالدور، وأن الاشخاص يؤدون الدور الواحد بطريقة (موحدة) بما يظهر اتفاق وتماسك الأشخاص داخل النسق ويبين أن التغير في مكونات الأدوار يتأثر بالتغير الاجتماعي.

هذه الخلفية المبسطة عن مفهوم الدور والبناء الاجتماعي، ترتبط بنظريات ومقاييس علمية متنوعة متعارف عليها، ويتسع نطاقها بما لا يمكن أن توفيه مجموعة من البحوث والدراسات، إذ إن بحث الأدوار والأبنية في جماعات معينة مثلاً يتضمن مجموعة من المتغيرات قد لا تستوعبها دراسة واحدة، في دراستنا الحالية ثم التعامل مع الدور من المنظور الأدائي والظاهر، بمعنى السلوك أو النشاط المعين الذى يقوم به الفرد في الموقف . في هذا الإطار حاولت الدراسة أن تتعرف على رأي المبحوثين في خمسة عناصر :

- تحديد وتمايز أدوار أعضاء الجماعات .
- الكفاءة في أداء الدور .

- تكامل أدوار الأعضاء بما يحقق الهدف.

- تناسب سلوك الأعضاء داخل الجماعة مع مراكزهم بها.

- تناسب مراكز الأعضاء مع دورهم في تحقيق أهداف الجماعة .

(١) تحديد وتمايز أدوار أعضاء الجماعات :

الجدول الآتي يوضح آراء عينة البحث بشأن تحديد وتمايز دور كل عضو من أعضاء جماعات العمل التى كانوا أعضاء بها أثناء فترة العدوان العراقي :

جدول رقم (٧)
آراء المبحوثين في مدى تحديد وتمايز الأدوار داخل الجماعة

تحديد الأدوار ووضوحها	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تماماً	٩٥	٦٧.٩	١٤٠	١٠٠	٢٣٥	٨٣.٩
إلى حد كبير	٨	٥.٧	..	..	٨	٢.٩
إلى حد ما	٤	٢.٨٠	..	..	٤	١.٤
لم يحدد	٣٣	٢٣.٦	..	..	٣٣	١١.٨
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	١٠٠

إن أي تداخل أو تضارب أو تكرار أو غموض في أدوار أعضاء الجماعات العسكرية بوجه عام تزداد - إن لم تتأكد معه - إحتمالات الخسائر على الجماعة أو تدميرها، ولقد أكد هذا المعنى أعضاء جماعات العمل العسكري الكويتية من واقع المقابلات التى أجراها معهم الباحث، ليس غريباً إذن أن يؤكد جميع هؤلاء الأعضاء أن أدوراهم كانت محددة وواضحة ، وعلى الرغم من أهمية تحديد الأدوار وتمايزها

داخل الجماعات بوجه عام، إلا أنها تصبح أشد إلحاحاً بالنسبة لتلك الجماعات المسلحة التى تعمل في ظروف ضاغطة، تلاحقها عيون العدو وقواته مثلماً كان عليه الحال مع أبناء الشعب الكويتي الصامد أثناء فترة الإحتلال العراقي. وإذا كان جميع المبحوثين أعضاء الجماعات العسكرية قد أفادوا بتحديد ووضوح الأدوار تماماً، فإن (٢٦,٤٪) من أعضاء جماعات العمل المدنى قد أفادوا إما بالتحديد الضعيف أو بعدم الاستجابة مقابل (٧٣,٦٪) أفادوا بتحديد الأدوار ووضوحها - الأمر الذى يعكس، أن هذه الجماعات إذا كان يغلب عليها الانضباط، إلا أنها لم تكن في درجة إنضباط جماعات العمل العسكري، إنها التقاليد العسكرية ومقتضيات الظروف.

(٢) الكفاءة في أداء الدور:

الجدول الآتي يوضح آراء المبحوثين بشأن مدى كفاءة أعضاء جماعات العمل الكويتية أثناء فترة العدوان العراقي في القيام بالأدوار التى أنيطت بهم :

جدول رقم (٨)
آراء المبحوثين في مدى كفاءة أعضاء الجماعة في القيام بدورهم

كفاءة الأعضاء في أداء الدور	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
دائماً	١٤	١٠	..	..	١٤	٥
إلى حد كبير	٧٣	٥٢,٢	٩٨	٧٠	١٧١	٦٠,١
إلى حد ما	١٦	١١,٤	٤٢	٣٠	٥٨	٢٠,٧
لا	..	..	..	..	..	..
بدون إستجابة	٣٧	٢٦,٤	..	..	٣٧	١٣,٢
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	١٠٠

نستنتج من هذا الجدول أن الصعوبات والظروف الضاغطة قد أثرت سلبياً على كفاءة جماعات العمل الكويتية في أداء أدوارها ، فهناك (٤ , ١١٪) من أعضاء جماعات العمل المدنى أفادوا بتواضع الكفاءة في أداء الأدوار مقابل (٣٠٪) من أعضاء جماعات العمل العسكري والفارق بين النسبتين دال إحصائياً بدرجة ثقة ٩٩ , (قيمة z= ٣,٨٤) وفي الوقت الذى أفادت نسبة (١٠٪) من مجموعات العمل المدنى بأن الكفاءة في أداء الدور كانت بصفة دائمة، لا نجد من أعضاء جماعات العمل العسكري من أفاد بذلك، وعلى مستوى جماعتى العينة نلاحظ أن الأكثرية (١ , ٦٠٪) جاءت استجاباتها معبرة عن كفاءة الأداء إلى حد كبير، وتبلغ النسبة بين جماعات العمل المدنى (٢ , ٥٢٪) مقابل (٧٠٪) بين جماعات العمل العسكري والفارق بين النسبتين دال إحصائياً عند مستوى الثقة ٩٩ , (قيمة z=٢ , ٣)

(٣) تكامل الأدوار داخل الجماعة:

الجدول الآتي يوضح آراء عينة البحث بشأن مدى تكامل أدوار أعضاء جماعات العمل بما يؤدى إلى تحقيق الهدف:-

جدول رقم (٩)
آراء المبحوثين بشأن مدى تكامل الأدوار داخل الجماعة

تكامل الأدوار	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تماماً	٢٦	١٨,٦	١٣٤	٩٥,٧	١٦٠	٥٧,٢
إلى حد كبير	٦٧	٤٧,٨	٦	٤,٣	٧٣	٢٦,١
إلي حد ما	١٣	٩,٣٢	..	..	١٣	٤,٦
لم يحدد	٣٤	٢٤,٣	..	..	٣٤	١٢,١
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	١٠٠

نتبين من هذا الجدول أن جماعات العمل بوجه عام يقوم بناؤها على تكامل الأدوار إلى حد كبير على الأقل حسب آراء ٨٣,٣٪ من إجمالي عينة البحث، في هذا الإطار نتبين من الجدول أن هذه النسبة تبلغ (١٠٠٪) فيما يخص جماعات العمل العسكري، بينما تصل إلى (٦٦,٤٪) فيما يخص جماعات العمل المدنى، ويلاحظ أن الأغلبية العظمى من جماعات العمل العسكري تدل استجاباتها على تكامل الأدوار بصورة تامة، وهذا يرجع - مرة أخرى - إلى الخلفية العسكرية لمعظم أعضاء هذه الجماعات، والتى تقوم أنشطتها على إجراءات وعمليات تكاملية في سياق تفاعلاتها وعلاقاتها بوجه عام، كما أن مجموعات العمل العسكري الكويتية وهي بصدد القيام بعمليات عسكرية ضد مواقع العدو كانت تضع خطة مفصلة تعتمد على المعلومات التى يوفرها أفراد الاستطلاع وخبرة الأعضاء ومراقبة البيئة ، وقد يتطلب الأمر إعادة تغيير الخطة وفقاً لمستجدات أو تطورات معينة - الأمر الذي جعل تكامل الأدوار يتخذ طابع العملية المستمرة في كل مراحل تخطيط وتنفيذ المهام العسكرية .

(٤) تناسب سلوك الأعضاء مع مراكزهم داخل الجماعة :

الجدول الآتي يوضح آراء عينة البحث بشأن مدى ملائمة سلوك أعضاء الجماعة لمراكزهم بها :-

جدول رقم (١٠)
آراء المبحوثين بشأن مدى تناسب سلوك الأعضاء مع مراكزهم

تناسب مراكز الأعضاء مع أدوراهم	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
دائماً	٧٥	٥٣,٦	١٠٥	٧٥	١٨٠	٦٤,٣
إلى حد كبير	٣٢	٢٢,٩	٠٠	٠٠	٣٢	١١,٤
إلى حد ما	٤	٢,٨	٣٥	٢٥	٣٩	١٣,٩
لم يحدد	٢٩	٢٠,٧	٠٠	٠٠	٢٩	١٠,٤
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	١٠٠

من أهم مظاهر التفاعل الإجتماعي تقييم الذات والآخرين وإعادة التقييم والتقويم المستمر، ويقوم السلوك الذى يتطلبه أداء الدور على مجموعة من المعايير تصور اتصالا رمزياً بين الأفراد يتخذ صورة توقعات كل منهم لسلوك الآخرين، وهذه التوقعات تحدد الواجبات اللازمة لكل دور، وتختلف من دور إلى آخر، فليس أداء الدور - إذن - عملية آلية، بل عملية تحكمها مجموعة من المعايير والتوقعات الممكنة التى يتوقعها الشخص أثناء تفاعله مع الآخرين، وهذه التوقعات هي ما يراه المرء والآخرون من سلوك مناسب متبادل أثناء التفاعل في موقف معين، بمعنى أن الفرد يتوقع مجموعة من الأفعال التى يؤديها الآخرون ويمارس نشاطه مقتدياً بهذه التوقعات لكي ينال موافقة الغير على أفعاله وقبولهم لها، وليتجنب عدم رضا الغير، كما يتوقع مجموعة من الأفعال لسلوك الغير منه رداً على سلوكه (فرح، ١٩٨٠، ص ٣٣١) وبناء على مركز الفرد ودوره في الجماعة، فإن بقية الأعضاء

يتوقعون منه السلوك الذى يتناسب مع هذا المركز وهذا الدور، فإذا اختل هذا التناسب، فإن ذلك لا يؤدى فقط إلى إضعاف التفاعل الاجتماعي، بل وإلى عطب في البناء والتماسك الاجتماعي داخل الجماعة، وقد حاولت الدراسة أن تستطلع آراء المبحوثين وتقييمهم الشخصي لسلوك أعضاء جماعات العمل التى كانوا ينتمون إليها من منظور تناسب هذا السلوك وملاءمته للأدوار والمراكز ، وخلصت إلى النتيجة الموضحة بالجدول السابق، ومنه نتبين أن الأكثرية (٦٤,٣٪) تفيد بالتناسب التام بين السلوك داخل الجماعة وبين المراكز من قبل الأعضاء وتصل هذه النسبة إلى (٥٣,٦٪) في جماعات العمل المدني مقابل ٧٥٪ في جماعات العمل العسكري، والفارق بين النسبتين دال إحصائياً عند مستوى الثقة ٩٩, (قيمة z = ٣,٧٣) وبنفس المستوى من الثقة نلاحظ ارتفاع نسبة القائلين بتضاؤل تناسب السلوك مع المركز في جماعات العمل العسكري عن جماعات العمل المدنى.

(٥) التناسب بين المراكز والأدوار داخل جماعات العمل :

إن ما نعنيه في هذه الجزئية على وجه التحديد هو : تحديد القادة والتابعين داخل جماعات العمل، والقيادة والتبعية هنا قد تكون بمستوياتها المتعددة في التنظيم الهرمي للجماعة، وهذه المستويات قد تكون متعددة في بعض الجماعات كما قد تكون قليلة في البعض الآخر، وفي كلتا الحالتين، فإن فاعلية الجماعة وتماسكها تتطلب أن يكون القائد جديراً بالقيادة من وجهة نظر أعضاء الجماعة، وأن يكون الأعضاء في موقعهم الصحيح الذي يتناسب مع خصائص كل منهم من حيث الخبرة والكفاءة والسن.. الخ. حاولت الدراسة الحالية أن تختبر مدى انطباق هذه الفكرة على جماعات العمل الكويتية أثناء فترة العدوان العراقي، بمعنى ما إذا كان أعضاء

جماعات العمل يرون أن الذين تولوا قيادة هذه الجماعات كانوا جديرين بالقيادة، وهل التابعين من الأعضاء كانوا في موقعهم الصحيح كتابعين، أم أن من بينهم من كان يصلح لقيادة الجماعة بصورة أفضل من القائد الفعلي؟ صحيح أن جماعات العمل في المجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي لم يكن أعضاؤها يطمحون في القيادة أو يتطلعون إليها من منظور ممارسة السلطة أو تحقيق النفوذ، فهذا الموضوع لم يكن مطروحاً بالمرة سواء بحكم الظروف الضاغطة أو بحكم المهام المطلوب تحقيقها بما لا يستدعى شيئاً من هذا أو ذاك - ولكن يظل اقتناع أعضاء الجماعة بالتناسب بين المراكز والأدوار داخلها عاملاً أساسياً من عوامل كفاءتها وتماسكها وتحقيق أهدافها، ولعل قراء هذه الدراسة - ممن كانوا أعضاء في جماعات العمل أثناء فترة العدوان العراقي - سيتذكرون - أنه في بعض الأحيان، كانت هناك عملية بحث مدقق عن شخص موثوق فيه لتولى قيادة الجماعة التى اتفقوا على قيامها لأهداف محددة، كما كانوا يبحثون عمن يتولى جانباً معيناً في إطار تنظيم الجماعة، عملية البحث هذه تكمن وراءها رغبة في التناسب بين المراكز والأدوار.

حاولت الدراسة أن تتعرف على رأي أعضاء جماعات العمل المدنى والعسكري الكويتية - أثناء فترة العدوان العراقي - في مدى التناسب بين المراكز والأدوار في الجماعات التى كانوا ينتمون إليها، وخلصت إلى النتيجة الموضحة بالجدول الآتى :

جدول رقم (١١)
آراء المبحوثين بشأن التناسب بين المراكز الأدوار داخل الجماعة

التناسب بين المراكز والأدوار	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تماماً	١٢	٨,٦	١٠٢	٧٢,٩	١١٤	٤٠,٧
إلى حد كبير	١٠٣	٧٣,٦	٣٨	٢٧,١	١٤١	٥٠,٤
إلى حد ما	٢	١,٤	..	..	٢	,٧
لا	٥	٣,٦	..	..	٥	١,٨
لم يحدد	١٨	١٢,٨		..	١٨	٦,٤
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	١٠٠

نتبين من هذا الجدول أن (١٧,٨٪) من استجابات أعضاء جماعات العمل المدنى تفصح عن: إما ضعف التناسب بين المراكز والأدوار، أو انتفاء هذا التناسب ، أو عدم الإفادة برأي محدد في هذا الموضوع، هذه الاستجابات لم يعبر عنها أي مبحوث كانت منتميا إلى جماعات العمل العسكري، في الوقت نفسه فإن (٨٢,٢٪) مقابل (١٠٠٪) من أعضاء الجماعات العمل المدني وجماعات العمل العسكري على التوالى تفيد بالتناسب بين المراكز والأدوار داخل هذه الجماعات ، ويرجع تفوق جماعات العمل العسكري في هذا الشأن إلى معرفتهم الكافية بعضهم لبعض، وبالتالى فهم يحرصون منذ البداية على احترام الخبرة العسكرية للأشخاص وتقييمها في ضوء متطلبات الموقف الذي وإن كان يتطلب التناسب بين المراكز والأدوار حسب التقاليد العسكرية بوجه عام، فإنه يتطلبها بصورة أشد إلحاحاً في ظروف مثل تلك التي صاحبت العدوان العراقي.

(ب) التكييف الاجتماعي:

يعني التكييف الاجتماعي نشاط الأفراد والجماعات لتحقيق المواءمة والإنسجام والتوفيق والتفاهم بينهم بحيث يتفهم كل طرف مشاعر واتجاهات وأفكار الطرف الاخر ليحدث التقارب وتتحقق المصلحة المشتركة، ويقوم التكييف الاجتماعي على التسامح والتضحية والتخلي، وفيه يتنازل كل طرف عن جزء من آرائه ومطالبه للمصلحة العامة في إطار الجماعة، وكثيراً ما يحدث التكييف بين زوجين مختلفين أو دارسين متباعدين، وقد يتم بالعنف أو بالإقناع أو بالتوفيق، ومن مظاهر ذلك الاستسلام - تقريب وجهات النظر - الوساطة - التحكيم - التسامح - التبرير ... الخ،(شفيق، ١٩٨٧، ص ١٤) لكن في ظروف وجود خطر داهم مشترك، يهدد وجود الجميع ويكاد يقضي على حياتهم - تظهر عادة الرغبة المشتركة أو التحدى الجماعي إذا ما وجدت الإرادة الذاتية والاجتماعية لمواجهة هذا الخطر، وتتقلص وسائل العنف في تحقيق التكييف الاجتماعي إلى أدنى حد، بل وقد تختفى تماماً ليحل محلها تحقيقه بالإقناع والتوفيق، وذلك بمكانيزمات تتم تلقائياً وبصورة عفوية حتى لا يكاد يلحظها إلا المهتم المدقق بالموضوع. ولقد كان من الواضح أثناء فترة العدوان أن عمق الإحساس بالهدف المشترك والهوية الواحدة بين المواطنين ، وعمق الترابط النفسي والاجتماعي بينهم واختيارية العضوية في جماعات العمل - كل هذه العوامل انتفى معها تماماً وجود العنف كأحد وسائل التكييف الاجتماعي، حيث إن التكييف الاجتماعي كان يتم تلقائياً في العادة، ومن النادر اللجوء إلى الوساطة أو التحكيم، وحتى في مثل هذه المواقف القليلة كان القائم بالوساطة أو التحكم إما من داخل الجماعة، أو من المقربين إلى الأعضاء، أو من ذوى البصيرة والحكمة والوطنية الصادقة. حاولت الدراسة أن تستطلع آراء المبحوثين بشأن بعض مظاهر التكييف الاجتماعي وأثره في التفاعلات والعلاقات بين أعضاء جماعات

العمل أثناء طرح ومناقشة الموضوعات والمهام ذات الصلة المباشرة بنشاطات الجماعات التى كانوا ينتمون إليها - وحددت الدراسة العناصر الآتية :-

- التوجه العام من قبل أعضاء لتحقيق التفاهم والانسجام .

- التوافقات الاجتماعية المتبادلة داخل الجماعة .

- مشاعر الرضا لدى الأعضاء عن العلاقات داخل الجماعة .

وفيما يلى النتائج الخاصة بآراء المبحوثين بشأن هذه العناصر :-

(١) توجه أعضاء الجماعات لتحقيق التفاهم والانسجام :

الجدول الآتي يوضح آراء عينة البحث بشأن مدى وجود توجه عام من قبل أعضاء جماعات العمل الكويتية لتحقيق التفاهم والإنسجام داخل هذه الجماعات :-

جدول رقم (١٢)
آراء المبحوثين بشأن وجود توجه لدى أعضاء الجماعات لتحقيق التفاهم والانسجام بينهم

تحقيق التفاهم والإنسجام	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
دائماً	٤٥	٣٢,١	١٤٠	١٠٠	١٨٥	٦٦,١
إلى حد كبير	٥٨	٤١,٤	..	..	٥٨	٢٠,٧
إلى حد ما	٦	٤,٣	..	..	٦	٢,١
لا	٤	٢,٩	..	..	٤	١,٤
بدون إستجابة	٢٧	١٩,٣	..	..	٢٧	٩,٦
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	١٠٠

نتبين من هذا الجدول ارتفاع نسبة الاستجابات الدالة على وجود توجه عام لتحقيق التفاهم والانسجام بين أعضاء جماعات العمل في المجتمع الكويتي حيث يفيد(٨٨,٨٪) من المبحوثين بأن تحقيق التفاهم والانسجام كان قائماً بصورة دائمة أو غالبة، وهذا يعكس تفاعل دينامي إيجابي داخل هذه الجماعات بوجه عام، ولكن يلاحظ أن جميع المنتمين إلى جماعات عمل عسكرية قد أفادوا بوجود توجه عام بين جماعاتهم لتحقيق التفاهم والانسجام، وقد قال لي معظم الأعضاء بأن ذلك يدخل ضمن التقاليد العسكرية عموماً حتى في ظروف السلم، سواء من قبل القيادة أو من قبل الأعضاء، وبالتالى لابد من الالتزام بذلك في حالات الحرب، ومن المعروف أن هناك مجموعة من الظروف التى تؤدي إلى قوة وتماسك الجماعة الأولية العسكرية من بينها: وجود العلاقات الإنسانية الصحيحة المبنية على مبادئ الإيثار وتحقيق المصلحة المشتركة بين المقاتلين أنفسهم من جهة وبينهم وبين آمرهم من جهة ثانية، وإدامة المعنويات والحماس والوعي والثقة بالنفس وبعدالة القضية وما تتطلبه من تضحية وفداء من قبل كافة المقاتلين ، بجانب الإعداد النفسي والفكري لهم (الحسن،١٩٨٨) كل ذلك يتطلب سعى أعضاء جماعات العمل العسكري في علاقاتهم إلى تحقيق التفاهم والانسجام بينهم وإذا كان جميع المبحوثين أعضاء هذه الجماعات قد أفادوا بذلك، فإن ٥ , ٧٥٪ من أعضاء جماعات العمل المدنى تدل إستجاباتهم على نفس المعنى حسبما نتبين من الجدول.

(٢) التوافقات الاجتماعية المتبادلة:

إذا كانت العلاقات الاجتماعية تسير بصورة صحيحة، فلا بد أن يتوافق المشتركون فيها مع أساليب سلوك بعضهم البعض، وهناك نوع مهم من أنواع التوافق

المتبادل يحتمل أن يحدث لدى الناس الذى يقيمون ارتباطات مريحة، حيث إن التشابه على أقرب صورة ممكنة يتطلب التوافق مع الإدراك والاتجاهات، أي أنه كلما زاد تشابه إدراكات واتجاهات المشتركين استطاعوا بدقة أكثر - توقع أساليبهم للتفكير والتفسير وردود الفعل تجاه القضايا الجديدة التى قد تطرأ، بالإضافة إلى ذلك فإن المشتركين في العلاقات الاجتماعية يستريحون جراء شعورهم أن الآخرين يشاركونهم آراءهم، فإذا كانت الآراء مشتركة يسود اعتقاد أنها صحيحة من الوجهة الاجتماعية، وهكذا فإن أعضاء النظام الاجتماعي يقتربون من بعضهم نفسياً إذا كانت وجهات نظرهم متشابهة، وكلما أدى التماثل إلى تسهيل عملية التفاعل فإن هذه العملية تصبح أكثر كفاءة، وحسب نظرية الأنظمة الاجتماعية فإنه على المشتركين في علاقات تبث الرضا المتبادل أن يعملوا على توافق إدراكاتهم واتجاهاتهم مع تقدم التفاعل بسبب الفوائد التى يحصلون عليها من هذا التماثل (لامبرت & لامبرت، ١٩٩٣، ص ١٦٤)، وهكذا تتضح لنا الصلة بين :(أ) تشابه إدراكات واتجاهات المشتركين في الجماعة و (ب) الرضا عن التفاعل داخل الجماعة، فالتشابه يترتب عليه تكييف أساليب التفسير وردود الفعل من إتجاه القبول الاجتماعي وبالتالى إيجاد وتدعيم الاعتقاد بأن الآراء صحيحة من الوجهة الاجتماعية، فيتم تسهيل التفاعل ويتحقق الرضا في العلاقات داخل الجماعة .

حاولت الدراسة الحالية أن تتعرف على تقييم التوافق الاجتماعي المتبادل ومشاعر الرضا بين أعضاء جماعات العمل المدنى والعسكري في المجتمع الكويتي أثناء العدوان العراقي، فطرحت سؤالين محددين : الأول هو إلى أي حد كان الأعضاء (المبحوثون) يتوقعون أن آراءهم وأفكارهم بشأن الموضوعات المطروحة ستلقى قبولاً من بقية الأعضاء، والثاني يختص بتقييم المبحوثين لمشاعر الرضا عن التعاملات داخل الجماعة أثناء اللقاءات بوجه عام.

جدول رقم (١٣)
مدى توقع المبحوثين لأن تلقى آراءهم وأفكارهم قبولاً
من الجماعة بشأن القضايا والموضوعات المطروحة

مدى التوقع	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
إلى حد كبير	٦٦	٤٧,١	١٣٦	٩٧,١	٢٠٢	٧٢,١
إلى حد ما	٥	٣,٦	٤	٢,٩	٩	٣,٢
لا	١١	٧,٩	٠٠	٠٠	١١	٣,٩١
لم يحدد	٥٨	٤١,٤	٠٠	٠٠	٥٨	٢٠,٧
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	١٠٠

فعلى مستوى مجموعتى الدراسة تدل نسبة (٧٢,١٪) من الاستجابات على أن المبحوثين كانوا يتوقعون إلى حد كبير أن آراءهم وأفكارهم - التى يطرحونها بشأن نشاطات الجماعة - سوف تلقى قبولاً من بقية أعضاء الجماعة ، وبينما تصل النسبة إلى (٩٧,١٪) بين أعضاء جماعات العمل العسكري، فإنها تمثل (٤٧,١٪) بين أعضاء جماعات العمل المدنى، والفارق بين النسبتين دال إحصائياً عند مستوى الثقة ٩٩ , (قيمة z = ٩,٣) وتفسر هذه النتيجة - على ضوء المقابلات المتعمقة التى كان يتم إجراؤها مع المبحوثين - بخبرة طبيعة العمل أو النشاط وبالتالى طرح الآراء الصائبة والأفكار الصحيحة، ومن هذا المنظور، نجد أن معظم - إن لم يكن جميع أعضاء جماعات العمل العسكري - كانوا قبل العدوان، إما عاملين في الجيش، أو في مجالات ذات الصلة بالإنتاج الحربي بأشكاله المتعددة،

وهم في جماعات العمل التى شكلونها لمحاربة العدوان العراقي لم يبتعدوا كثيراً عن مجال عملهم الأصلى، بجانب ما يتمتعون به من معرفة عن ساحة العمليات. فمن المتوقع إذن أن يطرح هؤلاء أفكاراً وآراء تلقى القبول من بقية الأعضاء لسبب واضح وهي أنها صحيحة غالباً، أما جماعات العمل المدنى، فلم يكن لها سابق خبرة بالعمل الاجتماعي في ظروف متأزمة كتلك الظروف التى كانوا يعملون بها أثناء فترة العدوان العراقي، أما عن مشاعر الرضا لدى المبحوثين عن العلاقات داخل الجماعة، فإن الجدول الآتي يوضح آراء عينة البحث بشأن هذه القضية:

جدول رقم (١٤)
مشاعر الرضا لدى المبحوثين عن العلاقات داخل الجماعة

مشاعر الرضا	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
قوية جداً	١٠٩	٧٧,٩	١٢٨	٩١,٥	٢٣٧	٨٤,٦
قوية إلى حد كبير	١٢	٨,٦	٩	٦,٤	٢١	٧,٥
قوية	٧	٥	٣	٢,١	١٠	٣,٦
متواضعة	٥	٣,٦	٠٠	٠٠	٥	١,٨
ضعيفة	١	,٧١	٠٠	٠٠	١	,٤
لم يحدد	٦	٤,٣	٠٠	٠٠	٦	٢,١
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	١٠٠

نتبين من هذا الجدول ارتفاع نسبة الاستجابات الدالة على مشاعر الرضا القوية لدى الأعضاء عن العلاقات الداخلية في جماعات العمل الكويتية أثناء فترة

العدوان العراقي، وهذا يعد مؤشراً للتفاعل الإيجابي والتماسك وفاعلية تلك الجماعات في مقابلة توقعات وحاجات الأعضاء، إذ إن مشاعر الرضا هي ناتج ذلك كله، كما أنها مسببات له في نفس الوقت، وتصل نسبة الاستجابات الدالة على أن مشاعر الرضا عن العلاقات الداخلية كانت قوية جداً (٨٤,٦٪) على مستوى جماعتى العمل، في حين تصل إلى (٩١,٥٪) على مستوى جماعات العمل العسكرى بينما تنخفض إلى (٧٧,٩٪) بين أعضاء جماعات العمل المدنى، والفارق بين النسبتين دال إحصائياً بدرجة الثقة ٩٩, (قيمة z= ٣,١) ويبدو أن مشاعر الرضا قد انعكست إيجابياً على الاتفاق داخل جماعات العمل ، فقد لاحظ الباحث أن الوقت الذى تقضيه بعض هذه الجماعات في سبيل إقرار موضوع معين - قد يطول أو يقصر وفق مجموعة من الاعتبارات أهمها: تنوع الآراء المطروحة بشأن الموضوع، صعوبة التنفيذ، غموض الأفكار بما يتطلب البحث عن بدائل أفضل، ومن واقع حضور الباحث جلسات بعض جماعات العمل تبين أن الوقت المنقضى في الاتفاق حول الموضوعات يقل في الجلسات اللاحقة عن الجلسات السابقة، ويزداد جو تفاعلى يتسم بثراء الأفكار المطروحة رغم قلة عدد المتحدثين عن الموضوع محل النقاش وتزايد الحديث عن موضوعات أخرى، وقد تضمنت الدراسة الحالية سؤالا عن رأي المبحوثين في الوقت الذى كانت تقضيه الجماعة في الاتفاق بشأن الموضوعات التى كانت تطرح على ساحة النقاش بوجه عام، وتبين أن الأكثرية (١٥٦) مفردة (٥٥,٧٪) أفادت بأن ذلك يتوقف على طبيعة الموضوع، في حين أفادت (٨٧) مفردة أي ما يعادل (٣١,١٪) بأن الوقت الذى كانت تقضيه الجماعة لبلورة اتفاق حول الموضوعات المختلفة كان قصيراً إذا قورن بالمدة الزمنية الكلية للإجتماع أو اللقاء :-

جدول رقم (١٥)
آراء المبحوثين في الوقت الذي كانت تقضيه جماعات العمل
في بلورة إتفاق حول الموضوعات والانشطة

الوقت	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
حسب طبيعة الموضوع	٤٤	٣١,٤	١١٢	٨٠	١٥٦	٥٥,٧
وقت قصير	٧٤	٥٢,٩	١٣	٩,٣	٧	٣١,١
بدون إستجابة	٢٢	١٥,٧	١٥	١٠,٧	٣٧	١٣,٢
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	١٠٠

لم ترد في استجابات المبحوثين استجابة (وقت طويل) ، وهذا يعكس أحد مؤشرات الاتفاق في الرأي حول القضايا والموضوعات المتعلقة بنشاطات العمل بوجه عام، وبينما نجد أن أكثرية أعضاء جماعات العمل المدني دلت استجاباتهم على قصر الوقت المنقضى في بلورة اتفاق حول الموضوعات والأنشطة (٥٢,٩٪) نلاحظ أن هذه النسبة تنخفض إلى (٩,٣٪) بين أعضاء جماعات العمل العسكري، والفارق بين النسبتين دال إحصائياً عند مستوي الثقة ٩٩, (قيمة z = ٧,٣) وعند نفس المستوى من الثقة كانت دلالة الاستجابة الأولى (حسب طبيعة الموضوع) حيث تصل النسبة في حالة جماعات العمل المدنى إلى (٣١,٤٪) مقابل (٨٠٪) في حالة جماعات العسكرى (قيمة z = ٨,٢) والواقع أن الأنشطة العسكرية ، بما تتضمنه من خطورة وحساسية بل وصعوبة في التنفيذ غالباً، تتطلب وقتاً طويلاً نسبياً ، ليس بسبب اختلاف الآراء بالضرورة وإنما بسبب ما تقتضيه من احتياطات وإجراءات لضمان كفاءة التنفيذ وتحقيق الهدف، والسلامة الشخصية للقائمين عليها.

(جـ) المنافسة والتعاون :

تهتم دراسات علم النفس الاجتماعي بديناميات الجماعة من منظور المنافسة (Competition) والتعاون(Cooperation) باعتبارهما من أشكال التفاعل الاجتماعي والتى تنعكس على تماسك قوة الجماعة، والمنافسة بوجه عام هي عملية بين طرفين أو أكثر يسعى كل طرف فيها إلى تحقيق نتائج أفضل من الآخر وذلك بالوسائل المقبولة أو المشروعة، فإذا تخطت هذه الحدود تحولت إلى صراع، وهو عملية يوجه كل طرف طاقته لهدم وإيذاء الطرف الآخر بشكل عدائي وبطرق غير مشروعة عادة، ويتخذ الصراع أشكالاً مختلفة فقد يكون شخصياً أو اجتماعياً أو إقتصادياً أو دينياً أو غير ذلك من الأشكال، وتذهب كثير من الدراسات النفسية والاجتماعية إلى أن المنافسة تؤدى إلى زيادة الإنتاج في الموقف الجماعي، وأن تعمد اتخاذ القرار في الإتجاه التنافسي يؤدى إلى زيادة السرعة في العمل دون تغيير الظروف الموضوعية، لكن هذه الفكرة لم تعد الدراسات النفسية والاجتماعية تنظر إليها بتلك البساطة، خاصة بعد إجراء المزيد من الدراسات التجريبية باستخدام أدوات وطرق بحثية متقدمة مع الأخذ في الحسبان مجموعة المتغيرات المتشابكة والتى تحدد تأثير المنافسة في اتجاه معين، ولعل من أحداث الدراسات التى نذكرها في هذا السياق دراسة (Epstein etal , 1992) والتى اهتمت ببحث دور الدافعية للإنجاز وكفاءة المعلومات كعامل يتوسط تأثير المنافسة، على الإهتمام الشخصي لدى المجموعات المتنافسة والمجموعات غير المتنافسة وعلى الرغم من أن المنافسة زادت من الإهتمام الشخصي للإنجاز لدى المجموعة الأولى، إلا أن ذلك لم يكن على إطلاقه، حيث قللت من هذا الإهتمام لدى الأفراد ذوى الإنجاز المنخفض، كما أن تأثير المنافسة يعتمد على مدى التكافؤ بين المتنافسين وكذلك على المعلومات التى يملكونها عن

بعضهم البعض، وتبين كذلك أن توقع النجاح أو الفشل - إذا كان قد زاد من الإهتمام لدى ذوى الإنجاز المرتفع، إلا أنه قد قلل منه لدى ذوى الإنجاز المنخفض، وعلى ذلك فإن المنافسة داخل الجماعات أو بين الجماعات يتحدد تأثيرها على التفاعل الاجتماعي والإنجاز بعوامل وظروف تختلف من حالة إلى أخرى، بل ومن فترة إلى أخرى على مستوى الحالة الواحدة. أما التعاون فيعنى قيام فردين أو أكثر بالعمل معاً لتحقيق غاية مشتركة، وهو سلوك شائع، ويبدو أكثر في المجال الاقتصادي وعند تقسيم العمل، حيث لا يستطيع الفرد وحده أن ينتج كل ما يحتاج إليه، ويتخذ التعاون أشكالاً مختلفة منها التعاون الأولى، والثانوي، والتعاون التلقائي والموجه وغيرها من الاشكال التعاونية حيث يتم فيها التنسيق في الجهد المبذول بين الأفراد ، وفيما يتعلق بالمنافسة والتعاون في المجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي، تذهب دراسة العمر (١٩٩٣، ص ٣٦) إلى أنه "عندما أدرك المواطنون أنهم أمام خطر واحد بحسب مذاهبهم أو قبائلهم أو تجمعاتهم السكانية، هبوا أمام ذلك الخطر دون أي اعتبار ما عدا اعتبار واحد وهو أنهم كويتيون، لذلك لم نلحظ أيام الاحتلال العراقي أي روح تنافسية بين المواطنين، بل على العكس من ذلك فقد سادت بينهم روح تعاونية كانت مثاراً للإعجاب والإكبار": حاولت الدراسة الحالية أن تتعرف على رأي أعضاء جماعات العمل المدني وجماعات العمل العسكري في مسألة التنافس والتعاون، داخل الجماعات، وفيما بين الجماعات، ويقصد بداخل الجماعات ما يتم بين أعضاء الجماعة الواحدة، أما فيما بين الجماعات فيقصد به ما يتم بين جماعة وجماعة أخرى، في هذه الجزئية من الدراسة تبين وجود منافسة من نوع خاص، إنها منافسة على الأداء المتميز وطرح الأفكار الجيدة ليس من منطلق الرغبة في التفوق الشخصي على حساب الآخرين ولكن من منطلق تدعيم فكر وأداء الجماعة وبالتالى تحقيق صمود الشعب وتحرير الوطن، وفيما يلى إجمالي

ما توصلت إليه الدراسة بشأن آراء المبحوثين بشأن المنافسة والتعاون فيما يتعلق بالموضوعات الآتية:

- التنافس بين أعضاء الجماعة في طرح الأفكار والآراء.
- التنافس بين أعضاء الجماعة في الأداء المتميز.
- التعاون داخل الجماعات .
- التعاون بين الجماعات.

(١) التنافس في طرح الأفكار والآراء :

الجدول الآتي يوضح استجابات عينة البحث بشأن مدى التنافس بين أعضاء الجماعات في طرح الأفكار والآراء الجيدة :

جدول رقم (١٦)
التنافس في طرح الأفكار والآراء حسب استجابات عينة البحث

التنافس	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
عادة	٣٠	٢١,٤	-	-	٣٠	١٠,٧
أحيانا	١٨	١٢,٩	٢٢	١٥,٧	٤٠	١٤,٣
لا	٧٦	٥٤,٣	١١٨	٨٤,٣	١٩٤	٦٩,٣
لم يحدد	١٦	١١,٤	-	-	١٦	٥,٧
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	١٠٠

بينما تنحصر استجابات جماعات العمل العسكري في إما عدم المنافسة أو وجودها أحياناً فيما يتعلق بالتنافس في طرح الأفكار والآراء، نجد أن استجابات جماعات العمل المدنى قد تراوحت ما بين عدم التحديد والسلوك التنافسي (عادة) وعلى مستوى المجموعتين ككل، نجد أن الأكثرية (٦٩,٣٪) قد أفادت بانتفاء التنافس في هذا الخصوص، وتصل هذه النسبة إلى (٥٤,٣٪) بين أعضاء جماعات العمل المدنى مقابل(٨٤,٣٪) بين أعضاء جماعات العمل العسكري، والفارق بين النسبتين دال إحصائياً بدرجة ثقة ٩٩, (قيمة z = ٤ , ٥) ويستنتج من ذلك أن الأكثرية – على مستوى أعضاء المجموعتين ككل – كانت تنظر إلى طرح الأفكار والآراء بشأن القضايا والموضوعات المتعلقة بنشاطات الجماعة – على أنه مشاركة وتعاون أكثر منه تنافس، فإذا علمنا طبيعة التنافس الذى نعنيه في هذا السياق، ندرك أن وجوده مسألة ضرورية لتدعيم التفاعل الاجتماعي وإثرائه ، وهذا ما دلت عليه استجابات أعضاء مجموعتى العمل وإن كان بنسب، وبدرجات شدة متفاوته.

(٢) التنافس في الأداء المتميز :

الجدول الآتي يوضح استجابات عينة البحث بشأن مدى التنافس بين أعضاء الجماعات في الأداء المتميز:-

جدول رقم (١٧)
التنافس في الأداء المتميز حسب استجابات عينة البحث

التنافس	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
عادة	٤١	٢٩,٣	١٠٢	٧٢,٨	١٤٣	٥١,١
أحيانا	٣٥	٢٥	٦	٤,٣	٤١	١٤,٦
لا	٢٦	١٨,٦	٣٢	٢٢,٩	٥٨	٢٠,٧
لم يحدد	٣٨	٢٧,١	-	-	٣٨	١٣,٦
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	١٠٠

هنا نتبين ارتفاع نسبة الاستجابات الدالة على التنافس عادة بشأن الأداء المتميز بين أعضاء جماعات العمل العسكري، حيث تصل النسبة إلى (٧٢,٨٪) مقابل (٢٩,٣٪) بين أعضاء جماعات العمل المدنى - وهذه النسبة تمثل التنافس في أقصي درجات الشدة (عادة) والفارق في النسبة بين المجموعتين دال إحصائياً بدرجة ثقة ٩٩, (قيمة z = ٧,٣) وليس غريباً أن يكون العمل العسكري بما يتضمنه من قيم المغامرة والتضحية وإلحاق الخسارة المباشرة وغير المباشرة بالعدو - مجالاً للتنافس، فتنفيذ عملية عسكرية ضد رموز العدوان العراقي ومواقعه كان دائماً له مردود نفسي ومعنوى هائل، ليس فقط بالنسبة لأعضاء الجماعة القائمة على التخطيط والتنفيذ وإنما لكل المواطنين سواء كانوا ضمن جماعات العمل أم لا، ونلاحظ من الجدول تقارب النسب في الاستجابات النافية للتنافس على مستوى المجموعتين.

(٣) التعاون داخل الجماعات :

الجدول الآتي يوضح استجابات عينة البحث بشأن التعاون بين أعضاء جماعات العمل أثناء فترة العدوان العراقي:

جدول رقم (١٨)

التعاون داخل جماعات العمل

التعاون داخل الجماعة	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
دائماً	١٢٢	٨٧,١٤	١٤٠	١٠٠	٢٦٢	٩٣,٦
غالباً	٧	٥	٠٠	٠٠	٧	٢,٥
أحياناً	٢	١,٤٣	٠٠	٠٠	٢	,٧
لا	٢	١,٤٣	٠٠	٠٠	٢	,٧
لم يحدد	٧	٥	٠٠	٠٠	٧	٢,٥
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	١٠٠

فعلى الرغم من أن (٩٣,٦٪) من أعضاء جماعات العمل المدنى وأعضاء جماعات العمل العسكري قد أفادوا بأن التعاون كان يوجد دائماً في إطار الجماعات التى كانوا ينتمون إليها - إلا أن هناك اختلافاً بين استجابات الأعضاء في المجموعتين - إذ إن جميع أعضاء جماعات العمل العسكري (١٠٠٪) تفيد بأن التعاون كان قائماً بينهم بصفة دائمة، أي في كل المهام والنشاطات القتالية والعسكرية التى كانت تقوم بها الجماعة، أما التعاون من هذا المنظور بين أعضاء جماعات العمل المدنى فإن نسبة القائلين به (٨٧,١٤٪) وهذه النسبة يعتد بها هي الأخرى بالنظر إلى متطلبات العمل المدنى، ويفسر انخفاض النسبة في مجموعات

العمل المدنى، بأن طبيعة نشاطات هذه المجموعات يرجع إلى أن تنفيذها كان يتطلب وجود الأعضاء مع بعضهم البعض لفترات طويلة ربما وصلت إلى معظم ساعات اليوم في بعض الأحيان، بالإضافة إلى تعدد الأنشطة الجانبية التى تخدم العمل الرئيسي، الأمر الذى يتيح الفرصة بأن تبدو أي بادرة من التهاون وكأنها عدم تعاون، أما تنفيذ العمليات العسكرية فلم يكن يستغرق وقتاً طويلاً وربما تم التنفيذ في دقائق معدودات، ولكن في الوقت نفسه فإن التخطيط للعمليات العسكرية لا يكون له وجود دون تعاون تام وحقيقي بين الأعضاء، وكذلك التخطيط لتأمين سلامة المنفذين لهذه العمليات، ولعل إخواننا الذين كانوا مشاركين في ذلك يعلمون مثل هذه الأمور جيداً، فقد خبروا مواقف كثيرة من هذا القبيل.

(٤) التعاون بين الجماعات:

الجدول الآتي يوضح استجابات عينة البحث بشأن التعاون بين جماعات العمل بعضها البعض:-

جدول رقم (١٩)

التعاون بين جماعات العمل

التعاون بين الجماعات	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
دائماً	٣٨	٢٧,١	١٤٠	١٠٠	١٧٨	٦٣,٦
غالباً	٨٧	٦٢,٢	..	..	٨٧	٣١,١
أحياناً	٦	٤,٣	..	..	٦	٤,١
لا	٢	١,٤	..	..	٢	,٧
لم يحدد	٧	٥	..	..	٧	٢,٥
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	١٠٠

يؤكد هذا الجدول نفس النتيجة السابقة بشأن جماعات العمل العسكري، وإن اختلف الأمر بالنسبة لجماعات العمل المدنى، فإذا كانت الأولى قد أفادت بأن التعاون بين الأعضاء كان دائماً موجوداً وقائماً بنسبة ١٠٠٪، فإن المنطق نفسه يكون فيما يخص التعاون مع الجماعات الأخرى، أما بخصوص جماعات العمل المدنى، فإن تعاونها مع الجماعات الأخرى أقل في ديمومته من التعاون الداخلي، أي بين الأعضاء بعضهم بعضا، وإذا كانت التقاليد العسكرية تقضى بالتعاون التام بين أعضاء المجموعات العسكرية، فإن الظروف التى كانت تعمل فيها هذه الجماعات أثناء فترة العدوان العراقي تحتم التعاون بين هذه الجماعات بعضها البعض، ليس فقط لاعتبارات تنظيمية وتنسيقية، وإنما أيضاً لاعتبارات تتعلق بالإمداد بالمواد والاسلحة التى يعتمد عليها عمل هذه الجماعات.

(د) الصراع :

في الوقت الذى كان هناك اتفاق وإجماع بين أعضاء جماعات العمل الكويتية على الأهداف والغايات ممثله في دعم صمود الشعب ومحاربة العدوان العراقي، وجدت خلافات في الرأي حول بعض الوسائل والأساليب المتعلقة بنشاطات جماعات العمل، كل هذه الخلافات - حسبما أفاد المبحوثون - كانت تنتهى دائماً إما بالإتفاق الكامل، أو بتنازل البعض عن آرائه وفق توجه الرأي الغالب داخل الجماعة، والجدول الآتي يوضح توزيع استجابات عينة البحث بشأن صراع الآراء داخل جماعات العمل:

جدول رقم (٢٠)
توزيع استجابات عينة البحث حسب الرأي وجود اختلاف
في الرأي حول أساليب العمل

وجود خلاف في الرأي	جماعات العمل المدني		جماعات العمل العسكري		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
غالباً	٣٢	٢٢,٨	١٧	١٢,١	٤٩	١٧,٥
أحياناً	١٣	٩,٣	٧	٥	٢٠	٧,١
نادراً	٧	٥	٧	٥	١٤	٥
لا	٨٨	٦٢,٩	١٠٩	٧٧,٩	١٩٧	٧٠,٤
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢٨٠	١٠٠

ونتبين من هذا الجدول أن وجود خلافات في الرأي بين جماعات العمل سواء غالباً أو أحيانا أو نادراً - تبلغ نسبته (٢٩,٦٪) وتصل هذه النسبة إلى (٣٧,١٪) فيما يخص جماعات العمل المدنى مقابل (٢٢,١٪) فيما يخص جماعات العمل العسكري، والفارق بين النسبتين دال إحصائياً عند مستوى الثقة ٩٩, (قيمة z = ٢,٧٥) وإذا كان الصراع من المستلزمات الأساسية لفاعلية الجماعة وديناميتها ونمو التفاعل وثرائه، فإن التماسك والاتفاق داخل جماعات العمل الكويتية قد استوعب مظاهر الخلاف في الرأي بما جعل هذا الخلاف عامل قوة متجددة لفاعلية تلك الجماعات.

مناقشة النتائج

تكشف نتائج هذه الدراسة عن تماسك جماعات العمل الكويتية أثناء فترة العدوان العراقي، لقد تكونت هذه الجماعات تحت تأثير دوافع تتعلق بالحفاظ على الذات والهوية الوطنية من خلال دعم الصمود الشعبى والإنتقام من العدوان وإنهاكه، وهنا نجد أن الإنتماء الوطني الواحد والخلفية الثقافية المشتركة والإحساس المشترك بالخطر الواحد جعلت من الأزمة عامل وحدة وتلاحم نفسي واجتماعي، فلو كان هناك مجال لمتصل القبول والرفض - على غرار ما يحدث بين الأقليات العرقية في بعض المجتمعات بشأن قضايا معينة - لكان هناك العداوات والتحيز للثقافات والإنتماءات القائمة (Kelley & Rieber, 1992)، لقد اختفى أي تأثير للإنتماء الفرعي، وأصبح كل التأثير للإنتماء الأصلى العام، أي الإنتماء إلى الوطن - الأرض والشعب والقيادة ، بجانب ذلك فإن هناك بعض العوامل في العمق النفسي للشخصية الكويتية بما انعكس على تلاحم الأفراد والجماعات في مواجهة العدوان العراقي، وإن كانت تلك العوامل لا تنفصل عن الانتماء الوطني، من ذلك مثلاً طبيعة التنشئة الاجتماعية وتأثيراتها التى تراكمت على مر السنين والأيام متضمنه الدعم الإجتماعي وتأكيد الانتماء من خلال وسائط التنشئة، الأمر الذى يمثل أحد العوامل الدافعة إلى الفاعلية والمشاركة في جماعات العمل(Bauman et al, 1992). إن الدعم الاجتماعي الذى تتيحه التنشئة الاجتماعية للفرد من خلال الجماعات الأولية يمثل أحد العوامل المؤثرة في مشاركة الفرد في الجماعات الثانوية، بمعنى أن الأفراد ذوي الدعم العائلي المرتفع والمتماسك يكونون أكثر حضوراً ومشاركة لدوافع بعضها شخصى وبعضها اجتماعي، ولعل الانخراط في عضوية جماعات

العمل الكويتية أثناء العدوان العراقي، إنما هو امتداد للترابط والدعم الاجتماعي الذى عمق الروابط والصلات داخل المجتمع - على مستوى التنظيمات الاجتماعية المختلفة، زد على ذلك السخط السياسي على العدوان العراقي، وظهور شخصيات وطنية مؤثرة لقيادة جماعات العمل وتنظيم نشاطاتها، مما كان حافزاً مشجعاً على الانخراط في هذه الجماعات، إذ إن مجرد السخط السياسي ووجود أشخاص ذوى ثقل إجتماعي كفيل بحشد الجماهير في العمل الجماعي في ظروف الأزمات، وتؤكد هذه الحقيقة دراسات (Oppen & Gern, 1993) في تفسير مشاركة جماهير ألمانيا الشرقية (سابقاً) في التظاهرات العامة، وإذا كان تماسك جماعات العمل الكويتية قد بدا واضحاً أثناء فترة الاحتلال العراقي حسبما تدل عليه نتائج الدراسة الحالية، فإن هذا يفسر جانباً هاماً من نجاح تلك الجماعات، كما أن الإحساس بالخطر، وطبيعة الخصم قد حالا دون حدوث الإنعكاسات غير المرغوبة التي قد تنتج أحياناً عن زيادة التماسك وقد فصلت بعض الدراسات والبحوث في هذه الفكرة، وتؤكد على أن تماسك الجماعة يعتبر عاملاً جوهرياً في قوتها واستمراريتها، بجانب كونه أساسياً لأن تستوعب الجماعة أساليب التقليل من تأثير الصدفة أو العرضية في ظروف التحديات والغموض وعدم وضوح المفاهيم الأساسية أو عدم تكامل المعايير المثالية بشأن ما يتعين على الجماعة أن تسلكه في المواقف المختلفة (Dion & Evans, 1992) وحتى في الظروف التي تعرقل تفكير الجماعة يكون التماسك المرتفع عامل تسهيل وتسريع في اتخاذ القرارات (Mullen et al, 1994)، وإن كانت بعض الدراسات تذهب إلى أن زيادة التماسك داخل الجماعة يضعف قدرتها على ممارسة الضغط الاجتماعي على الإنحراف من ذلك مثلاً دراسة (Bernard et al, 1992)، وهنا تتدخل عوامل تتعلق بفاعلية الجماعة وموقف الحسم الذى تتخذه حيال أي انحراف عن المعايير والقواعد المتفق عليها.

ويعكس التنافس داخل الجماعات - فيما يتعلق بطرح الآراء والأفكار الجيدة قوة التماسك العاطفي الاجتماعي، ففي الجماعات المتفاعلة تبين دراسة (Wheelan et al, 1993) أن الأفكار لا تتكون عشوائياً، ولا يقتصر التعبير عنها وتداولها على الأعضاء المؤثرين أو القادة فقط، وإنما تعكس هذه العملية نظام الجماعة بوجه عام بكل وحداته وعملياته وخصائصه، وفي حالة الجماعات ذات التماسك الاجتماعي العاطفي المرتفع تزداد مؤشرات التفكير وتوالد الأفكار والآراء داخل الجماعة إذا قورن الأمر بزيادة التماسك الخاصة بالمهمة (Task) بمعنى آخر، فإن الجماعات ذات التماسك الاجتماعي العاطفي المرتفع تبدو أكثر خبرة بمؤشرات التفكير مقارنة بالجماعات ذات التماسك المرتفع تجاه المهنة (Bernthal , Insko, 1993)، أما التنافس داخل الجماعات على الأداء المتميز، والذى دلت عليه استجابات (65.7%) من عينة دراستنا الحالية، فإنه يفسر بالرغبة في التقدير الإيجابي للذات من خلال أعظم قيمة ألا وهى "الانتماء" إلى الوطن والحفاظ عليه ويذهب (مواري) إلى أن الرغبة في التقدير الايجابي للذات تعمل بوصفها دافعاً قوياً وأن هذه الرغبة مشتبكة بكثير من الدوافع الاجتماعية مثل الدافع إلى الإنجاز، والدافع إلى الإنتماء، كما أن هذه الرغبة تساعدنا على أن نفهم السبب في أن بعض الناس يتحملون المشاق الجسيمة والجوع والألم بسبب ما عندهم من اعتزاز بالذات (مواري، ١٩٨٨)، لقد تحمل المواطن الكويتي مشاقاً بالغة، ولم يضعف أو يستكن في سبيل الحفاظ على هويته الذاتية بالمعنى الاجتماعي والنفسي والسياسي.

وقد تتضمن المنافسة - سواء في طرح الأفكار الجيدة أو الأداء المتميز - بعض أشكال الصراع البنّاء (Constructive Conflict) وهو الحرص الشديد على التفوق والإجادة دون حجب مقومات القوة والتفوق على الأطراف المنافسة الأخرى (رغم القدرة على هذا الحجب)، وكذلك دون السعي إلى إيذاء هذه الأطراف، ومع

تحفظنا على التسمية - الصراع البناء - فإن وجوده بهذا المعنى ثبت بالأدلة الإمبيريقية أنه يجُبُ أو يبطل تأثير الاختلافات العرقية على أداء الجماعة، ويجعل التفضيلات المتبادلة بين الأعضاء غير متأثرة بالعوامل الثقافية والتاريخية التى ترتبط بتلك الاختلافات (Kirchmeyer & Cohen, 1992)، (Nevadomsky, 1989) ولم تكن الفاعليات النفسية الاجتماعية لجماعات العمل الكويتية أثناء العدوان العراقي لتسمح بأن تنعكس سلبيا الاختلافات العرقية أو مظاهر التباين الأخرى على أدائها أو على إتاحة الفرصة أمام جميع الأعضاء للإنخراط في عملياتها، لقد اختفت المسافة الاجتماعية، وانصهر الأجزاء في كل واحد: تعاون مثمر، تنافس من نوع خاص، صراع ضد خطر مشترك . أما بخصوص التعاون - كأحد أشكال التفاعل الإجتماعي وديناميات الجماعة، فقد تبين من الدراسة الحالية ارتفاع نسبة الاستجابات الدالة على التعاون داخل الجماعات وفيما بينها بصفة دائمة (٦, ٩٣٪)، (٦, ٦٣٪) على التوالي، لقد كان التعاون بين جماعات العمل الكويتية متجسداً في أعضائها كقيم وسلوك، وعبر عن نفسه بصورة واضحة أثناء الأزمة وتحت تأثير ظروفها الضاغطة، إنه تولد تلقائيا، كتعبير عن التلاحم النفسي والاجتماعي، وكذلك كتعبير عن إلتزام أخلاقي يجسد ضرورة يتطلبها التفاعل بين أعضاء الجماعات لحل مشكلة عامة أو تحقيق هدف مشترك. وتتضمن الدراسات المعنية بالجماعات بعض النتائج التي تؤكد أن التعاون بين أعضاء الجماعة لا يمكن فرضه بالعقوبة أو بالقوة أو بإستراتيجية مصطنعة (Chang, & leaderman, 1994) وإنما يقوم التعاون تحت تأثير الإلتزام الأخلاقي والإنتماء والإحساس المشترك والإمتثال للمعايير، وفي سياق مناقشة النماذج التي تقترح أن التساند غير محتمل بأن يوجد في الجماعات الكبيرة كنتيجة للإختيار الطبيعي، تذهب دراسة كل من(Boyd & Richerson, 1992) إلى أن الاستراتيجية الأخلاقية - الهادفة إلى

تعاون الجماعة – يمكن أن ينتج عنها سلوك تعاوني يقدم عليه الفرد حتى ولو كان هذا السلوك مكلفاً ويتطور هذا السلوك بثبات.

في الوقت نفسه تبين من دراستنا الحالية أن (٢٩,٦٪) من أعضاء جماعات العمل دلت إستجاباتهم على أنه كان هناك اختلاف وتباين في الآراء حول بعض الأساليب والوسائل (صراع) وإن كان هناك اتفاق على الغايات وثبات على المبادئ ، والواقع أنه ليس من الممكن وجود جماعة متجانسة تماماً وإلا كانت جماعة خالية من العمليات، جماعة بغير بنية، إن الجماعات في تكوينها تتطلب التناقض والاختلاف، كما تتطلب التجانس والإنسجام، وليس الصراع داخل الجماعة عنصر هدم بالضرورة، بل إن من قبيل سوء الفهم اعتبار الصراع يؤدي حتماً إلى تفكيك عملية البناء بحيث تكون المحصلة النهائية حاصل طرح عملية من العمليات الأخرى، وإنما العكس هو الصحيح: فكلا العاملين الايجابي والسلبى يسهم في بناء العلاقات الاجتماعية، والصراع مثله مثل التعاون له وظيفة إجتماعية، وهو إلى درجة معينة عنصر ضروري في تكوين الجماعة من ناحية واستمراريتها من ناحية ثانية. وإذا نظرنا إلى بعض الصفات الايجابية للتفاعل على داخل جماعات العمل الكويتية نجد أنها كفيلة باستيعاب الصراع بل ودفعه إلى أن يكون إيجابياً، على سبيل المثال جاءت استجابات (٩٢,١٪) مفصحة من مشاعر الرضا عن العلاقات داخل هذه الجماعات، ويرجع ذلك إلى الترابط النفسي والتآزر الاجتماعي والتعاطف ووحدة الإحساس المشترك بالخطر، زد على ذلك بعض الخصائص الأخرى لهذه الجماعات، فهي مثلاً كانت جماعات صغيرة (حتى وإن كانت تابعة لتنظيمات أكبر) وفي الجماعات الصغيرة كما هو معروف تكون الفرصة أكبر للمشاركة والتفاعل الاجتماعي، ويكون الأعضاء أكثر رضا عن الاجتماع ويستغرقون وقتاً أقل للوصول إلى اتفاق حول الموضوعات المختلف عليها، كما بينت بعض الدراسات أن تعود

الأعضاء بعضهم على بعض يجعلهم يقضون وقتاً أطول في التعبير عن المشاعر ووقتاً أقل في مناقشة الموضوع، ومع زيادة خبرتهم يبدون التسامح مع الخلافات ويتطلبون درجة أقل من الاتفاق العلني مع وجهات نظر بعضهم لبعض (لامبرت&لامبرت، ص٧٥) وفيما يتعلق بالتوافقات الاجتماعية المتبادلة ومشاعر الرضا عن التفاعل داخل الجماعة تبين من دراستنا الحالية أن حوالي(٧٢٪)من المبحوثين أفادوا بأنهم كانوا يتوقعون قبول الجماعة لما يطرحونه من أفكار وآراء، كما أن نسبة من أفادوا بقوة مشاعر الرضا عن التعاملات داخل الجماعة بلغت(٦ , ٨٤٪) وفي هذه النتيجة ما يوضح بعض جوانب إيجابية التفاعل الداخلي لجماعات العمل المدني والعسكري في المجتمع الكويتي أثناء فترة الاحتلال العراقي، وترتبط هذه النتيجة بتوقعات وإدراكات أعضاء الجماعة لوجودهم وتفاعلهم ودورهم بها فإذا كان أعضاء الجماعات يميلون إلى التزود بالدعم الاجتماعي لإهتماماتهم الذاتية المباشرة عندما يدركون أنهم عرضة لانتقادات الآخرين (Schopler et al , 1993) ، فإن انتفاء ذلك يوجه الاهتمام الفردي صوب الشعور الجماعي، فتكتسب الجماعة قوة وثراء في التفاعل وكفاءة في الأداء.

ومن العوامل الهامة في التوافق للمدركات والتوقعات بين أعضاء الجماعة التجانس بين هؤلاء الأعضاء ، إذ إن التجانس – في أكبر قدر ممكن من الخصائص والسمات يتوافق مع الثقة الذاتية والتلاحم العضوى بين الأعضاء ، كما أن الإدراك الإيجابي من قبل الجماعة للقيم النابعة من تجانسهم، وكذلك لتاريخ الجماعة، يتوافق إيجابياً بتسهيل التفاعل الاجتماعي (Storey, 1990) ولقد تبين من بعض الدراسات النفسية أن التفاعل يتراوح بطريقة منهجية مدهشة بين : (أ) إسهام الشخص في مناقشة مادة الحالة و (ب) ردود الفعل الانفعالية للآخرين تجاه ملاحظاته أو أفكاره، ويعنى ذلك أن الانتباه يوجه في لحظة معينة إلى تحقيق الهدف

وفي اللحظة الأخرى إلى الارتباط بين الأشخاص، فإذا كان أحد أعضاء الجماعة مثلاً يبدى اقتراحاً بكيفية سير المناقشة، فإنه يريد توجيه المناقشة نحو تحقيق الهدف، ويريد في الوقت نفسه طرح خطة خاصة على أمل أن يعتبره الآخرون مصدراً للأفكار الجيدة، أما عن الأعضاء الآخرين، فإن رد فعلهم يكون موجهاً لاقتراحه، كما يكون موجهاً له شخصياً بالموافقة أو المخالفة، فهم يقيِّمون أفكاره، ثم يقررون ما إذا كان يجب عليهم قبولها، وبأي درجة، أو معارضتها وبأي درجة، ويترتب بالتالى على مدى القبول أو الرفض مستوى المكانة الخاصة ومع كل قرار مثل هذا تتخذ الجماعة خطوة للأمام نحو إقامة علاقات أدوار مُرضية، ثم تعيد توجيه إهتمامها ثانية إلى دراسة مادة الحالة، ومن خلال التفاعل يصبح التبادل المنتظم في بؤرة النشاط لتحقق كلا نوعى المطالب أو التوقعات التى يريدها الأعضاء مما يمكِّن النظام (الجماعة) من استغلال خلافات وجهات النظر والتقدم نحو حل المشاكل المطروحة.

وفيما يتعلق بالأدوار والأبنية داخل جماعات العمل الكويتية أثناء العدوان العراقي، تكشف نتائج الدراسة عن فاعلية ملحوظة، ومن المعروف أن بناء الجماعة يبدأ بتكرار تفاعل الأعضاء الذين يشتركون في الدوافع والأهداف خلال فترة من الزمن، ويتضح في هذا البناء نوع العلاقات الاجتماعية بين الأعضاء، وكذلك مراكزهم وأدوارهم، ويكون تحديد الأدوار أمراً فائق الأهمية في تماسك الجماعة وفعاليتها خاصة إذا لم يثر اتجاهات سلبية حيال المهام المتضمنة في الدور. (Marcus & Newhall et al, 1993) وتفيد استجابات (٨٣,٩٪) من المبحوثين أن الأدوار كانت محددة بوضوح داخل جماعات العمل التي كانوا أعضاء بها وبالتالى فهذا يفسر بعض جوانب قوة هذه الجماعات، خاصة وأن الدور - أيا كانت طبيعته - كان يكتسب شرفاً ما بعده شرف لأنه ببساطة ضد عدو مبين استباح الأرض والوطن. أما كفاءة أداء الأدوار، فإن استجابات (٦٥,١٪) من المبحوثين

تؤكد هذه الكفاءة، وإذا كانت كفاءة أداء الدور تتحدد بمجموعة من العوامل، فإن الظروف الضاغطة التى كانت تعمل فيها جماعات العمل الكويتية أثناء فترة العدوان العراقي ترتبط انعكاساتها على هذه الجماعات بما هو أبعد من ذلك، وعلى ضوء دراسة كل من (worchel & Shakkelford, 1991) فإن الجماعات التى تواجه ظروفاً بيئية ضاغطة يكون تحديد تركيبها مسبقاً ذا تأثير سلبى على العمليات والأداء، بينما يكون ذا تأثير إيجابي في البيئة المواتية، حيث يسهل علاقات التواصل والعمليات والأداء، فإذا نظرنا إلى تركيب جماعات العمل الكويتية والبيئة الضاغطة التى كان تعمل بها نجد أن هذا التركيب - وإن كان يتم تحديده مسبقاً - أي قبل أن تمارس الجماعات عملياتها - إلا إنه لم يكن تركيبيا جامداً، فبعض الأعضاء كان يتم القبض عليهم مثلاً، أو ملاحقتهم من قبل سلطات العدوان بما لا يمكنهم من التلاحم الكافي مع الجماعة، أو على الأقل يعرقل دورهم في ذلك، في الوقت نفسه كانت الجماعات ينضم إليها أعضاء جدد في كثير من الأحيان، هناك إذن نوع من المرونة - أو عدم الثبات - في تركيب جماعات العمل الكويتية - على مستوى العضوية - أثناء فترة العدوان العراقي، هذه العملية تتضمن جانب ضعف وجانب قوة ، لكن حركية الجماعات وديناميكيتها بجانب الخلفية الثقافية المشتركة رجحت جانب القوة على ما يبدو بما انعكس على الأداء والعمليات، ولقد ناقشت بعض الدراسات النفسية والإجتماعية تأثير عدم ثبات العضوية على أداء الجماعة ، من ذلك مثلاً دراسة (Arrow & Mc Grath, 1993) وتبين أن الجماعات التى يفرض عليها عضو مؤقت وكذلك الجماعات التى تتعرض لتغير تلقائي في عضويتها (كأن يتغيب أحد الأعضاء) يكون أداؤها أفضل في المهام التى ترتبط بالعمليات الداخلية لهذه الجماعات مقارنة بالجماعات مستقرة العضوية، وأن الجماعات التي يحل عليها عضو جديد تقضى وقتاً أطول في المهمة (Task) ولكنها

تقضي وقتاً أقل في الخلافات مقارنة بالجماعات التى لم يحل عليها عضو جديد، وربما كان حماس جماعات العمل الكويتية وحرص الأعضاء على الإستماتة في سبيل تحرير الوطن، ووجود الدعم الخارجي له تأثير كبير في تحقيق أداء فاعل لتلك الجماعات ، زد على ذلك أن الأعضاء الجدد لم يكونوا أقل حماساً في العادة مقارنة بالأعضاء الذين حيل بينهم وبين مواصلة العضوية في الجماعات لسبب أو لآخر.

الجانب الآخر، الذي يفسر كفاءة أداء الأدوار حسبما تعكس ذلك آراء أعضاء جماعات العمل الكويتية أثناء فترة العدوان العراقي يتصل بالتماسك وظروف تحديد الأهداف ، إذ إن تأثير الأداء المتماسك يكون قوياً في الجماعات الصغيرة وهو يرجع بصفة أساسية إلى الالتزام بالمهمة (وليس إلى التجاذب الشخصى بين أعضاء الجماعة أو إلى فخرهم بها) وذلك على ضوء دراسة (Mullen & Copper, 1994) وإذا كان التجاذب الشخصي والفخر بالجماعة لا يتناقض مع وجود التزام الأعضاء بالمهمة - فإن هذين الجانبين قد توفرا بصورة واضحة في جماعات العمل الكويتية، وقد عكست نتائج دراستنا الحالية هذه الفكرة بوضوح في أكثر من موضع، وإذا كان الالتزام والتماسك متفاعلين يؤديان إلى أداء أفضل في تحديد الهدف تحت الظروف الصعبة (Whitney , 1994) ، فإن ذلك يصدق حقيقة على جماعات العمل الكويتية أثناء فترة العدوان العراقي بما تتضمنه من ظروف بالغة الصعوبة.

ويتصل بالأدوار ما أظهرته الدراسة من أن (٣ ,٨٣٪) من المبحوثين أفادوا بتكامل الأدوار داخل جماعات العمل التى كانوا أعضاء فيها، الأمر الذى يعنى ديناميكية عمليات هذه الجماعات ويفسر أيضاً بعض جوانب القوة فيها، ذلك أن تكامل الأدوار داخل جماعات العمل يعنى خاصيتى التنسيق والتساند بين مكونات متفاعلة صوب غاية منشودة، وهو يتطلب وعياً بقدراتها الذاتية والتخطيط

لاستخدام هذه القدرات استخداماً متكاملاً في الاتجاه المطلوب، وعلى ضوء دراسات كل من (Sniezek & May 1990) وكذلك (Littepage & Silbiger 1992) فإن تكامل الأدوار يتطلب التعرف على خبرات الأعضاء والإعتراف بهذه الخبرات ، كما يتطلب عدم وجود صراع بين الإهتمامات الفردية والمهام الكلية للجماعة .

وفي ختام هذه المناقشة لا يمكن إغفال فكرة هامة ربما تدور في ذهن القارئ وهي أنه على الرغم من ارتفاع نسبة الاستجابات الدالة على إيجابية سيكلوجية جماعات العمل الكويتية بوجه عام، إلا أنها كثيراً ما تكون لصالح جماعات العمل العسكري مقارنة بجماعات العمل المدنى، وفي تفسير ذلك، فقد تدل الإشارة إلى أن أعضاء جماعات العمل العسكري، كانوا غالباً من الضباط والجنود في الجيش الكويتي أي أنهم كانوا قد تشربوا بروح الجندية بما تعنيه من الضبط والربط والنظام والتعاون والتضحية ونكران الذات والصراحة وكتمان السر والخشونة والإيمان وغير ذلك من القيم والمعايير التى تحرص المؤسسة العسكرية على تثبيتها في نفوس أفرادها بصفة عامة . ومن جهة ثانية ، فإن أعضاء جماعات العمل العسكري كانوا يدركون تماماً بأنهم أكثر استهدافاً وملاحقة من قبل رموز العدوان سواء بحكم كونهم عسكريين، أو بحكم خطورة المهام والنشاطات التى يقومون بها وما تتطلبه من سرية مطلقة مع الدقة في التخطيط والشجاعة والجرأة والمهارة في التنفيذ في ظروف ضاغطة عصيبة، وكم عايش الجميع - خاصة أعضاء جماعات العمل - أعمالاً غاية في البطولة قام بها ضباط وجنود كويتيون، وكأن لسان حالهم يقول دائماً : " **نموت حتى توهب لوطننا الحياة** " كانت كل تصرفاتهم تؤكد هذا المعنى وكأن الظروف والملابسات المحيطة - بما تتضمنه من معان وأهوال غريبة - تهيئ لهم سبل وشرف الاستشهاد ، أو قل إن شئت تدفعهم إلى ذلك دفعاً - كذلك قالت لى الكائنات وحدثّني روحها المستتر.

مصادر الفصل ومراجعه

(أ) المصادر والمراجع العربية:

- الجوهري، محمد (١٩٩٠) المدخل إلى علم الاجتماع. الأسكندرية. دار المعرفة الجامعية. ص٥٢٠

- الحسن، إحسان محمد (١٩٨٨) علم الاجتماع العسكري. الأسكندرية. دار المعرفة الجامعية. ص٩٩ .

- العمر، بدر عمر (١٩٩٣) الآثار النفسية والتربوية والاجتماعية للغزو العراقي على دولة الكويت. المؤتمر الدولي الأول للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت. الديوان الأميري. الكويت. إبريل ١٩٩٣ .

- الغزالي، محمد صلاح (١٩٩٢) سور الكويت الرابع. الكويت.

- كريتش وآخرون (١٩٩٣) سيكلوجية الفرد في المجتمع، ترجمة وتعريب حامد عبد العزيز الفقي. ط٢ . الكويت. دار القلم.

- لامبرت، وليم & لامبرت وولاس (١٩٩٣) علم النفس الاجتماعي. ط٢ . ترجمة سلوى الملا. مراجعة محمد عثمان نجاتي. القاهرة. دار الشروق.

- موراي، إدوارد. ج (١٩٨٨) الدافعية والإنفعال. ترجمة أحمد عبد العزيز سلامة، مراجعة محمد عثمان نجاتي. ط١ . القاهرة. دار الشروق. ص١٨٧ .

- هورغ، ج. ب وآخرون (١٩٩١) الجماعة والسلطة والاتصال. ترجمة نظر جاهل. بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص٤٥ .

(ب) المراجع الأجنبية:

- Arrow Holly & Mc Grath Joseph E. (1993) How member change and con tinunity affects small group structure process and performance. Small Group Research. VOL. 24 (3) pp 334 - 361.

- Barnard william A. etal (1992) Intragroup Cohesiveness and reciprocal Social influence in male and female discussion group. Journal of social psychology. VOL. 132 (2) pp 179 - 188.

- Bauman et al (1992) Factors associated with Cancer patient's participation in support groups. Journal of psychosocial oncology. VOL. 10 (3) pp 1 - 20.

- Bernthal paul R. & Insko chester ,A. (1993) Cohesiveness without group think: The interactive effects of Social and task Cohesion. Group and Organization Management. VOL. 18 (1) pp. 66 - 87.

- Boyd Robert & Richerson Peter J.(1992) punishment allows the evolution of cooperation in sizable groups. Ethology and Sociobiology. Vol.13 (3) PP 171-195 .

- Budman simor H. et al (1993) what is cohesiveness? An Empirical eamination. small group research. VOL. 24 (4) pp 199 - 216.

- Chang Hueypor & Lederman Norman G (1994)The effect of levels of cooperation within Physical Science lab. groups on physical science achievement. Journal of Research in Science teaching . Vol. 31 (31) PP 167-181 .

- Dion Kenneth L. & Evans Ehorles R. (1992) On cohesiveness: Reply to Keyton and other critics of the construct. Small Group Research. VOL. 23 (2) pp 242 - 250.

- Elliott. Timothy, R.(1990) Training Vocational rehabilitation Counsellors in group Dynamics: Apsychoeducational Model. Journal of Counselling and Development. VOL. 68 (6) pp 696 - 698.

- Epstein Jennifer & Harackiewiez Judith M (1992) winning is not enough: The effects of Competition and achievement orientation on intrinsic interest. Personality and Social Psychology Bulletin VOL. 18 (2) pp 128 - 138.

- Howes Carollee & Phillipsen Leslie (1992) Gender and friendship: Relationships within peer groups of young children. Social Development. Vol. 1(3) PP 230 - 242 .

- Imbrogno, Salvatore (1993) Small group dynamics and a dialectic dis course. Tenth annual symposium of the Association for the advancement of Social work with groups. Published In: Social work with groups .VOL. 16 (1- 2) PP 137- 152 .

- Inkles, Alex (1972) National character and modern political systems.In: Francis Hsu (ed) Psychological Anthropology. Cambridge. Schenkman Pub. PP 203-204.

- Kelly, Robert J& Rieber Robert W. (1992) Collateral damage on The home front: The Gulf in America. Journal of Social Stress and The homeless. Jan. VOL. 1 (1) pp 95 - 106.

- Kirchmeyer Cathrine & Cohen Aaron (1992) Multicultural groups: Their performance and reactions with constructive conflict. Group and Organization Management. Vol.17 (2) PP. 153-170.

- Littlepage Glenn. E & Silbiger Holly (1992) Recognition of expertise in decistion - making groups: effects of group size and participation patterns. Small Group Research. VOL.23 (3) pp 344 - 355.

- Marcus Newhall (te al) (1993) Cross cutting Category membership with role assignment: Ameans of reduction intergroup bias. special issue: social processes in small groups. British Journal of psychology. VOL. 32 (2) pp 125 - 146.

- Miller, Mark, J (1993) The lifeline: Aqualitative Method to promote group Dynamics. Journal for Specialists in group work . VOL.18 (2) PP 51 - 59.

- Mullen Brian te al (1994) Group cohesiveness and quality of decision making: An integration of tests of the groupthink hypothesis. special issue: Social Cognition in small groups. Small Group Research. Vol.25 (2) 189-204.

- Mullen Brian & Copper Carolyn (1994) The relation between group cohesiveness and performance : An integration. Psychological Bulletin. Vol.115 (2) PP 210-227 .

- Nevadomsky, Joseph (1989) preferential Rankings of ethnic groups in southern Nigeria. Journal of Social psychology. VOL. 129 (5) pp 631 - 641.

- Opp Karl Dieter & Gern Christiane (1993) Dissident group, personal network and spontaneous : The East German revolution of 1989. American Sociological Review. Vol. 58 (5) PP 659-680.

- post. Jerrold,M. (1987) it's us against Them: The group Dynamics of political terrorism. Terrorism. VOL. 10 (1) pp 23 - 35.

- Schopler John (te al) (1993) Individual group discontinuity: further evidence for mediation by feer and greed. Personality and Social psychology Bulletin. VOL. 19 (4)pp 419 - 431.

- Sniezek Janet A. & May Douglas R (1990) Conflict of interests and commitment in group. Journal of Applied Social Psychology. Vol.24 (14) pat. 2. PP 1150-1165 .

- Steiner. Pamela, p. (1989) In Collusion with Nation: a case study of group dynamics at strategic Nuclear power policy Making meeting. political psychology. VOL. 10 (4) pp 647 - 673.

- Storey Douglas (1991) History and homogeneity: effects of perceptions of membership groups on interpersonal Communication. special issue. Communication Research. VOL. 18 (2) pp 199 - 221.

- Tetlock . Philip, E. (et al) (1992) Assessing political group Dynamics : A Test of the group thinking model. Journal of personality and social psychology. VOL. 63 (3) pp403 - 425.

- Wheelan Susan A. & Krasick Carole L. (1993) The emergence, Transmission and acceptance of themes in a Contemporary system

of interacting groups. Group and Organization Management. VOL.18 (2) pp 237 - 260.

- Whitney Kristina (1994) improving group task performance: The role of group goals and group efficacy. Human performance. Vol.7 (1) PP 55-78.

- Worchel Stephen & Shackelford Susan L (1991) Groups under stress: The influence of group structure and environment on process and per formance. Personality and Social Psychology Bulletin. Vol. 17 (6) PP 640-647 .

الفصل الخامس

خصائص التكامل النفسي والاجتماعي
للمواطنين الكويتيين أثناء العدوان العراقي

■ هذه الدراسة للمؤلف منشورة في:
(مجلة كلية التربية -جامعة المنصورة - كلية التربية - العدد٢٩ سبتمبر ١٩٩٥).

مشكلة الدراسة:

يتم الحفاظ على نظام الجماعة من خلال تكرار كل القواعد والمعايير والقيم المشتركة والتأكيد عليها دائما، فإذا لم يحدث ذلك أصبحت الجماعة عرضة للإنحلال والتفكك بعد وقت معين، لأن التوترات التي سوف تحدث في هذه الحالة داخل الجماعة من ناحية وبين الجماعة والبيئة المحيطة من ناحية أخرى سوف تقضي على الجماعة وتجعل استمرارها مستحيلا، ولعله من المفاهيم الأساسية ذات الصلة الحيوية بالنسبة للحفاظ على الجماعة تلك القيم والمعايير الثقافية، وكذلك ما يرتكز على تلك القيم والمعايير من قواعد تنظم العلاقات الاجتماعية بين الأشخاص، بالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية والأدوار المرتبطة بها وعلاقات الدور، ولكن عندما نتحدث عن قضية الحفاظ على الجماعة، فإن ذلك يعني بصفه خاصة ظاهرتين على أكبر جانب من الأهمية هما: تكامل الجماعة والتشكل النظامى للعمليات الاجتماعية، (محمد الجوهري، ١٩٩٠)، وينظم هاتين الظاهرتين إطار أوسع هو ما يعرف بالتكامل النفسي والاجتماعي، وإذا كان هذا التكامل من متطلبات الحفاظ على الجماعه فى كل الظروف، فإنه أشد إلحاحا أثناء الأزمات والمحن الكبرى التى تهدد المجتمع ككل والجماعات وكافة التنظيمات الاجتماعية به، وهذا ماحدث للمجتمع الكويتى عندما خبر محنة العدوان العراقى فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠، لقد كان هذا العدوان كارثة مجتمعية يتطلب التعامل معها - ضمن آليات أخرى - تكاملا" نفسيا" واجتماعيا" بين الأفراد والجماعات بما يصب في الإتجاه العام الهادف إلى حفظ الوجود الإجتماعي ومواجهة التهديد الخارجي. هذه الدراسة تبحث بعض جوانب التكامل النفسي والإجتماعي في المجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي، حيث تتمثل جوانب المشكلة البحثية في تساؤل رئيسي: ما رؤية المواطن الكويتي للتكامل النفسي والاجتماعي وخبرته المباشرة أو غير المباشرة بهذا التكامل

أثناء محنة العدوان العراقي؟ ويتضمن هذا التساؤل بحث معاني التكامل التي أرستها النظريات النفسية والاجتماعية من حيث مدى التجسيد العملي لهذه المعاني في السلوك الاجتماعي للمواطنين الكويتيين أثناء فترة العدوان العراقي، قد يكون ذلك في صورة علاقات اجتماعية تواصلية قوية تسودها الثقة والمودة والألفة والتضحية والإحساس الجمعي ونبذ الإختلافات العرقية والمذهبية، وقد يكون في صورة إدراك صحيح لمعنى الإنتماء للوطن بما يشكل دافعاً إلى سلوك البقاء والوجود الاجتماعي الأفضل، كما قد يكون التجسيد العملي لمعاني التكامل في صورة إحساس المواطنين بقيمتهم الذاتية والإنسانية جراء الجهود التي بذلت من قبل المجتمع والدولة لتخفيف صعوبات الحياة اليومية بسبب الإحتلال، وقد يكون في صورة إدراك إيجابي حقيقي لدور المنظم الاجتماعي وتوالد التآزر الاجتماعي في الموارد المتاحة في اتجاه تحقيق الأهداف الجماعية والأماني الوطنية... إلخ. إن كل هذه المعاني تمثل مجال البحث الحالي بما يلقي الضوء على بعض خصائص الشخصية الكويتية في التعامل مع تحديات مصيرية مرتبطة بالعدوان العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠.

أولاً : الإطار النظري للدراسة

(أ) متضمنات التكامل النفسي والإجتماعي:

يعتبر التكامل بالمعنى الرياضي أساسا منطقيا جدا للتكامل فى معناه النفسي والإجتماعي، فالتكامل بالمعنى الرياضي هو - ببساطة - تجمع جزئيات صغيرة لتكوين وحدة شاملة، بحيث تظهر فى كل جزئية الخصائص الرياضية لتلك الوحدة، ومن خلال تكامل الجزئيات يمكن التعرف على القوانين الأساسية التى تحكم

خصائص (الكل)، وإذا كان المعنى الرياضي للتكامل - يتضمن أساس التكامل فى المجال النفسي والإجتماعي، إلا أن هناك بطبيعة الحال إختلافا في الخاصية والميكانيزم بين المعنيين. فالتكامل بالنسبة للكائن الحي يختلف مثلا عن التكامل بالنسبة للآلة، إنه فى الكائن الحي ذو طبيعة ديناميكية متجددة، بينما هو فى حالة الآلة تكامل ثابت فى النوعية والتوقيت . كما أن التكامل هو الصفة الأولى والرئيسية للمادة الحية بما يضمن لها البقاء والإبقاء على خصائصها الحيوية، فإذا فقدت هذه الخاصية - التكامل - تعرضت المادة الحية للموت والفناء، ولعل هذا واضح فيما يحدث للخلايا الحية عندما تصاب بالسرطان مثلا، إنها تفقد بذلك أهم مقومات حياتها فتموت. ومن ثمّ فإن التكامل هو الشرط الأساسي للبقاء .(Calboun, 1991)

ومن المنظور النفسي يستخدم مفهوم التكامل كثيرا فى دراسات الشخصية، وينظر إليه بإعتباره العملية التى تكتسب الشخصية بواسطتها الوحدة والتكامل والإتزان، كما أنه المبدأ الذى يضفي المعنى على الظاهرة الإنفعالية ويرسم للسلوك إتجاهه ويدخل المنطق الذاتي فى الجهاز النفسي . وحسب المنظور النفسي، فإن التكامل الناجح يتجلى بالتساهل الحسن مع الجزء، بمعنى أن الشخص المتمتع بصحة عقلية مُرْضية يجابه الحياة دون أن يكون تكامله دوما موضع تساؤل، ويمكنه أن يعانى من التوتر فتظهر لديه العوارض فى بعض المناسبات المفجعة ولكن على مراقبته النفسية أن تحتفظ دائما بفعاليتها، إن جهازه الدفاعي يعرف كيف يستخدم أسلم الميكانيزمات كالإعلاء والتعويض . كما يرى العلماء النفسيون أيضا أن التكامل حصيلة تطور لاينتهي أبدا، تطور يجعل من الطفل راشدا، ويتركز هذا التطور بين قطبين هما التبعية والإستقلال. والشخص المستقل هو الذى تجاوز مراحل تكوُّنْ شخصيته دون تعلق أو تشابك غير صحيح بين نمط شخصيته في مراحل النمو

المختلفة، ونجح فى التخلص من رواسب الطفولة، فأصبحت علاقاته مع المحيط تتم على نمط من الإستقلال، وهو قادر على إتخاذ القرارات والإضطلاع بالتبعات، كما أن مواقفه مع الأشخاص لاتميل إلى إرضاء حاجاته العاطفية على حساب الغير، وتكون نشاطاته خلاّقة ومبعث كفاءة، ويمثل تكامل الشخصية معيارا أساسيا للصحة النفسية، فهو من جهه يمثل نقطة وصول تكون الشخصية ليذوب فى تلك الصفة النادرة ألا وهى "النضوج" وهو من جهة ثانية يضفي المعنى الحقيقي على موقف الشخصية من (الأنا) وكذلك على الإتصال بالواقع باعتبارهما من معايير الصحة النفسية(كلوتيه، ١٩٩٢)، وهكذا يتضح لنا التداخل في الخصائص النفسية والاجتماعية لمفهوم التكامل ومتضمناته.

وفى الاستخدام الاجتماعى لمفهوم التكامل، نرى أنه يعبر عن تآزر مجموعة من الوظائف الحيوية (البيولوجية أو السيكولوجية أو الاجتماعية) فى سبيل الإبقاء على وحدة الكل وبذلك يكون لدينا فى نهاية الأمر كائن حى أو شخصية أو مجتمع وليس مجرد مجموعة من الخلايا أو القدرات والملكات أو الأفراد، كما أن التكامل بالمعنى الاجتماعى يتضمن التغاير وهذا يعنى اختلاف الوظائف والأدوار مما يدل على أن التكامل سمة للكائن الحى وليس مجرد حالة، الأمر الذى يؤكد أن المجتمع المتكامل، ليس فقط هو المجتمع المستقر، ولكنه أيضاً هو المجتمع الذى لا يتضمن الجمود أو الثبات، وبجانب عملية التآزر والتضامن التى تتضمنها صفة التكامل، فإن هذه الصفة تتضمن أيضاً (الائتمار) بمعنى وجود سلطة وتابعين، وخضوع الجميع لسلطة معينة، وهذه الفكرة (الاجتماعية) ذات أساس نفسى فيزيولوجي وهو خضوع المراكز السفلى لسلطة بعض المراكز العليا فى الجهاز العصبى. من كل هذه المنطلقات نجد أن هناك بعض التعريفات التى وضعت لمفهوم التكامل الاجتماعى (Social Integration) بأنه تلك العملية التى يتواءم بها الفرد

فى جماعة إنسانية، وهو عملية توحيد مختلف العناصر فى المجتمع (كمال دسوقي، ١٩٨٧)، فالسلوك المتكامل اجتماعياً ينطبق على الاستجابات التى تتميز بالمرونة، أى على السلوك الذى يحاول أن يبرز الاختلافات القائمة ويلتمس منها أهدافاً مشتركة، وهذه الفكرة تعبر عن التكامل الذى يسود المجتمعات الحضرية ألا وهو التكامل العضوى الذى قوامه التفاعل والتبادل بين شخصيات المجتمع المتباينة (Chatters & Taylor, 1990).

ومن المعانى المرتبطة بالتكامل الاجتماعى - على مستوى الفرد - استيعاب الاهتمامات ومواجهة الأزمات و المشاركة فى حل المشاكل، واكتساب أو تعلم المهارات الاجتماعية لكسب الأصدقاء، والقدرة على التدعيم، وأداء الالتزامات والمجاملة والتعبير عن المحبة، كما يتضمن التكامل الاجتماعى نوعاً من الإنتماء إلى وجود اجتماعى معين وكذلك علاقات مع متصل متدرج في القوة من حيث كونها مصدراً للشعور بالرضا وفق ما تحمله من مودة وألفة وتواصل وثقة متبادلة واطمئنان الفرد على قيمته الذاتية،. أما من حيث ميكانيزم التكامل الاجتماعى فإنه في بعض جوانبه عملية ارتقائية لأنه يمر بمستويات تبين درجات متفاوتة فى كفاءة الكائن الحى أو النظام الاجتماعى الذى تتحقق من خلاله هذه العملية ويتم انتقالها بفعل عمليات التغاير التى تتجه بالتآزر من مستوى معين إلى مستوى تآزرى جديد أكثر ارتقاء و كفاءة (أرجايل، ١٩٩٣)، (مصطفى سويف، ١٩٨١).

ويرتكز التكامل الاجتماعى على أسس نفسية وبنائية فى النسق الاجتماعى عبر مراحل تطوره المختلفة، وتتضمن الابعاد النفسية خصائص العمليات النفسية الجارية داخل الأنساق من التغير والتطور، الأمر الذي يتطلب أن نأخذ الجانب التاريخي فى الحسبان عند دراسة هذه الأنساق بحيث يمكن تفسيرها من حيث كونها

مستقرة ومتطورة فى آن واحد، ولعل هذا يفسر اعتماد بعض الدراسات المعنية بالنسق الاجتماعى على المنهج الوظيفى البنائى الذى يرتكز على النظرة التكاملية والشاملة فى دراسة المجتمع بحيث يأخذ الباحث فى اعتباره العلاقات الاجتماعية المتشابكة وصلة هذه العلاقات بالنظم الاجتماعية القائمة وإبراز خاصية التساند البنائى، مع الإهتمام بالبعد التاريخي فى النسق الإجتماعي محل الدراسة للتعرف على عوامل استقراره وتطوره (سهير يوسف، ١٩٨٧). أما الأسس البنائية للتكامل الاجتماعي، فإنها تنطلق من النظرية الجشطالتية ثم دراسة التفاصيل، وكذلك دراسة الوظيفة الكلية للبناء الاجتماعي قبل أن ندرس وظائف أجزائه (محمد غيث، ١٩٨٧). وحسب هذه النظرية يتعين أخذ أجزاء الكل بعين الاعتبار، وكذلك الأجزاء في علاقتها بالكل، فالعضوية كل منتظم وليست مجرد مجموع لأجزاء أو أعضاء، وليس سلوكها مجموعاً بسيطاً لاستجابات وذلك لأنها تتصرف ككل، لقد حرص أصحاب نظرية الجشطالت على "الكليات المنظمة" وجعلوها مبدأهم الهادي في البحث (فاخر عاقل، ١٩٨٧). أخيراً، فإن التكامل الاجتماعي يتعامل مع الأنساق والأبنية الاجتماعية نظرة التطور والدينامية. فالحياة الإنسانية تجمع في خصائصها بين الإستقرار والتطور، ويعتمد هذا التطور على التواصل والابتكار وتكون العادات الاجتماعية بصفة مستمرة ومتراكمة، وقد اهتمت بعض فروع علم النفس بتفسير كيفية انتقال الإنسان من طور الفردية البيولوجية إلى طور السيكلوجية الاجتماعية، ومن هنا فإن تفسير نمط التكامل القائم لا يكون كافياً ما لم يتضمن تفسير الأسباب والعوامل النفسية والاجتماعية لهذا الانتقال وكيفيته، لأن هذه الأسباب والعوامل هي التي تلعب دوراً ملموساً في جانبين رئيسيين يتم من خلالهما تطور المجتمع الإنساني، ألا وهما التواصل(Communication) والإبتكار (Creativity)، ويؤكد ذلك واقع التطور في جماعات بمجتمعات متعددة، وكذلك واقع التطور بين

المجتمعات الإنسانية بوجه عام، فمن خلال التواصل بين علماء اليونان وعلماء مصر القديمة مثلا تطورت العلوم وأضيف إليها الابتكار، ثم عاد التواصل فيما بعد بين العلماء العرب وعلماء اليونان ونشطت الترجمة لتحقيق تواصل أفضل، وأضاف الابتكار العربي الكثير للعلوم المنقولة واستمر التواصل لتنهض أوربا وتستمر نهضتها ويتراكم رصيد الحضارة الإنسانية من الإبداع والابتكار.

(ب) آليات التكامل النفسي والاجتماعي في المجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي:

إنطلق التكامل الاجتماعي في المجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي من مبدأ ثابت يمثل وحدة الهدف بين جميع فئات الشعب ويتضمن هذا الهدف جوانب ثلاثة هي: التمسك بالوطن والشرعية، الحفاظ على الوطن والتمسك بالهوية الوطنية، رفض العدوان ومقاومته بكافة السبل بما في ذلك الحفاظ على الصمود الشعبي. لقد كان هذا الهدف بجوانبه يمثل الالتقاء السيكلوجي والاجتماعي والسياسي للمواطنين في الداخل والخارج، كما كان يمثل جانب الالتقاء بين إرادة الشعب الكويتي وإرادة المجتمع الدولي. وقد أدركت قوات العدوان ورموزه حقيقة رسوخ الهدف المشار إليه في الشخصية الكويتية فحاولت زعزعة هذا الرسوخ بعدة طرق تمزج بين العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي - لكن هذه المحاولات فشلت أمام حقيقة رسوخ الهدف العام في ضمير الشعب والقيادة والالتزام به قولا وفعلا. في هذا الإطار - كانت آليات التكامل تعمل في اتجاه تحقيق الهدف العام بما في ذلك استيعاب جانب التغاير الاجتماعي لتصب كل الجهود في ذات الاتجاه (بشير الرشيدي،١٩٩١)،(صلاح الغزالي،١٩٩٢) ويمكن رصد أهم آليات التكامل الاجتماعي فيما يلي :-

(١) ظهور جماعات العمل وتطورها الديناميي:-

كان من تداعيات حدوث العدوان العراقي تعطيل جميع القوانين والنظم واللوائح الضابطة للحياة المدنية والمنظمة لها في المجتمع الكويتي، ومع هذا التعطيل حدث تفكك مجتمعي من نوع ما، حيث لم يعد هناك محددات ضابطة لمسارات السلوك والنشاطات في المجتمع، وكان رد الفعل الاجتماعي على هذه الحالة من عدم التنظيم أن ظهرت جماعات عمل لخدمة هدف أساسي واحد هو رفض العدوان ومقاومته وإدارة شؤون البلاد. فتشكلت جماعات تدير الجمعيات التعاونية لتوزيع المواد الغذائية، وجماعات أخرى لتجميع القمامة في أماكن بعيدة وحرقها، وجماعات تنتج المنشورات التي تعالج مشكلات المجتمع وترفع من الروح المعنوية وتدعم عملية الصمود والمرابطة، وجماعات أخري كانت تنزل إلى ميدان المقاومة المسلحة، بهدف إقلاق قوات الاحتلال وتكبيدها خسائر مادية وبشرية لتجسد معنى الصمود والبقاء والإصرار عليه، ولتبين الرفض المستمر للإحتلال وطمس الهوية كما تشكلت جماعات للخدمة الاجتماعية المتمثلة في القيام بالتمريض للمرضى المصابين والعناية بالعجزة والمسنين، والمحافظة على إمدادات الماء والكهرباء وحاولت جماعات أخرى الدفاع عن ثروات الكويت الطبيعية من النفط، والتي حرص الكيد العراقي الغاشم على استغلالها والاستئثار بها أو تدميرها لحرمان الشعب الكويتي منها، كما قام الشباب الكويتي لأول مرة بأعمال الميكانيكا وإصلاح السيارات بصورة تطوعية تهدف إلى إبقاء السيارات الكويتية تعمل بكفاءة لتخدم أغراض التكامل الاجتماعي والتكافل الاجتماعي والصمود.

وكانت سلوكيات هذه الجماعات منطلقة في اجتهاداتها لبناء دينامي وتكامل في العمليات وأهداف مشتركة وكان الابتكار سمة بارزة وواضحة في عملياتها

ومنطلقاتها، ومن الأمثلة البارزة على ذلك قيام مجموعة من الشباب الكويتي بتسلم شركة المطاحن والمخابز الكويتية مما ساهم في منع سلطات العدوان العراقية من الإستيلاء عليها طوال فترة الاحتلال حتي السادس عشر من يناير ١٩٩١ عندما طردت قوات العدوان هؤلاء الشباب لمنع وصول الخبز إلى أفراد المجتمع الكويتي. قبل هذا التاريخ أصدرت قوات الاحتلال الغاشم قراراً بتخصيص ٥٠٪ من الإنتاج للجيش العراقي، ولم تقف هذه القرارات حائلا أمام ابتكار وإبداع الشباب الكويتي، الذي استطاع أن يتلاعب بعدادات الإنتاج بحيث يظهر الإنتاج بقدر ٦٠٠٠ خبزة تأخذ منها قوات الإحتلال ٣٠٠٠ خبزة، ويوزع الباقي وقدره ٣٠٠٠ خبزة على الشعب الكويتي في حين أن الإنتاج الحقيقي كان يصل في بعض الأحيان إلى ١٤٠٠٠ خبزة بحيث يمكن توزيع ١١٠٠٠ خبزة على الشعب الكويتي (الغزالي، ١٩٩٢، جـ١: ص١٣٠).

ويلاحظ أن عمليات هذه الجماعات بدأت تلقائية، مجرد تجمعات محدودة بمناطق سكنية يقودها أئمة المساجد أو العاملون في الجمعيات التعاونية، ولكن مع مرور أيام الصدمة الأولى للعدوان بدأ البناء الدينامي للمجتمع الكويتي في التفاعل، وبدأت عمليات التكامل تتضح، وتطور التكامل من الجزئية إلى الكلية ومن الفردية إلى الجماعية ومن الاجتهادات الشخصية إلى الانضباط الجمعي، وبدلا من الجماعات النفسية المنفصلة بدأ يظهر بناء دينامي اجتماعي يتميز بالائتمار والانضباط الجمعي، لضبط العمليات ورفع كفاءة الأداء والحفاظ على الذات. وقد تمثل ذلك في تنظيم توزيع المواد الغذائية والمواد الأساسية مثل اسطوانات الغاز وغيرها من الخدمات وذلك وفق تعليمات قيادية ومن خلال شبكات اتصال منظمة ويجد الراصد لهذا التطور، كأنما المجتمع الكويتي قد انتقل إلى طور الجماعة المنظمة في عمليات فرضتها ظروف الاحتلال الصعبة، وبرزت الشخصية

السيكولوجية الاجتماعية الكويتية، والتي تأثرت بعوامل التنشئة الاجتماعية وتطورها عبر السنين فظهر الطابع الاجتماعي السائد لهذه الشخصية في كل عمليات التكامل.

(٢) تقسيم العمل وتوزيع الأدوار:

وهو من أهم العوامل في التكامل الاجتماعي بالمجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي، حيث قامت الجماعات بتنظيم نفسها، وتحديد أهدافها، وإتاحة الإمكانيات التي تمكن من انجاز هذه الأهداف سواء كانت خبرات بشرية أو مادية مثل الأموال والأسلحة والذخائر والمتفجرات...الخ. لقد قام المرابطون مثلاً بتقسيم الكويت إلى عدة مناطق، وربطها ببعضها اتصاليا ونفسيا واجتماعيا، حين وجد القائمون على التخطيط أن الانتقال من نمط الاهتمام بالفرد أو الأسرة إلى نمط الاهتمام التكاملي بالمنطقة أو عدة مناطق سكنية، يسهل عليهم حماية الفرد وحفظ الأسرة وزيادة فاعلية كل منطقة على حدة، وأن تبادل المعلومات والخبرات بين المناطق في التعامل مع جنود الاحتلال يوفر الجهد والمال والمعاناة ويجنب الوقوع بالشراك التي ينصبها العدو، وكلفت جماعات بتبادل أرقام الهاتف والعناوين لأصحاب الاختصاصات الحيوية كالأطباء والفنيين في مجال الكهرباء والماء والأدوات الصحية، وذلك للاتصال بهم والحصول على مساعدتهم في أي منطقة سكنية في الكويت، وقد ساعد هذا التنظيم مع تقسيم العمل على إبقاء الوحدة التكاملية الاجتماعية وتقوية العنصر السيكولوجي الاجتماعي للتكامل، إذ أصبح من الممكن الإبقاء على مستوى معقول من الخدمات ومن التواصل والدعم والتضامن بين جميع طبقات الشعب في جميع المناطق.

هذا بالنسبة للتنظيم وتقسيم العمل بصفة عامة، أما بالنسبة لكل جماعة فقد قامت فيما بينها بتقسيم العمل وتنظيمه بين أفرادها، ومن هذه الجماعات، جماعة

الإمدادات أو العاملين في الجمعيات التعاونية حيث كان يقوم فريق منهم بالإتصال بالأسر وخاصة التي يكون عائلها خارج الكويت، للتعرف على احتياجاتهم التموينية ويتم توفير هذه الاحتياجات ونقلها إلى منزل تلك الأسر ويتم التمويل بصورة جماعية من الأسر القادرة أو الأفراد بحيث لا تحرم أسرة من مقومات الحياة لعدم توفر سيولة نقدية لديها، وهناك جماعة المخابز، يقوم البعض بالإنتاج وتغيير أرقام العدادات وتوزيع الفائض الذي يمكن تهريبه على الأسر في منازلهم دون تحميلهم مشقة الحضور إلى المخابز، كما تقوم جماعات الخدمات الطبية بنقل المصابين أو المحتاجين إلى رعاية طبية خاصة إلى المستشفيات أو إلى الأماكن غير المعروفة لدى جنود الاحتلال للعلاج والعناية الطبية.

كما تجسد مبدأ تقسيم العمل وتوزيع الأدوار داخل الجماعات العسكرية المسلحة بما انعكس على التكتيكات التي اتبعتها تلك الجماعات في مقاومة المحتل، فقد حددت كل جماعة لنفسها هدفا واضحا لا تنازل عن تحقيقه، فجماعات المقاومة مثلاً كان هدفها عدم استقرار عناصر الاحتلال وتكبيدها الخسائر بما تفقد معه أعصابها وتوازنها فتلجأ إلى التحركات العشوائية، وتصبح هدفا أسهل لمزيد من الضربات والخسائر المادية والبشرية. وقد اشترك في تنفيذ هذه المخططات جماعات من مختلف الفئات الاجتماعية، كما اهتمت بعض الجماعات بالعمل على إضعاف الروح المعنوية لعناصر قوات الاحتلال فكانت تلجأ إلى استمالة تجمعات منها والجلوس إليهم والدخول معهم في حوار لإقناعهم بعدالة قضية الكويت والكويتيين وتغرير قياداتهم السياسية لهم وتشكيكهم في نوايا تلك القيادة السياسية في التوسع والسيطرة على حساب أرواح أبناء العراق وأبناء الكويت الذين هم الضحية المشتركة لرعونة القيادة السياسية العراقية. ويتفق الهدفان العسكري والمعنوي في

إضعاف قدرة القوات الغازية على السيطرة وفرض إرادتها وبذلك يخدم الهدفان، هدف إبقاء الهوية الكويتية وتدعيم صمودها.

(٣) تدعيم التواصل الاجتماعي:

لسنا في حاجة إلى تأكيد أهمية التواصل في التكامل الاجتماعي، وليس من المبالغة القول بأن هذا التكامل في حد ذاته هو عملية تواصل، ويمثل التواصل في المجتمع الإنساني **حاجة اجتماعية**، فهو من متطلبات أي تجمع بشري، كما أنه **أداة سياسية**، حيث أن فهم الاتصال في المجتمع يقتضي فهم المرجعية السياسية، ويكفي أن الإطار الذي يتم الاتصال بداخله تحدده في نهاية المطاف الصراعات السياسية والاجتماعية التي شكلت اتفاق الرأي الاجتماعي في مجتمع معين، والتواصل **طاقة اقتصادية**، حيث يتداخل مع الاقتصاد ويعتمد عليه بعدة طرق في بنيته ومحتواه، كما أن التدفق المستمر للمعلومات أمر حيوي للحياة الاقتصادية، والتواصل كذلك **طاقة تربوية**، إذ أن وجود الاتصال في كل مكان في المجتمع الحديث هو علامة على ظهور إطار جديد للشخصية يتسم بطابع تربوي قوي، ويكفي أن التطور السريع للاتصال في معظم بلدان العالم بالتضافر مع انتشار المعالجة الآلية للمعلومات أدى إلى فتح آفاق جديدة ومضاعفة الروابط بين التربية والاتصال (اليونسكو، ١٩٨١)، من الواضح أنه إذا كان التواصل من سمات أي تجمع بشري، إلا أن دور التواصل في المجتمع الحديث أصبح أكثر حيوية وأهمية، وتزداد المسألة إلحاحاً في فترات الصراع والأزمات بأشكالها المتعددة، وتصدق تلك الفكرة على المجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي، لقد عملت قوات العدوان على تدمير موارد الاتصال وطاقاته في المجتمع للحيلولة دون تواصل الأفراد والجماعات، فكأنها بذلك تهدف إلى إحداث شلل في عصب المجتمع. كان رد الفعل الاجتماعي نابعاً، ليس فقط من

ضرورة مقاومة العدوان، ولكن أيضا من ضرورة التواصل كحاجة إجتماعية وطاقة تربوية واقتصادية وأداة سياسية، وتتلخص أهم مظاهر رد الفعل الاجتماعي في إيجاد قنوات تواصل داخل المجتمع، وكذلك بينه وبين العالم الخارجي، وذلك من خلال تدعيم وتسهيل الاتصال داخل جماعات العمل وفيما بينها بالإضافة إلى نظام اتصال داخلي(عام) من خلال عدة مسارات يتمثل أهمها في المسجد، النشرات والملصقات، الاتصالات الدولية.

(أ) المسجد:

ما إن حدث العدوان العراقي الغاشم، حتى كان المسجد هو التجمع الاتصالي الذي سمع فيه الناس أولي الكلمات والمعاني التي يحتاجونها، ففي ذلك الجو النفسي العاصف، كان لا بد من وعظ الناس وتهدئتهم بعد انقطاع كل وسائل الإعلام الأخرى، لذلك بدأ الوعظ عقب كل صلاة، وبدأ توجيه الناس لكل شئون الحياة من بث الإرشادات والتعليمات، من خلال المسجد، والذي أصبح نقطة إنطلاق فيها معاني العبادة، وفيها مداولة الرأي، حول أنسب القرارات، والخطوات الواجب اتباعها.

وكان المسجد - حقيقة - نقطة تواصل فعالة بين الناس، وأساس تكوين لجان التكافل، ومنطلق تنظيم العمل الشعبي من خلال الأنشطة التي تجري به، حيث يمارس الناس الصلوات الخمس ويستمعون إلى خطب الجمعة، وإلى الأحاديث الدينية، وإلى تنظيم الدروس والمعاني الإيمانية وقد ذهب ضحية التطوع في المساجد للوعظ والإرشاد عدد من الشيوخ والشباب الذين نذروا أنفسهم لله إلى إعتقال بعضهم وقتل البعض الآخر.

(ب) النشرات والملصقات:

نشطت التحركات الإعلامية في الكويت منذ الأيام الأولى لوقوع العدوان حيث بدأت التجمعات الشعبية بإصدار النشرات التي تعبر عن آرائها وتطمئن الأفراد والجماعات وتنشر الوعي بين صفوفهم، وكان من أهم النشرات مايلي:

- المرابطون:

جريدة "المرابطون" صدرت في الكويت أثناء فترة العدوان العراقي على دولة الكويت وأصدرتها لجان التكافل وهي البديل لمجلة "المجتمع" حيث حددت أهدافها في تثبيت الناس وحثهم على الرباط ومتابعة الأخبار وتمحيصها، رفع الروح المعنوية، دعم وحدة الصف، ومحاربة الإشاعات، تشجيع العمل التطوعي بين الشباب الكويتي.

- هيئة تحرير الأحداث اليومية:

أسستها لجان التكافل لهدف تزويد الإعلام الخارجي بالأخبار التي تجري داخل الكويت، وقد كان الهدف منها التأثير على الرأي العام الخارجي وكانت ترسل (بالستلايت) وكانت المواضيع تتعلق بالجانب المدني الإنساني.

- مجلة الكويت.. الرأي الآخر:

لقد كانت الحرب الإعلامية، والإصرار على كسب المعركة قضية أساسية أثناء العدوان العراقي على دولة الكويت، وكانت وسائل الاتصال تتنوع حسب الأوقات والإمكانيات فكانت مجلة "الكويت..الرأي الآخر " نوعاً جديداً من التواصل بين أبناء الكويت عبر الكاسيت فهي "مجلة صوتية" ابتكرها أحد الأفراد عندما تشددت الرقابة على توزيع المنشورات المقروءة، وكانت أحكام السجن والقتل قضايا سهلة الإصدار على أولئك الذين تضبط معهم المنشورات.

- **الصمود الشعبي:**

تكاد تكون أول جريدة تصدر أثناء العدوان وامتازت تلك النشرة بعدة ميزات وهي أنها الأكثر انتشارا وتوزيعا ولديها العديد من المراسلين في أنحاء متفرقة من الكويت وكانت الأكثر استمرارا وصدورا بين النشرات التي صدرت آنذاك

- **نشرة "صوت أبناء جابر الكويت:**

وهي من النشرات النشطة التي عملت على إصدارها إحدى نساء الكويت وبذلت الجهد في توزيعها في الكويت والعراق حيث تم العمل على وضعها في الأماكن العامة وقد كانت نشرة أسبوعية بدأ صدورها في الأسبوع الثاني من العدوان.

- **نشرة "صوت الكويت" الأسبوعية:**

صدرت في العشرين من شهر سبتمبر وتم توزيعها على مناطق الكويت المختلفة، وكانت تحتوي على مقالات تحث على الصمود ، وتغطي أخبار المقاومة، وقد قام بإصدارها عدد من الشباب ذوي الإهتمامات الفنية.

- **نشرة "صوت الحق":**

أصدرها الشهيد محمود خليفة الجاسم، وصدر منها إثنا عشر عدداً كان آخرها بتاريخ ٢٢ أغسطس وكانت توقع باسم جنود الرحمن وقبض على الشهيد وتم تعذيبه وقتله، واستمر زملاؤه بالإصدار من بعده، قد جاء فيها بعض التوجيهات التي تحث على أعمال التكافل وعدم الاتكال على الغير، وتحث الشباب على خدمة أهاليهم وخاصة الوالدين الكبار في السن فهذا من الجهاد ومن أفضل الأعمال بعد التوحيد والعبادة. (حسبما ورد في النشرة)، وقد كانت هناك نشرة أخرى تحمل نفس الإسم(صوت الحق). ولكنها صدرت عن مجموعة من المدرسات الكويتيات وقد كان توزيعها محدوداً.

- **نشرة "القبس":**

وقد صدرت هذه النشرة من دار القبس في نفس اليوم الذي صدرت فيه جريدة "النداء" وكأن لسان حال القائمين على هذه النشرة يقول: إن القبس لم ينطفئ رغم الإستيلاء على المكان الذي تصدر منه، وكانت هذه النشرة بمثابة جهد إعلامي ودعائي يهدف إلى تدعيم عملية التواصل بين أفراد المجتمع، ويطمئنهم على أن الوطن سيعود، ويبث فيهم التفاؤل والثقة في الله والوطن والشرعية.

- **نشرة الكويت:**

وكانت تصدرها حركة نساء وأطفال الكويت، وهي ورقة من صفحتين مكتوبة بخط اليد ومصورة بماكينة تصوير المستندات وقد تضمنت هذه الورقة الإعلامية أو الصحفية أبوابا شبه ثابتة، (كلمتنا) ثم استبدلت (بالإفتتاحية) وهي تتناول التعليق على أهم الأنباء الداخلية أو العالمية حول الاحتلال والرأي العام العالمي والشرعية الدولية، وفي صدر الصفحة الأولى بضع آيات من القرآن الكريم ودعاء، وبعد ذلك أهم الأخبار الداخلية والنداءات والتحذيرات والتوجيهات التي تصدرها قيادات المقاومة العسكرية والسياسية، وقد أصدرت الصحيفة عددا خاصا عن استشهاد المغفور له الشيخ فهد الأحمد الجابر الصباح وهو يقاوم جنود الاحتلال.

بالإضافة إلى هذه النشرات، كانت هناك نشرات أخرى تصدر عن جماعات متعددة وكلها تصب في بوتقة التواصل الفعال في المجتمع، مثل نشرة أحرار الكويت، نشرة الصباح، نشرة موسى، نشرة حوقة، نشرة التصدي، وغيرها، كما ظهرت بعض شرائط الكاسيت التي تحتوي على المواعظ والتوجيهات الإيمانية والأناشيد الإسلامية التي تهدف إلى إشاعة الطمأنينة والثبات في نفوس المواطنين، بجانب ذلك استثمر المواطنون الفاكس في التواصل بينهم، وكان من الشائع أن تجد

شخصا في إحدى المناطق يجمع ما يسمعه ويرسله إلى الآخرين الذين يتولون إلصاقه في المساجد، فيتجمع الناس حوله ويزداد التواصل بينهم.

(جـ) الإتصالات الدولية:

لقد كان لدى المقاومة في الداخل أجهزة هاتف وفاكس عبر الأقمار الصناعية، ومن خلال هذه التقنيات استمر التواصل بين الشعب في الداخل والشرعية والقيادات والمسؤولين في الخارج، كما نشطت المكاتب الإعلامية الخارجية في الاتصال بالشعب والقيادة على السواء.

وكانت بعض الصحف تصدرها جماعات خارج الكويت، سواء كانت تلك الجماعات مكونة من مواطنين كويتيين في الخارج، أو من الجماعات من مواطني الدول الأخرى الذين تبنوا - طواعية - قضية دولة الكويت، كما تمكن الشباب الكويتي من بناء محطات إرسال إذاعية مؤقتة في بعض المناطق الصحراوية بصحراء الكويت وكان الهدف منها الإبقاء على تواصل القيادات السياسية بالقاعدة الشعبية للمجتمع الكويتي، حتى يتوفر للتكامل السيكولوجي الاجتماعي أهم عناصره، بالإضافة إلى محطات الإرسال التي بناها العاملون بالإذاعة الكويتية المرابطون داخل الكويت فإن المهاجرين من أبناء الكويت بالتعاون مع المجتمعات العربية الصديقة أمكنهم إبقاء البث الإذاعي لصوت الكويت تدعيما للتواصل بين القيادات السياسية خارج الكويت والمرابطين داخل الكويت للإبقاء على التماسك الاجتماعي للمجتمع الكويتي وخوفا من التفكك من بعض دعاة التفرقة بين من بالداخل ومن بالخارج.

(د) إستيعاب التغاير الاجتماعي:

إذا كان التكامل الاجتماعي ينطوي على معنى التغاير في إطار إمكانات الوجود الواقعي، فإن توجيه هذه الإمكانات وجهة معينة هو الذي يتيح التكامل من

عدمه، فإذا لم توجد الكفاءة الاجتماعية القادرة على التأليف التكاملي من العناصر المتباينة لا يكون هناك تكامل، وهنا يصبح التغاير - أو بمعنى أدق عدم القدرة الاجتماعية على توجيهه الوجهة التكاملية - معوقا للتكامل. وعلى الرغم من وحدة الهدف والغاية لدى جميع فئات الشعب الكويتي، إلا أن الأمر لم يخلو من وجود التغاير الذي انعكس على الرأي والسلوك الاجتماعي حول بعض القضايا التي أهمها قضية الهوية وما يتعلق بها ، فلقد كان الحفاظ على الهوية والتمسك بها يمثل الهاجس الأول لكل الكويتيين، وقد بدأت السلطات العراقية بتغيير معالم الوطن، واستحداث مسميات لمناطق الكويت غريبة عن الحس الوطني سواء أسماء الشوارع أو المناطق السكنية فقد استبدلت "ضاحية عبد الله السالم" باسم حي "البصرة" والشوارع بغير أسمائها المعروفة، وامتدت يد التغيير إلى إرغام الناس على استبدال هوياتهم وشهادات جنسياتهم وبطاقاتهم إلى هويات وبطاقات عراقية، الأمر الذي دفع الناس إلى الخروج لعدة أسباب كان من بين عواملها الرئيسية المحافظة على الذات والهوية الكويتية فآثر بعض المواطنين الخروج من الكويت خشية ما يترتب على المرابطة من آثار ووجد البعض نفسه مرغما على الخروج كلما طالت أيام العدوان لما يرى من مظاهر البطش والتعذيب، والسجن والإذلال، فوجد أفضل وسيلة للبقاء الخروج بينما أصر آخرون على البقاء من أجل البقاء والمرابطة ودفع الثمن الباهظ من ذاتهم وجهدهم وكل ما يملكون من أجل الكويت، وهكذا برزت مظاهر التغاير بين فئات المجتمع الكويتي نحو قضية واحدة وهي قضية الاحتلال، فوحدة الهدف الاجتماعي أساسها الإبقاء على النفس وعلى الهوية الكويتية والمجتمع الكويتي، وإن اختلف السلوك بين الخروج والمرابطة.

وقد أجرى الباحث في دراسته مقابلات مع عدد من الأسر الكويتية المرابطة أو الصامدة داخل الكويت، والخارجة من الكويت حول أسباب الصمود أو الخروج وكانت

استجابات جميع أفراد العينة تدور حول قضية الهوية الكويتية كسبب للخروج أوللبقاء في الكويت، وارتبط التغاير بشأن هذه القضية(الهوية)تغاير فيما يتصل بها أو يترتب عليها من قضايا أساسية أخرى ذات طبيعة حياتية، ففي يوم ١٣/٨/١٩٩٠ أي في أواخر الأسبوع الثاني للاحتلال أبلغت العراق البنوك الكويتية بأن البنك المركزي الكويتي أصبح فرعا لبنك الرافدين العراقي وعلى البنوك الكويتية أن تتعامل بالدينار العراقي وبالتالي فإن التعامل في الأسواق وبين المواطنين يجب أن يتم بالدينار العراقي تنفيذا لتعليمات قوات الاحتلال وحدد السادس من سبتمبر ١٩٩٠ للبدء في تعامل المواطنين بالدينار العراقي وإزاء هذه التعليمات، انقسمت شرائح المجتمع الكويتي بين مستجيب لها ، باستخدام الدينار العراقي في تعاملاته التجارية، وبين رافض مصر على التعامل بالدينار الكويتي، إن اختلاف السلوك الاجتماعي ليس معناه انقسام أو مساس بالتكامل الاجتماعي بل هو تغاير في السلوك الاجتماعي لتحقيق هدف واحد هو الإبقاء على ضروريات الحياة متدفقة بقدر كاف في الأسواق حفاظا على بقاء المجتمع الكويتي، المثال الآخر الذي يوضح جانب التغاير والمرتبط بمسألة الهوية، هو قرار سلطات العدوان بضم دولة الكويت إلى العراق واعتبارها المحافظة رقم ١٩ في٣٠ أغسطس ١٩٩٠، ومن القرارات المكملة لهذا القرار، قرار خاص بإلغاء اللوحات الكويتية للسيارات واستبدالها بلوحات عراقية كتب عليها (العراق - كويت) وأضاف القرار أن من لا يلتزم بتنفيذ هذا القرار فإنه يحرم من التزود بالوقود.

لقد ظهر التغاير والتمايز في السلوك الاجتماعي إزاء هذه القرارات، من قبل بعض الفئات الاجتماعية الكويتية، حيث رأت بعض الشرائح أن استمرار المرابطة يتطلب البقاء على بعض الحاجات الأساسية ويتطلب ذلك تغيير اللوحات حيث إن هذا التغير يتيح استمرار الحركة للسيارات لأداء واجبات أهم وفي نفس الوقت فإنه

لا يخدش الانتماء أو الولاء للوطن، ورأت شرائح اجتماعية أخرى أن عملية استبدال اللوحات هي قضية وجود بالنسبة للكيان الاجتماعي الكويتي، وهذا يعني التوجه الاجتماعي العام من جانب الشعب نحو الهدف الأساسي (الذي أشير إليه سابقا) حتى وإن اختلفت الآراء والمواقف والأساليب. وغني عن البيان أن هذا الاختلاف - من منظور ديناميات الجماعة - لا يعبر عن النزاع أو الصراع، وإنما هو في إطار عمليات من التكامل النفسي والاجتماعي والامتثال للمعايير المتعلقة بالهدف العام للمجتمع والدولة.

والخلاصة أنه على ضوء الإطار النظري لمفهوم التكامل، وعلى ضوء نشاطات التكامل وممارساته في المجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي - نتبين أنه يشمل متضمنات نظرية تجسدت في النشاطات العملية في تلك الفترة. إنه يتضمن مثلاً التعاون بين الأفراد والجماعات لأداء مهام مشتركة وتبادل المصالح والمنافع والدعم النفسي، والتضحية من أجل الآخرين، والامتثال للمعايير كما أن التكامل يتضمن نبذ الخلافات وتأكيد الإنتماء والاهتمامات العامة ضمن علاقة تواصلية تعكس الثقة المتبادلة والإحساس بالقيمة الذاتية والإنسانية لدى الأفراد تحت مظلة الانتماء الواحد، إنه يتضمن المجاملة والتعبير عن المودة والألفة، والتعاون المشترك في أداء مهام تتطلبها الجماعة وابتكار طرق جديدة في التعامل مع المواقف الصعبة وتعدد مواقف التآزر لتتولد في موجات متتابعة صوب تحقيق الهدف المنشود والغاية المبتغاة تحت سلطة تنظيمية بما يعنيه ذلك من ائتمار وخضوع - هذه المعاني توضحها الخلفية المرجعية كما سبقت الإشارة. كما أن آليات التكامل في المجتمع الكويتي - والتي سبقت الإشارة إليها أيضا - عبرت عن المعاني المذكورة ضمن برامج مجموعات العمل، بجانب ما ظهر من نشاط تكاملي عضوي وتلقائي بين الأفراد والجماعات في المجتمع.

ثانياً : منهج الدراسة وإجراءتها

(١) الهدف والتساؤلات : تهدف هذه الدراسة إلى معرفة خبرة وآراء المبحوثين بشأن خصائص بعض جوانب التكامل النفسي والاجتماعي في المجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي، وقد تم تحديد أنماط التكامل النفسي والاجتماعي التي ستخضع للدراسة اعتماداً على مصدرين، يتمثل **الأول** في الأسس النظرية لهذا المفهوم (التكامل النفسي والاجتماعي) بينما يتمثل المصدر **الثاني** في عمليات التكامل النفسي والاجتماعي في المجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي، من خلال المزاوجة بين الأسس النظرية لمفهوم التكامل والممارسة العملية للتكامل ثم تحديد أنماط التكامل النفسي والاجتماعي المطلوب دراستها وصولاً إلى الهدف المشار إليه، وذلك بالإجابة على التساؤلات الآتية :

- ما مؤشرات التكامل النفسي والإجتماعي من منظور الإنتماء إلى الوطن ؟
- ما مؤشرات التكامل النفسي والإجتماعي من منظور خصائص دور المنظم الإجتماعي؟
- ما مؤشرات التكامل النفسي والإجتماعي من منظور خصائص العلاقات بين المواطنين ؟
- ماهي مؤشرات التكامل النفسي والإجتماعي من منظور خصائص التواصل في المجتمع؟

(٢) عينة البحث: أجريت الدراسة الحقلية على عينة قوامها (٢٠٠) مفردة ممن تبلغ أعمارهم عشرين عاماً فأكثر ونظراً لضرورة تمثيل العينة للمجتمع (المواطنين الكويتيين)، ليس فقط لاعتبارات منهجية وعلمية وإنما أيضا لطبيعة الموضوع مجال

الدراسة - فقد تم الاعتماد على العينة متعددة المراحل والعينة العشوائية البسيطة، حيث تم الاختيار العشوائي لمنطقتين من كل محافظة (تم اختيار المناطق بأسلوب السحب مع عدم الاعادة) فأصبح هناك عشر مناطق من المحافظات الخمس، ومن بين كل منطقة تم الاختيار العشوائي لثلاث قطع، ومن بين كل قطعة تم الاختيار العشوائي لثلاثة أو أربعة شوارع، ومن كل شارع تم اختيار(جادة) بحيث يتم إجراء المقابلات مع المفردات الموجودة بالمنازل/ البنايات التابعة للجادات التي وقع عليها الاختيار مع الالتزام بشرطين: **الأول**: عدم إجراء المقابلة مع أكثر من مفردة من البناية الواحدة أو المنزل الواحد. **الثاني**: أن تتوافر في المفردة التي تم اختيارها المواصفات التي تم تحديدها بحيث تكون العينة متشابهة في خصائصها مع خصائص المجتمع من حيث: الجنس، محافظة الاقامة، الحالة الزواجية، المستوى التعليمي، السن، وقد تطلب ذلك بطبيعة الحال التعرف على خصائص مجتمع البحث (المواطنين) وتوزيع مفرداته وفق هذه المتغيرات على ضوء أحدث الاحصائيات الرسمية المتاحة (إحصاء مارس ١٩٨٨) حيث تبين انه أحدث إحصاء رسمي شامل وقت إجراء الدراسة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢، ولما كانت الدراسة قد أجريت على ذوي الأعمار ٢٠عاما فأكثر فقد تم استبعاد من هم دون هذه السن، وتم توزيع مفردات العينة توزيعا متناسباً (Proportional Allocation) مع خصائص المجتمع من حيث المتغيرات المذكورة.[1]، وقد جاءت العينة في خصائصها على النحو التالي:-

جدول رقم (١)
توزيع عينة الدراسة حسب
النوع والحالة الزواجية

الحالة الزواجية / النوع	ذكور	إناث	المجموع
لم يتزوج	٤٣	٣٦	٧٩
متزوج	٥٣	٥٦	١٠٩
مطلق	١	٣	٤
أرمل	٣	٥	٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	٢٠٠

جدول رقم (٢)
توزيع عينة الدراسة حسب السن والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي / فئات السن	أمي	يقرأ ويكتب	الابتدائية	المتوسطة	الثانوية ومايعادلها	فوق الثانوية ودون الجامعية	الجامعية وما فوقها	المجموع
٢٠ – ٣٤	٦	٣	٧	٣٤	٣١	١٣	١٤	١٠٨
٣٥ – ٤٩	١٧	٧	٦	٩	٤	٥	٦	٥٤
٥٠ – &	٢٤	٨	٢	٣	١	–	–	٣٨
المجموع	٤٧	١٨	١٥	٤٦	٣٦	١٨	٢٠	٢٠٠

جدول رقم (٣)
توزيع عينة الدراسة حسب
محافظة الإقامة والجنس

النوع / المنطقة	ذكـــــور	إنـــــاث	المجـــموع
العــاصـمـة	٢٢	٢٢	٤٤
حــــولي	٢٤	٢٣	٤٧
الأحــمــدي	٢٣	٢٢	٤٥
الجـــهـــراء	١١	١٢	٢٣
الفــروانيــة	٢٠	٢١	٣١
المجـــمــوع	١٠٠	١٠٠	٢٠٠

(٣) أدوات جمع البيانات: تتطلب بعض البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية أن يعطي المبحوث مباشرة بيانات عن نفسه هو، ويشمل ذلك ما يعرفه أو يتذكره (معلومات) أو ما يفضله (ميول وقيم) أو ما يعتقده (اتجاهات) ولعله من المعروف أنه لاكتشاف العالم الداخلي للمفحوص تستخدم أنواع مختلفة من الأسئلة، وحين توجه هذه الأسئلة كتابيا تسمى الأداة في هذه الحالة استفتاء أو استبيان.. أما إذا وجهت الأسئلة شفويا وبطريقة فردية، فإن أداة جمع البيانات تسمى مقابلة" وعلى الرغم من التأكيد الواضح على أهمية كل من الاستبيان والمقابلة كأداتين لجمع البيانات (فؤاد أبو حطب & آمال صادق، ١٩٩١)، إلا أن بعض البحوث تتطلب الاعتماد على أكثر من أداة، وأكثر من أسلوب. وقد عايش الباحث هذا الموقف في المراحل الأولى من تنفيذ الدراسة الحقلية للبحث الحالي، حين تبين أن الاعتماد على الاستبانة فقط واستخدام الأسئلة المغلقة ستكون معه الاستبانة

مطولة بدرجة يتضايق معها المبحوث وتتأثر دقة إجاباته، كما أن الاعتماد على المقابلة فقط لن يمكن من الحصول على المعلومات الكافية - هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بتنفيذ الدراسة الحقلية - تتطلب ضرورة الاعتماد على الاستبانة والمقابلة المتعمقة (indepth interview)، تضمنت الاستبانة مجموعة من الأسئلة المفتوحة (open end Questions) ، كل سؤال في صفحة مستقلة حتى تترك للمبحوث فرصة التعبير بحرية عن حقيقة رأية، وقد غطت أسئلة الاستبانة أربعة أبعاد أساسية هي:

- الإنتماء الى الوطن.
- خصائص دور المنظم الإجتماعي.
- خصائص العلاقات بين الأفراد والجماعات في المجتمع.
- التواصل في المجتمع.

في إطار هذه الأبعاد الأربعة تم تحديد مجموعة من الموضوعات ذات الدلاله المباشرة لمفهوم التكامل النفسي والإجتماعي وتم تطبيق الاستبانة في صورتها الأولية على عشرين مبحوثاً بهدف التأكد من وضوح الأسئلة وأهمية القضايا والموضوعات التى تتناولها، وتم إجراء بعض التغييرات سواء بالحذف أو الإضافة أو التعديل وذلك بناءً على الإختبار المسبق للإستبانة.كما خضعت الإستبانة لإجراءات **تقنين** بإستخدام طريقة صدق المضمون (Content Validity) وطريقة ـ الصدق الظاهري (Face Validity) حيث تم فحص الإستبانة ومراجعتها عبر عدة مراحل بهدف التأكد من أن الموضوع المراد بحثه محدد بشكل دقيق وبصورة مناسبة، وأن أسئلة الإستبانة ترتبط بالموضوع محل الدراسة وتتفق مع هدف البحث، كما عرضت الإستبانة على مجموعة

من المتخصصين في علوم النفس والإجتماع، بعضهم من العرب وبعضهم من الأجانب، وخضعت لمناقشة مستفيضة قبل إعتمادها في الصورة النهائية.

أما عن أسلوب تنفيذ الدراسة الحقلية، فقد قام الباحث بإجراء المقابلات بالأسلوب الفردي (كل مفردة على حدة) وأثناء المقابلة كان الباحث يوجه النقاش مع المفحوص في اتجاهين: **الأول**: الإجابة الوافية على أسئلة الاستبانة. **الثاني**: التأكد - من خلال النقاش - من دقة البيانات التي يدلي بها المبحوث. **وفي بعض** المقابلات تمت الاستعانة بجهاز تسجيل، **وفي حالات** المفردات من الأميين كان الباحث يدون كلام المفحوصين. **وفي جميع** المقابلات، كان يتم تدوين أشكال التعبير غير اللفظي من جانب المفحوصين في التعامل مع الأسئلة والأفكار المطروحة - وذلك في بطاقة مستقلة تضم إلى استبانة المبحوث بعد الانتهاء من المقابلة. وقد حرص الباحث على أن يتم تنفيذ المقابلات بصورة تفاعلية وتلقائية بحيث يتسنى استخلاص كل ما يمكن استخلاصه من معلومات، والتأكد من دقة البيانات والآراء والمعلومات التي يدلي بها المبحوثون من خلال الحوار والتحاور والنقاش.

(٤) المعالجة الاحصائية: على ضوء استجابات المبحوثين وبالنظر إلى خصائصهم العامة تبين وجود تقارب واضح في الاستجابات بصرف النظر عن اختلافهم في تلك الخصائص، وعند التحقق الإحصائي الهادف إلى التأكد من هذه المسألة - تم تحليل بيانات (٥٠) مفردة تبين أن العلاقات ومعاملات الارتباط ومعنوية الفروق بين متغيرات السن والحالة الزواجية ومنطقة الاقامة والمستوى التعليمي من جهة، والمتغيرات الخاصة بالتكامل النفسي والاجتماعي من جهة ثانية - لم تكن ذات دلالة إحصائية تبرر التعمق في التحليل الإحصائي وذلك في معظم الحالات، وعليه تم الاعتماد على الإحصاء الوصفي في المعالجة الإحصائية لجميع

المفردات. وهنا قد يثار تساؤل يتعين حسمه: إذا لم يتم توظيف خصائص العينة في التحليل الإحصائي المتعمق للنتائج، فلماذا كان اختيارها وفق هذه الخصائص إذن؟ الإجابة ببساطة هي أن اختيار العينة موزعة بنسب معينة على تلك الخصائص يجعلها تقترب من تمثيل المجتمع وفق نفس الخصائص. ومن الضروري تمثيل العينة للمجتمع حتى يمكن الوثوق فيما تم التوصل إليه من نتائج - وهذه القيمة من وجهة نظرنا تفوق قيمة التوظيف الاحصائي لخصائص العينة.

ثالثاً : نتائج الدراسة

فيما يلي عرض ومناقشة للنتائج التى توصلت إليها الدراسة بشأن بعض مظاهر التكامل النفسي والإجتماعي في المجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي وذلك من خلال أربعة عناصر :

(أ) مؤشرات التكامل النفسي والإجتماعي من منظور الإنتماء إلى الوطن.

(ب) مؤشرات التكامل النفسي والإجتماعي من منظور خصائص دور المنظم الإجتماعي.

(جـ) مؤشرات التكامل النفسي والإجتماعي من منظور خصائص العلاقات الإجتماعية بين المواطنين.

(د) مؤشرات التكامل النفسي والإجتماعي من منظور التواصل داخل المجتمع.

(أ) مؤشرات التكامل النفسي الاجتماعي
من منظور الإنتماء إلى الوطن

إن الإحساس بالإنتماء الواحد لدى الأفراد والجماعات يمثل المحرك الأساسي لبواعث التكامل النفسي والاجتماعي فيما بينهم خاصة أثناء المحن والأزمات، فإذا كان الإحساس بالخطر المشترك كثيرا ما يدفع الناس إلى تكامل الجهود الرامية إلى درء هذا الخطر، فإن قوة الدفع تكون أقوى إذا كان لدى هؤلاء الناس إحساس بالإنتماء الواحد، ومن المؤكد أن مقومات التكامل النفسي والاجتماعي تصبح أكثر حرية وديناميكية عندما يوجد خطر يهدد الانتماء إلى الوطن، لسبب بسيط هو أن ضياع الوطن يعني ضياع كل شئ (بغرض أن هذا الانتماء قائما)، وفي ظروف الأزمات تتعدد مظاهر التعبير عن الانتماء إلى الوطن ربما بدرجة تفوق الحصر، لكن أشد هذه المظاهر دلالة ما يتعلق بالإدراك الحقيقي لجوهر هذا الانتماء (جانب معرفي)، إنه يتحكم في السلوك المعبر عن الإنتماء بدجات متفاوتة، وفوق ذلك فإنه يتداخل مع الجانب الوجداني (والذي هو في حالة الانتماء يعبر عنه بالحب). في هذا الإطار حددت الدراسة عدة مؤشرات للتكامل النفسي الاجتماعي من منظور الانتماء إلى الوطن لمعرفة آراء المبحوثين بشأن مدى وجودها كحقيقة واقعة أثناء العدوان العراقي، وتتمثل هذه المؤشرات في:-

- إدراك المعنى المجرد للإنتماء إلى الوطن.
- الإمتثال لمعايير اجتماعية تتعلق بالدفاع عن الوطن.
- نبذ الاختلافات المذهبية والعرقية في سياق الدفاع عن الوطن.
- الإحساس بالقيمة الذاتية والإنسانية جراء الإنتماء إلى الوطن.

لقد تم (استخلاص) استجابات المبحوثين بشأن هذه العناصر من خلال مقابلات متعمقة وتوجيه الحوار نحو السلوك الحقيقي من واقع أدلة وبراهين ووقائع (وليس السلوك المثالي) الذي يمثل الوضع المرغوب من قبل المبحوث، والجدول الآتي يجمل النتيجة التي تم التوصل إليها بشأن المؤشرات الأربعة المذكورة :-

جدول رقم (٤)

مؤشرات التكامل النفسي الإجتماعي من منظور
الإنتماء إلى الوطن

المؤشرات	نمط الإستجابة		
	نعم	لا	غير محدد
إدراك المعنى المجرد للإنتماء إلى الوطن	١٧٦	٢٤	..
الامتثال لمعايير إجتماعية في الدفاع عن الوطن	١٨٦	..	١٤
نبذ الإختلافات المذهبية والعرقية	١٥٦	..	٤٤
الاحساس بالقيمة الذاتية والإنسانية كمواطن	١٧٩	٢١	..

نتبين من هذا الجدول أن الغالبية العظمى من المبحوثين - وبما يتراوح بين (٧٨٪) و (٩٣٪) دلت إستجاباتهم على عمق الإرتباط بالهوية الوطنية على المستوى النفسي والاجتماعي في حدود العناصر المبينة بالجدول، كما نلاحظ أن (٧٪) و (٢٢٪) لم تفد برأي قاطع فيما يتعلق بكل من الامتثال للمعايير الاجتماعية ونبذ الاختلافات المذهبية والعرقية، في الوقت نفسه نتبين من الجدول أن ١٢٪ من المبحوثين لم تدل استجاباتهم على الإدراك السليم لمعنى "الإنتماء"، وأن (١٠,٥٪) أفادوا بأنهم افتقدوا الإحساس بالقيمة الذاتية والإنسانية أثناء الاحتلال.

ويوضح الجدول أن (٨٨٪) من المبحوثين دلت استجاباتهم على الإدراك الصحيح لمعنى الإنتماء إلى الوطن، حيث وردت في تقاريرهم مفاهيم صريحة تدور حول معني (حب الوطن)، والواقع أن هذا المعنى يتسع ليشمل كافة مظاهر السلوك التي تعبر عن الإنتماء، إنه بمثابة قيمة كبرى تمثل عنصراً أساسياً لتنظيم البناء الاجتماعي والعلاقات بين الأنساق الاجتماعية، فتصبح بذلك أساس إنجازا ت السلوك الانتمائي ودفع الأفراد إلى التماسك والوحدة أمام الخطر. وإذا كان الوزن النسبي للقيمة يحدد فاعليتها الذاتية وتأثيرها البنائي - فإن قيمة (حب الوطن) لا تعادلها قيمة أخرى خاصة في ظروف وقوع الوطن تحت التهديد المباشر ومحاولات محوه على غرار ما حدث للوطن الكويتي أثناء العدوان العراقي. كما نلاحظ من الجدول السابق أن١٢٪ من المبحوثين لم تتضمن تقاريرهم معني محدداً للإنتماء.

ولكن ما مظاهر التعبير الرمزي عن الإنتماء؟ من واقع فحص تقاير المبحوثين تبين أن هذه المظاهر تتمثل في التماسك بكل ما يرمز إلى الهوية الوطنية، ورفض كل ما يرمز إلى محاولات تغيير هذه الهوية ومحوها من قبل قوات العدوان العراقي. ففيما يتعلق بالتمسك برموز الانتماء حسبما ورد في تقارير المبحوثين تبين أنه يشمل (٦٨) نمطا سلوكيا يدور أكثره حول العناصر التالية:-

- الحصول على العلم الكويتي والإحتفاظ به.
- وضع صورة القيادة السياسية في أماكن ظاهرة بالمسكن والأماكن العامة، أو الاحتفاظ بها في مكان سري حتى لا تراها عصابات الإحتلال.
- الاحتفاظ بالمستندات والوثائق التي تتضمن الانتماء إلى الكويت وعدم استبدالها بالمستندات والوثائق العراقية.

- كتابة عبارات تتضمن حب الوطن على الجدران والحوائط الخارجية للمساكن والمؤسسات.

أما بخصوص مظاهر الرفض لما يتناقض مع الانتماء إلى الوطن، فقد تضمنت تقارير المبحوثين (٤٧) مظهرا، دار أكثرها حول العناصر الآتية:-

- حرق العلم العراقي وحرق صور رموز العدوان، خاصة صورة صدام.

- إحتقار ومقاطعة كل ما هو عراقي.

- تغيير الأسماء والمعاني التي أضفاها العراقيون على بعض الأماكن - تغييرها إلى كويتية.

وعلى ضوء ما خطه المبحوثون في تقاريرهم عن مسألة الانتماء إلى الوطن، أمكن بيان أن هذه المسألة هي القيمة الجوهرية التي تتفرع عنها مظاهر الاشتراك في قيم متماثلة وكذلك في الاحساس المشترك بالمسؤولية لتحقيق الالتزامات الاجتماعية والشعور بالتماسك[٢].

أما بخصوص الامتثال لمعايير اجتماعية تتعلق بمقاومة العدوان، فيجب أولاً أن نوضح أن المعايير بوجه عام تعتبر مصدراً للضغط على الأفراد لكي تتشابه أهدافهم المختلفة مع أهداف الجماعة، وهي تعبر عن نفسها في صورة سلوك، وتتمثل المعايير في القواعد والتقنيات الاجتماعية والعادات المعترف بها والقيم والاتجاهات السائدة التي تعتبر مرشداً للفرد داخل الجماعة تحدد سلوكه المقبول فيها. وبهذا المعنى، فإن المعايير الاجتماعية تشمل عددا هائلا من نتائج تفاعل الجماعة في الماضي والحاضر مثل الأخلاق المستهدفة، والقيم الاجتماعية، واللوائح المنظمة والعادات والتقاليد والأحكام القانونية والعرف والمودات.. الخ، وبوجه عام، فإن

المعايير هي التي تحدد ما هو صواب وما هو خطأ، وما هو جائز وما هو غير جائز، وما يجب أن يكون وما يجب ألا يكون حتى يكون الفرد مقبولا من الجماعة ملتزما بسلوكها ومسايرا لقواعدها ومتجنبا لرفضها(محمد شفيق، ١٩٨٧)، والمجتمع الكويتي - كمجتمع عربي إسلامي - له معاييره الاجتماعية المعروفة، والتي تحكم سلوك الأفراد والجماعات فيه، وهي معايير ربما تفوق الحصر. لكن هذه الجزئية من الدراسة تختص ببعض السلوكيات الجماعية المعبرة عن معايير تم الاتفاق عليها بين الأفراد والجماعات، إنها سلوكيات موقفية نابعة من سمات ثابتة وتتعلق مباشرة برفض العدوان العراقي، أي ماذا كان المبحوثون قد خبروا مواقف محددة بما يجسد الالتزام بذلك من قبل المواطنين، والخبرة التي نعنيها هنا هي الخبرة المباشرة، بمعنى أن يكون المبحوث قد عايش أو رأى الآخرين يلتزمون بمعايير سلوكية في هذا الإطار.

ويوضح الجدول السابق أن هذا المعنى ورد في تقارير (١٨٦) مبحوثاً، أي ما يعادل (٩٣٪) من عينة البحث، ويأتي العصيان المدني في مقدمة المعايير الاجتماعية يليه الإلتزام ببعض الأعمال الجماعية الموقفية مثل الصعود فوق أسطح المنازل في وقت واحد والهتاف باسم الله والوطن والأمير، ثم الإلتزام بإطفاء الأنوار في وقت واحد إرهاباً للقوات العراقية، وأخيراً الإلتزام بعدم الخروج من المنازل في توقيت محدد. هذه الأنماط السلوكية الجماعية قد مارسها المبحوثون أو خبروها من قبل الآخرين، وهي في مجملها تعبر عن الروح الاجتماعية والإحساس الجماعي بالإنتماء إلى الوطن الواحد، كما أنها بطبيعة الحال تختلف تكرارا في الممارسة من فرد إلى آخر، فعلى الرغم من أن الإلتزام الجماعي بسلوكيات معينة يرتبط بوعي المصالح المتوافقة ووضوح الأهداف بما يوجه النشاطات في اتجاه موحد، إلا أن مساهمة كل فرد في بلوغ الأهداف المبتغاة يكون في حدود ما يستطيعه وما أوكل

إليه من مهام وما يمتلكه من نشاط ومعرفة(هورغ وآخرون، ١٩٩١)، وهذا يفسر جانبا هاما من أسباب الاختلاف في حجم وطبيعة النشاط الهادف إلى مقاومة العدوان العراقي، فعلي الرغم من الرفض العام لهذا العدوان من قبل المواطنين، إلا أن طبيعة وحجم وفاعلية السلوك المعبر عن هذا الرفض يختلف بالضرورة من مواطن إلى آخر.

المؤشر الثالث، والمتضمن في الجدول السابق هو نبذ الاختلافات الدينية والعرقية والمذهبية بمعنى: هل رأى المبحوثون جماعات عمل تؤدي أعمالا ومهاما مشتركة وبصورة منتظمة من قبل مواطنين يعرف المبحوثون جيدا أنهم ينتمون إلى أصول عرقية ومذاهب دينية أو فكرية مختلفة؟ غنى عن البيان أن الأعمال والمهام المشتركة هي تلك المتعلقة بتخفيف صعوبات الحياة أو مقاومة العدوان العراقي ورفضه. في هذه الجزئية الهامة تبين أن (٧٨٪) من المبحوثين تضمنت تقاريرهم أنهم قد لمسوا ذلك، وأفادوا بأمثلة محددة (مثال واحد على الأقل)، وإذا كان هذا على مستوى الجوانب الاختلافية ككل، فإن المنطق نفسه قد تأكد على مستوي كل جانب على حدة، لقد أفاد ٦٨٪ من المبحوثين بأمثلة محددة (صحيحة) عن التعاون بين السنى والشيعى في أداء أعمال مشتركة، وبلغت النسبة في حالة التعاون بين البدو والحضر إلى (٧٩٪)، وبين الإسلامي والعلماني إلى (٢٣٪) مع ملاحظة أن هذه النسب تضمنت مثالاً واحداً على الأقل، وأفادت بعض الحالات بما يزيد عن عشرة أمثلة من التى يعرفونها أو يسمعون عنها في مجال العمل الإجتماعي أوالمقاومة العسكرية ضد العدوان العراقي. فإذا نظرنا إلى ما وراء هذه المؤشرات الكمية في ضوء ظروف العدوان ومتطلبات مواجهتة نجد أنها تعبر عن تكامل إجتماعي يرتبط بالتأثير والتأثر في نوع من التكامل والتساند الوظيفي، حيث إن الأساس الفيزيقى

لبنية المجتمع يقوم على ثلاث ركائز اساسية هي الظروف الايكلوجية، والتكوين الديموجرافي، وبنّية المجتمع، وتتبادل هذه الركائز مع الانساق المجتمعية والاقتصادية والقرابية والسياسية والدينية مسألة التأثير والتأثر المذكورة، لقد تساندت هذه الركائز والأنساق بما أسفر عن تكامل اجتماعي في المجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي، وتطلبت القيم الناتجة عن هذا التساند - عبر الفترات والسنين - تكامل نسق الشخصية مع نسق القيم لتكوين ملاقاة بين العناصر الوظيفية للموقف وأنماط توجيه القيم السائدة في البناء الاجتماعي، ولما كان هناك قاعدة قيمية مشتركة بين أفراد المجتمع كان من السهل توحد الأشخاص مع متطلبات تلك القيم، وبدون ذلك ما كنا نجد هذه الوحدة الاجتماعية والتساندية في مواجهة ورفض العدوان العراقي.

أخيراً نأتي إلى المؤشر الرابع وهو إحساس المواطن بقيمته الذاتية والإنسانية:
هل كان المواطن الكويتي تحت الاحتلال يشعر بأن المجتمع والدولة حريصان عليه "كإنسان" و"مواطن" بصرف النظر عن انتمائه أو مذهبه أو فكره، أو مستواه الاجتماعي؟ إن أهمية حسم الإجابة على هذا التساؤل تنبع من ارتباطها بالإستعداد النفسي لدى الفرد لأن يضحي بفرديته في سبيل (النحن). وعلي ضوء تحليل تقارير حالات الدراسة أفاد ٨٩,٥٪ من العينة أي ما يعادل (١٧٩) حالة أن الجهود التي بذلت سواء من الدولة أو من المجتمع جعلتهم مقتنعين تماماً بأن هناك من يحرص على قيمتهم الإنسانية والذاتية كمواطنين بصرف النظر عن أي اعتبار آخر. أما النسبة الباقية وقدرها (١٠,٥٪) أي ما يعادل (٢١) مفردة فقد أفادت بعكس ذلك،وقد لاحظ الباحث أن تقارير تلك الحالات تعبر عن أنهم خبروا مواقف جعلتهم يعانون من الضغوط النفسية الشديدة، وكان ذلك هو العامل المشترك بين هذه

الحالات، من هذه المواقف - حسبما أفاد المبحوثون : الوقوع في الأسر، خبرة التعذيب والإعتقال، الخسارة الشديدة في الممتلكات، فقدان أحد الأحبة والأعزاء لكن إذا كان ٩٠٪ تقريباً من المبحوثين مقتنعين بأن الجهود المبذولة من قبل المجتمع والدولة أثارت إحساسهم بقيمتهم الذاتية والانسانية، فإن ذلك يعنى إنتفاء عامل أساسي يتعلق بسيكولوجية الانسان المقهور، هذا العامل هو (عقدة النقص) وانتفاء هذا الإحساس تنتفى معه (بالتأكيد) مشاعر الدونية في موقف الانسان من الوضع القائم، وطالما انتفت تلك المشاعر، ولو جزئياً - تقل حالة الاحساس بالعجز إزاء مصادر أو رموز القوة التى تهدده، ولا يكون هناك افتقاد للاحساس بالقوة والقدرة على المجابهة الذى يمد الحياة بنوع من العنفوان ويدفع إلى السعي نحو الاحترام والإصرار على المواجهة. ولعل هذا يفسر - ضمن عوامل أخرى تتصل بما لمسه المواطنون من مظاهر ضعف وتخاذل في القوات العراقية رغم جبروتها وبطشها - الطابع الاقتحامي في السلوك الشعبي ضد هذه القوات. ولقد ناقش الباحث في دراسات أخرى له عن آثار العدوان العراقي، كيف أن الجماعات العسكرية والمدنية التى تشكلت لمقاومة هذا العدوان ورفضه كانت ذات بأس شديد سواء من واقع نشاطاتها الفعلية أو من واقع وثائق العدوان نفسه في مواجهة تلك الجماعات التي نبعت من شعب مجابه عنيد لا يقيم وزناً لطلب السلامة أو سوء العاقبة إذا تعلق الأمر بخطر يهدد وطنه وهويته.

ولابد أن نشير في نهاية هذه الجزئية، إلى أن إطمئنان المواطنين على قيمتهم الذاتية والإنسانية في ضوء ما لمسوه من جهود بذلت للتخفيف عنهم واسترداد وطنهم - يتواءم مع الرغبة الانسانية في التقدير الإيجابي للذات، وكذلك مع عمل هذه الرغبة بوصفها دافعاً قوياً حيث تتشابك بكثير من الدوافع الاجتماعية مثل

الدافع إلى الإنجاز والدافع إلى الإنتماء ويذهب البعض إلى القول بأن هذه الرغبة تساعدنا على أن نفهم السبب في أن بعض الناس يتحملون المشاق الجسيمة والجوع والألم بسبب ما عندهم من إعتزاز بالذات (موراي، ١٩٨٨). أليس ذلك ما خبره المواطن الكويتي أثناء فترة العدوان العراقي؟ لقد تحمل هذا المواطن صنوف المشاق ولم يرضخ لمطالب العدوان، وأعلن العصيان المدني، ولم يكترث بالعقوبات والتهديدات بالاعدام والتعذيب والاعتقال.. الخ، ألا يجوز لنا القول بأن ذلك منشأه "الاعتزاز بالذات" وإذا كانت نسبة ٩٠٪ تقريباً من المبحوثين تؤكد إطمئنانهم على قيمتهم الذاتية والإنسانية لدي الدولة والمجتمع أثناء العدوان العراقي الآثم وإذا كان من المعروف في علم النفس أن مفهوم الذات ينشأ عن العلاقات الأولى في الأسرة منذ الطفولة - فإنه يمكن القول بأن التنشئة في الأسرة الكويتية خلال السنوات الأولى تتضمن جانباً إيجابياً ألا وهو تدعيم وتنمية المفهوم الإيجابي عن الذات لدى الطفل وتأكيد قيمة الإنتماء لديه. ومن الضروري أن تحرص الأسرة الكويتية على تدعيم مثل هذه الأمور الإيجابية.

(ب) مؤشرات التكامل النفسي الإجتماعي من منظور خصائص دور المنظم الاجتماعي

بحدوث العدوان العراقى تحوّل المجتمع الكويتي من مجتمع رفاهية إلى مجتمع "أزمات" بكل ما يحمله هذا المفهوم من معان، فهناك أزمات فى الإدارة، وهناك أزمات في الخدمة، وهناك أزمات فى الغذاء.... الخ. فى مثل هذه الظروف الصعبة تظهر القيادة متأثرة بطبيعة الجماعة وتركيبها وبالمواقف التى تمر بها،

والأهداف والمطالب التى تسعى إلى تحقيقها، كما تتأثر بأفكار الجماعة وقيمها واتجاهاتها وأنشطتها، ويذهب البعض إلى أن هناك شرطين ضرورين لظهور القائد: (أ) مواقف أو ظروف معينه تمر بها الجماعة(النظرية الموقفية)(ب) سمات أو صفات أو خصائص معينه تؤهله للدور القيادي (النظرية السماتية) والواقع أن هناك عوامل كثيرة ومتداخله يتوقف عليها ظهور القائد بعضها يرجع إلى الجماعة وطبيعتها وظروفها وتركيبها، وبعضها يرجع إلى القائد وصفاته وخصائصه ودوافعه (ر.س. كرتشفيلد وآخرون، ١٩٨٤).

ومن جهة ثانية فإنه مع حدوث العدوان العراقي، كانت هناك فرق عمل تعمل بنشاط متفاوت في المجال الإجتماعي كما سبقت الإشارة إلى ذلك في موضع لاحق من الدراسة، وعلى الرغم من صغر حجم بعض هذه الفرق، إلا أنها كانت ذات رئاسة وتوجيه من جانب شخص معين، سواء كان هذا الشخص من بين أعضاء الفرق نفسها، أو من بين قيادة أعلى توجد في نفس المنطقة أو في مناطق أخرى. هذا الشخص يقترب دوره مما يسميه الإجتماعيون المنظم الإجتماعي Social Organizer وفي بعض الاحيان كان يتطوع أحد الأهالي للقيام بدور المنظم دون أن تكون له إرتباطات عضوية في جماعة أو فرقة، ولما كان هذا الدور من أهم مستلزمات التكامل الإجتماعي، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، كان لابد من التطرق إلى هذه الفكرة ونحن بصدد مناقشة التكامل النفسي والاجتماعي في مجتمعنا أثناء فترة العدوان العراقي. وحسب نظرية (روس)، والتي تناقش أدوار المنظم الاجتماعي (أحمد خاطر، ١٩٨٤)، وأيضا على ضوء خصوصية ظروف تلك الفترة - والتى كان من شأنها تقييد واضطراب دور المنظم الإجتماعي - تمّ تحديد بعض جوانب هذا الدور بما يمكن الحكم الصحيح عليها من قبل المبحوثين منها بإعتبار أن ذلك ذو صلة

وثيقة بمتطلبات التكامل النفسي والاجتماعي ومدى كفاءته، في هذا الإطار تم تحديد الجوانب التالية :

- الإحساس الجمعي والاهتمام بالمشاركة في حل الأزمات والمشكلات العامة.
- مساعدة أهالي المنطقة على إيجاد وسائل لتحقيق أهدافهم (إشباع حاجات، مواجهة مشكلات)
- التعامل مع أهالي المنطقة جميعا على أساس من المساواة (دون محاباة غير مبررة منطقياً لأحد)
- الإهتمام بالمنطقة ككل، وليس بأجزاء منها دون غيرها.
- حث الأهالي على الصبر والجلد والاستفادة من الظروف للتخفيف من صعوبات الحياة.
- تشجيع الجهود التعاونية والمنظمة والتنسيق بينها.
- دعم العلاقات الإيجابية بين المواطنين.

إن هذه العناصر تمثل تكامل دور المنظم الاجتماعي، وتتوقف فاعلية هذا الدور على الإلتزام بها من قبل هذا المنظم حسب إدراك أعضاء الجماعة المستهدفة. والجدول الآتي يوضح آراء المبحوثين بشأن توافر هذه العناصر في دور قيادات العمل الاجتماعي العام أثناء العدوان العراقي.

جدول رقم (٥)

مؤشرات التكامل النفسي الإجتماعي من منظور خصائص دور المنظم الإجتماعي

المؤشرات	نمط الإستجابة		
	نعم	لا	غير محدد
الاحساس الجمعي والاهتمام بالمشاركة في حل المشكلات العامة	٧٦	١٨	١٠٦
مساعدة أهالى المنطقة على التوصل لوسائل تحقيق أهدافهم	١٠٦	..	٩٤
التعامل مع مواطنى المنطقة على أساس من المساواة	١٤٧	..	٥٣
الاهتمام بكل أجزاء المنطقة وليس ببعض أجزائها	٧٦	..	١٢٤
حث المواطنين على التحمل والصبر والتعاون	١٣٦	..	٦٤
تشجيع الجهود التعاونية والتنسيق بينها	١٦٨	٣٢	..
دعم العلاقات الايجابية بين المواطنين	٢٨	١٨	١٥٤

إذا كان الإحساس الجمعي والاهتمام بالمشاركة في حل المشكلات العامة يمثل مطلباً أساسياً لنجاح دور المنظم الاجتماعي بوجه عام، وفي ظروف الأزمات بوجه خاص، فإن هذا الجدول يوضح أن (٧٦) مبحوثاً، أي ما يعادل (٣٨٪) قد أفادوا بأنهم فعلاً إلتقوا وتعاملوا مع مثل هذه النوعية من الرجال، بينما أفادت نسبة (٥٣٪) من المبحوثين أنهم سمعوا عن رجال بالمواصفات المذكورة، ولكنهم لم يلتقوا

بهم وجها لوجه، فى حين أفاد (٩٪) من المبحوثين أن الذين ظهروا على ساحة العمل العام لم يكونوا فى مستوى المسؤليه والإحساس والاهتمام بالمشاركة فى حل الأزمات والمشكلات العامة. والواقع أنه أثناء فترة العدوان العراقى لم تكن عملية تيسير شؤون الحياة اليومية للبلاد بالمسألة السهلة بحيث تكون فى مستوى يرضى كافه المواطنين لأن السلطة والقوة كانت بيد العدوان، وقامت قواته - بقصد وبغير قصد - بتدمير وإنهاك البنيه التحتية والنظام الإداري فى التنظيمات الاجتماعية الرسمية، كما ضيقت الخناق على قيادات العمل الاجتماعى واعتقلت بعضهم وقتلت البعض الآخر ولم تكُفْ عن ملاحقة الآخرين - كل هذه العوامل وغيرها كانت بالتأكيد من معوقات دور قيادات العمل العام.

أما بخصوص دور المنظم الاجتماعي في مساعدة أهالي المنطقة على التوصل لوسائل تحقيق أهدافهم، فإن الجدول السابق يوضح أن (٥٣٪) من المبحوثين دلّت إستجاباتهم على وجود قيادات اجتماعية قامت بهذه المهمة، كما نتبين من الجدول نفسه أن (٧٣,٥٪) من عينة البحث تفيد استجاباتهم بأن المسؤولين عن العمل الاجتماعي كانوا يمارسون مهامهم على أساس من المساواة بين المواطنين، كما أن (٣٨٪) من العينة تفيد استجاباتهم بعمومية الاهتمام بكل أجزاء المنطقة، وقد تبدو هذه النسبة منخفضة بعض الشئ، ولكن تبين من فحص استجابات بقية المبحوثين أنهم - وإن كانوا أفادوا بنفس المعنى تقريبا - إلا أنهم لم يؤيدوا ذلك بحقائق ملموسة في سياق المعلومات التي أدلوا بها أثناء التحاور معهم.

ونتبين من الجدول أيضاً اهتمام القائمين على العمل الاجتماعي برفع الروح المعنوية للمواطنين، حيث تفيد استجابات (٦٨٪) من المبحوثين أن هؤلاء كانوا يحثون المواطنين على التحمل والصبر والتعاون، أما النسبة الباقية فقد أفادت بأن

سمعوا عن هذا الدور لقادة العمل الاجتماعي وإن كانوا لم يخبروه بصفة شخصية (وبالتالي لم تتضمن إستجاباتهم وقائع مؤكدة).

وبينما تفيد استجابات (٨٤٪) من عينة البحث أن قيادات العمل الاجتماعي كانت تعمل على تشجيع الجهود التعاونية والتنسيق بين هذه الجهود، فإن (١٦٪) أفادوا بعكس ذلك (مع سرد وقائع محددة) وقد يرجع ذلك إما إلى نقص الخبرة بالعمل الاجتماعي أثناء الأزمات أو إلى العراقيل المرتبطة بظروف العدوان العراقي. ومن جهة أخرى تشير بيانات الجدول السابق إلى انخفاض نسبة القائلين بأن قيادات العمل الاجتماعي كانت تعمل على دعم العلاقات الإيجابية بين المواطنين، حيث لم تتعد نسبة القائلين بذلك (١٤٪)، بينما أفاد (٩٪) بأن هذه القيادات كانت بعض تصرفاتها تفسد العلاقات بين المواطنين. أما بقية المبحوثين والذين يمثلون الأكثرية (٧٧٪) فقد جاءت استجاباتهم مؤكدة معنى واحد هو: أن العلاقات كانت إيجابية بين المواطنين، ولم يكن الأمر في حاجة إلى قيادات العمل الاجتماعي لتضفي صفة الإيجابية على تلك العلاقات.

على ضوء هذه النتائج نتبين أن ظروف العدوان العراقي ووجهت بخلفية إجتماعية خصبة تنبت فيها قيادات ومبادرات تسعى إلى التعامل الفاعل مع تلك الظروف، وأن المبادرين الذى نبتوا وتدعم وجودهم في هذه القاعدة أو الارضية قاموا بدور أساسي في التكامل الإجتماعي من وجهة نظر أكثرية المواطنين، وأن هؤلاء "المبادرين " أو الذين تولوا دور المنظم الإجتماعي قد واجهتهم صعوبات ملحوظة إما بسبب ضغوط العدوان وغشومته، أو بسبب قلة خبرتهم، أو بسبب بعض الأنماط الثقافية السائدة. ويعتقد الباحث - على ضوء خبرته ومعايشته لظروف المجتمع الكويتي أثناء العدوان، ووقوعه في الأسر، أن بعض مظاهر عدم الرضا عن بعض جوانب دور المنظم الإجتماعي لا تخرج عن هذه الأسباب الثلاثة.

(جـ) مؤشرات التكامل النفسي الاجتماعي كما تعكسها خصائص العلاقات الاجتماعية

إن كثيراً من اتجاهات الفرد تضرب بجذورها إلى الجماعات التى ينتمى إليها، وهى تعكس معتقدات وقيم ومعايير تلك الجماعات، ولكى يحتفظ الفرد بما لديه من اتجاهات فإنه يحتاج إلى دعم الآخرين الذين يحبهم وينتمى إليهم، كما أن الانحراف عن الغالبية لا يمكن أن يستمر طويلاً، والخارج على الإجماع يبحث عن أتباع ومؤيدين من أجل تحقيق الدعم الاجتماعى، فإذا لم ينجح فى ذلك فإنه سوف يستسلم ويذعن للغالبية، معنى ذلك أن الانسان فى حاجة إلى دعم الآخرين ومشاركتهم له، وتزداد هذه الحاجة إلحاحاً فى أوقات الشدة التى يمر بها الفرد، ومن استقراء بعض الخصائص النفسية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الكويتي نتبين أنه يشمل سمات طبيعية تعزز إشباع الحاجة إلى الدعم والمؤازرة من الآخرين، فالوحدة القبلية في كويت ما قبل النفط لم تكن وحدة إقليمية وإنما كانت وحدة قرابية، بمعنى أنه لم يكن هناك ضرورة تقليدية لمناطق إقامة القبائل في الصحراء الكويتية، ولكن كان لكل وحدة قبلية الحق في أن تقيم حيث تشاء داخل الوطن، وبالتالى فإن الجماعات القبلية في المجتمع الكويتي التقليدي، لم تتخذ صورة التجمعات الانقسامية التى يتناظر فيها التوزع القرابي، والتوزع الاقليمي كما هو الشأن في بعض التجمعات القبلية بالمناطق العربية الأخرى (محمد محجوب،١٩٧٧)، هذه الخاصية ساعدت على تقوية العلاقة وتمتين الروابط وثراء الصلات بين المواطنين الذين ينتمون إلى أصول قبلية مختلفة، فالكويتي في ساعة الشدة، كان يجد الدعم والتعبير عن المساندة ليس فقط من قبيلته، ولكن أيضاً من

أعضاء القبائل الأخرى الذين كانوا يتواصلون معه ويتواصل معهم، وعندما أخذت الدولة بالنظم الحديثة في القانون والإدارة تدعم الانصهار الإجتماعي، حيث أتيحت الفرص المتكافئة لكل المواطنين، وأصبح الجميع سواسية أمام القانون والاستفادة من الخدمات وعائد الثروة النفطية.. الخ، هذه العوامل كانت ذات أثر بالغ في التقارب والتآلف الإجتماعي وإتاحة المساعدة والعون المتبادلين بين المواطنين الكويتيين في السراء والضراء وحين البأس.

ولم يكن في تاريخ المجتمع الكويتي حدثاً أشد خطورة من العدوان العراقي الذي داهم الجميع في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ لقد وجد الجميع أنفسهم في حاجة إلى المساعدة والدعم من بعضهم البعض قبل أن يجدوا أنفسهم في حاجة إلى الدعم الخارجي. من هنا حاولت الدراسة أن تقف على طبيعة بعض جوانب التكامل النفسي الاجتماعي كما تعكسها العلاقات الاجتماعية في المجتمع الكويتي أثناء العدوان العراقي، وذلك حسب آراء المبحوثين وخبراتهم الذاتية فيما يتعلق بالجوانب الآتية:-

- التعبير عن الألفة والتعاطف في العلاقات الاجتماعية.
- المجاملات الاجتماعية.
- الدعم النفسي والاجتماعي المتبادل.
- الثقة في المعاملات المتبادلة عن الوضع الداخلي.
- الثقة والصدق في الوفاء والإلتزام بالمسؤولية.
- المشاركة في إنجاز مهام عامة.
- الإستعداد للمشاركة في إنجاز مهام عامة.
- التضحية من أجل الآخرين.

- تكامل وتآزر الجهود للتخفيف من صعوبات الحياة اليومية.

والجدول الآتي يجمل إستجابات المبحوثين بشأن هذه الجوانب.

جدول رقم (٦)

مؤشرات التكامل النفسي الإجتماعي من منظور خصائص العلاقات الإجتماعية

المؤشرات	نمط الإستجابة		
	نعم	لا	غير محدد
التعبير عن الألفة والتعاطف	١٤١	٢٣	٣٦
المجاملات الإجتماعية	١٧٦	..	٢٤
الدعم النفسي والإجتماعي المتبادل بين المواطنين	١١٦	..	٨٤
الثقة في المعلومات المتبادلة عن الوضع الداخلي	٤٨	..	١٥٢
الثقة والصدق في الوفاء والإلتزام بالمسؤولية	٢٠	..	١٨٠
المشاركة في إنجاز مهام عامة	٨٧	..	١١٣
الاستعداد للمشاركة في إنجاز مهام عامة	١٨٧	..	١٣
التضحية من أجل الآخرين	٨٩	..	١١١
تكامل وتآزر الجهود لتخفيف صعوبة الحياة اليومية	١٥١*	٤٩	..

(*) الايجابية هنا بصفة جزئية حسبما سنبين فيما بعد.

تجدر الإشارة أولاً إلى أن تكرارات الإستجابات غير المحددة تدل على أن المبحوثين لم يخبروا تلك المواقف، ولم يخبروا نقيضها، على سبيل المثال نلاحظ أن ٩٠٪ من المبحوثين - (١٨٠) مبحوث - جاءت إستجاباتهم غير محددة بشأن الوفاء بما تم الإلتزام به من مسؤوليات. هذا معناه أن هؤلاء المبحوثين - ببساطة - لم يتذكروا مواقف حدثت معهم بصفة شخصية من هذا القبيل، ولم يخبروها مع غيرهم سواء كان المتعهد قد أوفى بعهده أم لا. المنطق نفسه تقريباً في بقية المؤشرات المتضمنة بالجدول، فهناك مثلا (٥ , ٦٪) من المبحوثين أفادوا بأنهم لا يمكنهم أن يجزموا - نفيا أو إثباتا - بأنهم لمسوا الإستعداد لدى الآخرين للمشاركة في إنجاز مهام عامة في إطار العمل الاجتماعي أثناء الإحتلال، كما أن ١٢٪ لم يتذكروا مواقف محددة، ولم يفيدوا بوقائع محددة بشأن وجود المجاملات الاجتماعية من عدمه.. وهكذا. إذا ما انتقلنا إلى متضمنات الجدول، نلاحظ أن استجابات (١٤١) حالة، أي ما يعادل (٥ , ٧٠٪) تفيد أن المودة والألفة والتعاطف بين المواطنين كان مرتفعاً أثناء فترة العدوان العراقي مقارنة بما كانت عليه الحال قبل ذلك العدوان، أما النسبة الباقية وقدرها (٥ , ٢٩٪)، أي ما يعادل (٥٩) حالة فقد أفاد (٣٦) منها بأنها لم تلمس تغيراً في هذا الجانب أثناء فترة العدوان العراقي عما كان قبله، وأفادت تقارير (٢٣) حالة بأن المودة والألفة بين المواطنين قد إنخفضت مقارنة بما كانت عليه قبل العدوان العراقي، أما بخصوص المجاملة والتعبير عن المحبة في علاقة المواطنين بعضهم ببعض، فقد أفادت تقارير (٨٨٪) من الحالات بأنهم خبروا العديد من المواقف التى تجسد ذلك، بينما أفاد (١٢٪) بأنه لم يكن هناك مجال للمجاملة أو التعبير عن المحبة، وقد تضمنت تقارير هذه الحالات وعددهم (٢٤) حالة عبارات تدل على النقد المرير لأسلوب تنظيم العمل في المجتمع أثناء فترة العدوان، في الوقت الذى عبروا عن جل غضبهم ونقمتهم على أسلوب تعامل

العراقيين مع المواطنين، وكذلك على بعض أفراد الجاليات العربية التى بقيت في الكويت.

إن ما أفاد به المبحوثون بشأن المودة والألفة في العلاقات الاجتماعية، وكذلك المجاملات بين المواطنين أثناء العدوان العراقي، إنما تعكس خبرتهم الشخصية في سلوكيات تلاحظ وأفعال ومواقف... إلخ. ومثل هذه الأمور ذات دلالة بالغة للتكامل النفسي والاجتماعي لأنها تتعلق بعمق الإحساس النفسي والتعبير العملي بشأن ضرورة مواجهة الخطر المشترك الذى يهدد الجماعة، كما أنها تتعلق بعمق التآلف الإجتماعي، الذى يمثل الأوالية التى تنعقد من خلالها العلاقة الإنسانية والتى من خلالها تعبر عن ذاتها بأشكال متعددة، بالاضافة إلى ذلك، فإنها تتعلق بمدى رسوخ بعض الأسس النفسية للتكامل الإجتماعي، كما نتبين من الجدول السابق، أن (٥٨٪) من المبحوثين دلّت إستجاباتهم على وجود الدعم النفسي والاجتماعي المتبادل بين المواطنين أثناء العدوان العراقي، أما النسبة الباقية (٤٢٪) فلم تؤكد ذلك أو تنفيه. وقد تبين أن الذين أفادوا بالتأكيد، سردوا العديد من الحقائق والوقائع المرتبطة بمواقف إنسانية تعبر عن المواساة والتعزية المرتبطة بخسارة أو فاجعة نتيجة المآسى التى ارتكبتها قوات العدوان العراقي ضد الشعب، وقد دارت هذه المواقف حول عمليات السلب والنهب، والاعتقال، والتعذيب، وتفتيش المنازل وإهانة أهلها، وحالات الاستشهاد والوفيات، وقد ورد في تقارير بعض المبحوثين - عبارات وكلمات مؤثرة تكشف عن عمق التجربة المعاشة والمعاناة من الموقف، كما تبين من استجابات المبحوثين أن بعض الأفراد والأسر الكريمة قاموا بتقديم المساعدات النقدية والعينية للمحتاجين، ولم يقتصر تقديم المساعدة على الأفراد والأسر المنتمين للعائلات المعروفة بالثراء، وإنما قامت بها عائلات وأفراد من عامة الشعب، وتمثلت المساعدات التى وردت في تقاير المفحوصين في الدعم المالي

بصفة منتظمة أحيانا وغير منتظمة أحيانا أخرى، الأغذية والملابس والأغطية (وقد ورد في ثمان تقارير أن بعض الأسر المقتدرة تكفلت بالاعاشة الكاملة لعدد من الأسر غير المقتدرة). وهكذا نجد أن الدعم الإجتماعي المتبادل بين المواطنين الكويتيين، إنما وجدت له ممارسات فاعلة على ساحة الحاضر، بإعتباره من المتطلبات الضرورية للصمود أمام العدوان العراقي وتخفيف المعاناة الناتجة عنه من جهة، وبصفته تعبيراً عن تقاليد راسخة في عمق الشخصية الكويتية من جهة ثانية، وهنا نجد أن الدعم الاجتماعي من المنظور النفسي، لا يعبر عن سيكلوجية مقهورة لسبب بسيط وهو أنه واكبته المقاومة المسلحة والمواجهة المباشرة، والاستعداد ليوم نزال عظيم، وعدم تقبل المعتدي أو الاستكانة له.

الإستنتاج الآخر الذي تتبينه من الجدول السابق، يتعلق بالثقة المتبادلة بين المواطنين الكويتيين أثناء العدوان العراقي: إلى أي حد كان هؤلاء المواطنون يدركون سيادة الثقة المتبادلة في العلاقة بينهم أفرادا وجماعات؟ إن سؤالا بمثل هذا الاتساع يحتاج بالتأكيد إلى دراسة كاملة، وربما أكثر من دراسة. من هنا تم تحديد المسألة في جانبين: الأول هو ما إذا كان المبحوثون قد خبروا مواقف تأكدوا فيها من صدق المعلومة التي أخبرهم بها مواطنون آخرون، والثاني هو: ما إذا كان هؤلاء المبحوثون قد خبروا مواقف تأكدوا فيها من صدق مواطنين آخرين في الالتزام بأداء المسؤوليات التي كانوا قد التزموا بها. وقد تبين من تحليل تقارير المبحوثين أن (٦٨٪) منهم لم يخبروا أي من هذين الموقفين ولا نقيضهما، فلم يمروا بظروف تؤكد أو تنفي أي منهما. أما النسبة الباقية (٣٢٪) أي ما يعادل (٦٤) مفردة، فقد أفادت (٤٠) حالة منهم أنهم خبروا الموقف الأول دون الثاني، وأفادت (١٥) حالة بأنهم خبروا الموقف الثاني دون الأول، بينما أفادت (١٣) حالة بأنهم خبروا الموقفين، غير أن تقارير جميع الحالات قد أفادت صراحة بأن الثقة المتبادلة كانت هي الطابع السائد

في العلاقة بين الأفراد والجماعات من المواطنين، وإن كانوا لم يدللوا على ذلك بأمثلة وحقائق محددة، وبوجه عام تكشف نتائج الدراسة والتجربة الشخصية للباحث عن أن الثقة المتبادلة كانت تدمغ العلاقة والتعامل بين المواطنين بدليل أنه لم يظهر موقف واحد يتحرج فيه المواطنون من التحدث مع بعضهم البعض، ولم يحدث مثلا أن تشككوا - مجرد شك - في وجود خائن الأمانة. وهذا يفسر جانباً هاماً لنجاح العمل الاجتماعي العام أثناء العدوان العراقي ونؤكد الأدبيات الاجتماعية النفسية كثيراً، على أن مقومات التكامل الاجتماعي تتدعم إذا وجدت الثقة المتبادلة بين أعضاء الجماعات بصفة عامة، وتذهب بعض الدراسات الحديثة إلى أن مثل هذه الثقة تمثل عاملاً أساسياً في استقطاب أعضاء جدد وتمسك الأعضاء الحاليين بالجماعة والعمل على تقوية وجودها. وهناك عناصر استراتيجية لتدعيم الثقة لدي الجماعات التي تشعر بالشك والإرتياب، والتي تتضمن تحديد المظاهر المعبرة عن ذلك وأسبابها وطبيعتها الزمنية وتحليل خصائصها من المنظور النفسي والاجتماعي بما في ذلك تحليل الأنماط الثقافية المعبرة عن الشك والارتياب ثم التعامل معها بالمناقشة والحوار والتأكيد العملي على ما يجعل الثقة المتبادلة تسود بين الجماعات في المجتمع، كل ذلك بهدف نشر وترسيخ الثقة بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع والنظم الاجتماعية فيه (Marcus, 1994)، ولقد حرص العدوان العراقي من خلال أجهزة استخباراته وعملائه على نشر الشائعات والأفكار والقيام بالممارسات التي كانت تهدف إلى نزع الثقة بالنفس والقيادة لدى الشخصية الكويتية للحيلولة دون وجود رؤية جماعية وجهد وطني موحد ضد رموزه وقواته.

أما بخصوص التعاون والمشاركة في إنجاز مهام مشتركة، فإن الجدول السابق يوضح أن (٨٧) حالة أي ما يعادل (٤٣,٥٪) أنهم ساهموا مع الآخرين في إنجاز مهام مشتركة (لاحظ أن سير المقابلة كان يتجه بالنقاش إلى التأكد الشديد من صدق

ما يدلي به المفحوصون من معلومات وآراء كما أن الباحث كان يعرف بعض المبحوثين الذين ساهموا في أعمال مشتركة سواء من خلال (جماعات) أو (مجموعات). أما عن هذه الأعمال فقد تمثلت في: توفير أو توزيع الأموال والمواد الغذائية، الخدمات الطبية، إصلاح الكسور والتلفيات في المرافق والشوارع، بالإضافة إلى الأعمال العسكرية (وقد أفاد بهذه الأعمال الأخيرة "١٧) حالة) سواء كانت تلك المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر، قتالية أو تجسسية. في الوقت نفسه أفادت تقارير (١٨٧) حالة، أي ما يعادل (٩٣,٥٪) بما يؤكد الرأي في أن المواطنين كانوا مستعدين للمساهمة في الأعمال المشتركة. أما الحالات الباقية (١٣) حالة، أي ما يعادل (٦,٥٪) من العينة فقد أفادوا بأنهم غير متأكدين من ذلك. وهكذا يتضح لنا ارتفاع نسبة المساهمة في الأعمال المشتركة، وارتفاع نسبة القائلين بالاستعداد لهذه المساهمة. وإذا كان ذلك من متطلبات التكامل الاجتماعي، فإنه في الوقت نفسه هدف له، وهذه النتيجة تظهر وجود الاستعداد النفسي والقابلية العملية لدى الشخصية الكويتية تجاه التكامل الاجتماعي، بل إن الظروف الصعبة الناتجة عن الإحتلال حتمت ضرورة ذلك بسبب حاجة كل فرد إليه، وتستند هذه الفكرة إلى خلفية علمية قوية، فمن الثابت مثلا أن الجماعة تنشأ أو تتولد تحت وطأة الحاجة التي يعيشها كل فرد من الأفراد كنقص أو إحتياج يتحول إلى مبادرة أو فعل يبحث عن إمكانيات إشباع هذه الحاجة انطلاقاً مما يدركه في محيطه الفيزيائي والاجتماعي، حينها يبدو التآزر والتعاون مع الآخرين بمثابة الوسيلة المثلى لتحقيق هذه الحاجة، وهناك أيضاً لوازم أو شروط ضرورية لا تنفك عن تشكل الجماعة: وجود حاجة معينة، إدراك مصالح متوافقة، تنظيم علاقات بين الأشخاص، وترتبط هذه الشروط بالتعاون بين أفراد الجماعة (وكذلك المجموعة) لأداء أعمال ومهام مشتركة. ولقد نتج عن العدوان العراقي صعوبات واضحة وعوائق أمام المواطن الكويتي في

إشباع حاجاته، وأدرك المواطن تلقائيا ضرورة العمل المشترك سواء لإشباع الحاجات أو لمقاومة العدوان وذلك من منطلق الوعي بالمصالح المتوافقة بين المواطنين، وهكذا بدأت (الجماعات) تظهر، وبدأت (المجموعات) تتشكل من أجل إنجاز مهام مشتركة.

المؤشر الآخر هو التضحية من أجل الآخرين، وقد هدفت الدراسة من هذه المسألة معرفة مدى إقدام المواطن الكويتي على مساعدة الآخرين - أيا كانت هذه المساعدة - رغم أن ذلك يمكن أن يعرضه للمخاطر، وعلى ضوء النتائج التى توصلت إليها الدراسة فى هذا الشأن تبين أن (٥ , ٤٤٪) من المبحوثين أي ما يعادل (٨٩) حالة أفادوا بأنهم خبروا مواقف من هذا القبيل، ووصل الأمر إلى حد الاشتباك (المسلح) مع أفراد قوات العدوان لمنعهم من اعتقال أحد أفراد الأسر القاطنة بمنطقة السالمية، أما المواقف الأخرى التى وردت فى تقارير المبحوثين بشأن خبرتهم الشخصية بالمواقف التى تبرهن التضحية من أجل الآخرين فإنها تتمثل فى : الذهاب لتلبية الحاجات والمصالح للآخرين رغم أن ذلك يجعل الذاهب عرضة لإطلاق الرصاص عليه من قبل جنود العدوان، أو يجعله عرضة للاعتقال والتعذيب، حمل المتفجرات والأسلحة والذخائر من مكان إلى مكان لاستخدامها فى أغراض المقاومة، التبرع بالدم لانقاذ حياة المصابين... الخ، وعلى المستوى النظرى فإن التضحية من أجل الآخرين تمثل قيمة إنسانية نبيلة، أما عن مستوى العلاقة بين أعضاء الجماعة وأفراد المجموعات، فإنها تجسد قمة الامتثال للمعايير السلوكية وقوة الاتجاهات الايجابية المشتركة وشدة تماسكهم كأعضاء فى تنظيم اجتماعى واحد، وإذا كان العدوان العراقى - بكل أساليب الوحشية والقمعية - لم يتمكن من الحيلولة دون التأكيد العملى لقيمة التضحية فى المجتمع الكويتي فإن ذلك دليل واضح على وجود الخلفية

النفسية والاجتماعية لدى الشخصية الكويتية بما يمكن من وجود التنظيم الفعّال لمقومات التكامل الاجتماعي فى اتجاه المصلحة العامة والأهداف المشتركة، بما تتمكن معه تلك المقومات من أن تجب أو تبطل تأثير المعوقات الداخلية وعوامل الضغط الخارجي الهادف إلى التفتيت والتنافر.

أخيراً وبخصوص توالد التآزر الإجتماعي على مستوى المجتمع، سبقت الإشارة - في الخلفية المرجعية لهذه الدراسة - إلى أن عملية التكامل الإجتماعي تنتقل بفعل عمليات التغاير التى تتجه بالتآزر من مستوى إلى مستوى تآزري جديد أكثر ارتقاء وكفاءة، ويتوقف ذلك بطبيعة الحال على القدرة والكفاءة الاجتماعية في استثمار إيجابيات التغاير من خلال محاولة التوفيق والتبادل في إتجاه تكامل القدرات والموارد الاجتماعية في المجتمع، ولتوضيح هذه الفكرة نقول إن المجتمع قد يخبر تغايراً في المواقف أو الأراء أو السلوكيات تجاه قضية معينة، وقد يخبر تغايراً في الفكر الاجتماعي الذي يوجه المصادر وموارد القوة التي تمتلكها الفئات الاجتماعية أو في الموارد العامة بالمجتمع، فبعض هذه الفئات مثلاً قد يمتلك المال، والبعض الآخر يمتلك الرجال، فإذا ما كانت هناك الكفاءة الاجتماعية القادرة على إحداث التكامل بين الفئات المختلفة، أمكن للمجتمع أن يتآزر في كل واحد في إتجاه تحقيق الهدف المشتركة، وهذا التآزر في صورته الحاسمة لا يتحقق في العادة مرة واحدة، إنه يبدأ (مضعضعا) بعض الشيء، ويمر بمرحلة من التلاؤم، فيزداد التآزر قوة ويولد موجات متتالية من التآزر تستمر إلى أن تبلغ الهدف، ويتوقف ذلك على الكفاءة الاجتماعية التى تديره وتوجهه، كما يتوقف على إيجابية المستهدفين وتوافر الموارد المعنوية والمادية على السواء. لكن ظروف العدوان العراقي وممارساته الوحشية عرقلت فاعليته وتوالد التآزر الاجتماعي في المجتمع الكويتي وإن كانت لم تحول

دون حدوثه. ونتبين من الجدول السابق أن استجابات (٧٥,٥٪) من المبحوثين تفيد بوجود التآزر الاجتماعي، لكن ذلك لم يكن بصورة كاملة، حيث تبين من فحص الاستجابات أن (٥٨,٥٪) منهم أفادوا بأن ذلك ينطبق فقط على الأغذية والطعام في فترات معينة - وليس كل الفترات - على إمتداد أشهر الاحتلال، وأفاد (٢٤,٥٪) أن التكامل بين موارد المجتمع - بما يجعلها في تآزر- متوالد ومتواصل مما يخفف من صعوبات الحياة لم يكن ممكنا لأن الأمر كان فوق طاقة المعنيين بهذه المسألة (وهذا يشير إلى الكفاءة الإجتماعية المحلية المجهضة بفعل ممارسات العدوان) أما النسبة الباقية وقدرها (١٧٪) أي ما يعادل (٣٤) حالة فقد أفادت بأن تكامل الموارد والطاقات وتآزرها قد إنعكس إيجابياً على بعض الخدمات، وإن كان لم يخفف من صعوبات الحياة بسبب تفاقم الأزمات والمشاكل في الخدمات الأخرى.

(د) مؤشرات التكامل النفسي الإجتماعي من منظور التواصل في المجتمع

سبق أن بينا فى الأساس النظرى لتلك الدراسة أن الحضارة الإنسانية اعتمدت فى قيامها واستمراريتها على التواصل والإبداع ونشير هنا إلى أن التواصل يضمن استمرار الحياة فى وجودها، كما يعنى دفع النشاط الاجتماعى والتعبير عن الحضارة إنه ينتقل بالأفراد والشعوب من التعبير الغريزي إلى الإلهام، فيخلق اتفاقاً عاماً بين الأفكار، ويؤكد الشعور بأن الناس يعيشون مع بعضهم البعض، ومن ثم فإنه يعبر عن العواطف والحاجات. إن الحاجة إلى الاتصال برهان كامن فى نفس الانسان إلى التطلع لحياة أفضل، ولقد تأصلت فى الشخصية الكويتية عبر السنين قوة الروابط

والصلات على المستويين الداخلى والخارجي، فمنذ عصر ما قبل النفط كانت التجمعات تضمها روابط قوية فى سفن الغوص، وفى مناطق البادية، كما ارتبط الإنسان الكويتي بعلاقات تواصل مع المجموعات الأخرى خاصة فى تلك البلدان التى كانت مجالاً لأنشطة اقتصادية وتجارية متبادلة، ومع قدوم الثروة النفطية تدعم التواصل الاجتماعى من خلال الديوانيات وجماعات الأصدقاء، والروابط القرابية بمستوياتها المختلفة، وقد لاحظ الباحث - أثناء وجوده في الخارج - كثافة وعمق الاتصال بين الطلبة الكويتيين مقارنة بالمجموعات الطلابية من الجنسيات الأخرى، وقد أدت الثروة النفطية والتغيرات التكنولوجية الحديثة إلى زيادة وقت الفراغ، الأمر الذي أدى ضمن عوامل أخرى - إلى تهيئة فرص أفضل للتواصل الاجتماعى، ولعل الزيارات المتبادلة وتنظيم الديوانيات كملتقيات اجتماعية تواصلية مستمرة خير دليل على ذلك، ومع حدوث العدوان العراقى اضطرب التواصل الاجتماعي اضطرابا شديداً، وأصبحت حاجتهم إلى الاتصال أشد، ليس فقط من أجل الحصول على المعلومات التى تمكنهم من فهم البيئة، ولكن أيضاً من أجل الاطمئنان على بعضهم البعض،وتقرير ماذا هم فاعلون، فى الوقت نفسه عمل العدوان العراقى جاهداً على عرقلة التواصل في المجتمع بعد أن سيطر على الوسائل الجماهيرية (Mass Media) ليوجهها وفق سياسته، كما قام بالممارسات الوحشية للحيلولة دون التقاء المواطنين وتواصلهم. ولما كان التواصل حاجة اجتماعية وضرورة اقتصادية وقوة سياسية خاصة في مثل تلك الظروف المتأزمة، بجانب كونه لا ينفصل عن التكامل النفسي والاجتماعي، فقد حاولت الدراسة أن تتبين بعض جوانب فاعلية النظام التواصلي في المجتمع الكويتي في سياق ظروف العدوان العراقي، وتتمثل هذه الجوانب في:-

- مشاركة المبحوثين في لقاءات جماعية عامة تختص بالتباحث في شؤون المجتمع وممارسات العدوان.

- التواصل مع مواطنين لم يكن للمبحوثين صلات سابقة بهم.

- إنتهاء التواصل مع مواطنين كان للمبحوثين صلات قوية بهم قبل العدوان.

- مطالعة النشرات الصحفية التي كانت تصدرها جماعات المقاومة وجماعات العمل الاجتماعي أثناء العدوان العراقي.

والجدول الآتي يوضح موقف المبحوثين من هذه العناصر من واقع تجربتهم الشخصية:-

جدول رقم (٧)

مؤشرات التكامل النفسي الإجتماعي من منظور خصائص التواصل في المجتمع

المؤشرات	ك	٪
المشاركة في لقاءات جماعية عامة	١٧٨	٨٩,٥
التواصل مع أطراف جديدة	١٠٥	٥٢,٥
انتهاء التواصل مع أطراف سابقة	١٤٧	٧٣,٥
مطالعة النشرات الصحفية	٢٠٠*	١٠٠

(*) اختلف المبحوثون في معدل مطالعة النشرات الصحفية حسبما سنوضح فيما بعد .

نتبين من هذا الجدول إرتفاع نسبة الذين شاركوا في اجتماعات عامة أثناء فترة العدوان العراقي، وتأتي أهمية هذه الاجتماعات من أنها كانت تنصب بصفة أساسية على مناقشة آليات وخطط التعامل مع شؤون الحياة اليومية، أو التواصل مع القيادة الشرعية خارج البلاد، أو المقاومة المسلحة للعدوان العراقي. وتجدر الإشارة إلى أن القائلين بأنهم شاركوا في اجتماعات عامة - حسب النسبة الموضحة بالجدول (٨٩,٥٪)، إنما شاركوا في اجتماع واحد على الأقل، كما أن بعضهم كان يشارك في هذه الاجتماعات بصفة دورية مستمرة حسب متطلبات الموقف ونشاط المشاركين... إلخ.. ونتج عن هذه المشاركة بطبيعة الحال نوع من التواصل والإلتقاء مع مواطنين آخرين لم يكن للمبحوثين سابق معرفة بهم. ولكن في الوقت نفسه نلاحظ من الجدول أن (٧٣,٥٪) من المبحوثين أفادوا بأن صلتهم التي كانت قائمة مع مواطنين آخرين قد انقطعت أثناء العدوان العراقي، ويرجع ذلك إما إلى وجود هؤلاء الآخرين خارج البلاد، أو إنغماسهم في أنشطة أخرى سواء في إطار العمل العام أو في إطار الشؤون اليومية للأسرة، فكأن فترة العدوان العراقي بذلك صاحبها بعض التغيير الملحوظ في العلاقات بين أفراد المجتمع خاصة على مستوى الجماعات الثانوية.

أما بخصوص مطالعة النشرات الصحفية التي كانت تصدرها بعض جماعات المقاومة وجماعات العمل الاجتماعي، فإنه - وإن كان الجدول يوضح أن جميع المبحوثين قد طالعوا هذه النشرات - إلا أن ذلك كان بمعدل قليل جدا لدى البعض حيث أفاد ٢٩٪ من المبحوثين أنه طالعوا إحدى هذه النشرات مرة واحدة طوال فترة الإحتلال، وفي المقابل أفاد (٢٢,٥٪) بأنهم كانوا يطالعون بعض هذه النشرات كل أسبوع، أما النسبة الباقية وقدرها (٤٨,٥٪) فقد أفادوا بأنهم كانوا يطالعون

بعض هذه النشرات طوال فترة الإحتلال ولكن بصورة متقطعة وغير منتظمة. إن نتائج هذه الجزئية في مجملها تعكس محاولات السعي النشط من قبل المبحوثين للتواصل من أجل الحصول على المعلومات ومراقبة البيئة بهدف التصرف على أساس من الدراية والمعرفة، كما أنها في الوقت نفسه تعكس بعض جوانب قوة التواصل في المجتمع الكويتي أثناء العدوان العراقي بالنظر إلى ممارسات قوات هذا العدوان ورموزه مما شكّلَ عقبات معقدة أمام التواصل بين الأفراد والجماعات والمسؤولين عن العمل الاجتماعي والمقاومة المسلحة.

خـــاتمة

نتبين من هذا البحث عمق التجسيد العملى لمفهوم التكامل حسب عناصره المستمدة من أصول نظرية، ولقد واكب ذلك التجسيد مظاهر وتعبيرات متعدده بشأن الإنتماء للوطن والتى عكستها استجابات ما يقرب من ٩٠ ٪ من عينة البحث، من ذلك مثلاً حرق العلم العراقى، وحرق صور رموز العدوان خاصة صورة "صدام" وإعادة المعانى الكويتية إلى الأماكن والجهات التى كانت قوات العدوان قد حولتها إلى عراقية، وإذا كان جميع المبحوثين قد أفادوا بأنهم قد التزموا بالعصيان المدنى كمبدأ عام إلا أن بعضهم قد أضاف إلى ذلك سلوكيات أخرى فى سياق رفض العدوان ومقاومته من منطلق الامتثال لمعايير اجتماعية تعبر عن سلوك جماعي متفق عليه فى هذا الشأن من ذلك مثلاً : الهتاف الجماعى "لله والوطن والأمير" فى وقت يحدد سلفاً، إطفاء الأنوار بصورة جماعية إرهاباً للعدوان على أساس أن إطفاء الأنوار فى وقت واحد بمنطقة معينه يجعل قوات العدوان تحت طائلة الخوف والإرتباك إعتقاداً بأن ذلك علامة متفق عليها كى تبدأ جيوش التحالف ضربتها ضد تلك القوات.

ولعّل من أهم مظاهر التكامل النفسي والاجتماعى فى حدود هذه الدراسة عدم وجود خلافات على أساس دينى أو عرفى أو مذهبى، حيث كان المواطنون يتكاتفون من أجل أداء الأعمال والمهام التى من شأنها التخفيف من صعوبات الحياة، وكان هذا التكاتف يضم أفراداً ينتمون إلى أصول عرقية أو مذهبية أو انتماءات دينية مختلفة، كما تؤكد تقارير المبحوثين التجسيد الحقيقي لمعانى المودة والألفة، والثقة المتبادلة، والدعم النفسي والاجتماعى بين المواطنين أثناء المحنة، هذا بالاضافة إلى غلبه الإحساس الجمعى من خلال الاهتمام بالقضايا والمشكلات العامة والاهتمام المشترك بالتعامل الايجابي مع تلك القضايا والمشكلات - كل ذلك فى إطار شبكة

قوية من التواصل والاتصال داخل المجتمع، إذ أن حوالى ٩٠ ٪ من المبحوثين قد شاركوا فى اجتماعات ولقاءات (خارج دائرة الأهل والأقارب). كما تواصلوا مع آخرين من المواطنين الذين لم تكن لهم معهم صلات قبل العدوان، أى أن الاتصال المواجهي والشخصي كان كثيفاً جداً بين المواطنين على الرغم من القيود والممارسات الوحشية التى قامت بها قوات العدوان العراقى لقطع أواصر التواصل داخل المجتمع وفرض النمط الاتصالى الذى كانت تريده، وقد كان لجهود التكامل الاجتماعى أثر فعال فى إحساس المواطن بقيمته الذاتية والإنسانية جراء تلك الجهود التى بذلت من قبل المجتمع والدولة حيث كان للدولة وجود أساسى فى كل ما يخص الشؤون اليومية للمواطن، فمن خلال متابعة الدولة وتواصلها مع المواطنين فى الداخل أمكن الحصول على المساعدات المالية، والأغذية والسلاح بصوره المختلفة حتى يتمكن الشعب من الصمود أمام جبروت قوات المحتل. إن هذا التجسيد المكثف والتطبيق العملى لمعانى التكامل النفسي والاجتماعى الذي عاشه المجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان العراقى يمكن تفسيره بمجموعة من العوامل المتداخله والمتفاعلة فى آن واحد، أول هذه العوامل يتمثل فى حب الوطن : شعباً وقيادة وأرضا وانتماء وهوية ولا يمكن الفصل بين هذه المكونات، فكان من الطبيعي أن يشكل ذلك منطلقاً للعطاء والتضحية والتآزر بين المواطنين ويساهم في تخفيف المحنة وتجاوزها. العامل الثاني يتمثل فى الاحساس المشترك بالخطر والتهديد، فمن الحقائق النفسية والاجتماعية المعروفة أن وجود خطر خارجى يتهدد الأفراد أو الجماعات يدفعهم عادة إلى الوحدة لمواجهته ومقاومته، فيصبح التكامل النفسي والاجتماعى أحد الأساليب الأساسية للمواجهة. العامل الثالث يتمثل فى الخصائص النفسية والاجتماعية التى تكونت وترسخت فى الشخصية الكويتية على مر السنين بفعل عوامل عرفيه وثقافية وحضارية، وتتمثل أهم هذه الخصائص فى التمسك بالقيم العربية الأصلية مثل النجدة والشهامة وإغاثة

الملهوف ومساعدة المحتاج، والأخذ بيد الضعيف وحب الحرية وعدم الخضوع للمعتدي، هذا كله عكسته جهود التكامل النفسي والاجتماعى أثناء فترة العدوان العراقى، ومن الواضح أن محنة العدوان قد أظهرت أصالة معدن الشخصية الكويتية، تلك الأصالة التى لم تضعف أو تذوب مع الرفاهية الناتجة عن الثروة النفطية. (ولعل يكون فى ذلك عبرة لمن يعتبر)، وإذا رجعنا إلى جانب مباشر الدلاله للتكامل النفسي والاجتماعى فى فترة ما قبل النفط، سنجد الحياة المجتمعية بطبيعتها تحفل بالحقائق، فقد ساعدت الظروف الأيكلوجية على تنوع المناشط الاقتصادية وتكاملها فى المجتمع الكويتي، حيث كان البدو مثلا يزاوجون بين الاشتغال بالزراعة المتنقلة لتوفير المحاصيل الاستهلاكية معتمدين على مياه الأمطار القليلة، ثم يتنقلون إلى المناطق التى يتوفر فيها العشب والمرعى، ويعودون إلى التمركز حول مصادر المياه أو الجلبان فى فصل الصيف ليذهب البعض منهم إلى العمل فى الغوص، معنى ذلك أن التمايز المهنى الذى كان قائماً فى كويت ما قبل النفط - لم يؤدى بالضرورة إلى حكر مناشط اقتصادية معينة على فئات معينة دون غيرها من الفئات الاجتماعية، أما من حيث موطن الاقامة، فقد كان أهل الحضر يقيمون فى بيوتهم المبنية ويعملون بالصيد وزراعة الحدائق أو زراعة الخضروات فى المزارع المستقرة والغوص والسفر والتجارة، بينما كانت هناك بعض الوحدات القبلية البدوية من أنصاف الرحل، وليس بخاف على أحد منا وجود أنماط معينة من التكامل والعلاقات التى كانت تربط بين أهل الحضر وأهل البادية آنذاك خاصة فيما يتعلق بتبادل المنافع الاقتصادية، كما انطوت تلك العلاقات أحياناً على محتوى سياسي يتمثل فى تعهد أهل البادية بتوفير الحماية والدفاع عن بعض تلك الجماعات الحضرية، وفى كويت ما قبل النفط كان التكامل النفسي والاجتماعى يضرب بجذوره فى أعماق المجتمع، هل ننسي مثلاً الوظيفة الاجتماعية لنظام التكافل الذي كان

يتمثل فى تحقيق نوع من الحمايه الجماعية ضد الأزمات الاقتصادية التى يتعرض لها أعضاء المجتمع؟ ألم يتح هذا النظام الفرصة لتعويض الخسارة والعودة إلى سوق العمل لهؤلاء الذين تعرضت تجارتهم للخسارة أو ابتلع البحر سفنهم، أو أتت النار على بضائعهم؟

باختصار شديد، فإن التكامل النفسي والاجتماعى فى المجتمع الكويتي له جذوره وثوابته فى مجتمع ما قبل النفط، حتى وإن كانت هناك تمايز وفق الانتماءات العرقية أو المذهبية أو الدينية، ثم جاء عصر النفط والاستقلال السياسى وإحلال النظم والمعطيات الحديثة فى كافة نواحى المجتمع، فتدعّمت عوامل الإنصهار النفسي والاجتماعى فى بوتقة واحدة هى "الوطن الكويتي" وعندما وقع العدوان العراقى الآثم اصطدم بأرض راسخة من الانتماء والتكامل الاجتماعى والسياسي بين الشعب والشرعية، وبين الأفراد ومختلف الجماعات. إن وحدة الشعب والقيادة الشرعية فى الدفاع عن الوطن والتمسك به هى التجسيد العملى للتكامل النفسي والاجتماعي فى أوسع معانيه، وهي التي أمدت هذا التكامل بأسباب القوة والرسوخ، وضخت فى شرايينه دماء التجدد والحياة.

الهوامش:

(١) على ضوء توزيع المواطنين البالغين من العمر عشر سنوات فأكثر حسب المستوى التعليمي، فإن إجمالهم يبلغ (٣٨٤٩٥١) موزعين على المستويات التعليمية المختلفة، ومع إستبعاد الذين تقل أعمارهم عن (٢٠) سنة، فإن عدد الباقين هو (٢٤٤١٦٧) وذلك على أساس أن الذين تقل أعمارهم عن (٢٠)سنة عددهم (١٤٠٧٨٤)، أنظر في ذلك:

- وزارة التخطيط (١٩٩٣) المجموعة الإحصائية السنوية. العدد الثلاثون. الكويت. ص ٣٣.جدول (١٧). وقد تمّ توزيع العينة توزيعاً متناسباً وفق خصائص فئات البالغين من العمر ٢٠ سنة فأكثر (وليس) وفق خصائص المواطنين ككل، وذلك لأن هذه الفئات هي مجتمع البحث.

(٢) فالقيم عنصر أساسي لتنظيم البناء والعلاقات بين الأنساق الاجتماعية وهي أساس إنجازات السلوك ودفع الأفراد إلى تكوين الجماعات وتحقيق الرابطة بين الجماعات:

محمد سعيد فرح(١٩٨٠) البناء الاجتماعي والشخصية. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص ٤٠٤. ومن الضروري أن الوزن النسبى (للقيمة) يحدد فاعليتها الذاتية وتأثيرها البنائي، وليس هناك قيمة تعادل قيمة الانتماء إلى الوطن خاصة في ظروف مثل تلك الظروف التي ارتبطت بالعدوان العراقي على الكويت.

(٣) وهنا نجد أن الدعم الاجتماعي لا يعبر عن سيكلوجية إنسان مقهور والتي تتضمن انتفاء المجابهة المباشرة وانتفاء المقاومة العسكرية ضد المعتدى، العكس تماماً كان موجوداً في حالة الكويت حيث اقترن الدعم النفسي والاجتماعي بالمقاومة المسلحة من خلال جماعات منظمة بجانب أشكال المقاومة الأخرى، للوصول إلى فهم أفضل لسيكلوجية الإنسان المقهور يمكن الرجوع إلى: مصطفى حجازي (١٩٩٢) التخلف الاجتماعي: سيكلوجية الإنسان المقهور. ط ٦.بيروت. معهد الإنماء العربي. ص ١٠٨.

مصادر الفصل ومراجعه

(أ) المصادر والمراجع العربية:

- أحمد مصطفى خاطر(١٩٨٤) طريقة تنظيم المجتمع، الأسكندرية. المكتب الجامعي الحديث. ص ١٨٧ - ١٩٦.
- أرجايل، مايكل (١٩٩٣) سيكلوجية السعادة: ترجمة فيصل عبدالقادر يونس. مراجعة شوقي جلال. سلسلة عالم المعرفة. رقم ١٧٥. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. يوليو. ص ٢٧-٤٨.
- بشير الرشيدي(١٩٩١) أضواء على الأحداث : تقارير يومية عن حياة المواطنين الكويتيين تحت الاحتلال العراقي. مذكرات غير منشورة.
- كرتشفيلد، ر. س. وآخرون(١٩٨٤) سيكلوجية الفرد في المجتمع. ترجمة وتعريب حامد عبد العزيز الفقى. الكويت. دار القلم. ص ٢٢٦.
- سهير عبد العزيز يوسف(١٩٩١) الإستقرار والتغير في البناء الاجتماعي: دراسة ميدانية في علم الاجتماع البدوي، القاهرة. دار المعارف. ص ١١-١٤.
- صلاح الغزالي(١٩٩٢) سور الكويت الرابع. الجزء الأول والجزء الثاني. الكويت. مطبعة المرزوقي.
- فاخر عاقل(١٩٧٧) مدارس علم النفس. ط٢. بيروت. دار العلم للملايين. ص١٤٩.
- فؤاد أبو حطب & آمال صادق(١٩٩١) مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والإجتماعية. ط ١.القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية. ص ١٥٤.

- كلوتيه، فرانسوا(١٩٩٢) الصحة النفسية. ترجمة جميل ثابت & ميشال أبى فاضل. ط ١.بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص ٥٣.
- كمال دسوقي(١٩٨٧) ذخيرة علوم النفس: المجلد الثاني. القاهرة. الدار الدولية للنشر والتوزيع. ص ١٣٧٧.
- محمد الجوهري (١٩٩٠) المدخل إلى علم الإجتماع. سلسلة علم الاجتماع المعاصر. الكتاب ٦٣. الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية. ص ١٦٦ - ١٦٧.
- محمد عاطف غيث(١٩٨٤) المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي. الأسكندرية. دار المعرفة الجامعية. ص٣٣.
- محمد شفيق(١٩٨٧) السلوك الإنساني: مدخل إلى علم النفس.القاهرة. الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع. ص ١٦.
- محمد عبده محجوب(١٩٧٧) الكويت والهجرة: دراسة للآثار الديموجرافية والإجتماعية للبترول في الخليج العربي. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص ١٥١.
- مصطفى سويف(١٩٨١) الأسس النفسية للتكامل الاجتماعي: دراسة إرتقائية تحليلية. القاهرة. دار المعرفة. ص ٧ وما بعدها.
- موراي.إدوارد ج.(١٩٨٨) الدافعية والإنفعال. ترجمة أحمد عبدالعزيز سلامة. مراجعة محمد عثمان نجاتي. ط١ القاهرة. دار الشروق ص ١٨٧.
- هورغ. ج.ب وآخرون(١٩٩١) الجماعة والسلطة والاتصال. ترجمة نظر جاهل. ط١.بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص ٤٣.
- اليونسكو(١٩٨١) أصوات متعددة وعالم واحد. الجزائر. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. ص ٧٤.

(ب) المصادر والمراجع الأجنبية:

- Calboun, Graig (1991) Indirect Relationships and iagined Communities: Large Scale Social Integration and the transformation of everyday life in : Pierie Bourdieu &James Samuel coleman (eds) Social theory for a changing soceity .Boulder. Westview press. PP 95-130 .

- Chatters, M. Linda & taylor Robert,(1990) Social integration. in: Zev Harel etal (eds) Black aged: Understanding diversity and Service needs .New bury park: sage publications Inc. PP 82-99 .

- Marcus, E.R. (1994) Paranoid symbol formation in Social organizations. in: John, M. Oldham & Stanely Bone (eds) Paranoia: New psychoanalytic perspectives. Madison. international univ. press inc, pp 81 - 94.

الفصل السادس

الخريطة النفسية والاجتماعية
للشعب الكويتي بعد العدوان العراقي

■ هذه الدراسة للمؤلف منشورة في:
(مجلة دراسات الخليج والجزيرة - العدد ٧٤ - جامعة الكويت - يوليو ١٩٩٤).

مقدمة:

إن الحروب تهدد أكثر ما تهدد الإنسان، تهدد حياته وأطرافه، تتسبب في نقص الإمدادات أو ارتفاع أسعارها، تدمر البنية المادية، تهدد تراب الوطن وسيادته، تهدد وتحطم كل القيم الجميلة والأعراف التي تميز المجتمع، مجتمع كل من الدولتين الغازية والمحتلة، يحس المجتمع في حالة الحرب بفقدان القدرة على التحكم في الأحداث، أو البيئة أو حتى السيطرة على السلوك. ويصنف بعض الباحثين مجالات التوترات المصاحبة للحروب والناتجة عنها في ثلاثة مجالات:

١- توتر بين القوات المتحاربة أثناء العمليات العسكرية وعقب إنتهائها، ويصل التوتر إلى أقصى مداه بالنسبة لأسرى الحرب، وكذلك بالنسبة لمعاقي الحرب جسمياً ونفسياً، وأيضاً بالنسبة للأسر التي أصيب أحد أفرادها أو فقد أو أسر في الحرب.

٢- توتر بين المدنيين في وقت الحرب، ويشمل محاولة التكيف مع العصابيات المصاحبة لاندلاع الحرب، مع توقع تعرض أحد أفراد الأسرة أو أي عزيز لديها للإصابة أو القتل، توقع القصف المدفعي أو الصاروخي وتدمير الأحياء والممتلكات.

٣- توترات التنشئة في مجتمع يواجه كارثة الحرب وتشمل آثار الحرب والأحداث الإرهابية التي يتعرض لها الأطفال والشباب جراء الإجراءات العنيفة من قبل القوات المعادية عند احتلالها لجزء من الوطن.

تلك هي الحروب ونزعتها التدميرية للكيان المادي والنفسي للإنسان.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معالم الخريطة النفسية والاجتماعية للشعب الكويتي قبل العدوان العراقي وما أحدثه ذلك العدوان الغاشم من تغييرات وتناقضات على تلك الخريطة وكيفية التعامل مع تلك التغييرات والتناقضات بحيث تعود الخريطة النفسية الاجتماعية للمجتمع الكويتي لما كانت عليه قبل العدوان العراقي.

أهمية الدراسة:

ونحن بصدد اتخاذ الخطوات الكفيلة بإعادة بناء الإنسان الكويتي وتنميته نفسياً واجتماعياً لابد من تشخيص دقيق لما أصابه كفرد وما أصابه كعضو في مجتمع، وذلك لتحديد الخطوات الملائمة للنماء ولإعادة بناء الإنسان في المجتمع الكويتي بعد التحرير، ولعل رصد ملامح الخريطة النفسية والاجتماعية للمجتمع الكويتي بعد العدوان العراقي يأتي ضمن متطلبات التشخيص، الأمر الذي يبين أهمية الدراسة الحالية وما يأتى على غرارها من بحوث ودراسات.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

١- ما خواص ومميزات الخريطة النفسية والاجتماعية للشعب الكويتي قبل العدوان العراقي؟

٢- ما التغيرات التي طرأت على الخريطة النفسية والاجتماعية نتيجة العدوان العراقي؟

٣- ما الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمحاولة إعادة معالم الخريطة النفسية والاجتماعية إلى سابق مواصفاتها الأصلية، أي إلى ما كانت عليه قبل العدوان العراقي؟

تحديد المصطلحات:

الخريطة النفسية والاجتماعية للمجتمع: وكما أن الخريطة الجغرافية تحدد وتوضح المعالم الجغرافية ومواقعها، فإن الخريطة النفسية والاجتماعية تحدد الخصائص النفسية والاجتماعية للمجتمع، بما في ذلك الصحة النفسية ومظاهرها، والقيم والاتجاهات والعادات السائدة والإنتماءات.. الخ.

منهجية الدراسة

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتعتمد على معطيات البحوث والدراسات الموثقة والتي دارت حول الآثار النفسية والاجتماعية للعدوان العراقي الغاشم، وعلى الأدبيات العالمية في مجال دراسة اضطرابات توترات ما بعد الصدمة في إتجاه الاجابة على التساؤلات السابق طرحها، وذلك من خلال ثلاث نقاط أساسية:

الأولى: الخريطة النفسية الاجتماعية للمجتمع الكويتي قبل العدوان العراقي.

الثانية: التغير في الخريطة النفسية الا١جتماعية للمجتمع الكويتي نتيجة العدوان العراقي.

الثالثة: متطلبات تصحيح الخريطة النفسية الاجتماعية للمجتمع الكويتي.

وفيما يلي توضيح لهذه النقاط:

أولاً: الخريطـة النفـسية الاجتمـاعية للمجتمع الكويتي قبل العدوان العراقي

هناك مجموعة من العوامل والخصائص التي شكّلت الخريطة النفسية والاجتماعية للمجتمع الكويتي قبل العدوان العراقي واحتلاله التعسفي للأرض ومحاولته تدمير الإنسان الكويتي وهويته وانتماءاته وحضارته وثقافته. لقد كانت الخريطة النفسية والاجتماعية للمجتمع الكويتي ترتكز على أربعة أبعاد، يضم كل بعد منها عدة مجالات:-

١- البعد المعرفي:

ويضم التراث الثقافي والحضاري والتقاليد والقيم والأعراف التي سار عليها شعب الكويت على مدى العصور المختلفة قبل الإستقلال وبعده.

كان النمو الحضاري والثقافي سمة اجتماعية للشعب الكويتي، أحب الثقافة فاهتم بإحياء التراث الثقافي الإسلامي والعربي، فجمع مخطوطاته وعكف على دراستها بالبحث والتدقيق والإستقراء ليخرج على العالم بثقافة تنويرية إسلامية في شتى المجالات وخصوصاً في المجالات الطبية والعلمية والأدبية، وتنافست فعالياته الاجتماعية في إحياء هذه الثقافة وهذه الحضارة تعميقاً لدور الإسلام والإنتماء الإسلامي والعربي، واستغل الإمكانات التي منحها الله سبحانه وتعالى له في النمو والتطور في التعليم والصحة وجميع مجالات الحياة مستخدماً أرقى ما وصلت إليه التكنولوجيا والتقنيات العلمية في العالم المتقدم.

كان يؤمن بالجوار والحب والإخاء وبانتمائه العربي الإسلامي، وكان في انتمائه العربي يؤمن بأن الأمة العربية لها الأولوية في العطاء، الأولوية في التعاون رافضاً

أن تكون أرضه مقراً لقواعد أجنبية تسخر للإضرار بمصالح الأمة العربية، كانت هناك تيارات سياسية فاعلة وقوية وتوجهات إلى رفض أي إنتماء غير عربي، وكانت تنادي بالأصالة والمحافظة على التراث.

كانت الكويت في رفضها الإنتماء إلى أي معسكر غير عربي، إقتناعاً منها - وهي لا تستطيع أن تدافع عن نفسها - أن أمنها في انتمائها للأمة العربية وبخاصة جاراتها العربيات، حيث شعر الشعب الكويتي بأنه آمن في جوارها، وذلك لأن قيم الجوار والمساعدة والمساندة من القيم الواضحة والراسخة لديه، ولذلك لم يكن الخيار لديه صعباً، ولم يتوقف ليتساءل عند بداية الحرب العراقية الإيرانية، بل وقف إلى جانب الشعب العراقي يسانده ويساعده في أيام محنته.

كان الشعب الكويتي يرى نفسه كبيراً بقيمه وحضارته، وبشعوره العميق بأنه لم يكن وحيداً، فهو يفخر بعلاقات مميزة سياسية وثقافية مع جميع دول العالم المتقدمة المتحضرة، كما كان يشعر بأنه، وهو الشعب القليل في العدد، شعب متميز لأن تواجده السياسي والحضاري في الأوساط العربية والدولية فاعلاً ومؤثراً وداعياً إلى العدل والإخاء الدولي ونبذ العنف، فكان محل احترام كل الدول.

كانت له اليد العليا في مساعداته أو في تقديم الدعم المادي والمعنوي، يعطي بسخاء دون منّ أو أذى. ولم يفكر أنه سيكون طالباً للمساعدة في يوم من الأيام، كان العطاء نابعاً من اقتناعه وعقيدته بالشكر على ما أنعم الله عليه من منطلق القوة والعزة.

٢- البعد الإنفعالي:

الإطمئنان النفسي سمة بارزة من سمات الشعب الكويتي تسود جميع قطاعاته، فقد وجد أن جميع ضروريات الحياة الإنسانية الكريمة قد أمّنتها له قيادته

السياسية، أمنت له ملبسه ومسكنه ومأكله ومشربة، وأمّنت لأبنائه حق التعلم وحرية التعلم، ووفرت له فرص العمل، كما أمّنت الرعاية الصحية الكاملة دون تفرقة طبقية أو اقتصادية، حتى وجد الإنسان الكويتي أن يومه خير من أمسه، فآمن أن غده سوف يكون خيراً من حاضره، فكان الإطمئنان النفسي على الحاضر والمستقبل سمة عامة بين جميع أهل الكويت فعملوا وهم يشعرون باحترامهم لذواتهم وإحساسهم بفخر الإنتماء.

لم يحس الإنسان الكويتي بأية توترات سياسية، حيث كانت الحرية السياسية مكفولة في العلاقة الحميمة بين الحاكم والمحكوم، وكان بحق مجتمع الأسرة الواحدة، كانت الحرية حرية القول وحرية العمل، مارس الشعب الكويتي الديمقراطية في كل مظاهر حياته، لأنه يرى فيها ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي في حاضره ومستقبله.

لم يعرف الشعب الكويتي العدوان على حقوق الإنسان، فلا ديكتاتورية أو تعسفية، لا معتقلات سياسية أو سجوناً جماعية، وكانت حقوق الإنسان ممارسة فعلية وواقعية، لذا كان لا يرى ضرورة لتشكيل أجهزة خاصة لحقوق الإنسان، ولما أنشئت - مسايرة للإتجاهات العالمية والعلاقات الدولية- كان نشاطها موجهاً إلى خارج الكويت وليس إلى داخلها، فلم يعرف الشعب الكويتي التوترات السياسية أو الاجتماعية أو التطرف في الطرح أو الشذوذ، فكانت حرية الرأي تمارس من خلال قنواتها الطبيعية.

كان الإنتماء والولاء وما زال، صفة بارزة للشعب الكويتي، وكان من القوة بحيث تحطمت على صخوره كل ألاعيب وادعاءات المعتدي، الذي حاول جاهداً أن يقضي على هذا الإنتماء ويحطم هذا الولاء بالقهر تارة والتضليل تارة، فباء بخيبة أمل ساعدت في هزيمته وخزيه وفضح أساليبه أمام الرأي العام العالمي.

٣- البعد الاجتماعي:

عرف الشعب الكويتي العلاقات الاجتماعية الحميمة منذ بداية تاريخه، عرف العطاء والإيثار، عرف التجمع من أجل خير الجميع في مجموعات الصيد أو الغوص أو التجارة، عرف الأسرة الممتدة التي كانت تجمع تحت مظلتها من الحنان والرعاية والتنشئة كل أفراد الأسرة فكانت تصل إلى أحفاد الأحفاد إذا ما طال العمر برب الأسرة، كانت الأدوار الاجتماعية تحددها التقاليد والأعراف وقد استمر ذلك بعد الرفاهية الاجتماعية التي تحققت في عصر النفط، حتى أصبحت الكويت كلها مجتمع الأسرة الواحدة الممتدة، لم تعرف العلاقات الاجتماعية التوتر أو العدوان الاجتماعي، استنكر الشعب الكويتي في علاقاته الاجتماعية الجريمة لأنها عدوان على الحب والإخاء، ولإنه ليس لها ما يبررها، لم يعرف الشعب الكويتي جرائم الأحداث إلا في أضيق الحدود، إذ كان الحدث يحتمي بمظلة الأسرة الممتدة، إذا أحس بقسوة أبيه، وقع في رعاية وحب عمه أو عمته، أو جده وجدته، إذا تساهل معه أبوه وسمح له بالإنحراف صده عن ذلك الجميع، ذلك لأن حق التربية والتنشئة لأي حدث في الأسرة الممتدة معترف به لجميع الكبار من أفراد الأسرة، ومع عصر النفط وظهور الأسرة النووية وقصر التنشئة على الوالدين فقط، وانشغال الجميع بالعمل، كانت هناك بعض الإنحرافات السلوكية للأحداث ولكنها كانت في أقل معدلاتها العالمية، لأن المجتمع الكويتي كان مجتمعاً صحيا بصفة عامة، فالحاجات الأساسية مكفولة للجميع، والقيم والمعايير يحترمها الجميع.

كانت الأسرة الكويتية وما تزال مرتبطة متماسكة، يؤمن رجالها بأهمية المحافظة على كيان الأسرة وتؤمن نساؤها بالدور الذي خلقهن الله سبحانه وتعالي من أجله تكون المرأة فيه سكناً لزوجها، راعية للأسرة ومربية للأبناء، ومع التقدم

الحضاري وتضارب التطلعات والإتجاهات وتعاظم المسؤوليات زادت نسبة الطلاق ولكنها بقيت في مستوي ومعدلات محدودة قد لا تزيد عن مستواها أو معدلاتها في أي شعب عربي آخر.

٤- البنية المادية والاقتصادية:

لقد تطورت البنية المادية والاقتصادية للمجتمع الكويتي منذ بداية عصر النفط بحيث تسخر هذه البنية لخدمة الإنسان الكويتي وتحقيق حياة الرفاهية له ولأبنائه أصبح يربط مناطق التجمع السكاني في الكويت شبكة من أعظم شبكات الطرق العالمية من حيث المواصفات بحيث تسمح بانسياب مروري سلس، لخدمة تحركات الشعب وانتقالاته ولتسير عمليات النقل التجارية، هذا بالإضافة إلى أنها مظهر حضاري، ولما كانت الكويت البلد الآمن والذي حباه الله الثروة المادية والكرم العربي، فقد فتح أبوابه للعمل ولكل من يرغب في العمل الشريف حتى بلغ عدد الجنسيات العاملة مائة وعشرون جنسية، وتعددت مظاهر الحضارة الإنسانية في دولة الكويت، المستشفيات المجهزة بأحدث الأجهزة والتقنيات، مراكز البحث العلمي بمختبراتها ومعاملها والتي طوعت العلم لخدمة المجتمع في جميع المجالات، محطات توليد الطاقة الكهربائية وتوفير مياه الشرب النقية من مياه الخليج بتقنيات علمية حديثة (التناضح العكسي)، والتبخير باستخدام الطاقة الحرارية، ونشطت تجارة السياحة الترفيهية والصحية والمؤتمرات العالمية، وتم بناء عدد كبير من الفنادق التي تضارع أرقى الفنادق العالمية.

تلك لمحات من معالم الخريطة النفسية والاجتماعية للمجتمع الكويتي قبل العدوان العراقي الغاشم الذي استخدم في عدوانه عنصر المفاجأة والتفوق العددي، وعدم توقع المجتمع الكويتي لهذا العدوان من دولة عربية شقيقة، كان يحس بالأمن

إلى جوارها ويرى فيها الحمي لو اعتدى عليه من طامع آخر، ولكن كما يقول المثل العربي "قد يؤتي الحذر من مأمنه" - فما هي التغيرات التي طرأت على هذه الخريطة بابعادها الأربعة؟

ثانياً: التغير في الخريطة النفسية الاجتماعية للمجتمع الكويتي نتيجة العدوان العراقي

ما التغيرات التي طرأت على الخريطة النفسية والاجتماعية للشعب الكويتي كأثر من آثار العدوان العراقي؟ سوف تكون الإجابة على هذا التساؤل مقننة حيث ارتكزت على خلفية موجزة عن آثار الحروب بوجه عام، ولعل أخطر هذه الآثار ممثلة في اضطرابات ضغوط ما بعد الصدمة بوجه خاص، فللحروب بصفة عامة، آثار سلبية نفسية واجتماعية على الأفراد والجماعات: لها آثاره المدمرة المباشرة على البنية المادية والبنية النفسية والاجتماعية، فالحرب من الأحداث الصدمية التي من صنع الإنسان والتي تبقى آثارها لسنوات وقد تمتد لأجيال عديدة. وذلك بخلاف الكوارث الطبيعية التي يمكن التنبؤ بها إلى حد كبير ما يمكن التحوط لتخفيف آثارها التدميرية أو تجنبها، وقد أبرزت الدراسات أن اضطرابات توترات ما بعد الصدمة نتيجة للأعمال الحربية قابلة للإنتقال من جيل الآباء إلى جيل الأبناء، فكوارث الحرب ينجم عنها أمراض نفسية في جيل من الأجيال وتنتقل هذه الأعراض من خلال الجينات الوراثية إلى الأجيال التالية.

وقد بدأ الإهتمام بدراسة اضطرابات ما بعد الصدمة منذ عدة قرون وكان من البدايات الجادة في هذا المجال يوميات صمويل بيبسي (Somuel Pepys) المكونة من ١٦٦٦ يومية كتبت على مدى ٦ شهور كشاهد على حريق لندن، وقد تابع إميل

درابلين (Emil Draplin) تلك الجهود من خلال دراساته على حالات مرضية متفرقة أطلق عليها عصاب الخوف (Fright Neuroses) لدراسة ظواهر عصبية ونفسية تنطوي على ألم عاطفي شديد أو خوف مفاجئ والتي ينشأ عنها قلق شديد ويمكن ملاحظة هذه الحالة بعد الحوادث والصدمات الخطيرة خصوصاً لحريق وحوادث القطارات والتصادم.

وسواء أكانت هذه الصدمات ذات مصدر طبيعي أو من صنع الإنسان فإنها تؤثر على الوظائف النفسية والقدرة على التكيف لكل الضحايا والناجين. وقد تقدمت المعرفة بكيفية تأثير الأحداث الصدمية على الوظائف النفسية والقدرة على التكيف بالتدريج منذ منتصف القرن العشرين عندما اندلعت الحرب العالمية، وتسبب التقدم العلمي المكثف في تسارع فهم تأثير الصدمات على الأفراد وعلي جميع الثقافات، وفي عام ١٩٨٠ تمّ اعتبار اضطرابات ما بعد الصدمة (PTSD) واحداً من تصنيفات الاضطرابات العقلية حسب معايير (DSMIII) والذي أعده الإتحاد الأمريكي للأطباء النفسيين، ولقد قاد الاهتمام بأعراض توترات الأحداث الصدمية إلى مستوى جديد من التكامل في الأدبيات وتولد عنها دراسات علمية قدمت إجابات للتساؤلات حول ديناميكية الظاهرة.

إن التعرض لضغوط شديدة كالكوارث (الحروب وما شابهها) هي عوامل ممرضة حتمياً، كما أشارت إلى ذلك دراسات (قرينكر، ١٩٤٥) وهذا يؤدي إلى أشكال متعددة من الأعراض المختلفة في الضحايا الذين تعرضوا لذلك ومثل: القلق والإنعزال النفسي الكامل كما دلت ذلك دراسة (باتميير ١٩٤٦)، هذه الضغوط قد يكون لها آثار بعيدة المدى على شكل ردود فعل انعكاسية ومثل التذكر المستمر (استرجاع)، التجارب القاسية التي مرت بها الضحية، عدم الإكتراث أو التفاعل أو

قلة المشاركة والإستجابة مع المؤثرات الخارجية في المجتمع المحيط بالضحية وغير ذلك من الإضطرابات النفسية.

وتشمل اضطرابات وضغوط ما بعد الصدمات حدوث أو تفجر بعض الشكاوي الخاصة في أعقاب التعرض لإصابة نفسية خارج تجارب البشر العادية، كما أن هذه الضغوط الناشئة عن الصدمة تنتج غالباً تأثيرا على أغلب الأفراد الذين يتعرضون لها مثل الحرمان والأمراض المزمنة وفقدان مصدر الرزق والمشكلات الزوجية. ويمكن إجمال أهم الأعراض التشخيصية لاضطرابات وضغوط ما بعد الصدمات فيما يلي:-

(أ) وجود ضغط معروف يمكن أن ينشأ عنه أعراض الاضطراب في أغلب الأفراد المتعرضين له.

(ب) استعادة خبرة الإصابة عن طريق:

١- استرجاع الأفكار.

٢- الأحلام المتكررة.

٣- الشعور المفاجئ وكأن الحدث يتكرر.

(جـ) التقوقع والإنسحاب من العالم الخارجي وذلك عن طريق:

١- الهبوط الحاد في الأنشطة التي سبق للفرد أن مارسها.

٢- الشعور بالغربة والإنفصال عن الأشخاص.

٣- ضعف المشاعر الوجدانية.

(د) وجود إثنين على الأقل من الأعراض التالية والتي لم تكن موجودة قبل الصدمة:

١- التوتر الشديد أو تضخيم رد الفعل المفاجئ.

٢- إضطرابات النوم.

٣- الشعور بالذنب.

٤- ضعف الذاكرة أو مشاكل في التركيز.

٥- البعد عن أي نشاط يمكن أن يوقظ الإحساس بالحادث السابق.

٦- زيادة المشاكل والاضطرابات عند التعرض لموقف مشابه للحادث.

ويصنف اضطراب توترات ما بعد الصدمة إلى اضطراب حاد (تبدأ أعراضه خلال ٦ شهور من التعرض للحادث)، واضطراب مزمن تبدأ أعراضه بعد الحادث وتستمر لأكثر من ٦ شهور. لكن المقاييس المعتمدة حالياً قد فشلت في كشف هذه الأعراض لأن الأطفال في مجتمعنا كغيره من المجتمعات قد لا يظهرون هذه الأعراض بسبب الحماية الكاملة التي يوفرها الوالدان للأطفال والمراهقين، وهي حماية قد تغطي إلى حد ما هذه الأعراض ولا تظهرها. فهذه الحماية الاجتماعية والمادية قد تكون ذات مردود عكسي خاصة بعد التحرير، حيث زاد الإلتحام والإلتصاق بالوالدين اللذين قد يقللان من أهمية ما تعرض له أطفالهما، أو ما يعانيه أطفالهما الآن من أعراض ردود الفعل الإنعكاسية، هؤلاء الآباء وعلى اختلاف خلفيتهم الثقافية قد ينكرون ما يعانيه أطفالهم في الحقيقة من اضطرابات نفسية رئيسية والتي تحتاج إلى تدخل علاجي ورعاية خاصة قبل استفحال الأمر وصعوبة العلاج.

وقد أكد (جارمزي، ١٩٨٦) في دراسته أن هناك دراسات قليلة في العالم اشتملت على وصف الآثار الرئيسية الناتجة عن الكوارث على الأطفال ومعظم ما نشر يفتقر إلى الموضوعية والتركيب.

وتؤثر الأحداث الصدمية في الأفراد في مجالات ثلاثة متميزة هي العجز، التمزق الحاد لكيان الفرد، حالة الانزعاج القصوي:

١- العجز:

يقول فرويد إن جوهر الموقف بالنسبة للإضطرابات هو خبرة العجز الذي يحس بها الفرد عن مواجهة حدث صدمي يحس من خلاله انه غير قادر على ممارسة أي تأثير أو سيطرة على الموقف، وبالتالي ينتج عنه الشعور بالعجز، إن أحداث الحرب، والكوارث الطبيعية، والموت المفاجئ والحوادث تكون فوق طاقة البشر لدرجة أن الفرد يحس حيالها بالعجز تماماً، وهذا ما حدث للشعب الكويتي عندما باغته صديق ودود ليصبح عدواً لدوداً واعتدى عليه بجنود كعدد سكانه، وكان القتل والسجن والتعذيب هديته بمناسبة قدومه، فوقف الناس في الكويت مفزوعين من هول المفاجأة، فتحولت سمة القوة إلى ضعف، والإنبساط والإنشراح إلى إكتئاب وانطواء.

٢- التمزق الحاد لكيان الفرد:

إن عالم الفرد الذي أصيب بصدمة حادث صدمي بصورة مفاجئة يبدو مختلفاً، إن ألبوم الصور الذي يحمله عن نفسه وبيئته لم يعد ملاءما لموقفه الجديد فالحدث الصدمي يغير الفرد في وقت قصير جداً إلى موقف مختلف تماماً، خاصة إذا كان مصدر الحدث مأمون الجانب، هنا يكون الأثر النفسي أكثر حدة، والتمزق في الذات أكثر شدة، فالصراع مع الذات يكون أبشع أنواع الصراعات، وآثارها أشد وأعمق من غيرها.

٣- حالة الإنزعاج القصوى:

من المعروف بصورة أولية أن التكيف المطلوب بالنسبة للحوادث الصدمية التي تؤثر في الوظائف النفسية والجسمية بغض النظر عن مدى تقبل الحدث نفسه، وهذا بمعنى أن حالة الإنزعاج القصوى قد تنتج عن الزواج أو الطلاق أو الولادة أو الوفاة.

فماذا تكون درجة الإنزعاج عندما يكون الخطب فادحاً، والإكتساح عاماً، والإعتداء بشعاً، والممارسة لا إنسانية؟

وقد طرحت مجموعة نماذج نظرية لاضطرابات وضغوط الصدمات وذلك بغية الإجابة عن تساؤلين هامين:

* لماذا يصاب بعض الأفراد الذين يتعرضون لصدمات شديدة لأعراض الهزال بينما لا يصاب آخرون غيرهم؟

* وبين هؤلاء المصابين لماذا يشفى البعض بينما يصاب البعض بأزمات المرض؟

لقد قدّم العلماء والباحثون اجتهادات وتفسيرات للإجابة على تلك الأسئلة، وإن أكثرها شيوعاً ومصداقية تلك التفسيرات المتضمنة في النموذج النفسي، والنموذج النفسي البيولوجي: -

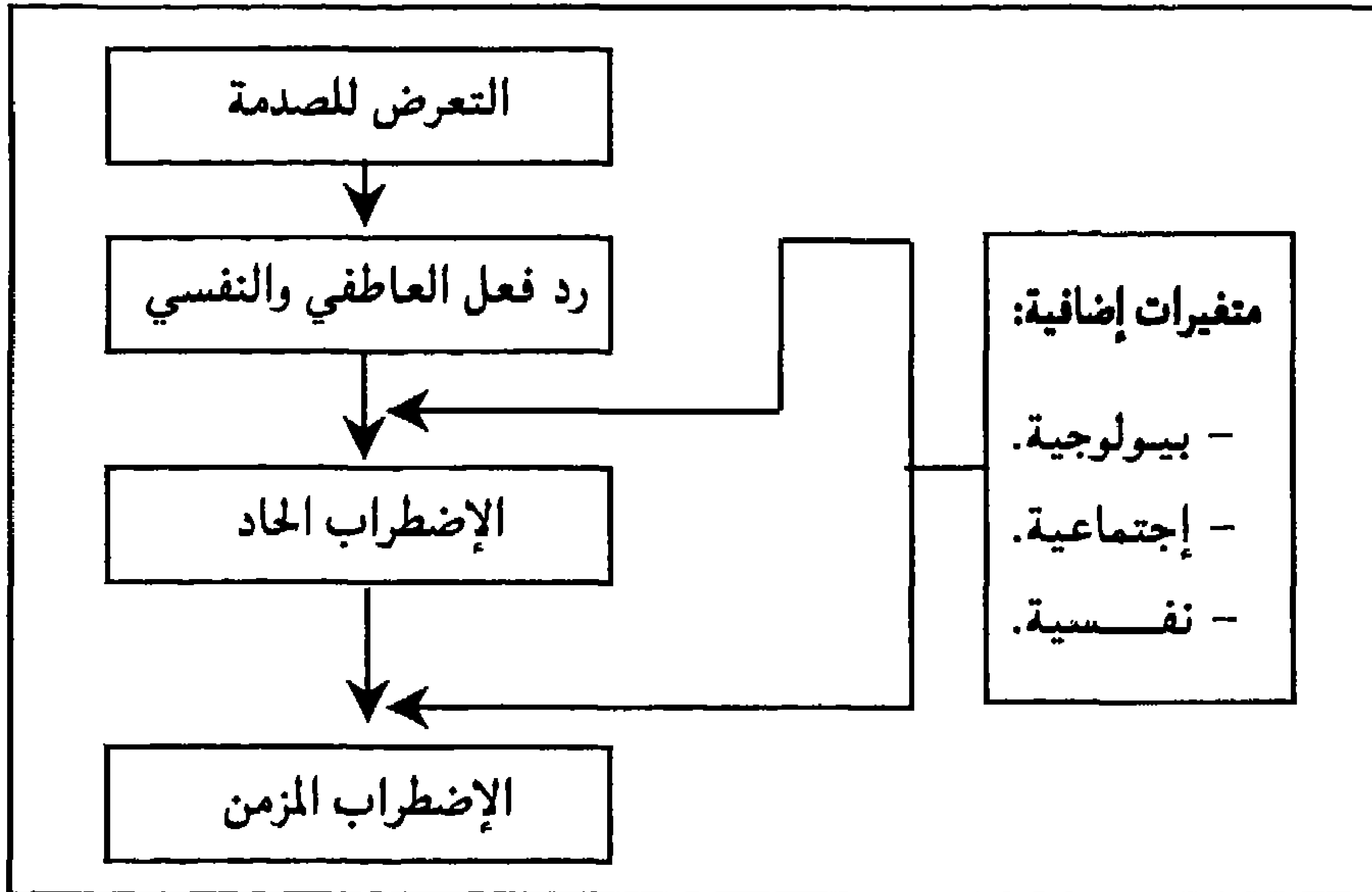
(أ) النموذج النفسي:

إتهجت الدراسات الحديثة للاعتماد على نظرية (مروير، ١٩٧٤)، والتي قامت على فرضين نظريين لتفسير أعراض الاضطرابات تبعاً لنموذج التعلم. ونجد أن العامل الأول لهذه النظرية يعتمد على مفهوم الارتباط الشرطي لمنبه الخوف الذي يُعد منبهاً سابقاً ممزوجاً بالتوتر وينتج عنه الإستجابة للخوف أي أن العلاقة بينهما علاقة مباشرة، والعامل الثاني يرجع إلى وسائل تعلم تجنب الإستجابة لمثير الخوف، فبمجرد تعلم الفرد كيف يتجنب مثيرات الخوف فإن سلوك التجنب يزداد بواسطة نقص الاستجابة للخوف إلا أنه يجب أن تأخذ في الإعتبار أن هناك علاقة سلبية بين إمكانية التنبؤ وإمكانية السيطرة على الحدث، أي انه لا يمكن التنبؤ بها أو السيطرة عليه فهو غالباً خارج خبرات البشر.

(ب) نموذج علم النفس البيولوجي:

وهذا المنظور تركزت دراسته على الجانب الفسيولوجي (علم وظائف الأعضاء) بإستخدام النماذج النفسية البيولوجية، وقد افترض فان دير (Van Der) النموذج البيولوجي العصبي معتمداً على ما يحدث في الحيوانات من صدمة عصبية في حالات عدم القدرة على الهرب، وذلك نتيجة لهبوط نسبة هرمون - الادرينالين والدريامين بالمخ - وعليه فإن الأعراض المصاحبة لإصابات ما بعد الصدمات مثل التنميل وانقباض المشاعر وجمح العاطفة وصعوبة العودة للعمل، تعكس هبوط هرمون أدرينالين الناتج عن الصدمة، أما مشاعر الغضب والكوابيس والقلق فتعكس زيادة الحساسية المزمنة لهذا الهرمون.

وعلى الرغم من هذا التفسير البيولوجي إلا أن هذا النموذج لم يعط تفسيراً لكل الأعراض الواردة في (Dsm Iiir) ولهذا نحن بحاجة إلى توصيف نفسي بيولوجي مشترك لإلقاء مزيد من الضوء على ظاهرة اضطرابات ما بعد الصدمات.



وبعيداً عن النظريات الإدراكية والسلوكية وعلم النفس الحيوي نعود إلى أساسيات سابقة في محاولة لوضع هذا النموذج، ونحن نفترض أن التعرض لصدمة شديدة ينتج عنده اضطراب إنفعالي مباشرة ينجم عنه الأعراض الحادة للضغوط الصدمية، والصدمة تأتي عبر عدة نوافذ، مثل التجربة الشخصية المباشرة، أو التجربة عبر المراقبة (مثل مشاهدة الجنازة، أو موت أحد الأفراد)، وهذا عن طريق تعميل العوامل الوسيطة فيه مع السبب الرئيسي وبالتالي تكون أمام ثلاثة احتمالات:

١- تزيد العوامل الوسيطة من تأثير الحدث الصادمي.

٢- تزيد العوامل الوسيطة من تأثير الحدث الصادمي دون أن تتعامل معه.

٣- تحدث عملية تصعيد، ويعني هذا أن ترفع هذه العوامل من ناتج ضغوط ما بعد الصدمات وهذا يعني أن العامل المساعد هنا لا يعتمد على نوع الصدمة ولا يتفاعل مع أسبابها.

وإذا نظرنا إلى دراسات ما بعد الصدمات وبشكل خاص تلك التي أجريت بعد الحروب نجد أنها قد ركزت غالباً على الآثار النفسية والاجتماعية التي تصيب هؤلاء الأفراد الذين يتعرضون لضغوط ما بعد الحرب يظهر عليهم مجموعة من الأعراض مثل ضعف النشاط العقلي والخمول في الطاقة الذهنية، وصعوبة شديدة في عملية التوافق مع الأوضاع الجديدة التي يشهدها في العالم، وارتفاع مستوى القلق والتوتر النفسي وظهور بعض المشاكل السلوكية مثل الكذب والاعتداء والتخريب والتمرد على النظام والقانون، أشارت أغلب هذه الدراسات إلى أن اضطرابات النساء أكبر من اضطرابات الرجال سواء على المستوى النفسي أو الاجتماعي. ومن الواضح أن الدراسات السابقة قد أشارت إلى ما ينتج عن الحروب من إفرازات سلبية على بعض الجوانب السلوكية والمعرفية والإنفعالية والاجتماعية للأفراد ومعاناتهم بصورة كبيرة.

الآثار المترتبة على العدوان العراقي:

لقد شهد التاريخ الإنساني في مواضع كثيرة من العالم أحداثاً مروعة من عدوان وحروب... اختلفت بشأنها الاجتهادات والتفسيرات.. ولكن لم يخبر التاريخ الإنساني موقفا اجتمعت فيه كلمة العالم واتحدت حوله الآراء والاتجاهات مثل الموقف من العدوان العراقي على الكويت... فالمحنة التي مرت بها الكويت دولة ومجتمعاً، تراباً وتراثاً، شعباً وقيادة من جراء ذلك العدوان وما اتصف به من اللامعنى واللامعيارية ومن القسوة والوحشية التي تفوق في حالات كثيرة كل ما شهده التاريخ الإنساني من ظلم، قد أوجدت معها حالات صدمة للإنسان في الكويت في سعيه الجاد لبناء ذاته الحضارية بين المجتمعات الإنسانية بل كانت (صدمة لكل المجتمع الإنساني)، وذلك في عصر يرنو إلى حضارة القرن الحادي والعشرين. كان للعدوان العراقي على الكويت آثاره وتداعياته السلبية والمهددة سواء بالنسبة للمواطن الكويتي الفرد، أو المجتمع الكويتي ككل، أو لشعوب ودول أخرى على امتداد العالم بأسره، وكان للتلوث البيئي وأوجه الدمار الأخرى آثار بالغة الخطر. حيث تعد الحروب والكوارث من الخبرات المعرفية السلبية التي تؤثر على شخصية الفرد بشكل سلبي وبالتالي تترك بصماتها على سلوكه وتفكيره.

وبالطبع تولّد عن العدوان العراقي للكويت جهود بحثية منظمة أنتجت مجموعة من الدراسات العلمية تعايش واقع الحدث أو ترصد آثاره أو تستطلع نتائجه بما يساعد على التخطيط السليم لما بعد العدوان وسوف نختار نموذجين من مجال تلك الدراسات:

(أ) دراسات تتناول التأثير النفسي للعدوان.

(ب) دراسات تتناول التأثير الاجتماعي للعدوان.

(أ) دراسات تتناول التأثير النفسي للعدوان العراقي:

أجريت العديد من الدراسات حول الآثار النفسية المختلفة للعدوان العراقي على الشعب الكويتي، نستعرض منها ما توضح نتائجه أهم الأعراض النفسية التي أصيب بها بعض المواطنين مع ربط هذه الفكرة بنتائج دراسات أخرى أجريت في مناطق مختلفة من العالم تعرضت لتجارب صدمية:-

لقد نتجت عن صدمة العدوان العراقي والحرب التي صاحبته آثار نفسية على السكان بالكويت والخليج وخصوصاً الأطفال، حيث خلف العدوان العراقي في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ لدى كثير من الأطفال تجارب قاسية نتج عنها عوارض نفسية ظهرت على الأطفال تشمل الخوف والترقب والكبت والقلق والإكتئاب واضطرابات النوم والشعور بعدم الأمان، وظهرت هذه الأعراض على هؤلاء الأطفال الذين تعرضوا مباشرة لهذه التجارب أو كانوا جزءاً من عائلة أسير أو فقيد أو شهيد، أو تعرض أحدهم، أو أحد أفراد عائلاتهم للإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان أمام أعينهم، والأطفال الكويتيون في ذلك شأنهم شأن أي أطفال آخرين خبروا ظروف الحرب وأهوال القتال، فقد استنتج "بول" (١٩٨٩) من الدراسات التي قام بها على الأطفال الذين تعرضوا لكوارث معينة في بلادهم وخاصة من كانت أعمارهم ٨ - ١٦ سنة أنهم يتعرضون لمشاكل وأعراض مطابقة لأعراض رد الفعل الإنعكاسي عند البالغين، ويوضح الجدول التالي أهم الإضطرابات النفسية التي ظهرت على الأطفال بعد الحرب:

الإضطرابات النفسية	٪
الإضطراب النفسي العام	٨٣
إختلال الصحة النفسية	٦٢,٥
اضطراب النوم	٤٧
صعوبة التركيز الذهني	٤٢

وبمرور الوقت أخذت هذه الإضطرابات النفسية بعداً سلوكياً مما يوضح مدى تأثير الاضطرابات على الأطفال ويوضح الجدول التالي هذه المظاهر السلوكية السلبية:

المظاهر السلوكية	٪
السلوك العدواني	٥٥
عدم الشعور بالأمان في الأماكن العامة	٦٢,٥
الميل إلى الألعاب العنيفة	٤٨
التبول اللاإرادي	٢٠

ومرة أخرى تتأكد الأعراض السلوكية لدى الأطفال الكويتيين بعد محنة العدوان العراقي، وقد عرضت الدراسات في هذا المجال أهم أوجه الإنحراف على الظاهرة التربوية فقد ظهرت روح التحدي والتمرد خاصة بين تلاميذ الثانوية، هذا بالإضافة إلى فقدان التلاميذ حماسهم للتعلم وظهور الرغبة في الإنتقام لديهم وأشارت دراسات مكتب الإنماء الاجتماعي لوجود آثار العدوان العراقي على الطلاب والطالبات في مدارس التعليم، فقد ظهر اهتزاز بعض القيم والمبادئ الاجتماعية لدى ٤٢,١٪ من أفراد عينة إحدى الدراسات، هذا بالإضافة إلى زيادة مشكلات الخروج على النظام المدرسي لدى ٢٩,٧٪ من أفراد عينة الدراسة.

كما أن اتجاه الطلاب نحو بعضهم البعض تغير إلى الأسوأ، على الرغم من ضرورة إيجابية هذا الإتجاه في مساعدة الطلاب على تحصيل بعض القيم والمعايير الاجتماعية، وقد تبين زيادة الإتجاه السلبي بين طلاب المرحلة المتوسطة أكثر من المراحل الأخرى، وبين البنين أكثر من البنات، كما تعاني مجموعة كبيرة من الطلاب

بوجه عام من بعض المشاعر النفسية السلبية كالخوف والخجل والميل إلى الإنزواء حيث تشير نتائج الدراسات إلى زيادة خوف الأطفال من أصوات الإنفجارات، حيث نال أعلى تكرار ضمن تكرارات مستوى الخوف، يليه الخجل وكذلك الميل إلى قلة المشاركة مع الأصدقاء.

وعلى الرغم من خطورة الآثار التي خلفها العدوان العراقي على الأطفال إلا أن تأثيره على الشباب كان أكثر خطورة خاصة أن هذه السن تعتبر من المراحل الحرجة في حياة الإنسان فقد ظهرت أعراض نفسية بالغة الخطر في هذه المرحلة العمرية، ومن أهم هذه الأعراض الإحساس بعدم الأمن والسلوك العدواني بنسب تراوحت ما بين ٦٦٪ إلى ٧٥٪.

كما تبين من دراسة أخرى أجريت على فئات مختلفة من المواطنين تنوع هذه الأعراض وتعددها بنسب تتراوح بين ٩٪ إلى ٦٩٪ تقريباً:

مظاهر الإضطراب النفسي	٪
الاكتئاب	٦٩
الأحلام المزعجة	٤٧
عدم القدرة على التركيز	٣٩
التهيج وسهولة الاستثارة العصبية	٣٩
اضطراب في النوم	٣٧
العصبية الزائدة	٣٤
القلق	٢٤
الكوابيس	١٢
العزلة	٩

ومن الإستعراض السابق يتضح مدى خطورة الاضطرابات النفسية داخل المجتمع الكويتي، وبالتالي يكون على الدراسات النفسية الإنتقال إلى المرحلة التالية لعملية تشخيص الوضع النفسي، وهي مرحلة اقتراح الحلول لتلك المشكلات النفسية.

(ب) دراسات تتناول التأثير الاجتماعي للعدوان العراقي:

كما هي الحال في البحوث النفسية نال الجانب الاجتماعي للآثار المترتبة على العدوان العراقي - جانباً كبيراً من الإهتمام ظهر من خلال تعدد الدراسات التي حاولت تشخيص الأعراض الاجتماعية التي أصابت المجتمع الكويتي، كما سعت العديد من الدراسات النظرية لوضع تفسيرات لمظاهر الاختلال الاجتماعي ومحاولة وضع تصورات علاجية لحل هذه المشكلات الاجتماعية.

ومن مظاهر الإختلال الاجتماعي زيادة معدلات الجرائم في المجتمع الكويتي وانتشار أنواع الجرائم الجديدة على المجتمع الكويتي مثل هتك العرض والإعتداء على الشرف وجرائم حمل السلاح واستعماله خاصة بين الشباب، كما ارتفعت معدلات حوادث السيارات بشكل ملموس.

وتؤكد ذلك الإحصائيات التي قامت بحصر معدلات الجرائم التي حدثت عام ١٩٩٢ بكافة أنحاء الكويت ومقارنة بالجرائم التي ارتكبت عام ١٩٨٩ أي قبل العدوان العراقي حيث اتضح زيادة معدل جرائم الجنايات بنسبة ٥,٥٪ تقريباً، كما زادت السرقات بنسبة ٩,٣٪، أما جريمة الإعتداء على النفس فقد زادت بنسبة كبيرة بلغت ٥٢,٧٪.

كما تجدر الإشارة إلى ظهور أنواع جديدة من الجرائم عام ٩٢ لم تكن موجودة عام ٨٩ مثل جرائم ضارة بالمصلحة العامة (معدل ٣٨٨/٩٢) جرائم الإعتداء على

العرض (معدل ٩٢/٨٩١) وحوداث السيارات (معدل ٩٢/١٥٩٦٦) ويعتبر الإعتداء على العرض والشرف أهم أنواع هذه الجرائم، ومثال ذلك، مجموعة الشباب الذين قاموا باختطاف طفلة تحت تهديد السلاح ومحاولة إغتصابها.

كما ظهرت جرائم تمس السمعة في المجتمع الكويتي كالإتجار في الخمور والمخدرات، وانتشار حمل السلاح بين الشباب الصغير واستعماله في حالة المشاجرات العادية بينهم.

ويكفي أن نقول بأنه في شهر فبراير فقط من عام ١٩٩٣ بلغ عدد جرائم الجنايات والمال والسمعة ٣٢٧ جريمة، وعلى مستوى العلاقات الزوجية فقد زادت معدلات الطلاق إلى ٢١٩٣ حالة بعد العدوان بعد أن كانت ١٩٢٨ حالة قبل العدوان، كما انخفض مستوى التوافق الأسري بين أفراد الأسرة، ويوضح الجدول التالي الفرق بين كل من متوسطين في درجات التوافق الأسري عند دراسة التفاعل (مستوى الصف في الحرب) دراسة (محمد المري، ١٩٩٣).

المجموعة	العدد	المتوسط	١	٢	٣	٤	٥	٦
١- أطفال المستوى الأول قبل الحرب	٦٠	١١٤,٢٢	-	-	-	-	-	-
٢- أطفال المستوى الأول بعد الحرب	٤٢	٩٥,٥	٢٧,٩٦	-	-	-	-	-
٣ - أطفال المستوى الثاني قبل الحرب	٦٩	٩٢,٨٨	٤٢,٨٧	٠,٣٢	-	-	-	-
٤ - أطفال المستوى الثاني بعد الحرب	٦١	٩١,٧١	٦٤,١٢	١,٤٢	٠,٦	-	-	-
٥ - أطفال المستوى الثالث قبل الحرب	١١	١٠٠,٤	١٤,٢٦	١,٢٨	٥,٨١	١٣,٨٣	-	-
٦ - أطفال المستوى الثالث بعد الحرب	١٩١	٩٢,٧١	٦٢,٠١	١,٢٩	٠,٠٥	٠,٩٦	١٠,٣١	-

وأوضحت بعض الدراسات أن ٤٩٪ من الشعب الكويتي قد عزف عن مزاولة الأنشطة الاجتماعية، وبعيداً عن لغة الأرقام نجد أن عملية العدوان والتحرير قد تركت أثراً كبيراً على الجانب الاجتماعي لدى شعب الكويت، ويمكن تفسير ذلك فيما يلي:

١- إن تشرد الأهل وضياع الأبناء وهجرة بعض الكويتيين إلى الخارج أدى إلى إضعاف الثقة لديهم كما أدى إلى تمزق الثقة بين الأسرة وأفرادها، الأب، الأم، الأبناء.

٢- إن الكوارث والأزمات تساعد بل وتكوّن بيئة خصبة لإنتشار الجرائم والأمراض الاجتماعية كالسرقة والغش واستغلال الظروف وغيرها وذلك من شأنه زعزعة البناء الاجتماعي والعدوان العراقي إنما هو كارثة وأزمة.

٣- تغيير معايير القيم والحكم على الأمور، ففي هذه الأزمة وجد الكويتيون أن من اعتدى عليهم عربي، وأن من حررهم وساعدهم في تحريرهم كثير منهم من غير العرب ومن غير المسلمين، وذلك أدى إلى اهتزاز ثوابت ومعايير كانت راسخة.

٤- نظراً للثراء الكبير والثروات الهائلة التي كانت لدى الكويتيين قبل العدوان كان الكويتيون يشعرون بالرفعة والتميز وأنهم الشعب المتميز في المجتمع الخليجي، ولكن بعد أن نهبت تلك الثروات وانتهكت الأعراض أمامهم وإحساسهم بالضعف أمام الجيش العراقي فقد انخفضت لديهم تلك الأحاسيس بل ونجد منهم الآن من يشير بالواقعية من حوله، ويقدر حجمه بين دول العالم.

ثالثاً: متطلبات تصحيح الخريطة النفسية الاجتماعية للمجتمع الكويتي

(أ) رصد ومحاصرة الآثار النفسية:

إذا أخذنا في الإعتبار الآثار النفسية التي نجمت عن العدوان وما لها من آثار مدمرة على نفوس الأفراد فإن هناك مجموعة من الطرق والإجراءات التي يمكن من خلالها التعامل بكفاءة مع تلك الآثار، وتتمثل أهم هذه الطرق والإجراءات فيما يلي:-

١- قيام الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين بدور فعال في عمل البحوث النفسية والاجتماعية للأفراد المضطربين وذلك لإيجاد الطرق الناجحة لاحتواء الإضطرابات النفسية الناتجة عند الصدمات النفسية، ولتخفيف الصدمات التي تعرضوا لها.

٢- العمل على إدخال روح الإطمئنان إلى نفوس الأطفال والفتيات والنساء وذلك عن طريق وسائل الإعلام والثقافة المختلفة والتأكيد لهم بأن ما حدث لا يمكن أن يحدث مرة ثانية، وأن ما حدث كان نتيجة لعنصر المفاجأة، أما الآن فإن البلد في يقظة دائمة، وتعمل على نشر الأمن والأمان لكل مواطن.

٣- بناء روح الثقة لدى الأطفال والأبناء في مجتمعهم وذلك بعد عودة الحياة إلى طبيعتها، وبناء ما خربه العدوان، وبناء الجيش الكويتي، وذلك من خلال رحلات مختلفة إلى الأماكن التي تم بناؤها وإلى المعسكرات والتعرف على الأسلحة الحديثة والتدريب الجيد للجنود، كل ذلك ينمي الثقة في النفس وفي الآخرين بالنسبة للأبناء والمواطنين.

٤- قيام المستشفيات والوحدات الصحية بالكشف الجسدي على الأفراد، ويكون التركيز على الجهاز العصبي والعظمي والأمراض السيكوسوماتية والنفسية الناتجة عن العدوان العراقي.

٥- بناء جسور الثقة بين المعالجين النفسيين والطبيين والأفراد، لتشجيعهم على الذهاب إليهم والإفصاح عما بهم من علل.

٦- بعد عملية المسح وبناء الثقة بين المعالجين والأفراد لا بد للمعالجين من إفراغ الشحنات العدائية المرتبطة بالمعاناة من قلوب ونفوس المواطنين والعمل على تحويلها إلى شحنات إيجابية.

٧- يمكن اللجوء إلى أسلوب العلاج النفسي الجماعي لما له من مزايا وفوائد عديدة حيث أنه اقتصادي وأكثر فعالية في التعامل مع بعض المشكلات النفسية، كما يتيح فرصة تبادل الخبرات بين المرضى بعضهم البعض.

(ب) رصد ومحاصرة الآثار الاجتماعية:

هناك نوع من الواقعية، على الأقل بين هؤلاء الذين تفاعلوا مع أحداث وانفعلوا بها، لكن تبقى ضرورة اتخاذ الإجراءات التي تكفل التعامل بكفاءة مع الآثار الاجتماعية التي نتجت عن العدوان العراقي، وتتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلي:-

١- إعادة البناء الاجتماعي: والبناء الاجتماعي هو الأهم، لأن بناء المصانع والماديات سهل، أما بناء البشر والإنسان الاجتماعي فهو صعب عسير، وربما كانت العقبة الأولى في سبيل إعادة البناء، هي تراكمات الحرب وما حدث فيها، وما نتج عنها من آثار اجتماعية، لقد خلقت الحرب نوعاً من القيد، يسيطر على إحساسات الناس وتوقعاتهم، بحيث أصبح اللون

الرئيسي هو الخوف من الغد، والقلق من الواقع، والبحث عن مهرب من الضغوط النفسية والاجتماعية التي أملتها ظروف الحرب.

٢- أن تعمل المؤسسات الثقافية والإعلامية على تخفيف حدة الأزمات عند الأفراد، وذلك بتوضيح أن ما حدث لم يكن لديهم أي شئ يفعلونه وأنه لم يكن في استطاعتهم فعل شئ أكثر مما فعلوا حتي تعود الثقة بين أفراد الأسرة ومن ثم بين أفراد المجتمع ككل.

٣- محاولة استرجاع وبناء القيم التي كانت سائدة وإظهار كل الخارجين على هذه القيم وتوضيح إن ما يحدث من أعمال تتنافى مع قيم المجتمع الكويتي ليست أصيلة فيه بل طارئة نظراً للظروف الاستثنائية التي مر بها، لذا يجب التحلي بما هو أصيل والعودة إلى التمسك بالأخلاق الكريمة.

٤- غرس القيم والتقاليد الإسلامية في التعامل مع الآخرين بقول الله تعالى: "وتلك الأيام نداولها بين الناس" وأن من هو فقير اليوم يغنيه الله في المستقبل ومن هو غني اليوم ربما يفقره الله في الغد إذا لم يرع الله في غناه، ولا أمان لظروف الدهر.

٥- لما كان الكثير من الأسر الكويتية تعاني من بعض المشكلات النفسية كان من الضروري أن يمتد العلاج الموجه للطلاب ليشمل الأسرة أيضاً، فلن تحصل الفائدة من علاج الأبناء بمعزل عن أسرهم لتأثير كل منهما في الآخر، ويمكن أن يتولي التنظيم والإشراف على هذا الأمر مكتب الشهيد بالديوان الأميري بالنسبة لأسر الشهداء، واللجنة الوطنية لشؤون الأسري بالنسبة لأسر الأسرى بالتعاون مع الأجهزة المعنية، يضاف إلى ذلك أن على هذه المؤسسات القيام بدور فعال في مساعدة تلك الأسر على القيام

بدورها التربوي المنوط بها والعمل على رفع مستوى أداء ذلك الدور عن طريق تعريفهم بكيفية معاملة الأبناء، وإشباع احتياجاتهم المختلفة وبالذات حاجتهم لسلطة ضابطة وأساليب مواجهة أنماط سلوكهم غير السوية وأهمية أن يلقى الأبناء في الأسرة التقدير والاحترام والقبول والثقة في مناخ أسري هادئ غير مشحون بالتوترات والمشاحنات العائلية أو الإنشغال عنهم بالعمل والمسائل الشخصية، ويمكن أن تقدم البرامج الموجهة لتعلم القائمين على شؤون تلك الأسر وأن تعقد الاجتماعات واللقاءات والندوات المستمرة معهم، وبرامج العلاج الجماعي لبعض الحالات الخاصة، وغير ذلك من الأساليب مع ضرورة الإعتماد في كل ذلك على المتخصصين في هذا المجال.

٦- أن تتعاون الأجهزة والمؤسسات المسؤولة في الدولة على وضع وتنفيذ برامج شغل أوقات الفراغ واستقطاب الأبناء في أنشطة مفيدة طبقاً لمراحل نموهم المختلفة بما يشبع ميولهم وهواياتهم ورغباتهم.

٧- التنسيق بين مكاتب الخدمة الاجتماعية بالمدارس وأقسام الخدمة بالمناطق مع أجهزة الخدمات النفسية بالدولة لمتابعة الطلاب من الناحية النفسية بعد إجراء الاختبارات اللازمة لتحديد ظروف كل حالة وحاجتها من العلاج من خلال فتح ملف خاص لكل طالب.

٨- من الضروري أن يعمل الإخصائيون بالمدارس على توافر الإشباع للازم لحاجات تلك الفئة من الطلاب من حب وتقدير من خلال دمجهم في الجماعات المدرسية ومساعدتهم على تكوين صداقات بناءة مع أصدقاء مناسبين لهم وتعريف الأسرة بطبيعة وأهمية دورها في الرقابة والتوجية.

(جـ) مكتب الإنماء الاجتماعي.. الأمل والمستقبل:

السؤال الذي يتبادر إلى ذهن كل فرد، في المجتمع الكويتي في مرحلة ما بعد الحرب هو : هل يمكن إعادة الخريطة النفسية للمجتمع الكويتي كما كانت عليه قبل العدوان؟ وما دور مؤسسات المجتمع والدولة في هذا الشأن؟ لا شك أن هذه المهمة العظيمة هي مهمة الجميع من أفراد ومؤسسات، وقد اهتمت الدولة اهتماماً جاداً بالتعامل مع آثار العدوان العراقي على أسس علمية عندما صدر المرسوم الأميري (رقم ١٩٩٢/٦٣ بإنشاء مكتب الإنماء الاجتماعي) لغرض محدد هو (تجميع الجهود وحشد الإمكانات المادية والفنية للعمل على معالجة الآثار النفسية والاجتماعية التي خلفها العدوان العراقي الغاشم وإعادة تأهيل الذات الكويتية لتصبح آمنة مطمئنة تمارس دورها الطبيعي في إنماء مجتمعها وإكمال مسيرة البناء فيه).

وفي سبيل تحقيق رسالته يقوم مكتب الانماء الاجتماعي بالأنشطة التالية:

١ - إجراء البحوث والدراسات لاكتشاف الحالات التي تعرضت للاعتداءات.

٢ - تصنيف تلك الحالات حسب نوع الاعتداء والآثار الناتجة عنه سواء كانت جسدية أم نفسية أم اجتماعية.

٣ - تقديم الخدمة الارشادية المتميزة لمساعدة الحالات على الشفاء.

٤ - متابعة ما يتم في علاج تلك الحالات بأحد الطرق العلمية بما يتناسب مع خصوصية المشكلة وحساسيتها.

٥ - دراسة العناصر المحيطة بالحالة سواء أكانوا أفراداً في الأسرة أو من ذوى القرابة والعمل على إيجاد بيئة اجتماعية صحية.

٦ - الإشراف على إعادة تأهيل الحالات الخاصة الناتجة عن آثار خلفها العدوان.

ويقوم مكتب الإنماء على عدة مرتكزات أساسية تتعلق بتقديم خدمة الإرشاد والمشورة النفسية والإجتماعية والتربوية وذلك من خلال فحص الحالات التي تتردد عليه وتحديد نوعية مشكلاتها وتقديم الحلول والبدائل المختلفة التي تمكن الأفراد والأسر من التغلب على مشكلاتهم واستعادة ذاتيتها وقدرتها النفسية المنتجة، هذا إلى جانب إجراء الدراسات والبحوث التي تتعلق بالآثار المختلفة التي أحدثتها صدمة العدوان حتى نكون على بينة بما يحدث في الكويت من ظواهر ونعد لها العدة للتعامل معها.

وإذا كانت البحوث تمثل ركيزة أساسية لعمل مكتب الإنماء الاجتماعي، فإن تقديم سلسلة برامج تدريبية متخصصة ومتنوعة تعتبر أساسية لتنمية المعارف والمهارات النفسية والاجتماعية والتربوية مثل تنمية طرق تربية أولادنا الذين مروا بأزمة أو صدمة، وهذا يقتضي بالضرورة قيام وتنفيذ البرامج الإعلامية التي تزيد الوعي بأهمية الاستشارة النفسية وضرورة أن نعيد النظر في أساليبنا في التعامل الإنساني وأنماط حياتنا من جوانبها النفسية والاجتماعية والتربوية.

وفي نهاية هذه الورقة البحثية نرجو من الله العزيز القدير أن يوفقنا جميعاً إلى المساعي الجادة نحو إعادة رسم خريطة المجتمع الكويتي بعد الحرب على نحو يتجاوز معه هذا الشعب الحبيب تلك المحنة البغيضة.

مصادر الفصل ومراجعه

- إسراء المعتوق: "الرعاية الاجتماعية والتربوية: الواقع والطموح" مكتب الإنماء الاجتماعي. الكويت ١٩٩٣ .

- أميرة عبد العزيز الديب: "أثر حرب الخليج على بعض الجوانب النفسية والاجتماعية للطلبة الكويتيين خاصة، المؤتمر الدولي للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت، الديوان الأميري، مكتب الإنماء الاجتماعي، الكويت. ٣-٦ أبريل ١٩٩٣ .

- بيتر نوبل بندكت:"التوجيه المتعدد الأنظمة في علاج البشر" مكتب الإنماء الاجتماعي، الكويت، ١٩٩٣.

- بدر العمر : "الآثار النفسية والاجتماعية لغز دولة الكويت "المؤتمر الدولي للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت، الديوان الأميري، مكتب الإنماء الاجتماعي، الكويت، ٣ -٦ أبريل ١٩٩٣ .

- تيسير مندور: الرعاية النفسية والاجتماعية والأسرى والمفقودين "الحلقة النقاشية الرابعة"، مكتب الإنماء الاجتماعي، الكويت ١٩٩٣ .

- حامد عبد العزيز العبد:"نظريات نفسية تربوية لإعادة نفسية الطفل دروس مستفادة من حرب الخليج، الحلقة النقاشية الرابعة، مكتب الإنماء الاجتماعي١٩٩٣.

- حنفى محمد إمام: الآثار المترتبة على حرب الكويت وعلاجها، مكتب الإنماء الاجتماعي، الكويت، ١٩٩٣.

- سامية حسن الساعاتي: "الآثار الاجتماعية للعدوان العراقي على دولة الكويت، دراسة سوسيو ثقافية، مكتب الإنماء الاجتماعي، الكويت ديسمبر ١٩٩٢ .

- طلعت منصور: استراتيجيات التشخيص لأزمات ما بعد الحرب، مكتب الإنماء الاجتماعي ١٩٩٠ .

- عبد الحليم محمود السيد (آخرون): علم النفس العام، ط٣، القاهرة، مكتب غريب ١٩٩٠، ص ٤٤٩ .

- عبد الله الحمادي، سميحة الشريدة، بثينة المقهوي، "التغيرات السلوكية للأطفال الكويتيين بسبب الإحتلال العراقي الغاشم، المؤتمر الدولي للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت، الديوان الأميري، مكتب الإنماء الاجتماعي، الكويت، ٣-٦ أبريل ١٩٩٣ .

- علي محمد خريبط: الأسرى والمفقودون البعد الاجتماعي والنفسي للمشكلة، المؤتمر الدولى للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت، الديوان الأميري، مكتب الإنماء الاجتماعي، الكويت، ٣-٦ أبريل ١٩٩٣ .

- فيولا الببلاوي: "طفولة في خطر.. أم طفولة في مواجهة الخطر" (آفاق جديدة في تقدم الطفل الكويتي) في : المؤتمر الدولي للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت، الديوان الأميري، مكتب الإنماء الاجتماعي، الكويت، ٣-٦ أبريل ١٩٩٣ .

- قاسم الصراف: تأثير أزمة الإحتلال العراقي على الجوانب السلوكية والانفعالية والمعرفية للشباب الجامعي في الكويت، المؤتمر الدولي للآثار النفسية والإجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت، الديوان الأميري، الكويت، ٣-٦ أبريل ١٩٩٣ .

- محمد المري محمد إسماعيل:" أثر حرب الخليج على التوافق النفسي وتقدير الذات لدى أطفال الروضة بدولة الكويت، المؤتمر الدولي للآثار النفسية والإجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت، الديوان الأميري، الكويت، ٣-٦ أبريل ١٩٩٣ .
- محمد رأفت عثمان، الرعاية النفسية والاجتماعية والتربوية والمفقودين من وجهة نظر إسلامية، مكتب الإنماء الاجتماعي، ١٩٩٣ .
- محمد عبدالله المطوع:"التلاحم الاجتماعي في دولة الكويت خلال فترة الإحتلال العراقي، المؤتمر الدولي للآثار النفسية والإجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت، الديوان الأميري، الكويت، ٣-٦ أبريل ١٩٩٣ .
- محمد صادق الموسوي: المؤتمر الدولي للآثار النفسية والإجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت، الديوان الأميري، الكويت، ٣-٦ أبريل ١٩٩٣ .
- مصطفى أحمد تركي: "العلاج النفسي الجمعي للأسر المتضررة" مكتب الإنماء الاجتماعي، الكويت.

الفصل السابع

الأعـــراض الاضطرابيـــة المصاحبة لمشـــكلة الطـــلاق في الاســـرة الكويتيـــة بعـــد صدمة العدوان العراقي

■ هذه الدراسة للمؤلف منشورة في:

(حوليات كلية التربية - الحولية ١٦ - جامعة الكويت - للعام ١٩٩٦/٩٥).

أولاً: الإطار النظري للدراسة

(الطلاق: إنعكاساته على الأسرة وأبعاده في المجتمع الكويتي)

١ - الطلاق ودلالته للنظام الأسري:

يعرف الطلاق بأنه إنهاء عقد الزواج بما تنتهي معه الحياة الزوجية، وبهذا المعنى فإن الطلاق يتقوض معه عامل الترابط باعتباره أهم دعائم الأسرة كنظام إجتماعى حسبما تفصح عن ذلك معظم التعريفات التي وضعها العلماء الاجتماعيون لهذا النظام منذ المراحل الأولى فى تطور الدراسات المعنيّة بالأسرة وحتى وقتنا هذا، فالأسرة تجمّع طبيعى لأشخاص انتظمتهم روابط الدم فألفوا وحدة مادية ومعنوية (Westermarch, 1926)، وتربط أفرادها روابط قوية نتيجة صلات الزواج والدم والتبني والمكان (Burgess & locke, 1945)، فهذه الروابط ذات طبيعة دموية واجتماعية متماسكة (Davis, 1967)، كما أنها تجسد علاقات روحية متينة تربط بين الزوج والزوجة والأطفال والأقارب وتعبر عن دوافع غريزية ومصالح متبادلة وشعور مشترك يناسب أفراد الأسرة ومنتسبيها (Maciver & page, 1964) . بمثل هذا الوضوح ويؤكد هؤلاء العلماء وغيرهم أن الترابط وقوة العلاقات بين الأفراد هى السمات الأساسية التي تميز الأسرة كنظام اجتماعي، غير أن "الطلاق" سواء كان متوقعاً أو غير متوقع، يصبح **في بعض الحالات** بمثابة مصدر ضاغط شديد القوة على الروابط والعلاقات الأسرية (Joseph & Dean, 1990)، إنه تغيير من الأسرة كوحدة وتتغير مع ذلك مقومات الأداء الوظيفي ومكوناته، حيث تضطرب أهداف الأفراد سواء بالاختفاء أو التراجع أو التغير، فالأهداف الأساسية تصبح ثانوية أو هامشية، والأهداف الثابتة تصبح متغيره أو العكس، والأهداف الطموحة تصبح متواضعة وقد تختفي، ويرتبط بذلك اضطراب فى الخطط والاستراتيجيات التي

كانت محددة بصورة صريحة أو ضمنية للوصول إلى هذه الأهداف، فلا يكون بوسع أفراد الأسرة استنباط الأساليب التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم بعد أن تكون ظروف وملابسات قد داهمتها، ومع انهيار وحدة الأسرة أو تصدعها وما يرتبط بذلك من مشكلات وضغوط وصراعات تقل القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة، كما تقل القدرة على إيجاد الحلول الفعالة لمشكلات معينة، وتنشأ مشكلات من نوع جديد، وقد تتضارب التوجهات وتسوء المقاصد، وفى بعض ظروف الطلاق أيضاً تكون موارد الأسرة فى حالة من التجمد أو التفتت والضعف والتنازع والإرتباك، فالموارد الاجتماعية مثلاً - خاصة أعضاء الأسرة الحاليين والأسرة الممتدة، تصبح إما فى حالة من الصراع والانقسام أو فى حالة من عدم الرضا النفسي على الأقل، فى الوقت الذي يرتبك التوظيف الفعال للموارد المالية والمادية لأن أساس ومنطق "الفعالية" بشأن الأداء الوظيفي الجيد للأسرة قد تختلف مبرراته فيأخذ توجهاً آخر، أو لا يأخذ أي توجه على الإطلاق وبالتالي تقل قدرة الأفراد على تشكيل بيئتهم المادية والاجتماعية إلا فى حدود خاصة، وينعكس الطلاق أيضاً على بعض محددات شخصية الطرفين (الآباء والأمهات) حيث يقل تمركز كل منهما حول الأسرة كوحدة بينما يتزايد تمركزه حول الذات وذلك قبيل وأثناء فترة المشاكل التي تصاحب الطلاق، إن كلا منهما يركز انتباهه وجهده سواء فى اجترار الأحزان أو فى التفكير فيما حدث وماذا سيحدث، أو حتى فى الكيد للطرف الآخر وكيفية تحقيق مكاسب شخصية، وقد تختل لديهما وجهة الضبط، وينتابهما الشعور بعدم القدرة على التحكم فى الأمور، وفى بعض الحالات تتشوه محددات الدور، وتقل القدرة على السيطرة كما تقل مهارات التقمص الاجتماعى، ويصبح المطلق أو المطلقة فى حالة من الانطواء تقلل من القدرة على المرونة وتقلل من الاستعداد الشخصى للبحث عن أنماط الدعم الاجتماعى وتوظيفها (Eastman & Maran, 1991)، وفى بعض

الحالات أيضاً تنعكس ظروف الطلاق الضاغطة على ردود الأفعال العاطفية والتأثيرية ويتأثر تقدير الشخص لذاته، ويقل رضاه عن موقفه فى الحياة، وتتبلد استجاباته العاطفية تجاه المؤثرات الأخرى إلا فيما يخص ظروفه التي يمر بها مما يجعله يمر بحالة من عدم الاستقرار النفسي والتمزق العاطفي ويصبح أقل اشباعاً فى العلاقة مع الذات والعلاقة مع الآخرين (Shabin, 1986)، ولقد تبين فى بعض الحالات التي تعامل معها الباحث، أن تجربة الطلاق الأولى تولد ضغطاً عاطفياً ظهرت أثاره فيما بعد بما قلل من استعداد الشخص لبذل الجهود التي تتطلبها الحياة الأسرية (عند الزواج مرة أخرى أو المراجعة)، كما يصبح أقل نزوعاً نحو المشاركة فى اتخاذ قرارات تخص أفراد الأسرة، وكذلك أقل حساسية، وأكثر مراحل البطء فى الاستجابة حيال المشكلات .

والطلاق أيضاً قد ينتج عنه تعويق للقدرات العقلية والمعرفية للطرفين، أو تتوجه هذه القدرات وجهة غير إيجابية، إنه قد يعطل القدرة على الانغماس فى التفكير المحدد والمجرد بشأن القضايا الخاصة بالمهنة أو المسؤوليات التي يجب أن يقوم بها، وعلى ضوء المقابلات المتعمقة التي أجراها الباحث مع بعض الحالات تبين عدم الرضا الوظيفي والاجتماعي لبعض الأسباب أهمها أن "المهنة" كانت تتطلب تركيزاً ذهنياً من الشخص حالت دونه الظروف الخاصة التي يمر بها مما أوقعه فى مشكلات أفضت به إلى التقاعد المبكر، كما تبين أيضاً أن بعض حالات الطلاق قد انحصر نطاق تفكيرها على المستويين الموضوعى والزمني، بحيث قلّت الموضوعات مجال التفكير (دون تركيز)، كما انصب التفكير المحدود - بصورة مشوشة وغامضة ومتضاربة - على الحاضر وليس على المستقبل، أخيراً فإن محتوى **"الاتجاه"** وكذلك المعتقدات بشأن الأسرة تتأثر بصورة واضحة لدى بعض الذين خبروا تجربة الطلاق، حيث تختلط المعايير حول ما يجب أن تكون عليه أدوار أفراد الأسرة، كما تتشوش

تفسيرات السلوك المرتبط بهذه الأدوار، ويحتل "الاعتقاد" حيال العديد من الجوانب الخاصة بالأسرة والزواج. لكل هذه العوامل نجد علماء الاجتماع ينظرون إلى الطلاق باعتباره مشكلة اجتماعية تهدد الأسرة كنظام إجتماعي بما ينعكس على المجتمع بوجه عام، أما علماء النفس فإنهم كثيراً ما ينظرون إليه بصفته يشكل ضغوطاً واضطرابات نفسية ذات انعكاسات اجتماعية متعددة الجوانب عميقة الأبعاد. فعلى الرغم من أن الأنماط الثقافية المتصلة بالطلاق قد أصبحت أكثر اتساعاً ومرونة وتحرراً عن ذى قبل، فإنها في الوقت نفسه مازالت تقرنه في أذهان الناس بمعاني الفشل والسلبية والأسف، (Hetherington et al , 1977)، وعادة ما يقترن بالمطلقين والمطلقات صورة نمطية سلبية على الرغم من التقبل القانوني والاجتماعي لمسألة الطلاق، وإذا كانت الضغوط التي تنتج عن هذه المسألة تزداد في حالة وجود أطفال، فإن هناك عوامل أخري تدعم هذه الضغوط (Mendes, 1979) (Brandwein et al, 1979) من هذه العوامل مثلاً وجود الرابطة بالطرف الآخر" "attachement to former spouse وإدراك الشخص لنفسه باعتباره فاشلاً، وكذلك التغير في نمط حياته وعلاقاته بالآخرين (Miller, 1987) فالطلاق يغير أنماط صداقات الشخص بما يجعله يشعر بالوحدة الاجتماعية، وعلي الرغم من أنه قد يتلقى الدعم الاجتماعي من المحيطين به، فإن هذا الدعم يضعف تدريجياً (Raschke, 1974,1977) فالأصدقاء، والأقارب يكونون عادة متعاطفين مع المطلق أو المطلقة، ويقدمون ما في وسعهم من دعم معنوى على الأقل، ولكن ذلك يتأثر بمرور الوقت وبمدى تقييمهم للحالة الاجتماعية والنفسية للمطلق أو المطلقة (Spani-er & casto, 1977)، ويركز (Fisher, 1979) على الطلاق من حيث كونه مصدراً للضغوط، حين يجد الفرد نفسه في حالة من الهجر العاطفي (being emotionally abandoned) أما (Brandwein et al, 1974) فيركزون على فكرة أن الطلاق لا

يمثل ضغوطاً على طرفيه فقط، وإنما يمثل ضغوطاً على أطراف أخري كأهل الزوج، وأهل الزوجة، أو على أسرة (التوجيه) حسب مفهوم علم الاجتماع . غير أن أشد الأطراف وقوعاً تحت طائلة ضغوط الطلاق هم الأطفال إذ يتصاعد مستوى الضغوط على الطفل، دون أن تكـون لديه معـرفة بمدة أو معنى الطـلاق، ويخـلق في ذهنه تفسيرات غـير وظيفيه تجسد معانـي الشـعور بالذنب وترى بعـض الدراسـات أن حوالي ٦٠٪ من حـالات الطـلاق يكون فيها أطفال قصر (Minor Children) ويوضح كل من (Hetherington & Cox & Cox 1977) و (Wallerstein & Kelley 1980) أن الآباء والأمهات يصابون بحالة من الإنزعاج من جراء الانعكاسات التي يخلفها الطلاق على أطفالهم، فيتصرفون عادة بما يقلل من هذه الإنعكاسات سواء من خلال الإعالة، أو من خلال دعم حياة الأطفال في مواجهة الضغوط، وبصفه عامة، فإن تكيف الأطفال بعد طلاق والديهم وانفصالهما ، يتحدد بعده عوامل أهمها طبيعة ونوعية العلاقة بين الأطفال ومن يكفلونهم، وكذلك نوعيه العلاقة بين الوالدين الأصليين ثم التكـيف النفسـي للوالديـن الكفيـلين، ومدى ثبات علاقة الأطفال بوالديهم والمصادر المالية، وأخيراً طبيعة تقبل الاطفال لمسألة الطلاق وقدرتهم فى السيطرة على المواقف المترتبة عليه(Imarged, 1993) ، وهذه العوامل تتفاعل مع بعضها البعض بما يحدد الناتج النهائي، ويتضح منها أن تكيف الأطفال يعتمد بصورة واضحة على علة الآخرين، خاصة الوالدين باعتبارهما يحددان السياق النفسي والاجتماعي للعلاقة التي يوجدها الأطفال(Long- felow1979,), (Bane, 1976 ويؤدي الطلاق إلى آثار نفسية واجتماعية بعيدة المدى على شخصية الطفل، فقد تبين أن الأحداث الجانحين يأتون من أسر مفككة أو متصدعه، تتصف عادة بأنها تعاني، إما من الإنهيار، أو ضعف الولاء والإنتماء لها ، أو الافتقار إلى إجماع الرأي فيها ، وكذلك نقص الرقابة الوالدية وضعف مكانة

أحد الوالدين بها أو فساد الجو الخلقي فيها، كما أن التوتر في جو الأسرة والخلافات التي تشيع بين أفرادها خاصة الوالدين (وهذا ما يحدث غالباً قبيل الطلاق) تؤدي إلى التوتر النفسي المقترن بفقدان الأمن والإنتماء، وهذا يصاحبه أنماط غير سوية من السلوك بين الأطفال كالجنوح إلى الانحراف والعدوانية والغيرة والأنانية والخوف (شفيق١٩٨٧).

هذه هي التوجهات الأساسية للبحوث والدراسات النظرية والتجريبية التي عبرت عنها الدراسات المعنية بالطلاق وهي توضح أن الطلاق في **بعض** الحالات يشكل خطراً لا يستهان به على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، ولعل هذا يفسر الجهود التي تبذل من جانب المجتمع والدولة في مختلف المجتمعات المتحضرة لحماية النظام الأسري من التفكك. ونحن كمجتمع إسلامي نتبين حكمة ديننا الحنيف عندما جعل عقد الزواج عقداً أبدياً، فلا ينعقد على وجه التوقيت، إنه عقد شرع للبقاء والإستمرار، (عبد الباقي، ١٩٧٩) وأحاطه الإسلام بكافة الضمانات وسمّاه **"بالميثاق الغليظ"** تأكيداً لاستمرار الحياة الزوجية والمحافظة عليها، كما أقر الإسلام ضرورة أن تكون المودة والرحمة قائمة بين الزوجين، ويحث الإسلام على حسن المعاشرة ويدعو إلى الرفق والتآلف، وجعل الإسلام عقد الزواج مبنياً على الإختيار دون إكراه. وعلى الرغم من أن الإسلام أباح الطلاق إلا أنه وضع ضوابط صارمة لهذه الإباحة، من هذه الضوابط: عقم أحد الطرفين أو إصابته بمرض معدٍ أو مخيف أو منفر، أو استحالة التفاهم والوفاق بين الزوجين بما تصبح معه الحياة الزوجية مصدر شقاء وخصام بدلاً من أن تكون منبعاً للود والسكينة والتفاهم والرحمة، وحرصاً على عدم انفكاك الحياة الزوجية يأمر الإسلام الزوجين بالصبر والتحمل، ولقد أمر الله سبحانه وتعالى ببعث حكمين من أهل الزوج والزوجة ليعملا جهدهما للإصلاح. كما قيد الإسلام عدد التطليقات بحيث جعل الطلاق مرتين، ويملك الزوج على زوجته ثلاث تطليقات، ولا

يجوز له أن يراجعها في المرة الثالثة حتى تنكح زوجاً غيره (العقيلي،١٩٩٠). ويتضح من ذلك أن الإسلام حافظ على وحدة الأسرة وتماسكها واستمرارها من خلال إحاطة الزواج بضمانات الاستمرارية وإحاطة الطلاق بتقييدات الإباحة.

٢ - نظرة عامة على مشكلة الطلاق فى المجتمع الكويتـي في مرحلـة ما بعـد العـدوان :

حسب التعداد الرسمي للسكان بدولة الكويت عام ١٩٨٨، كانت نسبة المتزوجين ٥٤,٤٪ مقابل ٣٩,٧٪ غير متزوجين، ثم ٤,١٪ للأرامل، وأخيراً ١,٨٪ للمطلقين، وهذه النسبة الأخيرة تعادل ٥٦٢٨ نسمه من إجمالى المواطنين البالغ عددهم ٣١٦٢٦٠ نسمة (وزارة التخطيط، ١٩٩٢، ص٤٦)، وفى عام ١٩٨٩، تم توثيق ٢٠٤٦ حالة طلاق أي بمتوسط قدره حوالى ١٧١ حالة شهرياً، وقد توزعت هذه الحالات بنسبة ٦٥,٤٪ للحالات التي كان فيها الطرفان كويتيين، مقابل ٢٣,١٪ للحالات التي كان فيها الزوج كويتياً والزوجة غير كويتية، ثم ١١,٥٪ للحالات التي كانت فيها الزوجة كويتية والزوج غير كويتي (وزارة العدل، ١٩٩١). وعندما وقع العدوان العراقي الغاشم فى الثاني من أغسطس ١٩٩٠، ارتبكت مؤسسات الدولة واضطربت الحياة بوجه عام، ولم يعد الجهاز الإداري والآليات الخاصة بتنظيم الحياة المدنية قادرين على القيام بالوظائف المختلفة بما فى ذلك الشؤون الإجتماعية بوجه عام واستمرت هذه الحياة المجتمعية المضطربة حتى تم التحرير وإلى نهاية عام ١٩٩١، فقد كانت مؤسسات الدولة فى حاجة إلى إعادة تنظيم نفسها إدارياً وتكنولوجياً وبشرياً، كما كانت الأسرة الكويتية أيضاً فى حاجة إلى إعادة ترتيب حياتها بعد خبرة العدوان وبعد قسوة المعاناة سواء كانت داخل الكويت أو خارج الكويت، لم يكن هناك إذن توثيق دقيق لحالات الزواج والطلاق، لقد انشغل المواطنون بإعادة ترتيب حياتهم، كما أن جانب "الإلزام القانوني" لم يكن

صارماً إن لم يكن غير موجود، ناهيك عن صعوبة تنفيذه بسبب الارتباك العام فى مؤسسات الدولة، وظل الوضع يتحسن شيئاً فشيئاً إلى أن استقرت الأمور تقريباً مع انتهاء عام ١٩٩١، وبداية عام ١٩٩٢ فى إطار هذه الظروف يمكن التعامل (بحذر) مع الاحصائيات الخاصة بعام ١٩٩١ بما فى ذلك إحصائيات الزواج والطلاق، وحسب تلك الاحصائيات يبلغ عدد حالات الطلاق التي كان طرفاها كويتيين، أو أحدهما كويتياً - ١٥٠٩ حالة، أى ما يعادل ٤٫٨٧٪ من إجمالى حالات الطلاق فى المجتمع الكويتي، وتتضمن هذه الحالات ١١٧ زوجة تم طلاقها قبل الدخول، كما أن هناك ٤٠٠ زوج بقي في عصمتهم زوجة أو أكثر (وزارة العدل، ١٩٩١) مع ملاحظة أنه في بعض الحالات تكون الفكرة الثانية (تعدد الزوجات) عاملاً قوياً في الطلاق قبل الدخول.

أما عن شكل الطلاق، فإن إحصائيات عام ١٩٩١، توضح أن الحالات التي كان فيها الطرفان كويتيين كان غالبيتها (٦٤٫٥٪) طلاقاً رجعياً مقابل (٣٥٫٥٪) للطلاق البائن، والنسبة الأكبر من حالات الطلاق (٤٧٫٨٪) تمت بعد حياة زوجية استمرت من سنة إلى خمس سنوات، (٢٠٫٧٪) تمت بعد ما يتراوح بين خمس سنوات إلى عشر سنوات مقابل (١٢٫٦٪) من الحالات حدث فيها الطلاق بعد ما يتراوح بين عشر سنوات لأقل من عشرين سنة، بل إن هناك ١٠٩ حالة (٦٫٣٪) كان فيها الطلاق بعد حياة زوجية استمرت عشرين سنة فأكثر، بالإضافة إلى ٢١٨ حالة بعد مضي أقل من سنة على الزواج (وزارة العدل، ١٩٩١)، أي أنه تم زواج بعض تلك الحالات على الأقل أثناء العدوان العراقي وسرعان ما حدث الطلاق فى نفس العام الذي تم فيه التحرير. ويذهب الباحثون الاجتماعيون إلى تأكيد فكرة أن العديد من حالات الزواج التي تمت أثناء فترة العدوان العراقي لم تكن قائمة على الاختيار الحر بقدر ما كانت تحت ضغوط وظروف معينة تجعلها أكثر عرضة للفشل، وهناك عوامل أخرى تدعم احتمالات هذا الفشل أهمها التفاوت فى

المستوي التعليمي والمرحلة العمرية بين طرفي الزواج، على سبيل المثال هناك (١٧) حالة زواج كان الزوج أمياً بينما تحمل الزوجة شهادة متوسطة أو ثانوية (الطرفان كويتيان)، وهناك أيضاً (٢٢) حالة زواج كانت الزوجة أمية أو تعرف القراءة والكتابة أو تحمل الابتدائية بينما كان الزوج جامعياً أو يحمل شهادة الماجستير. أضف إلى ذلك التفاوت بين طرفي الزواج فى المستويات التعليمية الأخري .أما من حيث السن فإن هناك إحدي عشرة حالة زواج كانت الزوجات (الكويتيات)أقل من ١٥ سنة بينما (الأزواج غير الكويتيين) تتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ سنة إلى أكثر من ٣٥ سنة، وفى بعض الحالات كان عمر الزوج ٤٥ سنة فأكثر بينما عمر الزوجة يتراوح ما بين ١٥ إلى ١٩سنة .

فإذا نظرنا إلى إحصائيات الطلاق عام ١٩٩١ نجد انعكاساً قويا لنفس المنطق فهناك (٣٠) حالة طلاق مثلاً كانت الزوجة أمية والزوج يحمل الشهادة المتوسطة أو الدبلوم أو الجامعية، وهناك (٣٢) حالة طلاق كانت الزوجة تحمل الشهادة الجامعية أو الماجستير بينما كانت المستويات التعليمية للأزواج تتراوح بين الابتدائية والدبلوم وهناك (٧) حالات طلاق كان عمر الزوجة يتراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٤ سنة بينما عمر الزوج ٤٥ سنه فأكثر، ومن الغريب أن هناك بعض الحالات كان عمر الزوجة يزيد على ٤٥ سنة بينما عمر الزوج أقل من ٢٤ سنة (وزارة العدل،١٩٩٢). إن التفاوت فى المستوى التعليمي والسن بين الزوجين يكون فى حالات كثيرة عاملاً رئيسياً ضمن العوامل التي تؤدي إلى الطلاق، وسوف نلمس بوضوح أن هذه الفكرة (التفاوت فى السن والمستوى التعليمي) تتجسد فى غالبية حالات الزواج وبالتالى فى غالبية حالات الطلاق، وإذا كان ذلك ينطبق على المجتمع الكويتي، فإنه ينطبق على أي تجمع بشرى فى ظروف مشابهة، أي أن هناك عوامل موجودة بالفعل تلعب دوراً رئيسياً فى زيادة معدلات الطلاق وإن كانت فعالية تلك العوامل تزداد، وقد

تظهر عوامل جديدة فى أعقاب الكوارث المجتمعية الشاملة مثلما حدث فى المجتمع الكويتي نتيجة العدوان العراقي، وهذا ما توضحه إحصائيات الطلاق عام ١٩٩٢ .

فبنظرة عامة على تلك الإحصائيات يتضح أن حالات الطلاق التي كان الطرفان فيها كويتيين أو كان أحدهما كويتياً - يبلغ عددها ٢٥٠٣ حالة (وزارة العدل،١٩٩٢) وهذا العدد من حالات الطلاق لا يوجد له مثيل في أي من السنوات السابقة:-

جدول رقم (١)

عدد حالات الطلاق الموثقة في السنوات من ١٩٧٧ حتى ١٩٩٢

السنوات	الزوج كويتي الزوجة كويتية	الزوج كويتي الزوجة غير كويتية	الزوج غير كويتي الزوجة كويتية	المجموع
١٩٧٧	٦٧٧	٤١٤	٦٦	١١٥٧
١٩٧٨	٦١٦	٣٨٤	٩٣	١٠٩٣
١٩٧٩	٦٨٩	٣٦٠	٨٧	١١٣٦
١٩٨٠	٨٣٢	٤٢٩	١٢٠	١٣٨١
١٩٨١	٩٣٦	٤٦٩	١٦٤	١٥٦٩
١٩٨٢	٩٩٤	٤٧٠	١٤٥	١٦٠٩
١٩٨٣	١٠٠٧	٤٨٢	١٧٩	١٦٦٨
١٩٨٤	١٠٢٩	٤٧٠	٢٠١	١٧٠٠
١٩٨٥	١١٢٠	٤٧٤	٢٢٤	١٨١٨
١٩٨٦	١١٩٨	٥١٥	٢١٦	١٩٢٩
١٩٨٧	١٢١٢	٣٨٠	٢٤٣	١٨٣٥
١٩٨٨	١٢٨٤	٣٩٢	٢٦٠	١٩٣٦
١٩٨٩	١٣٣٨	٤٧٣	٢٣٥	٢٠٤٦
١٩٩١	١٠٨٣	٢٦٢	١٦٤	١٥٠٩
١٩٩٢	١٧٦٩	٤٢٤	٣١٠	٢٥٠٣

ومع زيادة عدد حالات الطلاق عام ١٩٩٢، يصبح معدل الطلاق الخام ٤,١٦ فى الألف ويلاحظ أن هذا المعدل كان قد بلغ ٣,٣ فى الألف عام ١٩٨٩، أما في السنوات السابقة على هذا التاريخ فقد كان معدل الطلاق يتأرجح بين الزيادة

والنقصان وإن كان لم يتعد ٣,٥ في الألف وذلك عام ١٩٨٦ (وزارة التخطيط، ١٩٩٢، ص ٥٤)، إن زيادة حالات الطلاق الموثقة عام ١٩٩٢ يمكن تفسيرها فى ضوء التفاعل بين الظروف الاضطرابية التي نتجت عن العدوان العراقي مع العوامل الأخرى التي كانت موجودة فى المجتمع قبل العدوان بالإضافة إلى عوامل جديدة وليدة المرحلة الراهنة، لقد نتج عن العدوان العراقي مثلاً اضطرابات بدنية ومعرفية وانفعالية وسلوكية يعاني منها الأفراد بصورة أو بأخرى سواء كانوا من الآباء أو الأمهات أو الأبناء الأمر الذي يلحق ضرراً بليغاً بتفاعلهم داخل الأسرة وبالتالى يؤثر سلبياً على العلاقات بين أفرادها، كما أن خروج المرأة للعمل، وكثرة السفر والتنقل أتاح فرصة واسعة للزواج غير المتكافىء، ليس فقط من حيث الاختلاف بدرجة أو بأخري فى القيم والمعتقدات والمفاهيم الأسرية وغير الأسرية ولكن أيضاً من حيث المستوى التعليمي والمرحلة العمرية بين الزوجين الأمر الذي يزيد من احتمالات فشل الأسرة (الطلاق) ونظراً لأهمية هذه الجزئية، سوف نتعرض لتحليل الإحصائيات الخاصة بها من حيث الزواج والطلاق، إذ لا يوجد الطلاق أصلاً إلا بعد وجود الزواج، وفيما يلي عرض تحليلي مختصر لإحصائيات الزواج والطلاق على مستويات ثلاثة، الأول : الزواج والطلاق بين الكويتيين (الطرفان كويتيان) الثاني: الزواج والطلاق بين الكويتيين وغير الكويتيات، الثالث : الزواج والطلاق بين الكويتيات وغير الكويتيين، وذلك على ضوء الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة العدل (١٩٩٢).

(أ) الزواج والطلاق (الطرفان كويتيان):

خلال عام ١٩٩٢ بلغ إجمالى حالات الزواج الموثقة وكان الزوج كويتياً والزوجة كويتية ٧٥٩٦ حالة، أي ما يعادل ٧٠,٦٪ من إجمالى حالات الزواج فى المجتمع الكويتي خلال ذلك العام والبالغ ١٠٨٠٣ حالة. من حيث الحالة الاجتماعية السابقة لحالات الزواج التي كان فيها الطرفان كويتيين، توضح الاحصائيات الرسمية أنه

فيما يتعلق بالإناث كان هناك ٦٧٣٨ (٨٩٪) لم يسبق لهن الزواج، ٧٣٠ مطلقة (٩,٦٪)، ٥١ أرملة (٠,٦٧٪) ٣٨ مطلقة قبل الدخول (٠,٥٪)، أما النسبة الباقية من الإناث، فإن بياناتها عن الحالة الاجتماعية السابقة لم توضح. وفيما يتعلق بالذكور الذين تزوجوا عام ١٩٩٢ كان هناك ٦٢٧١ أعزب أي لم يسبق له الزواج (٨٢,٩٪)، ثم المطلقون ٧٢١ (٩,٥٪)، فالمتزوجون ٥١٦ (٦,٨٢٪) فالأرمل ٥٠ (٠,٧٪) هذا بالاضافة إلى أحد عشر متزوجاً لم توضح البيانات حالتهم الإجتماعية السابقة **(وزارة العدل، ١٩٩٢)** وهكذا يتضح أن الغالبية العظمى من اللاتى تزوجن والذين تزوجوا خلال عام ١٩٩٢(٨٩٪)، (٨٢,٩٪) على التوالي لم يسبق لهم / لهن الزواج، وهذا هو الوضع الطبيعي فى كل المجتمعات تقريباً، إذا ما انتقلنا إلى المستوى التعليمى باعتباره أحد عناصر التحليل السوسيولوجي للزواج، سنجد أن الإحصائيات الرسمية تتضمن ما هو وارد بهذا الجدول :

جدول رقم (٢)

المستوى التعليمى لطرفي الزواج الموثق خلال عام ١٩٩٢

(الزوج كويتي والزوجة كويتية)

الحالة التعليمية للزوجة / الحالة التعليمية للزوج	أمية	تقرأ وتكتب	إبتدائية	متوسطة	ثانوية	دبلوم	جامعية فاعلى	غير مبين	المجموع
أمـي	٣٥	٣	٨	١٧	٢	١	–	–	٦٦
يقرأ ويكتب	٦	٥	١	١٥	٢	٤	١	–	٣٤
إبتدائية	٦٧	٧	٩٢	٢٥٠	١٢٧	٢١	١٥	٤	٥٨٣
متوسطة	٦١	٢٠	٢٢٩	١٦٨٠	١٠٤٥	١٨٦	١٥٧	٢	٣٣٨٠
ثانوية	٢٢	١٢	٦٥	٦٤٢	٧٨٥	١٠٥	١١٨	٣	١٧٥٥
دبلوم	٤	١	١٥	٢١٢	٣٥١	١٠٩	١٢١	١	٨١٤
جامعي فأعلى	٤	٢	١٤	١٥٤	٤٢٥	٩٢	٢٢٧	١	٩١٩
غير مبين	–	–	٥	٤	٢	٤	٢	١	١٨
المجموع	١٩٩	٥٠	٤٢٩	٢٩٧٤	٢٧٣٩	٥٢٢	٦٣٤	١٢	٧٥٦٩

يتضح من هذا الجدول أن ٣٠,٣ ٪ من الأزواج الأميين قد اقترنوا بزوجات يحملن مؤهلات متوسطة أو ثانوية أو دبلوماً، وتصل هذه النسبة إلى ٦٤,٧٪ للأزواج الذين يعرفون مجرد القراءة والكتابة ولا يحملون أية مؤهلات، أما الأزواج الذين يحملون الابتدائية فإن ٢٨٪ منهم قد تزوج من سيدات يحملن شهادة الثانوية فما فوقها، ويوجد (٢,٦٪) من هؤلاء الأزواج اقترنوا بزوجة جامعية، وهناك ١٥٧ حالة زواج كان فيها الزوج يحمل شهادة متوسطة بينما كانت الزوجة تحمل شهادة جامعية فأعلى، أما الأزواج الذين يحملون شهادة ثانوية أو دبلوماً فإن هناك (١١٨)، (١٢١) منهم على التوالى قد اقترنوا بزوجات جامعيات، وعلى الرغم من أن (٢٤,٧٪) من الزوجات الجامعيات تزوجن من جامعيين، إلا أن النسبة الأكبر (٧٥,٣٪) تزوجن ممن هم دون ذلك سواء كانوا يحملون شهادة ثانوية أو متوسطة، بل إن هناك من الجامعيات من تزوجن برجال أميين أو يعرفون مجرد القراءة والكتابة . وإذا نظرنا فى الجدول السابق نلاحظ بوضوح أن ٢٩٣٣ حالة زواج (٣٨,٨٪) فقط هى التي كان فيها الزوجان من نفس المستوى التعليمي، معنى ذلك أنه في (٦١,٢٪) من حالات الزواج كان هناك فجوة بين الزوجين فى هذا الخصوص، فعدم التكافؤ هنا يمثل القاعدة وليس الاستثناء، علماً بأن الدراسات الاجتماعية والنفسية تكاد تجمع على أن العكس هو الذي يجب أن يكون، صحيح أن هناك بعض الزيجات الناجحة رغم عدم تقارب الزوجين فى المستوى التعليمي، ولكن فى الوقت نفسه كثيراً ما تتحطم الزيجات على صخرة عدم التكافؤ بين الزوجين بما فى ذلك عدم تقاربهما فى المستوى التعليمي. الجانب الآخر من المتغيرات التي تؤثر فى الحياة الأسرية (الزواج / الطلاق) والذي توضحه الإحصائيات الرسمية يتمثل فى السن لكل من الزوج والزوجة، والجدول الآتى يوضح المرحلة العمرية لطرفي زواج الكويتي بغير الكويتية:-

جدول رقم (٣)

الفئات العمرية لطرفى الزواج الموثق

خلال عام ١٩٩٢ (الزوج كويتي والزوجة كويتية)

فئات عمر الزوجة / فئات عمر الزوج	أقل من ١٥ سنة	١٥ - ١٩ سنة	٢٠-٢٤ سنة	٢٥-٢٩ سنة	٣٠-٣٤ سنة	٣٥-٤٤ سنة	٤٥ سنة فاكثر	المجموع
١٥ - ١٩	١٨	٣٨٤	١١٤	١٤	٣	١	–	٥٣٤
٢٠ - ٢٤	٣١	١٨٥٠	١٦٩٢	١٩٣	١٨	٧	١	٣٧٩٢
٢٥ - ٢٩	١٠	٥٥٤	١٠٣٧	٤٧١	٥٩	٩	–	٢١٤٠
٣٠ - ٣٤	–	٥٦	٢١٢	١٩٨	٩٠	١٨	١	٥٧٥
٣٥ - ٤٤	٢	١٩	٥٠	٩٣	٨٨	٥٩	٥	٣١٦
٤٥ فأكثر	١	١١	١٣	٣٨	٤٤	٧٩	٢٦	٢١٢
المجموع	٦٢	٢٨٧٤	٣١١٨	١٠٠٧	٣٠٢	١٧٣	٣٣	٧٥٦٩

ويتضح من هذا الجدول أن هناك ٢٧٢٢ حالة زواج كان فيها الزوجان من نفس الفئة العمرية، وتمثل هذه الحالات (٣٦٪) من إجمالى حالات الزواج التي كان الطرفان فيها كويتيين، أي أن هناك ٦٤ ٪ من الزيجات كان فيها فارق فى السن بدرجة أو بأخرى بين الزوج والزوجة . وإذا نظرنا إلى المؤشرات الرقمية فى الجدول نلاحظ أن : -

- الأزواج الذين تقل أعمارهم عن ١٩ سنة تزوج بعضهم (١٨) حالة من زوجات تزيد أعمارهن على ٢٥ سنة .

- الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ إلى ٢٤ سنة يوجد بينهم ثمان حالات كانت الزوجة فيها ذات عمر من ٣٥ سنة إلى ٤٥ سنة فأكثر .

- الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٥ إلى ٤٤ سنة، يوجد (٨, ١١ ٪) منهم اقترن بزوجات تقل أعمارهن عن ١٩ سنة، بل إن هناك ١٢ حالة زواج كان عمر الزوج ٤٥ سنة فأكثر بينما عمر الزوجة يقل عن ١٩ سنة، المنطق

نفسه بالنسبة للزوجات، كما أن عدم التقارب فى السن يظهر بصورة أشد وضوحاً، فهناك فتيات أقل من ١٥ سنة تزوجن من رجال تزيد أعمارهم على خمسة وثلاثين وتتعدى خمسة وأربعين عاماً، كما أن ثلاثين فتاة ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥ إلى ١٩ سنة تزوجن من رجال فى الفئة العمرية المشار إليها، أضف إلى ذلك أن هناك بعض السيدات ذوات الأعمار من ٣٠ إلى ٣٤ سنة تزوجن بشباب يقل عمرهم عن٢٤ سنة.

نستخلص مما سبق أن هناك فجوة أو تفاوتاً من نوع ما بين طرفى الزواج (الكويتيين)، ومع تسليمنا بأن هناك بعض الجوانب الإيجابية فيما يتعلق بالا تكون فوارق السن أو التعليم أو غيرهما عقبة أمام الزواج، إلا أن هناك جوانب سلبية أيضاً يمكن أن تنتج عن ذلك بما يسهم فى انهيار الزيجة (الطلاق)، وإذا كان ذلك فيما يخص الزواج الذي طرفاه كويتيان، فإن الإحصائيات الرسمية أيضاً تكشف عن مدلولات لا بأس بها فيما يتعلق بالطلاق فى نفس الإطار فخلال عام ١٩٩٢ بلغت حالات الطلاق بين ذوى الجنسية الكويتية ١٧٦٩ حالة، أي ما يعادل ٦١,٧٪ من إجمالى حالات الطلاق فى المجتمع الكويتي والتي بلغت ٢٨٦٩ حالة. أما عن مدة الحياة الزوجية عند وقوع الطلاق، فقد كانت أقل من سنة فى ٤١٥ حالة (٢٣,٩٪)، كما كانت من سنة إلى أقل من خمس سنوات فى ٧٦٢ حالة (٤٣,٠٧٪)، وهناك ٢٦٤ حالة (١٢,٩٢٪) تم الطلاق بعد حياة زوجية تراوحت ما بين خمس سنوات وأقل عن عشر سنوات، ١٩٧ حالة (١١,١٤٪) استمرت الحياة الزوجية لها من عشر سنوات لأقل من عشرين سنة، وأخيراً وقع الطلاق لـ١٣١ زيجة بعد حياة زوجية استمرت عشرين سنة فأكثر، أي أن أكبر نسبة من حالات الطلاق التي كان طرفها كويتيين كانت بعد حياة زوجية تراوحت ما بين سنة لأقل من خمس سنوات، الأمر الذي تزداد معه احتمالات تكون اتجاهات سلبية لدى الطرفين

تجاه الأسرة والزواج فيما بعد . أما من حيث المستوى التعليمي لكل من المطلق والمطلقة فإنه يتلخص فيما يجمله الجدول الآتي : -

جدول رقم (٤)

الحالة التعليمية لطرفي الطلاق الموثق خلال عام ١٩٩٢

(المطلق كويتي والمطلقة كويتية)

الحالة التعليمية للمطلقة / الحالة التعليمية للمطلق	أمية	تقرأ وتكتب	إبتدائية	متوسطة	ثانوية	دبلوم	جامعية فاعلى	غير مبين	المجموع
أمي	٥٧	٦	١٠	٩	–	١	٢	٢	٨٧
يقرأ ويكتب	١٨	٨	٤	١٠	٢	–	١	١	٤٤
إبتدائية	٣٧	٣	٢٧	٦٣	٢٢	١٤	٦	–	١٧٢
متوسطة	٤٩	٧	٦٩	٣٥٧	١٦٥	٤٧	٢١	٧	٧٢٢
ثانوية	١١	١	١٤	١٤٣	٩٣	٣١	٣١	–	٣٢٤
دبلوم	٤	–	١٠	٦٨	٦٠	٣٢	٢٧	١	٢٠٢
جامعي فأعلى	٢	١	٦	٤٩	٦٠	٣٤	٥٦	–	٢٠٨
غير مبين	٣	–	٢	٢	١	١	–	١	١٠
المجموع	١٨١	٢٦	١٤٢	٧٠١	٤٠٣	١٦٠	١٤٤	١٢	١٧٦٩

فبالنسبة للمطلقات، نجد أن النسبة الأكبر منهن من ذوات الشهادات المتوسطة، المنطق نفسه بالنسبة للمطلقين، حيث تبلغ نسبة المطلقات من ذوات الشهادات المتوسطة (٦ , ٣٩٪)، كما تبلغ نسبة المطلقين (٨ , ٤٠٪) وذلك من إجمالي حالات الطلاق حسب المستوى التعليمي، وإذا رجعنا إلى الجدول الأسبق (جدول رقم٢) نتبين أن المتزوجات والمتزوجين من ذوى الشهادات المتوسطة عام ١٩٩٢، إنما يشكلن أكبر نسب في إجمالي حالات الزواج (٢ , ٣٩٪)، (٧ , ٤٤٪) على التوالي، أي أن حالات الطلاق ترتفع بين المستويات التعليمية التي ترتفع بها نسبة الزواج، من جهة أخري يوضح الجدول السابق أن حوالي ثلثي حالات

الطلاق، وبالتحديد (٦٤,٤٪) كان الزوجان ينتميان إلى مستويات تعليمية مختلفة أي أن (٣٥,٦٪) كان الزوجان من نفس المستوى التعليمي، وهذا يؤكد أن تفاوت التعليم بين الزوج والزوجة يتفاعل مع عوامل أخري بما يساهم فى كثرة حالات الطلاق.

الجانب الآخر الذي تعكسه الاحصائيات الرسمية، والذي يعتبر ضرورياً لفهم مشكلة الطلاق، يتمثل فى المرحلة العمرية لكل من المطلق والمطلقة وقت حدوث الطلاق، والجدول الآتي يلقي الضوء على مدى التفاوت بين الطرفين من حيث السن:-

جدول رقم (٥)

الفئات العمرية لطرفي الطلاق الموثق خلال عام ١٩٩٢

(المطلق كويتي والمطلقة كويتية)

فئات عمر المطلقة / فئات عمر المطلق	أقل من ١٥ سنة	١٥ - ١٩ سنة	٢٠-٢٤ سنة	٢٥-٢٩ سنة	٣٠-٣٤ سنة	٣٥-٤٤ سنة	٤٥ سنة فأكثر	المجموع
١٥ - ١٩	-	١٧	٤	-	-	-	-	٢١
٢٠ - ٢٤	١	١٣٨	٢٢٩	٤٠	٧	-	-	٤١٥
٢٥ - ٢٩	-	٦٩	٢٥٠	١٧٤	٢٧	١١	١	٥٣٢
٣٠ - ٣٤	-	١٧	٥٩	١١٠	٧٥	١٥	٢	٢٧٨
٣٥ - ٤٤	١	٢	١٧	٥١	٧٧	١١٥	٧	٢٧٠
٤٥ فأكثر	-	٣	١٣	١٨	٢٤	٨٠	١١٥	٢٥٣
المجموع	٢	٢٤٦	٥٧٢	٣٩٣	٢١٠	٢٢١	١٢٥	١٧٦٩

وهكذا نتبين أن ٥٤,٦٪ من المطلقات تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى ٢٩ سنة، وتمثل هذه الفترة أنسب مراحل العمر للمرأة فى الحمل والانجاب ورعاية الطفل سواء على المستوى النفسي أو الجسدي، كما أن ٤٥,٨٪ من المطلقين (الذكور) تتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ إلى ٣٤ سنة، وهى فترة الشباب والحيوية والقوة الجسدية

والنضوج الجسمي، وربما يكون حدوث الطلاق بكثرة أثناء هذه المراحل العمرية سواء بالنسبة للذكور أو الاناث - أحد أسباب التقليل من المواليد، رغم حاجة البلاد إلى المزيد من العنصر البشري. ويتضح من الجدول السابق أن ٤٦,٦ ٪ من المطلقين والمطلقات فى مرحلة عمرية واحدة مقابل ٥٣,٤ ٪ كانوا ينتمون إلى مراحل عمرية مختلفة، أي أن الاختلاف فى السن بين الزوجين يرتبط -ضمن عوامل أخري - بحدوث الطلاق، فنلاحظ من الجدول مثلاً أن الزوجات اللاتى تتراوح أعمارهن بين ١٥ إلى ١٩ سنة، يوجد (٩٪) منهن طلقن من أزواج لا تقل أعمارهم عن الثلاثين عاماً، كما يوجد (٥,٢ ٪) من النساء اللاتى تتراوح أعمارهن بين ٢٠، ٢٤ سنة تم طلاقهن من أزواج أعمارهم ٣٥ سنة فأكثر، وعلى الرغم من ذلك يكشف الجدول عن أنه فى بعض الحالات يحدث الطلاق رغم التقارب فى السن بين الزوجين، فكما سبقت الاشارة هناك (٤٦,٦ ٪) من المطلقين والمطلقات يقعون في نفس المرحلة العمرية، ونضيف بأن ٩٢٪ من المطلقات اللاتي يبلغن من العمر ٤٥ سنة فأكثر تم طلاقهن من أزواج فى نفس المرحلة . كما أن (٧٪) تقريباً من المطلقات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ إلى ١٩ سنة تم طلاقهن من أزواج فى نفس السن، ويفهم من ذلك أنه فى بعض الأحيان تتخذ حالات الطلاق علاقة طردية مع العمر الزوجي، بمعنى أن هذه الحالات تزيد كلما كان الزوج والزوجة فى مرحلة عمرية متقدمه (بعد الخامسة والأربعين) مع التسليم بأن هناك عوامل متعددة تلعب دوراً كبيراً فى هذا الخصوص.

(ب) الزواج والطلاق بين الكويتيين والأجنبيات :

توضح إحصائيات وزارة العدل أن ٩٧٣ حالة زواج كان الزوج كويتياً والزوجة غير كويتية خلال عام ١٩٩٢، وهذه الحالات تمثل (٩٪) من إجمالى حالات الزواج

الموثقة خلال ذلك العام، فإذا استبعدنا حالات الزواج التي لم يكن أحد أطرافها على الأقل كويتياً، نجد أن نسبة زواج الكويتيين من غير الكويتيات ترتفع إلى ١٠,٤٪، وهذه النسبة ليست بالقليلة خاصة وأن نسبة الاناث الكويتيات في منتصف عام ١٩٩٢ تقدر بـــ ٤٨,٣٪ من إجمالى المواطنين (وزارة التخطيط، ١٩٩٢ ص ٢٧)، وعلى الرغم من تعدد عوامل إقبال بعض المواطنين الكويتيين على الزواج من غير الكويتيات إلا أن أهم هذه الأسباب يتمثل فى التكاليف الباهظة التي يتعين على الشاب الكويتي أن يتحملها إذا تزوج من كويتية، في الوقت الذي لا يتطلب زواجه من غير كويتية إلا تكاليف قليلة لا تذكر، بل إن غير الكويتيات كثيراً ما يرحبن بالزواج من كويتي لأنهن يجدن فى ذلك تحقيقاً لطموحاتهن المادية والاجتماعية وبالتالي يصبح المتغير الحاكم فى الزواج هو متغير المصلحة، وليس الاقتناع الشخصي مما يفضي إلى مشاكل أسرية فيما بعد خاصة في ضوء احتمالات عدم التوافق في بعض الجوانب بين شخصية الزوج (الكويتي) وشخصية الزوجة (غير الكويتية) لما بينهما من تفاوت في عوامل عديدة أبرزها عامل السن، والمستوى التعليمي، والجدول الآتي يوضح توزيع حالات زواج الكويتيين من غير الكويتيات حسب المرحلة العمرية : -

جدول رقم (٦)

الفئات العمرية لطرفى الزواج الموثق

خلال عام ١٩٩٢ (الزوج كويتي والزوجة غير كويتية)

فئات عمر الزوجة / فئات عمر الزوج	أقل من ١٥ سنة	١٥ - ١٩ سنة	٢٠-٢٤ سنة	٢٥-٢٩ سنة	٣٠-٣٤ سنة	٣٥-٤٤ سنة	٤٥ سنة فأكثر	المجموع
١٥ - ١٩	٢	٣٨	١٠	١	١	-	-	٥٢
٢٠ - ٢٤	٥	١٧٨	١٥٥	٢٩	٤	١	١	٣٧٣
٢٥ - ٢٩	١	٧٠	٨٣	٥٠	٢٠	٢	-	٢٢٦
٣٠ - ٣٤	٢	١٣	٢٧	٢٨	١٤	٦	١	٩١
٣٥ - ٤٤	-	١٣	٢٩	٣٨	٢٢	١٢	٣	١١٧
٤٥ فأكثر	١	٧	١٧	٢٨	١٦	٢٣	٢٢	١١٤
المجموع	١١	٣١٩	٣٢١	١٧٤	٧٧	٤٤	٢٧	٩٧٣

فالأزواج الكويتيون الذين تزوجوا من غير كويتيات عام ١٩٩٢ - كانت النسبة الأكبر منهم (٣٨,٣٪) تقع فى الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٢٤ سنة . أما النسبة الأكبر من غير الكويتيات اللاتي تزوجن كويتيين خلال نفس العام فإنها تقع فى نفس الفئة العمرية وتبلغ (٣٣٪)، يليها من هن فى الفئة العمرية من ١٥ إلى ١٩ سنة (٣٢,٧٨٪)، وهذا يشير إلى التقارب فى السن بين الزوج والزوجة فى الحالات الأصغر سناً، ولكن إذا نظرنا إلى هذه المسألة على مستوى الحالات ككل سنجد أن إجمالى حالات الزواج التي كان فيها الطرفان من نفس الفئة العمرية هى ٢٩١ حالة، أي ما يعادل (٣٠٪) تقريباً من إجمالى حالات زواج الكويتيين من غير الكويتيات، وبالتالى هناك ٧٠٪ من حالات الزواج تباين فيها عمر الزوج عن عمر الزوجة زيادة أو نقصاً، ومع التسليم بأن الزواج قد ينجح بصرف النظر عن فارق العمر بين الزوجين، إلا أن هناك عوامل أخرى - بجانب العوامل الناتجة عن هذا

الفارق - تجعل مثل هذا الزواج عرضه للفشل خاصة إذا كان فارق السن كبيراً، ففي الجدول مثلاً هناك سبع حالات زواج كان عمر الزوج ٤٥ سنة أو أكثر، وعمر الزوجة من ١٥ إلى ١٩ سنة، وهناك ١٧ حالة زواج كان عمر الزوج أيضاً ٤٥ سنة فأكثر، بينما عمر الزوجة يتراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٤ سنة، وهناك حالة زواج واحدة كان عمر الزوج من ٢٠ إلى ٢٤ سنة، بينما عمر الزوجة (غير الكويتية) ٤٥ سنة فأكثر، لا شك أن هذا التفاوت يزيد احتمالات الطلاق . إذا ما انتقلنا إلى مناقشة هذا التفاوت من منظور المستوى التعليمي للزوج الكويتي، والزوجة (غير الكويتية)، نتبين من الإحصائيات الرسمية أن ٣٠٦ حالات زواج فقط كان فيها الزوجان من نفس المستوى التعليمي، وتمثل هذه الحالات (٣١,٣٪)، أما الحالات الباقية والتى تمثل (٦٨,٧٪) فقد كان طرفا الزواج مختلفين فى المستوى التعليمي وذلك حسبما يفصح عنه الجدول الآتي : -

جدول رقم (٧)

المستوى التعليمي لطرفى الزواج الموثق خلال عام ١٩٩٢

(الزوج كويتي والزوجة غير كويتية)

الحالة التعليمية للزوجة / الحالة التعليمية للزوج	أمية	تقرأ وتكتب	إبتدائية	متوسطة	ثانوية	دبلوم	جامعية فاعلى	غير مبين	المجموع
أمـــي	٢٤	٦	٦	٨	٣	١	–	–	٤٨
يقرأ ويكتب	٩	٤	٢	٦	١	–	١	–	٢٣
إبتدائية	٢٠	٥	٢١	٣٠	١١	٣	٢	–	٩٢
متوسطة	٤٦	١٦	٧٨	١٥٠	٨٦	١٤	١٧	٢	٤٠٩
ثانوية	٩	٢	٢٦	٨٩	٦٨	١١	٩	–	٢١٤
دبلوم	٣	–	٧	٣٦	٢٩	١٠	٨	١	٩٤
جامعي فأعلى	١	–	٣	١٥	٣٢	٩	٢٩	–	٨٩
غير مبين	٢	–	١	–	–	–	–	١	٤
المجموع	١١٤	٣٣	١٤٤	٣٣٤	٢٣٠	٤٨	٦٦	٤	٩٧٣

واضح من هذا الجدول أن ٢٥٪ من الأزواج الأميين اقترنوا بزوجات (غير كويتيات) يحملن الشهادات المتوسطة أو الثانوية أو الدبلوم، أما الزوجات الأميات (غير الكويتيات) فإن ٥١٪ منهن تزوجن من كويتيين يحملون الشهادات المشار إليها، وهناك حالة زواج كانت الزوجة أمية والزوج جامعي. أما الأزواج الكويتيون الذين يحملون شهادات متوسطة فإن حوالى ثلثهم تزوجوا من أميات أو يعرفن القراءة والكتابة أو يحملن الشهادة الابتدائية، كما أن حوالى الربع من هؤلاء الأزواج اقترنوا بزوجات يحملن الشهادة الثانوية أو الدبلوم بالاضافة إلى ١٧ حالة زواج، كان الزوج يحمل شهادة متوسطة والزوجة تحمل مؤهلاً جامعياً فأعلى. أما الزوجات اللاتى يحملن شهادات متوسطة فإن حوالى ١٤٪ منهن تزوجن من كويتيين يحملون مؤهلاً جامعياً مقابل ٦,٥٪ من هؤلاء الزوجات تزوجن من كويتيين يحملون الشهادة الابتدائية، أو يعرفون مجرد القراءة والكتابة أو أميين، فى الوقت نفسه يوضح الجدول السابق أن الجامعيين الكويتيين الذين اقترنوا بزوجات غير كويتيات، يوجد ٣٢,٦٪ فقط منهم تزوجوا من جامعية بينما تزوج الباقون ونسبتهم (٦٧,٤٪) من زوجات غير كويتيات يحملن مؤهلات ثانوية أو متوسطة وبعضهن يحملن الابتدائية أو أميات . ومرة أخرى يتأكد لنا التباين الواضح بين الزوج الكويتي والزوجة غير الكويتية فى جانب هام تنعكس آثاره على وظائف الأسرة واستمراريتها وهذا ما توضحه إحصائيات الطلاق بين الأزواج الكويتيين والزوجات غير الكويتيات، تشير هذه الاحصائيات الى أن هناك ٤٢٤ حالة طلاق خلال عام ١٩٩٢ كان الزوج فيها كويتياً والزوجة غير كويتية، وتمثل هذه الحالات (١٧٪) من إجمالي حالات الطلاق التي كان فيها أحد الطرفين أو كلاهما كويتياً، كما تمثل (١٤,٨٪) من إجمالي حالات الطلاق في المجتمع الكويتي ككل، مخاطر الطلاق في تلك الحالات أعظم ضرراً وأشد خطراً على الأسرة وبالذات على الأطفال في حالة

وجودهم، لأنهم يصبحون مشتتين بين الكويت والدولة التي تنتمي إليها الأم، ومما يلفت النظر حقاً ٩٤٪ من حالات الطلاق بين الأزواج الكويتيين والزوجات غير الكويتيات تمت بعد حياة زوجية تراوحت مدتها بين بضعة أشهر وأقل من عشرين عاماً، بينما حدث الطلاق في ٦٪ من الحالات بعد حياة زوجية استمرت عشرين عاماً أو أكثر:

جدول رقم (٨)

مدة الحياة الزوجية بين المطلقين الكويتيين
والمطلقات غير الكويتيات خلال عام عام (١٩٩٢)

مدة الحياة الزوجية	عدد حالات الطلاق	٪
أقل من سنة	٦٣	١٤,٩
من سنة لأقل من ٥ سنوات	٢٠٠	٤٧,٢
من ٥ سنوات لأقل من عشر سنوات	٨٤	١٩,٨
من عشر سنوات لأقل من عشرين سنة	٥١	١٢
عشرين سنة فأكثر	٢٦	٦,١
المجـــمـــوع	٤٢٤	٪١٠٠

إن هذه الأرقام قد تثير نوعاً من القلق لدى علماء النفس والاجتماع عندما يجدون أنفسهم في مواجهة الإجابة عن التساؤل الخاص بما إذا كان الفشل المحتوم هو مصير زواج الكويتي من غير كويتية هل معنى أن مثل هذا الزوج إذا لم تنفصم عراه بعد أشهر أو بعد بضع سنين، فإنه سينتهي حتماً ولو بعد عشرين عاماً أو أكثر؟ وما هو شكل التفاعل الأسري ومستوى الأداء الوظيفي للأسرة أثناء الحياة الزوجية؟ وما حجم وطبيعة العواقب الاجتماعية بعيدة الأجل المترتبة على زواج الكويتي من غير

كويتية ؟ وهل العائد المتحقق من هذا الزواج يتناسب مع تلك العواقب ؟ أم أنه لا يوجد عائد أصلاً؟ وإلى أي حد يشكل هذا الزواج خطراً على الثروة البشرية للأمة؟ وإذا كان يشكل خطراً، فهل هناك استراتيجيات أو وسائل يمكن الأخذ بها على المستويين الرسمي والشعبي للحد منه؟ تساؤلات مزعجة حقاً. إذا ما انتقلنا إلى خصائص المطلقين الكويتيين والمطلقات غير الكويتيات من حيث السن والمستوى التعليمي، سنجد أنه أولاً من حيث السن يكاد منحنى الطلاق يأخذ الاتجاه التصاعدي بالنسبة للأزواج، بمعنى ارتفاع عدد حالات الطلاق مع تزايد سن الزوج، أما في حالة الزوجات فإن المنحنى يتخذ نفس الاتجاه حتى مرحلة عمرية معينة (٢٩) سنة ثم يبدأ في الهبوط : -

جدول رقم (٩)
الفئات العمرية لطرفى الطلاق الموثق خلال عام ١٩٩٢
(المطلق كويتي والمطلقة غير كويتية)

فئات عمر الزوجة / فئات عمر الزوج	أقل من ١٥ سنة	١٥ - ١٩ سنة	٢٠-٢٤ سنة	٢٥-٢٩ سنة	٣٠-٣٤ سنة	٣٥-٤٤ سنة	٤٥ سنة فأكثر	المجموع
١٥ - ١٩	-	١	١	-	-	-	-	٢
٢٠ - ٢٤	١	١٩	٢٥	٧	٣	١	-	٥٦
٢٥ - ٢٩	-	١٣	٢٦	٢٧	١٠	٣	-	٧٩
٣٠ - ٣٤	١	٥	١٥	٢٠	١٤	١١	-	٦٦
٣٥ - ٤٤	-	٢	١٢	٢٨	٢٥	١٦	٢	٨٥
٤٥ فأكثر	-	٣	٩	٢٥	٢٥	٤٤	٣٠	١٣٦
المجموع	٢	٤٣	٨٨	١٠٧	٧٧	٧٥	٣٢	٤٢٤

فبالنسبة للمطلقين نلاحظ تزايد عددهم مع تقدم العمر بوجه عام، أي بعد مضى فترة معينة طالت أم قصرت على الزواج، أما المطلقات فتنطبق عليهن نفس

الفكرة حتى سن الثلاثين تقريباً، وتبلغ حالات الطلاق التي كان فيها الطرفان من نفس الفئة العمرية (١٢٧) حالة أي ما يعادل (٣٠٪) تقريباً من إجمالي حالات الطلاق بين الأزواج الكويتيين والزوجات غير الكويتيات، ومما يدعم فكرة ارتباط الطلاق بالتفاوت في السن بين الزوج والزوجة ارتفاع نسبة الطلاق فى حالة اختلاف المرحلة العمرية، وينطبق ذلك على جميع المراحل سواء للمطلقين أو للمطلقات، خذ مثلاً المطلقين (الرجال) الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ إلى ٢٤ سنة ستجد أن في ٥٥,٤٪ من الحالات كان أحد الطرفين يزيد أو يقل في السن عن الطرف الآخر، فهناك عشرون حالة كانت الزوجة أصغر سناً (من ١٥ إلى ١٩ سنة)، وهناك إحدى عشرة حالة كانت الزوجة أكبر سناً (من ٢٥ إلى ٤٤ سنة) في الوضع الأول يرجح أن صغر سن الزوجين صحبه عدم تقدير للمسؤولية، والحياة الأسرية، ومعنى الزواج من جانب الطرفين. وفي الوضع الثاني (الزوجة أكبر من الزوج) يرجع عدم التوافق بين الطرفين نتيجة فارق السن بجانب عوامل أخرى بما فيها عدم تقدير المسؤولية من جانب الزوج الذى كان في نموه الانفعالي والبدني أقرب إلى مرحلة المراهقة بما فيها من مشاكل، ويبدو أن النساء الأكبر سنا أسوأ حظا في حياتهن الزوجية، أو بمعنى أدق تزداد حالات الطلاق بين الزوجة غير الكويتية والزوج الكويتي، كلما تقدم الزوجان في السن. الجزئية الأخيرة في حالات طلاق الكويتيين والأجنبيات تتمثل في المستوى التعليمي لكل من المطلق والمطلقة، لقد تبين من الجدول السابق (جدول رقم٧) أن حاملي وحاملات الشهادة المتوسطة من الكويتيين (الرجال) والأجنبيات (غير الكويتيات) تمت بينها أكبر نسبة من حالات الزواج، في الوقت نفسه توضح الاحصائيات الرسمية نفس المنطق بالنسبة للطلاق إذ إن ٣٣٪ من إجمالي حالات الطلاق بين الكويتيين والاجنبيات كان المطلق يحمل شهادة متوسطة، ٢٩,٢٪ من

هذه الحالات كانت المطلقة تحمل نفس المؤهل، وهكذا تزداد حالات الطلاق بين المستويات التعليمية الأكثر إقبالاً على الزواج من أجنبيات :-

جدول رقم (١٠)

المستوى التعليمي لطرفي الطلاق الموثق خلال عام ١٩٩٢

(المطلق كويتي والمطلقة غير كويتية)

الحالة التعليمية للمطلقة / الحالة التعليمية للمطلق	أمية	تقرأ وتكتب	إبتدائية	متوسطة	ثانوية	دبلوم	جامعية فاعلى	غير مبين	المجموع
أمـــي	٤٣	١	٣	٥	٤	٢	–	٢	٦٠
يقرأ ويكتب	١١	٣	٢	٢	٢	–	–	١	٢١
إبتدائية	١٥	٣	٩	٨	٧	١	–	٣	٤٦
متوسطة	٢٤	٥	١٧	٦٣	٢١	٥	٥	–	١٤٠
ثانوية	٦	–	١	٢٤	٢٢	٤	٧	١	٦٥
دبلوم	٣	٢	٥	١٨	١١	٢	٣	١	٤٥
جامعي فأعلى	٤	–	١	٤	١٥	٤	١٤	١	٤٣
غير مبين	–	٢	–	–	–	–	–	٢	٤
المجموع	١٠٦	١٦	٣٨	١٢٤	٨٢	١٨	٢٩	١١	٤٢٤

ومن هذا الجدول نتبين :

- حوالي ٥٠٪ من الأجنبيات اللاتي يحملن مؤهلات جامعية تم طلاقهن من كويتيين يحملون مؤهلات أقل، كما أن ٦٧,٤٪ من المطلقين الكويتيين الذين يحملون مؤهلات جامعية فأعلى كانت مطلقاتهم ممن دون المستوى الجامعي.

- ٤٠,٦٪ من المطلقات (غير الكويتيات) الأميات تم طلاقهن من كويتيين أميين، وإن كنا في الوقت نفسه نلاحظ أن ٣٥٪ من هؤلاء المطلقات تم طلاقهن من كويتيين يحملون مؤهلات متوسطة فأعلى سواء كانت ثانوية أو دبلوماً أو مؤهلاً جامعياً.

- حوالى ٥٠٪ من المطلقات (غير الكويتيات) اللاتي يحملن مؤهلات متوسطة كان أزواجهن (الكويتيون) يختلفون عنهن في المستوى التعليمي، وترتفع هذه النسبة إلى حوالى ٧٥٪ في حالات المطلقات حاملات الشهادة الثانوية، كما تصل إلى ٧٢٪ في حالات المطلقات اللاتي يحملن شهادة الدبلوم.

- إن عدد حالات - طلاق الكويتيين من غير الكويتيات، والتي كان فيها الطرفان من نفس المستوى التعليمي هو ١٥٦ حالة، أي ما يعادل ٣٦,٨٪ من مجمل الحالات الموضحة بالجدول السابق، وبالتالي فإن ٦٣,٢٪ من حالات الطلاق بين الكويتيين وغير الكويتيات كان فيها الطرفان يختلفان من حيث المستوى التعليمي.

(جـ) الزواج والطلاق بين الأجانب والكويتيات :

توضح إحصائيات وزارة العدل أن هناك ٨١٥ حالة زواج عام ١٩٩٢ كان الزوج فيها أجنبياً (غير كويتي) والزوجة كويتية، وتمثل هذه الزيجات ٧,٥٪ من إجمالي حالات الزواج في المجتمع الكويتي خلال نفس العام، كما تمثل ٨,٧٪ من حالات الزواج التي كان فيها أحد الطرفين أو كلاهما كويتياً. والزوجات الكويتيات اللاتي اقترن بأزواج غير كويتيين يتوزعن من حيث المستوى التعليمي بنسبة ٥,٩٪ حاصلات على الشهادة الجامعية، (٣٢,٧) حاصلات على الثانوية أو الدبلوم، (٤٣٪) حاصلات على الشهادة المتوسطة، (١١,٣٪) حاصلات على الابتدائية بالاضافة إلى ٥,٦٪من الأميات، أما عن المستوى التعليمي للأزواج (الأجانب) الذين اقترنوا بزوجات كويتيات، فإنه يتوزع بين الجامعيين بنسبة (٩,٦٪) ثم الثانوية أو الدبلوم بنسبة (٣٠,٢٪) ثم الشهادة المتوسطة (٣١,٤٪) والابتدائية (١٩,٤٪) ويلاحظ أن عدد الأزواج الأميين يتساوي مع عدد الزوجات الأميات (٤٦ مفردة في الحالتين) . والجدول الآتي يوضح توزيع حالات الزواج بين الكويتيات والأجانب (غير الكويتيين) حسب المستوى التعليمي للزوج والزوجة:-

جدول رقم (١١)

المستوى التعليمي لطرفي الزواج الموثق

خلال عام ١٩٩٢ (الزوج غير كويتي والزوجة كويتية)

المستوى التعليمي للزوجة / المستوى التعليمي للزوج	أمية	تقرأ وتكتب	إبتدائية	متوسطة	ثانوية	دبلوم	جامعية فاعلى	غير مبين	المجموع
أمـــي	١٤	١	١٠	١٥	٣	٣	-	-	٤٦
يقرأ ويكتب	١	٣	٨	٩	٣	-	٢	-	٢٦
إبـتـدائـيـة	١٤	-	٣٠	٦٩	٣٢	٧	٦	-	١٥٨
مـتـوسـطـة	٦	٢	٣٣	١٣٧	٦٠	١٤	٤	-	٢٥٦
ثـانـويـة	٩	١	٧	٨٣	٦٩	١٢	١٦	-	١٩٧
دبـلـوم	٢	١	٢	١٩	١١	٧	٧	-	٤٩
جامعي فأعلى	-	-	٢	١٧	٣٢	١١	١٥	١	٧٨
غـيـر مـبـين	-	-	-	١	٢	١	-	١	٥
المجـمـوع	٤٦	٨	٩٢	٣٥٠	٢١٢	٥٥	٤٨	٢	٨١٥

يتضح من هذا الجدول مجموعة حقائق ذات دلالة نجملها فيما يلي :

- غالبية الزوجات الكويتيات (الأميات) (٦٧,٤٪) تزوجن من أجانب يحملون الابتدائية فما فوقها (المتوسطة، الثانوية، الدبلوم) أما النسبة الباقية من هؤلاء الزوجات الأميات فقد اقترنت بأزواج (أجانب) أميين أيضاً .

- ٤٧,٨٪ من الكويتيات حاملات الابتدائية تزوجن من أجانب يحملون الشهادة المتوسطة فما فوقها، وبعضهن تزوجن من جامعيين.

- رغم أن النسبة الأكبر من الكويتيات حاملات الشهادة المتوسطة (٣٩,١٪) تزوجن من أجانب يحملون نفس الشهادة، إلا أن (٣٤,٣٪) منهن تزوجن من أجانب يحملون شهادات أعلى، وهناك (١٧) حالة كان الزوج (الأجنبي) جامعياً.

في الوقت نفسه هناك ٢٦,٦٪ من حاملات الشهادة المتوسطة (الكويتيات) تزوجن من أجانب يحملون الابتدائية بل إن هناك (١٥) حالة كانت الزوجة الكويتية تحمل شهادة متوسطة والزوج (الاجنبي) أمياً، لا يعرف مجرد القراءة والكتابة.

- تتفق حالات الزواج التي كانت فيها الزوجة (الكويتية) تحمل شهادة ثانوية مع حالات الزواج التي كانت فيها تحمل شهادة متوسطة في أن النسبة الاكبر (٣٢,٥٪) من حاملات الشهادة الثانوية تزوجن من أجانب في نفس المستوى التعليمي، ولكن هناك (٣٢) حالة كانت فيها الزوجة تحمل مؤهلاً ثانوياً والزوج (الأجنبي) يحمل مؤهلاً جامعياً، كما نلاحظ من الجدول السابق أن هناك عدداً مماثلاً من الحالات (٣٢) حالة، كانت فيها الزوجة الكويتية تحمل الشهادة الثانوية وتزوجت من أجنبي (غير كويتي)، يحمل الشهادة الابتدائية.

- الكويتيات الجامعيات اللاتي تزوجن من غير الكويتيين غالبيتهن (٦٨,٧٥٪) اقترنَّ بأزواج أجانب يقلون عنهن في المستوى التعليمي، وهناك ٦ حالات كانت الزوجة الكويتية تحمل مؤهلاً جامعياً والزوج (غير الكويتي) يحمل الابتدائية، وهناك حالتان كانت الزوجة (الكويتية) جامعية والزوج (الأجنبي) يعرف مجرد القراءة والكتابة.

- بوجه عام نستنتج من الجدول السابق، أن حالات زواج الكويتيات من الأجانب، التي كان فيها الطرفان من نفس المستوى التعليمي تبلغ ٢٧٥ حالة من إجمالي ٨١٥ حالة، أي مايعادل ٣٣,٧٪ أما النسبة الباقية وقدرها ٥٤٠ حالة (٦٦,٣٪) فقد كان الطرفان من مستويات تعليمية مختلفة على النحو السابق توضيحه.

من حيث المرحلة العمرية للطرفين في حالات زواج الكويتيات بالأجانب (غير الكويتيين) تبين الاحصائيات أنه في ٦٨,٢٪ من الحالات كان عمر الزوجة يتراوح

مابين ١٥ إلى ٢٤ سنة بواقع ٥٥٦ حالة، كما كان الازواج (الاجانب) في المرحلة العمرية من ٢٠ إلى ٢٩ سنة بواقع ٥٣٢ حالة (٦٥,٣٪) وفي (٢,٣٪) من الحالات (١٩ حالة) كان عمر الزوجة أقل من ١٥ إلى ١٩ سنة، أما في المرحلة العمرية، المتقدمة (٤٥ سنة فأكثر) فإن هناك ٣٥ حالة كان الزوج في هذه المرحلة، مقابل ٨ حالات فقط للزوجات، والجدول الآتي يوضح الفئات العمرية لكل من الزوجة (الكويتية) والزوج (غير الكويتي) :-

جدول رقم (١٢)

الفئات العمرية لطرفي الزواج الموثق خلال

عام ١٩٩٢ (الزوج غير كويتي والزوجة كويتية)

فئات عمر الزوجة / فئات عمر الزوج	أقل من ١٥ سنة	١٥ - ١٩ سنة	٢٠-٢٤ سنة	٢٥-٢٩ سنة	٣٠-٣٤ سنة	٣٥-٤٤ سنة	٤٥ سنة فأكثر	المجموع
١٥ - ١٩	٢	٢٢	٩	١	-	-	-	٣٤
٢٠ - ٢٤	٣	١٢٣	٩٣	٢٣	٧	٢	-	٢٥١
٢٥ - ٢٩	٣	٨١	١٢٢	٥٦	١٣	٦	-	٢٨١
٣٠ - ٣٤	-	٢٢	٣٧	٢٦	١٧	١٥	٤	١٢١
٣٥ - ٤٤	١١	٢٤	١٥	٢٠	١٨	٥	-	٩٣
٤٥ فأكثر	-	٣	٥	٧	٨	٨	٤	٣٥
المجموع	١٩	٢٧٥	٢٨١	١٣٣	٦٣	٣٦	٨	٨١٥

نتبين من هذا الجدول أن ٧٦٪من حالات زواج الكويتيات من الأجانب (غير الكويتيين) لم يكن طرفي الزواج في نفس المرحلة العمرية، وهذه النسبة تعادل ٦١٨ حالة من إجمالي ٨١٥ حالة زواج، ومن أمثلة التفاوت في السن بين الزوجين حسبما نتبين من الجدول السابق أن غالبية من الفتيات الكويتيات الأقل من ١٥ سنة تزوجن بأجانب تتراوح أعمارهم مابين ٣٥ إلى ٤٤ سنة، كما أن هناك حالات كان عمر

الزوج من ٢٠ إلى ٢٤ سنة في حين كان عمر الزوجة من ٣٥ إلى ٤٤ سنة، وحالات أخرى (خمس حالات) كان عمر الزوجة من ٢٠ إلى ٢٤ سنة بينما عمر الزوج ٤٥ سنة فأكثر، إن هذه الجزئية تفصح عن حقيقة لم تكن في الحسبان، لقد كان من المتوقع أنه في حالات زواج الكويتيات من غير الكويتيين أن تكون الزوجة في معظم الأحوال أصغر سنا من الزوج، ولكن الأرقام تنسف هذا التوقع، فهناك زوجات كويتيات أقترن بأجانب أصغر منهن سناً والعكس صحيح، ويرجح أن التغيرات المجتمعية خاصة مع كثرة السفر والتنقلات بسهولة قد دعمت ما يمكن أن نطلق عليه " الحراك الزواجي" ولم تعد المعايير التقليدية في إختيارات الزواج لها ذات الفاعلية التي كانت لها في السابق رغم ما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية ومجتمعية تنعكس ليس فقط على الأجيال الحاضرة ولكن على الأجيال المقبلة بصورة أشد خطراً. وتفيد الاحصائيات بأنه خلال عام ١٩٩٢ وقعت (٣١٠) حالة طلاق بين الأزواج غير الكويتيين والزوجات الكويتيات، أي ما يعادل ٨, ١٠٪ من إجمالي حالات الطلاق التي كان فيها أحد طرفي الطلاق أو كلاهما كويتياً، وبصرف النظر عن الثقل الكمي لحالات طلاق الكويتيات من الأجانب (غير الكويتيين) فإن خطورة هذه الحالات تنصب على الأم والأطفال في المقام الأول، فالتكييف القانوني بدولة الكويت كما هو معروف يجرد المرأة الكويتية التي تتزوج أجنبياً من بعض الحقوق الأساسية للمواطنة "Citizenship" والأطفال في حالة وجودهم يحملون جنسية الأب ويشتتون بين الأب والأم، وإجراءات الطلاق وملابساته وضغوطه يقع معظمها غالباً على الزوجة (الكويتية) وليس الزوج (الأجنبي) من جهة أخرى توضح إحصائيات حالات الطلاق لعام ١٩٩٢، أن مدة الحياة الزوجية بين المطلقات الكويتيات والمطلقين غير الكويتيين تأخذ تقريباً نفس الاتجاه النسبي الذي اتخذته مدة الحياة الزوجية بين المطلقات الأجنبيات والمطلقين الكويتيين، وهذا ما نتبينه من الجدول التالي:-

جدول رقم (١٣)
مدة الحياة الزوجية بين المطلقين غير الكويتيين
والمطلقات الكويتيات عام ١٩٩٢

مدة الحياة الزوجية	عدد حالات الطلاق	٪
أقل من سنة	٣٨	١٢,٣
من سنة لأقل من ٥ سنوات	١٢٦	٤٠,٦
من ٥ سنوات لأقل من عشر سنوات	٧٥	٢٤,٢
من عشر سنوات لأقل من عشرين سنة	٥٧	١٨,٤
عشرين سنة فأكثر	١٤	٤,٥
المجمــــــوع	٣١٠	٪١٠٠

ربما تكون حالات الطلاق بين الكويتيات وغير الكويتيين أقل خطراً إذا ما تم الطلاق بعد أقل من سنة من الزواج، أو بعد عشرين عاماً فأكثر من الزواج، ففي الحالة الأولى (حدوث الطلاق قبل مضي سنة على الزواج) تزداد إحتمالات عدم وجود أطفال وبالتالى عدم معاناتهم من مشاكل الطلاق بين الوالدين، كما أن قصر مدة الارتباط بالزوج غير الكويتي، لا يتيح للزوجة (الكويتية) فرصة كافية لاكتساب أنماط ثقافية مغايرة لثقافة المجتمع الكويتي وتزداد أهمية هذه الفكرة في حالة إنتماء الزوج لثقافة ذات إختلاف واسع مع الثقافة الكويتية كأن يكون أمريكياً، أو إنجليزياً أو فرنسياً مثلاً، أضف إلى ذلك أن حدوث الطلاق بين الزوجة الكويتية والزوج غير الكويتي بعد مضى فترة قصيرة من الزواج كثيراً ما يكون لدى الزوجة فرصة ثانية للزواج تفضل فيها الزواج من كويتي وليس من أجنبي، بخلاف

ما إذا كان قد مضى على الزواج فترة طويلة ١٠ سنوات أو ١٥ عاماً مثلاً - حيث تكون المطلقة قد تقدمت بها السن بما يقلل من فرصتها في الزواج والإنجاب مرة ثانية مع ملاحظة أن هذه الفكرة ترتبط بالسن وقت الزواج، أما في الحالة الثانية، وهي حدوث الطلاق بعد مضى عشرين سنة فاكثر على الزواج فإن الاطفال في حالة وجودهم يكونون غالباً قد أصبحوا شباباً وأكثر تبصراً بالأمور، وأكثر قدرة على التعامل مع المشكلات التي نتجت عن طلاق والديهم، كما تكون الزوجة، المطلقة قد أصبحت أكثر قدرة على التكيف مع ملابسات الطلاق وظروفه. غير أن كل ذلك لا ينطبق على كل حالات الطلاق بين الزوجة الكويتية والزوج غير الكويتي وإنما يعنى أنه الاتجاه المتوقع الذي ينطبق على حالات الطلاق التي تمت بعد مضي فترة قصيرة (أقل من سنة) أو طويلة نسبياً (عشرين سنة فأكثر) من الزواج أضف إلى ذلك أن الطلاق في حد ذاته أمر غير مرغوب فيه بصرف النظر عن طول أو قصر مدة الحياة الزوجية، وأنه قد تترتب عليه مشكلات نفسية وإجتماعية يعاني منها الأباء والأمهات والأبناء بصرف النظر عن جنسية الزوج والزوجة.

الجانب الآخر الذى توضحه البيانات الخاصة بالطلاق في المجتمع الكويتي بخصوص الطلاق بين الزوجات الكويتيات والأزواج الأجانب يتمثل في المستوى التعليمي للمطلق والمطلقة، فهناك ٥ ,٦٤٪ من حالات الطلاق كان الطرفان يختلفان في المستوي التعليمي، وإذا كان ذلك على مستوى حالات الطلاق ككل، فإن النسبة تختلف في إطار المستويات التعليمية المختلفة، ولتوضيح هذه الفكرة للمرأة الكويتية بوجه عام، وكذلك للمهتمين بالانماء الإجتماعي نقدم هذا الجدول الذى يتضمن حالات طلاق الكويتيات من غير الكويتيين حسب المستوي التعليمي للمطلق والمطلقة:-

جدول رقم (١٤)
المستوى التعليمي لطرفي الطلاق والموثق
خلال عام ١٩٩٢ (المطلق غير كويتي والمطلقة كويتية)

المستوى التعليمي للزوجة / المستوى التعليمي للزوج	أمية	تقرأ وتكتب	إبتدائية	متوسطة	ثانوية	دبلوم	جامعية فاعلى	غير مبين	المجموع
أمـي	١٣	١	٥	٧	٢	-	١	٢	٣١
يقرأ ويكتب	٤	٣	-	٣	١	١	-	-	١٢
إبتدائية	٦	-	١٤	١٨	٨	١	٢	-	٤٩
متوسطة	٨	٣	٢٦	٥١	١٥	٥	١	١	١١٠
ثانوية	١	-	٥	١٣	١٨	٥	٥	-	٤٧
دبلوم	-	-	٣	٧	٣	٢	١	-	١٦
جامعي فأعلى	-	-	-	٨	٥	٨	٩	-	٣٠
غير مبين	٧	-	٣	٣	٢	-	-	-	١٥
المجموع	٣٩	٧	٥٦	١١٠	٥٤	٢٢	١٩	٣	٣١٠

فعلى مستوى الكويتيات الأميات اللاتى تم طلاقهن من الأجانب (غير الكويتيين) هناك ٦٧٪ (٢٦) حالة من إجمالي (٣٩) كان الأزواج يختلفون عن الزوجات في المستوى التعليمي. وتصل نسبة هذا الاختلاف إلى ٧٥٪ في حالات المطلقات حاملات الابتدائية، ٥٣,٦٪ في حالات المطلقات حاملات الشهادة المتوسطة، ٦٧٪ لحاملات الشهادة الثانوية، وترتفع هذه النسبة إلى ٩٠٪ لحاملات شهادة الدبلوم (حيث لا يوجد سوى حالتين فقط للطلاق كان الزوج والزوجة يحملان شهادة الدبلوم) أما المطلقات الحاصلات على مؤهل جامعي فأعلى، فإن ٥٢,٦٪ منهن تم طلاقهن من أزواج أجانب يحملون مؤهلات ثانوية، أو دبلوماً، أو ابتدائية بالاضافة إلى حالة طلاق واحدة كان الزوج (الأجنبي) والزوجة (الكويتية) جامعيين. إن إرتفاع حالات الطلاق بين زوجات كويتيات وأزواج غير كويتيين يختلفون في

المستوى التعليمي هو إنعكاس لزواج قام على هذا الأساس من عدم التكافؤ. والتقارب بين الزوجين في المستوى التعليمي نراه مسألة ضرورية للغاية مع التأكيد على فكرة هامة، وهي أن التقارب لا يعني التماثل، فمن المقبول مثلاً أن يتزوج الشاب الحاصل على الدكتوراه من زوجة جامعية، ولكن يكون من غير المقبول أن يتزوج من فتاة أمية أو تحمل الابتدائية مثلاً، وقد يكون من غير المقبول أن تكون الزوجة أعلى في المستوى التعليمي عن الزوج، بينما يكون العكس هو المقبول في حدود معينة وفي حالات معينة، فهذه حقائق معطيات الثقافة العربية بوجه عام، وقد تكون صعبة التغيير بكل أسف وتنعكس هذه المعطيات على الزواج والطلاق في المجتمع الكويتي وغيره من المجتمعات العربية بل والعديد من المجتمعات الأخرى.
إن التفاوت الكبير في المستوى التعليمي بين طرفي الزواج يمكن أن يكون أحد أسباب الطلاق سواء كان الطرفان كويتيين، أو كان أحدهما كويتياً والآخر غير كويتي، وأعتقد أننا لا نجافي الحقيقة إذا قلنا بأن فشل الزواج يصبح مؤكداً إذا وجدت جوانب تباين أخرى بين الطرفين مع اختلاف المستوى التعليمي وهناك بالطبع حالات زواج ناجحة ظاهرياً على الأقل رغم وجود التباين بين الطرفين، ولكن هذه الحالات تمثل الاستثناء الذي لا يلغي القاعدة بحال من الأحوال. وإذا نظرنا في الجدول السابق مثلاً سنجد أن هناك عشر حالات كانت المطلقة الكويتية تحمل الشهادة الثانوية في حين كان المطلق(غير الكويتي) يحمل الابتدائية أو أمياً لا يعرف حتى مجرد القراءة والكتابة، وفي نفس الجدول نجد أن أغلبية الكويتيات الحاصلات على شهادة جامعية فأعلى تم طلاقهن من أزواج "غير كويتيين" يحملون مؤهلات أقل، بل إن بعض هؤلاء الأزواج كان لا يحمل سوى الابتدائية أو كان أمياً ولا شك أن المتخصصين في علوم الاجتماع خاصة علم الاجتماع العائلي، يتفقون معنا في أن العبرة ليست في المستوى التعليمي في حد ذاته وإنما فيما سيترتب عليه من أحاسيس ومشاعر من جانب أحد طرفي الزواج أو كليهما بما يتفاعل مع عوامل

أخرى تصيب الأسرة بالتصدع أو الإنهيار. الفكرة الأخيرة التي نناقشها في هذه الجزئية الخاصة بالطلاق بين الزوجات الكويتيات والأزواج غير الكويتيين هي المرحلة العمرية، في هذا الخصوص تشير إحصائيات وزارة العدل، إلى أن ٦٥,٢ ٪ من الكويتيات اللاتي تم طلاقهن من أزواج غير كويتيين عام ١٩٩٢ - تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى ٢٩ سنة أي في مرحلة عمرية تمثل قمة عطاء الأمومة والانجاب، ومثلما كان زواجهن في غير صالح الثروة البشرية للأمة، فكذلك طلاقهن مضافاً إليه الشعور بالفشل وربما الإحباط لدى هؤلاء المطلقات. أما المطلقون (غير الكويتيين) فإن ٧٤,٥٪ منهم يقع في المرحلة العمرية من ٢٥ إلى ٤٤ سنة وقد يكون في عصمة بعضهم (على الاقل) زوجات أخريات، الأمر الذى يجعل الجزء الاكبر من مشكلات الطلاق وضغوطه وآثاره من نصيب المطلقة (الكويتية) وليس المطلق (غير الكويتي) أما عن العلاقة بين المرحلة العمرية لطرفي الطلاق فإنها تتبلور فيما يتضمنه الجدول الآتي :

جدول رقم (١٥)

الفئات العمرية لطرفي الطلاق الموثق خلال عام ١٩٩٢

(المطلق غير كويتي والمطلقه كويتية)

فئات عمر المطلقة / فئات عمر المطلق	أقل من ١٥ سنة	١٥ - ١٩ سنة	٢٠-٢٤ سنة	٢٥-٢٩ سنة	٣٠-٣٤ سنة	٣٥-٤٤ سنة	٤٥ سنة فأكثر	المجموع
١٥ - ١٩	١	-	-	-	١	-	-	٢
٢٠ - ٢٤	-	٦	١٤	٦	-	-	-	٢٦
٢٥ - ٢٩	-	٤	٢٤	٢١	٧	٦	-	٦٢
٣٠ - ٣٤	-	١	٩	٢٧	١٥	٨	-	٦٠
٣٥ - ٤٤	-	٣	١١	٣١	٢٤	٣٢	٨	١٠٩
٤٥ فأكثر	-	١	٢	٤	٦	٢١	١٧	٥١
المجموع	١	١٥	٦٠	٨٩	٥٣	٦٧	٢٥	٣١٠

لقد إتضح مما سبق أنه في حوالي ٧٠٪ من حالات زواج غير الكويتي بكويتية، كان عمر الزوجة (الكويتية) ٢٤ سنة فأقل (أنظر الجدول رقم ١٢) أي أن فى غالبية الحالات تزوج الاجانب من كويتيات صغيرات السن، لكننا في حالات الطلاق كما يوضح الجدول أعلاه نجد المسألة تتخذ مساراً آخر، إذ إن ٧٥,٣٪ من حالات الطلاق كانت فيها الزوجة (الكويتية) قد تعدت الخامسة والعشرين فما فوقها، فزواج الأجانب من الكويتيات إذن كان من زوجات صغيرات السن في أغلب الحالات أما الطلاق فكانت أغلب حالاته لكويتيات أكبر سنا، وإذا كان في هذه المسألة ظلم للمرأة الكويتية، فإنه أيضاً ظلم للمجتمع الكويتي بوجه عام لأنه في حالة وجود أبناء يصبحون غير كويتيين (حسب جنسية الأب) وفي حالة عدم وجودهم تكون فرصة المرأة الكويتية في الزواج والإنجاب قد أصبحت ضعيفة، ولقد سبقت الإشارة إلى أن كل الاحصائيات تفيد بأن النساء الأكبر سنا أسوأ حظاً في مسألة الزواج والطلاق ويخرج عن ذلك بالطبع حالات الاستقرار الأسري القائمة على المودة والرحمة.

ويوضح الجدول السابق أن حوالى ٧١٪ من حالات الطلاق بين الزوجات الكويتيات والأزواج غير الكويتيين كان الطرفان من فئات عمرية مختلفة، وهذا يُعدّ مرة أخرى إنعكاس لما سبقت الاشارة إليه من أن قرابة ثلاثة أرباع حالات تلك الزيجات كان فيها الزوج والزوجة من أعمار مختلفة، ويظهر لنا الجدول أن في (١٣) حالة طلاق للسيدات الكويتيات ذوات الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٢٤ سنة كان الأزواج غير الكويتيين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٥ سنة إلى ٤٥ سنة فأكثر، أما السيدات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٣٠ إلى ٣٤ سنة، فيوجد منهن ست حالات طلاق كان الأزواج في عمر الخامسة والأربعين سنة فأكثر، أما السيدات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٣٥ سنة إلى ٤٤ سنة، فيوجد بينهن ست حالات أيضاً كان عمر الأزواج من ٢٥ سنة إلى٢٩ سنة .

ربما يكون في هذا التحليل المختصر ما يعمق الرؤية العلمية لمشكلة الطلاق في المجتمع الكويتي فترة ما بعد العدوان، وبمعنى أكثر وضوحاً إذا كانت خبرة العدوان قد أدت إلى تفاقم المشكلة فإن هناك عوامل أخرى أوجدت هذه المشكلة وضخت في شرايينها دماء الحياة باستمرار، وحتى تكتمل الرؤية العملية يتعين الإشارة إلى جزئيتين: تتعلق الأولى بنوعية حالات الطلاق في المجتمع الكويتي عام ١٩٩٢، أما الثانية فتتعلق بشكل الطلاق لهذه الحالات خلال نفس العام، بخصوص نوعية الطلاق، تبين من إحصائية وزارة العدل أن حالات الطلاق توزعت بين أولى رجعية بواقع ١٢٧٣ حالة(٥٨٪)، ثانية رجعية بواقع ١٥٣ حالة (٧٪)، أولى بائنة بواقع ٦٦١ حالة (١ ,٣٠٪)، ثم ثانية بائنة بواقع ٢٦ حالة (١٩ ,٢٪)، وأخيراً ثالثة بائنة بينونة كبرى بواقع ٨٠ حالة (٦٤ ,٣٪) أي أن إجمالي حالات الطلاق الرجعي ١٤٢٦ حالة بما يعادل (٦٥٪) بينما إجمالي حالات الطلاق البائن ٧٦٧ حالة بما يعادل (٣٥٪)، ومع التسليم بأن الطلاق يصحبه اضطراب العلاقة وتوترها بين الزوجين سواء كان رجعياً أو بائناً - فإن ارتفاع حالات الطلاق البائن بمثل هذه الصورة يفصح عن بعض جوانب شدة معاناة الطرفين وكذلك الأطفال (في حالة وجودهم) ويفصح في الوقت نفسه عن مدى التمزق النفسي الذى قد يصيب طرفي الزواج إذا ما قررا المراجعة، فإذا كان الطلاق بائناً بينونة صغرى فليس بوسع المطلق أن يعيد مطلقته إلى عصمته إلا بإذنها ورضاها وبعقد ومهر جديدين، وإذا كان الطلاق بائناً بينونة كبرى فإن المطلق لا يملك إعادة مطلقته إلا بعد زواجها من آخر زواجاً شرعياً وطلاقها منه وانقضاء العدة. أما حسب شكل الطلاق فإن الاحصائيات الرسمية لعام ١٩٩٢ توضح أن الحالات توزعت بواقع ١٤١٩ حالة إشهار طلاق، ٣٠٥ حالة مخالعة، ٤٦٩ حالة بناء على أحكام، وتشير نفس الاحصائيات إلى دلالات أخرى هامة: إذ إن هناك ٨٨٣ زوجاً بقيت في عصمتهم زوجة أو أكثر، ويلاحظ أن ٢ ,٧٦٪ من هؤلاء الأزواج كويتيون، كما أن هناك ٣٩٩

زوجة تم طلاقهن قبل الدخول بهن ٨٣,٢٪ كويتيات، وهكذا يتضح، أنه بجانب ارتفاع معدل الطلاق بعد العدوان هناك بعض جوانب الاضطرابات / الفشل العاطفي بصورة أو بأخرى مع ما يترتب على ذلك من تأثير/ اختلال النسق القيمي تجاه الأسرة والزواج كنظام اجتماعي، أضف إلى ذلك تأثر العلاقات القرابية للأسرة الكويتية بصورة سلبية في حالات الطلاق قبل الدخول إذا كان الزوجة والزوج من الأقارب، ومن واقع المقابلات مع بعض حالات الطلاق قبل الدخول كانت جميعها تشترك في توتر العلاقة بين أهل الزوجة وأهل الزوج كما أن العديد من هذه الحالات عبرت عن آراء سلبية - إن لم يكن إتجاها سلبياً - تجاه الزواج وتكوين الأسرة ، الأمر الذى تزداد معه إحتمالات " العطب" في التفاعل الأسري فيما بعد. إن خلاصة تحليل خارطة الزواج والطلاق في المجتمع الكويتي تكشف لنا أن هناك حالات زواج تقوم على اختيارت خاطئة وأساس الخطأ هنا عدم التكافؤ بين الزوجين سواء من حيث المستوى التعليمي، أو من حيث المرحلة العمرية ويمثل ذلك من وجهة نظرنا " أحد" الأسباب الرئيسية الكامنة وراء حدوث الطلاق ويضاف إلى ذلك " الإختلاف الثقافي" بين الطرفين في حالة زواج الكويتي من غير الكويتية، وزواج الكويتية من غير الكويتي، والاختلاف هنا يقصد به الاختلاف في بعض القيم أو "المعايير" وكذلك الاتجاهات نحو القضايا والأفكار في الحياة بوجه عام وتلك المتعلقة بالأسرة والزواج بوجه خاص، إننا لسنا ضد زواج الكويتي من غير الكويتية ولسنا ضد زواج الكويتية من غير الكويتي، فهذه الزيجات أباحها الدين ووضع لها ضوابط معينة، كما أباحها القانون الوضعي وأضفي عليها التكييف القانوني بصرف النظر عما يؤخذ عليه من تحفظات، ولكننا في الوقت نفسه ضد عدم التكافؤ بين الزوجين بكافة صوره وأشكاله لأن عدم التكافؤ - كما سبقت الإشارة إليه - ينعكس على جوانب عديدة في حياة الأسرة ويؤدي إلى الاختلاف والتصدع ثم إلى التداعي والإنهيار (الطلاق) في حالات كثيرة.

ثانياً: مشكلة الدراسة الحالية وإجراءاتها المنهجية

١- الإستدلال على المشكلة وتحديدها:

شهدت فترة العدوان العراقي أقل معدلات الطلاق في تاريخ الكويت، بل إن تلك الفترة شهدت عودة كثير من المطلقات إلى أزواجهن من منطلق الشعور بأهمية وجود الزوجة في منزل الزوجية كما وصلت المشاكل والخلافات الأسرية إلى أدنى مستوى لها (العمر، ١٩٩٣) لقد أدرك الجميع أهمية التماسك الأسري، حتى يمكن التعامل بكفاءة مع الظروف الناتجة عن العدوان، بحيث تتمكن الأسرة من الحفاظ على أفرادها في ظل تلك الظروف المهددة، ولكن ما إن تم التحرير، حتى وجدنا الخريطة النفسية الاجتماعية للمجتمع الكويتي وقد تغيرت بصورة ملحوظة، فقد كشفت الدراسات العلمية التي أجريت على عينات متعددة من الشعب الكويتي بعد التحرير عن عمق وتنوع الأعراض الإضطرابية من سلوكية ومعرفية وانفعالية وبدنية الأمر الذي لا بد وأن ينعكس بصورة أو بأخرى على التفاعل داخل الأسرة، ذلك أن الأسرة كنظام (System) يتكون من مجموعة أجزاء تعتمد كل منها على الآخر وتتفاعل فيما بينها وتُشكِّل كلاً موحداً وتنتظم هذه الأجزاء في علاقات متسقة ومستمرة (تركي، ١٩٩٤)، وعلي هذا الأساس فإن الأسرة الكويتية أصبحت عرضة لأن يتأثر وجودها سلباً نتيجة العدوان، فهناك بعض الأسر التي وقعت فيها حالات أسر، أو اعتقال، أو اغتصاب، أو قتل، أو فقدان، أو اضطرابات نفسية شديدة لأحد أو بعض أفرادها، في مثل تلك الحالات يكون النظام الاجتماعي والنفسي للأسرة قد تأثر نتيجة خلل أو عطب في أحد أو بعض أجزائه، ونظراً لأن أخطر ما يمكن أن يفضي إليه هذا الخلل هو الطلاق، فقد قام الباحث بممارسة بحثية استطلاعية ذات شقين، الأول: إضافة بعض البنود على استراتيجية المقابلات التشخيصية لحالات

الإرشاد النفسي التي يتعامل معها الباحث بحكم العمل، واستهدفت هذه الممارسة بلورة فكرة واضحة عن الاختلافات في نمط العلاقات الأسرية بعد العدوان عما كان عليه قبل العدوان، أما الشق الثاني: فهو استقراء المؤشرات الرقمية الخاصة بالطلاق في مرحلة ما بعد العدوان مقارنة بما كانت عليه قبل العدوان بهدف رصد ملامح التغير في هذه المؤشرات، بالنسبة للشق الأول - ودون الدخول في التفاصيل خلصت الممارسة البحثية إلى أن هناك اضطرابات انفعالية وسلوكية ومعرفية أفضت إلى ايجاد وتفاقم سوء العلاقة بين أفراد بعض الأسر الكويتية خاصة الأزواج والزوجات وترتبط هذه الاضطرابات ارتباطاً مباشراً بخبرة العدوان التي عاشتها الأسرة الكويتية خلال الفترة من أغسطس ١٩٩٠ حتى فبراير ١٩٩١، فالعدوان العراقي إذن تسبب في وجود حقل نفسى مضطرب، من شأنه أن يؤدي إلى التصدع داخل الأسرة الكويتية. أما بالنسبة للشق الثاني، والخاص بعدد حالات الطلاق في المجتمع الكويتى، فقد سبقت الإشارة إلى أن حالات الطلاق سجلت تزايداً عام ١٩٩٢ بصورة غير مسبوقة، وإذا كانت هذه الحالات قد انخفضت بعض الشيء عام ١٩٩١، فقد سبقت الاشارة أيضاً إلى أن ذلك لا يرجع إلى قلة حالات الطلاق وإنما يرجع إلى ظروف مجتمعية معينة، ونضيف هنا أن الأسرة الكويتية بعد التحرير مباشرة كانت في مرحلة إعادة البناء وفى هذه المرحلة - حسبما ترى الدراسات الاجتماعية - يعود أفراد الأسرة ويقتربون بعضهم من بعض ويرتبطون بعلاقات حميمة ويعاهدون أنفسهم على مواجهة التهديد، وتسود الثقة المتبادلة بينهم، بعد ذلك تدخل الأسرة في مرحلة إعادة التنظيم وهذه المرحلة تبدأ بعد أن يستقر الوضع قليلاً بعد الكارثة، وفيها تعود الأنماط القديمة من الاتصال والصراعات وعلاقات الأدوار إلى الظهور في مواجهة الضغوط التي تتسبب فيها الكارثة (تركى، ١٩٩٤)، وهكذا يكون الوجود الأسرى أمام احتمالين: إما الاستقرار على الوضع العلائقى الذى نتج عن الأزمة بما

فيه من تدهور وتفكك، أو أن تكون لديهم المقدرة على إعادة التنظيم بحيث تزداد الثقة فيما بينهم ويتدعم الوجود الأسرى على العلاقات الحميمة والتعاون والتعاطف، وهذا ما حدث لدى غالبية الأسر الكويتية، ولكن في الوقت نفسه كان هناك بعض الأسر التي لم تتمكن - بسبب ضغوط الأزمة - من اجتياز عمليات إعادة البناء والتنظيم على هذا النحو، وانتهى بها الأمر إلى أن تظل على وضع مضطرب سواء على مستوى الفرد - معرفياً وانفعالياً وسلوكياً وبدنياً - أو على مستوى العلاقات بين أفراد الأسرة، الأمر الذي تزداد معه احتمالات حدوث الطلاق في مثل هذه الأسر فيزداد أفرادها اضطرابا (تفاعل خبرة العدوان مع خبرة الطلاق)، وهنا تصبح معاناة هؤلاء مضاعفة، لأن الضغوط الجاثمة عليهم أثقل حملاً وأشد قسوة ومرارة، وقد ظلت هذه الفئة حتى وقت قريب بعيدة عن التناول البحثي الجاد لأسباب معروفة. من هنا تأتى ضرورة رصد وتحليل الأعراض الإضطرابية التي يعاني منها المطلقون والمطلقات في المجتمع الكويتي، إذ إن ذلك بجانب قيمته العالية للمعرفة الأكاديمية فإن قيمته أشد أهمية لوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط الإرشاد والعلاج النفسي، ولعل هذه المسألة يجب أن تتصدر أولويات البحوث والدراسات التي تجرى في المجتمع الكويتي فترة ما بعد العدوان.

٢- الدراسات السابقة:

إهتمت الدراسات النفسية والاجتماعية بالأزمات والضغوط التي تواجه الأسرة وانعكاسات ذلك على التوافق النفسي والاجتماعي لدى أفرادها، وقبل أن نقدم خطة الدراسة الحالية نعرض خلاصة لأهم نتائج الدراسات السابقة ذات الدلالة المباشرة للموضوع. ففى دراسات (Tarch, 1985) و(Molinica 1987) على عينات من الحالات المرضية من لاجئي جنوب شرق آسيا المترددين على العيادة النفسية بمدينة

بوسطن الأمريكية تبين أن النساء كن أشد اضطراباً من الرجال، حيث تعرضت النساء لممارسات اغتصابية وجنسية قاسية، وتم تجريدهن من الامكانات والقدرات التي تمكنهن من رعاية الأطفال والمشاركة الاجتماعية، أما الرجال فقد أفادت معظم الحالات أنهم يعانون من مشكلات خاصة وبالتحديد مشكلات زوجية، كما تبين أن خبرة المحاربين للحرب جعلتهم أكثر عنفاً وعدوانية، وجعلتهم يجدون صعوبة في كبت مشاعر العدوان والعنف مما خلق لديهم صراعاً نفسياً إنعكس على من حولهم خاصة الزوجات مما جعلهن يشعرن بالإحباط والألم النفسي. وفي دراسة (Lokwood & Houroutine, 1986) على عينة من الأسر اللبنانية التي مرت بخبرة الحرب (الاجتياح الاسرائيلي لبيروت عام، ١٩٨٢) تبين أن هذه الأسر تعانى من الأعراض الاضطرابية مثل القلق والخوف والتشتت الذهني، وأن هذه الأعراض ترتفع بين الإناث عن الذكور. وهناك بعض الدراسات التي تطرقت إلى الآثار النفسية لدى الأسر التي فقدت الأب في ظروف الحرب، ومن هذه الدراسات دراسة (الديب، ١٩٩٣) التي أجريت عن التوافق النفسى لدى عينة من الأرامل والأيتام المصريين الذين فقدوا عائلهم نتيجة استشهاده في حرب أكتوبر ١٩٧٣، وتبين النتائج أن الأرامل كن أكثر انعزالاً وانطواء وشعوراً بالإجهاد العصبى والتوتر، وبالتالي فإنهن أقل في توافقهن الشخصي والاجتماعي عن الزوجات اللاتي لم يفقدن أزواجهن. كما أن بعض الأرامل تعاني من صراعات ناتجة عن عدم إشباع الحاجة إلى تكوين أسرة مما نتج عنه شعور بالقلق الزائد خاصة القلق من الحرمان والقلق من المستقبل.

أما الدراسات التي أجريت في المجتمع الكويتي بعد العدوان، فإنها توصلت إلى نتائج هامة بشأن الأعراض الإضطرابية التي خلفها العدوان العراقي على أفراد المجتمع الذين هم أولاً وأخيراً أعضاء الأسرة الكويتية سواء كانوا آباء أو أمهات أو

أبناء، من هنا تصبح نتائج تلك الدراسات ذات دلالة هامة حتى ولو لم تأخذ في اعتبارها الإنعكاسات المحتملة على الأسرة كوحدة اجتماعية، لأن الأسرة كما سبقت الإشارة إليها تتأثر بالخصائص المتفاعلة لمكوناتها وهم الأفراد. بعد هذا التنويه يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسات ذات الدلالة لموضوع البحث الحالي. ففى دراسة على الشباب (عينة من طلاب الجامعة) تبين ارتفاع الاصابة بالاضطرابات النفسية خاصة الاضطرابات العصابية والإكتئابية، وأن الإناث أشد اضطراباً من الذكور (الديب،١٩٩٣)، كما بينت دراسة أخرى على طلاب الجامعة أن الإناث أكثر اكتئاباً من الذكور، وأنهن أكثر استعداداً للإضطراب العصابى، وإن كانت النتائج توضح عدم وجود فروق معنوية بين الجنسين فيما يتعلق بالعدوانية (المشعان، ١٩٩٣)، أما المراهقون، فقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن الإناث كن أكثر اضطراباً من الذكور قبل وأثناء وبعد العدوان، وأن الذكور أكثر معاناة نتيجة العدوان مقارنة بالاناث (بارون، ١٩٩٣)، ومن الدراسات الأخرى التي أجريت على المجتمع الكويتى تلك الدراسة التي قام بها (الفقى، ١٩٩٣) على عينة قوامها ٦٠٠ مفردة تتنوع من حيث الجنس والمرحلة العمرية والمستوى التعليمى والوجود أثناء فترة العدوان (داخل الكويت - خارج الكويت)، وتوصلت إلى أن مفردات البحث تعاني أعراضاً اضطرابية بدرجات متفاوتة أهمها فقد القدرة على ضبط النفس، التصرفات والميول العدوانية، كثرة التوتر وسرعة الاستثارة، الميل إلى العنف، التساهل الشديد مع الأطفال، صعوبة التركيز الذهني والعقلي، القلق وعدم الاستقرار، الملل وفقد الحماس، سرعة النسيان، التردد في اتخاذ القرار، سرعة الشعور بالتعب، الخوف من الخروج ليلاً، الأرق وعدم الاستغراق في النوم، بعض اعراض الحساسية، الآلام والأعراض البدنية فقد الشعور بالسعادة، الفزع عند سماع أصوات الانفجارات، القلق وعدم الاطمئنان على المستقبل، تناول الأدوية والمهدئات بكثرة. كما كشفت

نتائج الدراسة عن أن توقعات غالبية أفراد العينة كانت تنطوى على الخوف والشعور بالعجز واحتمالات القتل أو الطرد أو التشرد أو التعذيب أو انتهاك الأعراض وسلب الأموال وغير ذلك مما يعتبر خبرات صادمة تؤدى إلى أعراض ضغوط ما بعد الصدمة، بالإضافة إلى الآلام النفسية الممزقة والأحزان الدفينة، كما أن القلق كان أكثر الأعراض شيوعاً بين مختلف فئات العينة، ومن أكثر الأعراض العصابية والسلوكية شيوعاً بين مجموعة الضغط المرتفع من الذكور هو فقد الإحساس بالسعادة والبهجة في الحياة (٧٣,٣٪)، وبين مجموعة الإناث التعرض كثيراً لنوبات الصداع بالإضافة إلى فقد الإحساس بالسعادة.

يتضح من ذلك أن الدراسات التي أجريت في المجتمع الكويتي لمعرفة الآثار الاضطرابية الناتجة عن العدوان العراقى، لم تتناول المطلقين والمطلقات كشريحة إجتماعية ذات طابع خاص تزداد الاحتمالات بأن تكون هذه الشريحة أكثر عرضة للمعاناة النفسية، كما أن هذه الدراسات لم تأخذ في اعتبارها متغير الحالة الاجتماعية حتى يمكننا معرفة اختلاف الأعراض الاضطرابية وفق حالات هذا المتغير، مع ملاحظة أن الدراسات التي لم نشر إليها هنا تنطبق عليها نفس الفكرة وذلك في حدود ما وقع تحت أيدينا من دراسات، يتضح أيضاً من البحوث التي أجريت في مجتمعات أخرى، أن خبرة الحرب والصدمات تنعكس بصورة واضحة على الحياة الزوجية والأسرية، ولعل هذه المسألة جديرة بالبحث في المجتمع الكويتى بعد خبرة العدوان العراقى. الجزئية الأساسية الأخري التي نستخلصها من الدراسات السابقة تشير إلى اختلاف غالبية الأعراض الاضطرابية لدى الذكور عن الإناث، وهذا يرسي التوقع بأن هذه الأعراض تختلف لدى المطلق عن المطلقة، وأخيراً فإن الدراسات التي أجريت في المجتمع الكويتي بعد العدوان العراقي تفصح عن فداحة الآثار النفسية التي نتجت عنه بما يرسي التوقع أيضاً بأن الأعراض الاضطرابية لدى المطلقين

والمطلقات ترتفع بصورة واضحة عن الفئات الأخرى التي تتقارب معها في الخصائص ولكنها تختلف عنها في أنها لم تخبر تجربة الطلاق.

٣- خطة الدراسة:

(أ) الهدف والتساؤلات: لما كانت حالات الطلاق التي وقعت في المجتمع الكويتي فترة ما بعد العدوان قد خبرت ضغوطا مضاعفة (ضغوط العدوان متفاعلة مع ضغوط الطلاق)، فإن هذه الدراسة تستهدف حصر وتحديد الأعراض الإضطرابية التي تعانيها حالات الطلاق وما إذا كان هناك فروق بين الجنسين في هذا الشأن، وللوصول إلى هذا الهدف تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

(١) ما أهم الأعراض الاضطرابية الأكثر وضوحاً لدى المطلقين والمطلقات ؟

(٢) إلى أي مدى وبأى شدة توجد الأعراض الاضطرابية لدى المطلقين والمطلقات؟

(٣) هل تختلف الأعراض الاضطرابية وفق متغير الجنس؟ ما مظاهر هذا الاختلاف إن وجد؟.

(٤) إلى أي حد يشكل المطلقون فئة ذات طابع خاص من حيث المعاناة من الأعراض الاضطرابية ؟.

(ب) أداة جمع البيانات: استشهاداً بالدراسات النفسية المعنية باضطرابات ما بعد الصدمة (PTSD) وبناء على الخبرة العملية، قام الباحث بتصميم إستبانة بسيطة تتضمن بنوداً خاصة بأربعة مجالات اضطرابية هي الاضطرابات المعرفية، والاضطرابات السلوكية، والاضطرابات الانفعالية والاضطرابات البدنية، وقرين كل بند من هذه البنود توجد ثلاث استجابات متدرجة توضح ما إذا كانت الأعراض بصورة مفرطة (بكثرة شديدة) أو متكررة (بكثرة)، أو قليلة (نادرة)، وتأخذ هذه

الاستجابات أرقاماً تنازلية هي(٢)،(١)(٠) على التوالي، بحيث يختار المبحوث/المبحوثة - الاستجابة التي تعبر عن حالته/حالتها ، جاءت الصحيفة في صورتها النهائية متضمنه ستين بنداً وإن كان التحليل قد اقتصر على البنود التي تعبر عن الأعراض الاضطرابية الأكثر وضوحاً ، أما عن تقنين الأداة فقد تم من خلال الإجراءات المتبعة في الصدق والثبات:-

* الصدقValidity" : تم اتباع أسلوب صدق المحتوى "Content Validity" حيث خضع محتوى الإستبانة لفحص دقيق ومنتظم عدة مرات من جانب الباحث، مع عرض الإستبانة في كل مرة على خمسة من المحكمين المتخصصين في علم النفس أو الإجتماع بهدف التأكد من الأمور الأساسية التالية:

- شمول محتوى الإستبانة للأعراض الإضطرابية المطلوب قياسها وهي الاضطرابات المعرفية والسلوكية والبدنية والإنفعالية.
- كفاءة البنود في التعبير عن المجالات الإضطرابية التي تقيسها.
- دقة الصياغة اللغوية للبنود ، ووضوح التعليمات والإرشادات.
- ملاءمة الإستجابات للبنود وموضوع البحث وهدفه.

وعندما وصلت الإستبانة - عبر مراحل إعدادها - إلى اتفاق كامل من المحكمين بشأن هذه الأمور ، اعتبرت مستوفية لمتطلبات الصدق.

* الثبات "Reliability" : بصرف النظر عن عدد مرات إجراء الثبات للإستبانة في صورها الأولية، إلا أن ما يعنينا هنا هو إجراء الثبات على الإستبانة في صورتها النهائية بطريقة إعادة الاختبار واستخراج متوسطات معاملات الارتباط ومقابلاتها اللوغاريتمية. لقد طبقت الإستبانة على عينة قوامها ثمان وعشرون مفردة (من نفس المجتمع الأصلي للدراسة) ثم أعيد التطبيق على نفس المفردات بعد

مضي ستة عشر يوماً، وبحساب معامل الارتباط بين إجمالي الاستجابات الخاصة بكل مجال على حدة من المجالات المطلوب قياسها في التطبيق الأول والثاني، تبين أن قيم هذه المعامل تتراوح ما بين (٧٧١,) إلى (٩٢١,) وبلغ متوسط هذه القيم (٨٧,)، أما المقابلات اللوغاريتمية لتلك القيم فقد تراوحت ما بين (١,٠٢) إلى (١,٦٢) وذلك بمتوسط قدره (١,٤٠)، وعند تحويل هذا المتوسط إلى مقابله الارتباطي تبين أن هذا المقابل (٨٩,)، وهي قيمة الثبات، وذلك وفق ما يوضحه هذا الجدول:-

جدول رقم (١٦)

قيم معاملات الارتباط بين التطبيق الأول

والتطبيق الثاني والمقابلات اللوغاريتمية لهذه القيم

المجـال	ر	ز
المعرفي	,٧٧١	١,٠٢
السلوكي	,٨٨٣	١,٣٨
الانفعالي	,٩١٨	١,٥٩
البدني	,٩٢١	١,٦٢
مجـ ر = ٣,٤٩٣		مجـ ز = ٥,٦١
م ر = ٨٧,		م ز = ١,٤٠

م ز = متوسط المقابلات اللوغاريتمية لمعاملات الارتباط

(جـ) عينـة الدراسة: أجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية منتظمة قوامها ٢٠٠ مفردة، نصفهم من الذكور والنصف الآخر الإناث ذوى الاعمار ٢٥ سنة فأكثر، وهم جميعاً من المطلقين والمطلقات بعد العدوان العراقي، تم اختيار العينة بعشوائية صارمة من واقع كشوف خاصة أتيحت للباحث بحكم العمل، وتمثل هذه الكشوف

إطار معاينة Sampeling frame معقول إلى حد كبير حيث تدون فيها كافة البيانات العامة والتفصيلية عن الحالات، روعى في اختيار العينة أن تكون مجموعة الذكور ومجموعة الإناث متقاربتين من حيث السن والمستوى التعليمي والخلفية الاقتصادية الاجتماعية، بحيث تتزايد كفاءة التصميم التجريبي في إظهار تأثير متغير الجنس (كمتغير مستقل) على المتغير التابع (الأعراض الإضطرابية).

(د) المعالجة الاحصائية: وفق حدود هذه الدراسة والهدف منها تم الاعتماد على بعض أساليب الإحصاء الوصفي، وأبسط مستويات الاحصاء الاستدلالي، لقد استخدمت التكرارات والنسب المئوية المعبرة عن الذين يعانون من الاضطرابات من المطلقين والمطلقات، كما استخدم اختبار (T) لمعرفة معنوية الفروق بين متوسط درجة مفردات مجموعة الذكور ومتوسط درجة مفردات مجموعة الاناث، وذلك في قوة الإستجابة على كل بند من البنود المعبرة عن الأعراض الإضطرابية، مع ملاحظة أن اختبار (T) يلائم طبيعة هذه الدراسة، حيث ن١ = ن٢ وهناك معادلة مختصرة لاختبار (T) في هذه الحالة وهي:

$$ت = \frac{م_1 - م_2}{\sqrt{\frac{ع_1^2 + ع_2^2}{ن - 1}}}$$

وتستخدم هذه المعادلة لحساب قيمة (T) لمتوسطين غير مرتبطين على أن تكون العينتان متساويتين في عدد المفردات. (Hays, 1973) .

نتائج الدراسة

قبل عرض نتائج الدراسة يجدر التأكيد على فكرة أساسية وهي أنه إذا كانت ظروف العدوان العراقي قد نتج عنها العديد من الأزمات الاجتماعية والنفسية فقد نتج عنها في الوقت نفسه حقل نفسي/ إجتماعي من الممكن أن يجعل من الأمور العادية مشكلات وأزمات مستعصية، ومن هنا فإن حالات الطلاق التي وقعت في مرحلة ما بعد العدوان وحتى الآن، كان من الممكن ألا تعاني من اضطرابات حادة لو لم يكن هذا العدوان قد وقع بالفعل، فالطلاق أو ما يناظره موجود في كل المجتمعات البشرية دون استثناء، وليس من الضرورى أن يصحبه اضطرابات انفعالية حادة، بل على العكس قد يكون الطلاق في بعض الأحيان حلاً للعديد من المشكلات والعقد النفسية، ومن هنا تتضح لنا عظمة الدين الاسلامي عندما أباح الطلاق عند الضرورة وفي حالات محددة كما تمت الإشارة إلى ذلك في موضع سابق من الدراسة، ومن جهة ثانية، فإن ظروف العدوان تفرض على المهتمين باعادة البناء الاجتماعي بل وعلى المجتمع كله، أن يتعاملوا مع الاضطرابات التي تصاحب الطلاق بنوع من التقبل والكفاءة المعنوية والشجاعة الأدبية بما يقتضيه ذلك من تقديم المساندة والدعم النفسي، فهذا كله من أهم مستلزمات علاج الاضطرابات المختلفة التي صاحبت مشكلة الطلاق وغيرها من المشكلات الاجتماعية التي ضاعف من ضغوطها وتسبب فيها العدوان العراقي - بعد هذا التنوية، نقدم النتائج العامة للدراسة من خلال الجدول الآتي الذي يوضح نسبة ظهور الأعراض الاضطرابية بين المطلقين والمطلقات عينة البحث:

جدول رقم (١٧)

الأعراض الاضطرابية التي يعاني منها المطلقون والمطلقات

الأعـــــراض الاضطرابـــــية	ك	٪
- سرعة الاستثارة والانفعال.	١٧٩	٨٩,٥
- الشعور بالآلام النفسي عند التعرض لأحداث أو مواقف ترمز إلى الحدث الصدمي	١٧٧	٨٨,٥
- فقدان الادوات الخاصة بصورة متكررة.	١٧٥	٨٧,٥
- نوبات الغضب المتكررة.	١٧٣	٨٦,٥
- الميول العدوانية.	١٧١	٨٥,٥
- النسيان المتكرر.	١٦٨	٨٤
- صعوبة لتركيز الذهني.	١٦٨	٨٤
- الاحساس بالارهاق وفقدان الطاقة.	١٦٣	٨١,٥
- كسر الاشياء عن غير عمد.	١٦٢	٨١
- قصور المجال الوجداني.	١٦١	٨٠,٥
- الأحلام والكوابيس المزعجة.	١٦٠	٨٠
- فقدان الشعور بالبهجة.	١٥٩	٧٩,٥
- عجز أو قصورر الأداء الوظيفى والاجتماعي.	١٥٧	٧٨,٥
- فقدان الشهية للطعام.	١٤٩	٧٤,٥
- الشعور بالألم فى أجزاء مختلفة من الجسم.	١٣٣	٦٦,٥
- المخاوف المرضية / المعممة.	١٣٢	٦٦

(أ) إن أول ما يتضح من هذا الجدول هو كثرة المعاناة من الاضطرابات النفسية لدى المطلقين والمطلقات، ومن واقع مراجعة الدراسات التي أجريت في المجتمع الكويتي بعد العدوان، لم يتضح من أي منها أن الأعراض الاضطرابية منتشرة بهذه الصورة. على أية حال فإن ارتفاع المعاناة من الأعراض الاضطرابية لدى المطلقين والمطلقات يمكن تفسيره في أن هؤلاء وقعوا تحت طائلة صدمة الطلاق القاسية بالإضافة إلى صدمة العدوان الأشد قسوة مصدر الضغوط في الطلاق أو الانفصال، إن الشخص الذي يدرك نفسه وقد أصبح في حالة من الهجر العاطفي،

يبدأ في خفض تقديره لذاته، إنه يشعر بأنه مرفوض ولا قيمة له، وتتزايد الضغوط أكثر إذا كانت الفترة السابقة على الطلاق أو الانفصال قد شهدت قدراً كبيراً من العداوة والغضب والمشاجرات وهذا يحدث في الغالب. المصدر الآخر للضغوط التي يخبرها الفرد في حالة الطلاق شعوره بأنه افتقد شيئاً ما، كان يشكل له نوعاً من الحماية من الانتقاد الاجتماعي، وتتفاقم ضغوط الطلاق أيضاً إذا ظهرت في حياة الشخص أحداث كارثية أو غير سارة، وكذلك إذا كان الدخل المادي قليلاً والاشباع الوظيفي منخفضاً، أو اذا انعدمت الفاعلية الخلاقة بمعنى عدم معرفة الفرد بطريقة الاستثمار الجيد للوقت والتكيف مع ظروف الطلاق. لاشك أن الزوجات والأزواج الكويتيين الذين تم طلاقهم بعد التحرير قد عانوا بعض هذه الضغوط بجانب خبرة العدوان العراقي، فإذا وضعنا هذه الفكرة الأخيرة في إطار نتائج البحوث والدراسات الخاصة بتأثير الحروب على المدنيين نجد أنها تشير إلى تفاقم هذا التأثير على مستوى الأسرة حيث يجد الأفراد أنفسهم وقد أصبحوا مهددين في حياتهم سواء بالقتل أو بالتشوية، وتنقص متطلبات الحياة اليومية للأسرة بصورة حادة وقد تتدمر البنية المادية كالمباني والطرق وخطوط السكك الحديدية، كما تتهدد وتتحطم كل القيم والمعاني الجميلة التي كان يتذوقها المجتمع وتتوقف الأنشطة المدنية الحرة، وكذلك الحقوق والحريات وتكرس كل الامكانيات للمجهود الحربي، هنا يشعر المدنيون بفقدان القدرة على التحكم في الأحداث البيئية المحيطة أو حتى في السيطرة على السلوك الهادف إلى إشباع حاجاتهم الضرورية .

كما تتضمن العمليات العسكرية ممارسات أقل ما توصف به بأنها غير إنسانية من حيث تأثيرها على أفراد الأسرة، وتمثل في الوقت نفسه خبرات صدمية ينتج عنها اضطرابات نفسية وإجتماعية وتربوية، من ذلك مثلاً موت أحد الآباء نتيجة للعنف، مشاهدة قتل أحد أفراد الأسرة، الفصل أو الإبعاد لبعض أفراد

الاسرة، الهجوم الخاطف، والاعتقال والاختطاف، التعرض للقصف المدفعي، وعمليات الإجلاء القسرى نتيجة تهدم المنازل ..... هذه الممارسات وغيرها تؤثر على أفراد الأسرة، وتختلف شدة هذه الاضطرابات وتأثيرها من فرد إلى آخر وفق عديد من العوامل يعرفها المتخصصون النفسيون. فإذا نظرنا إلى ذلك في ضوء ظروف العدوان العراقي على الكويت وجدناه أشد وأخطر بما يمكن أن يتسبب في حدوث الاضطراب النفسي والسلوكي لكل من خبره حتى ولو لم يكن هناك تجارب قاسية في حياته فما بالنا بالذين مروا واللاتي مررن بتجربة طلاق بجانب مرورهم بخبرات صادمه نتيجة العدوان، لقد كان هناك القتل والتعذيب النفسي والبدني والاعتقال والأسر، وتردى مقومات الحياة اليومية، والتفتيش المفاجئ للمنازل، والسرقات، وأصوات الانفجارات .... الخ. وتشير إحدى الدراسات إلى أن ٩٤,٢٪ من الكويتيين الذين أجريت عليهم الدراسة ـ أفادوا بأن القوات العراقية قد قامت بالاعتداء عليهم أو على أفراد أسرهم أو معارفهم، (وزارة الاعلام، ١٩٩٣،ص ١٨)، إن ارتفاع نسبة الأعراض العصابية بين المطلقين والمطلقات في المجتمع الكويتى اذا كان يفسر بظروف خبرة الطلاق وقسوة خبرة العدوان فإنه ينبهنا إلى ضرورة إجراء الدراسات التي تأخذ في اعتبارها أكبر عدد ممكن من المتغيرات التي يمكن أن تختلف وفقاً لها الأعراض الاضطرابية التي خلفها العدوان، وبمراجعة الدراسات التي أجريت بالفعل تبين أنها تركز غالباً على متغيرات معينة مثل النوع، ومكان الوجود (داخل أو خارج الكويت أثناء العدوان)، بعض المتغيرات النفسية – ولكنها لم تأخذ في اعتبارها العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إن دراسة علاقة هذه المتغيرات بالاضطرابات النفسية والاجتماعية والتربوية التي خلفها العدوان العراقي يمثل مطلباً أساسياً ليس فقط في اتجاه الوصول إلى الفئات والشرائح الأكثر معاناة من تلك الاضطرابات، ولكن أيضاً لوضع

خريطة نفسية / إجتماعية متكاملة للمجتمع الكويتي الأمر الذى لابد منه لرسم السياسات وتنفيذ الخطط الانمائية الهادفة إلى مواجهة الآثار النفسية والاجتماعية التي خلفها العدوان.

ب - النتيجة الثانية التي يوضحها الجدول السابق، هى أن المطلقات والمطلقين عينة البحث يعانون من اضطرابات معرفية وسلوكية وانفعالية وبدنية، وتشمل الاضطرابات المعرفية والسلوكية: صعوبة التركيز الذهنى - النسيان المتكرر - فقدان الأدوات الخاصة بصورة متكررة. -كسر الأشياء عن غير عمد - الميول العدوانية - عجز الأداء الوظيفى والاجتماعى أو قصوره. أما الاضطرابات الانفعالية فتشمل: المخاوف المرضية/ المعممة - فقدان الشعور بالبهجة - قصور المجال الوجدانى - سرعة الانفعال - نوبات الغضب المتكررة - الألم النفسى عند التعرض لأحداث ومواقف ترمز إلى الحدث الصدمى. وأخيراً فإن الاضطرابات البدنية تشمل: الشعور بالألم في أجزاء متفرقة من الجسم- الأحلام المزعجة والمؤلمة أثناء النوم - فقدان الشهية إلى الطعام - الاحساس بالارهاق وفقدان الطاقة.

وفى الصفحات القادمة عرض تحليلي ومناقشة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن معاناة المطلقين والمطلقات من مجموعات الأعراض النفسية المشار إليها.

أولاً : الاضطرابات المعرفية والسلوكية

الجدول الآتي يوضح الاضطرابات المعرفية والسلوكية التي يعانى منها المطلقون والمطلقات عينة البحث:

جدول رقم (١٨)

البنود المعبرة عن الاضطرابات المعرفية والسلوكية	عينة الذكور					عينة الاناث					قيمة (T)
	نمط الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نمط الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
	مفرطة	متكررة	غائبة/نادرة			مفرطة	متكررة	غائبة/نادرة			
عجز الاداء الوظيفي/ الاجتماعي	١١	٥٦	٣٣	,٧٨	,٦٣	٤٠	٥٠	١٠	١,٣	,٧٢	٥,٤ *
الميول العدوانية	٤٢	٥٠	٨	١,٣٤	,٦٢	١٢	٦٧	٢١	,٩١	,٥٧	٥,٠٨ *
صعوبة التركيز الذهني	٣٦	٥٠	١٤	١,٢٢	,٦٧	٤٥	٣٧	١٨	١,٣	,٧٥	,٧٩
فقدان الادوات الخاصة	٣٥	٥٠	١٥	١,٢٠	,٦٨	٤٨	٤٢	١٠	١,٤	,٦٦	٢,٠٩ **
النسيان المتكرر	٤٠	٤٠	١٨	١,٢٤	,٧٤	٤٢	٤٦	١٢	١,٣	,٦٧	,٥٩٨
كسر الاشياء بصورة غير متعمدة	٥٠	٣٧	١٣	١,٣٧	,٧	٣٨	٣٧	٢٥	١,١	,٧٨	٢,٥٦ **

* دالة عند مستوى ٠١ ,

** دالة عند مستوى ٠٥ ,

ويتضح من هذا الجدول : -

أ) تبلغ نسبة الذين أفادوا بما يدل على عجز أو قصور الأداء الوظيفى والاجتماعى ٧٨,٥٪ على مستوى العينة ككل، وترتفع هذه النسبة بين الإناث إلى ٩٠٪ بمتوسط شدة قدره (١,٣) درجة بينما تصل بين الذكور إلى ٦٧٪ بمتوسط شدة قدره (,٧٨) درجة والفارق بين المتوسطين دال إحصائياً، وهكذا نجد أن المطلقات أكثر تعبيراً عن رفض وإنكار أي مشاعر عاطفية وإنسانية مقدمة من أو

إلى الآخرين أيا كانوا، ولعل هذه النتيجة تدل على عمق وشدة معاناة المرأة الكويتية من صدمة الاحتلال وظروف الطلاق على السواء، فالتفاعل بين هذين الجانبين جعلاها ترى مشاعر الاهتمام والتعاطف والحب من الآخرين خاصة الرجال - إنما هى مجرد حيل مزيفة وألاعيب مكشوفة، وفى الوقت نفسه ترى أن هؤلاء الآخرين غير جديرين لأن توليهم أدنى اهتمام مهما أجهدوا أنفسهم في محاولات التزلف والتودد، وإذا كان ٩٠٪ من المطلقات الكويتيات أفدن بأن إنجازهن الاجتماعى (الصداقات والزيارات) وكذلك إنجازهن المهنى قد تأثر سلبياً في مرحلة ما بعد العدوان، فإن الحقيقة التي لا شك فيها هى أن المرأة الكويتية ضربت أروع الأمثلة في الشجاعة الأدبية والتحمل وقوة الشخصية أثناء العدوان، لقد اكتسبت دوراً لم يكن معروفاً عنها في السابق، حيث أظهرت روحاً عالية من التحدى للقوات العراقية، ولم تكن تخشى الاحتكاك بهم، بل وإسماعهم بعض الألفاظ الفظة التي يكرهون سماعها، واستمرت في إدارة شؤون المنزل بروح عالية، وكانت لا تخشى الذهاب لقضاء حاجات الأسرة مثل شراء المواد الغذائية من الجمعيات التعاونية، بل وأكثر من ذلك دخلت مخافر الشرطة بحثاً عن أبنائها، وساهمت في تسيير دفة بعض جوانب الحياة المدنية بجانب عملها في المنزل، كما توجت روح الصمود لديها بالاشتراك مع أفراد المقاومة المسلحة حتى أن كثيراً من النساء استشهدن دفاعاً عن الوطن (العمر،١٩٩٣).

على هذا الأساس، فإن الأداء الوظيفي/ الاجتماعى للمرأة الكوتيية أثناء فترة العدوان كان مثالياً، إن لم يكن نموذجاً للمثالية، ولكن الضغوط الانفعالية الهائلة على بعضهن نتيجة العدوان ونتيجة الطلاق، أدت إلى اضطراب هذا الأداء بما يمكن أن يعوق تفاعلهن الاجتماعى إن لم يكن في المستقبل فعلى الأقل في الحاضر، إلا اذا بذلت الجهود المخلصة لتدعيم البناء الاجتماعى الكويتي، بحيث يقوم على

تفاعل اجتماعى يرتكز على تدعيمات متبادلة قوية ويفضى إلى معطيات مجدية للداخلين فيه بما يحفزهم على استمراره وجعله عملية منظمة تتخذ طابع التلقائية.

ب - يوضح الجدول السابق أيضاً أن نسبة الذين أفادوا بأنهم ينتابهم ميل إلى العدوان والرغبة في الانتقام ٥ , ٨٥٪ على مستوى العينة ككل، وترتفع هذه النسبة بين الذكور إلى ٩٢٪ بينما تصل بين الإناث إلى ٧٩٪، كما يرتفع متوسط شدة الميل للعدوان بين الذكور بفروق معنوية عن متوسط شدة الميل للعدوانية بين الإناث، حيث يبلغ متوسط درجة الذكور (٣٤ , ١) درجة بين الذكـور مقابل (٩ ,) درجة بين الإناث، وتتفق هذه النتيجة مع الاتجاه الغالب في الدراسات النفسية وهو أن الميول العدوانية لدى الذكور أكثر من الإناث (لامبرت & لامبرت، ١٩٩٣)، وفى السياق الزمني والموضوعي الذي أجريت فيه دراستنا هذه يمكن تفسير ارتفاع نسبة من يميلون إلى العدوان بين المطلقين والمطلقات عينة البحث، لقد مرَّ هؤلاء المبحوثون بسلسلة من الإحباطات المتلاحقة، إنهم شعروا بالإحباط في كثير من المواقف التي فرضها عليهم العدوانية، ولم تكن مواقف الطلاق أقل إحباطاً، ولقد صاغ "ليونارد دوب" وزملاؤه مبدأ محدداً للسلوك يربط بين الإحباط والعدوانية من منطلق أن شكلاً ما من أشكال الإحباط يسبق السلوك العدوانى، وعلى الرغم من أن الإحباطات لا تؤدي دائماً إلى العدوان، إلا أنها لا تخلو من ذلك. وتختلف سرعة التعبير العدواني عن الإحباط، فبعض الناس يعبرون عنه بصورة أسرع من البعض الآخر، كما أن بعض الناس عدوانيون دون إثارة واضحة، وللعدوانية منافذ كثيرة وغالباً ما تتعرض للنقل، بمعنى أن الشخص إذا عجز عن ممارسة العدوانية على الطرف الأساسي الذي سبب له الإحباط فإن هذا الشخص يمارس العدوانية على طرف آخر، كما أن العدوانية قد تخف درجتها كما يحدث عندما يرد الشخص على الهجوم بالسخرية أو بمجرد إضمار الرغبة في العدوانية، وهناك أيضاً عملية الاسقاط،

فالشخص العدواني قد يرى الآخرين فقط كمعتدين ولا يرى نفسه كذلك، وقد يصف الآخرين بالعدوانية لتبرير سلوكياته العدوانية.

جـ - من حيث صعوبة التركيز الذهنى، يوضح الجدول السابق أن ٨٤٪ من المطلقين والمطلقات يجدون صعوبة في التركيز الذهنى، وبينما نجد هذه النسبة بين المطلقين هى ٨٦ ٪، نجدها بين المطلقات ٨٢٪، ويزيد متوسط درجة المطلقات زيادة طفيفة (غير جوهرية) عن متوسط درجة المطلقين، وعلى هذا الأساس، فإن كلا المطلقين والمطلقات ترتفع بينهم نسبة المعاناة من التشوش وصعوبة التركيز الذهني، فبالإضافة إلى تجربة الطلاق نجد أن الضغوط النفسية التي عايشها المواطن الكويتي أثناء فترة الاحتلال أصابته بحالة من التشوش والكف مما أثر سلبياً في عمليات التفكير لدى هذا المواطن، وكذلك أدى إلى تدنى عمليات الذاكرة، وهذا كله أدى إلى عدم صفاء الذهن والتهيؤ العقلي، وقد توج انحسار العمليات الفكرية في تدنى القدرة على التذكر وزيادة في حالات النسيان، وقد أدرك الأفراد ذلك فأخذوا يتبادلون مقولة أن الإحتلال أذهب عقولهم، لقد كان مجال التفكير الأساسي للمواطن الكويتى أثناء العدوان ينحصر ويتركز في كيفية التكيف مع الظروف الصعبة، وخبر تجارب نفسية جعلت هذه الكيفية "محفورة في أعماق شعوره وذاكرته، ولا يمكن أن تمحى بسهولة، إنها لا تقع ضمن ما تعارف عليه النفسيون من أن الفرد ينسى الذكريات المؤلمة والمواقف المؤسفة لأنها ببساطة تسبب له الألم عندما يتذكرها، لكن فداحة تجربة العدوان تجعلها تخرج عن ذلك، إنها - رغم مرور الوقت - تطل برأسها وتفرض نفسها على من كابدها في الماضى (أثناء العدوان) بما يجعل من الصعب عليه أن يركز في محتوى الحاضر، فإذا أضفنا إلى ذلك الظروف الاجتماعية المضطربة للمطلق / المطلقة وما يغلفها من قلق ومتاعب نجد أنه / أنها في حالة من تشتت الانتباه وعدم القدرة على تركيز الذهن وحصره في موضوع معين

وإنما تشتت القوى الفكرية في أكثر من اتجاه، فيكثر النسيان بصورة متكررة، وتظهر بعض الاضطرابات السلوكية ولعل هذه الفكرة تفسر بقية الأعراض الدالة على الاضطرابات المعرفية والسلوكية لدى المطلقين والمطلقات حسبما يوضحها الجدول السابق، الذى يشير إلى أن ٨٤٪ من المطلقين والمطلقات يعانون من النسيان المتكرر، أى بما يجعل ظاهرة النسيان تسبب لهم بعض المشكلات، وتصل هذه النسبة بين المطلقات إلى ٨٨٪ بمتوسط شدة قدره (١,٣) درجة مقابل ٨٠٪ بين المطلقين بمتوسط شدة قدره (١,٢٤) درجة، مع عدم وجود فارق معنوى بين الجنسين. أما من حيث فقدان الادوات الخاصة بصورة متكررة، فإن نسبة الذين أفادوا بذلك من المطلقين والمطلقات عينه البحث تبلغ ٨٧,٥٪ وتصل النسبة إلى ٩٠٪ بين الاناث بمتوسط قدره (١,٤) درجة بينما تصل إلى ٨٥٪ بين الذكور بمتوسط قدره (١,٢) درجة، والفارق بين المتوسطين ذو دلالة إحصائية. أخيراً من حيث ما أفاد به المطلقون والمطلقات بشأن كسر الأشياء بصورة غير متعمده باعتبار أن ذلك من اضطرابات السلوك - فإن الجدول السابق يوضح أن النسبة العامة على مستوى العينة ككل هي ٨١٪ وتصل بين الذكور إلى ٨٧٪ بينما تصل بين الإناث إلى ٧٥٪ ويرتفع المتوسط بين الذكور بدلالة إحصائية عن الإناث، وكثيراً ما يرتبط هذا العرض بالشرود الذهنى وعدم القدرة على التركيز والذي كثيراً ما يرتبط بالوهن العصبى في حالات الفشل العاطفي.

ثانياً : الاضطرابات الانفعالية

الجدول الآتى يوضح الاضطرابات الانفعالية التي يعانى منها المطلقون والمطلقات عينه البحث:

جدول رقم (١٩)

البنود المعبرة عن الاضطرابات الانفعالية	عينة الذكور					عينة الاناث					قيمة (T)
	نمط الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نمط الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
	مفرطة	متكررة	عادية/نادرة			مفرطة	متكررة	عادية/نادرة			
المخاوف المرضية / المعممة	١٠	٥٠	٤٠	,٧	,٦٤	٢٥	٤٧	٢٨	١	,٧٣	٣,٠٧ *
فقدان الشعور بالبهجة	٤٥	٤٠	١٠	١,٣٥	,٦٥	١٤	٦٥	٣١	,٧٣	,٥٣	٧,٣٦ *
قصور المجال الوجداني	٧٠	٣٠	١٠	١,٧	,٦٧	٨	٥٣	٣٩	,٦٩	,٤١	١٢,٨ *
سرعة الانفعال	٥٢	٤٠	٨	١,٤٤	,٦٣	٢٥	٦٢	١٣	١,١٢	,٦	٣,٧ *
نوبات الغضب المتكررة	٤٢	٥٠	٨	١,٣٤	,٦٢	٣٠	٤٥	١٩	١,١٧	,٧٢	١,٧٨
الالم النفسى عند التعرض لأحداث أو مواقف ترمز إلى الحدث الصدمي	٢٣	٦٢	١٥	١,٠٨	,٦١	٦٠	٣٢	٨	١,٢٥	,٦٤	١,٩١

* دالة عند مستوى ٠١,

ويتضح من هذا الجدول ما يلى : -

أ- تبلغ نسبة الذين دلت استجابتهم على أنهم يعانون من المخاوف المرضية / المعممة ٦٦٪ من إجمالى المطلقين والمطلقات عينه البحث، وترتفع هذه النسبة بين الاناث إلى ٧٢٪ بمتوسط شدة قدره ٧, بينما تصل بين الذكور إلى ٦٠٪ بمتوسط شدة قدره درجة واحدة والفارق بين المتوسطين دال إحصائيا بدرجة ثقة ٩٩, وتبين

إحدى الدراسات التي أجريت في المجتمع الكويتى بعد العدوان أن نسبة عدم الشعور بالأمن تصل إلى ٧٤,٨٪ بين الذكور مقابل ٧٢,٤٪ بين الإناث (وزارة الاعلام، ١٩٩٣، ص٥٢)، وهذه النتيجة تتفق مع ما تم التوصل إليه بشأن ارتفاع نسبة المعاناة من المخاوف، وإن كانت تختلف معها بشأن أى من الجنسين ترتفع بينه نسبة المعاناة أكثر من الجنس الآخر، وفى دراسة أخرى تبين أن ما يتراوح بين ٦٢,٥٪ و ٧٦٪ من الإناث في المرحلة العمرية ٢٥ عاماً فأكثر ينتابهم الفزع عند سماع أصوات الانفجارات مقابل ما يتراوح بين ٣٣,٣٪ و ٤٦,٤ للذكور في نفس المرحلة العمرية، وأن نسبة الاناث اللاتى يخفن من الخروج ليلاً تصل إلى ٥٦,٣٪ بين مجموعة الضغط المرتفع مقابل ١١,١٪ نسبة الذكور (الفقى، ١٩٩٣) وهكذا يمكن بلورة الفكرة الرئيسية لتلك النتيجة، فهى تختلف مع بعض الدراسات السابقة من حيث أى الجنسين تبدو عليه أعراض المخاوف أكثر من الجنس الآخر، وإن كانت في الوقت نفسه تتفق مع بعض الدراسات الأخرى من حيث ارتفاع نسبة المخاوف بوجه عام وبين الاناث بوجه خاص، ومن المعروف أن حدوث انفعال الخوف لأى سبب من الاسباب، يرتبط ببعض الاشياء الخارجية التي كانت موجودة أثناء حدوث الانفعال، بحيث تكتسب هذه الاشياء القدرة على إثارة انفعال الخوف فيما بعد، ولا يرتبط الخوف بالأشياء الخارجية فقط، بل يرتبط ببعض العمليات النفسية الداخلية مثل الدوافع والرغبات والأفكار، وهذا ما يجعل مهمة البحث عن سبب الخوف أكثر تعقيداً وأكثر صعوبة، ومن الأمثلة على ذلك ما يشاهد أحياناً من ارتباط الخوف بالدافع الجنسى، وقد يؤدى ذلك إلى التخلى عن الرغبة الجنسية نهائياً للتخلص مما تثيره من خوف وقلق، وهذا هو سبب لكثير من حالات ضعف المقدره الجنسية عند الرجال وحالات البرود الجنسى عند النساء (نجاتى، ١٩٩٣)، الأمر الذى يؤثر بشكل أو بآخر على العلاقات الأسرية.

ب - أما بخصوص فقدان الشعور بالبهجة، فإن الجدول السابق يوضح أن النسبة على مستوى العينة ككل هي ٧٩,٥٪ ويبدو أن الذكور أشد تعاسة حيث تصل نسبة من يفقدون الشعور بالبهجة إلى ٩٠٪ بمتوسط شدة (١,٣٥) درجة بينما تصل هذه النسبة بين الاناث إلى ٦٩٪ بمتوسط شدة قدره (٧٣,) درجة، والفارق بين المتوسطين معنوى بدرجة ثقة ٩٩,، وتختلف هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة الفقى (١٩٩٣)، من زاويتيين : الأولى، أنه بينما تراوحت نسبة فقدان الاحساس بالبهجة في دراستنا هذه ما بين ٦٩٪ إلى ٩٠٪، نجدها في دراسة الفقى تتراوح ما بين ٣٦,٦٪ إلى ٤٥,٣٪ بين الذكور والاناث من ذوى الاعمار ٢٥ سنه فأكثر، وبالتالى فإن المطلقين والمطلقات ترتفع بينهم نسبة عدم الشعور بالبهجة، فمتغير الحالة الاجتماعية هنا جعل النتائج تختلف إلى حد كبير، أما الثانية فهى أن نتائج دراستنا هذه توضح ارتفاع نسبة فقدان البهجة بين الذكور (المطلقين) عن الإناث (المطلقات) بينما نجد العكس في دراسة (الفقى، ١٩٩٣) والمشار إليها، فيما يتعلق بالاختلاف الأول يمكن تفسيره في ضوء تفاعل على خبرة الطلاق مع خبرة العدوان، أما الاختلاف الثانى فيمكن تفسيره، في ضوء الاختلاف بين الجنسين في إداراك الظروف والمواقف التي أحاطت بمسألة الطلاق، فقد يكون الذكور أشد تأثراً بموقف الطلاق كموقف إحباطى أثر في تفهم البيئة المحيطة بما في ذلك الأشخاص وغيرهم من العوامل التي تشبع الحاجات وتتيح المكانه والتقدير.

جـ - وبخصوص قصور المجال الوجدانى باعتباره أحد مظاهر الاضطراب النفسي، فإن الجدول السابق يوضح أن ٨٠,٥٪ من العينة أفادت استجاباتهم بما يدل على قصور في المجال الوجدانى، وتشير الارقام أيضاً إلى أن الذكور أشد تعاسة (للمرة الثانية) حيث تصل نسبة الذين يعانون من قصور المجال الوجدانى ٧٠٪ بمتوسط قدره (١,٧) درجة بينما تصل هذه النسبة بين الاناث إلى ٦١٪ بمتوسط

قدره(٦٩,) درجة والفارق بين المتوسطين دال إحصائيا، وهكذا يتضح أنه إذا كان المطلقون ذكوراً أو إناثاً يعانون من قصور المجال الوجدانى، فإن الذكور أشد وأكثر معاناة من الاناث، ويعتبر المدى الضيق للوجدان أحد مظاهر تجنب العالم الخارجى والقدر في الاستجابة باعتبارها من الأعراض الأساسية للإضطراب، ويمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة من قصور المجال الوجدانى بين المطلقين والمطلقات بأن تجربة الطلاق في حد ذاتها تجربة قاسية ولكن من منظور المجتمع على وجه الخصوص يمكن القول بأن المطلق أو المطلقة يجد/ تجد في المجتمع مصدراً، إن لم يكن مصادر عديدة للضغوط، وقد سبق التنويه إلى تلك الفكرة، ونضيف هنا أن قصور المجال الوجدانى يتضارب مع معيار المسايرة للتوافق، ويكشف التمركز حول الذات في اتجاه عدم التوافق، ويحجب إلى حد كبير جداً التمركز حول المجتمع إن لم يكن يلغيه، لأنه كما سبقت الاشارة، إليه يرى المطلق أو المطلقة المجتمع كأنه مصدر ضغوط خاصة في مجتمعات مثل المجتمع الكويتي (مجتمع عربى/اسلامي/محافظ)، كما قد يكون تقييمه / تقييمها للجنس الآخر سلبياً أو مشوشاً، وبالتالى فإن بعض (وليس كل) حالات الطلاق تتطلب علاجاً نفسياً إجتماعياً من نوع خاص يقوم أولاً على الاجتناب أوالتقليل من الصراع الداخلى، مع ايجاد وتدعيم المشاعر الداخلية للسعادة، وثانياً على ايجاد وتدعيم الاتجاه نحو التمركز حول المجتمع بمعنى إتاحه الفرصة للمطلق/المطلقة لأن تتأكد اسهامه/ إسهامها في خير الآخرين، وخير المجتمع وإفادته ولقد كان ذلك هو تأكيد "أدلر" في مفهومه عن الخير الاجتماعى حيث يرى أن مشكلة العلاج هى مشكلة بناء الخير الاجتماعى في المريض، كما قبل كل من "ساليفان" و"ماورر" ضمنياً نفس التصور القيمي حيث ربط ساليفان بين التوافق والقدره على حب الآخرين بينما ربط ماورر التوافق بتقبل المسؤولية الاجتماعية (روتر، ١٩٨٩).

(د) وإذا كانت سرعة الاستثارة والانفعال من أخطر مظاهر الاضطراب النفسي، فإن دراستنا هذه حسبما يوضح الجدول السابق، تكشف عن أن ٥ ,٨٩٪ من المطلقين والمطلقات أفادت استجاباتهم بأنهم سريعو الاستثارة والانفعال، مع ملاحظة ارتفاع متوسط استجابات الذكور بدلالة إحصائية عن الإناث، كما ترتفع النسبة بين الذكور إلى ٩٢٪ مقابل ٨٧٪ بين الإناث، وتوضح هذه المؤشرات ارتفاع نسبة المعاناة من سرعة الاستثارة بين المطلقين من الجنسين، ومن المعروف أن الحياة الزوجية لاتستقيم دون قدرة الطرفين على ضبط النفس، وإلا ساد جو الأسرة الشجار والتوتر، وهذه الأمور تتفاقم بصورة حادة قبل الطلاق، بل إنها في حالات كثيرة تكون سبباً رئيسياً له، وتتفاقم فيما بعد كأحدى النتائج المترتبة عليه ومن الواضح أن ظروف العدوان بالإضافة إلى ظروف الطلاق تمثلان سبباً رئيسياً لإرتفاع نسبة المعاناة بين عينة البحث، وتوضح نتائج إحدى الدراسات التي أجريت في المجتمع الكويتي بعد العدوان، أن ما يتراوح بين ٧ , ٥٠٪ و ٣ , ٥٦ ٪ من الإناث ذوات الفئة العمرية٢٥ عاماً فأكثر يعانون من عدم القدرة على ضبط النفس، وتتراوح هذه النسبة بين الذكور من نفس الفئة العمرية ما بين ٩ , ٣٨٪ و٩ , ٤٢٪، كما تكشف نفس الدراسة عن أن ما يتراوح بين ٧ , ٣٠٪ و ٨ , ٤٣٪ من الإناث لديهن أعراض التوتر وسرعة الاستثارة، بينما تترواح هذه النسبة في عينة الذكور ما بين ٧ , ٣٣٪ و ٦ , ٥٥ ٪، وهكذا يتضح أن نسبة عدم القدرة على ضبط النفس ترتفع بين الإناث بينما ترتفع نسبة التوتر وسرعة الاستثارة بين الذكور (الفقي، ١٩٩٣)، وفي هذه الحالة التوترية للأعصاب يفقد المصاب السيطرة الفعلية على أعصابه بسهولة لأتفه الأسباب ويكون شديد الحساسية لأي ضوضاء تصادفه، وربما قفز من مكانه عند سماعه رنين التليفون أو الجرس، وتشرع الأم في حالة إصابتها بهذا التوتر في ضرب الأبناء ومعاقبتهم على أقل سبب ثم تندم وتبكي بعدها ويثور الزوج على

زوجته لأبسط الأسباب وربما اتهمها بأنها تعتدي على كرامته، وتصبح هذه الإثارة العصبية مصدراً للنزعات العائلية وقد تحطم الحياة الزوجية، في بعض الأحيان، أما إذا كان في الأسرة أحد أو بعض الأبناء الذين على وشك تأدية الامتحان فإنهم كثيراً ما يصابون بالتوتر العصبي، حيث يشكو الطالب من صراخ إخوته وشجار والديه ويطلب الانتقال من المنزل، ويثور لأتفه الأسباب وكل هذه أعراض للقلق النفسي (غالب، ١٩٨٩).

(هـ) أما بخصوص نوبات الغضب المتكررة، فإن الجدول السابق يوضح أن ٥ , ٨٦٪ من المطلقين والمطلقات عينة البحث أفادوا بأنهم تنتابهم مثل هذه النوبات، وتصل هذه النسبة إلى ٩٢٪ بين الذكور بمتوسط شدة قدرة (٣٤ , ١) درجة بينما تصل بين الاناث إلى ٨١٪ بمتوسط قدره (١٧ , ١) درجة والفرق بين متوسط درجة الجنسين غير ذي دلالة إحصائية، وتوضح الدراسات النفسية أن الفترة التي تسبق الطلاق مباشرة حين تتأجج الخلافات ومظاهر الشجار بين الطرفين - ترتبط بنوعين من نوبات الغضب المتكررة. النوع الأول هو النوبات المفصح عنها أو الظاهرة وهي التي يعبر عنها بالقول أو بالفعل كلا الطرفين أمام بعضهما البعض، أما النوع الثاني فهو نوبات الغضب المكتومة أو غير الظاهرة وتكون في صورة اتصال ذاتي" " Interapersonal Communicaton حيث يحدث كل طرف نفسه بالكيد للآخر أو الرد عليه بعنف أو الانتقام منه، فالغضب هنا يرتبط برسم "صورة" في مخيلة الزوج / الزوجة وقد تخرج هذه الصورة إلى حيز التنفيذ وقد لاتخرج حسب متطلبات الموقف وطبيعة الشخصية، كما قد تخرج كما هي، أو تخرج بمستوى أضعف أو أشد عما كانت عليه في محتوى الاتصال الذاتي، وهي في كل الأحوال تتسبب في الانهاك النفسي والجسمي لكل من الزوج والزوجة ويخيم التوتر على جو الأسرة بدرجة تهدد وجودها خاصة إذا كانت تمر بظروف أزمة خارجية بما فيها من ضغوط،

هنا تفشل الأسرة في التعامل مع الأزمة لأنها لم تحتفظ بحالة من التوازن ولم يتحكم كلا الزوجين في مشاعر الغضب، في الوقت الذي تؤكد الدراسات النفسية على أن التحكم في المشاعر والاحتفاظ بحالة من التوازن والتمكن المعرفي من المستلزمات الرئيسية لمواجهة الأزمات بفعالية، والعمل على حلها (viney, 1979) ، وعلى الرغم من أن كارثة العدوان العراقي قد أوجدت قدراً هائلاً من الضغوط على الأسرة الكويتية، إلا أن التماسك الأسرى والتعاون بين أفراد الأسرة قد مكنها من التعامل بكفاءة مع تلك الضغوط أثناء المحنة، غير أنه بعد أن تم التحرير، وزالت غمة العدوان، ظهرت العديد من الاضطرابات النفسية التي هددت وجود بعض الأسر وعاش أفرادها ضحية ضغوط مضاعفة.

(و) أخيراً من حيث الشعور بالألم النفسي عند المرور بتجربة أو موقف يرمز إلى الحدث الصدمي، يوضح الجدول السابق أن ٥ , ٨٨٪ من المبحوثين أفادوا بأنهم ينتابهم هذا الشعور، وترتفع النسبة بين الإناث إلى ٩٢٪ بمتوسط شدة قدره (٢٥ , ١ ٪) درجة، بينما تصل بين الذكور إلى ٨٥٪ بمتوسط شدة قدرة (٠٨ , ١) درجة ولا يوجد فارق دال إحصائياً بين المتوسطين، ويمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة من الشعور بالألم النفسي في ضوء عمق تجربة العدوان المحزنة من جهة وقسوة تجربة الطلاق بما انطوت عليه من الشعور بافتقاد المساندة الإجتماعية والعاطفية من جهة ثانية، وقد بدأ وقع تأثير العدوان على نفوس المواطنين الكويتيين شديداً منذ الساعات الأولى، حيث تبين إحدى الدراسات أن ٩٨٪ من الذكور، ٩٦٪ من الإناث أحسوا بالمرارة للوجود المفاجيء للقوات العراقية (وزارة الإعلام، ١٩٩٣ ، ص ٦) ولما كان حدوث العدوان جاء بصورة مفاجئة، أو غير متوقعة لدى الغالبية العظمى، إن لم يكن جميع الشعب الكويتي، فإنه من الطبيعي أن تظل صورة العدوان بمكوناتها البغيضة عالقة في أذهان هذا الشعب وأن يربط بينها وبين

ما يقابله من رموز بصرف النظر عن منطقية أو عدم منطقية هذا الربط، سواء تجسدت هذه الرموز في مواقف أو أشخاص أو أفكار، ... الخ، وما أكثر هذه الرموز في الحياة العادية. وقد وجد الباحث بعض الحالات التي تشعر بالألم النفسي إذا ما انقطع التيار الكهربائي لأن هذا كان يتكرر بإستمرار أثناء فترة العدوان، وحالات أخرى تشعر بنفس الألم عندما يدق جرس المنزل، أو يطرق باب المسكن بشيء من العنف لأن فرق التفتيش العراقية كانت تفعل ذلك، كما أن هناك حالات أخرى كثيراً ما عبّرت عن عدم رغبتها في المرور ببعض الأماكن لأنها سبق وأن تعرضت لمضايقات أو إعتداءات من جانب القوات العراقية في هذا المكان ... وهكذا. هذه الفكرة تتضمن بعض الجوانب ذات الدلالة للحياة الأسرية، ويكفي أن نعرف أن عديداً من حالات الاضطراب النفسي عبّرت عن مدى الشعور بالألم النفسي لأن بعض سلوك ومواقف أحد أفراد الأسرة ارتبط في أذهانها بسلوك وموقف محدد أثناء فترة العدوان.

ثالثاً : الاضطرابات البدنية

الجدول الأتي يوضح الاضطرابات البدنية التي يعاني منها المطلقات والمطلقات عينة البحث:

جدول رقم (٢٠)

الاعراض المعبرة عن الاضطرابات البدنية	عينة الذكور					عينة الاناث					قيمة (T)
	نمط الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نمط الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
	مفرطة	متكررة	عابرة/نادرة			مفرطة	متكررة	عابرة/نادرة			
الشعور بالألم فى أجزاء متفرقة من الجسم	١١	٥٤	٣٥	,٧٦	,٦٣	١٢	٥٦	٣٢	,٨٠	,٣٦	,٥٤٩
الأحلام المزعجة والمؤلمة	١٨	٦٢	٢٠	,٩٨	,٦٢	١٩	٦١	٢٠	١	,٦٢	,٢٢٧
فقدان الشهية إلى الطعام	٣٠	٤٠	٣٠	١	,٧٨	٢٥	٥٤	٢١	١,٠٤	,٦٨	,٣٨٥
الاحساس بالارهاق وفقدان الطاقة	٤٠	٥٠	١٠	١,٣	,٦٤	٣٤	٣٩	٢٧	١,٠٧	,٧٨	٢,٣ *

* دالة عند مستوى ٠٥,

ويتضح من هذا الجدول: -

أ) فيما يتعلق بالشعور بالألم في أجزاء مختلفة بالجسم يوضح الجدول السابق أن ٦٦,٥٪ من المطلقين والمطلقات عينة البحث أفادوا بأنهم يعانون من ذلك، وترتفع تلك النسبة بين الإناث ٦٨٪ مقابل ٦٥٪ بين الذكور، ولا يوجد فارق دال إحصائياً بين متوسط شدة الشعور بهذا العرض بين الجنسين . وتربط الدراسات النفسية بين هذا المظهر الاضطرابي والخلافات الزوجية، وترى أنه من الاضطرابات النفسية التي ليس لها سبب عضوى وإن كانت الأعراض كلها جسمية، حيث يشكو

المريض من أوجاع مختلفة في مواضع شتى من جسمه دون أن يدرى متى بدأت معه ولا يستطيع تحديد زمن معين لإصابته بها، وعلى ضوء المؤشرات الرقمية الدالة على ارتفاع نسبة الشكوى من الشعور بالآلام في أجزاء مختلفة من الجسم بين المطلقين والمطلقات كما يتضح من الجدول، فإن المواقف الضاغطة التي تعرض لها هؤلاء سواء نتيجة تجربة الطلاق أو تجربة العدوان – هي التي زادت أعراضهم المرضية، ذلك أن المواقف الضاغطة التي يتعرض لها الشخص من شأنها أن تجعله يعيش حالة توتر واضطراب نفسي، وإذا كان الانفعال يستتبعه دائما تغييرات في ضغط الدم والتنفس وتلحق المرء بسببه اضطرابات هضمية ويصفر وجهه أو يحمر جلده ويتوهج – فإن استمرار التوتر يجعل التغييرات الجسمية أو الفسيولوجية ذات طبيعة مزمنة وتؤدى إلى أعراض عضوية معينة هى التي يطلق عليها اسم الاضطرابات النفسية الفسيولوجية أو الاضطرابات النفسجسمية، ومنها التهاب المفاصل، وصداع التوتر، ووجع الظهر، وعقال العضلات والروماتزم النفسي المنشأ، وكذلك الاضطرابات الهضمية كالتهاب القولون والقرحة المعدية والامساك والحموضة الزائدة والحرقة القلبية والضمور، وفقد الشهية العصبي والاضطرابات التناسلية البولية ... الخ، وقد قام على الإقرار بدور العوامل النفسية في الاضطرابات العضوية منهج نفسى جسمي ووجهة نظر علمية تقول بشمولية التداعي نفسياً وجسمياً .

ب) أما الأحلام المزعجة والمؤلمة، فإن ٨٠٪ من العينة أفادوا بأنهم يعانون من هذه الأحلام وتتساوى النسبة بين الذكور والإناث، كما لا تختلف مفردات عينة الذكور عن مفردات عينة الإناث من حيث شدة الاستجابة، وبالتالى لا يوجد فارق معنوى بين الجنسين، وتختلف هذه النتيجة عما تقرره بعض الدراسات النفسية بشأن ارتفاع اضطرابات النوم بين النساء عن الرجال (بروبلى، ١٩٩٢)، ربما يرجع ذلك إلى أن تلك الدراسات انصب اهتمامها على الأرق بصفة أساسية، فمن الممكن أن

يختلف الذكور عن الإناث في بعض اضطرابات النوم ويتفقون في البعض الآخر، وتشير نتائج إحدى الدراسات التي أجريت في المجتمع الكويتي إلى أن نسبة من يعانون من الأرق وعدم الاستغراق في النوم تتراوح في مجموعة الإناث ما بين ٤٣,٨٪ إلى ٤٥,٣٪ بينما تتراوح في مجموعة الذكور ما بين ٢٢,٢٪ إلى ٣٧,٥٪، (كلتا المجموعتين في فئة الأعمار ٢٥ سنة فأكثر)، (الفقي، ١٩٩٣)، على أية حال، فإن الأحلام المزعجة والمؤلمة التي تنتشر بين المطلقين والمطلقات عينة الدراسة لا تنفصل عن الضغوط الانفعالية سواء بسبب العدوان أو بسبب الطلاق، فمن المعروف أن هذه الأحداث ترتبط بالضغوط الانفعالية وما يصاحبها من قلق واكتئاب، وإذا كان الفشل العاطفي سبباً رئيسياً للإكتئاب فإنه يؤدي إلى عدم الاتزان النفسي وفقدان الثقة، فالزوجة التي تركها زوجها مثلاً قد تفقد الثقة في كل الرجال، وقدْ تعتقد - لا شعورياً - أن زوجها قد تركها لأسباب تجعلها تفقد الثقة في ذاتها، نفس المنطق بالنسبة للرجل الذي هجرته زوجته. إن هذه العمليات العقلية تحدث بالفعل دون إرادة ودون شعور كثيرين من الأفراد الذين خاضوا تجارب عاطفية إنتهت بالفشل، وما يحدث نتيجة للقتل أو الهجر يحدث كذلك نتيجة للطلاق، بل إن الطلاق قد يعتبر أكثر شدة وأعمق ألماً، ويزداد تأثيره السلبي على النساء أكثر من الرجال بسبب نظرة المجتمع القاسية للمرأة المطلقة واعتبارها خارجة عن نطاق العرف والتقاليد والقيم الزوجية المتعارف عليها إجتماعياً، الأمر الذى يضيف عليها عبئاً نفسياً شديداً بالإضافة إلى العبء النفسي الناتج عن إحساسها بالفشل في الزواج (العفيفي، ١٩٩٠)، فإذا أضفنا إلى ذلك الضغوط الانفعالية نتيجة خبرة العدوان، ندرك مدى شدة المعاناة التي تعرضت لها المرأة الكويتية.

جـ) بخصوص فقدان الشهية إلى الطعام يتضح من الجدول السابق أن النسبة على مستوى العينة ككل تبلغ ٧٤,٥٪، وترتفع بين الإناث ٧٩٪ عن الذكور

٧٠٪، ولا توجد فروق داله إحصائياً بين الجنسين فيما يتعلق بمتوسط الدرجة المعبرة عن شدة هذا العرض، غير أن ارتفاع نسبة المعاناة بين الإناث عن الذكور تتفق مع ما تذهب إليه الدراسات النفسية من أن فقدان الشهية العصبى يصيب الإناث أكثر وغالباً ما تتوافق أعراضه واضطرابات الحيض، وعندما تكون الازمات والضغوط شديدة - كما في حالات الطلاق وظروف العدوان - فإنها تؤدى إلى فقدان الشهية، وقد يعرض الشخص عن الطعام كلية وينتابه ما يسمى بالقهم (قلة الشهية) أو فقد الشهية العصبي (Anorexia Nervosa)، فينعزل عن الطعام ويعافه، ويدركه الهزال ويصاب بسوء التغذية بما يهدد حياته، وهناك من الشواهد ما تثبت أن لهذا المرض أعراضاً لا شعورية كمهرب من المشاكل أو كدفاع ضد الدوافع الخطيرة، وعلى الرغم من أنه يصنف كاستجابة هيستيرية، إلا أنه في الحقيقة اضطراب فسيولوجى، من جهة أخرى فإن الضغوط الانفعالية قد تصيب البعض بفرط الشهية (Ex-cessive Appetite)، وترتبط السمنة أحياناً بالإكثار من الطعام لدوافع انفعالية، وقد تكون للطعام قيمة رمزية أو دفاعية، وقد تكون أيضاً وسيلة احتجاج ضد الزواج أو بديلاً عن الحب (الحفني، ١٩٩٢).

د) أخيراً من حيث الإحساس بالإرهاق وفقدان الطاقة نتبين من الجدول السابق أن ٨١,٥٪ من عينة البحث يعانون من ذلك، غير أن النسبة ترتفع بين الذكور ٩٠٪ عن الاناث ٧٣٪، وتوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في متوسط الدرجة المعبرة عن مدى الإحساس بالإرهاق وفقدان الطاقة حيث يرتفع متوسط درجة الذكور عن متوسط درجة الإناث، ومن المعروف أن الإحساس بالإرهاق وفقدان الطاقة يرتبط بما يعرف بالوهن العصبى أو النوراستينيا (Nourasthenia)، و التي تأخذ هذا الاسم من المرض الذى يغلب عليها وهو الشعور بالإعياء أو الإنهاك أو الضعف أو الخوف، ومصطلح "النوراستينيا" مصطلح قديم من مصطلحات الطب

النفسي ومعناه الحرفي: هبوط الطاقة العصبية أو ضعف الأعصاب الذى يتسم بالعناء البدني والنفسي وبشدة التعب والإعياء وحالة عامة من الكلل والتعب المفرط وانعدام عام للحيوية وقلة النشاط بالإضافة إلى الإعياء العصبي، وقد ارتبط هذا المرض منذ البداية بطول تعرض الجسم للضغوط الحضارية أو البيئية أو نحوها بما يؤدي إلى استجابات جسمية معينة تدفع بدورها إلى السعي وراء التكيف أمام هذه العوامل والضغوط فيقوم الجسم بتعبئة كل طاقاته وموارده حيث تستنفذ الدفاعات الفزيولوجية وتستدعى للعمل، كما تقع بعض التغيرات الأيضية (التي تعود)، ومع استمرار الضغوط تصبح الإفرازات الغددية والهرمونية الزائدة عديمة الفائدة ثم تصبح ضارة بالفعل حيث تؤدي إلى تغيرات مرضية تؤثر عل المخ والأعضاء الأخرى ثم يأتى دور المقاومة للضغوط التي يواجهها الفرد واختفاء الاستجابة للمميزات الأخرى بعدها يصل الفرد إلى مرحلة الإنهاك والوهن الناتج عن الاستنفاد العضوى لموارد التكيف عنده أثناء التعامل مع الضغوط الأصلية وهنا يصبح الفرد غير قادر على المقاومة بعد أن خارت دفاعاته (الحاج، ص٤)، فالضغوط النفسية التي يتعرض لها الفرد ينتج عنها في النهاية نوع من الإحساس بالإرهاق وفقدان الطاقة، ولعل هذا يفسر لنا ارتفاع نسبة هذا الإحساس بين المطلقين والمطلقات الذين أجريت عليهم الدراسة، لقد خبر هؤلاء تجربة الطلاق بما يمثله ضغوط عنيفة بجانب الضغوط التي وقعوا تحت طائلتها نتيجة العدوان العراقي.

خلاصـــــة وتعقيب:

إن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تبين أن الأعراض الإضطرابية التي عبّرت عنها استجابات المبحوثين بصورة مفرطة أو متكررة تعكس ارتفاع وشدة المعاناة من الأعراض الإضطرابية الإنفعالية والمعرفية والسلوكية والبدنية، ومن هنا نتبين أن التفاعل بين خبرة الضغوط الناتجة عن العدوان العراقي والضغوط المرتبطة بخبرة الطلاق قد ضاعفت من المأساة النفسية لدى فئة المبحوثين وهم المطلقون والمطلقات. وتختلف نسبة وشدة الأعراض الإضطرابية بين الجنسين، ففيما يتعلق بالإضطرابات المعرفية والسلوكية وجدنا أن النسبة تتراوح ما بين ٦٧٪ إلى ٩٢٪ بين الذكور مقابل ما يتراوح بين ٧٩٪ إلى ٩٠٪ بين الإناث، وترتفع شدة المعاناة بدلالة إحصائية بين الإناث عن الذكور فيما يتعلق بعجز الأداء الوظيفي الاجتماعي، وفقدان الأدوات الخاصة، في الوقت الذي ترتفع شدة الميول العدوانية وكسر الأشياء بصورة متعمدة بين الذكور مقارنة بالإناث، بينما لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الجنسين فيما يتعلق بصعوبة التركيز الذهني والنسيان المتكرر. أما فيما يخص الإضطرابات الإنفعالية فقد تبين من الدراسة أن نسبة ظهورها تراوحت ما بين ٦٠٪ إلى ٩٢٪ بين الجنسين، وترتفع شدة المعاناة بين الإناث فيما يتعلق بالمخاوف المرضية مقارنة بالذكور، ولكن الذكور في الوقت نفسه ترتفع بينهم شدة الإستجابات الدالة على فقدان الشعور بالبهجة وقصور المجال الوجداني وسرعة الإنفعال، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين فيما يتعلق بنوبات الغضب المتكررة والألم النفسي عند التعرض لأحداث أو مواقف ترمز إلى الحدث الصدمي. أخيراً فيما يخص الإضطرابات البدنية بينت نتائج الدراسة ارتفاع نسبة المعاناة من بعض مظاهرها بصورة واضحة إذ إن ما يتراوح بين ٦٥٪، ٩٠٪ من الذكور مقابل ما يتراوح بين ٦٨٪، ٨٠٪ من الإناث دلت استجاباتهم على أنهم

يخبرون بصورة متكررة أو مفرطة - الشعور بالآلام في أجزاء متفرقة من الجسم، الإحساس بالإرهاق وفقدان الطاقة وكذلك فقدان الشهية إلى الطعام، ويرتفع متوسط درجة الذكور بدلالة إحصائية عن متوسط درجة الإناث فيما يتعلق بالإحساس بالإرهاق وفقدان الطاقة، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في متوسطات الإستجابات الدالة على بقية الأعراض البدنية. وهكذا نتبين خاصية عامة تعكسها نتائج هذه الدراسة ألا وهي ارتفاع نسبة الأعراض الإضطرابية بين عينة البحث من الجنسين سواء وجدت فروق دالة إحصائياً أو لم توجد، فإذا ربطنا هذه النتيجة بما سبق عرضه في الإطار النظري عند الحديث عن الآثار النفسية والإجتماعية الناجمة عن ضغوط الطلاق، وإذا أخذنا في الإعتبار ما صاحب العدوان العراقي من ضغط انفعالي شديد، فإننا ندرك مدى (التكثيف) في الضغوط النفسية التي خبرتها حالات الطلاق في المجتمع الكويتي فترة ما بعد العدوان. لقد ناقشت دراسة (Reissman, 1990) أثر الطلاق على الزوج والزوجة وبينت أن تلك الآثار تكون أشد إذا ما صاحبها أزمة أخرى شكلت ضغوطاً نفسية عليهما، فإذا نظرنا إلى نوعية المبحوثين في هذه الدراسة نجدهم خبروا ضغوطا مضاعفة ناتجة عن الطلاق بجانب مأساة العدوان العراقي وما صاحبه من الإختلال الحاد والمفاجئ في الحياة اليومية، وفقدان الأمن والأمان وانعدام مقومات الحياة الأساسية وفقدان الرعاية الصحية، وفقدان القيمة الذاتية، كما خبروا ضغوط الخوف والإرهاب المفرط (العمر، ١٩٩٣)، وتتضح بعض جوانب هذا الإرهاب من واقع الدراسة التي قامت بها وزارة الإعلام (١٩٩٣، ص٢٧ - ٢٨) حيث بينت إرتفاع نسبة المواطنين الذين طالتهم الممارسات الضاغطة سواء كانوا من الذكور أو من الإناث مع تقارب الفروق في النسب بين الجنسين، وذلك وفق ما نتبيه من هذا الجدول:

جدول رقم (٢١)

بعض الاعتداءات التي مارستها قوات العدوان العراقي على الشعب الكويتي

أهـــم الاعـــتداءات	ذكور ٪	إناث ٪
- إهانة باللفظ.	٧٩,٨	٧٨,٢
- الضرب	٥٣,٩	٥٥,٦
- الاقتحام المفاجيء للمنزل.	٨٨,٥	٨٦,٣
- التجميع والاحتجاز.	٧٨,٨	٨٢,٩
- مراقبة التليفونات أو قطعها.	٧٤,١	٧٦,١
- قطع التيار الكهربائي.	٧٣,٧	٧٢,٣
- مصادرة الممتلكات	٦٧,٣	٦٥,٥
- منع الصلاة.	٥٥,٩	٥١,٥
- التعذيب النفسي	٤٩,٥	٦٣,٨

فباستثناء التعذيب النفسى حيث ترتفع النسبة بين الإناث بصورة واضحة عن الذكور - نجد تقارباً واضحاً بين الجنسين فيما يتعلق بالاعتداءات التي وقعت على كل منهما من جانب قوات العدوان. إن مشكلة بهذا التعقيد تتطلب بذل الجهود العملية المنظمة، وتقتضى أن نقصد في القول وأن نبسط في العمل، وإذا كانت العلوم النفسية والاجتماعية تتكامل مع بعضها البعض في التعامل الايجابى مع مثل هذه المشكلة، فإننا نقترح في ختام هذه الأطروحة أن يكون التعامل مع الضغوط الناجمة عن التفاعل بين خبرة العدوان وخبرة الطلاق مصحوباً بجهود اتصالية على المستوى الشخصى والجمعى والجماهيرى بهدف التأثير في المكونات المعرفية لدى المطلقين والمطلقات سواء بشأن الطلاق في حد ذاته أو بشأن الأحداث الصدمية التي أثرت فيهم أثناء العدوان، إذ إن المكونات المعرفية تلعب دوراً أساسياً في كيفية

إدراك الفرد أو الجماعة لأحداث الأزمة وظروفها وتفاعلاتها، فالعمليات المعرفية إذن عوامل وسيطة (Mediating Factors) بين أحداث الأزمة والاستجابة لها، وترى نظرية العزو (Attribution Theory)، أن النزوع إلى الاستجابة للبيئة بطرق معينة يعتمد على طبيعة العزو وتفسيرات الفرد التي يستمدها من خبرته وإطاره المرجعي، وعندما تبذل الجهود الرامية إلى تقوية إمكانيات الضبط الداخلي عند المطلق أو المطلقة يكون ذلك بمثابة الأسلوب الفعّال ليس فقط في التخفيف من وطأة الضغوط التي يعيشونها، وإنما أيضاً في تحصينهم ضد أى خبرات مؤلمة قد يتعرضون لها فيما بعد، ولهذه الاعتبارات تولى استراتيجيات وخطط الإنماء الإجتماعى اهتماماً خاصاً بالفئات الجماهيرية التي قد يكون تأثير صدمة العدوان عليها أشد، ومن هذه الفئات حالات الطلاق وذلك في غمار اليقظة التامة من جانب الجهات المعنية برصد ومحاصرة الآثار الاضطرابية التي نتجت عن العدوان العراقى.

بجانب الدعم النفسي والمعنوى لحالات الطلاق بما يخفف من الأعراض الاضطرابية، هناك أيضاً ضرورة الدعم الاقتصادى خاصة للمطلقات، فقد بينت أبحاث (Kitson & Raschke, 1981) أن مستوى الضغوط الناجمة عن الطلاق يتأثر بالموارد الاقتصادية للشخص بما في ذلك المرتب والإشباع الوظيفي وتذهب تلك الأبحاث إلى أن هناك دليلاً إمبريقياً قوياً على أن كمية الدخل وانتظامه ترتبط بالقدره على التكيف مع الطلاق بوجه عام، فبافتراض تساوى العوامل الأخرى، فإن الشخص الذي يتمتع بالاستقلال الاقتصادي تكون الضغوط الناتجه عن الطلاق عليه أقل، إنه يصبح أكثر شعوراً بالقدرة على التحكم في الأمور ويقل لديه الشعور بانعدام القوة (powerlesness). وفى ظروف المجتمع الكويتي نجد أن مستوى الدخول بوجه عام قد لا يجعل من الطلاق مصدراً للضغوط الناتجة عن قلة الموارد المالية، ومن الواضح أن الدولة توفر قدراً معقولاً - إن لم يكن سخياً - من الأموال

للمطلقات بما يحفظهن من غوائل الزمن، بالإضافة إلى أشكال الرعاية الأخرى و التي لا تقل أهمية عن الدخل المادى، ومع تسليمنا بأن بعض المطلقات قد لا يتسلمن مساعدات مالية، فإن بيانات وزارة الشئون الاجتماعية (١٩٩٤) تفيد أن إجمالى عدد الحالات المستفيدة قد ارتفع من ٣٩٧٤ حالة خلال شهر يناير، ١٩٩٤ إلى ٤٣٣٠ حالة خلال شهر ديسمبر من نفس العام وذلك حسب الجدول الآتي : -

جدول رقم (٢٢)

حالات الطلاق المستفيدة من مساعدات وزارة الشئون الإجتماعية

يناير - ديسمبر ١٩٩٣

الشهر	عدد الحالات	عدد الأفراد	المبالغ بالدينار الكويتي
يناير	٣٩٧٤	٥١٣٨	٢٢٩٥٢٧,٥٠
فبراير	٣٩٩٩	٥١٨١	٨٣٧٣٨٥,٧٢٦
مارس	٤٠٦٤	٥٢٧٢	٨٤٥٢١١,٥
إبريل	٤٠٩٤	٥٣٢٢	٨٥١٠٦٥
مايو	٤١٧٨	٥٤٣٩	٨٦٨٨٠٥
يونيو	٤٢١٤	٥٤٨٨	٨٧٧٠١٢,٢٥٠
يوليو	٤٢٧٠	٥٥٦٦	٨٨٨٥٣٤,٥
أغسطس	٤٢٥٤	٥٥٣٦	٨٨٣٩٨٠,٥٠٠
سبتمبر	٤٢٧٧	٥٥٧٥	٨٨٩٠٥٧,٧٥٠
أكتوبر	٤٣٠٠	٥٦١٦	٨٩٣٥٥٠
نوفمبر	٤٣٠٦	٥٦٢١	٨٩٤٤٢٠,٢٥٠
ديسمبر	٤٣٣٠	٥٦٥٢	٩٠٠٨١٨,٢٥٠

من الواضح أن عدد المستفيدات يتزايد من شهر إلى أخر لدرجة أن حجم الزيادة بلغ ٨٤ حالة في شهر مايو عن شهر أبريل كما وصلت حالات الزيادة إلى ٦٥ حالة في شهر مارس عن شهر فبراير، ٥٦ حالة في شهر يوليو عن شهر يونيو، ومن الطريف أن يخرق شهر أغسطس هذه القاعدة حيث تنخفض فيه الحالات المستفيدة بمقدار ١٤ حالة مقارنة بشهر يوليو، إنه على ضوء المقابلات التشخيصية المتعمقة

التي أجراها الباحث مع بعض حالات الطلاق في مرحلة ما بعد العدوان العراقي كان هناك استنتاج واضح، وهو أن جهود الدعم النفسي والمادي ذات أثر ملموس في التخفيف من الأعراض الاضطرابية لدى هذه الحالات، وفى بعض الأسر الكويتية التي كانت تعانى من اختلال التفاعل العائلى نتيجة صدمة العدوان العراقي كان للدعم النفسى والاجتماعى (سواء المتخصص أو غير المتخصص) أثره في تصحيح التفاعل داخل الأسرة بما ساهم في عدم وقوع الطلاق حسبما عبّرت عن ذلك بعض الحالات التي تمت معها المقابلة، وإذا كانت الجهود الرسمية تبذل دون انقطاع من أجل محاصرة وعلاج الآثار النفسية التي نتجت عن العدوان العراقي فإنها فيما يخص الطلاق ذا ت أهداف وقائية وعلاجية في نفس الوقت لأن ظروف المجتمع الكويتي لا تتحمل أن يصبح الطلاق مشكلة تعوق الأداء الوظيفى للأسرة الكويتية على غرار ما سبق ذكره في مقدمة هذه الدراسة، كما لا تتحمل أيضاً أن يصبح الطلاق مشكلة تعوق التطور الديمجرافى الذي حققته البلاد منذ نهاية السبعينيات حين ارتفع معدل الولادات الخام خلال عقدين إلى ما يفوق ٤٨٪ للمواطنين الكويتيين وهو مستوى نادراً ما كان له مثيل في العالم آنذاك، وكان توقع الحياة عند الولادة قد بلغ ٧١ سنة وهو مستوى لا ينخفض كثيراً عما هو كائن في أكثر بلدان العالم تقدماً، كما انخفض معدل الوفيات الخام إلى ٦٪ مما جعل الزيادة الطبيعية ترتفع إلى معدل ٤,٢٪ (طبارة، ١٩٨٠)، غير أن الوضع قد اختلف فيما بعد، ففى عام ١٩٨٨ أصبح معدل الزيادة لطبيعية ٣٦,٣ في الألف، وفى عام ١٩٨٩ أصبح ٣٥,٨ في الألف، ثم انخفض عام ١٩٩٢ إلى ٣٥,٣ في الألف (وزارة التخطيط، ١٩٩٢، ص ٥١)، أي أن معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين قد انخفض من ٤,٢٪ في نهاية السبعينيات إلى ٣,٥٣٪ عام ١٩٩٢، ومن الواضح أيضاً أن هذا الانخفاض صاحبه زيادة عدد حالات الطلاق، وإذا كانت الاضطرابات النفسية داخل الأسرة تزيد

احتمالات تصدعها فإن العدوان العراقي قد نتج عنه العديد من الأعراض الاضطرابية التي عانى منها أفراد الأسرة الكويتية سواء كانوا آباء أو أمهات أو أبناء، أي أن خبرة العدوان ارتبطت بصورة مباشرة بزيادة حالات الطلاق وبالتالي ارتبطت بانخفاض معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين، وتؤكد هذه الفكرة التي أعتبرها مهمة جداً دراسة قائمة على نموذج رياضي قادر على محاكاة أداء الاقتصاد الكويتي ويتنبأ بمستقبله، تقول إحدى نتائج تلك الدراسة أن "حجم السكان يبقى أقل بكثير عن مثيله في الوضع الطبيعي عام ١٩٩٥، ففي ذلك العام يتوقع أن يصل عدد السكان إلى ١,٦١٢ مليون نسمة ولولا حدوث العدوان لوصل هذا العدد إلى ٢,٤٥٢ مليون نسمة (الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، ١٩٩٣). هناك إذن حاجة ضرورية إلى التعامل الإيجابي مع الآثار النفسية التي خلّفها العدوان العراقي، وبدون هذا التعامل تتأثر الثروة البشرية للأمة، كما تتفاقم الأعراض والآثار الاضطرابية لدى العديد من حالات الطلاق.

مصادر الفصل ومراجعه

أ) المصادر والمراجع العربية :

- الحاج، فايز محمد علي (د.ت)، الوهن العصبي ، سلسلة الأمراض النفسية ١ ، وع . ص٤٠

- الحفني، عبدالمنعم (١٩٩٢)، موسوعة الطب النفسي، المجلد الأول . ط١ القاهرة مكتبة مدبولي . ص١٥١، ص١٨١٠

- الديب، أميرة عبدالعزيز (١٩٩٣) حرب الخليج وأثرها على بعض الجوانب النفسية والاجتماعية للطلبة الكويتيين . المؤتمر الدولي للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت. الكويت . إبريل،١٩٩٣٠

- العفيفي، عبدالحكيم (١٩٩٠)، الاكتئاب والانتحار : دارسة اجتماعية تحليلية . ط ١ القاهرة . الدار المصرية اللبنانية . ص ٧٤٠

- العقيلي، خليفة أحمد (١٩٩٠) الزواج والطلاق في الشريعة الإسلامية. ط١ . مصراطة "ليبيا" . الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام.ص١٨٣٠

- العمر، بدر عمر (١٩٩٣)، الآثار النفسية والتربوية والاجتماعية للغزو العراقي على دولة الكويت، المؤتمر الأول للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت . إبريل. ١٩٩٣٠

- الفقي، حامد عبدالعزيز (١٩٩٣)، التأثيرات السلبية المعرفية والانفعالية والسلوكية التي يعاني منها الكويتيون نتيجة الاحتلال العراقي. مجلة عالم الفكر . المجلد الثاني . العدد الأول يوليو / أغسطس / سبتمبر. الكويت . وزارة الاعلام . ص ٢٢ - ٧٩٠

- المشعان، عويد سلطان (١٩٩٣)، الشخصية وبعض اضطراباتها لدى طلاب جامعة الكويت أثناء العدوان العراقي : دراسة للفروق بين الصامدين والنازحين وبين الجنسين. مجلة عالم الفكر، مجلد ٢٢، العدد الأول. يوليو/ أغسطس/ سبتمبر . الكويت وزارة الاعلام، ص ١٢٤ - ١٥٢٠

- الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي (١٩٩٣) تقدير الأضرار الناتجة عن الغزو العراقي لدولة الكويت (الملخص) . تقرير غير منشور. الكويت . ص ٨ .

- بارون، خضر عباس (١٩٩٣) الاضطرابات النفسية الجسمية الناجمة عن العدوان العراقي عند المراهقين الكويتيين . مجلة عالم الفكر . مصدر سابق . ص١٩٨-٢٢٢٠

- بوربلي، ألكسندر (١٩٩٢) أسرار النوم . ترجمة أحمد عبدالعزيز سلامة . عالم المعرفة رقم ١٦٣ الكويت . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . ص ١٢٢

- تركي، مصطفى (١٩٩٤) تدعيم التفاعل بين أفراد الأسرة الكويتية لمواجهة الآثار النفسية والاجتماعية للعدوان العراقي على دولة الكويت . مجموعة أبحاث الحلقة النقاشية السادسة . مكتب الانماء الاجتماعي . الكويت . مارس١٩٩٤ .

- روتر، جوليان (١٩٨٩) علم النفس الإكلينيكي . ترجمة عطية محمود مهنا . مراجعة محمد عثمان نجاتى . ط ٣٠ القاهرة . دار الشروق٠ ص ١٧٠

- شفيق ، محمد (١٩٨٧)، السلوك الإنساني : مدخل إلى علم النفس الاجتماعي. القاهرة الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع . ص ٢٤٠

- طبارة، رياض (١٩٨٠) السكان والموارد البشرية في العالم العربي. النشرة السكانية. العدد ٢٠ . اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. ص١٣٠

- عبد الباقي، زيدان (١٩٧٩) الأسرة والطفولة. ط١٠ القاهرة . مكتبة وهبة. ص٢١ .

- غالب، مصطفي (١٩٨٩)، في سبيل موسوعة نفسية . القاهرة . دار مكتبة الهلال. ص ٣٢.

- لامبرت، وليم & لامبرت، وولاس . أ (١٩٩٣)، علم النفس الاجتماعى، ترجمة سلوى الملا . مراجعة محمد عثمان نجاتي . ط ٢ . القاهرة . دار الشروق ص ٤٤ .

- نجاتي، محمد عثمان (١٩٩٣) علم النفس والحياة، ط ١٥ . الكويت . دار القلم. ص ١٣٤.

- وزارة الاعلام (١٩٩٣) إستطلاع آراء المواطنين حول الآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت ودور وسائل الاعلام إبان الأزمة . مؤتمر الآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت . إبريل ١٩٩٣.

- وزارة التخطيط (١٩٩٢)، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد، ٢٩، الإدارة المركزية للأحصاء .

- وزارة الشئون الإجتماعية (١٩٩٤) ملخص إجمالى مساعدات حالات الطلاق. تقرير غير منشور . مراقبة المساعدات والوحدات. الكويت.

- وزارة العدل (١٩٩١) حالات الطلاق الموثقة خلال عام ١٩٩١ . تقرير غير منشور . الكويت.

- وزارة العدل (١٩٩٢) حالات الطلاق الموثقة خلال عام ١٩٩٢ . تقرير غير منشور . الكويت .

ب) المصادر والمراجع الاجنبية :

- Bane, M. (1976), Martial disruption and the lives of children. Journal of social Issues . 32. pp 103 - 117.

- Brandwein (et al) (1974), Women and children Last : Social Situation of divorced mother and their families. Journal of Marriage and Family . 36,. PP 468-514.

- Burgess, Ernest & locke, Harvy, J (1945) The family from institution to Companionship. New york. American book.

- Davis, Kingsley (1967) Human soceity. New york. Macmillan company, inc. p. 397.

- Eastman, A. Margaret & Moran, thomas, J (1991) Multiple perspectives: factors Related to differential diag nosis of Sex abuse and divorce trauma in children under Six. child and youth services. Vol. 15 (2) PP 159 - 175.

- Fisher, B. (1979), When your Relationship ends : the divorce Process Rebuilding plocks . Boulder, Co. : the Family relation Learning Center.

- Hays, william,l. (1973) Statistics for The social Sciences. second. Ed. New york. Holt, rinehort & winston. Inc. PP. 407 - 410.

- Hetherington, E.M.(1976) Divorce : Achild Perspective American Psychologist, October, 34,851-858.

- Imarged, Thiessen (1993) The impact of divorce in children. Special Issue: Enhancing young children,s lives. Early child development and Care. Vol. 96 . PP 19 - 26.

- Jaccoby , A. (1969), Transiton to parenthood : A reassement. Journal of Marriage and the family, 31, pp 720 - 727.

- Joseph, D. Noshpitz & Dean, Coddington, R. (1990) (eds) Stressors and The adjustment. New york. John wiley & Sons.

- Kitson, G & Rasckhe, H. (1981) Divorce research : what we know and what we need to know . Journal of divorce. vol . 4 . pp 1 - 37.

- Longfelow, C. (etal) (1980), The role of support in moderating the effects of stress and depression. Paper presented at the soceity for research in child development Biennial Meeting. san fransisco. March.

- Maciver, R. M & Page, ch. (1964) Soceity: an introductory analysis. London. Macmillan & co. LTD.

- Mendes, H. (1976), Single Fatherhood, Social work, 21,PP. 308-312.

- Miller, J. G. (1978), Living Systems. New york. Mc Grow - Hill book Company.

- Raschke, H.J(1974) Social and Psychological Foctors in Voluntary Post - Marital dissolution adjustment. in voluntary Post - Marital dissolution adjustment. university of Minnesota.

- Raschke, H. J(1977), Role of Social participation on post - separation and post divorce adjustment. Journal of divorce. , PP 129-139.

- Riessman, Catherine, K. (1990) Divorce talk: women and men make Sense of personal Relationship. N.J. Rutgers university press.

- Shabin, Mark (1986) The Management of The trauma of divorce in psychoanalytic therapy. Issues in Ego psychology. Vol. 9 (2) pp 61 - 64.

- Spanier, G.B.& Casta, R.F. (1978) Adjustment to seperation and divorce : A quanitative analysis. the pennsylvania state Unversity.

- Viney L.L. (1976) The Concept of Crisis : a tool For Clinical psychologists. Bulletin of BPS. Vol 29 - PP 378-395.

- Wallerstein, J.S. & Kelly, J.B. (1980) Colifornia's Children of divorce. Psychology today. 13. pp 67-76.

- Westermarch, E. (1926) A short history of Marriage and The family. London. P 5.

الفصل الثامن

أثر العدوان العراقي على بعض جوانب الإنتماء

■ هذه الدراسة للمؤلف منشورة في:
(مجلة الإرشاد النفسي - مركز الإرشاد النفسي - جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٩٤).

١- مقدمـــة:

الانتماء هو الإحساس بالارتباط بطرف آخر أو بأطراف أخرى، إنه ارتباط من نوع خاص، وينطلق هذا الارتباط من إطار مرجعي معين يشعر من خلاله الفرد أو الجماعة بأنهم يشتركون في أمور جوهرية تميزهم عن غيرهم، قد تتمثل عناصر الإطار المرجعي في الدين، أو اللغة او الجنس Race، وغير ذلك من المقومات الثقافية "Cultural" والتاريخية والجغرافية. ويكون الشعور بالانتماء قوياً كلما تعددت المقومات المرجعية التي يرتكز عليها، وتعمقت أبعادها في نفوس الأفراد والجماعات بمستوياتها المختلفة بحيث يوجد بينهم ذلك النزوع النفسي والميل الطبيعي إلى التعاون والتآزر في السراء والضراء وحين البأس.

بهذا المعنى، فإن الانتماء يرتبط دائما بما يعرف "بالحقل النفسي والشعور المشترك" فهو بمثابة المقياس المترسخ من حيث ارتكازه إلى الحقل المعياري الذي ينهل منه الفرد، فتتحدد أبعاد اللامتناهي فيما يعرف بالقيم التي هي بمثابة أساليب وقوالب وأوضاع للتفكير والعمل الانساني، كما أنها من الموجهات الأساسية للسلوك الاجتماعي، وتؤدي القيم دورها بصورة تلقائية ليست من صنع فرد أو مجموعة أفراد ولكنها من صنع المجتمع كله، وهذه التلقائية في القيم هي التي تجعل الانتماء يبتعد تماما عن كونه عبئاً نفسياً على الفرد بحيث يصبح إثراءً نفسياً له، رغم أنه لا يمكن حصر السلوكيات الدالة عليه، فالفرد يعقد العديد من الصلات التي تجسد انتماءه سواء إلى العائلة أو المدرسة أو غير ذلك من التنظيمات والمؤسسات، إن الفرد يدير هذه العلاقات تبعاً لقاعدة أقل جهد لأقصى إشباع ، Mimimum ef-fort,Maximum Satisfaction.

فالانتماء إذن متعدد فيما تتجه مراتب الارتباط والتبعية والإخلاص إلى التوافق أو التطابق مع الإشباع المتوقع، وبقدر ما يتمكن الفرد من إشباع حاجاته من

خلال علاقات (صلات) متميزة تكون هذه الصلات قوية وراسخة وعميقة (هورغ،١٩٩١)، بهذا المعنى يرتبط الانتماء دائما بالعلاقات الاجتماعية، أو التعلق المتبادل بين الأفراد.

ومن خلال الشعور بالانتماء تتوافر مستويات التكامل السيكولوجي والاجتماعي، ويعتبر هذا التكامل الشرط الأول لبقاء أي تجمع بشري، كما أنه عملية ارتقائية، بمعنى أنه يتم بمستويات متفاوتة تدل على درجة كفاءة الكائن الحي أو النظام الاجتماعي الذي تتحقق من خلاله عملية التكامل، وتنتقل هذه العملية بفعل عمليات التغاير التي تتجه بالتآزر نحو تآزر جديد أكثر ارتقاء وكفاءة (Her-rick,1989)، وينظر إلى الشعور بالانتماء على أنه نتاج نفسي يؤثر في التكامل النفسي والاجتماعي داخل الجماعة بصفتها مصدر إشباع حاجات الفرد وتحقيق ذاته من خلال عضويته فيها، ولما كانت الذات هي مركز الشخصية وقلبها لأنها تضم مجمل العناصر المتضادة في النفس، فإن افتقاد الشعور بالانتماء يعد تدميراً للذات والنفس معا، أما تحقيق الذات فانه يوازي التشخيص المتكامل والمتوازن للموجود الكامل (Coan,1977).

وتصنف الحاجة إلى الانتماء ضمن الحاجات النفسية الاجتماعية (وإن كان لها أساس فطرى، لأن الإنسان إجتماعي بطبعه) وهذه الحاجة تدفع الفرد إلى التفاعل الإيجابي في إطار الجماعة إذ إن ذلك مصدر إشباع للعديد من الحاجات بما فيها الحاجة إلى الانتماء، وقد ينشأ الصراع النفسي الاجتماعي نتيجة انتماء الفرد لأكثر من جماعة كأن يكون الشخص منتميا إلى قبيلة معينة ثم ينضم إلى حزب سياسي له فلسفة متناقضة مع مصالح هذه القبيلة، وحتى في إطار الانتماء إلى جماعة واحدة، فإن هذا الانتماء لا يخلو من مدلول تصارعي بشرط ألا يتجاوز الصراع إلى ما يهدد

الوجود الاجتماعي. هنا يتضارب منطق الانتماء مع مدى العقلانية في تصرفات الفاعلين، لأن هذه التصرفات ذات بعد عاطفي"Emotional"يجعل عقلانيتهم إنفعالية، أو بتعبير أدق (ذاتية)، ويبرز الاختلاف في بعض أنماط القيم والتفكير والشعور والرموز كعوامل يتعين أخذها في الاعتبار لتعميق الفهم بالصراع(الذي لا يتناقض مع الانتماء بطبيعة الحال)، من جهة أخرى فإن سلوك الأطراف المتصارعة ينطلق من أهدافهم (بجانب مجموعة القيم والمعتقدات التي يستندون إليها)، هذه الأهداف والقيم تشكل ما نسميه مصلحة الأطراف (Hellriegle & slo-cum,1979)، فالصراع في هذه الحالة، ليس صراعاً غايته التدمير النفسى أو الفيزيقي، وإنما هو صراع يحركه الانتماء إلى الجماعة لتحقيق أقصي مكاسب لها في إطار تفاعل بنّاء بين الجماعات تحت مظلة انتماء أكبر عمومية واتساعاً.

وفي علاقة الصراع بالانتماء يعتمد الاتجاه النفسي الاجتماعي على نظرية التفاعل التي تتناول الكيفية التي من خلالها تتحدد شخصية الفرد، وعلاقة الشخصية بالأهداف والغايات الاجتماعية ومختلف أشكال وأنماط السلوك الإجتماعي، ولما كان الفرد اجتماعياً بطبعه (اجتماعي النزعة)، فإن حياته تتشكل كجزء ناتج عن اتصالاته وعلاقاته الاجتماعية، إن هذه الصيغة هي الأساس في ظهور المجتمع (Society)، فهو يتكون من تجمع أفراد ينتمون إلى عدة جماعات مترابطة يتصل بعضها ببعض، تتحكم فيها مصالح جماعية، تتفق أحياناً وتختلف أحياناً أخرى ولكنها تظل داخل سقف أو هيكل دينامي متوازن، ومع استمرار وتواتر التفاعلات الاجتماعية والتي تشمل على مجموعة أفعال وردود أفعال لا حصر لها - يتشكل العنصر الأساسي في العملية الإجتماعية، وبذلك يكتسب السلوك الاجتماعي أهمية خاصة من خلال استمرارية ودوام التبادل في العلاقات الاجتماعية وتأثيره في ديناميكا التوازن.

ويقف السلوك الاجتماعي على طرفي نقيض مع فكرة الازدواج والتلازق في سلوك الأفراد أي تفاعلهم منفصلين في نفس الزمان والمكان، وإن هذا المظهر من مظاهر السلوك الاجتماعي - بشكل إنسيابي ومرن، وما ينتج عنه من حدوث تغير وتحول في العلاقات الاجتماعية - يؤدي إلى تحقيق الكسب للفرد والجماعة أو تدعيم مركزها الذي تتصارع على الدوام من أجل الحفاظ عليه والارتفاع بمستواه، ومن جراء ذلك يستمر النزاع للحفاظ والدفاع عن مركز الجماعة التي ينتمي إليها الفرد من خلال عملية دفاعية عن المصالح الجماعية المشتركة داخل البعد الدينامى الذي يتضمن مختلف المصالح المتضاربة للفئات والجماعات في المجتمع، وبالتالى يصبح من أهداف كل جماعة السعي دوماً للرفع من مركزها، بالإضافة إلى بذل أقصي الجهود في محاولة لتأمين مصالح جديدة. فالصراع إذن لا يتناقض مع الانتماء طالما كان فى إطار العملية الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي الذي يعتمد عليه استمرار المجتمع وبقاؤه وتطوره، وبذلك فإن النظام الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي يمثل خلاصة الصراع بين الجماعات والفئات داخل المجتمع بعد حدوث عمليات تكيفية وتلاؤمية للوصول إلى التوازن الذي يعبر عن تعادل كفتى الميزان بين مجموعة القوى المتعارضة، وبالتالي يتشكل معنى المجتمع كحقيقة واقعية هادفة.

٢ - مشكلة الدراسة:

عندما وقع العدوان العراق على دولة الكويت في الثاني من أغسطس(آب) ١٩٩٠، كان ذلك بمثابة تفجير للتناقض داخل مستويات مختلفة من الانتماء لدى كل مواطن كويتي بما قد يؤثر على التكامل النفسي والاجتماعي في المجتمع ككل، ذلك أن ظروف العدوان أفرزت تداعيات انعكست على انتماء هذا المواطن إلى الأسرة والعائلة، وإلى الأصدقاء والجماعات الثانوية، بالإضافة إلى

انتمائه إلى الوطن، وإلى العالم العربي والعالم الإسلامي، ففيما يتعلق بالانتماء الأسرى نجد أن المجتمع الكويتي معروف بقوة الروابط الاجتماعية والعاطفية بين أفراد الأسرة. أثناء العدوان كان المواطن الكويتي يخشى على أفراد أسرته قدر خشيته على نفسه، وقد استغلت قوات العدوان هذه العاطفة للضغط على الأسرة الكويتية لأهداف تدور حول"الابتزاز" السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وبالتالي كان أفراد الأسرة يمثلون عبئاً نفسياً على بعضهم البعض، من جهة أخري وجدنا بعض الأسر وقد تفرق أفرادها بعضهم داخل الوطن والبعض الآخر خارجه، الأمر الذي يعتبر مظهراً من مظاهر تأثر العلاقات الأسرية، كما أن ظروف العدوان خلفت آثاراً نفسية مثل التوتر، وسرعة الاستثارة، والغضب، والميل إلى العنف، أضف إلى ذلك حدوث بعض حالات الاغتصاب (بما يمكن أن تمثله من توتر واضطراب في العلاقة بين أفراد الأسرة)، مثل هذه الأمور تنعكس على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة بما يضعف الروابط والتفاعلات الأسرية، وهذا يتناقض بالطبع مع فلسفة"الانتماء"الذي يقوم على عمق الروابط وشدتها بين الأفراد، ولما كانت الأسرة نواة المجتمع يصبح من الضروري الإجابة على تساؤل هام هو : إلى أي حد وفي أي اتجاه تأثرت الروابط بين أفراد الأسرة الكويتية نتيجة العذوان العراقي ؟

على مستوى الانتماء إلى الجماعات الثانوية، نجد أن المجتمع الكويتي، شأنه شأن أي مجتمع آخر، يتكون من جماعات وفئات اجتماعية متنوعة، ومن المعروف أن لكل فئة اهتماماتها الخاصة، وعندما أدرك المواطنون أنهم أمام خطر واحد يستهدفهم جميعاً - هبوا عن بكرة أبيهم لمواجهة هذا الخطر، ولم ينظروا إلى أي اختلافات بينهم، لقد تعاملوا مع هذا الخطر، باعتبارهم " كويتيين " وسادت بينهم مظاهر التكافل والتعاون على النحو المعروف، ولكن بمجرد التحرير، ظهرت بعض التوقعات بأن تزداد الخلافات بين الجماعات في المجتمع الكويتي، نتيجة تفاخر كل جماعة

والتعبير عن تميزها - بما قامت به من دور أثناء العدوان، وتقلل كل منها من شأن الدور الذي قامت به الجماعات الأخرى (العمر،١٩٩٣ ، ص٣٧)، أي أن الانتماء سيتدعم في إطار الجماعة الواحدة، وسيضعف بين الجماعات، الأمر الذي ينعكس على التنظيمات الرسمية وغير الرسمية التي تضم المواطنين بصرف النظر عن المذهب أو القبيلة، أو الجانب الاقتصادي... الخ من ذلك مثلاً جمعيات النفع العام، الديوانيات، فالخلافات بين الجماعات في المجتمع الكويتي، يمكن أن توجد حزازية نفسية تكرس التقوقع داخل القبيلة أو الفئة المذهبية أو الطبقة الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس سلباً على التفاعل الإيجابي، والمشاركة الصحيحة في المجتمع. إن هذا من قبيل " الاحتمالات" التي تمثل بعض جوانب المشكلة البحثية في هذه الدراسة، فما مدى صحة هذه التوقعات؟. الجانب الآخر من المشكلة البحثية هو مستوى " الانتماء إلى الوطن" فالوطن، ليس مجرد أرض وماء وبشر ومؤسسات وأنشطة ...الخ، إنه تجسيم معنوي لخبرة الفرد على مر السنين، فأضحى سراً كامناً في أعماق شخصيته، يثير في أعماقها كوامن الحب والحنين والشجن والامتزاج النفسي الذي يعايشه الانسان لحظة بلحظة، خاصة إذا ابتعد عن وطنه إجباراً وقسراً، ووقع الوطن تحت وطأة عدوان ظالم غاشم، فأصبح المواطنون بالداخل يواجهون ظروفاً حياتية قاسية وانتهاكات لحقوقهم، أما المواطنون في الخارج فقد عانوا مرارة الإحساس بالغربة، والقلق على ذويهم في الداخل، وكان بعضهم يشعر بالضياع ويفسر بعض المساعدات التي تقدم له على أنها نوع من الشفقة والإحسان، فيشعر بالضعف والتشرد. فالمواطن الكويتي سواء كان في الداخل أو في الخارج - عاش خبرة نفسية سيئة لأن المزايا والإشباعات التي كان يحققها له الانتماء إلى الوطن، أصبح نقيضها هو الموجود، وفوق ذلك، إتخذت سلطات الاحتلال قرارها المعروف "بإلغاء" هذا الوطن،إذا كان الأمر كذلك، فإلى أي حد تأثر الانتماء إلى الوطن وما هي طبيعة هذا التأثر؟

المحور الرابع والأخير في مشكلة هذه الدراسة هو الانتماء العربي والإسلامي فالكويت دوله عربيه إسلاميه بحكم حقائق التاريخ والجغرافيا ومسلمات الثقافة، وتقوم الخريطة النفسية الاجتماعية للشعب الكويتي على مجموعة من القيم "Values" العريضة، والاتجاهات "Attitudes" الراسخة النابعة من التراث العربي والإسلامي، وعلى المستوى الرسمي فإن الكويت دولة مستقلة ذات سيادة، وعضو في النظام العربي والدولي، بسائر منظماته المتخصصة، وهذا يرتبط بمعايير واضحة لا لبس فيها ولا غموض تحرم كافة صور وأشكال العدوان والظلم والاعتداء... الخ، وبموجب الانتماء العربي الإسلامي للشعب الكويتي، كان لديه مسلمات وبديهيات يقينية أن العالم العربي والقوى والتيارات الإسلامية سوف تقف في وجه العدوان العراقي فعلاً وقولاً، ولكن ما حدث هو أن بعض هذه القوى أيد العدوان، أو أضفي عليه التكييف السياسي أو الديني بما يتناقض مع الاتجاهات والقيم العربية والإسلامية، أي بما يضيع الحقوق ويأمر بالمنكر وينهى عن المعروف. هذه الفكرة من المتوقع أن تؤثر سلباً على شعور المواطن الكويتي بالانتماء العربي والإسلامي، ليس إلى العروبة كثقافة، أو إلى الاسلام كدين سماوي أرسله الله رحمة للإنسانية - ولكن إلى العالم العربي والإسلامي كسياسة، وأشخاص ومؤسسات، فإلى أي حد تأثر الانتماء العربي والإسلامي لدى الشعب الكويتي نتيجة تجربة العدوان؟

٣ - فروض الدراسة:

بجانب التحليلات والكتابات التي تناولت آثار العدوان العراقي على دولة الكويت، وجدنا دراسات قليلة تطرقت بصفة جزئية إلى بعض القضايا الخاصة بمسألة " الانتماء " كأحد الجوانب النفسية والإجتماعية التي تأثرت بالعدوان العراقي، فبعيداً عن الاضطرابات النفسية التي شكلت الاهتمام الرئيسي لتلك الدراسات،

وجدنا بعضها يتناول مدى تمسك الكويتيين بوطنهم والرغبة في الموت دفاعاً عنه، والترابط بين الأسر الكويتية، وتغير النظرة تجاه الروابط العربية (وزارة الإعلام،١٩٩٣،ص٤١، ٦٣، ١٢٧)، كما أن بعض الدراسات المعنية بآثار العدوان العراقي، ترى أن الحرب قد تجعل الفرد أكثر انتماء وولاءً للوطن، وأن التشدد والعداوة والبغض للعراقيين، يختلف حسب النوع، ومكان التواجد أثناء العدوان (الديب ،١٩٩٣ص ٥١ ،ص٥٢)، هناك دراسات أيضاً توصلت إلى أن العدوان جعل قيمة العروبة التي كان يؤمن بها الفرد الكويتي لم يعد لها نفس المضمون والشمولية، وأنه قام بمسح كل ما يمت إلى العراق من خارطة التفكير لديه، كما أن العدوان العراقي قد أثر على نمط علاقات الأطفال والمراهقين داخل الأسرة (العمر، ١٩٩٣،ص ٣٠، ص٣٢)، هذا بالإضافة إلى ما توصلت إليه الدراسات النفسية بشأن تغير قيم واتجاهات الفرد ومعتقداته نتيجة الحروب والأزمات بوجه عام، على ضوء هذه الدراسات، وكذلك على ضوء التجربة الشخصية للباحث، والتسجيل المنظم لأهم ملامح الحياة في المجتمع الكويتي أثناء العدوان العراقي - فإن الدراسة تنطلق من فرضية أساسية هي : -" إن العدوان العراقي، قد دعم انتماء المواطن الكويتي إلى وطنه، ولكن هذا العدوان تسبب في إضعاف الروابط بين أفراد الجماعات الأولية والثانوية، كما أضعف الشعور بالانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية ". في هذا الإطار تسعى الدراسة إلى التحقق من الفروض الآتية :-

(أ) ضعف الارتباط بالأسرة يرتفع- بفروق معنوية - بين الذكور وبين المواطنين الذين كانوا في الخارج مقارنة بالإناث والمواطنين الذين كانوا داخل الكويت أثناء العدوان العراقي.

(ب) ضعف الارتباط بالجماعات الثانوية يرتفع بفروق معنوية - بين الإناث،

وبين المواطنين الذين كانوا في الداخل، عن الذكور والمواطنين الذين كانوا موجودين في الخارج أثناء العدوان العراقي.

(جـ) لا يختلف المبحوثون في درجة ضعف التآلف مع الجنسيات العربية في الكويت.

(د) لا يختلف المبحوثون في شدة رد الفعل الانفعالي تجاه قرار سلطات العدوان العراقي بإلغاء الجنسية الكويتية، أيا كان المتغير أساس التصنيف.

(هـ) فقدان الثقة في مفهوم "الأخوة العربية". يرتفع بدلالة معنوية بين الذكور، وبين المواطنين الذين كانوا في الداخل، عن الإناث وبين المواطنين الذين كانوا في الخارج أثناء العدوان العراقي.

(و) ضعف الانتماء إلى العالم الإسلامي يرتفع بفروق معنوية بين الذكور، وبين المواطنين الذين كانوا في الداخل عن الإناث والمواطنين الذين كانوا في الخارج أثناء العدوان العراقي.

وقد تم التحقق من هذه الفروض باستخدام اختبار(ت) " T-test " لقياس معنوية الفروق بين متوسطات الدرجات التي حصلت عليها مجموعات العينة. ويلاحظ أن الفروض المشار اليها تتضمن مجموعة من المفاهيم سبقت الإشارة إلى المقصود ببعضها ونجمل هنا صراحة التعريفات الإجرائية لهذه المفاهيم :

- الارتباط بالأسرة والجماعات الثانوية: يقصد به مدى إحساس الفرد بالحاجة إلى تواجده وتفاعله مع أفراد أسرته وجماعات الأصدقاء والجمعيات المختلفة والديوانيات.... الخ .

- التآلف مع الجنسيات العربية في الكويت: يقصد به التقبل النفسي لأفراد هذه الجنسيات والتفاعل معهم دون حساسيات.

- رد الفعل الانفعالي: يقصد به الانفعالات المختلفة التي انتابت المواطن الكويتي عندما أصدرت سلطات العدوان العراقي قراراتها الشهيرة والخاصة بإلغاء الجنسية الكويتية.

- الأخوة العربية : يقصد بها شعور المواطن الكويتي بوجود روابط نفسية وثقافية مشتركة بينه وبين الشعوب العربية الأخرى.

- الانتماء إلى العالم الإسلامي: يقصد به شعور المواطن الكويتي بأنه ينتمي إلى الشعوب والدول الإسلامية من المنظورين الثقافي والسياسي.

٤ - مصدر البيانات :

إستمدت هذه الدراسة بياناتها من عينة عشوائية طبقية قوامها(٤٥٠) مفردة من الكويتيين ذوى الأعمار ١٥ سنة فأكثر، تم اختيار المفردات عشوائياً بواقع مفردة من كل وحدة سكنية على أن تتوافر فيها الخصائص المطلوبة من حيث النوع والسن والمهنة والمستوي التعليمي ومنطقة الإقامة وذلك على ضوء خصائص المواطنين الكويتيين الموضحة في المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن وزارة التخطيط، جاءت العينة موزعة بين الذكور بواقع ٢٢٠ مفردة والإناث بواقع(٢٣٠) مفردة، أما من حيث السن، فإن مفردات العينة تتوزع بواقع ١٧٥ مفردة لمن تتراوح أعمارهم بين ١٥ ـ ٢٥ سنة، ١١٧ مفردات لمن تتراوح أعمارهم ما بين ٢٥-٣٥ سنة، ٧٣ مفردة لمن تتراوح أعمارهم ما بين ٣٥ -٤٥ سنة، ٥١ مفردة لمن تتراوح أعمارهم ما بين ٤٥-٥٥ سنة، وأخيراً ٣٤ مفردة لمن هم في سن الخامسة والخمسين عاماً فأكثر، أما من حيث متغير المهنة، فإن مفردات العينة تتوزع بين الموظفين بمختلف مستوياتهم

الادارية بواقع ١٣٤ مفردة، وبين العاملين في مجالات البيع والخدمات بواقع ١٦٤ مفردة، وبين الطلاب وذوى المهن العلمية بواقع ١٠٠ مفردة، بالإضافة إلى ٥٢ مفردة من العاملين في الزراعة والصيد وتربية الحيوان. على مستوى التعليم جاءت العينة متضمنة ٢٣٠ مفردة ممن هم حاصلون على التعليم الابتدائي أو ما دونه، ٢٠٠ مفردة من ذوى الشهادات الثانوية والمتوسطة، ثم عشرين مفردة من ذوى المؤهلات الجامعية فما فوقها، أخيراً من حيث منطقة الإقامة في الكويت شملت العينة ١٠٨ مفردات من محافظة حولي، ١٠٠ مفردة من محافظة العاصمة، ١٠٠ مفردة من محافظة الأحمدي، ٩٠ مفردة من محافظة الفروانية، ثم ٥٢ مفردة من محافظة الجهراء، مع ملاحظة أن هذا المتغير الأخير (محل الإقامة) كان هو الإطار الذي تم بداخله توزيع العينة على أساس النوع والمهنة والسن ـ توزيعاً متناسباً مع خصائص السكان بكل محافظة .

٥ - أداة جمع البيانات :

إعتمدت الدراسة على استبانة، ملحق بها قائمة بمجموعة من الأسئلة المفتوحة، صممت الاستبانة وفق الأصول العلمية المتعارف عليها فى هذا الشأن، حيث تم تحديد مجموعة من البنود والأفكار ذات الصلة المباشرة بجوهر الموضوع والمشكلة البحثية، وبعد تصميم الاستبانة فى صورتها الأولية تم اختبارها على عينة محدودة قوامها عشرون مفردة، ونوقشت بنود الاستبانة مع بعض المختصين النفسيين وأجريت عليها التعديلات اللازمة، كما تم إجراء الثبات Reliability بأسلوب إعادة الاختبار، وكان الفاصل الزمنى عشرين يوماً، واستبعدت البنود التي قل ثباتها عن (٥,) ولعل هذا هو السبب فى اختصار بنود الاستبانة بصورة واضحة، أما الصدق Validity فقد تم من خلال حساب الاتساق الداخلي، وذلك بحساب الارتباط بين استجابات كل بند وبين الدرجة الكلية للاستبانة، وقد تم حذف البنود التي لم تحقق معامل ارتباط يزيد فى قيمته الإحصائية عن الصفر بدرجة ثقة ٩٩, . لقد جاءت

الاستبانة في صورتها النهائية لتغطى بنودها أربعة مجالات أساسية للانتماء هي مجال الجماعات الأولية والثانوية، المجال الوطني، المجال العربي، المجال الإسلامي، ويوجد لكل بند خمسة استجابات متدرجة، وتأخذ أرقاماً تنازلية تبدأ من الرقم (٥) وتنتهى بالرقم (١) بحيث يختار المبحوث استجابة واحدة بما ينطبق عليه، أو يعبر عن رأيه الشخصي.

بقى أن نشير إلى أن الاستبانة ألحقت بها قائمة بعدد من الأسئلة المفتوحة كما سبقت الاشارة، وقد كشف الاختبار المبدئى للاستبانة ضرورة وجود هذه القائمة التي تتيح للمبحوثين التعبير عن أرائهم بحرية تامة، مع الاستفادة بذلك فى تفسير النتائج الكمية.

نتائج الدراسة:

فيما يلى عرض ملخص ومناقشة لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن أثر العدوان العراقي على الانتماء من خلال النقاط الآتية :

أولاً : أثر العدوان العراقي على الروابط والانتماء فى إطار الجماعات الأولية والثانوية.

ثانياً : أثر العدوان العراقي على الانتماء إلى الوطن.

ثالثاً : أثر العدوان العراقي على تقييم المواطن الكويتى لانتمائه العربي.

رابعاً : أثر العدوان العراقي على تقييم المواطن الكويتى لانتمائه إلى العالم الإسلامي.

أولاً : أثر العدوان العراقي على الروابط والانتماء في إطار الجماعات الأولية والثانوية:

سبقت الإشارة إلى أن الانتماء يرتبط دائماً بوجود الجماعة، بل إنه من أهم خصائصها، ويشترك أفراد الجماعة فى المعايير والقيم والدوافع والعادات التي تميز سلوك أفرادها، كما أن هؤلاء الأفراد يجمعهم مصير مشترك وأهداف ومصالح واحدة أو قريبة يتحركون فى اتجاه تحقيقها، وفى ذلك يتحدد للأفراد أدوار اجتماعية ومكانة معينة، ويقوم بينهم تفاعل اجتماعى من خلال الاتصال والعلاقات الصريحة التي قد تكون بيئية أو سياسية أو اقتصادية أو عرقية، أو وحدة خصائص أو نشاط (شفيق ١٩٨٧)، ولما كان الشعور بالانتماء هو العامل الجوهرى الذى تتوقف عليه كفاءة وإيجابية التفاعل الإجتماعى، فإن بعض الدراسات النفسية تنطلق من هذا العامل فى غمار تحليل ديناميات الجماعات المختلفة وتحددها على أساس التعلق المتفاعل بين أعضائها، وذلك على اعتبارات ينشأ بموجبها حقل نفسي Psy-chological Field، وهو نتاج نظام من التبادل يترسخ فى التفاعل الرابطى لأعضائها، ويميل إلى حالة توازن شبه ثابتة، ويتضمن كل ما هو فى نطاق الوعى أو خارجه والذى يؤثر فى سلوك هذه الجماعة بصورة فورية ومباشرة، ويشمل سلوك الجماعة كل ما يطرأ على هذا الحقل النفسي من تغيرات، إذ إنها "كل" يتحدد وفق قاعدة نظام قائم على التعلق المتبادل بين العناصر بحيث يكون مختلفاً عن مجمل الأشخاص الذين يدخلون في متنه، وهو متعلق بالمحيط، مستتبع له، والعكس بالعكس، ووفق هذه النظرية لا يوجد شخص معين فى أية جماعة، إلا بموجودية العلاقات التي تقيمها معه، أى أن كل شخص هو بمثابة الجزء الذى يتعلق تعليقاً استتباعياً متبادلاً بالكل، وبالتالى فإن جوهر الجماعة لا يكمن فى التشابه

والاختلاف بين عناصره، بل فى تعلقهم المتبادل وهنا يتجسد معنى الانتماء الذى يلزم الأفراد بالانصياع لمعايير الجماعة وقيمها، وقد تتناقض أحكام القيم فى الحكم على موقف معين أو أسلوب معين باختلاف الجماعات والظروف(Miles, 1980) وإذا كان الانتماء إلى الجماعة يشبع حاجات الفرد، فإن هذه الجماعة تحافظ على مبدأ وجودها، وعلى ما تملكه من سلطان على أفرادها، ويشكل الانتماء فى هذه الحركية الجديدة نقطة انعطاف جوهرية إذ يبدو ركيزة راسخة غير مشروطة هى أشبه بمرسى، يرسو الفرد إليه، ولا يجرؤ بدونه على المغامرة خارج الحدود المرسومة له، وإذا لم يكن المرسى صلب الجذور راسخاً في محيط الفرد، فإنه يتأثر عند أول تيار يشتد عليه قليلاً. بهذا المعنى فإن الانتماء الضامن - بما يوفره من تبعية مريحة - ييسر الانفتاح على الاستقلالية فيما تسمح به هذه التبعية نفسها وهى تجسيد لوسائل ومعايير ونظم يسهل تعيينها فى حقل قيمي بتكيف الفرد داخل الجماعة (هورغ، ١٩٩١)، وهذا كله يتوقف على وجود فاعلية الروابط والصلات فى إطار الجماعة وكذلك على التآلف بين الجماعات فى إطار المجتمع ككل، ونظراً لأن العدوان العراقي على دولة الكويت قد أفرز تداعيات متنوعة بما يمكن أن ينعكس على الانتماء، فإن الدراسة حاولت أن تبحث تأثير هذا العدوان على ثلاثة أبعاد نفسية إجتماعية، هى الروابط الأسرية، والروابط بالجماعات الثانوية، التآلف مع الجنسيات العربية فى الكويت، وخلصت الدراسة إلى النتيجة التي يجملها الجدول الآتي:-

جدول رقم (١)

أثر العدوان العراقي على بعض جوانب التفاعل والانتماء
فى إطار الجماعات الأولية والثانوية فى المجتمع الكويتي

جوانب الآثار السلبية	نمط الاستجابة			مؤشرات إحصائية	
	نعم ٪	لم يحدد ٪	لا ٪	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
إضعاف الروابط داخل الأسرة.	٩٤,٣	-	٥,٧	٢,٧	١,١٩٦
إضعاف الروابط بالجماعات الثانوية.	٦,٧	-	٩٣,٣	٣,٧١٨	١,٣٨٨
إضعاف التآلف مع الجنسيات العربية فى الكويت.	٧١,٣	١٢,٤	١٦,٣	٣,٩	١,٢٤

وفيما يلى توضيح لمتضمنات هذا الجدول :

(١) إن شخصية الإنسان وفكرتة عن العالم وما يتشربه من تقاليد وعادات ومعايير سلوكية إنما هي نتاج لما يتلقاه في أسرته منذ الميلاد، فالأسرة هي المدرسة الاجتماعية الأولى للطفل، وهي العامل الأول في صياغته النفسية والاجتماعية إذ إنها تقوم بعملية التنشئة وتؤثر في النمو الانفعالي والاجتماعي وتكوين الشخصية وتوجه السلوك (زهران، ١٩٧٣) غير أن دور الأسرة في الإشباع النفسي والعاطفي يتأثر بالعديد من العوامل والظروف، فانهيار وحدة الأسرة، وضعف الانتماء لها، والافتقار إلى اجتماع الرأي فيها، ونقص الرقابة الوالدية، والتوتر في جو الأسر.. كل هذه العوامل تؤدى إلى تقليص دور الأسرة في إشباع الحاجات الأساسية لأفرادها مما يولد مظاهر ضعف الانتماء الأسرى ولقد كان لحدوث العدوان العراقي على دولة الكويت أثر مباشر في إرباك الأسرة الكويتية، لقد تفرق أفراد بعض الأسر في أماكن

مختلفة سواء داخل الكويت أو خارجها، فالأب مثلاً قد يكون في الكويت والأم مع بعض الأولاد في دولة معينة، بينما بقية الأولاد في بلد آخر... وهكذا، وحتى إذا كانت الأسرة بكاملها في الكويت، فإن الانشغال بظروف العدوان وتركيز الاهتمام على أساليب التكيف مع هذه الظروف يضيق الفرصة على الأسرة في ممارسة دورها التوجيهي والتربوي للأطفال والمراهقين، فمنذ بدايات العدوان مثلاً خفت القيود والتوجيهات التي كانت تمارسها الأسرة على الطفل، كما قل الاهتمام به عما كان عليه الحال قبل العدوان، الأمر الذي يجعل من الصعب إشباع حاجاته الأساسية من الرعاية والحب والعطف والحنان، كما أن سلوكيات الطفل غير المقبولة، يمكن أن تقابل بعدم اهتمام مما يكرس هذه السلوكيات ويغرس في الطفل بذور التمرد على دور الأسرة فيما بعد، أما المراهق فقد وقع هو الآخر بين ضغوط توجيهات الأسرة من منطلق الخوف عليه من جهة، والرغبة في إثبات الذات من خلال مقاومة العدوان العراقي من جهة ثانية، لقد استمرت العلاقات والروابط داخل الأسرة الكويتية مهددة لمدة سبعة أشهر، وكان لابد من التآزر والتعاون بين أفرادها في مواجهة الخطر ولكن يبدو أن الآثار النفسية التي خلفها ذلك العدوان قد تركت آثارها على العلاقة داخل الأسرة الكويتية حيث تبين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن ٩٤,٣٪ من المبحوثين أفادوا بأن روابطهم بالأسرة قد تأثرت سلباً بعد العدوان.

وقد تبين أيضاً أن متوسط الدرجة المعبرة عن هذا المتغير لا يختلف اختلافاً جوهرياً بين الذكور والإناث أو بين مجموعات العينة من المحافظات الكويتية الخمس، المتغير الوحيد الذى ثبت أنه يؤثر فى متوسط الدرجة المعبرة عن التأثر السلبي للروابط الأسرية هو متغير (مكان التواجد أثناء العدوان) حيث يبلغ هذا المتوسط (٢,٧) درجة بين من كانوا موجودين في الخارج، مقابل ١,٤ درجة بين من كانــوا موجودين في الداخل، والفارق من المتوسطين معنوي أي جوهري ولا يرجع

إلى الصدفة، ويفسر ذلك بأن الذين كانوا خارج الكويت أثناء الأزمة كانت روابطهم بأسرهم ضعيفة إذا قورنت بروابط هؤلاء الذين كانوا فى الداخل، صحيح أن وحدة الشعور بالخطر، والحاجة إلى التعاون والتآزر كانت موجودة بين الأفراد سواء كانوا داخل الكويت أو خارجها ولكن إطار التعبير عن ذلك قد تجسد أكثر من خلال الارتباط بالأسرة بين هؤلاء الذين كانوا موجودين فى الداخل.

وصحيح أيضاً أن فترة الاحتلال شهدت أقل معدلات الطلاق فى تاريخ الكويت وذلك لأن الشعب قد أدرك أهمية التماسك الأسرى فى ظروف العدوان العصيبة، بل إن هناك دراسات تقول إن المشاكل الزوجية والأسرية وصلت إلى أدنى مستوى لها، وأكثر من ذلك شهدت تلك الفترة عودة كثير من المطلقات لأزواجهن، من منطلق الشعور بأهمية وجود الزوجة فى منزل الزوجية بغض النظر عن الظروف التي أدت إلى الطلاق، خشيه أن تقع المطلقة فريسة بين أفراد القوات المحتلة، كما كان هناك حالات زواج، لدرجة إن أمنية الأسر التي كان لها بنات فى سن الزواج أن يتقدم لها شاب للزواج من إبنتهم، ولم يصاحب الزواج ذلك البذخ المعتاد، بل كان يكتفى بعقد القرآن وتقديم مبلغ رمزى جداً لإتمام الزواج (العمر،١٩٩٣، ص٣٩)، كان هذا أثناء فترة العدوان العراقي، وما إن تم التحرير، حتى ظهرت آثار العدوان فى صورة اضطرابات نفسية حادة كان لابد أن تنعكس على الروابط والعلاقات داخل الأسرة، فالحال إذن بعد العدوان أصبح على نقيض الحال أثناء العدوان، لقد ظلت الروابط والعلاقات داخل الأسرة الكويتية قوية، ولم تتأثر سلباً بالعوامل التي صاحبت حقبة النفط، مثل النمو الاقتصادى، وازدياد فرص العمل، وكثرة السفر والتنقل، والانفتاح على الثقافات الأجنبية .. الخ. كل هذه العوامل لم تضعف الروابط الأسرية في المجتمع الكويتى، ولكن آثار العدوان العراقي أثرت سلبياً فى تلك الروابط، الأمر الذي تعمل الدولة على تداركه من خلال مكتب الإنماء الاجتماعى وغيره من مؤسسات الدولة.

(٢) أما بخصوص تأثير العدوان على عضوية المبحوثين ونشاطهم فى إطار الجماعات الثانوية، فإن الدراسة توصلت إلى نتائج تختلف عن تلك التي توصلت إليها بشأن تأثير العدوان على الروابط الأسرية، لقد تبين أن معظم مفردات العينة (٩٣,٣٪) أفادوا بأن انتماءهم إلى جماعات الأصدقاء، والديوانيات، والجمعيات الخيرية، وجمعيات النفع العام - لم يتغير أو يتأثر سلباً في مرحلة ما بعد العدوان، ويبلغ متوسط الدرجة المعبرة عن شدة هذا المتغير على مستوى العينة ككل (٣,٧١٨) درجة، ويرتفع متوسط الذكور(٤ درجات) عن متوسط الإناث (٣,٦٠)درجة، والفارق بين المتوسطين ذو دلالة إحصائية، أى أن الذكور أكثر تعبيراً عن استمرار ارتباطهم بالجماعات الثانوية مقارنة بالإناث. ربما يرجع ذلك إلى أن علاقة الذكور بالجماعات الثانوية ونشاطهم لا تخضع لنفس القيود والاعتبارات الثقافية التي يخضع لها نشاط الإناث، من جهة أخرى يرتفع متوسط درجة المتغير بين المواطنين الذين كانوا بالخارج أثناء العدوان (٤,٠١) درجة عن الذين كانوا بالداخل(٣,٤٥) درجة والفارق بين المتوسطين جوهري هو الآخر، أما على مستوى محافظة الاقامة، فإن متوسط الدرجة الدالة على الإنتماء إلى الجماعات الثانوية يرتفع إلى (٣,٩٣) درجة لعينة بمحافظة العاصمة، يليها محافظة الفروانية (٣,٨٨) درجة، فمحافظة الجهراء (٣,٨٢) درجة، ثم محافظة حولي (٣,٦٤) درجة وأخيراً محافظة الأحمدي(٣,١٢) درجة، مع ملاحظة أن الفروق بين هذه القيمة الأخيرة والقيم السابقة عليها - فروق دالة إحصائياً - حسبما كشفت عن ذلك معنوية قيمة معامل (F)، وبوجه عام ترتفع نسبة القائلين بأن ارتباطهم بالجماعات الثانوية قد تدعم ولم ينخفض إلا فى حدود معينة، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى احتمال أن يكون الأفراد يجدون فى هذه الجماعات ملتقى طيباً للتنفيس عما فى صدورهم من خبرات ومشاكل مؤلمة، ففى هذه الحالات يميل الناس

إلى التقارب مع الآخرين خاصة القادرين على الإسهام فى حل هذه المشاكل، فتصبح الجماعة وسيلة لطرح الحلول، وأساليب التكيف مع الوسط المحيط، حيث إنها تشجع التعاون والالتقاء بين الأعضاء فى إطار اهتمام متبادل يسمح لكل منهم أن يشعر بتقدير الآخرين له، وبالتالى يشعر بقيمة وجوده، أى أن اهتمام الآخرين يسمح للفرد بإثبات الذات بوصفها كينونة اجتماعية، ويتمكن الفرد من التعبير عن نفسه، وإثراء خبراته ومعرفة خبرات الآخرين فى إطار جو نفسي صحي تتيحه له الجماعة.

(٣) ويتصل بالانتماء فى إطار الجماعة ما تناولته الدراسة بشأن تأثر الروابط بين الكويتيين ومواطني الدول العربية الموجودين بدولة الكويت. فى هذا الخصوص توصلت الدراسة إلى أن (٣, ٧١٪) من مفردات البحث يعتقدون أن تآلفهم مع الجاليات العربية قد تأثر بعد العدوان العراقي على دولة الكويت مقابل (٣, ١٦٪) لا يعتقدون ذلك، بينما لم يحدد (٤, ١٢٪) من المبحوثين رأيهم بشأن هذه المسألة. فالغالبية ترى أن العدوان العراقي قد انعكس بالسلب على إمكانيات تآلفهم مع العرب الموجودين بالكويت، وهذا بطبيعة الحال لا ينفصل عن الموقف العربى من الأزمة، صحيح أن غالبية الدول العربية وقفت فى صف الكويت، وصحيح أيضاً أن بعض الدول العربية ساهم بقوات عسكرية في القوات المشتركة ولكن البعض الآخر اتسم موقفة بالسلبية والمراوغة في اتجاه مناصرة العدوان العراقي صراحة أو ضمناً، ويبلغ متوسط درجة المتغير(٩, ٣) درجة (من إجمالي خمس درجات)، ويتقارب متوسط درجة الذكور مع متوسط درجة الإناث فى هذا الشأن، بينما يرتفع بفارق معنوى بين من كانوا خارج الكويت (٤, ٤) درجة، عما كانوا فى الداخل(٦٧, ٣) درجة، ولا توجد اختلافات جوهرية بين متوسطات درجات مجموعات العينة من المحافظات الكويتية الخمس. وباختصار فإن العدوان العراقي قد تسبب فى إضعاف

العلاقة والروابط بين أفراد الأسرة، وأوجد حاجزاً نفسياً بين المواطن الكويتي والجنسيات العربية الأخرى، بما يمكن أن يؤثر سلبياً فى التكامل النفسي والإجتماعى فى المجتمع الكويتي بوجه عام.

ثانياً : أثر العدوان العراقي على الانتماء إلى الوطن:

سبقت الإشارة إلى بعض الجوانب النفسية والاجتماعية المرتبطة بالانتماء إلى الوطن بوجه عام، ونضيف هنا أن الفرد يعيش ويشعر بالكل، ويجد الأهداف الرئيسية لإرادته ماثلة فى ذلك الشعور، وترتبط المواطنة Citizenship بعدة مفاهيم ورموز مصطلح عليها بحيث تكون فى بؤرة الشعور بالنسبة لجميع المواطنين، من هذه الرموز العلم The Flage، فهو ليس مجرد قطعة قماش ذات تشكيل خاص، ولكنه رمز ومعنى يلتف حوله جميع أفراد الشعب، فمجرد رؤيتة تثير فى النفس تلك المشاعر الفياضة من الولاء والانتماء، ومنذ العصور القديمة كان حامل العلم يتم اختياره بحيث يكون من أشجع الشجعان وأشدهم بأساً وجرأة وجسارة لضمان عدم سقوط العلم مهما كانت الظروف، فإذا أصيب حامل العلم سارع أقرب الجنود إليه لا لينقذه ولكن لينقذ العلم من السقوط، ومن المفاهيم أو الرموز الأخرى التي ترتبط بها المواطنة: تلك ما اصطلح على تسميتة بالهوية أو بطاقة إثبات الشخصية، النشيد الوطني، الزى الوطني الذى اشتهر به أفراد الشعب.

والانتماء للوطن يرتبط بالبناء الثقافى السائد بما فى ذلك المرجع المعياري للحكم على السلوك ما إذا كان مقبولاً من المنظور الاجتماعي أو غير مقبول، وتتشكل الهوية الوطنية من خلال هذا البناء بما فيه من قيم وعادات وتقاليد

واتجاهات ورموز تميز الشعب، كما تميز الشخصية (الفرد) بطابع ثقافي معين هو ناتج التنشئة الاجتماعية والثقافية على مر السنين، هذه التنشئة تقوم بها العديد من الأجهزة والمؤسسات المنفردة ظاهرياً إلا أنها من التماسك الذي تلتقى من خلاله فى مصب واحد يشكل الهوية الاجتماعية والخارطة النفسية للشعب. وللزعيم الوطنى المصرى، مصطفى كامل، مقولة شهيرة فى حب الوطن والانتماء اليه، حيث يقول "إن محبة أوطاننا ليست مما تميل إليه النفس ساعة، وإنما الوطنية شعور ينمو فى النفس، ويزداد لهيبه فى القلب ويرسخ فى الفؤاد كلما كبرت هموم الوطن وعظمت مصائبه.... وإذا كنا افتخرنا بهذا الإحساس وتباهينا به فخليق بنا أن نتعلق به اليوم أضعاف تعلقنا به الأمس، ونقول لهذا الوطن: كلما تمكن العدو منك تمكن حبك فى القلوب، وتعددت واجباتنا نحوك، واشتد تمسكنا بحقوقك"، والمشاركة والتفاعل مع الآخرين فى بناء الوطن تتضمن وجود رباط أو منظومة تشتمل على عناصر عديدة وتشترك جميعاً فى بناء الطابع الاجتماعى للشخصية القومية، كما أن هذا الرباط أو هذه المنظومة تحتوى ما قد يظهر داخل الوطن من جماعات ومصالح متعارضة وأهداف مختلفة، بحيث لا يصل التعارض والاختلاف إلى درجة تهديد الجذور العميقة للوحدة الاجتماعية (مرزوق، ١٩٦٧).

هذه الأبعاد النفسية الاجتماعية فى مسألة الانتماء إلى الوطن بوجه عام، تجسدت بصورة واضحة فى انتماء المواطن الكويتى إلى وطنه "الكويت" وقد انعكس ارتباط " الكويتى" بوطنه على الطابع الفريد الذى كانت الكويت تتسم به اقتصادياً وثقافياً منذ منتصف القرن الثامن عشر حين انتعشت التجارة واستفاد المواطن الكويتى من الموقع الاستراتيجي لبلاده، لقد اندمج أهل الكويت فى العمل الجاد، وتجنبوا التورط فى الصراعات التي كانت قائمة آنذاك بين بلاد فارس والدولة

العثمانية، مما جعل الكويت تختلف عن تلك المناطق التي يغلب عليها طابع البداوة في شبه الجزيرة وكذلك عن المناطق الزراعية ذات الطابع الريفي أو أرض السواد على حد تعبير المصادر الإسلامية القديمة، هذا الاختلاف صنعه الكويتيون، وهكذا امتزج المواطن الكويتي نفسيا واجتماعيا ببلاده منذ تاريخ طويل، وهذا الامتزاج استمر يعبر عن نفسه في صورة ارتباط وثيق لا تنفصم عراه ، يؤكد ذلك أنه من النادر جداً، أن نجد مواطناً كويتياً يهاجر من الكويت إلى بلد آخر للإقامة والعمل فيها بصفة دائمة أو حتى طويلة، قد يقال إن ارتفاع مستوى المعيشة والدخل وراء ذلك ، غير أن الحقائق التاريخية تقول إن المواطن الكويتي ارتبط بوطنه قبل ظهور النفط بتاريخ طويل، فالثراء الناتج عن الثروة النفطية يمكن أن يكون معززاً أو مدعماً لارتباط الانسان الكويتي بوطنه، ولكن هذا الارتباط أو الامتزاج "بين الكويتي والكويت "موجود ومترسخ قبل ظهور النفط بسنين طويلة - هذا الامتزاج النفسي والاجتماعي كان بمثابة تحصين طبيعي ضد محاولات العدوان العراقي وأد ، أو إضعاف الانتماء إلى الوطن لدى المواطن الكويتي، لقد بدأت قوات العدوان بأساليب كاذبة للتفريق بين الشعب والحكومة، ولكن هذه الأساليب تاهت وتلاشت في خضم الهتافات المدوية (الله. الوطن. الأمير) عاشت الكويت حرة "عاشت الحكومة الوطنية"، وبدافع الانتماء إلى الوطن، رفض أي كويتي الاشتراك في الحكومة "المزعومة" التي حاول العدوان تنصيبها، ومع التوحد النفسي مع التراب الوطني والحكومة الشرعية واصل الشعب الكويتي تحديه للعدوان العراقي، وأدار الحياة المدنية، ونظم المقاومة المسلحة، وأقام نظاماً للتكافل الاجتماعي ويعتبر ذلك من الأمور التي جسدت ارتباطه بوطنه حبا وانتماء وهوية. على هذا الأساس، فإن انتماء المواطن الكويتي لوطنه، والتعبير الصادق عن هذا الانتماء ليس بحاجة إلى تأكيد بحثي بقدر ما هو بحاجة إلى تفسير نفسي، من هنا رأت الدراسة أن تناقش جزئية

بسيطة ولكنها هامة، ألا وهي ردود الفعل"الانفعالية"لدي المواطن الكويتي عندما اتخذت سلطات الاحتلال بعض القرارات ذات الصلة المباشرة بالقضاء على الوطن.

ونود أولاً أن نشير إلى أن الانفعال في الدراسات النفسية هو ا ضطراب حاد يشمل الفرد كله ويؤثر في سلوكه وخبرته الشعورية ووظائفه الفسيولوجية الداخلية، وهو ينشأ في الأصل عن مصدر نفسي، وتتمثل مكونات الانفعال في إدراك الموقف الانفعالي، والتغيرات الفسيولوجية الداخلية، والتغيرات البدنية الخارجية،والخبرة الشعورية ثم التوافق للموقف الانفعالي(نجاتي،١٩٩٣) ولقد انتابت الرأي العام الكويتي انفعالات الغضب والحزن والخوف،عندما وقع العدوان، غير أن هذه الانفعالات كانت في موقعها وفي حدودها المقبولة بما مكن الناس من الحذر واتخاذ الإجراءات التي تساعدهم على الصمود في وجه المحتل. وقد حاولت الدراسة أن تتعرف على مدى تأثر المبحوثين بقرارات سلطات العدوان والمتعلقة بإلغاء الوطن، فتضمنت الاستبانة مجموعة من البنود التي تتناول أهم هذه القرارات، بحيث يختار المبحوث الاستجابة المعبرة عن شدة تأثره جراء القرار الذي يعبر عنه البند، وخلصت الدراسة إلى أن التأثر الشديد والانفعالات المحزنة والغاضبة قد عبرت عنها استجابات المبحوثين، والجدول الآتي يوضح متوسط شدة التأثر الانفعالي تجاه قرارات سلطات العدوان العراقي المتعلقة بإلغاء الوطن:-

جدول رقم (٢)

متوسط درجة شدة التأثر الانفعالي لدى المبحوثين

مضمون قرار سلطات العدوان	متوسط الشدة	الإنحراف المعياري
إلغاء الجنسية الكويتية	,٦٢٣	,٦٢٣
ضم الكويت إلى العراق	,٧٧٦	,٧٧٦
تحديد تاريخ لمغادرة البلاد	,٧٢٩	,٧٢٩
إلغاء البطاقة المدنية الكوتيية	,٩٠٧	,٩٠٧

إن انخفاض قيمة الانحراف المعياري عن الواحد الصحيح، تدل على عدم ابتعاد درجات المبحوثين - زيادة أو نقصاً عن متوسط شدة التأثر الانفعالي، والموضحة قرين كل بند من بنود الجدول، وقد تبين أن الغالبية العظمى من المبحوثين كانت استجاباتهم معبرة عن مستوى مرتفع من التأثر الانفعالي، الأمر الذي يفصح عن شدة الانتماء إلى الوطن، وعلى الرغم من ارتفاع متوسط درجة الإناث عن الذكور، ومتوسط درجة من كانوا بالخارج عمن كانوا فى الداخل، إلا أن الفروق بين هذه المتوسطات جاءت غير ذات دلالة إحصائية. وكان المنطق نفسه عند اختبار معنوية الفروق بين متوسطات درجات مجموعات العينة حسب محافظة الإقامة، وإن كان أعلى المتوسطات قد حققته مجموعة محافظة الفروانية. فالانفعالات السلبية، لم تكن شديدة عند قطاع جماهيرى دون آخر، وإنما كانت عامة في شيوعها وحدتها بين كافة المواطنين الكويتيين، ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد أن ردود الفعل

الانفعالية جاءت في سياق عدد هائل من ردود الفعل السلوكية الأخرى، التي إن دلت على شيء فإنما تدل على قوة الانتماء إلى الوطن، وتفيد نتائج إحدى الدراسات التي أجريت على عينة من الشعب الكويتي، أن ٩٩٪ من مفردات العينة عبروا عن تماسك الشعب بمختلف فئاته، وتمسكه بوطنه والرغبة في الموت دفاعاً عنه (وزارة الاعلام، ١٩٩٣،ص١٢٧)، وإذا كان ارتباط المواطن الكويتي بوطنه له جذوره التاريخية، فإن له أيضاً مدعمات في الحاضر، فهذا المواطن يجد في بلاده العيش الكريم، والرخاء والحياة المرفهة، إن هموم الحياة الرئيسية قد أزالتها الدولة عن كاهل المواطن، فقد كفلت له المسكن والوظيفة والرعاية الصحية والتعليم إلى أعلى مستوياته، كما أتاحت له دخلاً مادياً يعتبر ضمن أعلى مستويات الدخل في العالم، وساهمت في دعم استهلاك الكهرباء ووقود السيارة والمواد الغذائية الأساسية، بل إن قروض الزواج لم تبخل بها الدولة على المواطن مما جعله يعيش حياة رخاء واطمئنان، انعكست على حياته النفسية والاجتماعية بما يدعم إنتماءه إلى الوطن بوجه عام.

ثالثاً : أثر العدوان العراقي على تقييم المواطن الكويتي لانتمائه العربي:

من المنظور السيكولوجي، يعد الانتماء إلى الأمة العربية من أقوى صور الانتماء الذي يسكن قلب كل عربي، وإذا كان العدوان قد وظف هذا الانتماء من منظور الابتزاز السياسي، فإن ذلك يخرج عن الإطار السليم على المستويين العربي والانساني. إن التوظيف النفسي الصحيح للانتماء العربي يقوم على أنه مبدأ في نفوس المواطنين العرب و قلوبهم وأعصابهم فرداً فرداً، فهو جزء من تكوينهم النفسي: فكرة في العقل، عاطفة في القلب، دافع في العزيمة، عادة في السلوك،

ومثل أعلى   في فلسفة الحياة، ويضحي فى سبيله، ويزداد عنه بأقوى الإيمان (فهمي،١٩٧٧) وذلك في إطار بعيد تماماً عن الابتزاز والعنف والغدر والخديعة التي مارسها النظام العراقي في غمار عزفه على وتر الانتماء إلى الأمة العربية بما يسيء إلى هذه الأمة ويضعف من شأنها بين الأمم والشعوب، إن ذلك يناقض مفهوم "العروبة" ويقوضه، إن العروبة بمثابة الإطار العام الذي يشمل العادات والأعراف والتقاليد والقيم العربية. فهي تمثل مفهوماً ثقافياً، مصدره طبيعة الأشياء بصورة عامة وطبيعة الإنسان العربي بصورة خاصة، ويتواجد هذا المفهوم جنباً إلى جنب مع المفهوم الإسلامي الذي تكون له الكلمة العليا فى إيجاد وتنظيم الانتماء إلى العروبة، فإذا سلمنا بهذه الفكرة البسيطة نتلافى هذا الجدل المفتعل حول العلاقة بين الدين والقومية.

والانتماء العربي يرتكز على أنماط ثقافية متشابهة ذات جذور متأصلة فى أعماق التاريخ، وتدعمت بممارسات وظروف مجتمعية، بعضها داخلى والبعض الآخر خارجي، وتراكمت مظاهرها على مر السنين والأيام فيما يعرف بالثقافة العربية، والثقافة هنا تعني أسلوب حياة من دين وفنون وقيم وعادات وتقاليد ولغة وتعاليم وأذواق...إلخ، والثقافة العربية تجمع بين الوحدة والتنوع: وتتمثل الوحدة فى تلك الأنماط الثقافية التي يشترك فيها الإنسان العربي فى الخليج ومصر والمغرب والسودان وكل الأقطار العربية، أما التنوع فيتمثل فى الأنماط الثقافية التي ينفرد بها كل قطر عربي أو كل جماعة أو مجتمعات فرعية داخل كل دولة عربية على حدة، وعلى الرغم من هذا التنوع إلا أنه لا يتضارب ظاهرياً على الأقل – مع البناء الثقافي العربي المشترك. في هذا الإطار يوجد لدى الإنسان العربي نوع من الانتماء إلى أمة Nation تجمعها خصائص مشتركة، وأهم ركائز هذا الانتماء -بجانب التشابه الثقافي- مسلمات أو بديهيات تتخذ شكل القانون الطبيعي أي المعبر عن

الطبيعة البشرية التي يتنافى بقاؤها ومصلحتها مع الاعتداء والعدوان بكافة صوره وأشكاله، كما يتنافى مع الأخلاق ومنظومة القيم الخاصة بالحرية والأمن والسلام على المستويين الفردي والاجتماعي. فالانتماء العربي يرتكز على وجود قانون طبيعي يفوق فى قوته ومنزلته أي قانون أو ميثاق وضعي آخر، وبالتالي فإن انتهاكه يقوض مقومات الانتماء ويوجد المبررات النفسية والموضوعية لأن يعيد الأفراد ترتيب منظومة القيم وكذلك الاتجاهات والإدراك والتفكير والشعور المرتبطة بهذه المنظومة، ولما كان العدوان العراقي بمثابة اصطدام أحمق بالحقل النفسي من الانتماء الذي ترسخ فى الشخصية الكويتية، فإنه كان من الطبيعي أن يحدث هذا العدوان تأثيرات سلبية على شعور المواطن الكويتي بالانتماء إلى الأمة العربية، حسبما يجمل ذلك الجدول الآتي:-

جدول رقم (٣)

بعض الآثار السلبية للعدوان العراقي على الانتماء العربى لدى المبحوثين

جوانب أثار العدوان على الإنتماء	نمط الاستجابة			مؤشرات إحصائية	
	نعم ٪	لم يحدد ٪	لا ٪	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
- إضعاف فعالية الانتماء إلى الأمة العربية	٨٥,٨	٦,٢	٨	٤,٥	,٩٣٩
- إهدار الشعور بالانتماء إلى الأمة العربية	٩١	١,٢	٧,٨	٤,٤	١,٠٣٧
- فقدان الثقة فى مفهوم الأخوة العربية.	٨٨,٧	٣,٣	٨	٤,٣	١,١٣٤
- تشويه الصورة الذهنية عن الانتماء العربى.	٥٣,٦	١١,٦	٣٤,٨	٣,٧	١,٤٨٩
- تهديد مستقبل الانتماء إلى الأمة العربية.	٤٧,٨	٤٢,٩	٩,٣	٣,٣٧	١,٥٠٧

وفيما يلي توضيح ومناقشة لمتضمنات هذا الجدول:-

(١) إن فاعلية الانتماء إلى الأمة العربية يفترض أن تتضمن، مدى وجود الآليات التي تمكن الأمة العربية من المنع أو الردع لأي اعتداء من جانب طرف عربى على طرف عربي آخر، وإذا كانت المقومات المعنوية موجودة، ويمكن أن تقوم بدور فعال فى بعض الأمور إلا أن مثل هذه المقومات تقف عاجزة أمام أى حماقة متطرفة على غرار العدوان العراقي على دولة الكويت فى أغسطس ١٩٩٠، لقد كان الشعب الكويتي بحكم الانتماء ينتظر إجماعاً عربياً على أولا: إدانة العدوان ورفضه والمطالبة بانسحابه فوراً دون قيد أو شرط. ثانياً: تأييد الكويت وبقية دول مجلس التعاون فيما يتعلق بالاستعانة بقوات مسلحة من الدول الصديقة لحماية أمنها وإخراج القوات العراقية من الكويت. ثالثاً: أن يتحمل النظام العراقي المسؤولية السياسية والاقتصادية نتيجة الأضرار المادية والنفسية التي وقعت على الكويت من جراء انتهاكه لسيادتها باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة، عضوا فى الجامعة العربية والأمم المتحدة. رابعاً: قطع كافة العلاقات مع النظام العراقي، مع تقديم كافة المساعدات الممكنة لدولة الكويت لإخراج القوات العراقية وإعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد. خامساً: عدم قبول أى نوع من المفاوضات مع النظام العراقي، إلا بعد الانسحاب الكامل والإذعان لإدارة الإجماع العربى، فلو أن هناك إجماعاً عربياً على هذه الأمور لكان تعبيراً عن فاعلية الانتماء المعنوى إلى الأمة العربية. لكن ما حدث لم يكن قريباً من ذلك، بل إنه ابتعد عنه بمسافات كبيرة كما هو معروف، ربما يفسر ذلك ما توصلت إليه الدراسة من أن ٨, ٨٥٪ من العينة - أى ما يعادل ٣٨٦ مفردة - يرون أن الانتماء العربى لم يكن فعالا" بالمرة، بينما أفاد ٨٪ فقط بخلاف هذا الرأى، قد تكون هذه النسبة الأخيرة متأثرة بمواقف الدول العربية التي أدانت العدوان وربطته بانتهاك الانتماء القومى، أما النسبة الباقية

وقدرها ٦,٢٪، أى ما يعادل ٢٨ مفردة، فإنها لم تدل برأى معين حول هذه المسألة، وقد بلغ متوسط درجة الموافقة على عدم فاعلية أو جدوى روابط الكويت بالدول العربية (٤,٥ درجة) من خمس درجات بانحراف معياري يقل عن الواحد الصحيح، الأمر الذى يظهر لنا شدة اقتناع الغالبية العظمى من الرأى العام الكويتي بعدم فاعلية الانتماء العربى تجاه العدوان العراقي، وأشار التحليل الاحصائى أنه لا توجد فروق معنوية بين متوسطات الدرجات التي حصلت عليها مجموعات العينة فيما يتعلق بهذا المتغير، سواء كانت هذه المجموعات مصنفة على أساس النوع (ذكور - إناث)، أو مكان التواجد أثناء العدوان (داخل الكويت - خارج الكويت)، أو محل الاقامة بدولة الكويت، وهذه النتيجة تفصح عن عمومية عدم اقتناع معظم المبحوثين بفاعلية الانتماء العربى على أرض الواقع إذا تطلب الأمر، لقد كان المواطن الكويتى يعتقد أو ينتظر - أن هذا الانتماء سيولد موقفاً عربياً موحداً ضد العدوان العراقي، غير أنه سرعان ما أدرك حدة التناقضات العربية (وليس الانتماء)، كما أدرك هشاشة النظام العربي، لقد انقسمت التوجهات والمصالح، وتجسد الضعف العربي، ليس فقط فى إجبار القوات العراقية على الخروج من الكويت بل فى مجرد إدانة العدوان تحت قبة الجامعة العربية (الفقير،١٩٩٢).

فعلى الرغم من أن كافة الدول العربية أعلنت أنها لا تقبل العدوان العراقي على الكويت من حيث المبدأ- إلا أن الطريقة التي تصرفت بها بعض الدول العربية أوضحت أنها- من الناحية العملية تؤيد العراق، والأخطر من ذلك هو أن الانقسام العربى، لم يكن مجرد انقسام بين الحكومات العربية، ولكنه امتد لاعتبارات كثيرة ومعقدة ليصير انقساماً أيضاً بين الجماهير العربية، سواء على أساس قطرى، أو حتى داخل القطر الواحد، بل أيضاً داخل نفس الاتجاه السياسى فى كل من هذه الأقطار، ولذلك يبدو أن الانقسام صعب العلاج، لأن طبيعة القضية لابد

وأن تترك ظلالاً كثيفة من الشك على العلاقة بين الدول العربية، بعد أن ثبت عملياً أن الخطر من طرف عربى على طرف عربي آخر يمكن أن يصل إلى مستوى الاحتلال والضم.

(٢) وفيما يتعلق بالشعور بالانتماء إلى الأمة العربية ، أفاد ٩١٪ من المبحوثين أن العدوان العراقي قد تسبب في اهتزاز شعورهم بهذا الانتماء، بينما لم يفد ٢ , ١٪ منهم برأى محدد حول هذا الموضوع، أما النسبة الباقية وقدرها ٨ , ٧٪، أي ما يعادل ٣٥ مفردة، فقد أفادت بأن العدوان العراقي لم يتسبب فى اهتزاز الشعور بالانتماء إلى الأمة العربية، ومن واقع تحليل مضمون أفكار هؤلاء تبين أنهم يدركون حقيقة التناقض والازدواجية فى الشخصية العراقية بوجه عام، بما فى ذلك الفئة الحاكمة- لقد أفاد هؤلاء المبحوثون، بأن هذه الفئة تتعامل مع الانتماء العربى كشعارات دعائية فقط "إنهم يقولون شيئاً ويفعلون نقيضه" ولعل هذه الأفكار تعبر عن عمق إدراك المواطن الكويتي البسيط لبعض الخصائص النفسية لشخصية النظام العراقي، فقبل العدوان بشهور (عام ١٩٨٩)، قام رئيس هذا النظام بإهداء سمو أمير البلاد وسام الرافدين من الدرجة الأولى قائلاً: "إن الكويت صمدت لكل الظروف التي أريد لها من خلالها أن تنسلخ عن هويتها وطبيعتها، وعن مبادىء الأمة الواحدة ومستلزمات الأمن القومي، إن سمو أمير الكويت رجل قومى شجاع، مؤمن بعروبته ودينه، وإننا أخوة وعائلة واحدة فى دولتين مستقلتين"، هذا كلام رئيس الفئة الحاكمة فى العراق قبل العدوان بشهور، لا شك أن مثل هذه الشعارات وغيرها كانت وسائل الإعلام الكويتية تنقلها باهتمام إلى الرأى العام على مدار سنين طويلة بما ساهم فى تكوين "اتجاهات ومشاعر"وآراء" وغيرها من مكونات التفكير والإدراك والشعور على نحو معين، وقد اكتسب العراق، بالفعل وضعاً خاصاً لدى الكويتيين فى الفترة التي سبقت العدوان - وذلك بحكم الجوار الجغرافى،

والروابط الثقافية، فكان الإعلام العراقي نوافذ مفتوحة على المجتمع الكويتي، وكانت وسائل الإعلام الكويتية تعطى اهتماماً متميزاً لمجريات الأمور فى العراق، كما كانت الحرب العراقية الإيرانية عاملاً فى إذابة البرود الذي قد يغلف العلاقات بين الكويت والعراق. هذه الأمور وغيرها انعكست على اتجاهات وأذواق وسلوك الانسان الكويتي تجاه كل ما يتصل بالعراق، وليس أدل على ذلك من أن الأغنية العراقية تمكنت من غزو جيب وذوق المواطن الكويتي، وكان شراؤها وترديدها أمراً شائعاً بين الكويتيين حتى إن حفلات الزواج لم تخل من تلك الأغانى (العمر، ١٩٩٣، ص٢٦)، هذه المظاهر لا يمكن فصلها بصورة أو بأخرى عن شعور بالانتماء إلى الأمة العربية تأثراً بالدعايات والشعارات القومية الكلامية الخاوية للنظام العراقي، ولكن ما إن وقع العدوان حتى تولد لدى الشعب الكويتي ردة فعل حادة إلى كل ما يرمز إلى العراق (بما فى ذلك مبدأ الانتماء الذى تحدثت عنه الدعاية) وتحول حب العراق إلى كراهية لكلمة العراق ذاتها، وإلى العراق كدولة، لقد تسبب العدوان العراقي فى تكوين حقل نفسى مشترك داخل الشعب الكويتي، وتتمثل مكونات هذا الحقل فى مشاعر الإحباط والمرارة تجاه العراق كدولة كانت تنادى بالانتماء العربى بما يتضمنه من معانى الأخوة وعدم الاعتداء، كما تولدت هذه المشاعر تجاه بعض النظم والقوى العربية التي مالأت العدوان - وتكونت بالتالي البيئة النفسية المناسبة لإعادة النظر فى قيمة الانتماء العربي بصورة واضحة. ويدل التحليل الإحصائى للنتيجة السابقة على شدة اهتزاز الشعور بالانتماء العربي لدى النسبة الأكبر من المبحوثين، كما يدل هذا التحليل على أن هذا الاهتزاز يتخذ صفة العمومية فلا يتأثر بالمتغيرات المستقلة كعوامل وسيطة. لقد وصل متوسط درجة اهتزاز الشعور بالانتماء العربي عند المبحوثين إلى (٤,٤) درجة من خمس درجات، ولم يختلف هذا المتوسط اختلافاً معنوياً بين مجموعات العينة، سواء كانت مصنفة

على أساس النوع، أو مكان التواجد، أو محل الاقامة، وإذا كانت الطغمة الحاكمة فى العراق قد ارتبطت فى أذهان الرأى العام العربي بالصوت العالى فى الحديث عن الانتماء إلى الأمة العربية، فإن العدوان العراقي قد نتج عنه ما اصطلح على تسميته بالكراهية المعممة، أى الكراهية لكل ما يرمز إلى العراق بصرف النظر عن القيمة النفسية أو الاجتماعية أو السياسية، وكذلك إلى ما يوالونه، لقد تبين من دراستنا الحالية مثلاً أن ٩٣٪ من العينة يشعرون بالكراهية تجاه العراق كدولة، ٩٧٪ يشعرون بالكراهية تجاه حلفاء العراق، عرباً كانوا أم غير عرب، هذه النتيجة تتفق بعض الشيء مع نتائج إحدى الدراسات التي قامت بها وزارة الاعلام الكويتية، إذ إن جميع المبحوثين (١٠٠٪) عبروا عن كراهية شديدة لنظام الحكم فى العراق، ٩٦٪ عبروا عن نفس الكراهية لنظم الحكم التي ساندته، ٨٢,٧٪ شعروا بالاحتقار لكل ما هو عراقى، ٦٢,٥٪ ، ٦٤,٥٪ على التوالى عبروا عن كراهية شديدة تجاه الشعب العراقي وشعوب الدول التي ساندت العراق (وزارة الاعلام ١٩٩٣، ص١٠،١١،١٢،٣٣).

(٣) اذا ما انتقلنا إلى مبدأ الأخوة "Brotherhood" باعتباره مفهوماً يعبر عن الانتماء في قمة معانيه، سنجد أنه كان يتردد بكثرة في العام السابق للعدوان سواء من خلال وسائل الإعلام الكويتية أو العراقية وفي تعليق لاذاعة الكويت أذيع يوم السبت ١٩٨٩/٩/٢٣ بمناسبة زيارة سمو الأمير إلى العراق جاء فيه: "إنه لمما يسعد الشعبين الشقيقين في الكويت والعراق، أن تؤدى قمة الزعيمين الكبيرين إلى تحقيق المزيد من الإضافات إلى مسيرة التعاون العربي، وتسهم في إيجاد الحلول لبعض المشاكل التي تؤرق الأمتين العربية والإسلامية وفي مقدمتها ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية وأولويات العمل العربي المشترك، فضلاً عن وضع أسس جديدة على خارطة التعاون العراقي الكويتي، ولا غرو في ذلك فالكويت

والعراق يرتبطان بعلاقات أخوية وثيقة تستند إلى أواصر الإخاء القومي والتاريخ والدم والمصير المشترك والاحترام المتبادل، وهي علاقات تؤكد حقيقة رئيسية مفادها أن الأخوة العربية هي الرابط الحقيقي الذي يجمع الشعوب العربية من أجل القوة والمنعة وغد أفضل"... على هذا النحو، كانت وسائل الاعلام الكويتية والعراقية تردد كثيراً مفهوم الأخوة العربية، وهذه الفكرة نحيلها إلى الباحثين في علم النفس اللغوي المهتمين بدراسة حقول دلالة المفاهيم Semantics Field ليكشفوا لنا عن الجوانب النفسية الكامنة وراء المفاهيم "القومية" في الدعاية العراقية على مدار سنوات طويلة.

وقد اكتسبت قيمة الأخوة العربية أهمية عالية لدى المواطن الكويتي قبل الأزمة وكان لا يتوانى عن تقديم المساعدة والعون لإخوانه العرب ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، كما عبرت السياسة الكويتية الرسمية عن هذا النزوع الطبيعي لدى الشعب الكويتي، غير أن العدوان العراقي جعل مبدأ الأخوة العربية مجرداً من مضمونه النفسي والاجتماعي والانتمائي في نظر الشعب الكويتي، لقد تقوض هذا المبدأ على يد بعض التيارات والقوى العربية التي وقفت في صف العدوان وناصرته بما يتناقض مع القيم العريضة والاتجاهات المتأصلة التي كان يقوم عليها معنى الأخوة العربية إلى حد كبير، ولم يعد له نفس الشمول الذي كان عليه من قبل، أو أنه على أحسن تقدير تجزأ هذا المعني وتحدد بالدول العربية التي كان موقفها من العدوان يعبر عن اتجاه نفسي وسلوك عملي يتفق ومبدأ الأخوة، وتوضح نتائج الدراسة أن (٨٨,٧٪) من المبحوثين قد فقدوا الثقة في مفهوم الأخوة العربية ولم تبلغ نسبة المخالفين لهذا الرأي سوى ٨٪ فقط، أما النسبة الباقية وقدرها (٣,٣٪) أي ما يعادل ١٥ مفردة، فإن رأيها كان محايداً بمعنى أنها لم تحدد ما إذا

كان العدوان العراقي قد أفقدهم الثقة في مفهوم الأخوة العربية أم لا ، وتتفق هذه النتيجة مع بعض ما توصلت إليه دراسات أخرى في هذا الشأن، ففي إحدى الدراسات تبين أن حوالي(٨١٪) من المبحوثين قد شعروا بالإحباط تجاه الأخوة العربية، كما أن (٨٣,٦٪) تغيرت نظرتهم إلى الروابط العربية بل إن (٩٩,٧٪) ترى أن الدول العربية ظهرت على حقيقتها أمام الشعب الكويتي(وزارة الاعلام،١٩٩٣، ص١٢، ٦٣، ١٣١) لقد رأي الشعب الكويتي أن موقف بعض الدول العربية من العدوان العراقي يتناقض مع مبدأ الأخوة، أضف إلى ذلك أن هذا الجو المحموم الذي عايشه المواطن الخليجي أثار الدهشة والاستغراب لدى هذا المواطن من موقف بعض الدول والمنظمات العربية، فقد تعرضت دول مجلس التعاون لحملات دعائيه شعواء بل وتم تهديدها بتصدير الإرهاب إليها، منطق الدهشة، والاستغراب هو أن هذه التصرفات تتناقض تماماً مع أبسط مبادئ الأخوة والانتماء، و يبين التحليل الإحصائي للنتيجة السابقة أن متوسط درجة آراء المبحوثين بشأن فقدان الثقة في مفهوم الأخوة العربية يبلغ (٤,٣) درجة من إجمالي خمس درجات، بانحراف معياري قدرة (١,٣٤) ويرتفع هذا المتوسط بين الذكور (٤,٤)، عن الإناث (٤,٢) والفارق بين المتوسطين غير ذي دلالة إحصائية، كما يرتفع متوسط الدرجة بين من كانوا داخل الكويت (٤,٥٥) عمن كانوا خارجه (٤,٠٩) والفارق بين القيمتين معنوي ولا يرجع إلى الصدفة، أما على مستوى عينة المحافظات فإن عينة محافظة حولي قد حققت أعلى متوسط (٤,٦٥) يليها محافظة الجهراء (٤,٦) فمحافظة الفروانية (٤,٠٦) درجة، ويفصح ذلك عن تردي ثقة الشعب الكويتي في مبدأ الأخوة العربية، غير أن كل الدلائل تشير إلى أن مبدأ الأخوة العربية قد تدعم خليجياً، أي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بصورة واضحة، ويرجع ذلك ليس فقط إلى موقف هذه الدول من العدوان في حد ذاته

وإنما أيضاً إلى هذا التجاوب الرسمي والشعبي الهائل مع متطلبات الإشباع النفسي والاجتماعي والضرورة السياسية للكويت شعباً وحكومة وقضية، لقد كان لدى مواطني بقية دول مجلس التعاون إحساس بأن هذا العدوان قد وقع على بلدانهم واعتصرهم الألم النفسي وتوحدوا وجدانياً مع الكويتيين الذين وفدوا إلى بلادهم، وقدموا لهم كل مساعدة ممكنة وقامت المؤسسات والمنظمات الرسمية في دول مجلس التعاون بتوفير كافة الخدمات والمساعدات للكويتيين الموجودين فى هذه الدول، أما المؤسسات الأهلية فقد كرست جهودها لخدمة قضية الكويت والكويتيين وبرزت إسهاماتها في المساعدات، وتنظيم الندوات والمؤتمرات الشعبية لشرح قضية الكويت، وتنظيم عمليات التبرع والإغاثة، لقد أدرك المواطن الخليجي أن أطماع النظام العراقي أبعد من مجرد ابتلاع الكويت، وأن هذا العدوان لن يتوانى عن ابتلاع أي دولة خليجية أخرى حالما تسنح الفرصة بذلك، وعاش المواطن الخليجي عبئاً نفسياً لا يقل عن العبء النفسي الذي عاشه المواطن الكويتي (العمر،١٩٩٣، ص٤٣).

(٤) الجانب الآخر، الذي تناولته الدراسة في سياق تأثير العدوان العراقي على مسألة الانتماء العربي، هو ما يتعلق بالصورة الذهنية القومية وهي لا تنفصل عن مفهوم الانتماء. يشير مفهوم الصورة الذهنية - باختصار - إلى التقديم العقلي لأي شئ لا يمكن تقديمه من خلال الحواس بشكل مباشر، إنها إحياء أو محاكاة لتجربة حسية، كما أنها قد تكون تجربة حسية ارتبطت بعواطف معينة، وهي أيضا استرجاع لما اختزنته الذاكرة، أو تخيل لما أدركته الحواس (Marston, 1979) وهكذا يتضح مدى عمق الأبعاد النفسية لمفهوم الصورة الذهنية، وتتفق الدراسات النفسية والاجتماعية على أن شعور الشخص بالانتماء إلى قوم أو جماعة ذات صورة ذهنية سيئة لدى الآخرين من أهم مصادر الإيذاء النفسي له، والعكس صحيح اذا كان هؤلاء الآخرون لديهم صورة ذهنية إيجابية عن الجماعة التي ينتمي إليها الشخص.

لاشك أن العدوان العراقي على دولة الكويت قد ساهم في إيجاد وتكريس صورة ذهنية عن العرب بأنهم على درجة عالية من الغدر والعدوانية والوحشية، وأنهم مختلفون فيما بينهم ويحارب كل منهم الآخر حسبما عبر عن ذلك العديد من الكويتيين الذين كانوا موجودين بالخارج فترة العدوان العراقي على دولة الكويت، وهنا يجب ألا ننسي أن الرأي العام في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية لديه مقومات صورة ذهنية سلبية عن العرب منذ فترات طويلة، ولكن العدوان العراقي كان بمثابة ترسيخ لهذه الصورة وتدعيم لها وتأكيدها، ويعتبر تشوه الصورة الذهنية عن الجماعة من أهم عوامل إضعاف الانتماء لها، لأن هذا التشوه يظل كامناً فى النسيج النفسي للفرد ويعبر عن نفسه في صورة سلوك مضاد لهذه الجماعة تحت أي مثير أو منبه، ومن هنا فإن شعور الإنسان الكويتي أو أي مواطن عربي آخر، بأنه ينتمي إلى أمة ذات صورة ذهنيه سلبية أو مشوهة في أذهان الآخرين، قد يؤدي إلى مسلكين: الأول إما إن يحاول الفرد تصحيح هذه الصورة من خلال سلوكه وعلاقاته وهنا ستكون جهوده فردية، محدودة النطاق، وبالتالي غير مجدية من الناحية العملية، المسلك الثاني: تقبل هذه الصورة، الأمر الذي يساعد على ترسيخها وتدعيمها مع ملاحظة أن الرفض والتقبل والسلوك المعبر عنهما يتخذ مستويات مختلفة.

على هذا الأساس فإن ما يعتقده المواطن الكويتي عن تشوه الصورة الذهنية عن العرب نتيجة العدوان العراقي على الكويت - يعتبر من المؤشرات الأساسية لتأثير هذا العدوان على الانتماء العربي للمواطنين الكويتيين . وتفصح نتائج هذه الدراسة عن أن (٥٣,٦٪) من المبحوثين أي ما يعادل (٢٤١) مفردة يرون أن العدوان العراقي على الكويت قد ساهم في إيجاد وتكريس صورة ذهنية سلبية عن العرب لدى الرأي العام الخارجي، في حين ترى نسبة (٣٤,٨٪) من المبحوثين عكس هذا الرأي، أما النسبة الباقية وقدرها (١١,٦٪) أي ما يعادل ٥٢ مفردة،

فلم تفد برأي محدد حول هذه القضية رغم خطورتها، ويبلغ متوسط درجة هذا المتغير (٣,٨٧) من إجمالي خمس درجات، من جهة أخرى تختلف قيمة هذا المتوسط باختلاف النوع ومكان التواجد أثناء العدوان، و،كذلك محل الإقامة في الكويت، ولكن هذا الاختلاف ليس جوهرياً، فمتوسط درجة الذكور(٣,٩) درجة، والإناث،(٣,٧) درجة، أما متوسط درجة من كانوا داخل الكويت فإنه (٣,٦٩) درجة، مقابل (٣,٧٦)درجة لمن كانوا في الخارج، وبينما يرتفع متوسط درجة عينة محافظة الفروانية إلى(٣,٩٧) درجة، نجد أن متوسط عينة محافظة الجهراء ينخفض إلى (٢,٣٧) درجة وتنحصر بين هاتين القيمتين قيمة متوسط درجات المحافظات الأخري الثلاث.

النقطة الجديرة بالأهمية ونحن بصدد مناقشة تأثير العدوان على الصورة الذهنية لدى الشعب الكويتي عن العرب، تتمثل في تجزئة هذه الصورة فقبل العدوان كانت الاتجاهات والصورة الذهنية عن العرب تتسم بالوحدة (بصرف النظر عن كونها إيجابية أو سلبية) لكن الانقسام العربي نتيجة العدوان العراقي على الكويت قد أرسي وأصَّل مبدأ التجزأة في هذه الصورة، لقد انقسم الوطن العربي إلى معسكرين يضم المعسكر المناهض للعراق ٦٠٪ من الدول العربية، في حين يضم المعسكر الآخر ٤٠٪ ويشمل المعسكر الأول دول مجلس التعاون الخليجي الست، ومصر وسوريا والمغرب ولبنان والصومال وجيبوتي ويشمل المعسكر الآخر الجزائر واليمن والأردن وفلسطين والسودان وموريتانيا وليبيا وتونس، ومع ذلك لا يوجد تجانس واضح داخل كل من المعسكرين ففي المعسكر الأول مثلاً كانت دول مجلس التعاون الخليجي أطرافاً مباشرة في الأزمة ومن ثم اتخذت موقفاً أكثر عداء للعراق، أما المغرب وبرغم تشددة في إدانة الغزو - إلا أنه حرص على الاحتفاظ بموقع يتيح له حرية التحرك في اتجاه الحل السلمي إذا توافرت ظروف مناسبة، هذا الانقسام جعل

المواطن الخليجي خاصة الكويتي لديه نظرة مجزأة للمواطن العربي بمعنى أن هناك مواطناً سانده في أزمتة وعبّر قولاً وفعلاً عن مبدأ الانتماء إلى الأمة العربية ومواطناً آخر خان هذا المبدأ، وضرب به عرض الحائط في ظروف لم تكن تحتمل ذلك على الاطلاق .

(٥) أخيراً نأتي إلى توقعات المبحوثين بشأن مستقبل الانتماء إلى الأمة العربية على ضوء إدراكهم لحالة هذا الانتماء أثناء محنة العدوان العراقي، الذي جعل الانتماء العربي نوعاً من الشعارات الجوفاء، ومواقف للمتاجرة بآلام الأمة العربية وقضاياها ومشاعر أبنائها ، كما جعل منه وسيلة للسيطرة والابتزاز، بما من شأنه أن يرسي توقعات سلبية بشأن مستقبل الانتماء العربي. وقد بينت الدراسة في هذه الجزئية أن (٤٧,٨٪) من المبحوثين يتوقعون أن الشعور بالانتماء إلى الأمة العربية سيكون ضعيفاً في المستقبل، ولم يناقض هذا الرأي سوى (٩,٣٪) أما النسبة الباقية وقدرها (٤٢,٩٪) فقد أفادت بأنها لا يمكنها التكهن بما سيكون عليه الحال في المستقبل، وعلى مستوى العينة يبلغ متوسط درجة توقع ضعف الانتماء إلى الأمة العربية مستقبلاً (٣,٣٧) درجة، أما على مستوى النوع فيبلغ (٣,٤) درجة بين الذكور، وبين الإناث (٣,٣) درجة، ويتساوى تقريباً متوسط درجة من كانوا داخل الكويت أثناء العدوان مع متوسط درجة من كانوا خارجها (٣,٠٦٥) درجة، أما على مستوى المحافظة (محل الإقامة بالكويت)، فإن المتوسط يصل إلى أقصاه بين عينة محافظة حولي (٣,٣٧) درجة، ويصل إلى أدناه بين عينة محافظة الأحمدي (٢,٢٣) درجة، وفيما بين هاتين القيمتين تقع متوسطات درجة المحافظات الأخرى ولم يتبين من التحليل الإحصائي وجود فروق معنوية بين المتوسطات التي حصلت عليها مجموعات عينة الدراسة مصنفة وفق المتغيرات السابقة .

رابعاً : أثر العدوان العراقي على تقييم المواطن الكويتي لانتمائه إلى العالم الإسلامي:

لابد أولاً أن نفرق بين الانتماء إلى الإسلام "كدين سماوي" وبين الانتماء إلى العالم الإسلامي كدول وكيانات سياسية ومؤسسات وأشخاص ومواقف... الخ . فانتماء الشعب الكويتي وغيره من الشعوب الإسلامية إلى الإسلام كدين سماوي هو انتماء لا يمكن أن يتزعزع أو يهتز مهما كانت الظروف والمصاعب، ولقد كان اعتصام الشعب الكويتي بحبل الله وتمسكه بالدين أهم مقومات الصمود في وجه العدوان، أما الانتماء إلى العالم الإسلامي كسياسات ومواقف فهذه مسألة أخرى تختلف حولها الآراء ووجهات النظر، بعد هذه الملاحظة التي أراها أساسية نعود إلى الدين كمصدر للانتماء، إن الدين هو الجهد الذي له من العمر ما عاشته الإنسانية نفسها، وهو الأفكار والمشاعر والآمال التي تستعر مشبوبة في صدر المؤمن بما تحمله من قيم تفوق القيم جميعاً، وتكمن أهمية الدين في عمق الشعور بتلك القيم وشدة الاقتناع بها، والإحساس بتلك القيم يقف على قدم المساواة مع إحساس المؤمن بوجوده هو نفسه، فالدين هو الوعي بتلك القيم والغايات، والسعي دوماً إلى تدعيمها والتوسع في نشرها، وتتفق الأديان جميعاً في أنها تستند إلى موقف معين من القيم بل إنها هي نفسها موقف قيمي صريح لأن عقائدها لا تعني بتفسير الكون إلا بقدر ما تحدد ما ينبغي للإنسان أن يقوم به إزاء هذا الكون، وتعتمد نظرة الأديان الكونية على تعيين مراتب الأشياء والأفعال ومنازلها، فثمة ما هو أسمى وما هو أدنى، ومتى عرف ذلك التدرج في المنزلة كان التزام المؤمن إزاءها بمواقف محددة، قد يكون منها الطقوس والشعائر كما يكون منها الصلات والمعاملات، ويسلم هذا التدرج القيمي إلى قيمة عليا تكون منبع القيم جميعاً ومصدر السلطة والإلزام وأصل الوحدة في كل تجليات الكون، وعلى هذا الأساس يكون الخلاص أو الفوز في الدنيا والآخرة

محســوباً بمدى الامتثال للقيم الدينية والأخــذ بما تأمر به واجتــناب ما تنهي عنه (قنصوة،١٩٨٤).

ولقد جاءت الديانات السماوية منذ أقدم العصور، ومنذ أن بدأ الأفراد في التعايش في مجتمعات بشرية وعلى مر العصور والأحقاب، ويعتبر الدين مصدراً قوياً للانتماء حيث بإمكانه تحقيق ترابط الأفراد وتعايشهم في أسر وقبائل وعشائر ثم توحيدهم وزيادة الترابط والتآزر بينهم وإعطاء الجماعات معنى ووجوداً سياسياً يفوق في قوته وصلابته معنى وجودهم العرقي، كما يغطي على العلاقات المستمدة من الترابط الأسري أو العشائري، كما يعتبر عامل الدين المحور الذي يرتكز عليه نظام العدالة الاجتماعية والقاعدة التي يعتمد عليها نظام الدفاع الاجتماعي فيه.

ومن الناحية النفسية يؤثر الدين في كافة مراحل النمو الإنساني وإن اختلفت شدة تأثيره من مرحلة إلى أخرى كما يؤثر في كل جوانب حياة الفرد، وإن كان تأثيره أكبر في الحياة الانفعالية، وتذهب بعض التفسيرات إلى أن التدين غريزة يولد بها الإنسان وأن الطفل منذ سنه المبكرة يعي بطريقة غريزية وجود قوة عليا يلجأ إليها للحمايــة، ولديه اتجاه الاهتمام والعبادة نحو هذه القوة، غير أن هناك تفسيراً آخر يرى أن الكائن البشري يولد محايداً فلا هو متدين ولا هو ضد التدين وإنما لديه الاستعداد للتكيف في المستقبل سواء مع الدين أو ضده، وبصرف النظر عن الاختلاف البائن بين هاتين الوجهتين فإن الحديث عن الإنسان في الشرق الأوسط عموماً هو حديث عنه من حيث كونه عضواً في جماعة دينية، فالتاريخ الشرقي مطبوع بطابع الدين، إنه تاريخ مقدس، ففي الشرق ظهرت الديانات التوحيدية الثلاث، المؤمنة بالله، ولقد كان الانسان في الشرق الأوسط متيقظاً لهذه الحقيقة عبر العصور (سغبيني ١٩٨٢) الأمر الذي جعل العقيدة الدينية أساساً قوياً للشعور بالانتماء الذي يكشف علانية عن وجود الله وحضوره في الحياة اليومية .

ولقد أرسى الدين الإسلامي الحنيف قواعد الانتماء بين المسلم وأخيه المسلم أينما كان في أي بقعة من بقاع الأرض، فالمسلمون ـ من الناحية الدينية – أمة واحدة لافضل لأحدهم على آخر إلا بالتقوى والعمل الصالح، هذا ما أمر الله به، وما يجب أن يكون في سلوك المسلمين جميعاً، ويقوم الانتماء الإسلامي على أن المسلمين جميعاً تربطهم عقيدة التوحيد النابعة من شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله" كما تربطهم وحدة العبادات والمعاملات بما في ذلك من قيم تحدد ما يتبع وما يجتنب، وتتسم القيم المستمدة من الدين الإسلامي بأنها قيم متعددة الأبعاد، فهي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .. الخ، كما أن هذه القيم تناسب ظروف كل المجتمعات وفي كل الأزمنة: في الماضي والحاضر والمستقبل، وهي قيم وسيلية وهدفية في نفس الوقت، كما أنها قيم ملزمة (مرتفعة الشدة) وتجمع بين العمومية والخصوصية، وهي أيضاً قيم صريحة في معظمها، وضمنية في بعضها، فالصريحة هي المستمدة من نص قطعي في القرآن والسنه، أما الضمنية فهي المستمدة من اجتهادات العلماء الثقاة، كما أن القيم الإسلامية قيم دائمة وليست قيماً عابرة. والشعب الكويتي ـ كشعب عربي مسلم ـ يعرف جيداً أن الاسلام دين السلام وليس دين العدوان، دين الحق والعدل، وليس دين الباطل والظلم، وبدون الخوض في تفاصيل البعد الإسلامي وبالتحديد موقف الإسلام من كارثة العدوان العراقي على دولة الكويت، فإن الانتماء الإسلامي، والأخوة الإسلامية يقضيان نصرة الحق، والوقوف في وجه الظلم والضرب عليه بيد من حديد حتى يفيء إلى أمر الله ويذعن له طائعاً أو كارها. لقد كان الشعب الكويتي – الذي فوجئ بالعدوان – ينتظر أن تهب كافة القوى والتيارات والدول الإسلامية لترفض هذا العدوان قولاً وفعلاً من منطلق أوامر الدين ونواهيه، وكذلك من منطلق الانتماء الإسلامي والأخوة الإسلامية، ولكن ما حدث كان مخيباً للآمال، فبعض التيارات والقوى الإسلامية

ناصرت العدوان صراحة، وبعضها أعطى الأزمة تكييفاً دينياً على النحو الذى يستفيد منه العدوان، أى أن هذه التيارات والقوى لم تحكِّم شرع الله، وإنما حكَّمت أهواء السياسة والأهواء الشخصية. من هنا أدرك الشعب الكويتي أن هناك فجوة سحيقة بين ما جاء به الإسلام وبين ما جاء به البعض باسم الإسلام، هذه الفجوة ليست مجرد فجوة سطحية اصطنعها هؤلاء البعض في الدين بقدر ماهي فجوة عميقة حدثت في أغوار النفس والشخصية الكويتية وملايين المسلمين في كافة بقاع الأرض، من هذا المنطلق حاولت الدراسة أن تتعرف على أثر العدوان العراقي على أهمية الانتماء إلى العالم الإسلامي. (وليس إلى الإسلام كدين). لدى المواطن الكويتي وكذلك أثر هذا العدوان على الثقة في مبدأ الأخوة الإسلامية. فكانت النتيجة كما يوضحها الجدول الآتي :

جدول رقم (٤)

الآثار السلبية للعدوان العراقي على الانتماء إلى العالم الإسلامي

جوانب الآثار السلبية	نمط الاستجابة			مؤشرات إحصائية	
	نعم ٪	لم يحدد ٪	لا ٪	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
- التقليل من أهمية الانتماء إلى العالم الإسلامي.	٤٦,٧	٨,٢	٤٥,١	٣,٣	١,٤٥٤
- إهتزاز الثقة فى الأخوة الإسلامية كسلوك.	٩٨,٢	١,٨	-	٤,٩	١,٢٢٤

ففيما يخص تقييم المبحوثين لأهمية انتمائهم إلى العالم الإسلامي يتضح من هذا الجدول أن ٤٥,١٪ من العينة أي ما يعادل (٢٠٣) مبحوثين عبرت استجاباتهم عن أن العدوان العراقي لم يقلل من أهمية شعورهم بالانتماء إلى العالم

الإسلامي، تفسير ذلك يكمن في أن قطاعات كبيرة من الشعب الكويتي تدرك أنه على الرغم من وجود بعض التيارات والقوى الإسلامية التي مالأت العدوان، إلا أن هناك في الوقت نفسه شخصيات وقوى إسلامية رفضت العدوان وأدانته قولاً وفعلاً بل وساهمت بعض الدول الإسلامية بقوات عسكرية في حرب عاصفة الصحراء، أضف إلى ذلك أن بعض المواطنين الكويتيين ـ كغيرهم من مواطني الدول الإسلامية الأخري ـ لديهم رؤية مفادها أن العدوان العراقي على الكويت أقل شأناً من أن يؤثر في الانتماء إلى العالم الإسلامي، كما أن بعض التيارات الإسلامية التي مالأت العدوان إنما فعلت ذلك تحت ضغوط معينة أو مطامع شخصية، أو بسبب ظروف خاصة أو نتيجة عدم الوعي والإدراك الكافيين للموقف الإسلامي الصحيح من الأزمة، أو بسبب وقوع بعض التيارات الإسلامية تحت طائلة التضليل من جانب أطراف أخري أو التأثر بها، مثل هذه الأسباب وغيرها يمكن أن تجعل بعض القوى الإسلامية تميل إلى الشطط وتبتعد عن الصواب في التكييف الإسلامي للأزمة، فإذا كان المواطن الكويتي يدرك ذلك فإن ثقتة في هذه القوى تهتز وتتأثر، دون أن يعنى ذلك ضعف انتمائه إلى العالم الإسلامي ... إن بعض المبحوثين قد عبر عن أن التيارات والقوى الإسلامية التي مالأت العدوان لا تمثل إلا نفسها وأشخاصها فقط ولا تمثل الرأي العام بأي وجه، وبالتالي فإنها غير ذات ثقة أو مصداقية ولا علاقة لذلك بالانتماء إلى العالم الإسلامي ككل. أما الذين أفادوا بأن العدوان العراقي قد قلل من أهمية الانتماء إلى العالم الإسلامي، فإن نسبتهم - حسبما يتضح من الجدول السابق(٤٦,٧٪) أي ما يعادل ٢١٥ مفردة، ويبلغ متوسط درجة المتغير على مستوى العينة ككل(٣,٣) درجة من إجمالي خمس درجات، ويبلغ هذا المتوسط بين الذكور (٣,٥٥) درجة مقابل (٣,٠٣) درجة، بين الإناث، وقد تبين أن الفروق معنوية بين المجموعتين، أما من حيث مكان التواجد فإن متوسط الدرجة

المعبرة عن اهتزاز قيمة الانتماء إلى العالم الإسلامي يبلغ (٣,١٢) درجة لهؤلاء الذين كانوا موجودين داخل الكويت أثناء فترة العدوان مقابل (٢,٩٤) درجة لهؤلاء الذين كانوا موجودين بالخارج، وتبين أن الفارق بين المتوسطين جوهرى ولا يرجع إلى الصدفة، وعلى الرغم من اختلاف قيمة متوسط الدرجة المعبرة عن اهتزاز قيمة الانتماء لدى العينة من محافظات الكويت الخمس، إلا أن هذا الاختلاف ليس جوهرياً ويبلغ هذا المتوسط (٣,٢١) درجة في عينة محافظة الأحمدي، (٣,١١) درجة في عينة محافظة الفروانية، (٣) درجات في عينة محافظة الجهراء، (٢,٩) درجة في عينة محافظة العاصمة، وأخيراً (٢,٨٣) درجة في عينة محافظة حولي. أما بخصوص اهتزاز ثقة المبحوثين في مبدأ الأخوة الإسلامية كسلوك فإن الجدول السابق يوضح أن الغالبية العظمي من المبحوثين (٩٨,٨٪) قد عبرت عما يؤكد ذلك، ويبلغ متوسط الدرجة المعبرة عن هذا الرأي على مستوى العينة ككل (٤,٩) درجة من إجمالي خمس درجات، الأمر الذى يعكس شدة اقتناع المبحوثين بذلك وقد تبين أن متوسط الدرجة يرتفع بفروق معنوية بين الإناث (٤,٩٦) درجة عن الذكور (٤,٨٢) درجة، كما يرتفع المتوسط بين من كانوا خارج الكويت (٤,٩٥)درجة، عن الذين كانوا في الداخل (٤,٧٧) درجة، والفرق بين المتوسطين دال احصائياً، أما على مستوى المحافظات الخمس فإن متوسط الدرجة الدالة على اهتزاز ثقة المبحوثين في التجسيد السلوكي لمبدأ الأخوة الإسلامية يتراوح ما بين (٤,٩٣) و(٤,٨٧) درجة وليس هناك دلالة إحصائية للفروق بين متوسطات الدرجات التي حصلت عليها كل مجموعة.

هذه النتائج تعكس، تعكس في مجملها أن العدوان العراقي إذا كان تسبب في انقسام الأمة الإسلامية فإنه أيضاً تسبب في إضعاف الشعور بالانتماء إلى هذه

الأمة (مرة أخرى وليس إلى الاسلام كدين)، لقد أفاد (٩٨,٢٪) من المبحوثين بأن ثقتهم في الأخوة الإسلامية كسلوك قد اهتزت، فهم يرون أن هذا المبدأ الذى أرساه الدين الإسلامي الحنيف، لم يعبر عن نفسه في صورة سلوك يناصر الحق ويرفض الظلم والعدوان، كما أن (٤٦,٧٪) من العينة انخفضت لديهم أهمية الانتماء إلى العالم الإسلامي فإذا ربطنا هذه النتائج بنماذج محددة لمواقف بعض التيارات الإسلامية من العدوان، وجدنا أن لها رصيداً من الواقع، وزاد الموقف سوءاً ان بعض التيارات الإسلامية دخلت فى انتقادات متبادلة وظهر النزاع والاختلاف بين فصائلها وأشخاصها فأصبحوا في نظر الرأي العام الكويتي يجسدون الفرقة والانقسام والتناحر بينما كانوا يدعون إلى التعاون والتضامن والاعتصام بحبل الله . ثم إن نظام الحكم في بغداد ينطلق من فلسفة علمانية كما هو معروف، فلماذا يرتدى ثوب الدين عندما قام بعدوانه على الكويت؟ لنفرض أنه نظام متناقض ولا يتورع عن نقض العهود والمواثيق وخيانة المبادئ، فلماذا إذن تتيح له بعض التيارات الإسلامية تكييفاً دينياً لجريمته ومواصلة عدوانه؟ هذه التساؤلات وغيرها غلفت النسيج النفسي للشعب الكويتي بل وتداخلت فيه، وكما هو واضح من محتواها، فإنها تناقض متطلبات أو مسؤوليات الأخوة الإسلامية والانتماء الإسلامي، بما يؤثر على هذه الأخوة، وهذا الانتماء، ليس فقط لدى الشعب الكويتي ولكن أيضاً لدى الشعوب الإسلامية الأخرى، خاصة الشعوب العربية التي يمتزج الانتماء العربى بالانتماء الإسلامي فى تكوينها النفسي، ويستتر فى أعماقها شعور كامن بالدور العربي فى نشر الإسلام وحمايته، كما يستتر فى أعماقها أيضاً شعور بفضل الإسلام الذى وحد العرب بعد فرقة، وقواهم بعد ضعف، فكانوا سادة العالم حسبما تجسد ذلك الآية الكريمة : {واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون فى الأرض تخافون أن يتخطفكم الناس فآواكم وأيّدكم بنصره}.

الخلاصة والتحقق من فروض الدراسة:

على ضوء النتائج السابقة نخلص إلى أن العدوان العراقي على دولة الكويت في الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠، قد تسبب في حدوث آثار سلبية على الانتماء بمستوياته المختلفة في المجتمع الكويتي. فعلى مستوى الانتماء في إطار الجماعات الأولية والثانوية أفاد (٩٤,٣٪) من عينة البحث بأن الروابط داخل الأسرة قد انتابها الضعف نتيجة للانعكاسات النفسية التي خلفها العدوان، كما أن (٧١,٣٪) منهم أفاد بأن العدوان العراقي قد أضعف إمكانيات تآلفهم مع الجنسيات العربية الأخرى بالكويت، غير أن العدوان العراقي لم يتمكن من إضعاف انتماء المواطن الكويتي إلى الكويت كمعنى ووطن وهوية، وذلك نتيجة الامتزاج النفسي على مر العصور بين "الكويتي" و "الكويت" وقد قوبلت إجراءات العدوان الخاصة بطمس الهوية الكويتية بردود أفعال انفعالية غاضبة وسلوك اتسم بالصلابة والعناد حتى تم التحرير، أما على مستوى الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية فقد كانت آثار العدوان أدهي وأمَرّ لقد عبرت استجابات ٨٥,٨٪ من المبحوثين عن أن هذا العدوان أضعف أي فاعلية للانتماء العربي، كما أن ٩١٪ منهم عبروا عن اهتزاز وضعف الشعور بالانتماء إلى الأمة العربية، ٨٨,٧٪ فقدوا ثقتهم في مفهوم الأخوة العربية، ٥٣,٦٪ تشوهت لديهم الصورة الذهنية عن الانتماء العربي، كما أن ٤٧,٨٪ من المبحوثين يرون أن العدوان العراقي قد هدد مستقبل هذا الانتماء. ونظراً لانقسام القوى والتيارات الإسلامية على نفسها ومحاولة النظام العراقي استغلال الإسلام لأغراض الابتزاز السياسي فقد أدي ذلك إلى اهتزاز الثقة في إمكانية التجسيد السلوكي لمبدأ الأخوة الإسلامية، وكذلك إلى التقليل من أهمية الانتماء إلى العالم الإسلامي وإذا كان هذا هو الإطار العام لمجمل النتائج التي

توصلت إليها الدراسة فإن تلك النتائج تصبح أكثر دلالة من خلال التحقق من الفروض السابق طرحها. فبالنسبة للفرض الأول أثبتت النتائج صحتة جزئياً، حيث لا يوجد فروق بين الذكور والإناث فيما يتعلق بضعف روابطهم بالأسرة. ولكن المواطنين الذين كانوا فى الخارج أكثر تعبيراً عن أن روابطهم بالأسرة قد ضعفت نتيجة العدوان، وهذه النتيجة تعكس عمومية التأثير السلبي للعدوان على الروابط الأسرية من جهة، وأن هذا التأثير كان أكثر شدة لدى الذين كانوا بالخارج من جهة ثانية. أما بخصوص الفرض الثانى، فقد أثبتت النتاج صحتة، فعلى الرغم من أن (٩٣,٣٪) من العينة أفادوا بأن ارتباطهم بالجماعات الثانوية لم يتأثر سلباً، إلا أن الإناث والمواطنين الذين كانوا بالداخل أقل تعبيراً عن شدة ارتباطهم بهذه الجماعات بمعنى أن روابطهم بها قد تأثرت بالسلب (أى ضعفت) بصورة أشد إذا قورنوا بالذكور والمواطنين الذين كانوا فى الخارج، وتعكس هذه النتيجة بعض الخصائص النفسية والاجتماعية في المجتمع الكويتي بوجه عام، فالذكور أنشط من الإناث في التفاعل الاجتماعي خارج إطار الأسرة، ويبدو أن المواطنين الذين كانوا متواجدين خارج الكويت أثناء العدوان، قد أصبحوا أكثر اندماجاً وتفاعلاً في إطار الجماعات الثانوية سواء لتعويض ما افتقدوه نفسياً أثناء وجودهم في الخارج أو لمناقشة آثار العدوان وكيفية التعامل معها. أما بالنسبة للفرض الثالث فقد ثبتت صحتة جزئياً أيضاً إذ إن مجموعات العينة تتقارب في درجة التعبير عن أن العدوان العراقي قد أضعف من إمكانيات تآلفهم مع الجنسيات العربية الاخرى الموجودة بالكويت، ولا تختلف هذه المجموعات اختلافاً جوهرياً إلا حسب متغير مكان التواجد أثناء العدوان فالذين كانوا في الخارج أكثر إقراراً بأنهم غير مستعدين للتآلف مع العرب الموجودين بالكويت، ربما يرجع ذلك إلى أن المتواجدين بالخارج قد حزّ في نفوسهم تواطؤ بعض الجنسيات العربية مع العدوان العراقي ضد أهلهم وأسرهم في الكويت، ولمسوا

بأنفسهم تصرفات بعض هذه الجنسيات في الخارج لمناصرة العدوان، أما الفرض الرابع، فقد أثبتت نتائج الدراسة صحته، إذ إن جميع مفردات العينة واجهوا قرارات سلطات الاحتلال الخاصة بإلغاء الجنسية الكويتية - بردود فعل انفعالية شديدة، وكانت هذه الردود من العمومية في الشدة، ولم تختلف استجابات مجموعات العينة في ذلك، أيا كان متغير التصنيف.

أما الفرض الخامس، فقد ثبتت صحته جزئياً، فعلى الرغم من أن متوسط درجة الذكور يرتفع عن متوسط درجة الإناث، فيما يتعلق بفقدان الثقة في مبدأ الأخوة العربية، إلا أن هذه الزيادة غير ذات دلالة إحصائية بينما ترتفع هذه الدرجة بدلالة إحصائية بين من كانوا في الداخل عمن كانوا في الخارج، إن انخفاض درجة هذا المتغير بين الذين كانوا في الخارج ربما يفسر في ضوء ما عايشوه بصورة مباشرة من إكرام وحسن معاملة من جانب بعض الشعوب العربية بما يجسد حقيقة مبدأ الأخوة العربية، فلا ننكر مثلاً أن المواطنين في دول مجلس التعاون، وكذلك في دول عربية أخرى، قد جسدوا مبدأ الأخوة العربية عندما استقبلوا الكويتيين وأكرموهم، وهذا لم يعايشه بصورة مباشرة من كانوا داخل الكويت أثناء العدوان، أخيراً فإن الدراسة قد أثبتت صحة الفرض السادس، إذ إن متوسط الدرجة المعبرة عن ضعف الانتماء إلى العالم الإسلامي يرتفع بفروق معنوية بين الذكور عن الإناث وبين من كانوا في الداخل عمن كانوا في الخارج. هذه النتائج في مجملها تؤكد ما خلّفه العدوان من آثار سلبية على بعض جوانب الانتماء لدى المواطن الكويتي سواء كان ذلك في إطار الجماعات الأولية والثانوية أو في الإطارين العربي والإسلامي، ومن هنا تتأكد صحة الفرضية الأساسية التي انطلقت منها الدراسة.

مصادر الفصل ومراجعه

أولاً المصادر والمراجع العربية:

- الديب ، أميرة عبدالعزيز (١٩٩٣) حرب الخليج وأثرها على بعض الجوانب النفسية والاجتماعية للطلبة الكويتيين. المؤتمر الدولى للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت. الكويت. الديوان الأميري. مكتب الإنماء الاجتماعي . إبريل ١٩٩٣ .

- زهران، حامد عبد السلام (١٩٧٣) علم النفس الاجتماعي. القاهرة. عالم الكتب. ص٢٠٢.

- سغبيني، منير (١٩٨٢) الشخصانية الشرق أوسطية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص٩٨ - ٩٩.

- شفيق، محمد (١٩٨٧) السلوك الإنساني: مدخل إلى علم النفس الاجتماعي. القاهرة. الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع. ص٧ - ٢٢.

- العمر، بدر عمر (١٩٩٣)، الآثار النفسية والتربوية والاجتماعية للغزو العراقي على دولة الكويت، المؤتمر الدولي للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت. الكويت. الديوان الأميري. مكتب الإنماء الاجتماعي. إبريل. ١٩٩٣.

- الفقير، حسين طه (١٩٩٢) الاقتصاد الكويتي والأحوال العربية قبل الغزو وتحديات ما بعد التحرير. الكويت. مركز البحوث والدراسات الكويتية.

- فهمي، مصطفى (١٩٧٧) مجالات علم النفس. القاهرة. مكتبة مصر. ص١٤٤.

- قنصوة، صلاح (١٩٨٤) نظرية القيم في الفكر المعاصر. ط٢. القاهرة. دار التنوير للطباعة والنشر. ص٢١٦.

- مرزوق عبد الصبور (١٩٦٧) الخطابة السياسية في مصر. القاهرة. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر. ص١٧٣.
- نجاتي، محمد عثمان (١٩٩٣) علم النفس والحياة. الكويت. دار القلم للنشر والتوزيع. ص١١٤.
- هورغ، ج.ب. وآخرون (١٩٩١) الجماعة: السلطة والاتصال. ترجمة نظر جاهل. بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص١٧ - ٥٦.
- وزارة الاعلام (١٩٩٣) إستطلاع آراء المواطنين حول الآثار النفسية والإجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت ودور وسائل الإعلام إبان الأزمة . المؤتمر الدولي للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت . الكويت الديوان الأميري . مكتب الإنماء الاجتماعي . إبريل ١٩٩٣ .

ثانياً المصادر والمراجع الأجنبية:

- Coan, R. W (1977) Hero, Arist, or saint? New York Columbia Press.
- Hellriegle, D. & Slocum, J.W. (1979) Organizational Behavior. St. Paul. West.
- Herrick, C. J. (1989) A Biological Survey of integration levels Philosophy for the future. New York. Macmillan. P. 49.
- Marston, John (1979) Modern Public Opinion. New York. Mc Graw hill inc. P127.
- Miles, R.H. (1980) Macro organizational Behavior. Santa Monica. Good Year.

الفصل التاسع

الأمن الوطني الكويتي من منظور التربية:

الدلالة الأمنية لتأثير العدوان العراقي على النظام التربوي بالكويت

■ هذه الدراسة للمؤلف منشورة في:
(مجلة التربية - العدد ٤٩ -القاهرة - جامعة الأزهر كلية التربية ١٩٩٥).

١- مقدمـــة:

إستحوذ مفهوم الأمن الوطني (National security) على اهتمام واضح من جانب الدراسات الإستراتيجية منذ الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من ظاهرة الاستقطاب ثم تعدد الأقطاب في النظام الدولي والحرب الباردة بجانب تطور تكنولوجيا الفضاء والتسابق النووي وكذلك تطور الصناعات الحربية خاصة تكنولوجيا الصواريخ عابرة القارات. وقد ركز خبراء الجيوش والاستراتيجية على "الأمن الوطني" من هذا المنظور الذى جوهره توافر القوة العسكرية القادرة على حماية الدولة من مصادر التهديد الخارجي، ولكن مع تراكم المعرفة وتعدد الممارسات المستمدة من خبرات وتجارب واقعية تؤكد أن التنمية والاستقرار الداخلي بمثابة المرتكز الأساسي للأمن الوطنى، لقد بدأت رؤى واقعية جديدة تأخذ في اعتبارها الأمن الداخلي والأمن الخارجي - وكان من الطبيعي أن تظهر مسألة التنمية " الحقيقية" بصفتها السبيل إلى الأمن بشقية الداخلي والخارجي، ولما كان "الإنسان" هو وسيلة التنمية وغايتها، أصبح من الواضح والمؤكد أن " التربية" الصحيحة، والتى تستهدف بناء الفرد على النحو السليم - هي الأسلوب العملي لتحقيق التنمية وبالتالى تحقيق الأمن. من هنا فإن اضطراب النظام التربوي ينعكس سلبياً على الأمن الوطني للدولة.

هذه الفكرة ذات دلالة بالغة الأهمية للنظام التعليمي والتربوي بدولة الكويت، بالنظر إلى عمليات التخريب والتدمير التى لحقت بالمؤسسات التربوية من قبل العدوان العراقي البغيض خلال الفترة من ٢ أغسطس ١٩٩٠ حتى ٢٦ فبراير١٩٩١ - ولم يقف تأثير العدوان عند حد التدمير "المادي" وإنما اتسع نطاقه ليشمل المحتوى الفكري والتنظيمي للعملية التربوية، وكان حدوث العدوان في حد ذاته، وممارساته

اللا إنسانية بمثابة "صدمة نفسية" بكل المقاييس، والتى ظهرت آثارها واضحة لدى بعض الأفراد من كل فئات المجتمع بما في ذلك الأطفال والشباب المستهدفين من برامج التربية حيث بينت البحوث والدراسات التى أجريت في المجتمع الكويتي ظهور المشكلات النفسية والاجتماعية والتربوية لدى الكثير من هؤلاء الأطفال والشباب بما يعوق العملية التربوية ويتناقض مع غاياتها ومثلها العليا.

ولعله من الخطأ الذى لا ينبغى أن يقع فيه علماء الاستراتيجية وعلماء التربية إغفال ربط هذه الفكرة بمتطلبات الأمن الوطني لدولة الكويت، لأن تأثير العدوان العراقي على النظام التربوي بكافة مراحل التعليم لا تتوقف انعكاساته على مدخلات ومخرجات العملية التربوية في الحاضر، وإنما قد تكون ذات أبعاد عميقة في المستقبل خاصة إذا نظرنا إليها من منظور تربوي إستراتيجي يرتبط بالأمن الوطني من جهة، وطبيعة العمق الزمنى المستقبلي لآثار العدوان العراقي من جهة ثانية.

٢- مشكلة البحث ومنهجه:

تطرح الفكرة السابقة تساؤلا أساسيا: ما المقاربة العلمية التي يمكن الاستناد عليها في دراسه وتحليل آثار العدوان العراقي على النظام التربوي من حيث دلالته لمسألة الأمن الوطني الكويتي؟ في محاولة لحسم هذا التساؤل نقدم هذه الأطروحة والتى تركز على مدخل يتضمن إبراز الترابط الحقيقي بين الأمن الوطني والأمن النفسي والتنمية والتربية -وذلك كخلفية مرجعية توضح مغزى الإنعكاسات والدلالات السلبية للعدوان العراقي على الأمن الوطني الكويتي من خلال ما ألحقه ذلك العدوان الغاشم من أضرار على النظام التربوي بالمدارس الكويتية. ويتضح أن الجديد في هذا المدخل هو تناول الأمن الوطني من منظور "التربية" وليس من منظور

القوة العسكرية والإعتبارات الإقتصادية والسياسية التى درجت عليها دراسات الأمن الوطني، سواء كانت عربية أو أجنبية وذلك على الرغم من أن (جميع) مقومات الأمن الوطني لأي مجتمع - تتأثر قوة أو ضعفاً - بمدى كفاءة التربية فيه. وللوصول إلى هدف الدراسة ممثلاً في توضيح دلالة تأثير العدوان العراقي على النظام التربوي لمسألة الأمن الوطني، فقد تم تحديد أربعة تساؤلات أساسية تسعى الدراسة للإجابة عليها على النحو الآتي:

١) ما العلاقة بين الأمن الوطني والأمن النفسي؟

٢) ما علاقة التربية "بالأمن الوطني" في أبعاده المختلفة؟

٣) إلى أي حد تعكس فلسفة النظام التربوي الكويتي قيم ومعاني الأمن والتنمية؟ وهل لذلك من مردود حقيقي؟

٤) ما الآثار التى خلفها العدوان العراقي على النظام التربوي الكويتي؟ وما دلالة ذلك للأمن الوطني؟

أما عن **مجال الدراسة** وإطارها، فقد تحدد في: رياض الأطفال ومدارس التعليم العام الإبتدائي والمتوسط والثانوي . وعلى ضوء موضوع الدراسة وهدفها، فإنها تقع في عداد البحوث الوصفية التفسيرية، ومن ثم تم استخدام أحد الاساليب المنهجية المتبعة في مثل هذه النوعية من البحوث وهو **منهج التقارير السردية**، والذى يتم تطبيقه اعتماداً على المعرفة والنتائج المتراكمة عن موضوع البحث، ومن واقع تحليل هذه المعرفة والنتائج يكوّن الباحث انطباعاً موضوعياً عاماً عن الموضوع الذى يدرسه، ثم يسجل استنتاجاته في صورة تقرير علمي ذى طبيعة كيفية (أبو حطب& صادق، ١٩٩١) وقد طبق منهج التقارير السردية في دراستنا هذه من خلال عرض

تحليلي تقييمي للأدبيات والبحوث والتقارير المتعلقة بموضوع الدراسة ومتضمناته الفرعية : الأمن الوطني، الأمن النفسي، التنمية، التربية، النظام التربوي بدولة الكويت، آثار العدوان العراقي وانعكاساتها على مدخلات ومخرجات العملية التربوية، ثم توظيف ذلك كله في اتجاه الإستدلال المنطقي وتوضيح الفكرة العامة والأفكار التفصيلية للدراسة، والتى ستناقش من خلال النقاط الست الآتية:

أولاً : مفهوم الأمن الوطني وطبيعته

ثانياً : الأمن النفسي: دعامة الأمن الوطني

ثالثاً : التنمية والإطار الصحيح للعلاقة بين الأمن الوطني والأمن النفسي

رابعاً : علاقة التربية بالتنمية والأمن الوطني.

خامساً : الأمن والتنمية في فلسفة النظام التربوي بدولة الكويت .

سادساً : تأثير العدوان العراقي على النظام التربوي بدولة الكويت . وسوف يناقش هذا التأثير من خلال نقاط ثلاث هي: التدمير المادي والتنظيمي للمؤسسات التربوية، التناقص التربوي، المعوقات الإضطرابية .

أولاً : مفهوم الأمن الوطني وطبيعته

يعتبر مفهوم الأمن الوطني من المفاهيم المركزية التى يستخدمها - عادة - المتخصصون في الدراسات العسكرية والسياسية خاصة تلك التى تتخذ الطابع الإستراتيجي، وعلى ضوء مراجعة الأدبيات التقليدية في هذا الإطار، تبين أنها تركز بصورة واضحة على الأمن بمعناه العسكري، أي امتلاك الدولة للقدرات العسكرية بما

يمكنها من حماية نفسها من التهديدات العسكرية الأجنبية (Azar & Moon, 1988) كما تنظر إليه على أنه يعنى السلام وغياب المصادمات المسلحة، وانتفاء الشعور بالتهديد الناتج عن احتمال استخدام القوة العسكرية من جانب طرف آخر، لكن الدراسات الحديثة (Korany, 1988)، (Ayoob, 1988, Buzan, 1988) ترى أن اقتصار مفهوم الأمن الوطني على مصادر التهديد الخارجي، والقوة العسكرية لم تعد تناسب جوهر الأمن، خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث، ويذهب (Huth, 1988) إلى القول بأن فكرة الأمن الوطني حسب المعنى المشار إليه، ترتبط بالرؤية الأوربية والتي "جاءت في ظروف ترتبط بضرورة وإمكانية التقليل من التهديدات الخارجية - ذات الطابع العسكري - للدولة أو حلفائها، سواء كانت تلك التهديدات من خلال السلاح التقليدي أو السلاح النووي" ويتضح من ذلك أن المفهوم الأوروبي للأمن الوطني، إنما نبع من وقوع الدول الأوربية تحت طائلة التهديد باستخدام القوة العسكرية من جانب الدول الشيوعية طوال فترة الاستقطاب، ثم تعدد الأقطاب في النظام الدولي، وذلك طوال مدة الحرب الباردة التى استمرت منذ الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، ولكن الدول النامية - في الغالب الأعم - كانت تواجه بتهديدات بعيدة تماماً عن التهديد العسكري - النووي أو التقليدي الذى تواجهه الدول الأوروبية، من التهديدات التى واجهت الدول النامية مثلاً: عدم الاستقرار السياسي، والتخلف الإقتصادي، وتعثر جهود التنمية ومشكلات الأقليات، والصراعات الحدودية .. الخ، ويناقش (Acharya . 1992) هذه الفكرة ببلاغة، ويخلص إلى القول بأن المفاهيم والمقاربات النظرية التى تم تطويرها لدراسة الحرب والأمن في النظم الأوربية ليست ملائمة أو كاملة لتحليل وفهم المشكلات المتصلة بالأمن والحرب في دول العالم الثالث، وتطرح الرؤية المعاصرة للأمن الوطني تساؤلين رئيسيين يتضمنان إجابة أكثر شمولاً : الأول هو :

الأمن ضد ماذا ؟ "Security against what"والثاني،أمن من؟ "Whose security" في الإجابة على التساؤل الأول، هناك تأكيد على الأهمية النسبية لعدم الاستقرار الداخلي في مقابلة الهجوم الخارجي كعوامل تهدد الأمن الوطني للدولة، أي أن هذا الأمن إنما يكون ضد عوامل عدم الاستقرار الداخلي، مثلما هو ضد التهديدات الخارجية. أما بالنسبة للتساؤل الثاني"أمن من؟"، فإن الاجابة هي أمن المجتمع "Soceity" والدولة(State) على حد سواء بما في ذلك أمن النظام (Regime) وتذهب دراسة (Acharya, 1992) إلى ضرورة الحذر الشديد في التمييز بين أمن المجتمع من جهة وأمن النظام من جهة ثانية، فالأمن الوطني بمعناه الصحيح **لا يفصل** بين هذين المستويين من الأمن، والأساس في هذه الحالة هو مبدأ الشرعية، ففي الدولة التي يكون فيها نظام الحكم قائماً على الشرعية والديمقراطية، وتوفير الرخاء الإجتماعي للمواطنين، يكون أمن النظام مرتبطاً بأمن المجتمع، أما في النظم التسلطية والديكتاتورية - كنظام الحكم في بغداد مثلاً - يكون هناك انفصال تام بين أمن النظام وأمن المجتمع، ويلجأ النظام عادة إلى افتعال أزمات خارجية كلما واجه تحديات داخلية تهدد بقاءه في السلطة (جامعة الكويت، ١٩٩٤)، ولعلنا نتذكر ما أقدم عليه نظام بغداد من افتعال الأزمة مع إيران، وإقدامه على غزو الكويت، وافتعاله المستمر للأزمات والقلاقل سواء في الأقطار المجاورة، أو في دول أخرى من العالم، بل وحتى مع الشرعية الدولية نفسها.

على هذا الأساس، يصبح من غير المنطقي، النظر إلى الأمن الوطني بموجب الرؤية التقليدية، أو المرتبطة بظروف ومتغيرات داخلية وإقليمية ودولية لا تتلاءم مع الواقع المعاصر، فمن المؤكد مثلاً أن اختلاف الظروف الداخلية من مجتمع إلى آخر، واختلاف تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية من هذا المجتمع إلى ذاك - تتطلب مفاهيم وآليات مختلفة للأمن الوطني، وهذا يقودنا بالتالي إلى أن نأخذ في اعتبارنا

مجموعة المبادئ والأساسيات العامة المتصلة بهذا الأمن من جهة، وخصوصية الأمن الخليجي والكويتي من جهة ثانية، ولعل التعريف الذي يعبّر عن هذا المعنى لمفهوم الأمن الوطني هو ذلك الذى يرى أنه عبارة عن " الإجراءات التى تتخذها الدولة - في حدود طاقتها - للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات الإقليمية والدولية (هويدي، ١٩٩١)، بموجب ذلك فإن الأمن الوطني يشمل كافة الإجراءات في كل المجالات على مستوى الدولة مثل الاقتصاد، الدفاع، الصحة، الخدمات بكافة أنواعها، فهذه جميعها كل لا يتجزأ، كما أن الإجراءات التى تتخذها الدولة يتعين أن تكون في حدود طاقتها، وأن تكون في إطار تخطيط سليم على المستوى الزمنى والموضوعى داخلياً وإقليميا ودوليا، ونوضح أكثر طبيعة الأمن الوطني وخصائصه على النحو الآتي :

* الأمن الوطني له أبعاد متعددة، بعضها مادي والآخر معنوى، كما أن بعضها داخلي والبعض الآخر خارجي، وجميعها كل لا يتجزأ، وهي تختلف نسبياً من مجتمع إلى آخر، سواء من حيث المحتوى، أو من حيث الآليات المتبعة في حماية المجتمع والدولة من التهديدات الداخلية والتهديدات الخارجية، وتشمل التهديدات الداخلية : التخلف الاقتصادي أو التكنولوجي أو الثقافي والاجتماعي بكافة صوره وأشكاله بما في ذلك الأفكار والسلوكيات المناهضة للقيم العليا والغايات السامية وحقوق الانسان .... الخ، أما التهديدات الخارجية فتشمل، محاولات القوى الخارجية - أيا كانت - فرض سيطرتها العسكرية أو الاقتصادية أو العلمية أو التكنولوجية على الدولة، من هنا فإن الأمن الوطني يتضمن متطلبات حماية الأمن الداخلي والأمن الخارجي، إذ إن لكل منهما مرتكزات أساسية (الجمال،١٩٩٢) وتتمثل متطلبات الأمن الداخلي في العدالة الإجتماعية وسيادة القانون وحرية الرأي وإرساء دعائم الديمقراطية، وجعل كل مواطن يشعر بأن الدولة تقوم برعاية مصالحه

وحماية حقوقه والإهتمام بمستقبل أبنائه، فبهذا تبنى الثقة بين المجتمع والدولة، وبين المواطنين بعضهم بعضا، ويتحقق بذلك أكبر إنجاز في طريق الأمن والاستقرار المرتكزين على البناء بجميع جوانبه الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، أما متطلبات الأمن الخارجي، فإنها تتمثل بصفة أساسية في توافر متطلبات الأمن الداخلي بجانب القوة المسلحة من حيث الحجم والنوعية، بالإضافة إلى الكفاءة السياسية والدبلوماسية. وهناك عوامل تؤثر في الأمن الخارجي بشكل مباشر مثل الكثافة السكانية، والموقع، والمساحة والعمق الإستراتيجي.

* يختلف الأمن الوطني عن الأمن العسكري، فالأول يتضمن الثاني ويشمله، وتقوم الرؤية الموضوعية على عدم الخلط بينهما، فمن جهة أولى، نجد أن الأمن العسكري يتحرك في المجال الاستراتيجي(Strategy)أما الأمن الوطني فيتحرك في مجال الإستراتيجية العظمى(Grand strategy)وأداة الأمن العسكري هي الحرب التكنولوجية(Technological warfare) أما الأمن الوطني فأداته حرب التكنولوجيا (War of Technogogy) أي أن الأمن العسكري ما هو إلا مستوى تكتيكي إذا قيس بالمستوى الإستراتيجي للأمن الوطني، ويصبح الأمن العسكري من مسؤولية القيادة العسكرية تحت إشراف القيادة السياسية بينما يكون الأمن الوطني من مسؤولية القيادة السياسية (هويدي،١٩٩١) ولأن السياسة - بموجب ذلك - تكون ذات التأثير الحاسم في المشكلات المتصلة بالأمن الوطني، فإن العملية السياسية تصبح العامل الرئيسي المؤثر في هذه المشاكل ككل، خاصة فيما يتعلق بصنع الأمن الوطني ذاته وما يعنيه ذلك من الاختيار من بدائل متعددة للأهداف والموارد والأساليب والأفعال(Actions) اللازمة للتنفيذ(Buzan, 1991)ومن جهة ثانية فإن الهبوط بمستوى الأمن الوطني إلى مستوى الأمن العسكري فقط تقليل لمدى وغرض الدولة في تحقيق أمنها الشامل، ذلك أن الأمن الوطني لا يعنى فقط

قدرات الدولة العسكرية أو صناعتها الحربية أو تفوقها في مجال التكنولوجيا العسكرية، ولا حتى انتصاراتها العسكرية في ميدان المعركة، فبالرغم من أن كل هذا هام ورئيسي، إلا أنه وحده لا يحقق الأمن الوطنى للدولة، والسبب في ذلك أن مثل هذه النظرة تتعامل فقط مع القوة (Force) وليس مع القدرة (Power) فالقوة هي إحدى عناصر القدرة القومية، والقدرة عبارة عن نسيج متشابك تتداخل فيه كل قوى الدولة لحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء :

فالقوة = حجم القوات المسلحة + نوعية القوات المسلحة + العزيمة في استخدامها في الوقت المناسب والمكان الصحيح + كفاءة القيادة ..... الخ.

والقدرة = الإمكانيات الإقتصادية + الكفاءة السياسية في إدارة الصراع +القوة العسكرية + التكنولوجيا + العوامل المعنوية ... الخ. ولا يمكن لأي دولة أن تواجه عدواناً خارجياً دون أن يتوفر لها قواعد داخلية قوية وثابتة. فبدون ذلك تنهار الدولة من أساسها أمام ضغط خارجي إذا كان مصحوباً بالقوة والقدرة بما يفوق ما لدى هذه الدولة .

ومن جهة ثالثة، فإن الأمن الوطني قد يتطلب إتفاقيات للتعاون الأمني، وإتفاقيات للأمن الجماعي، وكلها تصب في مجرى واحد هو ضمان حماية وجود الدولة والمجتمع من مصادر التهديد الخارجية في الدرجة الأولى، والداخلية في الدرجة الثانية، لأن التعاون الأمني يهدف بصفة أساسية إلى "منع الحرب" من خلال الحيلولة دون حشد الوسائل العدائية من جانب مصدر التهديد، وهذا يعني أن الدولة المعنية تتفادى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات مضادة (مثل رفع درجة الإستعداد، والتوتر العام الناشئ عن التعبئة العامة بما قد ترتبك معه حياة المجتمع المدني) ويذهب (Cärter et al ,1991) إلى أن التعاون الأمني يمثل جوهر التخطيط للأمن

في مواجهة التهديدات المضادة بما يحول دون وقوع هذه التهديدات، أما الأمن الجماعي، فإن برامجه تصمم أساساً بالإرتكاز على ترتيبات تمنع التهديد بجانب هزيمة الخصم إذا ما نفذ تهديداته.

ثانياً : الأمن النفسي : دعامة الأمن الوطني

(أ) مركزية الحاجة إلى الأمن :

يعرف الأمن بوجه عام بأنه التحرر من الخوف وما يرتبط به من آثار نفسية على شخصية الفرد، وقد نظرت الدراسات السيكولوجية إلى الأمن باعتباره يمثل حاجة إنسانية لاغنى عنها في التوازن النفسي وفاعلية الأداء الاجتماعي، وتبرز لنا أهمية الحاجة إلى الأمن من أنها بمثابة الهدف الذى ترمى إليه كل الحاجات الإجتماعية ممثلاً في الشعور بالطمأنينة، وبدون ذلك يكون الشعور بالقلق والتعاسة واحتقار الذات (جلال، ١٩٨٥)، وقد صنف (ماسلو) حاجات الأمن ضمن ترتيب متقدم في التنظيم الهرمي للدوافع، ففي المستوى الأول تأتي الحاجات الفسيولوجية، التى ترتبط ارتباطاً مباشراً بالبقاء، مثل الحاجة إلى الطعام والماء والإخراج والنوم، وفي الترتيب الثاني تأتي حاجات الأمن، والتى تظهر كدوافع مسيطرة حينما يتم إشباع الحاجات الفسيولوجية، وتتضمن حاجات الأمن الحاجة إلى البنية والنظام والأمان والقابلية للتنبؤ، والهدف الأول للشخص الذى يعمل عند هذا المستوى هو أن ينقص الشك ويتخلص من الريبة وعدم اليقين في حياته، فإذا تم إشباع حاجات الأمن يتأكد الفرد أنه يعيش في بيئة متحررة من الخطر (جابر، ١٩٩٠).

وعلى ضوء الترتيب المتقدم لحاجات الأمن ضمن التنظيم الهرمي للحاجات تتأكد لنا فكرة أساسية، وهي أن ما يلى ذلك من حاجات لن يتمكن الفرد من

إشباعها، إذا لم تشبع حاجات الأمن، الأمر الذى يؤدى بالضرورة إلى انهيار الشخصية، فعدم إشباع حاجات الإنتماء والحب يشعر الفرد بالوحدة والخواء، وتستبد به مشاعر الاغتراب والغربة والعزلة، كما أن عدم إشباع حاجات التقدير يؤدى إلى مشاعر القصور وتشبيط الهمة، وعدم إشباع الحاجة إلى تقدير الذات يعنى عدم استخدام الفرد لإمكاناته وقدراته ومواهبه، فيتدنى لديه اعتبار الذات، ويستبد به الإحساس بالإخفاق والفشل واليأس والتمزق الداخلي، وعدم إشباع الحاجة إلى المعرفة والفهم لن يتمكن معه الفرد من حل المشكلات أو التغلب على العقبات، ولن تكون لديه القدرة على السيطرة والتنبؤ والتقدير السليم، وبالتالى لن يستطيع إشباع حاجاته الأخرى سواء كانت أساسية أو ثانوية، أما عدم إشباع الحاجات الجمالية فسوف يترتب عليه اضطراب الذوق واختلاط معايير الجمال بمعايير القبح، ولن يتمكن الفرد من الإجادة على ضوء معايير صحيحة، سواء على المستوى الشخصي أو على المستوى الإجتماعي، نخلص من ذلك إلى أن إشباع الحاجة إلى الأمن يمثل ضرورة لاغنى عنها في سبيل إشباع الحاجات الأخرى، ولا نكون مبالغين إذا قلنا بأن الحاجات الفسيولوجية ذاتها لا يمكن أن تشبع على النحو الكامل والصحيح دون إشباع الحاجة إلى الأمن، وبدون قدرة المواطن على إشباع حاجاته، أو إذا كان الإشباع يواجه بمعوقات تفوق قدرة أفراد المجتمع في التغلب عليها، لا نتصور وجود إستقرار داخلي، أو تقدم مجتمعي، أو قدرة بشرية على استخدام تكنولوجيا الحرب ما يضمن سلامة الدولة والمجتمع وحمايتها من الأخطار الداخلية والخارجية،بمعنى أكثر وضوحاً فإن الأمن النفسي يمثل حجر الزاوية للأمن الوطني.

ب – إشباع الحاجة إلى الأمن أساس التربية والتنشئة :

إن الحاجة إلى الأمن تلازم الفرد منذ بداية الحياة، فالطفل لا يتقدم بسهولة في

ميدان ما إلا إذا اطمأن وشعر بالأمن في شؤونه الحيوية، إنه يخبر القلق والخوف وعدم الاستقرار إذا فقد الأمن، وعندما يولد الطفل يكون عاجزاً ولا يتمكن من البقاء ما لم ينعم بالأمان، وفي السنوات الأولى ترتبط الحاجة إلى الأمن بالحاجات الفسيولوجية من غذاء ونوم وإخراج وغيرها، ويتوقف نمو الطفل في فترة الرضاعة على ما يتلقاه من إشباع لهذه الحاجة الملحة وترى (إيزاكس، ١٩٩٢)أهمية الأمن كخلفية في حياة الطفل، وبدونه لا تكون لديه الفرصة للاستكشاف والتجريب والتعبير عن المشاعر وارتياد آفاق جديدة في العلاقات مع الآخرين أضف إلى ذلك أن للأمن أوجه كثيرة في حياة الطفل:

* إنه في حاجة إلى النظام والروتين والإيقاع في خطته اليومية فالوجبات المنتظمة والراحة والرعاية لا تقتصر أهميتها على الناحية الصحية البدنية للطفل، وإنما لها أيضا أهمية قصوى لمشاعره، إن القالب الإيقاعي في تفاصيل الحياة اليومية يعني الحياة والحب والأمن بالنسبة للطفل الصغير، كما أن عادات الطفل تيسر عليه اتخاذ القرار وضبط النفس وتخفف من توتر المشاعر، ولكن إمكانية تكوين عادات طيبة في الطفل تتوقف على النظام والترتيب والإيقاع في سلوك الذين يحيطون به، وعلى النمط العام لحياته فإذا إضطرب هذا الإيقاع، اضطربت عادات الطفل واضطرب معها شعوره بالأمن.

* والأمن بالنسبة للطفل، يتضمن ثقته في قدرة الكبار على أن يساعدوه على التحكم في نزعاته العدوانية والهدامة، إنه في حاجة إلى الإحساس بأنهم لن يدعوه يسلك نحو الآخرين سلوكا مؤذياً، ولن يدعوه يتلف كل شئ أو يوسخه أو يحطمه، في الوقت نفسه هو في حاجة إلى أن يعلم أنهم يحبونه بالرغم من هفواته وغضباته، وأنهم لن ينتقموا لأنفسهم منه بفرض عقوبات قاسية عليه، بمعنى أنه يتوخى أن

يأتيه الضبط من عوامل خارجية لأن قدرته الداخلية ضعيفه في الضبط الذاتي، إنه يصبح متخوفاً مثلاً من غضبه وعدوانيته تجاه الأطفال الآخرين ما لم تسنده قرارات الكبار وسلوكهم وتحصنه ضد هذا التخوف . فإذا لم تتوافر هذه المساندة، وهذا التحصين فإن الطفل يصبح خائفاً مما يملكه هو من سلطة.

* كما أن الأمن يعنى اتجاها مستقراً نحو الطفل من قبل أولئك الذين معه، فإذا كان الكبار الذين يعايشونه متقلبين، وتعوزهم الثقة فيما يسلكون، فإن الطفل يجد نفسه وقد اضطر أن يظل متيقظاً يرقب ابتساماتهم وتقطيبات وجوههم في تركيز مؤلم، إنه لا يستطيع أن يتعلم كيف يسيطر على مشاعره، حيث لا يعلم من أين تهب الريح، فالأمن بالنسبة للطفل يقتضى الصفاء والحب من جانب المحيطين.

ولما كانت الحاجة إلى الأمن تمثل حجر الزاوية في جميع الحاجات الوجدانية للطفل، فقد حرص الإسلام على إشباع هذه الحاجة منذ البداية، لقد أوجب الإسلام مثلاً أن ترضع الأم وليدها حولين كاملين، وبينت الدراسات النفسية فيما بعد أن الطفل بالرضاع من أمه تقوى ثقته بنفسه من خلال اتصاله بجسمها وشعوره بدفء صدرها، إنه يستقى من ثدى أمه كل ما يحتاج إليه من الأمن الانفعالي (فراج، ١٩٧٠) كما أن التفريق بين الأم ووليدها من الأمور التى تتناقض مع حاجته إلى الأمن، وقد نهى الاسلام عن هذا التفريق، لقد قال صلي الله عليه وسلم : "ملعون من فرّق بين والدة وولدها (المنذرى، جـ ٤) وهنا تبين الدراسات النفسية أن غياب الأم يؤدي إلى اكتئاب الطفل، وعدم ثقته في ذاته وفي الآخرين، والابتعاد عن الناس وبالتالي عدم قدرته على تكوين علاقات اجتماعية ويخبر القلق الدفين وعدم الإطمئنان، وعدم التحكم في الدوافع أو ضبطها وتتكون لديه الميول العدوانية وكثرة التوترات الانفعالية والمشاكل السلوكية (عيد، ١٩٧٧) ولعلنا بموجب ذلك ندرك أن

إشباع الحاجة إلى الأمن لدى الطفل منذ بداية حياته يمثل المطلب الرئيسي لمنظومة التنشئة والتربية السليمة، وبدون هذا الإشباع لن يوجد المواطن الذى تأسست شخصيته على القوة المعنوية والعقلية والبدنية والقادر على العطاء والإنجاز في مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة، أو الإجادة والاتقان لفنون الحرب والقتال. إنه بدون إشباع الحاجة إلى الأمن منذ البداية لن يوجد الفرد القادر على تحقيق متطلبات الاستقرار الداخلي وحماية أمن الوطن من مصادر التهديد الخارجي، بإختصار فإن الأمن النفسي هو دعامة الأمن الوطني .

ثالثاً : التنمية و الإطار الصحيح للعلاقة بين الأمن الوطني والأمن النفسي

يعتبر الأمن النفسي والأمن الوطني امتدادين متداخلين في العمق والمكونات، كما أنهما في الوقت نفسه في إطار تبادلي من الموقع، فأفراد المجتمع لا يكونون آمنين مطمئنين إذا لم يتمكنوا من إشباع حاجاتهم داخل المجتمع الذى يعيشون فيه، أو إذا وجدت معوقات حقيقية تحول دون الإشباع المشروع لهذه الحاجات بما في ذلك (الحاجة إلى الأمن) - ففي تلك الحالة تكون مظاهر عدم الاستقرار الداخلي، وهنا يتقوض المرتكز الأول للأمن الوطني، من جهة ثانية فإن أفراد المجتمع لن يكونوا آمنين مطمئنين، إذا كانت هناك قوى خارجية أو معادية تهدد باحتلال مجتمعهم أو انتهاك سيادته، دون أن يمتلكوا مقومات الردع، إنهم في هذه الحالة سيتبد بهم الخوف والقلق بما يؤثر على قدرتهم في العمل والانتاج في كافة الميادين، وسيصبحون فريسة للشائعات، وقد تتحول الاستثمارات وتهرب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، وقد تلعب مصادر التهديد الخارجي على الأعصاب، ويتم حشد

مقومات المجتمع لمواجهة هذا التهديد ويكون ذلك على حساب متطلبات التنمية والرقى والازدهار، فتتأثر الحالة النفسية للأفراد والجماعات داخل المجتمع، ليس فقط بفعل الوقوع تحت طائلة التهديد من جانب قوة خارجية، ولكن أيضاً لنقص متطلبات الإشباع والوجود الأفضل.

من هنا فإن الإطار الصحيح لفهم وتوضيح العلاقة بين الأمن في معناه الاستراتيجي والسياسي (الأمن الوطني) من جهة، والأمن النفسي من جهة ثانية - إنما يتضمن محورين : الأول، علاقة الأمن بالتنمية، والثاني : محتوى الأمن النفسي، فإذا كانت التنمية جوهر الأمن الوطني - حسبما سنبين فيما بعد- فإنها في الوقت نفسه هي التى تشكل محتوى الأمن النفسي.

(أ) التنمية جوهر الأمن الوطني :

١ - معنى التنمية :

ينقسم الفكر المعاصر في تعريفه للتنمية إلى تيارين رئيسيين: الأول : يمثل الفكر الاقتصادي في الغرب، ويستمد مفهومه من تجربة نمو الاقتصاد الغربي، ولا يفرق غالباً بين النمو والتنمية، ويتضمن هذا التيار أن التنمية عملية هادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن. أما التيار الثاني فيمثله دارسو العالم الثالث والمهتمون بقضايا التنمية فيه، ويري هذا التيار أن التنمية عملية هادفة إلى إحداث تحولات هيكلية إقتصادية، إجتماعية، يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التى تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة، وتزول بالتدريج لمشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة وحق

المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله (الصباح،١٩٨٩) كما عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها "العمليات التى يمكن بواسطتها حشد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدة هذه المجتمعات على الإندماج في المجتمع الأكبر بحيث تساهم في تقدمه بأقصى قدر ممكن". وهناك من عرف التنمية بأنها " العمليات التى تبذل بقصد – ووفق سياسة عامة – لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على المجهودات المتسقة للمواطنين والحكومة، على أن تكتسب كل منهما قدرة أكبر في مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات، ويتضح من ذلك أن التنمية تختلف عن النمو (Growth) في أن التنمية تغيير إلى الأفضل في كافة جوانب المجتمع، أما النمو فهو تغيير في جانب واحد، كما أن التنمية تختلف عن العصرية (Modernity) في أن هذه الأخيرة تشمل التغير الإجتماعي الفردي، وتعنى تخلى الفرد عن الطرق التقليدية في حياته إلى طرق أكثر تعقيداً، وبموجبها يتم التغيير بسرعة من هذه الطرق إلى تلك، إنها تتصل بالحالة النفسية والذهنية أكثر من اتصالها بالأزمنة والأماكن والأشياء، والعصرية ليست مرغوبة دائماً، ففي بعض الأحيان تكون العصرية إنكاراً لأنماط ثقافية تضرب بجذورها في أعماق الأصالة، وجحوداً لقيم إيجابية تستلزمها التنمية، ليس فقط على المستوى التكنولوجي وإنما أيضاً على المستوى الإنساني، أما التنمية فإنها تعنى التقدم الاقتصادي والاجتماعي السياسي، إنها تعنى مستوى معقولاً للمعيشة وكلمة (معقول) نسبية، فما هو معقول في المراحل الأولى للتنمية يصبح غير معقول في مرحلة تالية، وعندما ينظم الناس في أية دولة مواردهم الإنسانية والطبيعية ليوفروا لأنفسهم ما يحتاجونه وما يتوقعونه من الحياة، ويتعلمون أن يوفقوا في سلام بين المطالب المتنافسة في ظل الصالح القومي الأوسع،

عندئذ لا يكون اللجوء إلى العنف - الناتج عن اليأس - هو الوسيلة لتحقيق المتطلبات الملّحة للعيش الكريم .

٢ - دلالة التنمية للأمن الوطني :

يذهب ماكنمارا (١٩٧٠، ص ١٢٥) إلى أن أي مجتمع يمر بمرحلة التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري، يكون الأمن Security يعني التنمية Development ويشدد على هذه الفكرة قائلاً "إن الأمن هو التنمية ودون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التى لا تنمو حقيقة لا يمكن أن تكون آمنة لسبب أكيد هو أن مواطنيها لا يمكنهم التخلى عن طبيعتهم " ويوضح (ماكنمارا) ذلك بقوله : إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان قد يتضمن هذه المعدات، والأمن ليس هو القوة العسكرية، وإن كان قد يتضمنها كذلك . والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان قد يشمله "وتتفق هذه الرؤية مع دراسة حديثة (هويدى، ١٩٩١)، وخلاصتها أن النظر إلى القوة العسكرية كرمز لتحقيق المصالح الحيوية للوطن، يناقض الأمن الوطني ويهدده لسببين : **الأول:** يتمثل في أن توجيه موارد بشرية وإقتصادية هائلة إلى الجانب العسكري، كثيراً ما يكون على حساب مخصصات التنمية الحقيقية للمجتمع، وبدون التنمية لن يوجد أمن كما سبقت الاشارة إليه، **الثاني :** يتمثل في أن الإرتكان إلى القوة العسكرية يصحبه عادة زيادة حجم الترسانات الحربية، الأمر الذى تفسره القوى الأخرى بأنه تعبير عن نوايا عدوانية، ويبدأ السباق الرهيب في التسلح وحشد الأسلحة التقليدية والحديثة بما فيها أسلحة الدمار الشامل،وبالتالى يصبح الأمن الوطني في خطر .

وتتأكد فكرة أن الأمن ينشأ من التنمية على أساس أن أية دولة متخلفة يمكن أن يحدث فيها التخريب من الداخل، أو أن تكون ضحية للعدوان من الخارج، وقد

تكون ضحية للتخريب والعدوان معا، وحتى يمكن منع ذلك كله أو بعضه، فإن الدولة تحتاج إلى قدرات عسكرية مناسبة لتعالج المشكلة التى تواجهها، ومع هذا فإن الجانب العسكري ما هو إلا الوجه السطحي الضيق لمشكلة الأمن الكبرى، فالقوة العسكرية يمكن أن تساعد في توفير احترام القانون والنظام، ولكن ذلك لا يتحقق إلا بقدر يتناسب مع الوجود الفعلى لقاعدة صلبة للقانون والنظام في المجتمع النامي، ورغبة أساسية في التعاون من جانب الشعب، فالقانون والنظام هما الدرع الذى يمكن أن تتحقق خلفه التنمية وهي الحقيقة الأساسية للأمن (ماكنمارا، ١٩٧٠).

(ب) دلالة التنمية لمتضمنات الأمن النفسي :

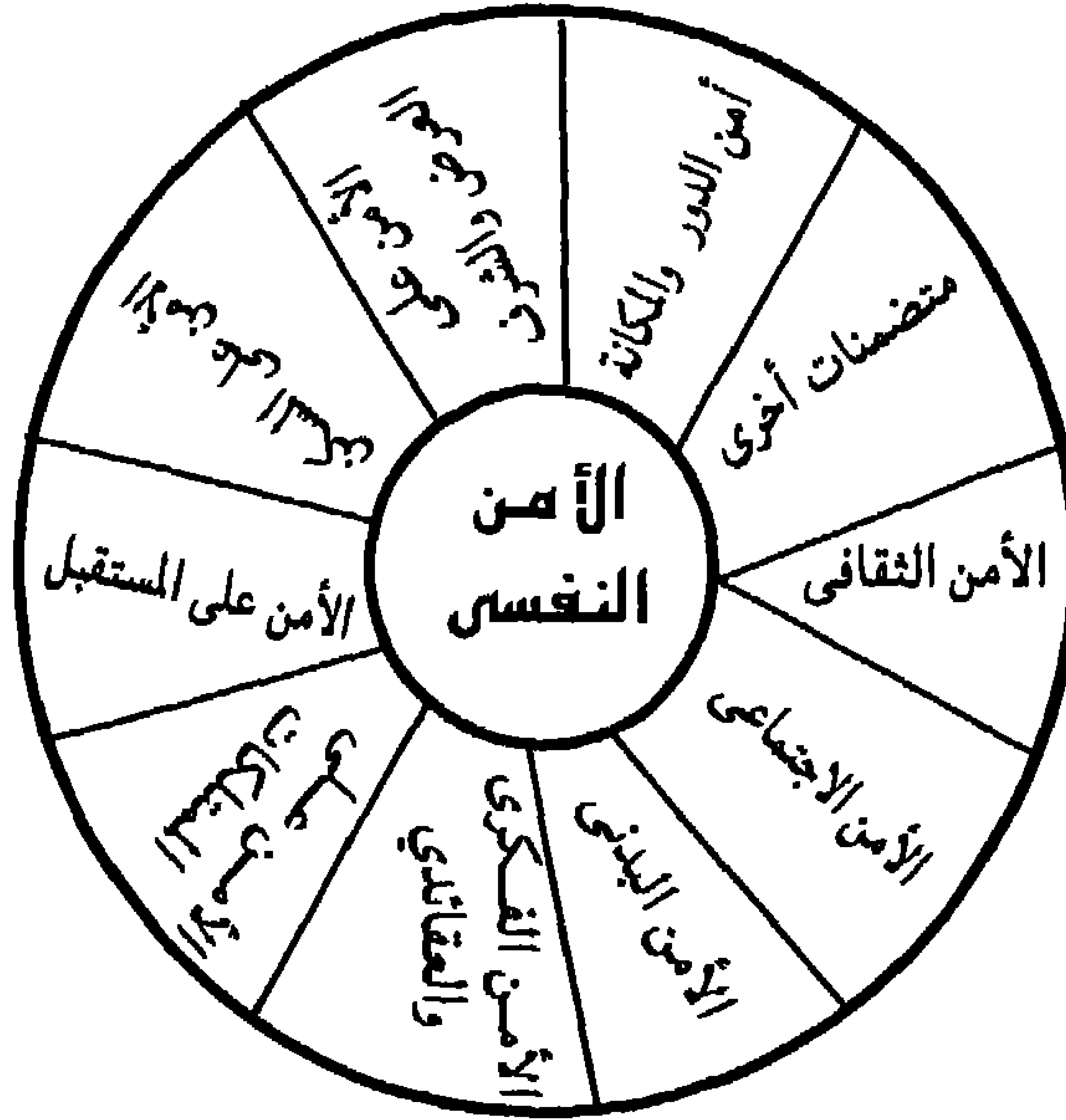
ما العوامل التي تجعل الشخصية تعمل بكفاءة في بيئة متحررة من الخطر ؟ وهل لهذه العوامل علاقة بالتنمية حسب المعنى السابق ذكره؟ وما علاقة ذلك بالأمن النفسي؟ ترى الدراسات النفسية أن هناك عوامل شخصية ونفسية، بجانب عوامل أخرى مادية واجتماعية واقتصادية تعوق إشباع حاجات الفرد، أو تحول دون هذا الإشباع بما يؤدى به إلى الإحباط (نجاتي، ١٩٩٣) ومن أمثلة العوامل الشخصية ما يتعلق بالصحة البدنية والنفسية والعقلية، أما العوامل المادية فتتعلق بالظروف الطبيعية أو المصطنعة من حيث درجة الاستقرار بينما تتعلق العوامل الاقتصادية بمدي توافر الثروة، ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل كل ما من شأنه أن يؤثر في نمو الشخصية بوجه عام.

ومن خلال التنمية (الحقيقية) بما تعتمد عليه من آليات وبرامج (بما في ذلك التربية الصحيحة) يتمكن المجتمع والدولة من الوصول بالأفراد إلى مستوى لائق من التوازن النفسي وتوفير الحد الأدنى - على الأقل - من الظروف الشخصية والبيئية التي تمكن الفرد من العمل بكفاءة في بيئة متحررة من الخطر - لسبب بسيط هو أنه

في هذه الحالة ستتاح إمكانات توافر محتوى الأمن النفسي بأبعاده المختلفة ممثلة فيما يعبر عنه هذا الشكل :

شكل رقم (١)

الأبعاد الأساسية في متضمنات الأمن النفسي



وفيما يلي توضيح لهذه المتضمنات الموضحة بالشكل:-

- **الأمن الإجتماعي :** ويتضمن كل ما من شأنه تحقيق الوجود الأفضل للفرد في علاقته بالآخرين أيا كانوا سواء في إطار الجماعات الأولية أو الثانوية، أو غير ذلك من الأفراد والجماعات التى يتعامل معهم الفرد، ويتصل الأمن الإجتماعي بالإنتماء، وإمكانية الزواج وتكوين أسرة، والحب والمحبة، والتواصل مع الآخرين والحركة، والاطمئنان على الأبناء، والأمان في العلاقة مع الآخرين ... الخ.

- **الأمن البدني** : ويتضمن كل ما من شأنه الوفاء باحتياجات الجسم من غذاء ومشرب وكساء، والخدمات الطبية والترفيهية، وسلامة البدن من الإيذاء، وكل ما يحقق الوجود الجيد للفرد من النواحي الفيزيقية.

- **أمن الممتلكات** : وهو يتضمن إشباع الحاجة إلى التملك، كما يتضمن كل ما من شأنه أن يجعل الفرد مطمئناً على أن ما يمتلكه من أشياء تخصه، لن تسلب منه، سواء كانت أموالاً، أو وظيفة أو مقتنيات وذلك في حدود القيم والمعايير التى ارتضاها المجتمع ونظمها القانون الوضعي والعرف.

- **الأمن الفكري والعقائدي** : ويشمل شعور الفرد بالأمن ضد أي ما من شأنه أن يحجر على فكره، أو يمنعه من حرية التعبير والرأي، أو يهدد عقيدته بأي صورة من الصور، ويدخل في هذا الإطار أمن "العقيدة" بكل ما يعنيه، بما في ذلك. شعور الفرد بأن الدين (Religion) الذي يعتنقه ليس محل هجوم أو اضطهاد ، وللتدين تأثير هائل في إحساس الفرد بالأمن والطمأنينة والسكينة

- **الأمن الثقافي** : ويتضمن أن يكون الفرد آمناً على حقه في التعليم، والوصول إلى مصادر المعرفة بكافة صورها وأشكالها ، وكذلك إلى منابع وقنوات الثقافة بما تتضمنه من تثقيف ومعرفة وترفيه.

- **أمن المسكن** : ونقصد المسكن هنا بمعناه الأوسع (الوطن) بما في ذلك مكان المعيشة، ومكان العمل، وأي مكان يتواجد فيه الفرد داخل وطنه، وبالتالى فإن أمن المسكن يعنى إحساس الفرد بالأمان والأمن داخل وطنه ضد كل مثيرات الأذي سواء كانت من صنع الانسان أو الطبيعة .

- **الأمن على العرض والشرف** : ويشمل كل ما من شأنه إحساس الفرد بالأمان ضد كل ما من شأنه أن يسيء إلى كرامته الانسانية، سواء من المنظور الجنسي أو الأخلاقي بشكل مباشر أو غير مباشر .

- **أمن الدور والمكانة** : ويتضمن شعور الفرد بإمكانية استغلاله لما لديه من قدرات ومواهب لتحقيق ذاته دون قيود وذلك في إطار القيم المتعارف عليها ، وأن تكون فرصة المشاركة والمساهمة متاحة ومتكافئة بين المواطنين.

- **الأمن على المستقبل** : لما كان من طبيعة الإنسان الخوف من المجهول، ولما كان المستقبل مجهولاً للانسان، فإن الأمن النفسي يتطلب شعور الفرد بامكانية الوجود الجيد له ولمن يتحمل مسؤوليتهم في ظل ظروف مستقبلية (قد تكون) متغيرة.

هذه الأبعاد والمتضمنات المختلفة للأمن النفسي تتيحها التنمية الحقيقية وتؤثر فيها عوامل شخصية وبيئية، وهي ذات تأثيرات وانعكاسات نسبية مثلما هي نسبية في وجودها .

رابعاً : علاقة التربية بالأمن والتنمية

أ- معنى التربية:

لقى مفهوم التربية (Education) اهتماما واسعا من جانب العلماء في تخصصات مختلفة خاصة التربويون والنفسيون والإجتماعيون، ولعل من أبرز معاني

التربية، تلك التي ترى أنها "نظام إجتماعي يقوم بدور وظيفي في إعداد وتنشئة وتشكيل النشىء من خلال وسائط ومؤسسات وأجهزة ذات فاعلية في تكوين الفرد وتهيئته من النواحي الجسمية والعقلية والأخلاقية ليكون عضوا في المجتمع ويعيش حياة سوية في البيئة الإجتماعية(الدريني،١٩٨٣)، وهناك من يؤكد صفة العمومية والإستمرار في خصائص التربية باعتبارها "عملية عامة ومستمرة لإعداد الفرد للتكيف مع البيئة الإجتماعية التي يعيش فيها ولإمداده بعناصر المدنية والتحضر وإنجازات العلم والتكنولوجيا وبإرشاده إلى وسائل تبصيره وتوعيته(الخشاب، ١٩٧١)، أما عالم الإجتماع الشهير (دوركايم) فيركز على التأثير والفاعلين في التربية والمستهدفين منها بقوله "إن التربية عملية التأثير الذي تمارسه الأجيال الأكبر سنا على تلك الأجيال التى ليست مؤهلة للحياة الإجتماعية بعد، فهى تستهدف أن توقظ وتنمى في الطفل تلك القدرات الفيزيقية والعقلية والأخلاقية التى يتطلبها منه مجتمعه وتتطلبها منه البيئة المقرر له أن يعيش فيها، فوظيفة التربية إذن هي بناء الطفل، وإعداده للمشاركة في حياة اجتماعية معينة داخل التدرج الهرمي عن طريق توصيل التراث الإجتماعي المشترك اليه من خلال اللغة والدين والأخلاق والعادات الإجتماعية في مجتمعه(بورتومور،١٩٨٢)، ومن هذا المنظور تعتبر التربية إحدى المعطيات المنبثقة عن الحياة في الجماعات والصادرة عن البيئة الوظيفية لها، متضمنة قوالب ونماذج للتفكير والسلوك، منطوية على نماذج من التقويمات الجماعية المشتركة التى تصدر عن الجماعة وتستمر بالجماعة ومن أجلها لتعمل على دعم ظواهرها ومكونات بقائها ومؤسساتها الوظيفية وعاداتها وتقاليدها، كما تسعى إلى تحريك وتطوير الواقع في الإتجاه الذى نشأت فيه بحيث يحقق متطلباتها ويواجه إحتياجاتها ويحل مشاكلها، وينمي طاقاتها فالتربية إذن ظاهرة إجتماعية خالصة تقوم عليها الخصائص الأساسية المميزة لكل ظاهرة إجتماعية (أمين،١٩٩١) ويبرز

البعد الإجتماعي واضحا في التربية حسب رؤية التربويين وعلماء النفس، فقد ذهب بعضـــهم إلى أن التربية عملية (Process) تضمن تفاعلا هادفا له مقاصد وغايات فردية واجتماعية وتشترط استخدام نظريات علم النفس وتطبيقاتها، كما تتضمن الإستخـــدام الذكي لمعارف ونتائج أبحاث علم النفس التربوي بالأسلوب النقدي المفتوح(طه،١٩٨٥)، أما البعض الآخر، فقد ذهب إلى أن التربية جهود منظمة لتحقيق تصور أمثل للشخصية، حيث تتمثل العملية التربوية في توجيه النمو في وسط تربوي، وأنها أهم الوسائل التى عن طريقها تربي المسؤولية الإجتماعية لدى النشيء عبر تكامل مع باقي عناصر الشخصية ومكوناتها، وهى عملية مقصودة ومخططة ومنسقة تتم في ضوء الفكر الإجتماعي (زهران،١٩٨٤)، وعلى ضوء البعد الإجتماعي في التربية تبرز علاقتها بمفهوم "التنشئة"،ذلك أن التربية تتضمن تنشئة منظمة هادفة إلى تطويع عملية إكساب الثقافة للفرد بما يتناسب مع الظروف الحالية للمجتمع، ويكون محتوى التربية في هذه الحالة لا يقتصر على العادات والتقاليد والمعايير والإتجاهات والقيم وإنما يتضمن المهارات والمعارف والتهذيب الثقافي من خلال المؤسسة التربوية الرسمية بحيث يتمكن الفرد من القيام بدور متوقع ومطلوب اجتماعيا في المستقبل، واضح إذن أن التربية تتضمن ما نعرفه باسم (التعليم) ليس بالمفهوم الرسمي الضيق، ولا بالمفهوم الاجتماعي غير المنظم، وإنما باعتباره "عملية تلقين الفرد قيم المجتمع ومعاييره ومفاهيمه بحيث يصبح مدربا على شغل مجموعة أدوار تحدد نمط سلوكه اليومي ومهيأ للتكيف والتعايش مع المجتمع والتفاعل معه(الحسن، ١٩٨١)، ولقد أصبح التعليم الرسمي من مميزات التربية في المجتمع الحديث حيث يطبق العلم على عملية التربية بأكملها ويتم توصيل المعرفة الإمبيريقية ولعل من الشواهد على ذلك اتجاه التعليم إلى الدراسات العلمية البحتة وتطبيقاتها في الحياة العملية، وكذلك اتجاه التربية الحديثة نحو إعداد الأفراد بشكل

متوازن حتى يستطيعوا مواجهة العالم المتغير، ومن هنا يتضح اختلاف فلسفة التربية في المجتمع الحديث عن التربية في المجتمع التقليدي، حيث كانت تقوم على مجرد نقل أسلوب معين من الحياة من الأجيال الأقدم إلى الأجيال الأحدث (Cole et al,1971).

ب – علاقة التربية بالتنمية والأمن:

تعتمد التنمية على ثلاثة مقومات أساسية تتمثل في الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، رأس المال (أحمد،١٩٨٩)، لكن الموارد الطبيعية حتى في حالة وجودها لا يمكن استغلالها الاستغلال الأمثل دون وجود الموارد البشرية التى تم إعدادها على النحو الصحيح: من حيث الجسم والعقل والروح، كما أن رأس المال، ما كان له أن يوجد دون وجود "البشر" القادرين على اتخاذ الوسائل والأساليب الفعالة والمشروعة للحصول عليه وتنميته وإنفاقه في الإتجاه الصحيح، بمعنى آخر فإن " العنصر البشري" هو الفاعل والموجه لكل من الموارد الطبيعية والمالية، وما لم يتوافر لهذا العنصر كافة مقومات الفاعلية، تصبح هذه الموارد عوامل تخلف وإملاق بدلاً من أن تكون عوامل تقدم ورفاهية، ولكن كيف تتحقق " الفاعلية البشرية " ؟ لا شك أن ذلك يكون من خلال سبيل واحد دون سواه: إنه "التربية " لكل الطاقات البشرية؛ بما لديها من قدرات واحتياجات وتطلعات، بحيث تتوافر لها مجموعة المهارات والمعارف والقدرات الناتجة عن التربية والتعليم والتأهيل فمن خلال البناء والتكوين السليم للموارد البشرية في المجتمع تصبح التربية العامل الجوهري الذي تتنامى تحت تأثيره مقومات الأمن والتنمية، مع ما لذلك من دلالات أساسية لمتغيرات التنمية وعوامل الاستقرار الداخلي والخارجي:

(١) التربية ومتغيرات التنمية :

إن التربية - بما تتضمنه من تعليم - تعني معرفة الفرد بالرموز، بحيث يتقنها في شكلها المكتوب (محو الأمية) ثم الحصول على المعارف الأساسية بالقدر المناسب يلي ذلك اقتحام فروع التخصص العلمي في أي من المجالات الحيوية التى ترتكز عليها التنمية مثل الطب والهندسة والتدريس والمحاماه ... الخ، وقد قدمت منظمة اليونسكو مبدأ أساسياً مفاده وجوب اعتبار التعليم وسيلة للتنمية وغاية لها ، إنه وسيلة لبناء مواطن أكثر نفعاً وإنتاجية للمجتمع ويساعد - بمعرفته ومهارته - على الإسراع بالتنمية، ومن ثم يتعين ارتباط التعليم بحاجات المجتمع وخطط التنمية. والتربية تتضمن تبنى الأفراد للأفكار والتطبيقات الحديثة بما يعنيه ذلك من تقبل نمط جديد من الحياة، إنه نمط أكثر تعقيداً وتقدماً من الناحية التكنولوجية والثقافية في الشؤون الحياتية للفرد والمجتمع، والتربية تعتبر المحور الأساسي للتنمية - وبالتالي للأمن الوطني - لأنها تمكن الفرد من الانفتاح على العالم الخارجي والاهتمام بما هو خارج بيئته المباشرة، وقد يكون ذلك من خلال المعرفة بمصادرها المختلفة أو من خلال وسائل الاتصال أو الاحتكاك المباشر بالعالم الخارجي وظروف الحياة فيه وتقييمها وفهمها على النحو الصحيح، فينمو فيه عامل التقمص الوجداني "Empathy" بمعنى القدرة على أن يضع نفسه مكان الآخرين الذين هم في مستوى أفضل، وبالتالى يتمكن من العمل بكفاءة في عالم متغير، كما تزداد لديه التطلعات المشروعة والممكنة بشأن المستقبل مثل مستوى المعيشة المرتفع، والمكانة الإجتماعية، والتعليم المفيد والمهنة الجديرة بالإعتبار، وبالتربية أيضاً تستثار لدى الفرد دوافع الإنجاز بمعنى الرغبة نحو الكمال والإجادة والاتقان في الأداء، الأمر الذى ينعكس إيجابياً على رفاهية الفرد والجماعة والمجتمع، والتربية كذلك هي التى

توسع نطاق الإدراك السياسي، وهو على حد قول (pye, 1963) امتلاك الفرد للمعرفة والمعلومات عن بلاده بصفته مواطناً صالحاً، يؤدي واجبه السياسي على النحو الصحيح، ويعتبر التعليم أحد المصادر الرئيسية لذلك، كما أن الوعي السياسي دلالة على توافر الحد الأدنى للتقدم السياسي، وشعور الفرد بأنه جزء من شعب الأمة، ويمكن من خلال ذلك تعبئة الشعب في اتجاه التنمية الوطنية وتوسيع دائرة المشاركة، وقد أكدت الدراسات العلمية منذ فترة مبكرة إرتباط التعليم ايجابياً بالادراك السياسي(ELKhatib & Hirabayshi, 1958).

(٢) الدلالة المباشرة للتربية على مستوى الأمن الداخلي:-

لقد نظر المفكرون والفلاسفة إلى التربية بما تحمل في ثناياها المثل العليا التي تحصن المجتمع ضد الجريمة والانحراف، إنها تجعل الفرد يحترم القانون والنظام، ويلتزم بحقوقه وواجباته وكذلك بحقوق الآخرين وواجباتهم، وما هو نراه اليوم من مظاهر متعددة (للباثولوجيا الاجتماعية) يرجع في جزء أساسي منه، إما إلى عطب في العملية التربوية أو إلى عدم الاستفادة الكافية منها، أما التربية الحقة، فإنها تحمل في طياتها كافة متطلبات حماية الاستقرار الداخلي باعتباره أحد ركائز الأمن الوطني.

يقول الفيلسوف (فيكتور هوجو) من فتح مدرسة فقد أغلق سجناً، بمعنى أن التربية هي السبيل الصحيح لمواجهة الجريمة بكافة صورها وأشكالها ويعتقد (اللورد ماكولي) وهو أديب وقاضي انجليزي في القرن ١٩، أنه قبل نشر التعليم باسكوتلندا كان الشقاء كثيراً والجهل سائداً، والإخلال بالقانون منتشراً، وكان المجرمون يخلون دائماً بالأمن العام، ويكدرون صفو الناس. وكان لقب (اسكوتلاندي) رمزاً للعيب والمعرة ويقابل بالاحتقار وعدم الاكتراث، ولكن حينما تم تنفيذ قانون التعليم العام،

وبدأ الأميون يتعلمون، وذهب الأطفال إلى المدارس - ظهر الرقي في الأخلاق والآداب والتفكير بين الشعب، لقد تغير بالتعليم، وأصبح من الشعوب العظيمة في الجلد والخشونة والذكاء والمثابرة ونجح في الاقتصاد والصناعة، وعلى أكتافه بنيت الامبراطورية الانجليزية التي سادت الأرض لقرون من الزمان.

وفي القرن الثامن وحتى النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان الحكام المستبدون في روسيا يخافون من تعليم الجمهور معتقدين أن ذلك سيجعل الشعب يثور عليهم، ومن كلماتهم المأثورة: "إذا علمت الفقراء اليوم، فسيكونون ضدك غداً"، ولقد برهنت تجارب الحياة في كل المجتمعات فساد هذا الوهم، حيث أدركت المجتمعات أن التعليم هو خير وسيلة للتفاهم مع العامة، فبالتعليم يستنير فكر الجمهور، ويحكم عقله في الأمور، ويميز الحسن من القبيح والغث من السمين، أما الجهل فيغلق الفكر، ويغلب العواطف والأهواء، وتتضائل - إن لم تنعدم معه - القدرة على التمييز والحكم الصحيح، فيصبح الأفراد فريسة للأفكار المضللة والسلوكيات المدمرة على المستويين الشخصي والاجتماعي.

وتتأكد صحة ذلك من تجارب الحياة الواقعية في المجتمعات المعاصرة، إنها برهان ساطع على ما عبّرت عنه آراء المفكرين والتربويين منذ أقدم الأزمنة عن أثر التربية في تهذيب الفرد على مستوى الأفكار والشعور والإدراك والسلوك، لقد رأي (أفلاطون) أن التربية هي إمداد الجسم والروح بكل ما يمكن من الكمال والجمال، كما رأى مفكرون آخرون أن التربية تنمي كل قوى الطفل تنمية كاملة متلائمة وتهذب قواه الفطرية كي يكون قادراً على قيادة الحياة بمهارة ودقة وضمير وأمانة، ويذهب الفيلسوف الألماني (I.Kant)إلى أن الغرض من التربية الوصول بالإنسان إلى الكمال الممكن، بينما يذهب (James Mill) إلى أن التربية الكاملة هي التي تحفظ

الصحة البدنية والقوة الجسمية والعقلية للتلميذ، وتوجهها صوب البناء، وتزيد في سرعة إدراكه وذكائه، وتعوده سلامة الحكم على الأمور والأشياء، وتجعله رقيق الشعور مؤدياً واجباته بذمة وضمير (الإبراشي، ١٩٩٣)، بهذه المعاني تكون التربية وسيلة أساسية في تحصين المجتمع ضد الجريمة وضد الانحرافات بكافة صورها وأشكالها، كما أنها الرافد الرئيسي الذي من خلاله تتشكل مقومات الضبط الذاتي والاجتماعي بما يوفر الاستقرار الداخلي للمجتمع، ويشكل مقومات الدفاع الاجتماعي ضد كل ما يهدد الأمن الوطني لأية دولة.

(٣) الدلالة المباشرة للتربية على مستوى الأمن الخارجي:-

ويدلنا استقراء التاريخ العسكري على ما للتربية من تأثير حاسم في حماية الأمن الخارجي للأمم والشعوب، لقد هزم نابليون (بروسيا) هزيمة نكراء، فحطم قوتها، ولم يرفع الأمة المهزومة من الحضيض إلا مدارس الشعب وتعميم التعليم، وقال بسمارك بعد الحرب السبعينية: لقد انتصرنا على جارتنا بمعلم المدرسة (الإبراشي، ١٩٩٣) ولقد أدركت الولايات المتحدة منذ حرب التحرير ثم الاستقلال عام ١٧٧٦، أهمية التعليم في بناء الأمة وتوحيدها وأسس القوة فيها، ومن الأقوال المأثورة للرئيس جورج واشنطن: "القلم هو السبيل الوحيد والأساس المتين لسعادة الجمهور وأن أول أمر هام هو النهوض بالمدارس لنشر التعليم العام فلا سبيل لرقي أمة إلا بالعلم"، وعندما تولى "توماس جيفرسون" رئاسة الولايات المتحدة قال:"لو ينتظر شعب أن يكون حرا وجاهلاً في الوقت نفسه، فإنه ينتظر ما لم يحدث ولن يحدث" وفي التاريخ التربوي الأمريكي، ظهر رجال عظماء كرسوا جهودهم في سبيل تعميم التعليم، نذكر منهم هوريس مان، ماري ليون، فرنسيس باركر. لقد أدرك هؤلاء وغيرهم - ومعهم الشعب الأمريكي والحكومة الأمريكية، أن المدارس العامة

هي الوسيلة الأمثل لصهر مختلف الجنسيات في بوتقة واحدة، إنها توحد بينهم وتجعلهم أمريكيين، وتبث في نفوس أبنائهم حب بلد اتخذوه بلدا لهم، والإخلاص لوطن اتخذوه وطناً لهم، ومع تقدم التكنولوجيا الحديثة بما يعنيه ذلك من إمكانية التقدم في كافة المجالات، أصبحت التربية هي "المرجع" الذي من خلاله يتم الأخذ بكافة أساليب النصر على الأعداء ومواجهة التهديدات الخارجية وحماية الأمن القومي الأمريكي. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك ما ورد في تقرير اللجنة القومية الأمريكية للتفوق في التعليم والصادر عام ١٩٨٤ تحت عنوان "أمة في خطر"، لقد كان هذا الخطر هو التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التفوق في بحوث الفضاء والسيطرة التكنولوجية، وتضمن التقرير المذكور، أن النظام التربوي الأمريكي ليس بوسعه إعداد أجيال تواجه هذه التحديات، وبالتالي تم تعديل هذا النظام بما تمكنت معه الولايات المتحدة من توفير الكفاءات البشرية التي يتطلبها الحفاظ على الأمن القومي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وها هي اليوم أكبر قوة على مستوى العالم.

خامساً: الأمن والتنمية في فلسفة النظام التربوي بدولة الكويت

يظهر ارتباط برامج التعليم العام في مدارس دولة الكويت بمتطلبات الأمن والتنمية من واقع نشأة هذه المدارس وفلسفة التعليم بكل مرحلة والقيمة التربوية الأساسية له، وكذلك من خلال الوجود الفاعل للخدمة النفسية والاجتماعية في كافة مدارس الدولة.

فإذا كان الاقتصاد من أساسيات الأمن والتنمية في الدولة الحديثة، فإن استقراء تاريخ التعليم بدولة الكويت يؤكد أنه قد ظهر مرتبطاً بعاملين: العامل الأول يتمثل في أن التعليم بدأ بصفته استجابة لحاجة بيئية ملحة ذات طبيعة اقتصادية، أما العامل الثاني فيتمثل في أن التعليم بدولة الكويت قد بدأ بمبادرة شعبية ومباركة رسمية، لقد عرف الكويتيون بحكم اتصالهم بالأمم المتحضرة عن طريق التجارة أن أسباب نهضة الأمم التي عرفوها تتمثل في انتشار التعليم بين مواطنيها، وأن الأعمال التجارية تتطلب متعلمين أكفاء كخطوة أولى،من هنا أقدم الكويتيون على إنشاء الكتاتيب، وإن كان التعليم فيها قد اقتصر على تدريس الكتابة والقراءة والدين وقليل من الحساب. لقد قام بعض كبار التجار بفتح كتاتيب من أموالهم الخاصة لتعليم أبنائهم وأبناء الفقراء منذ بداية تأسيس دولة الكويت، ولكن يؤخذ على هذه الكتاتيب بوجه عام ضعف مستوى القائمين على التدريس بها، ونظراً لاعتمادها على التبرع الفردي، فإنها لم تعمر طويلاً، وكان جلّ اهتمامها أن يكون خط التلميذ جميلاً مقروءاً حتى يتمكن أن يجد وظيفة لدى التجار، الذين كانوا يحكمون على جمال الخطوط من خلال مباريات بين التلاميذ في هذا الشأن، غير أن اتساع نطاق التجارة تطلب توافر مهارات معينة في إمساك الدفاتر، وإجادة اللغة الانجليزية، ولم تعد المسألة مجرد الكتابة بخط جميل أو مقروء، وتلبية لهذه المتطلبات الجديدة، ظهرت بعض المدارس الأهلية ذات المعلم الواحد، وكانت لعدد محدود جداً من التلاميذ، وبالتالي لم تتمكن هي الأخرى من الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية والتجارية للمجتمع.

في تلك الأثناء، جاء التفكير في ضرورة إنشاء مدارس نظامية بدولة الكويت، وهذا ما تحقق بالفعل عام ١٩١٢، حين أنشئت المدرسة المباركية نسبة إلى الشيخ "مبارك الصباح" حاكم دولة الكويت آنذاك، واعتمدت هذه المدرسة في تمويلها

على تبرعات كبار التجار، وقام بالتدريس فيها مدرسون معظمهم من غير الكويتيين، وعلى الرغم من ذلك ظل التعليم ضعيف المستوى ومحدود النطاق إلى أن تم اكتشاف النفط، فخلال العام ١٩٣٧/٣٦، كان عدد المدارس لا يتجاوز مدرستين ابتدائيتين للبنين، ارتفع إلى ٣٦ مدرسة عام ١٩٥١/٥٠، ثم إلى ٥٢ مدرسة عام ١٩٥٥/٥٤، ومع استقلال البلاد، واصلت المدارس تزايدها بصورة ملحوظة وظل هذا التزايد مستمراً منذ العام ١٩٦٢/٦١ إلى أن وقع العدوان العراقي في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ فشهدت هذه المدارس تناقصاً في مدخلاتها ومخرجاتها حسبما سنوضحه فيما بعد.

وينقسم التعليم بدولة الكويت إلى عدة مراحل هي: رياض الأطفال، التعليم الإبتدائي، التعليم المتوسط، التعليم الثانوي بجانب التعليم الجامعي، حيث بدأت جامعة الكويت في العام ١٩٦٧/٦٦ . وسوف ينصب تحليلنا على مراحل ما قبل التعليم الجامعي. ففيما يخص رياض الأطفال، نجد أنها قد بدأت بالكويت منذ عام ١٩٥٤، ويقبل بها الأطفال منذ سن الرابعة تقريباً، وتستهدف البرامج التعليمية إكساب الأطفال العادات والتقاليد الصحيحة التي تتفق مع القيم العليا للمجتمع، كما تستهدف إتاحة طفولة سعيدة اعتماداً على أنشطة ترفيهية متنوعة بجانب تعليم الأطفال مبادئ القراءة والكتابة والحساب، ويستمر التعليم بالرياض لمدة عامين يلتحق بعدها الطفل بالتعليم الإبتدائي، ويهدف إلى إعداد وتهيئة التلاميذ معرفياً ووطنياً بحيث يوجد منهم المواطن المستنير والقادر على المشاركة في الحياة المتطورة من خلال ترسيخ القيم الاجتماعية والسياسية المصحوبة بالمعارف والعلوم المنظمة في المجالات الأساسية، وتولي المدرسة الابتدائية اهتماماً ملحوظاً بالتربية البدنية والوطنية وتوسيع نطاق المعرفة من خلال المقررات التعليمية والنشاط الثقافي والاجتماعي، ويعتمد التعليم على الطرق الحديثة والتقليدية المطورة على السواء،

ويتضمن تدعيم الصلة والمشاركة بين الأسرة والمدرسة بما ينعكس إيجابياً على العملية التربوية. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التعليم المتوسط، وهي امتداد للمرحلة السابقة، وفيها تركز المناهج على التعميق النسبي لقاعدة المعارف الأساسية وتوسيع نطاقها بجانب التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية بما يغذي نفوس الناشئة بروح الانتماء وتوسيع نطاق اهتمامهم من البيئة المحلية إلى البيئة العربية والإنسانية. أما التعليم الثانوي فقد بدأ في الكويت بفصول ملحقة بالمدرسة المباركية الإبتدائية، واستمر الحال هكذا حتى عام ١٩٥٠، إلى أن أصبحت المدرسة المباركية ثانوية، وأعقب ذلك قيام مدرسة الشويخ الثانوية عام ١٩٥٣، ومع تزايد أعداد الحاصلين على الشهادة المتوسطة، وكثرة الوافدين، بدأ التعليم الثانوي في التزايد من حيث العدد والإمكانيات، وأصبحت هناك مدارس ثانوية للبنات، بعد أن كان يخصص لهن فصول ملحقة بمدارس البنين حتى عام ١٩٥٤ (محمود، ١٩٦٨، ص ٢٦٢)، وقد كان التعليم الثانوي بدولة الكويت مجال تطوير واهتمام بصفة مستمرة بحيث يندمج مع متطلبات الأمن والتنمية. ففي أواخر السبعينيات تم تشكيل لجان من الخبراء والمتخصصين – تحت إشراف وزارة التربية – بمراجعة شاملة للبني والهياكل والمحتوى التعليمي للتعليم العام والتعليم الفني، وقد صدر في هذا الشأن تقرير شامل لبعثة اليونسكو، تضمن صراحة سلبيات التعليم الثانوي، والتي يتلخص أهمها في تكدس المناهج، واتسامها بالطابع النظري، وأحادية البعد بما يجعل هذا التعليم غير مرتبط الإرتباط الكامل بمتطلبات المجتمع، وأوصى التقرير بمجموعة من التطويرات التي تمثل أهمها في تعديل المناهج، وإدخال نظام المقررات أو الساعات المعتمدة، وقد أخذت دولة الكويت بهذا النظام في بعض مدارس التعليم الثانوي، بحيث تتشعب فيها التخصصات الدراسية بما يتناسب ومتطلبات التنمية الشاملة للمجتمع فيكون "التعليم للحياة"، ويتم الإعداد الأكاديمي الصحيح للتعليم

العالي، وكل ذلك في إطار اختيار التشعيب القائم على الاستعدادات والميول المهنية للطالب، وفي ظل نظام شامل من التوجيه التربوي والإرشادي والمهني، وفي إطار من حرية الاختيار للطالب بعد ترشيد هذا الاختيار من خلال نتائج اختبارات الاستعدادات العقلية الفارقة والميول المهنية للطلاب في نظام المقررات.

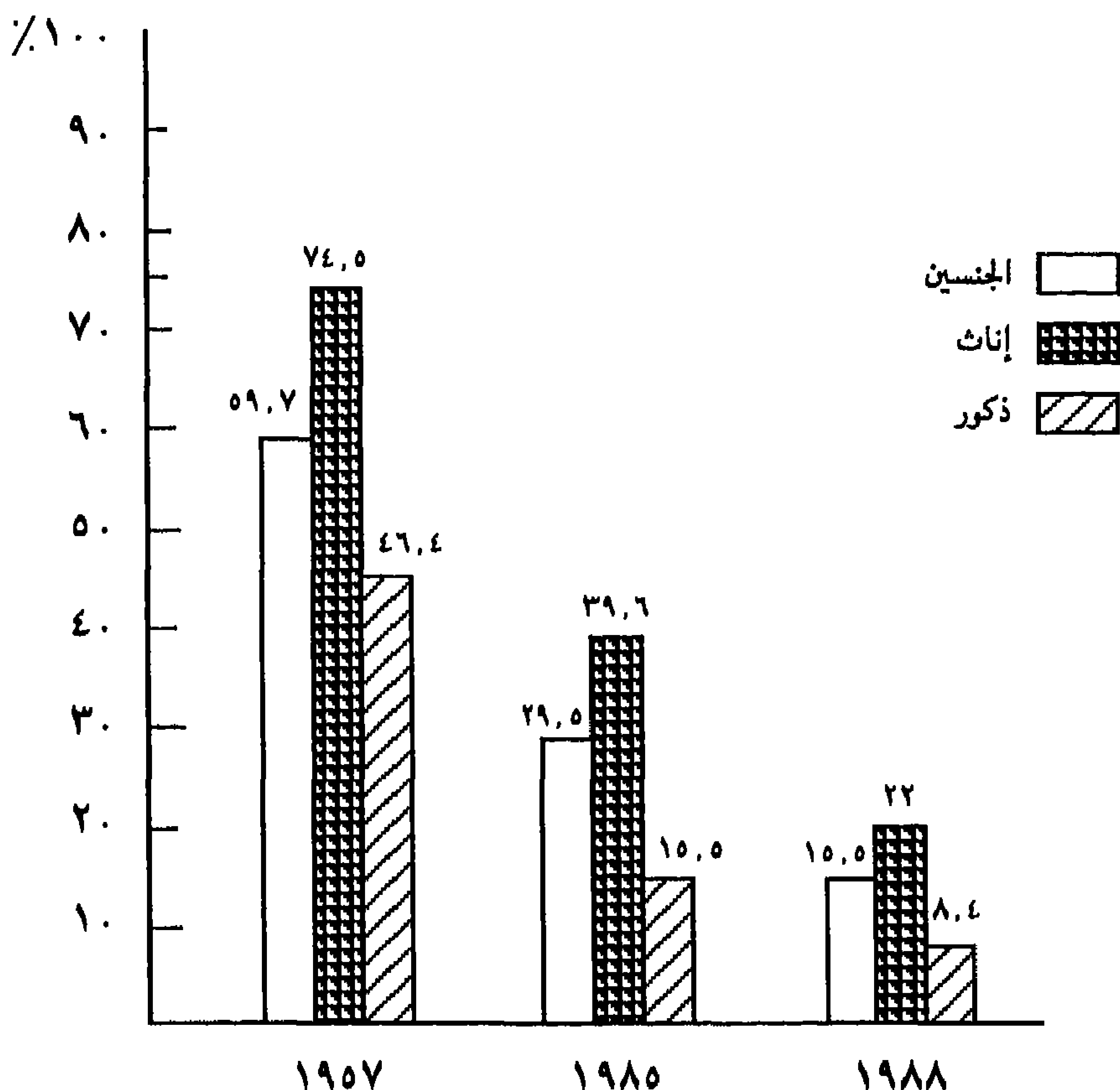
ويقوم التعليم العام بدولة الكويت على أساس واضح يتمثل في "التربية" بما تتضمنه من "التعليم"، فالتعليم مجرد ناحية واحدة فقط من نواحي التربية، وهو عبارة عن علاقة بين معلم ومتعلم، حيث يقوم المعلم بنقل المعرفة والمهارات إلى المتعلم بالطريقة والأسلوب المتعارف عليه والمحددة مواصفاته وأصوله من قبل الجهة الرسمية، وبهذا يكون التعليم جزءاً من التربية العقلية، والغرض منه اكساب المعرفة والمهارات في مجال معين، أما التربية - والتي يقوم عليها النظام التعليمي بدولة الكويت - فإنها أعم وأشمل من التعليم، إنها تتضمن إعداد التلاميذ بكل الوسائل كي ينتفعوا بميولهم ويحيون حياتهم كاملة في مجتمعهم، وتشمل النواحي الوطنية والجسمية والعقلية والخلقية والاجتماعية والوجدانية والجمالية، وإذا كانت هذه فلسفة التربية في النظام التعليمي بدولة الكويت، فإنها تجسد في الوقت نفسه أن تخطيط العملية التربوية وتنفيذها إنما يرتبط باعتبارات الأمن والتنمية على النحو السابق توضيحه، كما أنها تجسد أيضا الاهتمام بالعنصر البشري بصفته العنصر الفاعل في التنمية مع ما لذلك من دلالة للمجتمع الكويتي على وجه الخصوص، لأن قوة العمل المحلية لا تفي بتلبية الاحتياجات والتطلعات المتزايدة التي تتطلبها مجالات التنمية بدرجة كثيفة، وعلى الرغم من استقدام قوة العمل الوافدة، إلا أن ذلك لا يخلو من آثار سلبية - اجتماعية وديموجرافية وإدارية - بعيدة المدى على الأمن والتنمية، الأمر الذي يأخذ في الإعتبار عند تصميم برامج التربية.

وحرصاً على استقامة العملية التربوية في المدارس تم استحداث الخدمات الاجتماعية والنفسية منذ بداية الستينيات، وقد شهدت إدارة الخدمة الاجتماعية وإدارة الخدمة النفسية تطورات في التنظيم والاختصاصات بحيث تتناسب مع متطلبات التربية الحديثة، وبوجه عام، فإن الخدمة الاجتماعية تعمل في مدارس الكويت - على مساعدة النظام التربوي والنظام الأسري في إطار من التنسيق والتكامل لتحقيق تربية أفضل للتلاميذ، ومحور نشاطها يتمثل في الطالب والمعلم وولي الأمر، وما قد يرتبط به الطالب من نظم ومؤسسات في المجتمع المحلي، وهي تتضمن جانبين: الأول، ذو طبيعة إنمائية وقائية ممثلاً في مساعدة أطراف العملية التعليمية على التنسيق والتكامل فيما بينها لتكون يقظة دائماً وتأخذ زمام المبادرة في تنظيم البرامج والأنشطة التي من شأنها تنمية الطلاب وإعدادهم للمواطنة الصالحة بكل مقوماتها وبالتالي تحصينهم ضد الانحرافات والمشاكل. الثاني: ذو طبيعة علاجية ممثلاً في توفير المساعدة لأي من أطراف العملية التعليمية لمواجهة أي مشكلة تواجهه في إطار العملية التربوية، بحيث تتمكن الأطراف من أداء دورها على أفضل وجه ممكن. أما الخدمة النفسية، فإن إدخالها في مدارس التعليم بدولة الكويت، يهدف إلى خدمة الطالب وتوجيهه توجيهاً تربوياً بحيث يتوافق في دراسته، أو مهنياً بحيث يتوافق مع مهنة معينة، أو إرشاديا أو علاجاً نفسياً بحيث يكون لديه التوافق الذاتي والاجتماعي - كل ذلك من خلال تطبيق مبادئ علم النفس وقواعده (وزارة التربية، ١٩٨٥) وإذا كانت دولة الكويت، تأخذ بسياسة تربوية تتوافر لها كافة الضمانات التي تجعلها في خدمة الأمن والتنمية، إلا أن ذلك لا يعني خلو مخرجات هذه السياسة من السلبيات، وهنا تجدر الإشارة إلى أن النظام التعليمي كثيراً ما تعرض لانتقادات حادة سواء من قبل المختصين التربويين، أو من قبل بعض فئات المجتمع، الأمر الذي استتبعه وجود محاولات للتقويم على غرار ما

حدث عام ١٩٥٥، وكذلك عام ١٩٧٢ بشأن تطوير المناهج، وتم تشكيل لجنة إشرافية عليا لمشروع تقويم النظام التربوي بمرسوم أميري، وضمت اللجنة قيادات فكرية وتربوية من داخل البلاد وخارجها، كما تشكل فريق آخر من المختصين في علوم الإدارة من كلية التجارة بجامعة الكويت بهدف التطوير الاداري للنظام التربوي (الابراهيم، ١٩٨٩)، وقد استمرت عمليات التقويم من قبل وزارة التربية وأجهزتها المتخصصة في محاولة لتطوير وإرساء قواعد وأساليب عمل للنظام التربوي تدعم الايجابيات وتقلل من السلبيات. وعلى الرغم من أن بعض السلبيات موجودة بالفعل في النظام التعليمي بدولة الكويت - شأنه شأن أي نظام تعليمي آخر - إلا أنه حقق مردوداً ايجابياً يتمثل في نشر التعليم بين فئات الشعب وما يعنيه ذلك من دلالات هامة لكل من الأمن و التنمية، ففي عام ١٩٨٨ كان المواطنون يتوزعون حسب المستوى التعليمي ما بين الإبتدائي والمتوسط بنسبة ٥١٪، الثانوي وما قبل الجامعي بنسبة ١٨,١٪، ثم الجامعي فأعلى بنسبة ٦,٥٪، أما الذين يعرفون القراءة والكتابة فقد كانت نسبتهم ٨,٦٪ (وزارة التخطيط،١٩٩٣، ص٣٣) وعلى هذا الأساس فإن نسبة الأمية بين المواطنين الكويتيين هي ١٥,٢٪ الأمر الذي جعل الكويت تقع ضمن مجموعة الدول التي تقل فيها نسبة الأمية على مستوى العالم، لقد كانت هذه النسبة ٥٩,٧٪ عام ١٩٥٧ وكانت تصل بين الإناث إلى ٧٤,٢٪ مقابل ٤٦,٤٪ بين الذكور، وفي عام ١٩٨٠ انخفضت نسبة الأمية إلى ٢٧,١٪، ثم إلى ١٥,٢٪ عام ١٩٨٨ بحيث لم تتعدى ٨,٤٪ بين الذكور مقابل ٢٢,١٪ بين الإناث:

شكل رقم (٢)

الانخفاض المستمر للأمية بين المواطنين الكويتيين



وعلى الرغم من تقارب معدل انخفاض نسبة الأمية بين الجنسين، حسبما نتبين من هذا الشكل، إلا أن هذه النسبة ترتفع بين الإناث عن الذكور، وإذا قارنا نسبة الأمية في دولة الكويت بمثيلتها في بعض الدول الأخرى نتبين أن الكويت تأتي في نطاق الدول الأحسن حالا، مقارنة بمعظم الدول النامية بما في ذلك الدول العربية. ففي الجزائر، بلغت نسبة الأمية (٣, ٥٥٪)، وفي تونس (٥, ٥٣٪)، وفي السعودية (٤, ٧٥٪)، وفي اليمن (٤, ٩١٪)، وفي تركيا (٢, ٣١٪)، وذلك

خلال عام ١٩٨٠، في الوقت نفسه مازالت نسبة الأمية في الكويت مرتفعة إذا قورنت بالعديد من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية الأخرى، لقد بلغت نسبة الأمية في الولايات المتحدة (١٩٧٩) ٥٪، وفي إسبانيا (١٩٨١) ٧,٤٪، وفي بنما (١٩٨٠) ١٢,٩٪، وفي كوبا (١٩٧٩) ٤,٦٪ (U.N, 1985).

وإذا كان الانخفاض النسبي والمتواصل للأمية في المجتمع الكويتي يمثل ثمرة مباشرة للنهضة التعليمية، فإن التربية بدولة الكويت كانت ضمن العوامل الأساسية التي جعلتها تصنف في المركز الأول على مستوى العالم العربي من حيث مجمل مؤشرات التنمية البشرية وفق معايير الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٤)، ولكن من منطلق إبراز كافة جوانب الحقيقة، فإن الكويت حسب هذه المعايير تأتي في الترتيب الحادي والخمسين على مستوى العالم (١٧٣) دولة. معنى ذلك أن أمام الكويت والدول العربية الأخرى خطوات كبيرة تتطلب جهوداً تربوية عصرية ومنظمة حتى يمكنها الوصول بالقوى البشرية إلى مستوى متميز يتيح لها الأمن والتنمية وتتبوأ مكانة متقدمة على الخريطة السياسية والاجتماعية للعالم.

سادساً: تأثير العدوان العراقي على النظام التربوي بدولة الكويت

إذا كانت التربية أساس التنمية ومتطلباتها، وإذا كانت التنمية هي جوهر الأمن على المستوي الفردي والاجتماعي كما سبقت الإشارة - فإن معوقات التربية ومجهضاتها تمثل تعويقاً للتنمية وإهداراً لإمكانات الأمن الداخلي والخارجي سواء من المنظور النفسي، أو من المنظور السياسي والاستراتيجي، فالأمن الداخلي يمثل أهم مرتكزات الأمن الخارجي حسبما قدمنا هذه الفكرة من واقع رؤية (ماكنمارا)

للأمن الوطني. وإذا كان العدوان العراقي الذي ابتليت به البلاد في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ قد نتج عنه من التخريب والتدمير المادي والنفسي على مستويات عديدة، فإن ما يعنينا في هذه الأطروحة تحديد (أهم) وليس كل مظاهر هذا التخريب والتدمير في مدخلات ومخرجات العملية التربوية على مستوى رياض الأطفال والتعليم العام بدولة الكويت، وذلك من خلال ثلاث نقاط تتمثل في :-

أولاً: تدمير المؤسسات التربوية على المستوى المادي والتنظيمي.

ثانياً: التناقص التربوي (مؤشرات كمية).

ثالثاً: المعوقات الاضطرابية (فيما وراء المؤشرات الكمية)

أولاً: تدمير المؤسسات التربوية على المستوى المادي والتنظيمي:

قبل العدوان العراقي، كانت المؤسسات التربوية تمثل نظاماً تعليمياً من أحدث وأكفأ نظم التعليم في المنطقة، سواء من حيث البنية التحتية، أو المنشآت، أو التنظيم الهيكلي والمناهج والمعلمين. فالمدارس مثلاً - كانت تنتشر في كافة المناطق ومشيدة على طراز موحد حديث، وبجانب فصول الدراسة، كان بكل مدرسة ملعب رئيسي، صالة ألعاب رياضية مجهزة، ومسرح حديث يتضمن الخشبة والستائر والإضاءة والآلات الموسيقية ونظام صوتي دقيق ومقاعد مريحة، هذا بالإضافة إلى نظام للتكييف المركزي وأجهزة الهاتف والفاكس والوحدات الكهربائية الكافية، والمرافق الصحية الكاملة والمجهزة على أحدث النظم، وبجانب المدارس العادية كانت هناك أنواع من المدارس الخاصة للمعوقين تتضمن التسهيلات الحديثة بما يناسب طبيعة هذه المدارس والهدف منها، بحيث تؤدي دورها التربوي بكفاءة.

ومع حدوث العدوان العراقي في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، تم تسديد ضربة مخربة للنظام التعليمي والتربوي في دولة الكويت، وقد اهتم المجتمع الدولي من خلال المنظمات المتخصصة بما ألحقه العدوان العراقي من تدمير للموارد الثقافية والتربوية، وسوف نستفيد في هذه الجزئية من أحد تقارير بعثة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، والتي زارت الكويت في شهر إبريل ١٩٩١ برئاسة البروفيسور (Ibader,Thiam) وأتيح للبعثة الاطلاع على ما لحق بالمؤسسات التربوية من تدمير قامت به قوات العدوان العراقي، والذي تتحدد أهم مظاهره في الآتي (العينزي، ١٩٩٣):-

أ - إستخدمت العديد من المدارس ثكنات لجيش العدوان أو كمقار للرئاسات العسكرية أو كمكاتب أو غرف نوم أو صالات للطعام، أو مطابخ، أو كأماكن احتجاز، أو كمستودعات للأسلحة والذخائر، أو كنقاط تموين بالوقود، أو كمعسكرات محصنة بالأسلاك الشائكة والحبال في المناطق التي كانت تعتبر عرضة للهجوم الاستراتيجي، كما أن العديد من المدارس أقيمت بها أبراج من الطوب للمدافع الثقيلة، وأحدثت فتحات طولية في حوائطها وأسوارها للرد بالنار من خلالها في حالة الهجوم، كما استخدمت بعض دور الحضانة كمستشفيات عسكرية، أو كوحدات ذات طابع سياسي واستخبارات.

ب - نتيجة تغيير طبيعة المدارس وحضانات الأطفال، ونتيجة التخريب الذي أصابها من قوات العدوان العراقي، أصبحت في حالة لا تتمكن معها من أداء دورها التربوي: -

- فالنوافذ مهشمة، والسطوح مشوهة بآثار المتفجرات، والأسقف مشققة، والجدران متصدعة، والأبواب الخشبية مزالة أو محطمة.

- أجهزة التكييف مفككة مع خلاطات الهواء وقواطع الدوائر وأجهزة التحكم، وجميعها سرق أو حطم.

- تحطيم أو سرقة كل الوسائل والتجهيزات التعليمية والأثاث (من كراسي وأدراج وخزانات، ووحدات تخزين)، وكذلك شبكات الهاتف وأجهزة الكمبيوتر والآلات الطابعة والناسخة والشرائح وأجهزة العرض الضوئي.

- تخريب المختبرات وسرقة ما بها من أجهزة علمية وتعليمية، وكذلك أدوات القرطاسية وكميات الكتب والكراسات والأقلام الرصاص والمحايات والخرائط الجغرافية والتاريخية واللوحات العلمية والرسوم البيانية...الخ.

- تكديس السجلات المدرسية والوثائق الأخرى في فوضى متناهية وإلقائها مبعثرة وفي أكوام، وكذلك دفاتر محاسبة المخازن ودفاتر القيود، كما وجد بعضها محروقاً أو غارقاً في الماء.

جـ - تخريب مركز المعلومات التربوية، وهو المركز التابع لوزارة التربية ومهمته جمع وتحليل المعلومات التربوية وتوزيعها على كافه المؤسسات التعليمية في الدولة، وقد قامت قوات العدوان بتدمير قاعدة البيانات وسرقة جميع أجهزة الهاتف والفاكس، ومجموعة المجلات العلمية والكتب والمراجع والأطالس والمعاجم الموجودة بالمركز، ولم تنجو المحفوظات والملفات المختصة بالحسابات وبالعلاقات مع وزارة التربية ومع الدول والمؤسسات الأجنبية من السرقة أو الإتلاف سواء بالتمزيق أو بالحرق.

د - أما إدارة المناهج، فقد تمركزت بجوارها دبابات قوات العدوان العراقي منذ الأسبوع الأول من أغسطس ١٩٩٠ - علماً بأن إدارة المناهج كانت مسؤولة عن

تخطيط وتصميم المناهج المستخدمة في المدارس ومحتوياتها، ووضع الكتب المدرسية، وإصدار القواعد والتعليمات التي تتعلق بالعملية التعليمية، وقد ألحق العدوان العراقي تدميرا شديدا بإدارة المناهج تتمثل أهم مظاهره في :-

- نهب محتويات مكتبة الإدارة، بجانب واحد وعشرين ألف كتاب مدرسي.
- سرقة المخططات والتصاميم التي بنيت عليها المناهج الحديثة وطبعت عليها الكتب الجديدة التي كانت تستخدم في العام الدراسي ١٩٩٠/ ١٩٩١
- سرقة الملفات التي تحوي معلومات عن المدارس والمدرسين والمنهج السنوي واللجان التعليمية، ومحتويات المناهج ووثائق المحفوظات .
- سرقة أو إتلاف الوسائل والتقنيات التعليمية والتربوية من خرائط وشفافات البرامج التليفزيونية ومعدات معامل العلوم والتسجيلات ومعامل اللغات، وقد أفاد تقرير بعثة (اليونسكو) بأن الدمار والتلف قد لحق باستديوهات التليفزيون التعليمي وكاميراتها الحديثة والتسجيلات السمعية والبصرية، واستديوهات إنتاج الأفلام ومعامل الفيديو ومراكز التسجيل الصوتي، كما سرقت معدات التكنولوجيا المتقدمة من مسارح التسجيل والديكور المسرحي والمعدات التي تستخدمها المجموعات، وقطع الغيار ولوحات المزج ومعدات غرفة مراقبة التليفزيون ومحتويات مخزن الشرائح، وجميع قطع الأثاث ومكبرات الصوت التي كانت تستخدم في العملية التعليمية والمناسبات المدرسية .

هـ - بخصوص المطابع الخاصة بوزارة التربية : كانت هذه المطابع مجهزة بآلات حديثة ومتقدمة، من بينها آلة طي وتجليد الكتب بسعة ٣ آلاف كتاب في

الساعة ونظام الطباعة بالليزر الذي يمكنها من طباعة جميع الكتب تقريبا وكذلك المواد الطباعية والإصدارات التي تخص الطلاب والمعلمين، وقد قامت رموز العدوان بتفكيك وسرقة جميع مكونات المطابع، وتركت مكانها مجرد حوائط جرداء وأرضية خالية.

ثانيا : التناقص التربوي (المؤشرات الكمية):

نتج عن العدوان العراقي تناقص تربوي على مستوى مدارس التعليم العام بدولة الكويت في مراحله المختلفة، وتتمثل أهم مظاهر هذا التناقص في انخفاض أعداد المدارس، أعداد الفصول، أعداد التلاميذ والمدرسين، سواء فيما يخص المدارس الحكومية، أو المدارس الأهلية :-

(أ) المدارس الحكومية

سبقت الاشارة الى أن عدد المدارس الحكومية بدولة الكويت قد سجل تزايدا مستمرا منذ أن بدأت تلك المدارس عام ١٩١٢، ولم يحدث أن تراجعت هذه الزيادة تراجعا يذكر منذ ذلك العام وحتى ما قبل عام ١٩٩٠ حين وقع العدوان العراقي على البلاد . لقد كانت زيادة أعداد المدارس الحكومية مرتبطة بخطط التنمية وضرورة نشر التعليم بين فئات الشعب، ومواجهة الأمية، وتوفير التخصصات التي تحتاجها قطاعات الانتاج والخدمات خاصة وأنها تعتمد على الأساليب الحديثة في العمل، وامتدت الانعكاسات الايجابية لتزايد المدارس الحكومية على الوافدين من العرب والأجانب، إنهم وجدوا في هذه المدارس إمكانيات حقيقية يتلقى فيها أبناؤهم العلم والمعرفة، ولا يخفى ما لذلك من تأثير إيجابي على الأمن والتنمية في الدول العربية الأخرى، حيث تستفيد اقتصاديا من تحويلات أبنائها العاملين بالكويت، ويجد أبناؤها الفرصة لتلقي العلم ومواصلة الدراسة في المدارس الكويتية، وفي الوقت

نفسه يكون العاملون من الدول العربية في دولة الكويت آمنين على مستقبل أبنائهم، الأمر الذي لابد وأن ينعكس ايجابيا على عطائهم للمجتمع الكويتي. لكن العدوان العراقي بما نتج عنه من انعكاسات سلبية على العملية التربوية بدولة الكويت، مما أثر سلبيا ليس فقط على الأمن والتنمية في المجتمع الكويتي فقط، وانما في المجتمع العربي بوجه عام، فبعد أن كانت المدارس الحكومية الكويتية في تزايد مستمر طوال تاريخها، تراجعت بصورة ملحوظة سواء كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لذلك العدوان الآثم :-

جدول رقم (١)

عدد المدارس الحكومية بدولة الكويت ١٩٦١ - ١٩٩٤

السنة الدراسية	عدد المدارس	السنة الدراسية	عدد المدارس
٦٢ / ١٩٦٣	١٤٠	٧٨ / ١٩٧٩	٤٣٧
٦٣ / ١٩٦٤	١٥٧	٧٩ / ١٩٨٠	٤٥٧
٦٤ / ١٩٦٥	١٦٦	٨٠ / ١٩٨١	٤٨١
٦٥ / ١٩٦٦	١٧٦	٨١ / ١٩٨٢	٥١٠
٦٦ / ١٩٦٧	١٧٨	٨٢ / ١٩٨٣	٥١٩
٦٧ / ١٩٦٨	١٩٥	٨٣ / ١٩٨٤	٥٣٣
٦٨ / ١٩٦٩	٢١٢	٨٤ / ١٩٨٥	٥٦٢
٦٩ / ١٩٧٠	٢٢٤	٨٥ / ١٩٨٦	٥٩١
٧٠ / ١٩٧١	٢٣٠	٨٦ / ١٩٨٧	٦٠٦
٧١ / ١٩٧٢	٢٤٥	٨٧ / ١٩٨٨	٦٣٦
٧٢ / ١٩٧٣	٢٧٣	٨٨ / ١٩٨٩	٦٤٢
٧٣ / ١٩٧٤	٢٨٧	٨٩ / ١٩٩٠	٦٣٣
٧٤ / ١٩٧٥	٣٠٩	٩٠ / ١٩٩١	٤٩٨
٧٥ / ١٩٧٦	٣٢٦	٩١ / ١٩٩٢	٥١٣
٧٦ / ١٩٧٧	٣٧٨	٩٢ / ١٩٩٣	٥٣٥
٧٧ / ١٩٧٨	٣٩٤	٩٣ / ١٩٩٤	٥٥٤

المصدر: - وزارة التخطيط (١٩٨٥) ص٢٩٧

- وزارة التخطيط (١٩٩٣) ص ٣١٩

لقد انخفض عدد المدارس في جميع مراحل التعليم من (٦٣٣) مدرسة في العام ٨٩/ ١٩٩٠ - إلى (٤٩٨) مدرسة عام ١٩٩١/٩٠، وعلى الرغم من اتجاه هذا العدد الى التزايد مرة أخرى، إلا أنه لم يصل إلى ما كان عليه الحال في العام السابق على العدوان مباشرة .

أما عــدد التــلاميذ والمدرسين، فـان استقراء الأرقام يوضح أنه خلال العام ١٩٣٧/٣٦ ، لم يكن عدد التلاميذ يتجاوز ستمائة تلميذا ، ارتفع الى (٤٥١٥٧) تلميذا خلال العام ١٩٦٣/١٩٦١، ويلاحظ أن تعليم البنات قد بدأ منذ العام ١٩٣٨/٣٧ ، وكانت نسبتهن ٦١,٣٪ من اجمالي تلاميذ المدارس خلال عام ١٩٦٢/٦١ (محمود ، ١٩٦٨، ص ٢٥٦)، كما تزايد عدد المدرسين من ستة وعشرين مدرسا عام ١٩٣٧/١٩٣٦ إلى (١٢٤٨) مدرسا عام١٩٦٣/١٩٦١ - فاذا تتبعنا استقراء المؤشرات الرقمية بشأن تطور عدد التلاميذ والمدرسين بالمدارس الحكومية في دولة الكويت، يتضح لنا وجود زيادة مضطردة باستمرار إلى أن وقع العدوان العراقي فتحولت الزيادة الى نقصان، لم تزل مظاهره مؤكدة حتى وقت إعداد هذه الأطروحة:-

جدول رقم (٢)

عدد التلاميذ والمدرسين في مدارس التعليم العام

بدولة الكويت ١٩٦٩ - ١٩٩٤

العام الدراسي	عدد التلاميذ	عدد المدرسين	العام الدراسي	عدد التلاميذ	عدد المدرسين
٦٩ / ١٩٧٠	١٢٩٠٤٥	٨٢١٩	١٩٨٣/٨٢	٣٣٤٩٤٢	٢٥١٣٧
٧٠ / ١٩٧١	١٣٨٧٤٧	٩٠٨٥	١٩٨٤/٨٣	٣٤٥٨٥٣	٢٥١٠٤
٧١ / ١٩٧٢	١٥٠٦٧٩	١٠٤١٣	١٩٨٥/٨٤	٣٦١٧١٥	٢٦٤٣٦
٧٢ / ١٩٧٣	١٦٠٢٣١	١١٥٠٥	١٩٨٦/٨٥	٣٦٠٢٢٧	٢٦٤٩٠
٧٣ / ١٩٧٤	١٦٩٤١٧	١٢٦٠٧	١٩٨٧/٨٦	٣٦٤٤١٢	٢٦٧٥٦
٧٤ / ١٩٧٥	١٨٢٧٧٨	١٤٢١٣	١٩٨٨/٨٧	٣٧٠٣٠١	٢٧٦٧٣
٧٥ / ١٩٧٦	٢٠٢٩٠٧	١٥٤٧٢	١٩٨٩/٨٨	٣٧٢٦٨٧	٢٨٤١٣
٧٦ / ١٩٧٧	٢٣٥٢٠٣	١٨٢٢٧	١٩٩٠/٨٩	٣٧٣٧١٨	٢٧٩٨٧
٧٧ / ١٩٧٨	٢٥٣٢١٢	١٩٧٧٤	١٩٩١/٩٠	٢٣٧٦٨٤	٢٠٥٤٠
٧٨ / ١٩٧٩	٢٦٧٥١٨	٢٠٦٢٤	١٩٩٢/٩١	٢٤٠٨٠٠	٢١٢٧٦
٧٩ / ١٩٨٠	٢٨٥٣٣٣	٢١٥٥٤	١٩٩٣/٩٢	٢٦٣٤٠٢	٢١٦٨٢
٨٠ / ١٩٨١	٧٠٢٦١٠	٢٢٨٨٥	١٩٩٤/٩٣	٢٦٧١٩٩	٢٢٨٥١
٨١ / ١٩٨٢	٣٢٢٥١٢	٢٤٣٦٧			

المصدر: وزارة التخطيط (١٩٩٣) ص٣١٩

يتضح من ذلك أن أعداد التلاميذ خلال العام الدراسي ١٩٩٤/٩٣ - تقل كثيراً من أعداد عام ١٩٨١/٨٠، إنها تناقصت بعشرات الألوف بعد العدوان العراقي عما كانت عليه حتى في بدايات الثمانينيات، وخلال العام الدراسي السابق على العدوان مباشرة ١٩٩٠/٨٩، كان عدد تلاميذ المدارس حوالي ٣٧٤ ألفا، انخفض الى حوالي ٢٤٦ ألفا عام ١٩٩٢/٩١، ثم عاد ليواصل ارتفاعه ببطء شديد، ولكنه لم يصل الى ما كان عليه قبل العدوان، المنطق نفسه فيما يخص عدد

المدرسين، لقد كان قرابة ٢٨ ألف مدرس عام ١٩٩٠/٨٩ - تقلص الى حوالي ٢٣ ألف مدرس عام ١٩٩٤/٩٣ .

مجالات التراجع :

لقد تأثرت المدارس الحكومية الكويتية بالعدوان العراقي، بدءاً من رياض الأطفال، وانتهاء بالتعليم الثانوي، ويتضح ذلك عند مقارنة مدخلات ومخرجات العملية التربوية على هذا المستوى فترة ما قبل العدوان بفترة ما بعد التحرير، من حيث أعداد الفصول التعليمية والتلاميذ والمدرسين في كل من رياض الأطفال، المدارس الإبتدائية، المدارس المتوسطة، المدارس الثانوية على النحو الآتي (وزارة التخطيط، ١٩٩٣، ص٣١٩ -٣٢١) :-

رياض الأطفال: تدل الأرقام والاحصائيات على تزايد رياض الأطفال بصورة ملحوظة، ففي عام ١٩٥٤ مثلا لم يكن هناك سوى روضتين للأطفال، ارتفع عددها إلى تسع روضات عام ١٩٥٩، ثم إلى عشرين روضة عام ١٩٦١ (محمود، ١٩٦٨، ص ٢٥٧)، وبعد الإستقلال توسعت الدولة في إنشاء رياض الأطفال على النماذج الحديثة، ووضعت لها النظم والقواعد التي تكفل لها الفاعلية في الأداء التربوي، وقد بلغ عدد رياض الأطفال خلال العام ١٩٩٠/٨٩ إلى ١٢٠ روضة تضم ١٢٦٤ فصلا، ويستفيد منها (٣٦٧٢٣) طفلاً، كما بلغ عدد المدرسات بها (٢٣٠٤) مدرسات، وتشير الإحصائيات إلى عدم تناقص رياض الأطفال (الحكومية) بعد العدوان العراقي فخلال العام ١٩٩٤/٩٣، بلغ عدد الرياض (١٢٦) روضة تضم (١٢٢٥) فصلا يستفيد منها (٣٧١١٢) طفلا، ويقوم بالتدريس بها (٢٣١١) من المدرسات .

المدارس الإبتدائية :

توضح الاحصائيات أن عدد المدارس الإبتدائية قد بلغ (١٧٩) مدرسة عام ١٩٨٤/٨٣، وقبل العدوان العراقي، كان عدد هذه المدارس قد بلغ (١٩٧) مدرسة عام ١٩٩٠/٨٩ تناقص إلى (١٥٩) مدرسة عام ١٩٩٢/٩١، ثم ارتفع الى (١٦٩) مدرسة عام ٩٤/٩٣ . أما بخصوص أعداد التلاميذ فقد كان (١١٨٧٧٨) تلميذاً عام ١٩٩٠/٨٩، انخفض إلى (٨٨٣٠٤) تلاميذ عام ٩٤/٩٣، كما انخفض عدد المدرسين من (٧١٠٢) مدرسا عام ١٩٩٠/٨٩ - إلى (٦١٨٠) مدرسا عام ٩٤/٩٣ (وزارة التخطيط،١٩٩٣،ص٣٢٠).

المدارس المتوسطة :

كان للعدوان العراقي تأثير ملحوظ على المدارس المتوسطة (الحكومية) بدولة الكويت، فخلال العام ١٩٨٤/٨٣، كان عدد هذه المدارس (١٥١) مدرسة، ارتفع إلى (١٨٠) مدرسة عام ١٩٩٠/٨٩ ولكنه انخفض إلى (١٣٦) مدرسة عام ١٩٩١/٩٠، وان كان قد عاود ارتفاعه ببطء الى أن وصل الى (١٥٣) مدرسة عام ٩٤/٩٣ أي أن عدد المدارس الحكومية المتوسطة قد تراجع إلى ما كان عليه تقريبا منذ عشر سنوات. أما عن عدد التلاميذ فقد انخفض من (١٢٠٣٠٠) تلميذا عام ٨٩ / ١٩٩٠ إلى (٨١٩٦٨) تلميذاً عام ٩٤/٩٣، وانخفض عدد المدرسين من (٩١٨٨) مدرسا عام ١٩٩٠/٨٩ الى (٧٠٣٠) مدرسا عام ٩٤/٩٣.

المدارس الثانوية :

تنظر الدولة إلى التعليم الثانوي باعتباره الرافد الذي يؤصل القيم الايجابية في نفوس الناشئة، ويعدهم معرفياً ومهارياً للنجاح في الحياة، سواء من خلال

الالتحاق – عن كفاءة – بالتعليم العالي، أو بالمهن والحرف التي تتطلبها التنمية العصرية . وكان عدد المدارس الحكومية الثانوية قد وصل إلى (١٣٦) مدرسة عام٨٩/ ١٩٩٠، أما عدد التلاميذ فقد بلغ (٩٧٩١٧) تلميذاً، وعدد المدرسين (٩٣٩٣) مدرسا، لكن في العام ٩٣ / ١٩٩٤، انخفض عدد المدارس الى (١٠٦)، وعدد التلاميذ الى (٥٩٨١٥) تلميذاً وعدد المدرسين الى (٢٨٩٨٥) مدرساً.

(ب) المدارس الأهلية :-

تؤدي المدارس الأهلية دورها التربوي في خدمة المجتمع الكويتي جنباً إلى جنب مع المدارس الحكومية، وتخضع المدارس الأهلية لإشراف ومراقبة وزارة التربية بما يضمن لها الكفاءة والإمكانات اللازمة، وهي تضم مدارس عربية وأخرى أجنبية في كافة مراحل التعليم، وقد تأثرت هذه المدارس بصورة واضحة بعمليات التخريب التربوي المرتبطة بالعدوان العراقي، وانعكس ذلك في انخفاض عدد المدارس والمدرسين والمستفيدين (التلاميذ)، وفيما يلي توضيح لهذه الفكرة :-

(١) المدارس الأهلية العربية :

– **رياض الأطفال** : في العام السابق على العدوان مباشرة – ٨٩ / ١٩٩٠ كان عدد فصول الرياض قد بلغ (٢٨٠) فصلا تعليميا يستفيد منها (١٠٨٣٨) تلميذا، ويقوم بالتدريس فيها(٣٨٦) مدرسا ومدرسة، ولكن بعد العدوان تقلص عدد الرياض إلى (١١٦) روضة، كما انخفض عدد التلاميذ إلى (٤٢٩٣) تلميذاً، ولم يتجاوز عدد المدرسين (١٧٧) مدرسا ومدرسة.

– **المدارس الإبتدائية** : كان إجمالي الفصول التعليمية بهذه المدارس خلال العام ٨٩ / ١٩٩٠ – هو (١٤٨٥) فصلا يستفيد منها (٥٣٩٦٤) تلميذاً، ويقوم

بالتدريس لهم (٢٤٤١) مدرسا، خلال العام ١٩٩٢ / ١٩٩٣، تناقص عدد الفصول الى (٧٢٢) فصلا، كما تناقص عدد التلاميذ الى(٢٨٧٨٣) تلميذا، وعدد المدرسين إلى (١١١٦) مدرساً.

- **المدارس المتوسطة** : خلال العام ٨٩/ ١٩٩٠ بلغ إجمالى فصول هذه المدارس(٧٥٥) فصلاً، يستفيد منها (٢٦٣٠٥) من التلاميذ، ويقوم بالتدريس لهم (١٣٧٢) مدرساً وعلى ضوء إحصائيات العام ٩٢/١٩٩٣م، نتبين أن عدد الفصول التعليمية بالمدارس المتوسطة قد انخفض إلى (٥٣٢) فصلاً، وانخفض عدد التلاميذ إلى (١٩٨٥٥) تلميذاً، كما انخفض عدد المدرسين إلى (٨٩٧) مدرساً.

- **المدارس الثانوية** : على ضوء إحصائيات وزارة التخطيط يتضح لنا أنه خلال العام ٨٩/ ١٩٩٠، كان عدد فصول التعليم الثانوى بالمدارس الأهلية (العربية) هو (٢٣٧) فصلاً، أما عدد التلاميذ فقد بلغ (٧٤٥٩) تلميذاً، بينما كان عدد المدرسين (٥٣٦) مدرساً، ولم يكن للعدوان العراقى أثره الواضح إذا نظرنا إلى تلك الارقام عام ٩٢/١٩٩٣م . لقد اتخذت هذه المدارس اتجاهاً مغايراً هو اتجاه الزيادة وليس النقصان. فقد بلغ عدد الفصول التعليمية (٣٢٠) فصلاً كما ارتفع عدد التلاميذ إلى (١٢٠٣٤) تلميذاً، وتزايد عدد المدرسين إلى (٧١٤) مدرساً.

(٢) المدارس الأهلية الأجنبية :

وتشمل هذه المدارس الجنسيات الأمريكية والباكستانية والأرمنية، والهندية، والإنجليزية، والفرنسية، والإيرانية - وتتضمن المدارس الأهلية الأجنبية نفس مراحل التعليم التى سبقت الإشارة إليها، وقد كان للعدوان العراقي أثره في التناقص التربوي بهذه المدارس :

- **رياض الأطفال :** خلال العام السابق على العدوان، ٨٩/ ١٩٩٠ كان عد فصول رياض الأطفال (١٩٤) فصلاً، يتلقى التربية فيها (٥١٨٤) طفلاً، ويقوم على التربية فيها (٢٤٩) مربياً ومربية، وما إن جاء عام ١٩٩٣/٩٢، حتى وجدنا انخفاض الفصول إلى (١٦) فصلاً فقط، وانخفاض عدد الأطفال إلى (٢٧١٢) وتقلص عدد المدرسين إلى (١٥١) مدرساً.

- **المدارس الابتدائية :** بلغ عدد فصول المدارس الابتدائية الأهلية الأجنبية خلال عام ٨٩/ ١٩٩٠ ما جملته (٥٣٤) فصلاً تعليمياً يدرس بها (١٦٨١٨) تلميذاً، ويقوم على التدريس بها (٧٦٧) مدرساً، ولكن إنعكاسات وظروف العدوان العراقي على دولة الكويت تركت آثارها على هذه الأعداد، لقد تقلص عدد الفصول إلى (٢٢٧) فصلاً، وعدد التلاميذ إلى (٦٣٧٠) تلميذاً كما إنخفض عدد المدرسين إلى(٣٥٧) مدرساً فقط .

- **المدارس المتوسطة :** تفيد إحصائيات العام ٨٩/ ١٩٩٠، بأن عدد فصول هذه المدارس كان قد بلغ (٤٠٨) فصول، وعدد تلاميذها (١٢٠١١) تلميذاً، يتولي التدريس فيها (٦١٦) مدرساً، ولكن إحصائيات العام ١٩٩٣/٩٢ تشير إلى إنخفاض عدد الفصول ليصبح (١٦٩) فصلاً، (٤٥٩٣) تلميذاً ويقوم بالتدريس لهم (٢٧٦) مدرساً .

- **المدارس الثانوية :** قبل العدوان العراقي، وخلال العام ٨٩/ ١٩٩٠ بلغ عدد فصول التعليم الثانوي (٢٤٢)فصلاً تعليمياً تضم (٦٥٨٨) تلميذاً، يتولى التدريس لهم (٤٨٠) مدرساً ولكن خلال العام ١٩٩٣/٩٢ تشير الإحصائيات الرسمية إلى انخفاض فصول التعليم الثانوي (الأجنبي) إلى (١٣٦) فصلاً، وتقلص عدد التلاميذ إلى (٢٧١٠) تلميذاً وانخفاض عدد المدرسين إلى (٢٥٣) مدرساً.

ونتبين من كل ذلك أنه باستثناء رياض الأطفال الحكومية والمدارس الثانوية الأهلية (العربية) فإن جميع مراحل التعليم العام قد سجلت انخفاضاً حاداً بعد العدوان العراقي عما كانت عليه في الأعوام السابقة، وهذا التراجع غير مسبوق في النظام التربوي الكويتي، وهو انعكاس مباشر لما أحدثه العدوان من تدمير وتخريب في المؤسسات التربوية، كما أنه انعكاس لتداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية ارتبطت بالعدوان.

ثالثاً : المعوقات الإضطرابية:

لقد سبقت الإشارة إلى أن التربية الحقة، هي التى تمثل الركيزة الأساسية للتنمية وبالتالى للأمن الداخلي والخارجي ويتحقق ذلك من خلال إعداد " البشر " الإعداد الصحيح من النواحي النفسية والبدنية والعقلية والخلقية والإجتماعية والوجدانية والوطنية - إن كفاءة التربية وفاعليتها في الأمن والتنمية تتوقف على مدى تحقيق هذا الهدف.

وعلى ضوء الدراسات التى أجريت في المجتمع الكويتي، تبين أن العدوان العراقي بممارساته البغيضة، قد نتج عنه العديد من مظاهر اضطرابات ما بعد الصدمة لدي الشعب الكويتي بما في ذلك تلاميذ التعليم العام، وذلك بنسب متفاوتة، الأمر الذى يوضح لنا مدى فداحة تأثير العدوان العراقي على التربية وبالتالي على التنمية والأمن الوطني، وسوف نلخص أهم ما توصلت إليه مجموعة الدراسات التالية في هذا الشأن :

- دراسة (Garbarino , 1991)
- دراسة عبد المتعال وآخرين (١٩٩١)

- دراسة وزارة التربية (نوفمبر ١٩٩١)

- دراسة وزارة التربية (١٩٩٢).

- دراسة وزارة التربية (ديسمبر ١٩٩٢)

- دراسة المجادي (١٩٩٢).

- دراسة وزارة الإعلام (١٩٩٣)

- دراسة الببلاوي (١٩٩٣)

- دراسة بارون (١٩٩٣)

-دراسة القرشي (١٩٩٣)

- دراسة الحمادي وآخرين (١٩٩٣).

- دراسة سهل (١٩٩٣).

- دراسة الحبيب (١٩٩٣)

- دراسة مكتب الإنماء الإجتماعي (١٩٩٣).

- دراسة مكتب الإنماء الإجتماعي (١٩٩٤).

لقد تبين من هذه الدراسات -إجمالاً- ما يدل دلالة أكيدة على ما يناقض الأهداف والمرامي التى تبتغيها العملية التربوية، وقد ربط بعض البحوث بين مظاهر ذلك ممثلاً في الأعراض الإضطرابية من جهة وخبرة الممارسات الوحشية لقوات العدوان العراقي من جهة ثانية وتبين إيجابية العلاقة بين الاستجابات المعبرة عن المتغيرين، أما عن الإضطرابات النفسية والإجتماعية، التى تناقض غايات العملية التربوية ومراميها، والتى ظهرت بصورة واضحة لدى تلاميذ التعليم العام بدولة الكويت نتيجة صدمة العدوان العراقي فإنها تتمثل في:

- مشاعر الخوف والقلق والتوتر والاكتئاب والهم والحزن، والأسى، والإحباط واليأس، والسخط، وقلة الشعور بالبهجة، الضيق والعصبية وعدم القدرة على ضبط النفس، بجانب اضطرابات النوم بما في ذلك الأرق والكوابيس، والأحلام المزعجة.

- الميل إلى العزلة، والإنطواء، والشك في الآخرين وعدم التسامح معهم، والتمركز حول الذات، وبعض مظاهر أخرى للاختلال في التوافق النفسي والإجتماعي، واختلال الثوابت الإجتماعية، بجانب الاضطرابات السلوكية مثل التبول اللا إرادي وقضم الأظافر، وتلعثم الكلام لدى أطفال الرياض وتلاميذ المدارس الابتدائية.

وعلى المستوى المدرسي،كشفت بعض الدراسات التى أجريت في المجتمع الكويتي بعد التحرير عن صعوبة التكيف مع جو المدرسة، وزيادة مشكلات الخروج على النظام المدرسي، وانتشار ظاهرة التدخين بين الطلاب، والإنصراف عن الألعاب التربوية مع الإقبال على الألعاب ذات الطابع العسكري العنيف، عزوف الطلاب عن التحدث مع المدرسين بشأن ما يواجهونه من مشاكل، وقد لاحظ المدرسون وأعضاء الهيئة الإدارية بالمدارس (حسب نتائج دراسة مكتب الإنماء الإجتماعي، ١٩٩٣) أن أهم المشكلات التى ظهرت بصورة مرضية لدي التلاميذ يتمثل في:

- الشرود المستمر أثناء الدرس وعدم الانتباه لشرح المدرس .
- الإهمال في الدراسة وعدم الرغبة في التعلم .
- كثرة المشاجرات والتهور بين التلاميذ .
- عدم الجدية في أداء الأعمال المدرسية أثناء الدرس وإلقاء اللوم على المدرسين في حالة الحصول على درجات متدنية .

- كثرة الحركة في الفصل دون داع .
- تدمير الممتلكات المدرسية، والغش في الامتحانات وتحدى اللوائح والنظم المدرسية والتمرد عليها .
- التمارض وكثرة طلب الإجازات وكثرة التغيب دون أسباب مقنعة .
- الإهمال في أداء الواجبات المدرسية، وتدنى المستوى التحصيلي .

لقد تبين مثلاً - من واقع الدراسات الميدانية، والرجوع إلى المعدلات التراكمية للتلاميذ قبل العدوان وبعده - إنخفاض المستوى التحصيلي لدى تلاميذ المدارس الابتدائية، وفي المرحلة المتوسطة تبين انخفاض المستوي التحصيلي لدى تلاميذ الصف الثاني خلال الفصل الدراسي الأول من عام ١٩٩١ وذلك في مواد اللغة العربية واللغة الإنجليزية والعلوم، كما تبين انخفاض المستوى التحصيلي لتلاميذ الصف الثالث في نفس هذه المواد الثلاثة مضافاً إليها مادة التربية الاسلامية، أما تلاميذ الصف الرابع، فقد تبين انخفاض مستوى تحصيلهم في مواد الرياضيات والعلوم بجانب اللغتين الإنجليزية والعربية والتربية الاسلامية (مكتب الإنماء الإجتماعي، ١٩٩٤) هذه بعض إنعكاسات العدوان العراقي على النظام التربوي بدولة الكويت فهناك تدمير وتخريب للمقومات المادية، وهناك تناقص تربوي، بجانب ما نتج عن صدمة العدوان من اضطرابات نفسية سواء بالنسبة للأطفال أو التلاميذ أو بالنسبة للآباء والأمهات بما انعكس سلبيا على التفاعل الأسري وزادت مظاهر التوتر داخل الأسرة، كما زادت حالات الطلاق، وهو الأمر الذي تناولناه في بحوث أخرى، ومن المؤكد أن ما خلفه العدوان العراقي على الأسرة يؤثر على دورها في التنشئة والتربية، سواء باعتبارها وحدة اجتماعية طبيعية في حد ذاتها، أو باعتبارها ذات دور يؤثر في جهود المؤسسة التربوية الرسمية.

خاتمــــة

نتبين من هذه الدراسة أن الأمن الوطني يشمل الأمن الداخلي والأمن الخارجي، ويتداخل الأمن النفسي مع كل منهما، وإذا كانت التنمية هي جوهر الأمن الوطني، فإن التربية الحقة هي السبيل إلى التنمية، وبالتالى السبيل إلى الأمن بكل مستوياته ومعانيه، على هذا الأساس يكون أي اختلال أو قصور في النظام التربوي بمثابة إضعاف لمقومات الأمن الوطني، وقد سبقت الاشارة إلى أن ذلك يتوقف على طبيعة عوامل الاختلال والقصور من حيث العمق والاستمرارية ومدى فاعلية الآليات المتبعة في مواجهتها، في هذا الإطار يمكن النظر إلى الآثار التى خلفها العدوان العراقي على النظام التربوي في رياض الأطفال ومدارس التعليم العام بدولة الكويت، لقد تمثلت أهم هذه الآثار في تدمير وتخريب المؤسسات التربوية على المستوى المادي والتنظيمي، وتناقص عدد هذه المؤسسات وعدد التلاميذ والمدرسين، كما نتج عن العدوان العراقي آثار اجتماعية ونفسية وتربوية لدي فئات المجتمع ومنهم الأطفال والشباب الذين هم المستهدفون من برامج التربية، كل هذه الآثار بمثابة معوقات للتربية من حيث التنظيم والأهداف والغايات، وبالتالى فإنها ذات انعكاسات سلبية على الأمن والتنمية - ولكن الآثار المادية والتنظيمية التي خلفها العدوان العراقي على النظام التربوي، إنما هي ذات طبيعة مؤقتة، لقد تمكنت الدولة من إعادة (تنظيم) المؤسسات التربوية ووفرت لها كل ما يمكن توفيره من الإمكانات والمقومات البشرية والتكنولوجية والتنظيمية كسابق عهدها قبل العدوان العراقي، لاشك أن ذلك كلف الدولة ملايين الدينارات، وكان من بين العوامل التى تسببت في حدوث عجز بالميزانية العامة، ومن الطبيعي أن يكون ذلك على حساب متطلبات التنمية، وبالتالى الأمن. فالمليارات التى تم إنفاقها على إصلاح ما خربه العدوان

العراقي، كانت تستخدم بالتأكيد في دعم أوجه التنمية وتأمين احتياجات الأجيال المقبلة .

ولكن هذا الإصلاح - في الوقت نفسه - كان ضرورة لابد منها ، لأنه بمثابة استثمار في أعز ما تملك الدولة وهو البشر، على الجانب الآخر، نجد أن الأعراض الإضطرابية التى خلّفها العدوان العراقي تمثل التحدى الحقيقي الذى لم تزل الجهود مستمرة في رصده ومحاصرته، وهذه الأعراض كما سبقت الإشارة إليها ، تنعكس سلبياً على مدخلات ومخرجات العملية التربوية ، وبالتالي على مقومات الأمن والتنمية، وقد تم وضع وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات المتطورة للتعامل العلمي مع تلك الأعراض، سواء على مستوى المؤسسات التربوية، أو على مستوى الأسرة والمجتمع ونأمل أن تكون ذات فاعلية حقيقة في إزالة الآثار النفسية والإجتماعية والتربوية التى خلّفها العدوان العراق الغاشم، بما يجعل النظام التربوي مرتكزاً حقيقياً للتنمية والأمن الوطني في المجتمع الكويتي.

مصادر الفصل ومراجعه

(أ) المصادر والمراجع العربية :

- أبو حطب، فؤاد & صادق، آمال (١٩٩١) مناهج البحث وطرق التحليل الاحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية. ط١ . القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية. ص ١٢٢ .
- أحمد، غريب محمد سيد (١٩٨٩) علم الإجتماع الريفي. الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية . ص ٢٠٧ - ٢٠٨.
- الإبراشي، محمد عطية (١٩٩٣) روح التربية والتعليم . القاهرة دار الفكر العربي . ص٩.
- الابراهيم، حسن على (١٩٨٩) الكويت والمستقبل : التنمية والتعليم وجها لوجه. الطبعة الأولى . الكويت ص ١٠٠.
- الببلاوي، فيولا (١٩٩٤) المدخل التربوي في المواجهة الفعالة لردود فعل الأطفال على محنة العدوان العراقى الغاشم على دولة الكويت. الديوان الأميرى . مكتب الإنماء الاجتماعى. الحلقة النقاشية السادسة مارس ١٩٩٤ .
- الجمال، محمد عبد الهادي (١٩٩٢) الكويت وأيام الإحتلال. الكويت. مطابع الخط.. ص ٤١٨ - ٤١٩ .
- الحبيب، على(١٩٩٤) دراسة لبعض آثار العدوان العراقى الغاشم على أداء رياض الأطفال لمهامها التربوية بدولة الكويت. المجلة التربوية . العدد ٣ الكويت . جامعة الكويت.
- الحسن، إحسان محمد (١٩٨١) معجم علم الاجتماع . ط ١ . بيروت . دار الطليعة للطباعة والنشر . ص ٢٢٥.

- الحمادي، عبدالله وآخرون (١٩٩٣) التغييرات السلوكية للأطفال الكويتيين بسبب الإحتلال العراقى الغاشم . المؤتمر الدولى للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقى على دولة الكويت . مكتب الإنماء الاجتماعى . إبريل ١٩٩٣ .

- الخشاب، أحمد (١٩٧١) الاجتماع التربوى والارشاد الاجتماعى. ط ١ . القاهرة. مكتبة القاهرة الحديثة. ص ١٢٠

- الدريني، حسين عبدالعزيز (١٩٨٣) المدخل إلى علم النفس . ط١ . القاهرة. دار الفكر العربى. ص ٣٥١ .

- السهل، راشد (١٩٩٣) دراسة حول الآثار النفسية والاجتماعية التى خلفها العدوان العراقى على أطفال الكويت. المجلة التربوية العدد ٢٦ الكويت . ص٤٧ - ٨٦٠

- الصباح، أمل يوسف العذبي (١٩٨٩) تعليم المرأة الكويتية ودوره في عملية التنمية: دراسة سكانية تحليلية مقارنة. سلسلة الكتب المتخصصة. الكويت. ص٨٠ .

- العنيزي، سليمان عبدالله (١٩٩٣) العدوان العراقى على المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية بالكويت فى تقارير خبراء اليونسكو والمنظمات العربية والإسلامية. الكويت . مركز البحوث والدراسات الكويتية. ص. ٣٢ - ٤٢٠

- القرشي، عبدالفتاح (١٩٩٣) الضغوط التى تعرض لها الأطفال الكويتيون خلال العدوان العراقى وعلاقتها بمدى توافقهم النفسي والاجتماعى. مجلة عالم الفكر . المجلد ٢٢ . العدد الأول . الكويت . وزارة الاعلام ص٨٠-١٢٣ .

- المجادي، حياة (١٩٩٢) هل حطمت الأزمة والصدمة الطفل الكويتي والخليجي مجلة التربية . العدد السابع والثامن. كلية التربية - جامعة الكويت.

- المنذري، أبو محمد زكي الدين، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف. جـ٤ . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. ط١ . القاهرة. المكتبة التجارية الكبرى. ص ٢٤٧ .

- الهاشم، محمد عبداللطيف (١٩٩٣) انعكاسات الغزو العراقى للكويت على التوازن الاستراتيجي العسكرى فى منطقة الخليج العربى ط ١ الكويت. المطبعة الحكومية الكويتية.

- أمين، أحمد (١٩٩١) أصول التربية . القاهرة. مطابع رفاعى ص ٣٥١ .

- إيزاكس، سوزان (١٩٩٢) القيمة التربوية للحضانة ورياض الأطفال، ترجمة محمد محمود رضوان . ط١ . القاهرة دار الشروق. ص ٤٧ .

- بارون، خضر عباس (١٩٩٣) الاضطرابات النفسية الجسمية الناجمة عن العدوان العراقى عند المراهقين الكويتيين . مجلة عالم الفكر . المجلد ٢٢ العدد الأول . الكويت . وزارة الاعلام . ص ١٩٨ - ٢٢٢ .

- برتومور (١٩٨٢) تمهيد فى علم الاجتماع ترجمة محمد الجوهرى وآخرين، ط٦. القاهرة . دار المعارف. ص ٣٤٣ - ٣٤.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٤) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ . منشور في الملف الإحصائي بمجلة المستقبل العربي. عدد ١٩٢، ١٩٥/٢ . بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ص١٨٠ - ١٩١ .

- جابر، عبدالحميد جابر (١٩٩٠) نظريات الشخصية : البناء .الديناميات. النمو . طرق البحث . التقويم . القاهرة . دار النهضة العربية ص ٥٨٥ .

- جامعة الكويت (١٩٩٤) موسوعة العلوم السياسية. الجزء الأول. ص٥١٤ .

- جلال، سعد (١٩٨٥) المرجع فى علم النفس . القاهرة . دار الفكر العربى. ص٤٧٦ .

- زهران، حامد عبدالسلام (١٩٨٤) علم النفس الاجتماعى. القاهرة . عالم الكتب . ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

- طه، حسين جميل (١٩٨٥) نص كتاب كيف نفهم عملية التدريس (علم النفس التربوى التفاعلي) . المجلة التربوية العدد ٢٧ المجلد الثانى.

- عبدالمتعال، صلاح وآخرون (١٩٩١) المشكلات النفسية والاجتماعية فى مجال التربية : بحث استطلاعى مقارن عن آراء واتجاهات الطلاب والطالبات الكويتيين والقيادات التعليمية فى ضوء ظروف العدوان العراقى وتوقعات المستقبل، القاهرة. المركز التربوى الكويتي فى القاهرة.

- عيد، ليلي محمد عبدالحميد(١٩٧٧) العلاقة بين خروج المرأة للعمل وجنوح الأحداث . رسالة ماجستير (كلية البنات - جامعة الأزهر) ص ٢٩ .

- فراج، عثمان لبيب (١٩٧٠) أضواء على الشخصية والصحة العقلية ط ١ . القاهرة . مكتبة النهضة المصرية . ص ١٠١ .

- ماكنمارا، روبرت (١٩٧٠) جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين . القاهرة. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

- محمود، حسن سليمان (١٩٦٨) الكويت : ماضيها وحاضرها. بغداد . منشورات المكتبة الأهلية . ص ٢٥٣ - ٢٦٧.

- معهد الدراسات الاستراتيجية (١٩٩١) التوازن العسكرى .لندن.

- مكتب الإنماء الاجتماعى (١٩٩٣) الآثار النفسية والاجتماعية والتربوية الناجمة عن العدوان العراقي الغاشم على أطفال الكويت من سن ٦ - ١٧ سنة. الكويت . الديوان الأميرى .

- مكتب الإنماء الاجتماعى (١٩٩٤) الآثار التربوية للعدوان العراقى على المواطن الكويتي . الكويت . الديوان الأميرى.

- نجاتي، محمد عثمان (١٩٩٣) علم النفس والحياة. ط١٥ . الكويت. دار القلم. ص٣٩٧ - ٣٩٩ .

- هلال، رضا (١٩٩٠) الصراع على الكويت : مسألة الأمن والثروة . القاهرة . الفجر للطباعة والنشر والتوزيع ص ١١٥ - ١٢٠ .

- هويدي، أمين (١٩٩١) العسكرة والأمن فى الشرق الأوسط : تأثيرهما على التنمية والديمقراطية . ط١ .القاهرة . دار الشروق ص ٥٠ -٥٥ .

- وزارة الإعلام (١٩٩٣) استطلاع آراء المواطنين حول الآثار النفسية والاجتماعية للعدوان العراقى على دولة الكويت ودور وسائل الاعلام إبان الأزمة. الكويت. المؤتمر الدولي للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت. الديوان الأميري. مكتب الإنماء الاجتماعي. ابريل. ١٩٩٣.

- وزارة التخطيط (١٩٨٥) المجموعة الإحصائية السنوية. العدد ٢٢ . الكويت.

- وزارة التربية (١٩٨٥) دليل إدارتي الخدمة الاجتماعية والخدمة النفسية. الكويت.

- وزارة التخطيط (١٩٩٣) المجموعة الإحصائية السنوية العدد ٣٠ . الكويت.

- وزارة التربية، (نوفمبر ١٩٩١) الآثار الاجتماعية والنفسية للغزو العراقى على الطالب الكويتي: دراسة كشفية. الكويت إدارة الخدمة الاجتماعية.

- وزارة التربية، (ديسمبر ١٩٩١) الظروف الاجتماعية والنفسية والتعليمية لأبناء الشهداء والأسرى: دراسة مقارنه. الكويت. ادارة الخدمة الاجتماعية.

- وزارة التربية (١٩٩٢) انعكاسات الغزو العراقى الغاشم على الحالة النفسية للطلبة والطالبات الكويتيين فى المرحلة الثانوية وكيفية مواجهتها . الكويت . إدارة الخدمة النفسية.

(ب) المصادر والمراجع الأجنبية:

- Acharya, Amitav (1992) Regionalism amd Regime Security in the thirdWorld: Comparing the orgins of ASEAN and the G.C.C. in: Brian L. Job (ed) the Insecurity Dilemma: National Security of the third world States. london. Lynne Rienner publisher. p. 143.

- Azar, Edward, E. & Chung, Moon (1984) Third world National Security: toward a new Conceptual framework international interactions 11(2) PP 103 - 135.

- Buzan, Barry (1988) Peoples, state and fear: the national Security problems in the third world. in: E. Eglar (etal) (eds) national Security in the third world: the Management of External and internal threats. London. Edward. Eglar Publishing. PP 14 - 43.

- Buzan, Barry (1991) People, states and Fears: an agenda for international security studies in The post- cold war era. 2nd. Ed. BLouder. CO. Lynne Rienner publishers. p. 329.

- Carter, Ashton,.B(etal)(1991) Anew concept of cooperative security. Brookings Occasional Papers. washington D. C. the Brookings institution. p.7.

- Cole, M. (et al) (1971) The cultural context of learning and thinking. Newyork. Basic books. pp 132 - 137.

- EL Khatib, Fathalla & Hirabayashi, Gordon (1958) Communication and political awareness in the Villages of Egypt. Public opinion quartery vol. 22. No. 3. pp 357 - 363.

- G. James (1991) The youngest victims: Kuwait children bear psychic scars of Conflict in Gulf. psychology international. Summar. 1991. vol . 2. No. 3. pp. 1 - 3.

- Huth, paul (1988) Extended deterrence and the prevention of wars. new Heaven. westview press.

- Korany, Bahgat (1986) Strategic Studies and the third world: Acritical Evaluation. international Social Science Journal 38 (4) pp 547 - 562.

- Pye, Lucian (1963) Communication and political development. N. J. princeton university press.

- U. N. (1985) yearbook of labour statistics (1984). ILo. 44 th. issue. pp. 13 - 44.